

الثورة الجزائرية

والاحتلال الانجليزى

بقلم
عبد الرحمن الراعى

الطبعة الثالثة
١٣٨٥ - ١٩٦٦

حقوق النشر محفوظة للمؤلف



الناشر
الدار القومية للطباعة والنشر
القاهرة

الثَّوْرَةُ العَرَبِيَّةُ

والاحتلال الانجليزى

بقلم

عبد الرحمن الراجى

الطبعة الثالثة

١٣٨٥ - ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله فقد ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٣٧ والطبعة الثانية سنة ١٩٤٩ وهما ذى الطبعة الثالثة تظهر فى أوائل سنة ١٩٦٦ والله ولى التوفيق
يناير سنة ١٩٦٦

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

شهدت مصر منذ مطلع الحركة القومية في تاريخها الحديث ست ثورات أرختها في هذه المجموعة، فالثورة الأولى شبت سنة ١٧٩٨ ، والثانية سنة ١٨٠٠ ، وكلتاهما قامت في وجه الحملة الفرنسية ، وقد أرخت الأولى في الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية » ، والثانية في الجزء الثاني ، ولما جلا الفرنسيون عن البلاد تجاذبتها أطماع المماليك والترك والانجليز ، وأبت الأمة بعد أن أخذ العامل القومي يظهر فيها على مسرح الحوادث السياسية أن تدعن لهذه الأطماع ، وكان من نتائج هذه الروح ثورة الشعب على حكم المماليك سنة ١٨٠٤ ، ثم على الوالى التركى سنة ١٨٠٥ ، وانتهت هذه الثورة بالمناذاة بمحمد على واليا على مصر ، وقد أرخت هاتين الثورتين في الجزء الثانى من « تاريخ الحركة القومية » .

وبعد ست وسبعين سنة قامت الثورة العراقية سنة ١٨٨١ فى عهد الخديو توفيق ، وكانت غايتها تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معا ، وقد أفردت لها هذا الكتاب .

واذ انتهت الثورة العراقية بالاخفاق وجاء الاحتلال
البريطاني سنة ١٨٨٢ في أعقابها ، وكان على يده
اخمادها ، فقد تعاقت الحوادث والأحداث ، والأمة
والاحتلال ، في شد وجذب ، حتى اذا ما انتهت الحرب
العالمية الأولى ، وشهدت الأمة نقض العهود والمواثيق ،
وترادف المحن والمظالم ، تارت ثورتها المشهورة سنة
١٩١٩ ، وقد خصصت لها كتاب (ثورة سنة ١٩١٩)

ذكرت هذا البيان لمناسبة ظهور الطبعة الثانية
من كتاب (الثورة العراقية) ، وهي ذات الطبعة الأولى ،
لم أغير فيها شيئاً ، ولم أضف اليها شيئاً ، الا فهرست
الهجائي للكتاب ، وكانت الطبعة الأولى خلوا منه .

وفيما يلي الأقسام التي ظهرت من هذه المجموعة :

(تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في
مصر) في جزئين ، يشتملان على تاريخ مصر القومي
في عهد الحملة الفرنسية الى انتهاء هذه الحملة ، ومن
جلاء الفرنسيين الى ولاية محمد علي .

« عصر محمد علي » ويتناول تاريخ مصر القومي
في عهده .

« عصر اسماعيل » في جزئين ، يتضمنان تاريخ
مصر القومي في عهد خلفاء محمد علي ، ثم كتاب
(الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي) ، فكتاب
(مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ، ثم
كتاب (مصطفى كامل) ، فكتاب (محمد فريد) ،
ويشتملان على تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى

سنة ١٩١٩ ، فكتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، ثم كتاب
(فى أعقاب الثورة المصرية) وقد ظهر الجزء الأول
منه مشتملا على تاريخ مصر القومى من ابريل سنة
١٩٢١ الى وفاة « سعد زغلول » سنة ١٩٢٧ •

والحمد لله أولا وأخيرا

يونية سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، وقد يستوقف النظر فى عنوانه أن تكون الثورة مقرونة بالاحتلال اقتران الضد بال ضد ، ولكن هكذا شاءت الأقدار والحوادث السياسية أن تنتهى الثورة العرابية بالاخفاق ، وأن يعقبها الاحتلال الانجليزى الذى كان على يده اخمادها .

الثورة العرابية هى الحركة القومية التى ظهرت أوائل سنة ١٨٨١ ، واستمرت الى نهاية ١٨٨٢ ، وكانت فى مبدئها ترمى الى انصاف الضباط الوطنيين وتخويلهم حقوقهم المشروعة فى المناصب والرتب العسكرية ، ووضع حد للاضطهاد الذى كانوا يعانونه من الرؤساء الترك والشراكسة فى الجيش ، ثم تطورت الى حركة عامة ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، للتخلص من الحكم الاستبدادى وتقرير مبادئ العدل والحرية والدستور ، وقد نجحت فى تحقيق مطالب الضباط الوطنيين ومطالب الأمة معا ، فنال الضباط حقوقهم فى الترقى ، وتقرر النظام الدستورى ، وأنشئ مجلس النواب الذى تمثلت فيه سلطة الأمة وكفل للمصريين حقوقهم وحررياتهم .

ظهرت الثورة العرابية على يد أحمد عرابى وصحبه فى أوائل عهد الحديو توفيق باشا ، على أنها فى مقدماتها وأسبابها ترجع الى عهد اسماعيل ، اذ فرغت الطبقة المثقفة من الأمة الى التخلص من مساوىء النظام القديم وانقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شئونها ، وما أفضى اليه هذا

التدخل من انشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على مالياتها ،
وتأليف لجنة دولية للفحص عن شئونها المالية والادارية ، ثم تنصيب
وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية ، وطغيان النفوذ الأجنبى عليها ،
فاتجهت الأفكار الى تقرير النظام الدستورى لكى يكفل للبلاد حكما عادلا ،
ويضع حدا للتدخل الأجنبى فى شئونها ، ونجح الأحرار فى دعوتهم ،
وألف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها
مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام البرلمانى
فى مصر ، ثم سن دستورا يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة
١٨٧٩ ، وانضم الحديو اسماعيل الى هذه الحركة مدفوعا برغبة التخلص
من سيطرة الدول على سلطانه فى الحكم ، وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين
الدول بخلعه فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ، فتعطل صدور الدستور زهاء
سنتين فى أوائل حكم الحديو توفيق باشا ، حتى قامت الثورة العرابية ،
فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، واعلان دستور
سنة ١٨٨٢ الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ •

فالثورة العرابية هى ولا ريب استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت
فى عهد اسماعيل ، كاستمرار الشجرة فى نموها ، هذه أولى الحقائق التى
تخلص لنا من دراسة الثورة العرابية ، تليها حقائق ونتائج أخرى فصلنا
الكلام عنها فى هذا الكتاب •

ان الآراء عن الثورة العرابية تختلف باختلاف تفكير كل باحث
ووجهة نظره ، وباعث توجيهه ، واذا كانت هذه الآراء موضع خلاف بين
الكتاب والمؤرخين ، فمن الواجب علينا فى دراستنا للثورة أن نعى قبل كل
شئ باستقراء الحوادث وتمحيصها ، وتدوينها على وجهها الصحيح ؛ فهذا
الاستقراء هو الأساس الذى يجب أن تبنى عليه الآراء مهما اختلفت ، وقد
اجتهدت من هذه الناحية فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها
وأشخاصها ، من غير تحيز أو محاباة ، ثم بنيت عليها ما عن لى من رأى ،
على أننى حرصت جهد الاستطاعة على ألا أخلط بين الوقائع والرأى فيها ،

لأدع للقارىء حرية الحكم على الحوادث والأشخاص ، فان دراسة التاريخ لا تؤدي الى الفائدة المرجوة منها الا اذا استوفى الباحث حوادثه ، وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كون لنفسه حكما عنها ، وهذا ما دعاني الى ايراد الوثائق الرسمية التى لا بست الحوادث ، ليتسنى للقارىء أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح اليه ، فالوثائق الرسمية ، ورواية الوقائع على صحتها ، هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث ، من غير أن يتقيد بما كتب الكتاب والمؤلفون .

لثورة العرابية ، كما لكل ثورة ، أنصار وخصوم ، فلها أنصار يتحيزون اليها ويسوغون مواقفها كلها على السواء ، ويدافعون عن رجالها فى كل ما عملوا ، كأنهم على حق فى الخطأ والصواب جميعا ، ولها خصوم يتحاملون عليها فينكرون حسناتها ويعدون عليها السيئات ، وانك لتلمح هذا التحامل أو ذلك التحيز فيما تطالع من مختلف المؤلفات والمذكرات عن الثورة العرابية ، ولقد بدا لى ازاء هذه الآراء المتباينة أن أدرس الثورة من غير سابق حكم عليها ، لأنتهى الى رأى يهدى اليه البحث والتمحيص ، وهذا ما أدعو اليه كل محب للحقيقة ، وبذلك نجلى الغموض الذى يلبس كثيرا من حوادث الثورة ، ونجعل منها صفحة واضحة من عبر الماضى ، فان التجارب خير هاد الى ما ينفع الأمم فى حياتها القومية ، وهى العلم الذى لا يعلمه الا الزمن .

على أنى حين أخذت فى دراسة الثورة قد اختلج فى نفسى شعور ملازم من العطف عليها ، لأنها على ما كان من نهايتها فانما قامت فى الأصل لغرض نبيل هو انقاذ الأمة من مظالم الاستبداد ، واقامة قواعد الحكم الدستورى ، وتحرير البلاد من التدخل الأجنبى . لكن هذا الشعور لم يصرفنى عن تعرف أخطائها وزلاتها ، وبخاصة أخطاء زعمائها وأقطابها ، لأن هذه الأخطاء كان لها دخل أيما دخل فيما صارت اليه من الحبوط والاختفاق .

وخلاصة ما انتهت اليه في هذه الناحية أن للثورة مرحلتين مختلفتين، فالمرحلة الأولى تبدأ بظهورها على عهد وزارة رياض باشا في فبراير سنة ١٨٨١ ، ذلك حين اعتقلت الحكومة أحمد عرابي وصاحبيه على فهمي وعبد العال حلمي وأحالتهن الى مجلس عسكري لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط وقادوا الجند الى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقترحوه عنوة وأطلقوا سراحهم ، فاضطربت الوزارة لهذا الحادث الجلل ، واضطر الخديو توفيق باشا الى الاذعان لمطالب الثوار ، فاستقال عثمان باشا رفقي وزير الحربية الذي قدم الضباط للمحاكمة ، وعين بدله محمود باشا سامي البارودي الذي كان موضع ثقة العراقيين ، فكان ذلك أول انتصار للثورة ، وبعد فترة من الهدوء الظاهري عادت الحرب سجالات بين الخديو والضباط ، فاعتزم هؤلاء احداث انقلاب في نظام الحكم ، ونفذوا عزمهم ، اذ حشدوا قوات الجيش المرابطة بالعاصمة في ميدان عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقدموا للخديو مطالبهم في شكل مظاهرة عسكرية ، وقوام هذه المطالب سقوط وزارة رياض باشا ، وتأليف مجلس النواب وزيادة عدد الجيش ، فاضطر الخديو الى النزول على حكمهم ، واستقالت وزارة رياض ، ثم عهد الخديو الى شريف باشا تأليف الوزارة تحقيقاً لارادة العراقيين ، فألف شريف وزارته الدستورية ، ودعا الى انشاء مجلس نيابي كامل السلطة ، فاستجاب له الخديو وأمر باجراء الانتخابات العامة، وانتخب مجلس النواب ، وافتتحه الخديو يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، فكان افتتاحه يوماً مشهوداً في تاريخ الحركة القومية ، وأخذ يضطلع بمهمته ، تتعلق به الآمال وترنو اليه الأبصار ، وعرض عليه شريف باشا الدستور الذي وضعه سنة ١٨٧٩ ليقر مارآه في شأنه ، أي أنه جعل من المجلس « جمعية تأسيسية » تضع الدستور وتقره ، وبذلك نالت البلاد مجلساً نيابياً تمثل فيه سلطاتها الدستورية والتشريعية .

الى هنا سارت الأمور سيراً حسناً ، فكانت على صراطها المستقيم ،

وانتصرت الثورة على طول الخط ، وحققت آمال البلاد ، ولكنها استهدفت
لدسائس السياسة الإستعمارية التي لم تكن تنظر بعين الرضا الى قيام
النظام الدستوري في مصر ، فأخذت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلقيان
العقبات والعراقيل في سبيل استقرار هذا النظام ، وتتحلان لأنفسهما
التدخل في شئون البلاد ، وكان أول مظهر لهذا التدخل مذكرة ٧ يناير
سنة ١٨٨٢ التي قدمتها الدولتان ، وقوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة
قد أجمعتا على تأييد سلطة الحديو ، ثم عارضتا في تخويل مجلس النواب
حق تقرير الميزانية ، بحجة أن تقريرها يمس حقوق الدائنين أو ينال
منها ، وهي حجة واهية ظاهرة البطلان ، لما تضمنه الدستور من أن
المجلس يراعى في تقرير الميزانية العهود والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها
الحكومة ازاء الدول •

واجهت البلاد أزمة سياسية خطيرة نشأت عن تقديم مطالب الدولتين،
وكان مجلس النواب ينظر وقتئذ في الدستور الذي عرضه عليه شريف
باشا تمهيدا لاقراءه ، فرأى شريف باشا درءا للأزمة أن يؤجل مجلس
النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها الى حين ، حتى
تنجلي الغمة ، ويفاوض الدولتين في مطالبهما •

والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة في الدستور ولا مخلا
بها ، لأن وضع الدستور في صيغته النهائية قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر
على حسب الأحوال والملايسات ، فكان من المستطاع اتقاء الأزمة بتأجيل
البت في هذه المادة ، ولكن ظهر في الميدان عامل جديد كان له أثره في
تطور الحوادث ، وهو طموح محمود باشا سامي البارودي الى الرئاسة ،
ورغبة العراقيين في التخلص من شريف باشا ليجعلوا الوزارة مؤلفة من
خاصة رجالهم ، فاتخذوا من طلبه تأجيل البت في مادة الميزانية وسيلة
لتوهين مركزه ، وبدت منهم الرغبة في اقصائه عن الحكم ، وظهرت هذه
النية جلية في موقف مجلس النواب حياله ، مما دعاه الى تقديم استقالته ،
تقبلها الحديو وتألقت وزارة البارودي •

ومن ثم ابتدأت المرحلة الثانية للثورة ، ومن رأيي أن الثورة أخذت
تتشرف في سيرها منذ بدء هذه المرحلة ، وأن زعماءها أخطأوا في تنحية
شريف باشا عن الحكم ، لأنه كان أقدر من سواء على معالجة الأزمات
واحباط الدسائس والمؤامرات التي كانت تدبرها السياسة الاستعمارية
الانجليزية .

كانت هذه الدسائس والمؤامرات أهم العوامل في اخفاق الثورة
العراقية ، اذ لا نزاع في أن الحكومة الانجليزية قد انطوت على نية نمت
عليها الحوادث التي تعاقبت في ذلك العهد ، وهي خلق الأسباب والذرائع
الباطلة لاحتلال البلاد ، على أن فصر كانت تستطيع أن تحبط هذه
المؤامرات وتنجو من أشراكها ، أو على الأقل تخفف من عواقبها ، ولو أنها
عرفت كيف تواجهها ، فانه ما من أمة الا وهي عرضة لمؤامرات خصومها
المتربصين بها ، وليست تخلو أمة من أحداث تستهدف لها في حياتها
السياسية والقومية ، وانما يختلف مصير الأمم تبعاً لمقدرة كل منها على
مواجهة الأزمات والتغلب عليها ، وعندى أن أول ما استعانت به السياسة
الانجليزية في تدابيرها هو وقوع الانقسام بين الحديو والعراقيين ، فان هذا
الانقسام قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة
في البلاد ، اذ انقسمت الى معسكرين كلاهما يبغي الكيد للآخر ويضمر
له ، في وقت كان الانجليز يعدون فيه العدة للقضاء على المعسكرين معا ،
ولا تتسع مقدمة الكتاب للاسهاب في تفاصيل هذا الانقسام ، ولكنى أذكر
هنا خلاصة رأيي في هذا الصدد ، وهو أن العراقيين والحديو كلاهما لم
يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه ، وكلاهما يحتمل تبعته ومسئوليته ،
ففي الحق ان تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة متكافئة ، ولكن
من الحق أيضا أن نقول ان الموقف قد تغير منذ ضرب الاسكندرية ، اذ
انحاز الحديو الى الجيش الانجليزى وساعده على التغلغل في البلاد ، فهو
المسئول عن هذا الموقف ، على أن الذى يؤخذ على العراقيين في مدة
الحرب أنهم لم يبذلوا من المدافعة والاستبسال فيها ما يثير في الأمة روح

الاقدام والتضحية ، مما هو أخص واجبات زعماء الثورة فى ساعة الخطر ،
ثم انهم بعد وقوع الهزيمة ، وفى خلال محاكمتهم ، لم يقفوا الموقف
الإلتق بمن جعلوا أنفسهم قدوة للأمة ، بل استحبوا الحياة وآثروها على
الواجب الوطنى ، فتضاءلت فى صفحة الثورة روح البطولة والتضحية
تلك الروح التى هى غذاء الحركات القومية ، ومادة الحياة فيها ، وسبيل
الأمم الى المجد والعظمة •

ان دراسة الثورة تقتضى أن نستجلى حسناتها وأخطائها ، ونوفىها
مالها وما عليها ، وبذلك نستطيع أن تفهمها على حقيقتها ، ونؤدى الواجب
نحوها فليست مهمة المؤرخ القومى أن يحجب عن الأجيال المتعاقبة أخطاء
الأجيال الماضية والحاضرة ، بل عليه أن يشير إليها ويدل عليها فى رفق
وهوادة ، ففى ذلك تحقيق للغرض الأسمى من التاريخ ، وهو الاعتبار
بالحوادث ، وتفهم الحاضر على ضوء الماضى ، واذ كنت قد أخذت فى دراسة
هذه المراحل من تاريخ مصر الحديث ، فقد اجتهدت فى أن أتبع هذه الحطة
وأقيم البحث عليها ، لأنها قاعدة لا معدل عنها لمن أراد الحقيقة ، وهى فى
لزومها كواجب الاشارة بمآثر تاريخنا القومى ، فبهاتين القاعدتين تتكشف
لنا الحقائق التى هى تراث الماضى وثمره التاريخ •

على هذا الأساس وضعت كتاب الثورة العربية ، فبدأته ببيان حالة
مصر السيامية فى أوائل حكم الحديو توفيق ، وما كان من استقالة وزارة
شريف باشا لمخالفة الحديو اياه فى برنامج الدستورى ، ثم تأليف وزارة
يرأسها الحديو ، الى قيام وزارة رياض باشا التى شبت الثورة فى عهدها ،
وبحثت فى أسباب الثورة ومقدماتها ، فذكرت أسبابها الخاصة ثم أسبابها
العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، يلى ذلك شرح وقائع الثورة من
واقعة قصر النيل الى واقعة عابدين فسقوط وزارة رياض باشا وتأليف
وزارة شريف باشا (الثالثة) التى تعد « وزارة الأمة » ، وتطور الحوادث
فى عهدها حتى انشاء مجلس النواب وانعقاده ، ثم أزمة يناير سنة ١٨٨٢

واستقالة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى « وزارة الثورة » ، وعلان دستور سنة ١٨٨٢ ، ثم تاريخ مجلس النواب فى دور انعقاده الأول وما اضطلع به من الأعمال القيمة فى المدة الوجيزة التى اجتمع خلالها ، تلك الأعمال التى تعد بحق صفحة مشرقة من تاريخ مصر القومى ، وبرهانها جلياً على حسن استعداد مصر للحياة الدستورية منذ خمسين سنة ونيف ، ثم ما أعقب انفضاض المجلس من تلاحق الفتن والأحداث ، فكان انفضاضه كان نذير الانتكاس والرجعة ، فمن مؤامرة الضباط الشراكسة ، الى احتدام الخلاف بين الحديو ووزارة البارودى ، وما تطاير من الاشاعات عن عواقب هذا الخلاف ، الى حضور الأسطولين البريطانى والفرنسى ، وما انطوى عليه مجيئهما من نذر الشر والعدوان ، الى مذبحة الاسكندرية التى دبرتها الدسائس الاستعمارية ، الى مهزلة مؤتمر الاستانة وما تجلى فيه من نقض الانجليز عهودهم فى المسألة المصرية ، ثم اعتدائهم على استقلال مصر وضربهم الاسكندرية بقنابل أسطولهم ، وانتهازهم فرصة الخلاف والانقسام بين الحديو والعرايين واحتلالهم البلاد بحجة تأييد الحديو ، ووقوع الحرب التى انتهت بهزيمة العرايين ، يلى ذلك دراسة شخصيات زعماء الثورة ، والبحث فى أسباب اخفاقها ، وبه ختام الكتاب .

ان الحديث عن الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ليس حديثاً قديماً ، بل هو أقرب الحديث صلة بحالتنا الحاضرة ، لأنه اذا كانت الثورة قد طويت صفحتها منذ خمس وخمسين سنة ، فالاحتلال الذى جاء فى أعقابها لا يزال على أسف منا قائماً ، حتى اليوم (١٩٣٧) ، ومن واجبنا أن نعرف كيف وقع هذا الاحتلال ، وان فى حقائق تلك البرهة من الزمن ما يضىء لنا السيل ويكشف لنا عن كثير من حقائق عصرنا الحاضر ، ويفسر التاريخ بالتاريخ ، أسأل الله أن يلهمنا الاخلاص والتوفيق فى خدمة الوطن العزيز .

عبد الرحمن الرافعى

فبراير سنة ١٩٣٧

الإهداء

من والد الى ولده

الى من كان فى حياته قرة عينين ، وقلب والدين ، وروحاً
ثالثة جسمين ، من أسلم الروح يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ ،
حين استتم الثانية عشرة من عمره

الى الزهرة الفضة التى كتب لها أجل الأزهار والرياحين ،
فما ازدهت حتى ذوت ، وما نشرت جمالها حتى انطوت *

الى نور الحياة ، أضاء على القلب ثم انطفأ ، ولمع للعين
ثم اختفى *

الى رمز البنوة ، وموضع حنان الأمومة والأبوة ، وحيد
والديه ، ومعقد أملهما فى الحياة ، من يرقد الآن تحت الثرى ،
بعيدا بعيدا عن أعيننا ، نائيا نائيا بجسمه وشخصه ، قريبا
قريبا بروحه وذكراه ، الى ولدى المرحوم محمد أمين الرافعى ،
أهدى هذا الكتاب *

فبراير عام ١٩٣٧ عبد الرحمن الرافعى

سلسلة تاريخ مصر القومى

نذكرها هنا خلاصة مباحث المجلدات الخمسة التى ظهرت
قبل هذا الكتاب من تاريخ مصر القومى (١) :

الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية مقدمة الكتاب

الفصل الأول	: نظام الحكم فى عهد المماليك
الفصل الثانى	: تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية
الفصل الثالث	: نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر
الفصل الرابع	: المجمع العلمى
الفصل الخامس	: المقاومة الأهلية فى عهد الحملة الفرنسية ، فى الاسكندرية
الفصل السادس	: فى البحيرة - معركة شبراخيت - نهب القرى
الفصل السابع	: فى القاهرة - واقعة إمبابة أو معركة الاهرام
الفصل الثامن	: عود الى الاسكندرية - واقعة أبو قير - ديوان الاسكندرية
الفصل التاسع	: فى رشيد
الفصل العاشر	: عود الى البحيرة ورشيد
الفصل الحادى عشر	: فى القليوبية والشرقية

(١) ظهرت بعد ذلك مجلدات أخرى كما هو مبين بنهاية هذا الكتاب .

الفصل الثانى عشر :	عودة الى القاهرة - سياسة الحفلات
الفصل الثالث عشر :	ثورة القاهرة الأولى
الفصل الرابع عشر :	فى المتوفية والغربية
الفصل الخامس عشر :	فى الدقهلية ودمياط
الفصل السادس عشر :	المقاومة فى الوجه القبلى
الفصل السابع عشر :	استمرار المقاومة فى الوجه القبلى
الفصل الثامن عشر :	وثائق تاريخية
الفصل التاسع عشر :	مراجع البحث

الجزء الثانى

مقدمة الجزء الثانى

الفصل الأول	: إعادة الديوان فى عهد نابليون - نظام الديوان الجديد
الفصل الثانى	: الحملة على سورية
الفصل الثالث	: الحالة فى مصر أثناء الحملة على سورية
الفصل الرابع	: سياسة نابليون فى مصر بعد عودته من سورية - معركة أبو قير البرية
الفصل الخامس	: اضطراب الأحوال فى فرنسا ورحيل نابليون
الفصل السادس	: قيادة الجنرال كليبر
الفصل السابع	: معاهدة العريش
الفصل الثامن	: نقض المعاهدة ومعركة عين شمس
الفصل التاسع	: ثورة القاهرة الثانية
الفصل العاشر	: مقتل الجنرال كليبر
الفصل الحادى عشر	: قيادة الجنرال منو
الفصل الثانى عشر	: هزيمة الفرنسيين وطلاؤهم عن مصر

الفصل الثالث عشر : نتائج ظهور العامل القومى على مسرح الحوادث السياسية

المناداة بمحمد على واليا مصر - السيد عمر مكرم
- روح الحركة - ختام الثورة

الفصل الرابع عشر : وثائق تاريخية

عصر محمد على

الفصل الأول : الزعامة الشعبية فى السنوات الاولى من حكم محمد على

الفصل الثانى : الحملة الانجليزية سنة ١٨٠٧ وفشلها

الفصل الثالث : اختفاء الزعامة الشعبية من الميدان

الفصل الرابع : انفراد محمد على بالحكم

الفصل الخامس : تحقيق الاستقلال القومى - حروب مصر فى عهد محمد على

الفصل السادس : فتح السودان

الفصل السابع : حرب اليونان

الفصل الثامن : الحرب فى سورية والاناضول

الفصل التاسع : معاهدة لندن ومركز مصر الدولى

الفصل العاشر : دعائم الاستقلال - الجيش

الفصل الحادى عشر : الاسطول

الفصل الثانى عشر : التعليم والنهضة العلمية

الفصل الثالث عشر : اعمال العمران والحالة الاقتصادية

الفصل الرابع عشر : نظام الحكم فى عهد محمد على

الفصل الخامس عشر : الحالة الاجتماعية

الفصل السادس عشر : شخصية محمد على والحكم على عصره

الفصل السابع عشر : ابراهيم باشا

عصر اسماعيل

الجزء الاول

الفصل الأول	: الرجعية فى عهد عباس الاول
الفصل الثانى	: النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا
الفصل الثالث	: عصر اسماعيل - سياسته الخارجية
الفصل الرابع	: قناة السويس
الفصل الخامس	: السودان فى عهد اسماعيل
الفصل السادس	: الجيش
الفصل السابع	: البحرية
الفصل الثامن	: حروب مصر فى عهد اسماعيل
الفصل التاسع	: التعليم والنهضة العلمية والادبية

الجزء الثانى

الفصل العاشر	أعمال العمران
الفصل الحادى عشر	: مأساة الديون
الفصل الثانى عشر	: الحركة الوطنية والحياة النيابية
الفصل الثالث عشر	: خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين
الفصل الرابع عشر	: نظام الحكم فى عهد اسماعيل
الفصل الخامس عشر	: الحالة المالية والاقتصادية
الفصل السادس عشر	: الحالة الاجتماعية
الفصل السابع عشر	: شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره

الفصل الأول

حالة مصر فى أوائل حكم الخديو توفيق

نظرة عامة

تقلد محمد توفيق باشا مسند الخديوية يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ (٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) ومصر اذ ذاك تتجأز مرحلة من أدق المراحل فى تاريخها القومى ، فالشعب يشن من المظالم والضرائب الفادحة التى عاناها فى عهد اسماعيل ، ويتطلع الى حكم جديد ينتهى فيه عهد الاسراف والمظالم ، وتخف وطأة الضرائب والمغارم ، والخواطر ساخطة على التدخل الأجنبى فى شئون مصر وما تعدد من مظاهره ، وتلاحق من أشكاله ووسائله ، فمن انشاء صندوق الدين ، الى فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مالية مصر ، الى تغفل نفوذ الأجانب عامة فى البلاد ، وقد بدأت ثورة الأفكار والتطلع الى الحرية والنظم الدستورية فى أواخر عهد اسماعيل وتأصلت فى نفوس الطبقة المثقفة من الأمة ، واتسع مداها فى أوائل عهد توفيق واتجهت الأفكار الى اقرار تلك النظم والعمل على توطيدها لكى تستقر على أساس مكين .

فالبلاد اذن كانت تتطلع الى نظام جديد يضع حداً للاسراف والنفوذ الأجنبى ، ويوطد أركان العدل والحرية والدستور ، والناس يأملون فى

الحديو الجديد أن يعالج الارتباك المالي الذي نشأ عن قروض اسماعيل ويقر النظم الدستورية التي تكفل حقوق الأفراد وحريتهم، وكان يحدوهم الى هذا الأمل ما اتصف به توفيق باشا من الاستقامة في حياته الشخصية والبعد عن الاسراف والتبذير، والرغبة عن الظلم والقسوة، فلا جرم أن استقبلت الأمة خاصتها وعامتها ولايته الحكم بشيء من الغبطة والابتهاج والتطلع الى اصلاح ما اعوج من الشؤون .

وبين هذا وذاك، كانت المطامع الأوروبية وبخاصة الانجليزية ترقب تطور الحوادث لكي تحقق أغراضها الاستعمارية في مصر، وقد بدأت هذه المطامع تتحرك نحو أهدافها من سنة ١٨٧٥ حين اشترت انجلترا أسهم مصر في قناة السويس، فان هذه المأساة كانت نذيراً بتوئب انجلترا لبسط يدها على البلاد، وكانت فرنسا تطمع في أن يكون لها من النفوذ في مصر مثل ما لانجلترا أو يزيد، والدول والجيالات الأجنبية عامة كانت ترمى الى مد نفوذها المالي والاقتصادي فيها، وتركيا كانت لا تفتأ تفكر في اغتنام الفرصة لكي تنتقص المزايا والحقوق التي نالتها مصر، فلا غرو ان كانت البلاد، كما أسلفنا، تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها القومي حين ولي أمرها الحديو توفيق .

نشأة الحديو توفيق

هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي، ولد يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٢٦٨ هـ (٣٠ ابريل سنة ١٨٥٢) ولما شب وترعرع ألحقه والده بمدرسة النيل فتلقى فيها العلوم الأولية، ثم انتقل الى المدرسة التجهيزية فتلقى فيها علومها، ودرس اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والتركية والفارسية، وتزوج سنة ١٨٧٣ بالأميرة أمينة الهامى (أم المحسنين) كريمة الأمير ابراهيم الهامى نجل عباس باشا الأول، ولم يتزوج من غيرها، وخالف في ذلك سنة أبيه في الاستكثار من الزوجيات

والخطايا والقيان ، ورزق منها سنة ١٨٧٤ بالأمير عباس حلمي (الخديو عباس الثاني) وفي سنة ١٨٧٦ بالأمير محمد علي ، ثم رزق منها بالأميرتين خديجة ونعمت •

ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره قلده أبوه رئاسة المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم ولي وزارتي الداخلية والأشغال ومرن قليلا على أحكام الادارات والدواوين ، ثم قلد رئاسة الوزارة في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار باشا حين اشتد النزاع بين اسماعيل والدول الأوروبية ، وكانت هذه الوزارة تضم وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، ولم تدم طويلا اذ قام الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب ، واستهدفت لحركة معارضة قوية انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف باشا الأولى في سنة ١٨٧٩ ، وهى الوزارة التى بقيت تتولى الحكم الى أن خلع اسماعيل •

فلما ورد النبأ البرقى بخلعه يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تلقى توفيق باشا فى اليوم ذاته نبأ اسناد منصب الخديوية اليه ، وكانت منه اذ ذاك ثمانى وعشرين سنة هجرية الاثلاثة أيام ، فأقيمت حفلة تنصيبه فى مساء ذلك اليوم بالقلعة ، وكان يوما مشهودا ، فتوجه من سراى الاسماعيليه (التى كانت دار سكناه) الى القلعة يصحبه فى عربته أخواه الأمير حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد) والأمير حسن باشا ، وشريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، تتبعه عربات الأعيان والكبراء وقناصل الدول ، وابتدأ إطلاق المدافع ايدانا بتحريك الموكب من سراى الاسماعيليه ، وأطلقت مائة مرة ومرة ، اتباعا للرسوم المعتادة ، ولما بلغ سراى القلعة جلس فى قاعة التشريفات وكان بها كبار العلماء والموظفين والقناصل والأعيان ، وتلقى تهنئى المهنيين بجلوسه على العرش ، وبعد الفراغ من الحفلة أطلقت المدافع ثمانية مائة مرة ومرة ، وعاد الخديو الى سراى الاسماعيليه •



الخديو محمد توفيق باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٢

لم يكن فى ماضى توفيق قبل ولايته الحكم ما يسترعى النظر أو يدل على اتجاه معين فى سياسته ، على أن هذا الماضى كان يبعث الأمل فى أن يكون عهده خيراً من عهد اسماعيل ، فقد شهد المتاعب التى استهدفت لها البلاد بسبب اسراف أبيه وتورطه فى القروض ، وتولى الوزارة فى ظروف اشتد فيها نفوذ الدول الأوروبية بسبب هذا الاسراف ، ورأى بعينه ما فرضته انجلترا وفرنسا على أبيه من أن يكون لهما وزيران يمثلانها ويحميان مصالح الدائنين من الأوروبيين ، وكان له فى استقامته الشخصية وميله الى الاقتصاد ما يجعله بمنأى عن أخطاء أبيه .

على أن ثمة ناحية ضعف في شخصيته ، وهي أنه كان ضعيف الرأي مترددا ، قليل الشجاعة والحزم ، فاستشعر الخوف من النفوذ الأوروبي من يوم توليته الحكم ، وكان همه الأول طوال عهده النزول على ارداة الدول الأوروبية ، ولم يكن مؤمنا بالنظام الدستوري ، بل كان في خاصة نفسه من أنصار الحكم المطلق ، ومن ذلك كله تولدت في عهده الأزمات والمشاكل التي جاوزت في خطورتها وعواقبها ماحدث في عهد أبيه ، وفي الحق أن اسماعيل كان أكثر شجاعة واقداما من توفيق ، ولو كان توفيق يجمع الى خصاله الطيبة شجاعة أبيه ، وجراته ، وعلو همته ، لنجت البلاد من الكوارث التي وقعت في عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومي الى خير مما كان وأقوم •

تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)

كان محمد شريف باشا ، الوزير المشهور ، رئيسا للوزارة حين ولي توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا على العادة المتبعة عند تغيير ولي الأمر ، ولكن توفيق باشا رغب اليه في البقاء وتأليف الوزارة كره أخرى ، وكتب اليه في هذا الصدد بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٧٩ كتابا رقيقا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله في الاصلاح • قال فيه (١) :

« يا وزيرى العزيز

« لقد استعفت الوزارة فأكلفك بتشكيل وزارة جديدة ، ولا أزيدك بحقيقة الحال علما •

« ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت على واجبات

(١) نشر أصل الكتاب بالفرنسية في جريدة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٣ يولية سنة ١٨٧٩ ، وتعليقه في كتاب مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ١٠ •

ليس من همى الا النهوض بها بأمانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطالب المتراكمة على مع الارتباك والفترة المالية التى انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل ، على أنى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فانى عازم عزما أكيدا على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح ، وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدم العمومية واصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الادارية ، تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها ، الا أن ادراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدونى على ادارة الأعمال مسئولين عما يفعلون ، ويقىنى أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مددا وأنتك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنتى وللغاية التى أسعى اليها ، فاقبل ياوزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة » • (محمد توفيق)

لبى شريف باشا دعوة الخديو وألف الوزارة فى ٣ يولية سنة ١٨٧٩ (١٣ رجب سنة ١٢٩٦ هـ) كما يأتى : شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية ، اسماعيل أيوب باشا للمالية (وكان وكيلها) • على غالب باشا للحربية (وكان مديرا للمنوقية) محمود سامى باشا البارودى للمعارف والأوقاف (وكان مأمور ضبطية - محافظ - العاصمة) • مصطفى فهمى باشا للأشغال (وكان محافظا لاسكندرية) • مراد حلمى باشا للمحقانية وكان رئيس محكمة مصر المختلطة (١) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ •

وأصدر الخديو الأمر الآتى الى شريف باشا باعتماد تأليف الوزارة :

« حيث انه بناء على ما اقتضته ارادتنا وأمرنا دولتكم به شفاها من استقراركم بوظيفة رئاسة مجلس النظار مع بقاء نظارتى الداخلية والخارجية بعهدتكم واجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم، قد استنسبتم تعيين اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية ومصطفى فهمى باشا لنظارة الأشغال العمومية ومحمود سامى باشا لنظارة المعارف والأوقاف ومراد حلمى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار إليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزوم اصدار هذا لدولتكم اشعارا بما ذكر ، (١) » .

كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التى تولى شريف باشا رئاستها ، ولذلك أسميناها وزارة شريف باشا الثانية (٢) ، وقد أبدى الخديو نحوها عطفًا كبيرًا ، ولم يكتف بالكتاب الرقيق الذى بعث به الى شريف باشا حين عهد اليه رئاستها ، بل أصدر بعد تأليفها « أمرا ساميا » أوضح فيه برنامجة فى الحكم وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد ، قال فيه :

« ان العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا ، فضلا منها واحسانا ، فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لا يؤدي شكرها الا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام ، وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على محور الاستقامة ، وانى أعلم أن المقام صعب ، لكن بحسن اخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس

(١) مجموعة الدكرينات والأوامر العالية قسم أول ص ١٠٢ .
(٢) وزارته الأولى تألفت أواخر عهد اسماعيل فى ابريل سنة ١٨٧٩ ، وبقيت حتى خلعه وكانت مؤلفة كما يأتى : شريف باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . واسماعيل راغب باشا للمالية . شاهين باشا كنج للحربية والبحرية . محمد زكى باشا للأشغال . ذو الفقار باشا للحقانية . محمد ثابت باشا للمعارف والأوقاف . عمر باشا لطفى لتفتيش عموم الاقاليم .

جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير ، ولعلمي أن الحكومة الخديوية يجب أن تكون شورية ونظارها مسئولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أتحول عنه ؛ فعلينا تأييد شورى النواب ، وتوسيع قوانينها ، لكي يكون لها الاقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها ، وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم واني معتقد في مأموري الحكومة المصرية الصديق والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون في المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة ، وأعلى الحلي حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعي المقتضاة لايصال الحقوق الى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة ، وهذه المسألة وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمولى حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة ، ولا شك أنكم تبذلون في ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار ، ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لأنها هي ملجأ أرباب الحقوق ، وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ، وينجو الرشيد من جور القوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتتویر أذهان الأهالي بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب ، وأيضا يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى في القطر المصرى ، والتجارة أيضا مما يلزم الاعتناء بشأنها والسعى في تكثيرها واعطاء كمال الحرية لها ، هذا مع الاهتمام باصلاح ما يلزم اصلاحه من أصول الادارة في جهات الحكومة بأجمعها وراحة العباد على قدر الامكان ، فهذه أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك في كافة الأقطار ، فالأمل أن تصرفوا همكم في رؤية

أُمُور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الأفكار ، وفقنا الله الى ما فيه الخير والصالح انه ولى التوفيق ، (١) .

وأول ما يلفت النظر فى هذا الخطاب تأييد الخديو للنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه والوعد بتوسيع سلطة مجلس شورى النواب لكى يكون الوزراء مسئولين أمامه ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات ، ولو صدقت نيته فى هذه الأغراض لانتظمت الأحوال واستقر هذا النظام ، وكان بقاء شريف باشا على رأس الوزارة من العوامل المهيئة لأقراره ونجاحه ، فليس يخفى أنه بدأ فى أواخر عهد اسماعيل يحقق آمال البلاد من هذه الناحية ، فألف وزارته الأولى فى أبريل سنة ١٨٧٩ على قاعدة مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ؛ ووضع دستوراً جديداً على أحدث المبادئ العصرية عرضه اذ ذاك على مجلس النواب ، ولكن الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل حالت دون صدور المرسوم الخديوى بانفاذه ، ولو سارت الأمور سيرا حسنا لبادر توفيق باشا الى اعلان هذا الدستور وانفاذه ، وبذلك كان يبدأ عهده بعمل جليل يوطد دعائم الشورى ويكسبه محبة الشعب وثقته وينهض بالبلاد نهضة سلمية خالية من العنف والثورة ، ولكن توفيق باشا لم يكن فى خاصة نفسه يميل الى الدستور كما أسلفنا ، وهو على ما اتصف به من ضعف العزيمة والتردد وقلة الحزم والهمة ، فانه كان يحرص على السلطة المطلقة جهد استطاعته ، ومن هنا شجر الخلاف بينه وبين شريف باشا ، فان شريفاً كان من أنصار النظام الدستورى ، بل هو مؤسس هذا النظام فى مصر ، أما توفيق باشا فقد كان من أنصار الحكم المطلق وقد بقى محتفظاً بالسلطة المطلقة معصماً بها مدة

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ يولية سنة ١٨٧٩ .



محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

١٨٢٦ - ١٨٨٧ (١)

سنتين • ولو استطاع أن يستبقها أكثر من ذلك لفعل ، ولكنه اضطر فى
سبتمبر سنة ١٨٨١ الى النزول عن سلطانه المطلق تحت تأثير ثورة الجيش
كما سيجىء بيانه •

وقد يبدو عجيبا أن يعلن الخديو فى كتابه الى شريف باشا تأييده
للنظام الدستورى ، ثم يعمل على نقيض ذلك ، ولكن هذا التناقض بين القول
والعمل من الأمور المألوفة فى حكومات الاستبداد ، ومما قوى فى نفسه

(١) ترجمنا له فى كتاب « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٤٤ من الطبعة الاولى •

نزعة الاستبداد رغبته في اكتساب ثقة وكلاء الدول، وخاصة قنصلي إنجلترا وفرنسا، فانهما لم ينظرا بعين الرضا والاطمئنان الى اقرار الدستور في مصر، ولا الى تخويل مجلس النواب سلطة تعديل الميزانية، فوافق هذا الاتجاه هوى في نفسه •

لم يكن توفيق باشا يميل اذن الى بقاء شريف باشا في الوزارة طويلا، لاختلافهما في النزعة، واستمسك شريف بسياسته في تقرير النظام الدستوري • ولكن توفيق أراد أن تمر الأيام الأولى من عهده في مجراها من الهدوء والسلام، فاستبقى شريف باشا ريثما تنتهي تلك الفترة •

فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩، وما فيه من القيود

وكان الحديو قلقا على مركزه لتأخر مجيء الفرمان السلطاني باسناد الحديوية اليه جريا على العادة المتبعة في ذلك العصر، وكثرت الاشاعات والأقاويل في تعليل هذا التأخير، وذهب الناس في ذلك مذاهب شتى، وأرجفوا به، وواقع الأمر أن تركيا أرادت أن تنتقص من حقوق الحديوية المصرية منتهزة فرصة خلع الحديو اسماعيل بارادة سلطانية، فرعمت أن لها حق تعديل المزايا التي اعترفت بها من قبل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ)، المسمى بالفرمان الجامع، لما اشتمل عليه من أقصى المزايا التي نالتها مصر من تركيا، ولكن إنجلترا وفرنسا طلبتا بلسان سفيريهما بالاستئذان أن تطلعا على نص الفرمان الجديد قبل اعلانه وأبلغتا الباب العالي بأنهما لا تقبلان من السلطان استرداد المزايا التي أقرتها تركيا في فرماناتها السابقة، ولم تكن الدولتان تقصدان في ذلك صالح مصر، بل كانتا تبغيان ألا يزداد نفوذ تركيا فيعرقل مطامعهما فيها، وقد رضيت الحكومة التركية أن تطلع السفيرين على مشروع الفرمان، وألا تجرى فيه من التعديلات الا ما تقرره الدولتان، وبعد مفاوضة بينهما وبين وزارة الخارجية العثمانية صدر الفرمان الى توفيق باشا بتاريخ ٧

أغسطس سنة ١٨٧٩ (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ) ، وقد احتوى تعديلات
تتقص المزايا التي نالها الخديو اسماعيل في فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ،
وهذه التعديلات هي :

(١) فيما يتعلق بحق مصر في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية ،
قيد الخديو بوجوب ابلاغ نصوص هذه المعاهدات الى الباب العالي قبل
نشرها ، ولم يكن هذا القيد واردا في فرمان سنة ١٨٧٣ •

(٢) حدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندي في وقت
السلم ، وكان فرمان سنة ١٨٧٣ يطلق عدده من كل قيد •

(٣) قيد حق الخديو في الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض
الا اذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة
دائنى مصر •

وقد قبلت الدولتان هذه القيود ، اذ لم تريا فيها ما ينافى مصالحهما •

وبعد أن صدر فرمان على النحو المتقدم ، حمله الى مصر مندوب عن
السلطان عبد الحميد ، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايوني ، فتلى
بالقلعة بديوان القورى يوم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٢٦ شعبان سنة
١٢٩٦ هـ) أى بعد تولية توفيق باشا للأريكة الخديوية بنحو شهرين ، وقد
تضمن تأييد قاعدة توارث العرش الواردة في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦
(١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ) القاضى بانتقال مسند خديوية مصر وملحقاتها
وقائمقاميتى سواكن ومصوع الى أكبر أولاد اسماعيل ، ومن هذا الى أكبر
أبنائه ، ثم اشتمل على التعديلات المتقدم ذكرها مع تسويغها بأن الامتيازات
التي نالها الخديوية بموجب فرمان سنة ١٨٧٣ قد ترتبت عليها المشاكل
الحاضرة ، قال في هذا الصدد : « وقد ظهر أن بعض أحكام فرمان العلى
الشان المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المين فيه الامتيازات الحائزة لها
الخديوية المصرية قديما نشأ منه الأحوال المشككة الحاضرة المعلومة فصار

تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدا وصار تعديل المواد المقتضى تعديلها وتعديلها واصلاحها ^(١) ، وذكر الامتيازات التي أثبتتها وهي :

الاستقلال الداخلى التام ، أى حق الحكومة المصرية فى سن القوانين والنظمات. الداخلية على اختلاف أنواعها ، ثم عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والمعاهدات الخاصة بتنظيم علاقات الأجانب بالحكومة والبوليس ، واشتمل على التعديلات الثلاثة المتقدم ذكرها ، ثم نص على وجوب دفع الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١٤٨٦ ج مصرى) وعلى عدم جواز التنازل عن الامتيازات التي أعطيت لمصر ولا التنازل عن أى جزء من الأراضى المصرية ، أو تركها الى الغير . وهذا النص الأخير له أهميته فى بطلان قرار الحكومة الصادر سنة ١٨٨٤ باخلاء السودان ، وبطلان الاتفاقات التي عقدها مصر مع الدول الاستعمارية بعد الاحتلال وتنازلت فيها عن جزء من أملاكها فى السودان ، وبخاصة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

انقاص المخصصات الخديوية

وبدت رغبة الخديو توفيق فى الاقتصاد واجتناب الاسراف فيما حدد لنفسه وللعائلة الخديوية من المخصصات السنوية ، فقد خصص له مجلس الوزراء ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ولوالدته ٣٥.٠٠٠ جنيه ولحرمة ٢٠.٠٠٠ جنيه ولأبيه الخديو السابق اسماعيل باشا ٣٠.٠٠٠ جنيه ولوالدته ٢٥.٠٠٠ جنيه ولزوجاته ٣٦.٠٠٠ جنيه ولكريمته الأميرة توحيدة هانم ١٨.٠٠٠ جنيه ولكل من نجليه الأمير حسين باشا كامل والأمير حسن باشا ١٨.٠٠٠ جنيه ، ومجموع ذلك ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، فلما رفع اليه القرار

(١) عن فرمان المنشور فى الوقائع المصرية عدد ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

بذلك تنازل لوالده عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه تضم الى مرتبه وأبطل ما كان مخصصا لوالدته وحرمه وقدره ٥٥٠٠٠٠ جنيه ، فنزلت بذلك مخصصات العائلة الخديوية الى ٢٤٥٠٠٠٠ جنيه ^(١) . وكان هذا مثالا حسنا في الاقتصاد ومساعدة للبلاد في محتتها المالية ، وقد زادت هذه المخصصات في ميزانية ١٨٨٠ كما سيجيء بيانه (ص ٥٥) .

استقالة وزارة شريف باشا

لم يكد الخديو توفيق يطمئن على مركزه بورود الفرمان السلطاني حتى أعلن رغبته في التخلص من شريف باشا ، فلقد غادر مندوب السلطان القاهرة قاصدا الاستانة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وبعد غروب ذلك اليوم استدعى الخديو شريف باشا والوزراء فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت الوزارة استقالتها ، فكانت الاستقالة مفاجأة قوبلت بالدهشة ، لأن شريف باشا كان حائزا ثقة الخديو حتى ورد الفرمان ولم يتبين الناس أسباب الاستقالة ، وهي ترجع في واقع الأمر الى استمساك شريف ببرنامجه الدستوري ومخالفة الخديو اياه في وجهة نظره ، وثمة سبب آخر أغرى الخديو بوزيره الأمين ، وهو عدم اطمئنان وكلاء الدول - وخاصة قنصلي انجلترا وفرنسا - الى بقاءه في الوزارة لميوله الدستورية ، فأوعزا الى الخديو أن ينفذ يده منه اذ لم يكن يروق لهما اقرار النظام الدستوري في البلاد .

كان مجلس شورى النواب مؤجلا في بداية عهد الخديو توفيق . اذ كانت أخرى جلساته يوم ٦ يولييه سنة ١٨٧٩ (١٦ رجب سنة ١٢٩٦) ^(٢) وقد قررت الحكومة وقتئذ تأجيل اجتماعه الى أجل غير مسمى ، حتى يتم

(١) الوطن عدد ٥ يولييه سنة ١٨٧٩ . مذكرات عرابي ص ٦٠ . مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠ .

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧ طبعة أولى والوقائع المصرية عدد ١٣ يولية سنة ١٨٧٩ .

النظر في مشروع الدستور وقانون الانتخاب اللذين وضعهما شريف باشا في أواخر عهد اسماعيل ، فسعى شريف في استمالة الخديو واقناعه باصدار هذا الدستور ، وطلب اليه تشكيل مجلس النواب تنفيذا لما وعد به في كتابه اليه حين ألّف الوزارة، فخالفه الخديو في وجهة نظره ورفض طلبه متعللا بعدم موافقة قنصلي إنجلترا وفرنسا ^(١) فقدم شريف باشا استقالته وتعاهد هو وزملاؤه الوزراء على ألا يقبلوا الدخول في وزارة جديدة الا اذا أجيب طلبهم وتألّف مجلس النواب . وقد كان هذا عهداً جليلاً من أعضاء الوزارة ولعله أول عهد من نوعه في حياة مصر الدستورية . فان اجتماع الوزراء على أن لا يحكموا البلاد من غير دستور هو مثل عال في الاستمسك بالمبادئ القويمة وتضحية المناصب في سبيل الواجب القومي .

ولقد بر الوزراء بعهدهم . ما عدا اثنين منهم وهما محمود سامي باشا البارودي . ومصطفى فهمي باشا . فقد نقضا العهد ورضيا أن يشتركا في الوزارة التي أعقبت وزارة شريف . ثم في وزارة رياض باشا . وكان أول برنامج لها وقف الحياة النيابية . وصرف النظر عن الدستور . ومن تهكم الأقدار أن محمود سامي باشا البارودي الذي نكث عهده في الاستمسك بالحكم النيابي . وارتضى الاشتراك في وزارة حكمت البلاد حكما مطلقا زهاء الستين . هو الذي صار فيما بعد من أكبر زعماء الثورة العربية . وكان من الناعين على شريف باشا تهاونه في أمر الدستور (في عهد وزارته الثانية) واشترك هو والعرايون في اكرامه على الاستقالة

(٢) هما المسيو تريكو Tricou معتمد فرنسا وقنصلها العام والسير لاسيل Lascelles معتمد إنجلترا ، ثم عين السير ادوار ماليت Edward Malet السكرتير الاول للسفارة الانجليزية في الاستانة معتمدا لانجلترا وقنصلا عاما لها في مصر وتسلم مهام منصبه في نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد وزارة رياض باشا وبقي يشغل هذا المنصب حتى انتهاء الثورة العربية واحتلال الانجليز مصر اذ خلفه السير ايفلين بارنج (اللورد كرومر) في مايو سنة ١٨٨٣ ، وعين البارون دي رنج De Ring معتمدا لفرنسا وقنصلا عاما لها في ديسمبر سنة ١٨٧٩ ، وكلاهما بدرجة وزير مفوض .

(فبراير سنة ١٨٨٢) كما سيجىء بيانه ، متذرعين بهذه الحجة الواهية ، على حين كانت الأطماع فى رئاسة الوزارة هى التى أثارت عليه هذه الحملة .

تأليف وزارة يرأسها الخديو

بعد أن استقالت وزارة شريف باشا ، ألف الخديو وزارة من غير رئيس ، وتولى هو رأسها ، وأعضاؤها هم : منصور باشا يكن للداخلية . على حيدر باشا للمالية . ذو الفقار باشا للحقانية . مصطفى فهمى باشا للخارجية . محمد مرعشلى باشا للأشغال . عثمان رفقى باشا للحربية والبحرية . محمود سامى باشا البارودى للأوقاف . على ابراهيم باشا للمعارف ^(١) .

الغاء مجلس النظار

كان تأليف وزارة يرأسها الخديو بدعة فى مناهج الحكم ، ونقضا للنظام الذى تقرر فى مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ^(٢) القاضى بإنشاء مجلس النظار . وأن يتولاه رئيس منهم ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس يشعر بنية الخديو الإستبدادية ، واعتزاه الرجوع الى طريقة اسماعيل القديمة ، من تعيين وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة ، بل كانوا كسكرتيرين له ، وقد بدت هذه الرغبة فى البيان الذى نشرته « الوقائع المصرية » فى حدد ذلك التغيير ، وهذا نصه :

« بناء على استعفاء حضرة دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظار ، ألغيت هذه الرئاسة . وصدرت الادارة السنية فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

(٢) هو المرسوم الذى أصدره اسماعيل لنوبار باشا بإنشاء مجلس النظار .

(١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩) بأن كل ناظر يكون مسئولاً عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع العضلات بمجلس عال • انعقد تحت رئاسة الجناب الخديوى (١) •

فهذا البيان معناه الغاء مجلس النظر والغاء رأسته • والغاء النظام الذى تأسس على مقتضاه ، وقد تأيد هذا المعنى بالكتاب الذى بعث به الخديو الى كل من الوزراء الذين أقامهم • اذ جاء فيه :

« بما أن مجلس النظر صار لغوه وإبطاله ، وتقرر لدينا أن كل ميسر (ناظر) يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته ، وأن المواد التى كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس ، هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيّتنا من النظر تحت رأستنا ، وكل من النظر اذا وجد عنده أشياء من هذا القيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرًا على ديوان • • • • • وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة مأموريّكم هذه بكمال الاعتناء والإهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا » (٢) •

اعادة الرقابة الثنائية

ان الرقابة الثنائية قد فرضت على المالية المصرية فى عهد اسماعيل ، بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وعين اذ ذاك رقيبان أوروبيان باسم « مفتشين عموميين » ، وهما : المستر رومين Romaine مراقبا انجليزيا على الايرادات • والبارون دى مالاريه Malaret

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ •

(٢) الوقائع المصرية ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ •

مراقبا فرنسا على المصروفات • فلما تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أوروبيان وقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية اكتفاء بالوزيرين الأوروبيين ، على أن تعود الرقابة اذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من غير موافقة حكومته ، وبعد استقالة وزارة نوبار باشا ، ثم وزارة توفيق باشا ، تألفت وزارة شريف باشا الوطنية في أواخر عهد اسماعيل وليس فيها وزير أوروبي ، فعرض على الدولتين الانجليزية ، والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، ولكن الأزمة السياسية كانت قد اشتدت بين الخديو اسماعيل والدول ، فلم يعين الرقيان ، وانتهت بخلع اسماعيل •

فلما تولى توفيق باشا الحكم أصر على أن تكون الوزارة خالية من وزراء أوروبيين مقابل إعادة الرقابة الثنائية • فتألفت وزارة شريف باشا ، وكذلك الوزارة التي رأسها الخديو ، دون أن يكون فيهما وزيران أوروبيان • وفي عهد الوزارة الأخيرة أصدر الخديو مرسوما في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بإعادة العمل ، بنظام الرقابة الثنائية كما تقررت في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتعين السير افلن بارنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) مفتشا (رقيا) على الإيرادات ، بدلا من المستر رومين • والمسيو دي بلنير De Blignières رقيا على الحسابات والدين العمومي بدلا من البارون دي مالاربه ^(١) وكان هذا التعيين بترشيح الدولتين الانجليزية والفرنسية •

نفي السيد جمال الدين الأفغاني

وقد نهجت هذه الوزارة • في مدتها القصيرة ، منهج الاستبداد والاضطهاد • وكل أبرز عمل لها ، نفي السيد جمال الدين الأفغاني من

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ •

مصر ، بقرار صدر من مجلس الوزراء . وقد أذاعت الوزارة بلاغا رسميا من ادارة المطبوعات ، بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ سوغت فيه نفي السيد بعبارات جارحة ، ملؤها الكذب والافتراء ^(١) .

وزارة رياض باشا

٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

كان رياض باشا في أوروبا حين قدم شريف باشا استقالته ، فلما ألف الخديو الوزارة أرسل في استدعائه . ففهم الناس أن نية الخديو قد اتجهت الى اسناد وزارة الداخلية اليه ، على أنه في الحقيقة كان ينوى أن يعهد اليه تأليف وزارة جديدة .

جاء رياض باشا الى الاسكندرية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وذهب منها الى القاهرة . وقابل الخديو ، وتبادلا الآراء فيما يكون عليه نظام الحكم . وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ عهد اليه الخديو تأليف وزارة جديدة ، وبعث اليه في اليوم نفسه بكتاب بالفرنسية بين فيه القواعد التي يسير عليها ، فأعاد هيئة مجلس النظار ، بعد الغائها ، واحتفظ لنفسه بحق حضور جلساته . وتولى رأسته عند الاقتضاء . ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برأسة ولي الأمر ، وطورا برأسة رئيس النظار . قال في كتابه :

« عزيزي رياض باشا »

« اني لما أخذت أخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدي لم يخطر بفكري إعادة الحكومة الشخصية . وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأيد العلاقة المحكمة بيني وبين أعضاء هيئة

(١) نشر هذا البلاغ في الوقائع المصرية عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ - يراجع كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ١٦١ و ١٧٤ (الطبعة الأولى) .

النظار ، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيا ، ولا أمرا مخالفا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم • وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ولا يتعلق بى ألا تكون مرعية الاجراء على الدوام • ولا يخفى على سعادتك ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص كما لا تخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة •

« وانى لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات ! وأنكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام ، وانى لأعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه • ولهذا فانى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته ، وتولى رياسته عند الاقتضاء • وانى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقاءكم النظار • ثم ترفع أسماؤهم إلينا لأصدق على توظيفهم • وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الأشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فانه لا يزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يعترىها تغير بأمرنا هذا ، وان المحافظين والمديرين ، ومأمورى الضبطيات • ووكلاء النظارات ، وكتاب أسرارها ، ومفتشى الأقاليم ، ومديرى الادارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار ، والتصديق عليه من لدنا • وأما باقى الموظفين : فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من نظارهم ، الذين هم تابعون لهم • ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة • وقد دعتنى الحاجة الى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات والمصروفات السنوية ، بطريقة منتظمة »



مصطفى رياض باشا

١٨٣٤ - ١٩١١

(الذى شبت فى عهده الثورة العربية)

وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية
وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن غايتنا
ومعظم همنا ، وانى على يقين بأنى أعتمد عليكم فى حل هذه المسائل
ومشاكلها من الأمور المهمة ، ولخبرتكم التامة ، وحبكم للوطن لا تهملون
فى شىء يغود على القطر بالأصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع ،
ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله ^(١) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وقد كتب الاصل بالفرنسية وكذلك
جواب رياض باشا ونشرا فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ سبتمبر سنة
١٨٧٩ ونشرت الوقائع تعريبيهما .

فرع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتى تعريبه ، متضمنا تأليف
الوزارة وبيان أسماء أعضائها :
« مولاي

» لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة ، وانى لأشكر
الجناب العالى على وثوقه بى ثقة تامة أعلم قدرها وأشكر أيضا مولاي حيث
تكرم على بالاعتماد بسبب اخلاصى للوطن العزيز وادارته ، وغاية أمانى
تحقيق المقاصد الكريمة التى أبداهها سيدى بهذه المناسبة ، ويلزمنى أن
أساعد على قدر امكانى بالاتحاد فى ذلك مع رفقاءى الموافقين على مثل هذه
المقاصد لانفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم التى جعلتها الحضرة
الخديوية أساسا لحكومتها وعدتها أعظم وسيلة للتوصل الى اصلاح حالة
القطر المصرى ، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى أداء ما دعت اليه ،
ولأجل تشكيل النظارة الجديدة أعرض على سدتكم السنية التوجيهات
الآتية للتصديق عليها :

عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية والبحرية ، مصطفى باشا فهمى
ناظر الخارجية ، على باشا مبارك ناظر الأشغال ، حسين فخرى باشا ناظر
الحقانية ، على باشا ابراهيم ناظر المعارف ، محمود باشا سامى البارودى
ناظر الأوقاف .

« فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية ،
فأتمس صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضلها على بتوليتى نظارة الداخلية
أصالة ونظارة المالية مؤقتا كما تفضلت على بتوليتى رئاسة مجلس النظار .
» وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية وأتشرف بأن أكون خادم
جلالتكم الأمين وتابع سيادتكم الخاضع المطيع » (١) .

(١) الوقائع المصرية . العدد السابق .

وعلى مقتضى هذا الكتاب صدر الأمر الخديوى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتأليف وزارة رياض باشا •

شخصية رياض باشا

مثل رياض باشا دورا طويلا على مسرح السياسة المصرية ، سواء قبل الثورة العرابية أو فى 'خلالها أو فى عهد الاحتلال ، وعمر طويلا اذ توفى سنة ١٩١١ عن سبع وسبعين سنة ، فهو من الشخصيات البارزة فى تاريخ الادارة المصرية •

ولد سنة ١٨٣٤ م (سنة ١٢٥٠ هـ) • وهو من عائلة تعرف بعائلة الوزان ^(١) ، وكان أبوه ناظرا لدار الضرب (الضربخانة) المصرية ، التحق منذ صباه بالوظائف الأميرية اذ دخل فى خدمة الحكومة كاتباً بديوان المالية فى يناير سنة ١٨٤٨ قبل أن ينال حظا موفورا من التعليم ، وأخذ يتدرج فى الوظائف حتى التحق كاتباً بالمعية سنة ١٨٤٩ ، ثم دخل فى سلك فرقة الموسيقى برتبة ملازم ونال فى وقت قصير رتبة يوزباشى ثم صاغ ثم رتبة بكباشى ، وعين سنة ١٨٥٢ ياورا بمعية عباس الأول ونال الحظوة عنده فرقاها الى رتبة أميرالائى وجعله مهردارا له (حامل الحتم) ، ثم عينه مديرا للجيزة وأطفيح ، وأخذ يترقى فى المناصب العالية حتى صار فى عهد اسماعيل عضوا فى المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس الوزراء ، ثم صار وزيرا سنة ١٨٧٨ فى وزارة نوبار باشا الأولى التى سقطت بتأثير نورة الجيش فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، وتولى رئاسة الوزارة لأول مرة فى عهد الخديو توفيق كما رأيت فى سياق الحديث •

(١) هى عائلة مصرية اسلامية ، ولا صحة لما يزعمه بعض المؤلفين من أن رياض باشا من أصل اسرائيلى أناضولى ، فهو مصطفى رياض بن اسماعيل أفندى الوزان بن أحمد الوزان ابن حسن الوزان كبير الحكومة المصرية المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ (١٧٩٠ م) •

يرجع اختيار الخديو لرياض باشا الى ما عرف عنه من موافقته اياه
فى الميل الى الحكم المطلق ، والرغبة عن نظام الشورى، والاذعان للتدخل
الأجنبى ، فكان من هذه الناحية غبطة للدوائر الأجنبية ، وخاصة وكلاء
الدول السياسيين ، وقد بدت منه هذه الميول منذ عهد اسماعيل ، وظهر
الفرق جليا بينه وبين شريف باشا فى هذا الصدد ، فليس يخفى ما حدث
على أثر ارتباك شئون مصر المالية من انشاء صندوق الدين • وفرض
الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وامعان الحكومتين الانجليزية والفرنسية
فى تدخلهما ، وطلبهما من الخديو اسماعيل تأليف لجنة أوروبية، عرفت
بـلجنة التحقيق العليا ، لفحص شئون الحكومة المالية ، فنزل اسماعيل على
ارادتهما وأصدر مرسوما بتأليف هذه اللجنة فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان
تأليفها امتهانا لكرامة الحكومة ومظهرا من مظاهر التدخل الأوروبى فى
أمورها ، وقد تألفت من أعضاء أوروبيين يمثلون الدولة الدائنة وليس فيهم
عضو مصرى سوى رياض باشا ، وكان اختياره بطلب الدوائر الأجنبية ،
وهذا يدل على ارتياحها الى مسلكه وسياسته ، قارن هذا برفض شريف
باشا (وكان وقتئذ وزيرا للخارجية) الحضور أمام اللجنة عندما استدعته
لتسمع أقواله وما ترتب على رفضه من حدوث أزمة سياسية أدت الى
استقالته ، تجد الفرق محسوسا بين ميول الرجلين ونزعتهما ، وهذه اللجنة
هى التى أوعزت بتأليف وزارة نوبار باشا وفيها وزيران أجنيان ، وهى
المسماة بالوزارة المختلطة ، وكان فيها رياض باشا وزيرا للداخلية، فكانت
سياستها قائمة على ممالأة الاجانب وحماية مصالحهم حتى سميت «الوزارة
الأوروبية » ، وفى عهدها عزل كثير من الموظفين الوطنيين وأسندت مناصب
كبيرة فى الحكومة الى طائفة من الأوروبيين ، ولما سقطت فى فبراير سنة
١٨٧٩ أعقبتها وزارة توفيق باشا ، القصيرة المدة ، وفيها الوزيران
الأوروبيان ، وتولى فيها أيضا رياض باشا وزارة الداخلية ، فكان من
أعمالها فض مجلس شورى النواب بخلصا من مراقبته ، وقد تولى رياض
باشا ابلاغ هذا القرار الى المجلس وتنفيذه ، واصطدم بالنواب فى جلسة

تاريخية ، فاعترض فيها هؤلاء على قرار الحكومة ومسلكها ، وعلى رياض باشا كما فصلنا ذلك فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢١١ (من الطبعة الأولى) . فهذه السوابق لم تكن تدعو الى الاطمئنان لسياسة رياض باشا ، وقد تبين من تتابع الحوادث أن ميوله للحكم المطلق ، وكرهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوروبى لم تفارقه فى عهد وزارته ، وكانت هذه الميول من أسباب قيام الثورة العربية اذ كان أول مطالب العربيين فى سبتمبر سنة ١٨٨١ هو اسقاط وزارة رياض باشا ، وهذه النزعات ترجع الى شخصية رياض ، فقد كان من أبرز صفاته التعاضم والكبرياء ، والزراية بالشعب ، وقد عرف عنه الذين اتصلوا به هذه الصفات ، فهو من طراز الباشوات القدماء الذين كانوا ينظرون الى الشعب بعين الزراية ، ولا يعترفون له بحقوق الرقابة على شئون الحكومة ، ومع أن شريف باشا كان أعرق منه فى الارستقراطية فانه كان يخالفه فى نزعته، ويدعو الى تخويل الأمة حقوقها فى الدستور والحكم النيابى، ولعل ذلك راجع الى أن شريف باشا يختلف فى نشأته وثقافته عن رياض ، فقد كان أبوه قاضيا لقضاة مصر ، وانتظم هو فى سلك المدارس النظامية ، ثم استكمل علومه فى مدارس فرنسا الحربية فسال فيها قسطا موفورا من الثقافة والتهديب ، واستروح فى فرنسا نسيم الحرية والنظم الدستورية، أما رياض فلم يتلق تعليما عاليا فى المدارس النظامية ، وكان حظه من العلم غير موفور ، بل هى قشور اقتبسها بذكائه الفطرى وممرانه وقوة ذاكرته ، فظل محدود الفكر ، ولم ينفذ ببصيرته الى أبعد مما يراه الباشوات القدماء من حاشية الخديويين والأمراء ، ولم يكن يمتاز عنهم الا بالذكاء والهيبة والهمة وقوة الارادة ، وكان على شاكلتهم فى الغرور والاعتداد بالنفس ، وهذا الغرور من الأسباب التى جنحت به الى الاستبداد فى الرأى ، لأنه لم يكن يرى نفسه فى حاجة الى استشارة النصحاء أو الاستعانة بآراء الغير .

على أن رياض باشا كان من الوجهة الادارية حاكما ممتازا ، وفى الحق أن له فى هذه الناحية مزايا لا يستهان بها، كان حازما قوى الشكبة، بارز الشخصية ، ماضى الارادة ، محبا للعمل ، لا يهن فيه ولا يمل منه يقظا على رقابة مرءوسيه ، يشعرهم دائما بأنه عليهم رقيب عتيد ، ويأخذهم بالشدة والحزم اذا هم قصروا فى القيام بواجباتهم ، وقد كان بلا مراء أكفا معاصريه من الوجهة الادارية ، وأكثرهم جلدا على العمل ، وهذه المزايا قد ساعدت كثيرا على انتظام الأداة الحكومية فى عهده ، ثم كانت له ميزة كبرى غير ذلك ، وهى نزاهته واستقامته ، وحبه للعدل ، وتعففه عن الرشوة ، وتلك صفات لم تكن مألوفة فى طبقة الحكام ، وانها تستحق ما هى جديرة به من حسن التقدير ، فشخصية رياض باننا تجمع كثيرا من المزايا الى جانب كثير من القائص ، وبهذه الصفات المتباينة تولى وزارته الأولى فى عهد الخديو توفيق ، وهى الوزارة التى شبت فى عهدها الثورة العرابية .

المسألة المالية

كانت المسألة المالية أهم مشكلة واجهتها مصر ، حين ولى توفيق باشا الحكم ، اذ لم يكن خافيا أن مطالب الدائنين كانت من أكبر العوامل فى خلع اسماعيل ، فاجتهد توفيق باشا فى ارضاء الدول ، تفاديا من أن يستهدف لغضبها ، كما استهدف أبوه من قبل ، وقد بادر الى الاتفاق مع الدولتين الانجليزية ، والفرنسية على اعادة العمل بنظام (الرقابة الثنائية) ، وصدر المرسوم الخديوى بذلك قبل تأليف وزارة رياض باشا كما تقدم بيانه ، واقتصر المرسوم على تعيين الرقيين (المفتشين العموميين) دون أن يبين حدود منصيهما ، فكان مطلوبا من رياض باشا أن يضع نظاما لهذا المنصب لكى لا تتقلب الرقابة سلطة فعلية فى ادارة شئون الدولة .

نظام الرقابة الثنائية

ولكن رياض باشا لم يكن من صفاته أن يقاوم التدخل الأوروبي ، فترك لقنصلى الدولتين ، الانجليزية والفرنسية ، وضع مشروع اللائحة التى تحدد سلطة الرقيين ، وعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ، وجرت فى شأنه مناقشة طويلة ، انتهت باقراره كما هو ، فجاء مشروعا هادما لسلطة الحكومة الأهلية ، يجعل للرقيين من النفوذ والسلطان أكثر مما لوزراء الدولة ، وهما وان لم يعدا من الوزراء رسميا لكن تقرر لكل منهما راتب يزيد عن مرتب الوزير ، ولهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء جميعها . والاشتراك فى مداولاته ، على ألا يكون لهما الا رأى استشارى ، وأنت تعرف معنى الاستشارة هنا فهى تؤدى حتما معنى السيطرة غير المحدودة على جميع المصالح ، وقد نص المرسوم على أن الوزراء وسائر الموظفين مكلفون بتقديم كل ما يطلب منهم الرقيان من البيانات ، وعلى وزير المالية خاصة ، أن يقدم لهما كل أسبوع كشفا مفصلا عن ايراد الخزانة العامة ومصروفاتها ، وكل ادارة مكلفة بتقديم مثل هذا الكشف كل شهر ، ويتقاسم الرقيان النظر فى المصالح العمومية التى لهما مراقبتها والاشراف عليها ، أى جميع مصالح الحكومة ، ولا يحق للحكومة عزلهما الا برضا من حكومتيهما ، وبهذه الاختصاصات صار الرقيان يتدخلان فى كل شأن من شئون الحكومة المالية .

صدر المرسوم الخديوى بوضع هذا النظام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، فأتار السخط فى نفوس المصريين ، لما تبنوا من أحكامه المهينة ونصوصه المذلة ، وكان صدوره من أهم الأسباب لتبرم الناس بوزارة رياض باشا وخيبة آمالهم فيها .

التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس

صفقة خاسرة

كان لمصر بمقتضى عقد امتياز قناة السويس حصة فى أرباحها السنوية تبلغ ١٥ فى المائة من مجموع تلك الأرباح ثلث إليها كل عام ، وكانت هذه الحصة هى البقية الباقية من الفائدة التى تعود على مصر من القناة ، بعد أن باع الخديو اسماعيل أسهمها فيها ، وفى أوائل عهد توفيق عرض الرقيبان الأوروبيان - السير افلين بارنج (اللورد كرومر) والمسيو دى بلنير - على الحكومة أن تبيع هذه الحصة مقابل ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وكانت مرهونة من قبل لنقابة من المالىين بباريس ، وقد عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ فى جلسة غير اعتيادية ، عقدت خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، وحضر الجلسة السير بارنج والمسيو ليرون ديروول Liron d'Airoles نائبا عن المسيو دى بلنير الذى كان فى باريس يفاوض فى اتمامها ، فأيد السير بارنج (كرومر) ابرام الصفقة ودافع عنها دفاعا طويلا ، وكانت وجهة نظره أن الحكومة المصرية لا تستطيع الوفاء بدين النقابة التى ارتهنت هذه الحصة ، فأولى بها أن تبيعها ، ولم يخف على رياض باشا خطر هذه الصفقة اذ صرح فى جلسة مجلس الوزراء أن لها جانبا سياسيا لأن الحكومة اذا باعت حصتها فى الربح فلا يبقى لها أى حق مادى فى قناة السويس ، مع أن القناة قائمة فى أرض مصر ، وأنه عقد المجلس خصيصا للنظر فى هذه المسألة ، على أنه مع هذه الملاحظة لم يعارض فى ابرام الصفقة ، بل سوغها بحجة الضرورة إليها ، وقال حسين فخري باشا وزير الحقانية : ان الرهن هو السيل الى البيع فلا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة ما دامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن ، وقال على باشا مبارك وزير الأشغال : اننا مضطرون الى بيع هذه الحصة مع شديد الأسف فان الجميع يسعون فى الحصول على جزء من رأس مال القناة ولو كان سهما واحدا ونحن نتجرد من كل حق فيها ،

ثم عاد السير افلين بارنج (كرومر) الى تسويغ هذا البيع • وانتهت الجلسة بإقراره ^(١) مقابل ثمن بخس مقداره ٢٢ مليون فرنك ، وهى بلا شك صفقة خاسرة ، لأن قيمة هذه الحصة الآن (١٩٣٧) تبلغ عشرين مليون جنيه ، وتغل ايرادا سنويا لا يقل فى السنة عن ٨٦٩٠٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من الثمن الذى بيعت به الحصة كلها ، وهذا يدل على ما فى الصفقة من الخسران المين •

ميزانية سنة ١٨٨٠

هى أول ميزانية وضعت فى عهد توفيق ، وقد رفع بها رياض باشا تقريراً الى الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ ^(٢) ، تقريراً الى الخديو ، وصدر المرسوم بتقريرها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ ^(٣) ، وقد قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨٠٥٦١٠٢٢٢ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٣٠٦٤١٠٥٤٤ جنيه ، يضم إليها ٦٨١٠٤٨٦ جنيه قيمة الجزية السنوية ، التى كانت تؤدى لحكومة الاستانة ، والباقي ومقداره ٤٠٢٣٨٠٥٩٢ جنيه خصص للدين العام ^(٤) ، أى أن مخصصات الديون كانت تبلغ أكثر من نصف الإيرادات ، وسنذكر هنا أقلام هذه الميزانية ^(٥) ، لأنها تعطينا فكرة عن الحالة المالية فى ذلك العهد ^(٦) •

(١) محضر جلسة مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ •

(٢) و (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ •

(٤) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ •

(٥) راجع « للمقارنة » مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ فى كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٣٠٥ (طبعة أولى) ، ويلاحظ فى معرض المقارنة أن إيرادات الحكومة فى سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بلغت ٣٣٧١٥٩٠٧ ج ومصروفاتها ٣١٦٠٠٢٥٢ ج ، وفى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغت الإيرادات ٩٧٣٩٤٠٠٠ ج والمصروفات ١٠٣٥٠٣٢٠٠ •

الايادات

(١) الأموال المقررة

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أموال الأتيان	٥٢٢٧٣٨٨ر	
عوائد الأملاك	٦٢ر١٩٦	
ويركو أرباب الكارات (ضريبة أصحاب الحرف)	٢٠٨ر٠٩٣	
عوائد الأغنام والمعز	١٢ر٦٧٤	
عوائد العربات وحيوانات الأجرة	١٠ر٨٠٧	
عوائد معاصر الزيت	٣ر٤٦٨	٥٢٤٦٢١ر

(٢) الأموال والايادات غير المقررة

من المحاكم	١٨٠ر٥٤٨	
من الجمارك	٦٢٢ر٥٢٩	
من البريد	٧٥ر٩٥٠	
من الدخولية	٢٤٧ر٦٥٥	
من المصلح (الملح)	١٠٠ر٠٠٠	
التسجيل والطوابع	٦١ر١٧٧	
مسايد الأسماك	٧٦ر٢١٦	
عوائد الرسالة	٨٥ر٧٤٣	
عوائد أوزان وحمل وسلخانات	٨٠ر٧٦٤	١٥٣٠ر٥٨٢
وغيره		

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

جنيه مصرى	جنيه مصرى
السكك الحديدية	١٠٥٠٠٥٠٠
التلغراف	٢٩٠٠٠٠
	<u>١٠٧٩٠٥٠٠</u>

(٤) وابورات البوستة الخديوية

١٢٨٠١٠٠	١٢٨٠١٠٠
<u>١٢٨٠١٠٠</u>	

(٥) ايرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠٠٠٠٠	
الانجرارية (ادارة الملاحة النيلية)	٣٢٩٣٩	
الفنارات	٤١١٤٣	
الضربخانة	١٩٤٢٤	
الموانى (ما عدا ميناء الاسكندرية)	١٠٥٤٣	
سكة حلوان	٧٩٩٢	١٥٣٠٤١
	<u>٧٩٩٢</u>	

(٦) الايرادات المتنوعة

ايجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠٠٠٤	
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥	٤٠٠٥٦٩
	<u>٥٦٥</u>	

(٧) المتحصلات المتنوعة

ايرادات مصلحة الصحة	١٦٠٥٦٢
الجهادية	١٧٨
البحرية	١١٨١
ايرادات المدارس	١٢٦٥

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
الأشغال العمومية	٤١١٢ر	
مستقطع نظير أطيان معاش	١٧٦	
رسوم الأرضية فى زمن الموالد والأعياد	٣٢٦	
رسوم تقاسيط الروزنامة وغيرها	٥٢٨	
متحصلات أخرى	٦٣٠٠	٣٠٣٥٨ر

(٨) سلفيات الفلاحين

تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفا	٢٩٩٣٥ر	٢٩٩٣٥ر
لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨		

(٩) مستقطع نظير الاحتياطى

المستقطع من رواتب الموظفين	٤٤٩١١ر	٤٤٩١١ر
		٨٥٦١١ر٦٢٢

المصروفات

جنيه مصرى	جنيه مصرى
(١) خراج مصر	٦٨١ر٤٨٦
(٢) الدين العمومى	
الدين المنتظم ^(١)

(١) ترك على بياض فى الميزانية لانه لم يكن قد تم تحديد المقدار المخصص للدين المنتظم « الكونسليد » وللدين غير المنتظم ، ولكن تخصص مبلغ ٤٢٣٨٥٩٢ر جنيهها للدين العام اجمالا فى كتاب رياض باشا الى الحديو بطلب التصديق على الميزانية •

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
غير المنتظم	•••••	
(٣) مخضصات الحديو والعائلة الخديوية	٣١٥٠٠٠	
(٤) المعية السنية	٤١٠٨٢٢	
(٥) مجلس النظر	٥٠٧٩٦	
(٦) نظارة الخارجية	١١٠٣٣٦	
(٧) نظارة المالية		
ديوان العموم	٨٧٠٠٠٢	
التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)	١٩٠٥٠٠	
صندوق الدين العمومى	٢٠٠٧٤٥	
التاريخ (ادارة المساحة)	٥٠٠٠٠٠	
المديريات والمحافظات والدوائر البلدية	١٥٨٠٤٢٧	
دخوليات	٤٢٠٥٢٥	
ادارة مصايد الاسماك	١١٠٧٨١	
تحصيل عوائد الرسالة	٤٠٢٦٥	
ميناء الاسكندرية	٤٠٤٦٠	
الفنارات	٢٤٠٥٨٦	
الضربخانة	٦٠٤٧٢	
أقلام متنوعة	١٠٢٠١٩٩	
(٨) نظارة الجهادية والبحرية		
الحربية	٣٦٠٠٠٠	
البحرية	٥٤٠٧٣٤	٤١٤٠٧٣٤

(٩) نظارة المعارف

جنيه مصرى	جنيه مصرى
ديوان العموم	٥٩٠٦
المدارس والمكاتب	٤٢٩٩٢
أقلام متنوعة	١٠٥١٢
	<u>٥٩٤١٥</u>

(١٠) نظارة الداخلية

ديوان العموم	٤٦٠٢٠	
مجلس النواب	٢٣١٢	
المديريات والمحافظات	١١٣٢٨٦	
الضبطيات	١٥٧١١٧	
خدمة المطافىء	٨٩٨١	
ادارة منع بيع الرقيق	٢٥٦٧	
الصحة والمستشفيات	٦٠١٥٤	
الرزنامة	٨٨٣٧٣	
الدفترخانة المصرية	٢٠٧٣	٤٨٠٨٨٣
	<u>٢٠٧٣</u>	

(١١) نظارة الحقانية

ديوان العموم	٢٤٠٥٢	
المحاكم المختلطة	١٣٢٠٤٣	
المحاكم الشرعية	٣١٣١٨	
المجالس (المحاكم) المحلية	٥٦٨٨٧	٢٤٤٣٠٠٠
	<u>٥٦٨٨٧</u>	

(١٢) نظارة الأشغال العمومية

ديوان العموم	٢٨٢٧٦٠
--------------	--------

جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصالح الأقاليم	٢٣ر٨٢٠
حفظ أبنية الحكومة	٢٨ر٠٠٠
أشغال حفظ النيل	٤٨ر٢٥٠
أشغال صناعية	٦٤ر٥٧٠
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦ر٢٧٩
رياح البحيرة	١٢ر٢١٧
ترعة الابراهيمية	٢١ر٧٦٣
ترعة الاسماعيليه	١٨ر٤٦٣
ترعة المحمودية	١٨ر٩٧٨
كوبرى قصر النيل	١ر٩٩١
سد أبو قير	٢ر٥٤٥
الموانى « ما عدا ميناء الاسكندرية »	٥ر٥٢٠
مجلس الزراعة	٢ر٦٢٠
تنظيم مدينة مصر	٥٢ر٦٥٨
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧ر٤٦٩
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠ر٣٩١
المتحف « الانتكخانه »	٤ر١١٠
المعادن والمهاجر والملاحة	١٦ر٢٧٨
الانجرارية	٣٠ر٣٣٠
التياترات	٧٣٥
سكة حلوان الحديدية	٩ر٠٣٤
	<hr/>
	٤٤٧ر٨٧١

(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات

عموم المصلحة	٢٥ر٦٣٠
تشغيل	٧٩ر٣٩٠

جنيه مصرى	جنيه مصرى
ادارة الخطوط	٨٨٠٢١٠
ادارة الورش والعمليات	٢٠٦٠٦٠٠
المخازن	٨٠١٣٠
التلغراف	٣٤٠٧٠٠
	<u>٤٤٢٠٦٦٠</u>

(١٤) الجمارك

الجمارك	٣٧٠٨٢٨	
خفر السواحل	١٢٠٠٠٠	٤٩٠٨٢٨
	<u>١٢٠٠٠٠</u>	

(١٥) البوطة

٦٤٠٧٣٩

(١٦) وابورات البوطة الخديوية

١٢٧٠٨٣٦

(١٧) المصلح

الملاحات وأشوان الملح	١٢٠٩٢٣	
ثمن الملح ونقله	٨٠٦٣٩	٢١٠٥٦٢
	<u>٨٠٦٣٩</u>	

(١٨) لوازم الأشوان والمخازن

مصرفات الأشوان والمخازن فى المحروسة	٢٠٥٩٢	
تموين الأشوان والمخازن	١٢٠٥٠٠	١٥٠٠٩٢
	<u>١٢٠٥٠٠</u>	

(١٩) مبالغ احتياطية للمصرفات الطارئة

١٥٠٠٠٠٠

(٢٠) معاشات

٢١٦٠٧٣٦

المجموع ما عدا الدين

٤٣٢٣٠٣٠

رحلة الخديو فى الأقاليم

كان الخديو توفيق يميل فى بدء حكمه الى التجبب الى الأمة ، فاعتزم زيارة الأقاليم ليتصل بالأعيان والرعية ، ويتعرف أحوالهم ، وقد تمت هذه الرحلة فى عهد وزارة رياض باشا •

بدأت سياحة الخديو فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ ، فزار مديريات الوجه القبلى حتى أسوان وعاد الى القاهرة فى ١٢ فبراير ، فدامت سياحته أكثر من شهر ، ثم استأنف السياحة فى ١٠ أبريل فزار مديريات الوجه البحرى وثغرى دمياط ورشيد ، وعاد الى العاصمة فى ٤ مايو ، وقد زار فى طوافه كبار الأعيان فى المديريات ، وأقاموا له الحفلات الفخمة ، وأسرفوا فى التنافس للانفاق على المآدب والولائم والأفراح لاستقبال الخديو فى دورهم ، مما أدى الى استدانة الكثيرين منهم الأموال الباهظة من المرابين ، فازدادت الحالة المالية ضيقا ، ولم تجن البلاد من هذه السياحة فائدة تعادل الأموال الطائلة التى ضاعت فيها ، والخسائر الفادحة التى تكبدها الأعيان فى وقت كانوا ينوون فيه بالأنقال والمغارم •

لجنة التصفية

كان مطلوبا من الحكومة وضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريقة وفائها وأداء فوائدها وأقساطها ومقدار ما يخصص لها من إيرادات الخزانة السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة ، فاتفق الخديوى والدول التى لها معظم الديون وهى فرنسا وانجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة ، وبعد تعهد واياها بتنفيذ كل ما تقرره من الخطط ، أصدر مرسوما فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الانجليزية ، وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا •

وعضو واحد عن مصر^(١) ، وأوضح المرسوم اختصاص اللجنة وهو بحث الحالة المالية والنظر في الملاحظات التي يقدمها أصحاب الشأن ممن يهمهم الأمر ، وتحضير قانون يحدد علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة بالدائنين والطريقة التي بمقتضاها تتم تصفية الديون السائرة ، ثم تحديد الإيرادات التي يمكن تخصيصها في الميزانية للديون المنتظمة (الثابتة) والديون السائرة ، مع تحديد المقدار الذي يفى بحاجات الحكومة ومطالبها، وخول المرسوم اللجنة حق مراقبة تنفيذ ما تصدره من القرارات وذلك بالاتفاق مع المراقبين الأوروبيين ، ونص كذلك على إمكان اطالة مدتها بعد صدور قانون التصفية الى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ، وتعهد الخديوى فى المرسوم باصدار القانون الذى تحضره اللجنة ، وهو المعروف بقانون التصفية ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تقيدت بداءة ذى بدء بانفاذ التشريع الذى تفرضه الدول من غير أن يكون لها رأى يعتد به فى وضعه ، اذ لم يكن لها الا مندوب واحد فى لجنة التصفية ، وهذا يبين لك مقدار استسلام توفيق ورياض للنفوذ الأوروبى .

أعضاء لجنة التصفية

وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ أصدر الخديو مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة^(٢) وهم : السير ريفرس ويلسن Rivers Wilson (الذى كان رئيسا للجنة التحقيق العليا فى عهد اسماعيل ووزيرا للمالية فى وزارة نوبار باشا) والسير أوكلن كولفن Auckland Colvin مندوبين عن إنجلترا والمسيو بليج دى بوغاس Bellaigue de Boghas والمسيو ليرون ديروول Liron D'Airoles عن فرنسا . وفون كريمر Kremer عن النمسا ودى تريسكو De Treskow عن ألمانيا . والمسيو بارافلى Baravelli

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٠ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨٠ .

عن ايطاليا • وبطرس بك (باشا) غالى مندوبا عن الحكومة المصرية ،
وعهد المرسوم برئاسة اللجنة الى السير ريفرس ويلسن ، وفى اليوم ذاته
وقع فاصل الدول الممثلة فى اللجنة ميثاقا بأن تقبل دولهم القانون الذى
تضعه اللجنة ، وأن تبلغه الى الدول الأخرى المشتركة فى تأسيس المحاكم
المختلطة لكى توافق عليه ، وهاك أسماء الموقعين على هذا الميثاق :

البارون ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام • دى شيفر
De Schaeffer قنصل النمسا • دى رنج De Ring قنصل فرنسا •
ادوار مالت Edward Malet قنصل انجلترا • دى مارتينو De Martino
قنصل ايطاليا •

وفى خلال مداولات اللجنة عين السير أوكلن كولفن مراقبا (مفتشا)
بدلا من السير افلن بارنج (كرومر) الذى تقلد ادارة مالية الهند مع بقاء
السير كولفن عضوا بلجنة التصفية ، وعين البارون دى فتسيره Devetsera
بدلا من فون كريم الذى استعفى من عضوية صندوق الدين ولجنة
التصفية •

قانون التصفية

ولما أتمت اللجنة عملها قدمت الى الخديوى القانون الذى وضعته ،
فأصدر به مرسوما فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ ^(١) ، وهو المعروف بقانون
التصفية ، الذى يعد أساس نظام مصر المالى حتى سنة ١٩٠٤ ، ولما له من
خطر الشأن أبرق قنصل فرنسا العام الى حكومته بصدوره يوم توقيع
الخديو عليه ^(٢) •

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨٨٩٧ر٤

(١) نشر فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يولية سنة ١٨٨٠ •

(٢) برقيه البارون دى رنج الى المسيو دى فرسينيه • الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٠ - ٨١

وثيقة رقم ١١٣ ورقم ١١٤ •

جنيها فقط من الايرادات بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر الى تركيا (ومقدارها ٦٨١ر٤٨٦ جنيها مصريا) ، ومابقى من الايرادات أى ما يزيد على نصفها يخصص للدين العام ، وخصص من ذلك لخدمة الدين الموحد صافي ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسبوط ، وايرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وفى حالة عدم كفاية هذه الموارد لأداء الكوبونات تلزم الحكومة بدفع الفرق ، وكل ما يزيد من الايرادات المخصصة لذلك وما يحصل من موارد أخرى غير ثابتة ، يستخدم فى استهلاك الدين الموحد ، وغير هذا اذ اتفق أن زيادة الايرادات المخصصة له لم تعادل نصفا فى المائة من مجموع الدين الموحد، تقوم الحكومة بأداء كماله هذا النصف فى المائة من زيادة الايرادات الحرة على المبلغ المحدد لنفقات المصالح الاميرية وهو ٤ر٨٩٧ر٨٨٨ جنيها •

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة بضمان دين الدائرة السنية ، مع وضعها تحت ادارة مصلحة دولية، وحدد لهذا الدين فائدة خمسة فى المائة منها أربعة فى المائة بضمان الحكومة وواحد فى المائة فائدة تكميلية تدفع أيضا اذا سمحت بذلك ايرادات الأملاك، وكل ما يزيد من الايرادات يخصص بعد دفع فائدة خمسة فى المائة لتكوين مال احتياطى غايته ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه ثم لاستهلاك هذا الدين ، وتقرر أيضا ضم دين الدائرة الخاصة الذى أنشئ بموجب اتفاقية ١٣ يولييه سنة ١٨٧٧ الى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوى اللازم لخدمته وقدره ٣٤ر٠٠٠ جنيه مع ابقاء ايرادات مديرية (قنا) مخصصة لقرض الدومين بصفة ضمانه ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق. الاضافى المؤرخ ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ •

كان قانون التصفية نظاما مجحفا فرضته الدول الأوروبية على الحكومة المصرية لتسوية علاقاتها بالدائنين ، وغنى عن البيان أن الروح التى أملت أحكامه هى محاباة الدائنين الاجانب وايثارها على مصالح البلاد.

وأهلها ، وارهاق المصريين فى سبيل وفاء الديون وفوائدها ، فقد خصص القانون للديون كما أسلفنا أكثر من نصف الدخل فى الميزانية ، بحيث لم يبق من الإيرادات السنوية ما ينتظر أن يفى بحاجات البلاد ورواتب الموظفين ، أو يكفى لانقاذ مشاريع الإصلاح ، وجعل لمصر ميزانيتين ، الأولى خاصة بالدين العام ، وهى تزيد عن نصف إيراداتها ، وقد جعلها القانون ميزانية مضمونة بحيث اذا نقصت عن قيمة الكوبونات تلتزم الحكومة بإداء العجز ، أما اذا زادت عنها فان الزيادة تبقى أيضا مخصصة للدين ، والميزانية الثانية خاصة بنفقات الحكومة وهذه حددها القانون بالمبلغ الزهيد المتقدم ذكره ، بحيث لا يزيد ولو زادت إيرادات الحكومة ، واذا نقص فلا شأن للدائنين بهذا النقص ، بل يبقى المخصص لديونهم كما فرضه القانون ، وفى هذا من التناقض والظلم والاستهانة بمصالح البلاد وحقوقها ما لا يحتاج الى بيان .

ولم تحفل اللجنة فى وضع هذا القانون الا بحقوق أصحاب الديون الأوروبيين ، أما ديون الأهلىين ، كقرض المقابلة ، ودين الرزمانة ، فلم يحسب لها فى القانون أى حساب ، مع أن الأهالى دفعوا نحو ١٥٠٠٠٠٠ ر. جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزمانة ، وأصبحت المبالغ التى اقترضتها الحكومة من الأهلىين فى عهد اسماعيل بموجب سندات على المالية ، لاقية لها ، على خلاف سندات الديون التى فى يد الاجانب ، فلا غرو أن قوبل صدور قانون التصفية بالسخط والاستياء ، وكان من أسباب قيام الثورة العرابية .

الغاء قانون المقابلة

ويتصل بالتسوية المالية الغاء قانون المقابلة ، وقد صدر المرسوم بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠^(١) .

«(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨٠ .»

كان هذا القانون يقضى بأنه اذا دفع الملاك الضريبة المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما ، تعفى الحكومة اطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ، وهى وسيلة ابتدعها الحديو اسماعيل سنة ١٨٧١ لابتزاز الأموال من الاهلين ، وكانت بمثابة قرض اجبارى استداتته الحكومة من أصحاب الأطيان ، فوقع عليهم بسببه حيف كبير ، ولكن الغاء قانون المقابلة أصابهم منه حيف آخر ، فان مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قضى باعادة الضرائب الى نصابها الأصلى من غير اعفاء ، مع الوعد باستتزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت (وهو المسمى تعويض المقابلة) على أن يجرى تحقيق عن المبالغ المدفوعة فعلا على يد لجان ألفتها الحكومة ، وصارت المبالغ المدفوعة من الملاك عرضة للضياع .

كان الغرض من الغاء قانون المقابلة زيادة ما تجبیه الحكومة من الضرائب ، وقد زادت فعلا بمقدار ما كان يقضى به القانون من اعفاء الملاك الذين دفعوها من نصف المربوط على أطيانهم ، وصار حتما عليهم دفع المربوط كله ، مع أن مادفعه الملاك من أقساط المقابلة بلغ كما أسلفنا خمسة عشر مليون جنيه ، فكان واجبا رد هذا المبلغ الضخم الى من أخذ منهم قبل حرمانهم من الحق الذى اكتسبوه بموجب هذا القانون ، ولكن الحكومة جعلت المبالغ المدفوعة موضع تحقيق ، على أن يكون التعويض نبعاً لما ينتجه التحقيق ، وجاء قانون التصفية قاضيا بأن ماثبت دفعه من المقابلة يخضم منه ماعساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد الى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وحدد قانون التصفية ما يخصص سنويا لأقساط المقابلة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وهى قاعدة تنطوى على اهدار حقوق الاهلين والاستهانة بها ، وهكذا كانت وزارة رياض باشا تنظر الى الدائنين الوطنيين بغير العين التى كانت تنظر بها الى الدائنين الأجانب ، فهؤلاء ترعاهم وتحقق مطالبهم وأطماعهم ، أما الدائنون الوطنيون فانها تنقض عهود الحكومة معهم كما رأيت فى الغاء قانون المقابلة .

الغاء السخرة وتخفيض الضرائب

لوزارة رياض باشا أعمال أخرى عدا التسوية المالية المتقدم ذكرها ، فمن أعمالها الحسنة الغاء السخرة ، وكانت سائدة في مصر الى ذلك الحين ، وقوامها تسخير الأهلين في العمل بغير أجر في المشاريع العامة ، كإقامة الجسور ، وشق الترع ، وتشيد دور الحكومة ، ثم تسخيرهم أيضا في خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان فأمر رياض باشا بالغاء السخرة ، وفيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية ، فقد وضع نظام البذل النقدي ، ليفتدى من يشاء نفسه من العمل البدني فيها ، فخفت وطأة السخرية عن الأهلين •

وأبطل الضرب بالكرباج في تحصيل الضرائب ، فكان ذلك من أعظم حسناته •

وجعل الأموال الأميرية على أقساط معينة تؤدي في مواعيد محددة ، بما يوافق مصلحة الزارعين والملاك ، ولا يلجئهم الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، وصدر المرسوم الخديو بذلك في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠^(١) ، وقرر توزيع مياه الري توزيعا عادلا بين الأهلين ، وألغى ضريبة (الملح) بموجب المرسوم الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وبقي الملح احتكارا في يد الحكومة •

وألغى نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة ، وصدر بذلك مرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠^(٢) وهاك بيان أهمها : الضريبة أو العوائد الشخصية ، وكانت مفروضة على أشخاص الأهالي ، ضريبة الدمغة على المصوغات ، عوائد الرخص للقبانية والسيارفة والدلالة على ما يباع من المصوغات ، عوائد الوزن ، عوائد بيع المجوهرات ، رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ، العوائد المتحصلة من طائفة الفجر ، عوائد بيع المواشي بمصر

(١) الوقائع عدد ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ •

(٢) الوقائع عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ •

والاسكندرية والسويس ، ضريبة الاثنين في المائة المضافة الى عوائد الاملاك
رسوم القيد عن العرضحلات ، عوائد معاصر الزيت ، عوائد الصوف ،
عوائد مقالى الحمص ، عوائد الدخولية والتنظيم فى جميع القرى ، مع
استمرارها فى المدن والبنادر المهمة ، ونص المرسوم على اعفاء الزارعين من
ضريبة الويركو ، أى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، ومعظم
هذه الضرائب مما وضعته الحكومة فى عهد اسماعيل ، وكان المتحصل منها
١٥٠٠٠٠ ر. جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا تقاس به الشدائد التى كان الأهليون
يعانونها فى أداء تلك الضرائب ، والمضار التى كانت تصيب الصناعة
والتجارة من جرائها •

وفى مقابل الغائها زادت الحكومة من ضرائب الاطيان العشورية ١٥٠
الف جنيه بموجب مرسوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ ^(١) ، لكى يتحقق معنى
من معانى المساواة بين دافعى الضرائب ^(٢) •

امتلاك الحكومة قصور اسماعيل

وأصدر الخديو أمرا فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ باعتبار القصور الآتى
بيانها وهى التى بناها اسماعيل أو التى امتلكها هو أو أفراد العائلة الخديوية
ملكا للحكومة ، والحقت بالاملاك الأميرية المعدة للمنفعة العامة ، وقد بنى
الامر على أنه « تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة
أن العقارات والسرايات وملحقاتها المينة أدناه صار بناء بعضها وشراء
البعض الآخر بمال الحكومة ، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لإقامة
خديو مصر ، وأنها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث أن العقارات
المذكورة لا يصح بناء على ذلك أن تكون ملكا لاحد الناس وان كانت قد

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ •

(٢) رسالة البارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى مصر الى المسيو دى فرسينيه - الكتاب

الاصفر ١٨٨٠ - ١٨٨١ وثيقة رقم ١٠ •

تحررت بها حجج بأسماء بعض عائلتنا ^(١) ، وهذه القصور والعمارات هي كما وردت في الأمر المذكور :

سراى عابدين • سراى الاسماعيلية • سراى القصر العالى • المكان الكائن بخط الاسماعيلية والذي كان معروفا بمخزن الموبليات • مطبعة بولاق وما يتبعها من الآلات والمهمات والأبنية • اسطبلات بولاق • سراى الجزيرة وما يتبعها من المباني والحديقة البالغ مساحة كل ذلك ٦٢ فداناً والأراضي التي تتبعها ويبلغ مقدارها ٣٥٩٥ فداناً • سراى الجزيرة وما يتبعها من المباني والحديقة ومقدار ذلك كله ٥١٧ فداناً • اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بحلوان • حديقة النزهة بالاسكندرية • سراى الزمل (مصطفى باشا) وما يتبعها من المباني والقشلاقات والاسطبلات • سراى أدفينا • سراى المنصورة • سراى الروضة • سراى المنيا •

ميزانية سنة ١٨٨١

وضعت الحكومة ميزانية سنة ١٨٨١ بالاتفاق مع الرقيين الأوروبيين، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٨٤١٩ر٤٢١ جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٨٣٠٨ر٨٧٠ ج ، فتكون زيادة الإيرادات على المصروفات ١١٠ر٥٥١ جنيه ^(٢) .

اصلاح التعليم

أصدر الخديو مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يقتضى اجراءه لذلك من التعديلات فى مناهجه ، وأسند رأستها الى على باشا ابراهيم وزير المعارف ، وأعضاؤها هم : عبد الله باشا

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ يونية سنة ١٨٨٠ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ وبه تفصيل أرقام الميزانية .

فكرى • الجنرال لارمى باشا Larmee Bacha الدكتور سالم باشا سالم •
المسيو دوربك Daure Bey مفتش التعليم • روجرس بك Rogers Bey
المسيو فيدال بك (باشا) ناظر مدرسة الادارة (الحقوق) وقتئذ ^(١) •

وقد عملت اللجنة فى اصلاح برامج التعليم ، وقدمت تقريراً بوجوب
تأسيس مدرسة عليا للمعلمين (نورمال) لتخريج أساتذة المدارس ، وزيادة
عدد المدارس الابتدائية ، وقد أنشئت مدرسة المعلمين فعلا ، وافتتحت فى
١٠ يناير سنة ١٨٨١ ^(٢) وتولى نظارتها المسيو موجل Mougel

وأنشئت مدرسة خاصة بتعليم أنجال الخديو وأنجال بعض الأمراء
والذوات ، سميت (المدرسة العليا) نسبة الى محمد على باشا مؤسس
الأسرة الحاكمة ، وافتتحها الخديو فى أول يناير سنة ١٨٨١ ^(٣) ، وكان
مقرها بميدان عابدين ، وأنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم
أعمالهم المعاشية عن تحصيل التعليم نهارا ، وافتتحت ليلة أول مارس سنة
١٨٨١ •

وفى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ صدر مرسوم آخر بإنشاء هيئة دائمة ،
عرفت بالمجلس الأعلى للمعارف ، لابتداء الرأى فى كل مايختص بمشروعات
التعليم ، وإنشاء المدارس الجديدة ، ونظام المدارس عامة ، ويتألف هذا
المجلس برئاسة وزير المعارف ، وكان وقتئذ على باشا ابراهيم ، ومن عدد
كبير من الأعضاء ، ذكرت أسماؤهم فى المرسوم وهم : على باشا مبارك
وزير الأشغال العمومية • حسين فخري باشا وزير الحقانية • المسيو موني
Money أحد مديري صندوق الدين • المسيو ليرون ديروول Linon Dairoles
باشكاتب الرقابة الثنائية • الجنرال ستون باشا Stone رئيس هيئة أركان
حرب الجيش المصرى • عبد الله باشا فكرى وكيل وزارة المعارف • الجنرال

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونية سنة ١٨٨٠ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٨١ •

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨١ •

لأرمي باشا Larmee ناظر المدارس الحربية • الدكتور سالم باشا سالم
رئيس مجلس الصحة العمومية • الدكتور جالياردوبك Gaillardot Bey
ناظر مدرسة الطب • المسيو ماسيرو Maspero ناظر المتحف • المسيو موجيل
Mougel ناظر مدرسة المعلمين • اسماعيل بك (باشا) الفلكي ناظر مدرسة
المهندسخانة ، روجرس بك Rogers Bey ناظر قلم الأملاك الأميرية ،
المسيو فيدال بك (باشا) Vidal Bey ناظر مدرسة الإدارة (الحقوق) •
المسيو جيجون بك Guigon ناظر مدرسة الصنائع • اسبيتا بك Spitta
مدير دار الكتب ؛ المسيو مونتان Montant ناظر دروس (مدير تعليم)
المدرسة العلية (صادق بك شئن ناظر المدرسة التجهيزية ، الدكتور عثمان
بك غالب (باشا) وكيل مدرسة الطب ، الشيخ حسين المرصفي الأستاذ
بمدرسة المعلمين ، الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) المحرر الأول
بالوقائع المصرية ، الشيخ زين المرصفي من العلماء ، الشيخ حسونة النواوي
الأستاذ بمدرسة الحقوق ، المسيو برنار Bernard الأستاذ بمدرسة الألسن^(١)
ولا شك أن تأليف مجلس المعارف هو عمل صالح ، كان ينتظر أن
يكون له الأثر الحسن في نهضة التعليم ، ولكن المجلس لم يدم طويلا
لبسقوط وزارة رياض باشا ، ثم صرف النظر عنه بسبب الحوادث العرابية ،
هذا ومما يسترعى النظر في تأليفه أن أغلبية أعضائه من الأجانب ؛ على
غير حاجة الى هذا العدد الجم منهم ، وبعضهم لا يمت الى التعليم بصلة
كالمسيو موني مدير صندوق الدين ، والمسيو ليرون ديروول باشكاتب الرقابة
النائية ، مما يدل على أن الروح التي أملت تأليف هذا المجلس هي روح
التعظيم من شأن الأجانب والعمل على كسب رضاهم ، والاطمئنان اليهم ،
وهي من عيوب رياض باشا الجوهريّة ، وليس من المعقول أن ينهض مجلس
بالتعليم القومي نهضة صادقة وفيه هذا العدد الجم من الأوروبيين ولهم فيه
الأغلبية ، وقد افتتح المجلس يوم ١٤ ابريل سنة ١٨٨١^(٢) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ مارس سنة ١٨٨١ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠٨٩ •

اصلاح الوقائع المصرية

ومن حسنات رياض باشا اصلاح الوقائع المصرية ، فقد جعلها يومية بعد أن كانت تصدر مرتين فى الأسبوع وعهد برآسة تحريرها الى الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام)^(١) وكان محررا بها ، كما عهد اليه اختيار محرريها ، وبدأت تظهر فى شكلها الجديد منذ ٩ اكتوبر سنة ١٨٨٠ (العدد ٩٣٣) ، فاختار لها من الكتاب البارزين فى ذلك العصر الشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سعد زغلول (باشا) والشيخ ابراهيم الهلباوى (بك) والشيخ سيد وفا •

الاصلاح القضائى

وعنيت وزارة رياض باشا بالاصلاح القضائى • فوضعت اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية ، وصدر المرسوم بها فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ (٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ) ، وهى أول لائحة نظمت شئون القضاء الشرعى ، ووجهت شيئا من العناية الى اصلاح المجالس (المحاكم) القديمة ، فأصدرت أوامرها الى المجالس ألا يزيد مكث القضية بالمجلس على أكثر من ثلاثة شهور • وألفت لجنة لاصلاح نظام المجالس المحلية (المحاكم)

احصاء النفوس

وألفت لجنة للنظر فيما يجب اتخاذه لاجراء تعداد عام للسكان برآسة محمد سلطان باشا وعضوية كل من : اسماعيل باشا محمد • وسليمان باشا أباطه • وعلى بك الزينى • وروجرس بك • ويعقوب بك أرتين • وأمتشى بك مدير مصلحة الاحصاء •

الى هنا انتهينا من الكلام عن أعمال وزارة رياض باشا ، وقد أسلفنا القول انه فى عهدا ثبت الثورة ، فلتنتقل الآن الى الكلام عن أسباب الثورة العرابية ومقدماتها •

(١) كان الشيخ أحمد عبد الرحيم رئيسا لتحريرها قبل الشيخ محمد عبده •

الفصل الثاني

مقدمات الثورة العراقية وأسبابها

ظهرت الثورة العراقية في عهد وزارة رياض باشا ، ومن الواجب
يقبل أن نعرض لوقائعها وحوادثها ، أن نذكر شيئاً عن مقدماتها وأسبابها •
توصف الثورة العراقية بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مرأى
فيه إذا لاحظنا أن دعائها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وأنها قامت
وتحركت وفازت وقتاً ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته •

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل
هي أيضاً ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، وإذا أردنا أن
تستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهي
المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة وموقف الحكومة منهم
وأسباب عامة ، وهي التي تتصل بحالة الشعب ، والعوامل التي دفعته الى
مناصرة الثورة وتأييدها ، وإذا كانت الأسباب الخاصة أقوى أثراً في ظهورها
وتطورها ، فلنبدأ بالكلام عنها •

الأسباب الخاصة

تتراجع هذه الأسباب الى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة

رؤسائهم ، وخاصة عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى عهد وزارة رياض باشا •

كان عثمان باشا رفقى قائداً شركسيا متعصباً لجنسه ، يتحيز للضباط الذين من أصل شركسى أو تركى أو أرناؤودى ، ويعمل على جمع زمام السلطة فى أيديهم ، ويؤثرهم على الوطنيين فى الترقيات والتعيينات ، وينظر الى هؤلاء بعين الزرارية والبغض ، فهو وحده يعد من أسباب الثورة العرابية ، وكان من ناحية الكفاية جاهلاً ، قليل الادراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر فى العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رئاسة الجيش فى عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم فى الجملة انصافاً ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد فى تشجيعه المصريين وترقيتهم فى المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة فى الجيش ولما هباً أمثال عثمان رفقى السيل الى الفتنة ، فقد كان سعيد يميل بطبعه الى ترقية الضباط الوطنيين ، واعطائهم حقهم فى التقدم ، وفى عهده ارتقى كثير منهم الى المراتب العسكرية العالية ، خذ لذلك مثلاً عرابى باشا ذاته ، فانه مع كونه نشأ فى الجيش جندياً بسيطاً (نفرا) قد ارتقى الى مرتبة الضباط ، ونال درجاتها فى قليل من الزمن ، فصار ملازماً سنة ١٨٥٨ ، ثم ارتقى الى درجة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم نال رتبة « صاغ » فى تلك السنة ، ورتبة البكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقاماً فى سبتمبر من تلك السنة ، أما فى عهد اسماعيل فقد ظل تسعة عشر عاماً برتبة قائمقام ، وقس على ذلك سائر الضباط الوطنيين •

ولا مرأى فى أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، رغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جلياً فى الهزائم التى حاقت بالجيش المصرى سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ فى حرب الحبشة ، وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر

فإن اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل انه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكن ما لبث أن رجع عن ذلك ، بل قرب به اليه وجعله من خاصة بطاقته ، وهذا يدل على شديد ميله الى تلك الفئة ، فكانت لها الخطوة لديه ، ثم لدى الحديو توفيق ، ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العرابية ، لأن عرابي وصحبه لم يثوروا الا حين طفع الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقي للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، فعرابي وصحبه كانوا على حق في المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد ، ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم ، ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى ، بل كانوا كذلك هدفا لأشد ضروب الغت والارهاق ، اذ كان يكفي أن تلصق بأى منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقص عن منصبه ، أو ينفى الى أقاصى السودان ، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب .

فالثورة العرابية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة ، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والارناؤود من الغلظة والغلطية ، والزهو والحيلاء ، والزراية بالوطنيين . فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم ، لا في مصر وحدها ، بل في سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة ، اذ كان العرب عامة يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم اياهم ، وكانت هذه المعاملة من أسباب قيام الفتن والثورات في السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة (الأولى) .

وما دنا في صدد الأسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال في أن ظهور أحمد عرابي كان في مقدمة هاتيك الأسباب ، فهو الذى بث في نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم

الصفوف لعرض مطالبهم جهاراً على ولاية الأمور، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة كما سيجىء بيانه ، فهذه الجراءة كان لها أثر كبير فى ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابى ، ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملاً ألا تظهر الثورة العرابية ، أو لظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى ، غير التى ظهرت فيها .

وهناك سبب من الأسباب المباشرة ، يرجع الى شخصية الحديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والسدة ، أو بالعدل ورفع المظالم التى شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، لا يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة ، بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح الى التراخى والضعف ، ثم الى الشدة بعد الضعف ، ولم يكن صريحاً فى سياسته ولا فى تصرفاته ، وكان أيضاً يميل الى الدسائس ويبسح لبطانته أن تمضى فى كيدها وتديرها ، ثم لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط وتدفعهم الى الثورة ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى فى العودة الى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش ، ومن هنا جاء الظن بأن له ضلعا فى مؤامرة الضباط الشراكسة التى أجمعت نار الخلاف بين الحديو والعرابين ، كما سنذكره فى موضعه ، وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى فى التطلع الى مسند الحديوية ، وكان وجود عبد الحليم ^(١) فى الأستانة - مهبط الفتن والدسائس - واتصاله برجال المابين ، عاملاً قوياً لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل ، هذا فضلاً على أن الأمير حليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة

(١) يسمى عادة الامير حليم ، وقد جرينا على هذه التسمية أحيانا .

الحاكمة سنا ، ولم يتبدل هذا النظام الا فى عهد اسماعيل ، اذ جعل العرش فى ذريته (فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) ، فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد • ولم يكن قبل صدور هذا فرمان يتطلع الى العرش ، ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته وبخاصة الأميرات اذ كن يعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل ، فهذا المركز القلق من شأنه أن يغرى على الثورة ، أضف الى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفى الرأى والنزعات فى مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتناقض من العوامل التى أعانت على ظهور الثورة ونجاحها •

الأسباب العامة

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية •

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تدمير المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهلى •

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء يتصف للمظلوم ويعطى كل فى حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال أو أداة للقسوة والتعذيب ، حقا ان رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاما ، وبقي الكرباج فى كثير من النواحي أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ولم تكن

مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان
ذوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء ، وكان النفي الى أقصى السودان
عقوبة يعانيتها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكايه ، ذكرت جريدة المونيتور
أجيبسيان ^(١) أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العرابية
تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفي الى السودان يطلبون رفع
الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منقيا ، وهو عدد كبير يدل على كثرة
المظالم التى كان الناس يعانونها قبل قيام الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه
الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع من
بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة
محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل
كانت عامة ، يعانيتها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت
تشملمهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ،
بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم •

فالمصريون كانوا اذا يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم القائم ،
وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن اصلاح هذا النظام انما يكون بقيام
الدستور وانشاء مجلس نيابى يوطد مبادئ العدل والحرية ، ويتحقق فيه
معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم ، فيأمن الناس على
خقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة والضباط
الوطنيين فى الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى ،
فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم وثورة على الحكم
الاستبدادى •

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئا من النظام الدستورى من قبل ،
اذ أنشئ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل ، ولكنه كان
مجلسا لا سلطة له • فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الأهلىن ، وقد

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة - عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه في أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان الى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية سنة ١٨٧٩ • ولكن الأزمة التي انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به كما أسلفنا ، وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، اذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو اياه في تشكيل مجلس النواب ، واصراره على الحكم المطلق ورأوا الخديو يؤلف وزارة برأسته • مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا، وحرمانها أى نظام دستوري، حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا ، ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة في أواخر عهد اسماعيل ، وانه عطل في عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور ، وكان طبعيا اذا دعاهم داع الى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين ، ويبين لك من هذه الناحية أن الثورة العرابية هي استمرار للحركة الوطنية التي ظهرت في أواخر عهد اسماعيل وامتداد لها •

اضطهاد المعارضة

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف الحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة في انشاء مجلس النواب، وانحيازهم للنفوذ الأوروبي ، وما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكترائه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، واصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده للمعارضين ، ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريد الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبته وألقابه لاتصاله بالحزب

الوطني ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه الى اقاصى السودان لاعتراضه على الغاء قانون المقابلة ، كما سيجىء بيانه فى الأسباب الاقتصادية ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته •

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد توفيق باشا ، ثم فى عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو نظامنامه المطبوعات ^(١) لانهال الصحف أو تعطيلها ، وفى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة شهر ، وأنذرت جريدة (التجارة) ثم عطلت الحكومة جريدة (مرآة الشرق) لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنىها ونشرت مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها ^(٢) » ، وفى عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا (مصر) و (التجارة) لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلاً نهائياً لاصرارهما على خطة المعارضة •

كانت جريدتا (مصر) و (التجارة) من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين الأفغانى ، ولا غرو فصاحبهما ومنشؤهما هو أديب اسحق من خاصة تلاميذ الحكيم الأفغانى ، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد اسماعيل ، وكانتا فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبراً على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلاً نهائياً ، ويتبين من عبارات القرار مبلغ حنق الحكومة وغضبها على الصحفيين وعلى صحف المعارضة عامة ، وهذا نص القرار :

« حيث سبق صدور الانذارات مرارا عديدة وتنبهات شفاهية من

(١) هى غير قانون المطبوعات الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ على عهد وزارة شريف باشا الثالثة •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ •

ادارة المطبوعات الى أصحاب امتياز الجرائد الأهلية عموما ، والى أصحاب امتياز جريدتي مصر والتجارة خصوصا ، بعدم خروجهم عن حدود وظائفهم ولا ينشرون ما يوجب تشويش الأفكار ، صدر له آخر انذار بأنه اذا رجع لمثل ذلك ، فتلغى جريدته بالكلية ، وحيث انه بعد هذا الانذار لم يترك مسلكه الأول لما نشره في جريدة (التجارة) نمرة ١٢٣ الصريح في أنه لا يرجع عما هو مصر عليه ، وحيث ما اعتادت على نشره هاتان الجريدتان ضرره أكثر من نفعه ، اقتضى الحال صدور الحكم من ادارة المطبوعات بالغائهما مؤبدا ، (١) .

وأنذرت جريدة (مصر الفتاة) لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيين الماليين (٢) ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات وأخبارا عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار (٣) ، ومنعت جرائد (النحلة) (٤) و (أبو نضارة) ثم (أبو صفارة) و (القاهرة) و (الشرق) من دخول القطر المصري ، وأنذرت جريدة (الاسكندرية) ثم عطلتها شهرا ، وعطلت جريدة (المحروسة) لمدة خمسة عشر يوما (٥) ، ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الأوروبية ، فعطلت جريدة (الريفورم) تعطيلاً نهائياً ، وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار (٦) وأنذرت جريدة (الفار دالسكندري) (٧) .

فالصحف المعارضة وما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ، وما لقيته من الاضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

(١) الوطن العربي عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٢) المونيتور اجيبسيان عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩ والمونيتور اجيبسيان عدد ٢٦ ابريل

سنة ١٨٨٠ .

(٥) الوطن عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ .

(٦) المونيتور اجيبسيان عدد ٢٦ مايو سنة ١٨٨٠ .

(٧) المرجع ذاته عدد ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ .

تأسيس الحزب الوطنى

اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين من سياسة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطنى ، وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه عشرين ألف نسخة ، وسعى رياض فى معرفة ناشريه لاقصائهم الى السودان فلم يستطع الى ذلك سيلا^(١) ، ويقول المسيو جون نينه الذى عاصر حوادث الثورة العرابية : ان اخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لاسقاطه ، وان منهم الحديو توفيق ذاته ، ومن بينهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر باشا لطفى وسلطان باشا ، وانهم أوفدوا الى باريس أديب اسحق لانشاء جريدة القاهرة^(٢) وقد رحل فعلا الى أوروبا بعد الغاء جريدته (مصر) و (التجارة) ، وأصدر بباريس جريدته معارضة لوزارة رياض . وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى اثارة الأفكار على رياض ووزارته ، وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد ، وتعددت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحباه عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وسليمان باشا أباطة (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعة (مدير المنيا) ، ومحمود باشا فهمى ، ويقول المسيو جون نينه : ان الغرض من ضم المديرين الى الحزب هو نشر الدعاية له فى الأقاليم ، وان سلطان باشا بوجاهته وثرائه ؛ اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطنان ، كان يطمع فى رئاسة الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع الى الوزارة لأنه لم يكن كفؤا لها ، بل كان يرنو الى رئاسة مجلس النواب^(٣) .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ .

(١) جون نينه - عرابى باشا ص ٣٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٩ .

ويقول عرابي في مذكراته عن تأسيس الحزب الوطني : انه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه الى التذمر من تغفل النفوذ الأوروبي في الحكومة ، فألف أولئك الكبراء حزبا سرى أسموه (الحزب الوطني) جعلوا مركزه مدينة حلوان ^(١) ونشروا عدة منشورات في الصحف الفرنسية نصحوا فيها الحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطني ، وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

أولا - أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالحديوية .

ثانيا - أن يلغى النص القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية) فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا - أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ في المائة .

رابعا - أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية ^(٢) .

فرواية عرابي عن تأسيس الحزب الوطني لا تختلف في جوهرها عن رواية نبيه ، ويقول عرابي : انه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم ، وكان الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب ، فاحتسب بالحماية الايطالية ، وغادر مصر الى ايطاليا فصدر أمر الحديو في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ بتجريدته من رتبة وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش ، وبني الأمر على أنه دخل في حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له اذن

(١) ومن هنا سماه بعض الكتاب (جمعية حلوان) .

(٢) مذكرات عرابي من ١٤٩ .

بذلك وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية •

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية (مصر الفتاة) رفعت عريضة الى الحديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة (مصر الفتاة) للدعوة الى الحرية ، وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم بيانه •

وثمة عامل آخر ، يتصل بالأسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية ، ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العرابية ، اذ قامت على أكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخر مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم ليفف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود الى وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ولسن وزير المالية وقتئذ ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب • وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ولسن ، واقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا (وكان وزيرا للداخلية) والسير ريفرس ولسن فى احدى غرف الدور الأعلى ، وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار ، فهذا الفوز الذى أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى عرابى وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١ •

الأسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرا من الحالة السياسية ، بل كانت أدعى منها الى الثورة ، فالديون التى اقترضها الحديو اسماعيل ألقت على البلاد عبئا جسيما من الأتقال الفادحة ، واضطرت الحكومة الى تخصيص نصف

موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سببا لتدمير الأهلين ، خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان الأهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، واضاعتها لحساب الدائنين ، هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا عادلا ، واقتضاؤها بوسائل القهر والارهاق ، فانضم الأهلون الى الثورة وشايعوها آملين أن تخفف عنهم أعباء الضرائب ، وكان استفحال نفوذ الأجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية مما دعا الى تبرم الأهلين بنظام الحكم ، فان الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، والمزايا التى نالها التجار والمرابون منهم ، وقد أكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية ، وعلى حساب الأهلين .

وزاد فى تدمير المثقفين والأعيان استسلام الحكومة فى عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد أقرت نظام الرقابة الشائبة كما أملاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيين الأوربيين سلطة واسعة المدى فى شئون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الأوروبى داخل الحكومة بوساطة الرقيين ، وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب المالىين الأوربيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فانشئت فى عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى (وقد تأسس فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠) ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الأشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها ، وكلها شركات أجنبية برعوس أموال أوروبية ، وأعضاؤها من الأوربيين ، وعقود تأسيسها التى صدرت بها الأوامر العالية لم تراع فيها مصالح الأهلين فى شئ ، فهذا الاسراف فى رعاية المصالح ورعوس الأموال الأوروبية ، وتمكينها من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره فى تبرم الناس بالوزارة ، فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية .

وزاد الأعيان سخطا على الوزارة الغاؤها (قانون المقابلة) ، فانضموا الى صفوف المعارضة ، ذلك أن ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التي أدوها للحكومة مقابل هذا الاعفاء ، وقد كان أكثر الأعيان اعتراضا على هذا الالغاء السيد حسن موسى العقاد ، فقدم بذلك مظلمة الى لجنة التصفية نشرها في جريدة (الريفورم) ، ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد ، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدفع الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وأن الأهالي قد احتملوا شذائد كثيرة في أداء المقابلة ، وباعوا في هذا السيل مصوغاتهم وأموالهم ، واستدانوا الديون الفادحة ، فكان لزاما على الحكومة أن ترد جميع ما أداه المالكون الى أصحابه ، بحيث لا يسرى مرسوم الالغاء الا بعد رد ما أخذته الحكومة ، فرأى رياض باشا أن في تقديم هذه المظلمة الى لجنة التصفية ونشرها في جريدة (الريفورم) معنى التشهير بالحكومة وإثارة الأفكار عليها ، وبخاصة لأن العقاد دعا الأهالي الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائي بالحبس سنتين ، وشدد المجلس الاستئنافي هذا الحكم ، فزاده الى خمس سنوات ، ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل قضى (مجلس الأحكام) بنفيه الى فازوغلى بأقاصى السودان^(١) ونفذ فيه الحكم وسبق الى فازوغلى ، ولم يفرج عنه الا في عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب^(٢) ، يضاف الى ذلك صدور قانون التصفية (يولييه سنة ١٨٨٠) ، فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والاجحاف بالأهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وازداد الأعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم كما تقدم بيانه .

(١) الوقائع عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ .

(٢) الوطن عدد ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات ، وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور فرمان السلطاني لتوفيق باشا مشتملاً على انقاص عدد الجيش العامل الى ١٨ ألف جندي ، ولكن السبب الاقتصادي كان له أكبر الأثر في هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص الى اثني عشر ألفاً^(١) ، أي الى أقل مما حدده فرمان السلطاني ، وقد استتبع هذا النقص احالة كثير من الضباط الى الاستبداع ، ووقوعهم في الضيق المالي ، ولم تكن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعويضهم ما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال الى الناقمين •

وشارك الموظفون ضباط الجيش في شعورهم ، اذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيين الأوروبيين ما يثير في نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الأوروبيين في دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتميزهم بالمرتبات الضخمة ، فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون •

وخلاصة ما تقدم أن الثورة العرابية هي من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوروبي في شئون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد قبل الثورة •

الأسباب الاجتماعية

ان حالة المجتمع المصري كانت بلا مرأى مستعدة عند أول دعوة لتلبية نداء الحرية والثورة ، وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد محمد

(١) احصاء المسيو موبج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر - الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٤ المؤرخة في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١ •

على باشا ، فالمدارس التى أسسها ، والبعثات العلمية التى أوفدها الى الخارج ، قد خرجت طبقة مثقفة نالت حظاً موفوراً من العلوم ، وليس يخفى أن العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ، ويسمو بها الى التماس الرقى والتقدم ، ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها الى محاكاة الأمم الحرة فى الثورة على الاستبداد ، فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر فى توجيه أنظار المثقفين الى التبرم بالاستبداد والتطلع الى الحرية والدستور ، واقتربت النهضة العلمية بنهضة فى الأدب قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع فى نفس الأديب من التطلع الى المثل العليا ، يمهّد للنهضات الوطنية ويغذيها ، ويحدو الأمم الى الاستمسك بالحرية والكرامة الانسانية ، والنفور من الذل واباء الضيم والمهانة .

فالعلوم والآداب كان لها أثرها فى تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفى الدعاية لها ، وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى التحريض على الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية فى ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة فى مضر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة ، فكان لها فضل كبير فى تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتثقيفهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها فى احراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للانذار والتعطيل كما تقدم بيانه ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقاً بها وتأييداً لآرائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى فى المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود

والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان ، وكان يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، فأخذ يبت في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، الى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شئون البلاد ، ولئن نفى جمال الدين من مصر في أوائل حكم توفيق ، فإن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري وهيأته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا أن يمدحها بأرائه الحكيمة وتجارب الرشيده ، فلا يغلب عليها الحطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار والدسائس الانجليزية أن ينفي السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور (١) .

ظهور عرابي باشا

نشأته وماضيه

قلنا ان ظهور عرابي كان من الأسباب المباشرة في ظهور الثورة ، ولا غرو فهو حامل لوائها وقائد زمامها ، والى اسمه نسبت ، وفي شخصه تمثلت ، فلنذكر قبل الكلام عن وقائع الثورة شيئا عن نشأة زعيمها .

ولد أحمد عرابي في ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ (٣١ مارس سنة ١٨٤١)

(١) راجع ترجمة حياة السيد جمال الدين الافغانى - « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ١٠٧ (من الطبعة الاولى) .

فى قرية رزنة^(١)، وهى قرية من أعمال مديرية الشرقية ، على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب وترعرع علمه أبوه مبادئ القراءة والكتابة فى مكتب القرية ، وعهد الى رجل يدعى ميخائيل غطاس ، كان صرافا فى البلد ، فدربه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات^(٢) ثم أرسله أبوه الى الجامع الأزهر سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٩ م) لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم فى خلالها استظهار القرآن الكريم ، وتلقى شيئا من اللغة والفقه والتفسير .

وبعد أن عاد الى بلده ، دون أن يتم دراسته فى الأزهر ، اقترح بالسكرية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) جنديا بسيطا (نفرا) تنفيذا لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمدة والمشايخ ، ولأجاده القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة (بلوك أمين) بالأورطة الرابعة من آلاى المشاة الأول ، ثم رقى الى مرتبة الضباط ، حين اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين فى الجيش ، فنال رتبة ملازم من تحت السلاح سنة ١٨٥٨ وهو بعد فى السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائمقام فى سبتمبر سنة ١٨٦٠^(٣) ، وقد حظى برضا سعيد باشا ورافقه فى زيارته للمدينة المنورة ياورا له سنة ١٨٦١ (١٢٧٧هـ) ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير فى نفسه اذ آانس من سعيد عطفا كبيرا على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد الجيش ، فألقى بعض الفرق وفصل ضباطها عن الخدمة وكان منهم أحمد عرابى ، ثم أمر باعادتهم قيل وفاته ، وعاد عرابى الى سابق رتبته .

(١) مذكرات عرابى ص ١١ .

(٢) مه برلمصريين لسليم خليل نقاش ج ٤ ص ٨٢ .

(٣) مذكرات عرابى ص ١١ .



أحمد عرابي باشا

زعيم الثورة العرابية

١٨٤١ - ١٩١١

فلما توفي سعيد وخلفه اسماعيل فقد عرابي عطف ولى الأمر اذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفه فى العطف على الضباط الوطنيين ، وعادت الخطوة فى الجيش الى الضباط الشراكسة ، فكان ذلك من أسباب تدمير عرابي واتجاه أفكاره الى المطالبة بحقوق الضباط المصريين .

ووقع له حادث فى عهد اسماعيل كان له أثر كبير فى اتجاه أفكاره ونزغاته السياسية ، ذلك أنه وقعت خصومة بينه وبين اللواء خسرو باشا الشرکسى أدت الى تقديمه الى مجلس عسكري ، والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ، فاستأنف عرابي هذا الحكم أمام المجلس العسكري

الأعلى ففضى بالغاء الحكم الابتدائي ، فحدث خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا سرى ، لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الابتدائي ، فسعى لدى الحديو اسماعيل فى فصله عن الجيش ، فتم له ما أراد ، وقد أورثته هذه الحادثة بغضا شديدا للشراكية .

ورفع ظلامته من هذا القرار الى الحديو اسماعيل ، وظلت بين النظر والاهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعد ذلك بعض الخيرين فالتحق بوظيفة فى دائرة الحلمية ، وفى أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير الهامى باشا ، وهى أخت حرم الحديو توفيق من الرضاعة ، وتوصل بذلك الى استصدار أمر من الحديو اسماعيل بالعمو عنه واعادته الى الجيش برتبة العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه طول مدة فصله ، فتأصلت فى نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكية والترك الذين كانوا سببا فى تأخير ترقية الضباط المصريين ومنهم عرابى ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائمقام ، وهى الرتبة التى نالها فى عهد سعيد باشا ، وكان يشهد محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين من أصل شركسى ، ممن هم دونه مرتبة ، حتى فاقوه فى الرتب العسكرية لا لسبب سوى انهم « من ممالك أو أبناء ممالك العائلة الحديوية » ، كما يقول عرابى (١) .

ومن ذلك الحين أخذ يبت فى نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف عنهم ، وكان للباقة وفصاحته فى الكلام واستشهاده ببعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم الماثورة تأثير كبير فى نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم الى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والافتناع بأرائه ، ذكر محمود باشا فهمى فى هذا الصدد أن عرابى دخل سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) أحد الأليات المراقبة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » وجمع

(١) مذكرات عرابى ص ٤٩ .

كلمتهم على ولائه واظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها ^(١) .

ولما تولى توفيق باشا مسند الحديوية رقى عرابى الى رتبة أميرالاي فى يونيه سنة ١٨٧٩ (رجب سنة ١٢٩٦ هـ) وأصدر أمره بذلك وهو فى الاسكندرية ، فتوجه عرابى الى سراى رأس التين وقدم للخديو شكره مقرونا بعبارات الاخلاص والولاء والدعاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه وعينه ميرالاي على ألى المشاة الرابع الذى كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بألى العباسية ^(٢) وظل يشغل هذا المنصب حتى شوب الثورة .

من هذا البيان يتضح أن ليس فى نشأة عرابى شيء يستوقف النظر ، بل هى نشأة عادية لرجل عادى ، لم يتميز فى ماضيه بعمل من أعمال البطولة ، ولم يخض غمار المعارك والحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموح الى عظام الأمور ، ولم يشترك فى الحملات والتجاريده الحربية فى عهد سعيد ولا فى عهد اسماعيل ، عدا حملة الحبشة المشؤمة سنة ١٨٧٥ إذ كان مكلفاً فيها بمهمة ادارية وهى اىصال الذخيرة والميرة الى الجيش ، ولم يساهم فى وقائع تلك الحملة ومعاركها ، ولم يتلق من قبل من الفنون العسكرية ما يجعل منه ضابطاً كفواً يعتمد عليه فى قيادة الجيش والمعارك بل هو ضابط « من تحت السلاح » كان فرداً أو (نفرأ) كما هو الاصطلاح العسكرى ، ثم صار ضابطاً لأن سعيد باشا وضع قاعدة امكان ترقية الضباط من تحت السلاح ، زغبة منه فى اكنار عددهم .

ولا غبار على هذه النشأة فى شيء ، فالجندى البسيط قد يصل بالمران الى مرتبة كبار القواد وكفاءتهم ، على أن عرابى لم ينل كفاءة حربية ممتازة سواء قبل ظهور الثورة أو بعدها .

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦ .

(٢) مذكرات عرابى ص ١٥١ .

ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ كبير من العلم ، فهو لم ينتظم في سلك المدارس التي كانت قائمة في ذلك الحين والتي تخرج فيها طائفة من نوابغ العلماء ، بل كل ما تلقاه هو مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وبعض اللغة والعلوم الشرعية في الأزهر ، على أنه لم يكمل علوم الأزهر ، فان مدة تحصيله فيه لم تزيد على أربع سنوات ، وهي لا تكفي لينال الطالب حظا من العلوم ، فلا هو حصل على قسط ما من العلوم العصرية في المدارس النظامية ، ولا استكمل علوم الأزهر ، ومن هنا كان حظه قليلا من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكري ، ويقول هو عن نفسه في مذكراته انه قرأ كتابا باللغة العربية عن تاريخ نابليون بونابرت ، ولما طالعه شعر بحاجة مصر الى حكومة شوروية دستورية ، وتاقت نفسه الى كثير من التواريخ العربية ، وازداد ميله الى حكم الشورى حين سمع سعيد باشا يلقي خطابه في (قصر النيل) قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، اني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهيكسوس) والأشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا ، والسودان ، واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الاسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالأمويين ، والعباسيين ، والفاطميين ، من العرب ، والترك والأكراد ، والشركس ، وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن (بونابرت) ، وحيث اني أعتبر نفسي مصريا ، فوجب على أن أربي أبناء هذا الشعب ، وأهذبهم تهذيبا ، حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسي على ابراز هذا الرأي من الفكر الى العمل » (١) .

(١) مذكرات عرابي ص ١٦ .

ويقول عرابى فى مذكراته تعليقاً على هذه الخطبة ، أنه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين خنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحاً واستبشاراً ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ (مصر للمصريين) ، قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى قلوب الأمة المصرية الكريمة . »

تولى عرابى مهمة سياسية خطيرة - لأن قيادة الثورة هى عمل سياسى قبل كل شئ - على حين لم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلاً لقيادتها والسير بها فى طريق النجاح ، وكل ما امتاز به هو لسان زلق ، وصوت جهورى ، وترسل فى الحديث ، واستشهاد بالآيات الشريفة والأحاديث النبوية والحكم المأثورة ، أو بعبارة أخرى انه كان خطيباً لبقاً فصيحاً ، وليست الخطابة وحدها كافية للنهوض بالأعباء الجسام ، واقتياد الحركات القومية وسط الزوابع والأعاصير ، بل يجب أن يكون الى جانب الخطابة نضج فى الفكر ، وبعد نظر فى الأمور ، أو عبقرية تغنى عن كل ذلك ، وتلهم العبقرى تدبير الخطط وابتكار البرامج المحققة لأغراض الثورة ، ولم يكن عرابى من العباقرة .

وقد يرجع نزوعه الى الثورة الى أصله البدوى ، فانه ذكر عن نفسه أنه ينحدر من سلالة بدوية عراقية ، ومعلوم أن أكثر البدو يميلون الى التمرد والثورة ، على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين اذا أمسوا القوة من جانب خصومهم . وهذا مع الأسف ما انتهى اليه عرابى ، فقد أذعن للقوة واستسلم لها فى واقعة التل الكبير ، ولم يبذل خلال المعركة أو بعدها من قوة المقاومة والنضال والتضحية ما يسمو به الى مصاف الأبطال .

وكان ذكاؤه محدوداً ، على أنه كان على جانب كبير من الغرور ، والاعتداد بالنفس ، وكان يعول كثيراً على أقوال المنجمين والعرافين ، وهذه جوانب ضعف كبير فى شخصيته .

والشيء البارز في حياته أنه كان ذا شخصية جذابة تؤثر فيمن حوله
وتجذبهم إليه ، فأقواله كانت تقع من نفوس الضباط والسماعين موقع
الاقتناع ، وزملاؤه ومعاصروه كانوا يعترفون له بالزعامة ، وهذا مظهر لقوة
الشخصية ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش
وضباطه على محبته والانضواء تحت لوائه والالتزام بأمره .

هذه كلمة موجزة عن نشأة عرابي وماضيه ، وصورة عامة لشخصيته ،
فلنتبعه الآن ، ولنتابع عمله ، في ظهور الثورة ، ثم في أطوارها ومراحلها ،
إلى اخفاقها ونهايتها .

الفصل الثالث

بدء الثورة

واقعة قصر النيل - أول فبراير سنة ١٨٨١

قلنا فى بيان أسباب الثورة أن عثمان باشا رفقى وزير الحربية فى وزارة رياض باشا ، كان وحده من أسباب الثورة العراقية ، لما ظهر منه من التعصب للشراكية والترك والاجحاف بحقوق الضباط الوطنيين فى الجيش .

مقدمات الواقعة

تصرفات عثمان باشا رفقى

فمن تصرفاته التى أثارت روح السخط والتبرم وضعه قانونا جديدا للقرعة العسكرية من شأنه اذا نفذ بالدقة أن يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ، أى قصر الترقىات على المتخرجين فى المدارس الحربية .

صدر المرسوم الحديوى بهذا القانون فى ٣١ يولييه سنة ١٨٨٠^(١)

- ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ - وهو يقضى بأن الجندى يبقى فى العسكرية

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ والاعداد التالية .

العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة الى بلده ، ويبقى رديفا مدة خمس سنوات مع تردده على مركز مديريته شهريين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية ، وبعد مضي السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات آخر ، وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية ، وينسخ اسمه من دفاتر الجهادية •

تذمر عرابى وصحبه من هذا القانون ، واعتقدوا أنه انما وضع لمنع ترقية المصريين فى الجهادية ، وقصر الترقيات على الضباط الشراكسة والترك ، لأن جعل مدة الخدمة العاملة أربع سنوات ، يحول دون امكان ترقية الجنود ضباطا من تحت السلاح • لعدم كفاية هذه المدة للحصول على المعلومات العسكرية التي تؤهلهم للترقى ، وليس من سبيل الى ترقيةهم اذا ما صاروا من الرديف أو الاحتياطى ، فوضع هذا القانون يؤدى الى منع نظام الترقى من تحت السلاح ، ذلك النظام الذى سهل لكثير من الوطنيين أن يصلوا الى مرتبة الضباط ، ومنهم عرابى وزملاؤه ، ولو أن هذا القانون لم يقترن بممالة عثمان رفقى للشراكسة واضطهاده للوطنيين لما كان صدوره باعثا على السخط والتذمر ، ولكن الملابس التي اقترنت به جعلت الضباط الوطنيين يعتقدون أن الغرض من وضعه هو النكاية بهم •

ولم يكتف عثمان باشا رفقى باصدار هذا القانون ، بل كان فى تصرفاته يؤثر الضباط الشراكسة والترك فى الترقيات والتعيينات ، ويضطهد الوطنيين ، وآخر ما بدا منه - مما عجل بالثورة - أنه أصدر أمرا بنقل الميرالاي عبد العال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره (وكان يعرف بالألاى السودانى) الى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاونا بهاء وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد بك نعمان بدله ، وهو من أصل شركسى ، وأصدر أمرا آخر بفصل أحمد بك

عبد الغفار قائم مقام ألاى الفرسان وعين بدله ضابطا شركسيا يدعى شاكر بك طمازه •

علم عرابى بهذه الأوامر قبل نشرها ، اذ كان ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ - ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ - مدعوا الى وليمة بدار نجم الدين باشا - لمناسبة عودته من الحج ، فسمع بها من أحد كبار المدعوين ، فثار لها غاضبا ، وقال لصاحبه وهو يحادثه : « ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها^(١) » ، وعاد الى داره ساخطا محنقا ، فألقى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا واياه فيما يجب عمله ، اذ كانوا قد بلغهم أيضا نأ تلك الأوامر •

اجتماع الضباط ومطالبهم

اجتمع فى تلك الليلة بمنزل أحمد عرابى بك ، كل من : الميرالاي عبد العبال بك حلمى حشيش قائد ألاى طره ، والبكباشى خضر أفندى خضر من ضباط ألاى المذكور ، والميرالاي على بك فهمى الديب قائد ألاى الأول (ألاى الحرس الحديوى) بقشلاق عابدين ، والبكباشى من محمد أفندى عبيد من ضباط ألاى المذكور ، والبكباشى ألفى أفندى يوسف من ضباط ألاى الرابع الذى كان عرابى قائدا له ، وأحمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاى الفرسان ، وكانوا فى شدة الهياج والغضب لصدور هذه الأوامر ، وأخذوا يتشاورون فيما يجب عمله لمنع نفاذها ، فاتفقوا على اختيار عرابى بك رئيسا لهم ، وعهدوا اليه العمل للتخلص من هذه الحالة ، على أن يتضامنوا واياه فى تنفيذ ما يأمر به ، قال عرابى يصف ما دار فى هذا الاجتماع من الحديث ، بعد أن أخبره الضباط بنيات عثمان باشا رفقى :

(١) مذكرات عرابى ص ١٥٢ •

قلت : ماذا تريدون اذا ؟ فقالوا انما جئنا لنرى رأيك ، فقلت : رأيي أن تطيخوا نفوسكم ، وتهذبوا روعكم ، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم النظر في مصالحكم ، وهم يتخذون من بينهم رئيسا يثقون به كل الوثوق ، ويسمعون قوله ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمعاضدتكم اذا أرادت الحكومة به شرا ؛ فقالوا كلهم : انا فوضنا اليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع ، وأنصح له جهدي ، فقالوا : انا لا نبغى غيرك ، ولا نثق الا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة الا قتل من يتصدى له ، فقالوا : نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم أقسموا لي على ذلك ، فأقسموا^(١) على السيف والمصحف ، ثم كتب عرابي من فوره عريضة الى رياض باشا بالشكوى من تعصب عثمان باشا رفقي لجنيسه ، واجحافه بحقوق الضباط الوطنيين ، وطلب فيها وضع حد لما يصيبهم من اضطهاده ، وعزله من منصبه واعادة قائمقام الفرسان •

يقول عرابي في مذكراته ان العريضة تتضمن مطالب عديدة يرمى معظمها الى تغيير نظام الحكم ، وهي (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن. (٢) تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذا لما وعد به الخديو كتابة عقب ارتقائه مسند الخديوية (٣) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ جندي (٤) تعديل القوانين العسكرية لكي تكون كافية للمعدل والمساواة بين رجال الجيش^(٢) •

ويلوح لنا أن ورود هذه المطالب كلها في عريضة الضباط أمر مبالغ فيه ، ومشكوك في صحته ، فالمستر بلنت (وقد قص له عرابي واقعة قصر النيل) يقول ان العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان باشا رفقي من منصبه^(٣) ، والشيخ محمد عبده ينفي رواية عرابي ، ويقول ان العريضة

(١) ، ١٢ مذكرات عرابي ص ١٥٤ •

(٣) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٢ •

تتضمن الشكوى من الحيف الذى وقع بالضباط من عثمان رفقى وطلب عزله وأنه لم يرد بها أية اشارة الى الدستور أو الى زيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي ، ^(١) وقال على باشا فهمى فى استجوابه ان العريضة مقصورة على طلب عزل عثمان رفقى ، وذكر البارون دى رنج De Ring قنصل فرنسا العام فى مصر فى رسالته عن واقعة قصر النيل ان العريضة مقصورة على اعادة قائم مقام الفرسان ^(٢) .

فهذه الروايات ترجح عدم المطالبة بتأليف مجلس النواب أو زيادة عدد الجيش فى عريضة الضباط ، ومنطق الحوادث يؤيد ذلك ، فان المقام لم يكن يقتضى المبادرة الى طلب المجلس النيابى أو تعديل القوانين العسكرية وزيادة عدد الجيش ، بل كان الأمر لا يعدو المطالبة بعزل عثمان باشا رفقى ، والظاهر أن عرابى حين كتب مذكراته بعد وقوع حوادثها بسنين خلط بين مطالب الضباط فى واقعة قصر النيل ومطالبهم بعد انتصارهم فيها ، على أن طلب عزل عثمان رفقى هو فى نفسه مطلب خطير يدل على جرأة كبيرة من الضباط ويجعل من العريضة عملاً كبيراً من غير حاجة الى مبالغة فى محتوياتها .

والآن نعود الى سياق الحديث فنقول : بعد أن كتب عرابى العريضة تلاها على الحاضرين فوافقوا عليها ، ووقع هو عليها بختمه وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه ، والمحافظة على حياتهم اذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم ^(٣) .

(١) رسالة الشيخ محمد عبده فى ٣ مارس سنة ١٩٠٣ - المرجع السابق ص ٣٥٥ والبحر

الزاهر لمحمود باشا فهمى ج ١ ص ٢٠٦ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١ .

(٣) مذكرات عرابى ص ١٥٤ .

يعد هذا الاجتياح فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد زعماء الضباط
على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناسبة وزير الحربية
العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابي بك رئيسا لهم ، وحلقتهم اليمين
على التضامن واياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم ، كل ذلك معناه
التمرد والخروج على النظام وتحدي الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ،
أو بعبارة أخرى هي الثورة على الحكومة .

وفي غداة ذلك اليوم أي في ١٧ يناير سنة ١٨٨١ ذهب الميرالايات
الثلاثة أحمد عرابي بك ، وعلى بك فهمي الديب ، وعبد العال بك حلمي
حشيش ، الى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة الى خليل باشا يكن
وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها الى رياض باشا ، فذهب اليه ، ثم
عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم
بالنظر في الأمر ، وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا الى داره وقابلوه
ثانية وسألوه عما تم في أمر العريضة ، فأجابهم متهددا متوعدا قائلا لهم :
ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدي الى الهلاك وان أمرها أشد خطرا من
العريضة التي قدمها محمد افندي فني^(١) وعوقب عليها بالنفي الى السودان ،
فأصر عرابي وصحبه على طلباتهم ، وأبان عرابي أن ما يطلبونه هو حق
وعدل ، وانهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر في طلباتهم ، وانصرفوا
على ذلك .

(١) رئيس قلم الترجمة بوزارة المالية وقد اتهم بأنه حرر عريضة تتضمن الطعن والتنديد
بإدارة المالية ونسبها لبعض الضباط فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكري
بالفصل من خدمة الحكومة وحبسته سنتين بالطوبخانة (٢ رمضان سنة ١٢٩٧) ونشر
الحكم في الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٠ ثم عفا عنه الحديو بعد أن ساءت
حالته بالسجن اذ قضى به ثمانية أشهر (الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة
١٨٨٠) .

الضباط الثلاثة



عرايى ، على فهمى الديب ، عبد العال حلمى
(الذين على ايديهم بدأت الثورة العراقية)

محاكمة الضباط الثلاثة

وفي ٣١ يناير سنة ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء في سراي عابدين برئاسة الخديو ، وبحث في أمر هذه العريضة ، فاستقر الرأي على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة : أحمد عرابي بك ، وعلى فهمي بك ، وعبد العال حلمي بك . أمام مجلس عسكري ، وكان الأمر موضع جدل طويل في المجلس ، إذ كان رياض باشا يميل إلى إحالة تحقيق ما في العريضة على مجلس عسكري ، ولكن عثمان باشا رفقي رأى وجوب القبض على الضباط الثلاثة الذين اجترأوا على تقديمها ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري ، وانضم الخديو إلى هذا الرأي ، وتابعه أغلب الوزراء ، وأخذ عثمان باشا رفقي على عهده تنفيذه وأن يكون مسئولاً إذا حصل ما يخل بالأمن ^(١) ، ويقول محمود باشا سامي البارودي أنه حصلت مناقشة طويلة بمجلس النظار في هذا الصدد وإن رياض باشا عارض عثمان باشا رفقي وقال أنه يخشى حصول فتن ، وأخيراً قال له : إن كنت واثقاً من عدم حصول أدنى أمر فلا مانع من الإجراء ، وقد تكفل بذلك عثمان باشا وبعدها تقرر وقفهم وتشكيل المجلس العسكري ^(٢) .

استقر إذن رأي مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة ، وأصدر إلى وزير الحربية أمراً بالقبض عليهم وسجنهم ، وتأليف المجلس العسكري لمحاكمتهم برئاسة الجنرال استون باشا أركان لجرب الجيش المصري وعضوية اسماعيل باشا كامل وخسرو باشا ورضا باشا وشوقي باشا ولارمي باشا ودي يلتش باشا ، ولم يعرف الضباط الثلاثة ما تقرر في شأنهم ولم يخطرهم عثمان باشا رفقي بأمر القبض عليهم ، ولا نفذ به طريقة عسكرية تشعر بهيبة الحكومة وسلطانها ، بل تحايل على تنفيذه واتبع طريقة ملتوية تتم عن الضعف والفساد ، فقد أرسل إليهم في مساء ذلك اليوم تذاكر

(١) الوطن عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ .

(٢) محضر استجواب محمود باشا سامي البارودي مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٧ .

يدعوهم فيها الى الحضور لديوان الوزراء (بقصر النيل) (١) صباح اليوم
التالى (أول فبراير) للمداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الاميرة
جميلة هانم شقيقة الخديو .

فاحس عرابى ورفيقاه الميكدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن
يستدعى وزير الحربية ثلاثة من أمراء الأليات للمذاكرة فى مثل هذا
الشأن ، فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن
يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الألاى الاول (الاى
الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين) كيون يرقبون الحالة عن بعد . لكى
يبادروا الى اخبار اخوانهم بما يقع اذا أصاب الضباط الثلاثة مكروه .

وصل عرابى وصاحبه الى قصر النيل ، فألفوه غاصا بكبار الضباط
الموالين للحكومة ، وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط
الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نرعت منهم سيوفهم ايذانا
بانفاذ الأمر ، وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر
النيل ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، وتقاذفت عليهم ألفاظ الشتمات
والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة ، وعين عثمان
باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على ألياتهم الثلاثة ، فجعل الميرالاي محمود
بك طاهر قومنداننا للألاى الرابع بدلا من عرابى بك ، والميرالاي خورشيد
بك نعمان ميرالاي للألاى السودانى بطره بدلا من عبد العال حلمى بك ،
والقائمقام خورشيد بك بسمى ميرالاي الحرس بدلا من على بك
فهمى ، واعتزم تنفيذ هذا الأمر فورا ، فأصبح الضباط الجدد الثلاثة
بثلاثة من القواد (اللوات) ليتسلم كل منهم بحضوره قيادة ألياه ، فجعل

(١) هو القصر المعروف بثكنات قصر النيل ، وقد بناه سعيد باشا ، وجدده الخديو اسماعيل
باشا وجعله مقرا لوزارة الحربية وكانت تسمى وزارة (الجهادية) واستمر مقرا لها فى
عهد الخديو توفيق الى أن احتله الانجليز عقب دخولهم العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وجلوا
عنه سنة ١٩٤٧ .

مع طاهر بك اللواء طه باشا لطفى ، ومع خورشيد نعمان اللواء خورشيد
باشا طاهر ، ومع خورشيد بك بسمى الفريق راشد باشا حسنى •

الهجوم على قصر النيل

واطلاق سراح الضباط الثلاثة

فلما علم عيون الألاى الأول باعتقال الضباط الثلاثة، أسرعوا بالعودة
الى مركز الألاى بقشلاق عابدين ، وأنهبوا الى ضباطه ما وقع ، فهاج
الضباط جميعا ، واعتزموا انقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد افندى
عيد^(١) مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير، فاعترضه
قائم مقام الألاى خورشيد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه
بكلمة ، وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق ، واصطف
الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد افندى عيد وقصد بهم الى قصر
النيل ، حيث الضباط المعتقلون ، وبينما كان الجند يستعدون للخروج من
القشلاق ، علم الخديو بهذه الحركة ، وشهدا بنفسه من سلامك السراى
المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه
اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الخديو
الضباط فلم يحضر أحد^(٢) .

سار جنود الألاى الأول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، فلما
بلغوه وضع البكباشى محمد عيد الخصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم
على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح (السنك)،
واقترحوا الديوان صائحين صاخين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد
والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى (وزير
الحربية) وبادروا الى الفرار ، أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ

(١) هو الذى صار فيما بعد الأميرالاي محمد بك عبيد واستشهد فى واقعة التل الكبير

(٢) مذكرات عرابى ص ١٦٠ • مصر للمصريين ج ٤ ص ٥٨ •



عثمان رفقى

وزير الحربية في وزارة رياض باشا

(والذي كانت تصرفاته السبب المباشر لظهور الثورة العراقية)

الى ورشة التريزية يطلب النجاة لنفسه ، ولما لم يجده الجند اقتحموا
بأسلحتهم غرفة أفلاطون باشا وكيل الحربية وطلبوا انقاذ ضباطهم ، وفي
أثناء ذلك أحاط فريق من الجند بأفلاطون باشا ، فرغب في التخلص منهم ،
فضربوه وجرح في رقبته جرحا خفيفا ، وهم أستون باشا ولارمى باشا
ودى بلتش باشا باغاثته ، فضربهم المتجمعون ، وأخذ الجند يبحثون عن
الضباط المعتقلين ، وتفرقوا لذلك في جميع الغرف والجهات ، وكسروا
الأبواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير، الى أن وصلوا الى مقر الضباط
الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم ^(١) .

(١) عن الوطن عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ .

اجتماع الجند بميدان عابدين

خرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند الى قشلاق الألاى الأول بميدان عابدين ، وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط الألايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ويبادروا الى نجاتهم اذا حل بهم مكروه .

أما ألاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، فانه لم يكدر يعلم بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجاتهم ، فلما حضر الميرالاي الجديد ، خورشيد بك نعمان ، ليتسلم الألاى يصحبه خورشيد باشا طاهر وأحمد بك حمدى الياور الخديوى ، بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائمقام فرج بك الذكر ، واعتقله معهم ، ثم أمر بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة ، وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة ، فأرسل تلغرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر افندى خضر واخبره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة ، واقناعه بالرجوع من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره ، فلم يلق الياور اليه أذنا صاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهد الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم ، فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الألاى الأول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الألاى طره الى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين ، واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يألوه من قبل ، وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته وأثنى على اخلاص الضباط والجند واتحادهم لانقاذه وصاحبيه من السجن .

وأما الألاى العباسية (ألاى عرابى) فقد تخلف عن الاشتراك فى الحركة ، ولم يحضر الا ليلا بعد عزل عثمان رفقى ، كما سيجىء بيانه .

عزل عثمان رفقى وتعيين البارودى وزيرا للحربية أول انتصار للثورة

كان احتشاد جنود الألايين بأسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لايقاع الاضطراب فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة ، فأشار محمود سامى باشا البارودى (وكان وقتئذ وزيرا للأوقاف) باجابة طلبات الجند ، وقال انى أراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو ، ولم ير الخديو بدا من الازعان ، واتفق الرأى على أن يذهب البارودى يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرابى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا هو السبب فيما حدث ، فعاد البارودى وخيرى باشا الى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم^(١) .

واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحربية الى البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى عهده ، فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد ، أولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية الى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، اذ برهن على أنه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .

وهذا نص الأمر العالى الصادر من الخديو الى رئيس مجلس الوزراء فى أول فبراير سنة ١٨٨١ (٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ) بتقليد البارودى

(١) استجواب محمود باشا سامى البارودى ، مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٨ .



محمود باشا سامى البارودى

وزير الحربية فى عهد وزارتى رياض باشا وشريف باشا

ثم رئيس وزارة الثورة

وزارة الحربية : « بناء على استعفاء عثمان رفقى باشا من نظارة الجهادية صار احالة نظارة الجهادية الى محمود سامى باشا حسب ما تقرر وصدر له أمرنا بذلك فى تاريخه وهذا لدولتكم بالاشعار » (١) .

موقف الألاى الرابع

قدمنا أن الألاى الرابع (ألاى العباسية) تخلف عن الحضور الى ميدان عابدين عند احتشاد الجند ، وبيان ذلك أنه لم يكن مؤازرا حركة

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨٢٠ .

الثورة في مبدأ الأمر ، فلما صدرت الأوامر السابقة ، وتعين أميرالاي جديد له ، وهو الميرالاي محمود بك طاهر ، ذهب هذا صحبة اللواء طه باشا لطفى الى مركز الألاي ليتسلم منصبه ، فاستقبله ضباطه بالاحترام والاذعان ، وقبلوه أميرا عليهم ، وأبدى البكباشي الألفي أفندي يوسف خضوعه وخضوع زملائه لأوامر الحكومة ، ولكن لم يمض قليل من الزمن حتى بلغهم اجتماع الألايين الآخرين في ميدان عابدين ، ثم ما كان من عزل عثمان رفقي وتعين محمود باشا سامي البارودي وزيرا للحربية ، وصدور العفو من الخديو عن الميرالايات الثلاثة ، فوقع ضباط الألاي المتخلف في الحيرة والارتباك وسقط في أيديهم وتخرج مركزهم أمام زملائهم ، واضطر طه باشا وطاهر بك الى الانسحاب ومغادرة مركز الألاي ، أمام ضباطه ، فأخذ يلوم بعضهم بعضا على تخلفهم على اللحاق باخوانهم ، وينسب كل منهم هذا التخلف الى الآخرين ، وأخيرا اتفقت آراؤهم على الذهاب الى ميدان عابدين ليظهروا اخلاصهم لعرابي ، ويلتمسوا منه العفو عن تأخيرهم ، فذهبوا ليلا وقابلوا عرابي فقبل عذرهم ظاهرا ، وبقوا بالقشلاق بقية الليل ، وعادوا صباحا الى العباسية مع أميرالايهم الأصلي (عرابي) •

قضى عرابي وجنوده بقية الليل في قشلاق عابدين وأقام دوريات من جنود الألايين لحراسة القشلاق ، اتقاء مكيده قد تدبر ضدهم ، وانقضى الليل بسلام ، وفي الصباح عاد ألاي العباسية الى مركزه وعاد الألاي السوداني الى طره ، وأفرج عن المسجونين الذين اعتقلهم الثائرون بالأمس ، وهم اللواء خورشيد باشا طاهر وخورشيد بك نعمان والقائمقام فرج بك الذكر والياور الخديو أحمد بك حمدي •

عرابي والقناصل

وفيما كان عرابي على رأس هذه الحركة أرسل الى قنصلي إنجلترا:

وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة ، وكان البارون دي رنج De Ring قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته ، وقد عرف في الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناوأتها المطامع الانجليزية فيها ، ومن هنا جاء الظن أنه أرسل الى عرابي كتابا يمدحه فيه على ثباته ويشجعه على عدم المبالاة بالحكومة ^(١) والواقع أنه لم يرسل اليه كتابا ما ، بل تدخل لدى الخديو لانصاف الضباط الوطنيين وتهدة الحالة ، قال في هذا الصدد يصف بنفسه واقعة أول فبراير وملابساتها : « على أثر تعيين ضابط شركسي بدلا من قائم مقام ألاي الفرسان كتب كثير من الضباط الوطنيين عريضة الى رياض باشا يطلبون فيها اعادة الضابط المفصول ، وكان وطنيا ، فقبلت هذه العريضة بالاهمال ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اعتقل في هذا الصباح (أول فبراير) قواد الأليات الثلاثة التي ينتمى اليها الضباط الموقعون على العريضة ، وذلك بأمر وزير الحربية الشركسي ، فأثارت هذه التصرفات القاسية هياج الجند وأطلقوا سراح رؤسائهم عنوة ظهر اليوم ، وقد أبلغني هذه الأخبار ضابطان وطنيان ، وقدما لي عريضة من القواد الثلاثة يطلبون فيها تدخل هيئة القناصل بوساطتي لعزل عثمان باشا رفقي وأشياعه ، فامتنعت طبعا عن التدخل في الأمر ، ونصحت للضباطين بتهدة خواطر زملائهما ، ثم ذهبت الى السير ادور ماليت (قنصل انجلترا العام) لتوجه معا الى الخديو ، وقد ذهبنا اليه ووجدناه مع وزرائه ، وكان سموه قد أوفد وزير الأوقاف (محمود باشا سامي البارودي) الى الضباط الثوار لمخابرتهم بقصد كسب الوقت ، وبعد أن مكثنا معه هنيهة قصيرة نصحنا له أنا والسير ماليت في حالة اصرار الضباط والجند على عزل عثمان باشا رفقي أن يدعن بدلا من التسبب في وقوع كارثة ، ولم يكن المسيو دي بلنير ولا المستر كولفن (الرقيان الماليان) حاضرين مجلس

(١) رواية مصر للمصريين ج ٤ ص ٨٦ .

الوزراء ، على أن الحركة ليست موجهة ضدهما ، ولا ضد الأوروبيين على العموم ، ولكن مركز رياض باشا قد يتزعزع من جرائها ، ^(١) .

وقد نظم الخديو ورياض باشا من البارون دي رنج عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده إياهم ، فأرسل الخديو باتفاقه مع رياض إلى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام ، وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون دي رنج إلى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ ^(٢) ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى أول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا ، وقد اغتبطت السياسة البريطانية لهذا النقل لأنها كانت ترى فى البارون دي رنج عاملا مناوئا لها ومؤيدا للحركة الوطنية فى مصر .

وعين بدله المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمدا وقصلا عاما لفرنسا فى مصر ، فحضر إلى القاهرة وقدم أوراق اعتماده إلى الخديو فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨١ بسرأى رأس التين ^(٣) .

خطبة الخديو فى الضباط

أراد الخديو بعد انقضاء أيام على واقعة قصر النيل أن يجتذب إليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم ، فاستدعى إلى سرأى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط أليات العاصمة من رتبة بكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحربية (البارودى) وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول فبراير ، وأكد لهم أنه لم يبق

(١) رسالة البارون دي رنج فى أول فبراير إلى المسيو بارتلمى سان هيلير وزير خارجية

فرنسا - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١ .

(٢) الكتاب الأصفر - المرجع السابق وثيقة رقم ٥ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولية سنة ١٨٨١ .

فى نفسه أثر منها ، وطلب اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة ، وهذا نص
الخطبة^(١) :

« انكم تعلمون حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر
والالتفات الى شئونهم من يوم استلامى لزام الحكومة ، وذلك لما هو
متحقق لدى أنهم متحدون معى فى مقاصدى الحسنة التى هى دوام حفظ
الأمنية واستقامة الأحوال الادارية فى هذا القطر ، فلذلك لا أخفى عنكم
ما حصل لى من الأسف بأسباب الحركة التى حدثت وانقضت ، ومع هذا
فانى قد عفوت ولم يبق فى قلبى من أثرها شىء بالكلية ، فيلزمكم
أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم ،
واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية ، ومن المعلوم أن كل سعى
واجتهادى يتجه الى اصلاح الأحوال وتحسين الأمور ، وهىة النظار
الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ، ومجتهدة فى تميم مايجب
من الاصلاحات اللازمة ، وليس بخاف عليكم ما تم بهذا القطر من
الاصلاحات المالية والادارية فى ظرف سنة واحدة ، وذلك مما يوجب
على كل محب لهذا الوطن ابداء الشكر واظهار علامات المسرة ، وحاصل
ما أقول لكم ان العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية
والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية ، والامثال لولى أمرهم ، وانى لعل
يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات العسكرية هى الاستقامة
والامثال فى كل الأمور والأحوال ، فمن الواجب عليكم أن تحافظوا على
ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم » •

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامثال للأوامر
والقوانين والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين •

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام الى الجيش ، وتدعو
الضباط الى الاطمئنان الى نيات الحكومة نحوهم ، اذ لم يكن خافيا أنهم
كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر

(١) كما نشرت فى الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ •

للاقتصاص منهم اذا أمكنتها الفرصة وبذلك تزداد هوة التناحر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فأراد الخديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمأنينة الى نفوسهم ويدعوهم الى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع .

مطالب العراقيين

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل ، فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ، وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا يخشون على حياتهم أن تمتد اليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من المخلصين لاشخاصهم ، وزادوا من عدد الحفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا اذا انتقلوا من مراكز آلياتهم الى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا الى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابى ، ويدعون اليها من يثقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الأليات بالمطالب الآتية :

أولا - صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للأليات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا فى صنف المسلى (السمن) فانه كان يصرف للأليات من الشحم الذى يصنع فى تريسيا ، ويأتى فى براميل باسم مسلى وكان كريه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليحجر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانيا - عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثا - أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة في السكك الحديدية .

رابعا - ابطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدا لتشتري من الخارج بمعرفة الأليات .

خامسا - عدم جواز الترقى للعسكري ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادسا - زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، أى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعا - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا - ارجاع أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك ^(١) .

اجابة معظم هذه الطلبات

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ، فعنت وزارة الحربية باصلاح مأكلى الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضضر والأرز باللبن والحلوى ، بدلا من العدس والبقول اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانية شراب البوظة المصنوعة من الشعير ، كمألوفا عادتهم وتصرف لأولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجنود .

(١) مذكرات عرابى ص ١٦٦ .

وعرض محمود سامي باشا البارودي على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والعساكر ، وتعديل النظم والقوانين العسكرية كافة ، فوافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الحربية ورأى البدء بزيادة رواتب الضباط والجنود، وتأليف لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من التعديلات والاصلاحات في النظم والقوانين العسكرية، ورفع رياض باشا الى الخديو في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريراً بذلك ^(١) أشار فيه طلب ناظر الجهادية زيادة رواتب الضباط والجند ، ثم قال : « قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التي يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صف ضباط ونفر ^(٢) وأنه ينبغي أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية ، هذا ، ولم يبين ناظر الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط ، بل بالنظر للترقي أيضاً فإنه قد ترقى في الواقع ونفس الأمر في مدة السنوات الأخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط ، وابنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط المستودعين أكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة ، ففضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية مازال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً في حالة الاستيداع، فيلزم ازالة هذه الحالة ، وينبغي أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبته ، غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد في الطرق والتدابير

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ .

(٢) كذا في الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ ، وفي مذكرات عرابي (من صنف ضباط ونفر) ولعله خطأ في النقل ، لأن عبارة الوقائع أدق وأضبط وتوافق أيضاً النص الوارد في مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٣ .

المقتضى اتخاذها لأجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية في مثل هذه المواد «^(١) .

زيادة رواتب الضباط والجنود

وبناء على هذا التقرير صدر مرسوم من ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الأول بزيادة رواتب الضباط والجنود على النحو الآتى :

	المرتبة القديم	المرتبة الجديد
	قرش شهريا	قرش
فريق	٧٥٠٠	٨٠٠٠
لواء	٦٠٠٠	٦٥٠٠
أميرالاي	٤٠٠٠	٥٠٠٠
قائم مقام	٢٥٠٠	٣٥٠٠
بكباشى	٢٠٠٠	٢٥٠٠
صاغ قول أغاسى	١٢٠٠	١٥٠٠
يوزباشى	٥٠٠	٩٥٠
ملازم أول	٤٠٠	٧٥٠
ملازم ثان	٣٥٠	٦٠٠
صولقول أغاسى	١٣٠	٢٥٠
باشجاویش	٥٠	٨٠
بلوك أمين	٤٠	٦٥
شاویش	٣٠	٥٥
أونباشى	٣٠	٤٠
نفر ^(٢)	١٩	٣٠

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨١ .

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٢ ، ومذكرات عرابى ص ١٧٠ .

تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية

ويقضى المرسوم الآخر بتأليف لجنة (قومسيون) برئاسة وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث في القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقشذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها وما ينبغي اجراؤه من الاصلاح في المدارس الحربية ، واعداد مشروع قانون بشروط الدخول في سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستياداعهم ورفعهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط المحالين الى الاستياداع .

ألفت هذه اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : حسن أفلاطون باشا • الجنرال استون باشا Stone Pacha • الجنرال جولد سميث Gold Smith • محمد مرعشلي باشا • راشد حسنى باشا • اسماعيل كامل باشا • الجنرال لارمى باشا Larmee • دى بلوتش باشا De Plotz • خالد باشا • محمد رضا باشا • محمد كامل باشا • دى برناردى بك • De Bernard • محمد شوفى بك • أحمد عرابى بك • حسن مظهر بك • محمد خلوصى بك • عبد الرحمن بك سليم • سليمان يسرى بك • فرهاد بك • محمد نسيم بك •

فأخذت اللجنة توالى الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيجىء بيانه .

احتفال وزير الحرية بزيادة رواتب الضباط

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية (وزارة الحرية) بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكأنما أراد أن يعلن أول ثمرة لتقلده وزارة الحرية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا •

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، اذ أعد فيها البارودى مأدبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الأوروبيين ، وضباط الجيش ، ولما تكامل جمعهم جلسوا الى موائد الطعام، فتناولوا المآكل الفاخرة •

خطبة محمود سامى باشا البارودى

ثم قام محمود سامى باشا البارودى وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة ، وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط الى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية ، ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهاك نص الخطبة :

« هذه ليلة أنس دعتنا الى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف ، تذكارا لماثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزمها الى اصلاح أحوال الأهالى جميعا ، وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة تغيرا مهما اذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالتعم ، وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدما سريعا ، وما ذلك الا من حسن

مقاصد هذا الجنب وطهارة سجايه ، خصوصا وأنه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة ، زكى النفس ، وهو حاضرة دولتلو رياض باشا ، فلم يأل جهدا فى العمل ، ولم يقصر فى تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقاءه الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسننها ، ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحاضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن نتادى جميعا : فليحى الجنب الخديوى أطال الله بقاءه ، •

خطبة رياض باشا

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضباط ، هذا نصه :

« هذه ليلة سرور ، تجلى فيها روح الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجنب الخديوى غير أن تذكاري محامده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موقعا يقع موقع الفرض الشرعى •

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجنب الخديوى فى هذه الأوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل ، وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة الى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين ، وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه الحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح ، ومن أهم وجوهه التى شهدناها فى عصر الخديو الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق

الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية •

« وقد رأيت من أنفسكم أن حقوقكم وصلت إليكم ، وأنتم روح الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآله المنفذة ، فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأييد عزه ، وأن ينادى لسان الصدق منا : فليعش الجنب الخديوى » (١) •

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا ، قام أحمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء •

لم ترد خطبة عرابى بنصها فى الوقائع المصرية ، ولا فى مذكرات عرابى ، وخلاصتها كما جاءت فى كتاب (مصر للمصريين) أنه بين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك الى همة الجنب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح ، ثم قال : انا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آله المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتدع البلاد بأحكامه العادلة آمين » (٢) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٧ ابريل سنة ١٨٨١ •

(٢) مصر للمصريين ج ٤ ص ١٠٥ •

ويقول عرابي باشا في مذكراته انه قال : « اتنا لا نريد الا اصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم الا بانشاء مجلس النواب وايجاده فعلا ، ونحن مطيعون للحكومة ، بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد » (١) .

مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق

بين الحكومة والضباط

الى هنا سارت الأمور سيرا حسنا ، واطمأن ضباط الجيش الى حسن مقاصد الحكومة ، وهدأت الأفكار بعض الهدوء ، ولكن الخديو وحاشيته لم يكونوا في خاصة أنفسهم راضين عن النفوذ الذي ناله الحزب العسكري بعد حادثة قصر النيل ، ولم يكن عفو الخديو عن زعماء الحركة الا عملا ظاهرا ، اذ دلت الحوادث والملابسات على أنه كان ينبغي تهيئة الوسائل لقمع الحركة والانتقام من مدبريها ، وزاد في هذه الحالة النفسية ما كان يسمعه من حاشيته والمقربين اليه (ومعظمهم من الشراكسة) من عبارات التحقير للضباط « الفلاحين » والتهوين من أمرهم ، وتحريضه على الايقاع بهم ، واستعادة هيئته ونفوذه ، وكان من أخص صفات توفيق باشا التردد والضعف وسرعة الانقياد لمن يقع تحت تأثيرهم .

وكان زعماء الحركة من العرابيين (٢) أنفسهم شاعرين بالقلق على مصيرهم ، بل على حياتهم وأرواحهم ، عالين بأن الخديو لم يعف عنهم ، ولم يجب طلباتهم في واقعة قصر النيل الا مضطرا تحت ضغط الجيش الذي

(١) مذكرات عرابي ص ١٧٦ .

(٢) كلمة العرابيين ترادف كلمة الحزب العسكري ، لأن الحزب العسكري كان يتألف من عرابي وأنصاره ، ومعظمهم من الضباط .

جاء ميدان عابدين مهددا متوعدا ، وانه لا يننى يعمل لاسترداد سلطته وتفوزه ، فبقى الفريقان يسيء كل منهما الظن بالآخر ، ويأخذ حذره منه ، وتعددت الحوادث التي باعدت بينهما وزادت هوة الخلاف والعداء اتساعا .

حادثة الألى طره

فمن ذلك أنه حدث فى أوائل شهر مارس سنة ١٨٨١ أن أخذ بعض ضباط الصف فى الألى السودانى (الألى طره) يكتبون عريضة الى الخديو ، مضمونها أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وأنهم لا يرغبون ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم ، وأنه اذا نقل أى واحد منهم الى أية جهة فلا يعارضون أمرا من الأوامر التى تصدر بذلك ، وكانت العريضة مكتوبة بعبارات تدل على روح الولاء للخديو ، والانتقاض على الثورة ، والتماس العفو عن اشتراكهم فى واقعة قصر النيل ، وبلغ عدد الموقعين عليها تسعة من صف الضباط ، منهم باشجاويش شركسى ، والباقون من السودانين .

وفىما كانت هذه العريضة تختتم ، علم بها ضباط الألى ، فبادروا الى ضبطها ، وأمر عبد العال بك حلمى قومندان الألى بالقبض على الموقعين عليها واجراء تحقيق لمعرفة الموعزين بها ، وانتهى التحقيق بكتابة عبد العال بك حلمى تقريرا نسب فيه الى الباشجاويش الشركسى تحريض السودانين على كتابة العريضة ، وانه لم يفعل ذلك الا بايعاز من يوسف كمال باشا ناظر الدائرة الخديوية (الخاصة) وأن المحرض ذهب بهم اليه فمنح كلا منهم ثمانية جنيهات ، وشجعهم على الاستمرار فى خطتهم وطلب عبد العال بك فى تقريره عزل يوسف كمال باشا من منصبه ، وسجن الباشجاويش الشركسى مدة ستة شهور ، عقابا على تدبيره هذه المكيدة ، مع العفو عن صف الضباط السودانين لسلامة نيتهم ، فكان ما أراد ، وأجيب الى طلبه

فسجن الباشجاويش ، وأصدر الحديو أمرا بفصل يوسف كمال باشا من
نظارة الدائرة الخاصة^(١)

ويقول محمود باشا سامي البارودي : ان فحوى شكاية عبد العال
حلمي من يوسف باشا كمال أنه كان يقصد عمل عصبة في الألاي لقتل
عبد العال وبعض الضباط ، وقد قدمت اليه هذه الشكوى ، فأبلغها في الحال
الى رياض باشا ، وتوجها معا الى الحديو وتداولوا بينهما في شأنها ،
فاستصوب الحديو فصل يوسف كمال اخمادا للفتنة^(٢) ، ويقول المسيو
مونج Monge الذي كان قائما بأعمال قنصل فرنسا العام بمصر وقتئذ في
رسالته عن هذه الحادثة ان كبار الضباط شكوا الى رياض باشا تدخل
يوسف كمال باشا وما يفضي اليه من الاخلال بالنظام العسكري وان رياض
باشا ذهب من فوره الى الحديو وأصر على عزل يوسف باشا ، وان كبار
الضباط أصبحوا على ما يظهر مؤيدين للوزارة ، وقد أكد له رياض أن
النظام عاد الى نصابه ، وأن الثقة التامة قد توطدت بين الجيش والوزارة^(٣)

حادثة فرج بك الزيني

وثمة حادثة أخرى تتصل بالأولى ، ذلك أن ضابطا سودانيا من
المستودعين برتبة أميرلاي يسمى فرج بك الزيني ، كان يسكن عزبة
مجاورة لمركز ألاي طره ، وكان بعض صف ضباط هذا الألاي وعساكره
يزورونه ويختلفون اليه ، فلما علم بذلك عبد العال بك حلمي ارتاب في
أمر هذه الزيارات ، وظن أن فرج بك هذا ربما يكون عاملا على ايقاع
النفرة بين صف الضباط وميرالايهم (عبد العال) ، فأصدر أوامره بعدم

(١) مذكرات عرابي ص ٢١٩ .

(٢) محضر استجواب البارودي - مصر للمصريين ج ٧ ص ٦٩ .

(٣) رسالة المسيو مونج وزير خارجية فرنسا في ٢١ مارس سنة ١٨٨١ - الكتاب الاصفر
سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١١ .

ذهاب أحد اليه ، ولم يكتف بذلك بل أمر بالقاء القبض عليه ، فاعتقل وأودع السجن ، وكتب عبد العال في شأنه تقريراً الى وزارة الحربية يتهمه فيه بتحريض الجنود على العصيان والخروج عليه وعلى الضباط ، ويطلب محاكمته ، وكان هذا التقرير كافياً لادانته فحوكم أمام مجلس عسكري وصدر عليه الحكم بالنفي الى السودان

وهنا يقول عرابي : « ان دسيصة فرج بك الزيني كانت أيضاً من يوسف كمال باشا ، وان الخديو أراد أن يعوضه عما فاته في مصر من رعايته ، فلما نفى الى السودان أرسل الى رؤوف باشا حاكم دار السودان وقتئذ ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية ومنحه رتبة لواء ، فصار يعرف بفرج باشا الزيني^(١) ، وهو الذي صار له شأن في حوادث الثورة المهدية وقتله الثوار سنة ١٨٨٥^(٢) » .

حادثة التسعة عشر ضابطاً

هم من ضباط الألاي السوداني ، وعلى رأسهم يوزباشي يسمى (سليم صائب) لم يكونوا راضين عن الحركة التي قام بها عرابي في الجيش ، فقدموا عريضة الى وزارة الحربية ضد عرابي وعبد العال حلمي يعلنون فيها استنكارهم لتظاهر الجنود وخروجهم على النظام ، ويطلبون نقلهم من ألايهم ، ونسبوا الى عرابي في تقريرهم أنه يحرضهم على تقديم عريضة للخديو بطلب اسقاط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب .

فلما تقدمت هذه العريضة الى وزارة الحربية أصدر محمود باشا سامي البارودي أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق ، وكانت اللجنة متشعبة بروح

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٠ .

(٢) مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ١٣٤ و ١٤٧ (طبعة أولى) و ١١٨ و ١٢٩ طبعة ثانية .

العرايين ، اذ كان أحمد عرابي ، وأحمد عبد الغفار بين أعضائها ، فسألت الضباط المذكورين عن عريضتهم فأيدوها ، وبذلت لهم النصائح بالعدول عنها فلم يمتثلوا وأصرروا عليها ، وزادوا على ما جاء بها أن في الألاى عدة اختلاسات ثابتة في دفاتره ومراسلاته •

عورضت حركة الضباط المذكورين بحركة أخرى أحبطتها ، وذلك أنه تقدمت الى وزارة الحرية تقارير من بقية ضباط الألاى بطلب محاكمة مقدمى العريضة على أمور ذكروها في تلك التقارير ، فحوكموا وحكم عليهم بالفصل من الألاى واحالتهم الى الاستيداع •

ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش

وسعى عرابي وصحبه من ناحيتهم الى ابعاد الضباط غير الموالين لهم من مراكزهم ، وكان أكثرهم هدفا للاضطهاد البكباشى ألفى أفندى يوسف الذى يرجع اليه السبب في تخلف ألاى العباسية عن اللحاق بالجيش في ساحة عابدين يوم واقعة قصر النيل ، فقد صار موضع السخط والزراية من بقية ضباط الألاى ، ولم تعد أوامره محترمة وصار مركزه حرجا أمام مرؤسيه ، الى أن اجتمعوا به يوما وطلبوا اليه في صراحة تقديم استقالته من خدمة الألاى ، لأنهم لا يرغبون في بقاءه ، فاعترضهم يوزباشى يدعى خليل أفندى على ودافع عنه دفاعا شديدا ، فانتهره الضباط وأوسعوه تعنيفا وسبا ، ووصل نبأ الحادثة الى عرابي ، فاستدعى البكباشى وأمره بالاستعفاء من الألاى ، فقدم استعفاءه وأحيل الى الاستيداع ، وأمر عرابي بسجن اليوزباشى خليل أفندى على ، فسجن وأحيل الى الاستيداع أيضا ، وأوعز عرابي الى ضباط ألاى القلعة بتقديم عريضة للوزارة بطلب عزل قائدهم محمد بك صدقى بحجة أنه مشغول بالتفريق بينهم ، فعزل وعين بدله الأميرالاي ابراهيم بك حيدر ، وكذلك فعل بقائد ألاى الطوبجية ، حسين بك حسنى الترك ، فقد طلب ضباطه عزله ، فأجيب طلبهم ، فعزل وعين بدله الميرالاي اسماعيل بك صبرى •

طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس النواب

وطلب الضباط زيادة عدد الجيش العامل ، وابلاغه الى ١٨٠٠٠ مقاتل ، وانشاء حصون جديدة ، وقدموا عرائض بذلك ، كما طلبوا فيها انشاء مجلس نيابي تكون الوزارة مسئولة أمامه مع تخويله حق تقرير الميزانية^(١) .

الامتناع عن الذهاب الى السودان

على أن عرابي وشيعته قد بالغوا في الاستهانة بكل أمر تصدره الحكومة ، حتى عرضوا في بعض المواطن مصالح البلاد للخطر ، فمن ذلك أن الحكومة في عهد وزارة شريف باشا الثالثة أرادت ارسال ألاي طره (ألاي السوداني) الى السودان لتعزيز قوات الجيش المصري ، وكانت الحاجة تدعو الى ذلك ؛ اذ كانت دعوة المهدي قد أخذت في الظهور وبدأ المهدي يتحدى سلطة الحكومة في السودان ، ولكن عرابي وصحبه اعتقدوا أن الغرض من ارسال ألاي طره الى السودان تفريق الجماعة العسكرية واطعافها ، قال عرابي في هذا الصدد : ان القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت تكفي لحفظ النظام فيها ، وانه لم يكن ثمة سبب يدعو الى تعزيزها بالألاي السوداني^(٢) ، وهذا جهل وخطأ في التقدير ، يرجع الى أن عرابي لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان ، ولا يقدر مبلغ حاجة مصر الى ارتباطه بها ، بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفي للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة في سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدي وما أعقبها من الكوارث ، لأن المهدي ما كان ليتغلب على قوات الحكومة لولا

(١) رسالة لمسيو مونج Monge القائم بأعمال قنصل فرنسا العام في مصر الى وزير

خارجية فرنسا في ٣٠ مايو سنة ١٨٨١ - الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة رقم ١٦ .

(٢) مذكرات عرابي ص ٢٢٣ .

عجزها عن امداد الجيش المصرى بسبب ارتباك أحوالها وتسلبت العربيين عليها ، ومن أخطائهم التى لا تغتفر أنهم حالوا دون امداد الجيش المصرى هناك خوفا على وحدتهم أن تضعف ، على أن هذه الوحدة لم تلبث أن تفككت ، فلا هم أدوا واجبهم نحو السودان ، ولا هم قاموا به نحو مصر .

الامتناع عن العمل فى حفر الرياح

ويقول عرابى : ان الحكومة أرادت استخدام جنود الأليات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمعا انشاؤه على أن تزيد مرتبات الضباط والجنود الذين تستخدمهم فى هذا العمل ، ولكنه رأى فى ذلك دسيسة يراد منها تسليم سلاح الجنود وايداعه مخازن الحربية ، فرفضوا العمل فى الرياح ، وحبسهم أن هذا ليس من شئون العسكرية ، وأن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح بالمناقضة بين المقاولين .

حادثة مقتل الجندى بالاسكندرية

هى حادثة هامة كان لها أثر كبير فى تطور الحوادث ، وبيانها أن الخديو كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية ، وقد حدث فى ٢٥ يولييه أن عربة لأحد تجار الثغر يقودها سائق أوروبى كانت تسير فى الشارع المؤدى الى سراى رأس التين ، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية (الطوبجية) وأصابته اصابة قاتلة ، نقل على أثرها الى المستشفى وتوفى هناك ، وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى رفاق القتل أن يحملوه اليها ، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى ، وكان هذا العمل بالغاً فى الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع الى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود الى قصره حاملين القتل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجانى ، اذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى ، وقد دخل الجنود السراى فى جلبة وضجة ،

وصاحوا طالبين معاقبة الجاني ، فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا ، وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ، فحوكموا ، وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندي الذي دعا رفاقه الى حمل القتيل الى سراي بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالأقطار السودانية ، وأقر الخديو الحكم ونفذ في المحكوم عليهم ، وسيقوا الى السويس ومنها الى سواكن ثم الى الخرطوم •

كان لهذا الحكم الشديد وقع أليم في النفوس ، وكتب عبد العال بك حلمي تقريراً الى وزير الحربية (البارودي) يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التي تجرى في ألياه ، والدسائس التي لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم في هذه الحادثة وانفاذه ، وبين ما عومل به التسعة عشر ضابطاً الذين خرجوا عن الطاعة واكتفى بحالتهم الى الاستبداد •

استقالة البارودي

وتعيين داود باشا يكن وزيراً للحربية

رفع وزير الحربية هذا التقرير الى الخديو ، فاستاء من ذلك وعده تطاولاً على مقامه ، وغضب على البارودي ، واعتزم اقصاءه عن وزارة الحربية ، واستدعى الوزارة بالتلغراف من القاهرة ، فوفدوا الى الاسكندرية واجتمعوا بالخديو في سراي رأس التين ، وتداولوا في حادثة الجندي القتيل ، وما فعل رفاقه ، وقرر الخديو أن بقاء البارودي في وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى إعادة النظام الا بعزله ، فلم ير البارودي بدا من أن يقدم استقالته ، فقبلت في الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرهملي محافظ العاصمة ؟ لما كان معروفاً عنه من مشايعة الحركة الثورية.



داود باشا يكن

وزير الحربية في اواخر عهد وزارة رياض باشا

وتعين عبد القادر باشا حلمي مكانه ، وكان مكروها من العراقيين ^(١) .
قابل عرابي وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم ، وتوجسوا خيفة
من عواقب ابعاد البارودي الذي كانوا يطمشون اليه ، ويركنون الى
اخلاصه ، وتوقعوا شرا مستطيرا من تعيين صهر الحديو على رأس الوزارة
التي تملك ناصية الجيش ^(٢) ، على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون
فيما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغيير ، وذهبوا الى
داود باشا في ديوان الجهادية ، يهنئونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن

(١) هو عبد القادر باشا حلمي الذي صار فيما بعد حكامدارا للسودان وأبلى البلاء الحسن
في تثبيت سلطة الحكومة المصرية وقمع ثورة المهدي . وأقصته السياسة الانجليزية عن
منصبه في أوائل عهد الاحتلال .

(٢) يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر في رسالته الى وزير خارجية فرنسا
عن تعيين داود باشا وريثا للحربية : انه يمثل الحديو معنويا - الكتاب الاصفر سنة
١٨٨١ وثيقة رقم ٢١ .

يجعل فاتحة أعماله اصدار قوانين الاصلاحات العسكرية التي وضعتها اللجنة ، فوعدهم بذلك ، ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا أبلغه جميع الأليات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الأليات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه اذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معا فى المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر فى الأمور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط فى اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فذهب بنفسه ليلا الى مراكز الأليات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى ، وخاصة عرابى وعبد العال وأحمد بك عبد الغفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا ألياتهم .

كان الغرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ، اذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد الكلمة ، واتفاقهم على الخطط التى يتبعونها لحفظ كياناتهم وتحقيق مطالبهم ، فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر المخاوف التى ساورت عرابى وصحبه من تعيينه وزيرا للحربية بدلا من البارودى ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكرى فقد ردت اليه من طرف أمراء الأليات » ، ومعنى ذلك أنهم أصرروا على نقضها وعدم العمل بها ، وكان هذا منتظرا ، لأنه لا يكفى أن يصدر وزير الحربية مثل هذه الأوامر لتكون موضع الاحترام والتنفيذ ، بل يجب أن يكون للحكومة من الهيئة والقوة ما يكفل تنفيذها ، والواقع أنه منذ الساعة التى هجم فيها الجنود على قصر النيل فى أول فبراير سنة ١٨٨١ وأطلقوا سراح عرابى وصحبه وأخرجوهم من السجن وأكروهوا عثمان باشا رفقى على الهرب ، ثم أكرهوا الحديو بعد ذلك على عزله من منصبه ، من هذا اليوم سقطت هيئة الحكومة ، فلم يعد فى استطاعتها أن تأخذ الجيش بالقوة ، لأن قوتها لم يكن قوامها الا ذلك

الجيش نفسه ، فلما خرج زمامه من يدها أصبحت عديمة الحول والقوة ، ولم يكن خافيا أن الجيش بضباطه وجنوده قد صار الى جانب عرابي ، فان الدعوة التي قام بها وهي تخويل الضباط الوطنيين حقوقهم ، ومساواتهم بالعنصر الشركسي ، هي دعوة محيية الى نفوس الجند والضباط ، وانتصاره الأول في واقعة قصر النيل ، واکراهه الخديو على اجابة مطالبه الأولى ، قد زاد من نفوذه ، وجعل الضباط المترددین ينضمون اليه ، لأن انتصار الزعيم في خطته من أعظم العوامل في نجاح دعوته ، وتأيد الناس له والتفافهم حوله ، هذا فضلا عن أن ضباط الجيش وجنوده قد لمسوا ثمار الحركة التي قام بها عرابي ، فان أول ما عمله محمود سامي باشا البارودي حين تولى وزارة الحربية زيادة رواتب الضباط والجند ، فمثل هذا العمل من شأنه أن يزيد الجيش التفافا حول عرابي ، أضف الى ذلك أن معسكر الحكومة كان منقسما على نفسه ، فالخديو لم يكن مخلصا للوزارة ، ولا لرياض باشا ، وكان ينقم منه أنه لا يرجع اليه في كليات الأمور وجزئياتها ، وكان يميل في خاصة نفسه الى أن يستبدل به وزيرا يخضع لأوامره ، ويكون آلة في يده ، ومن هنا جاء اتصاله بزعماء الضباط بوساطة على بك فهمي قائد الألاي الأول (ألاي الحرس) ، فقد كان على فهمي موضع ثقة الخديو ؛ اذ كان متزوجا من سيدة شركسية ، فتظاهر الخديو وقتا ما بالعطف على الضباط نكاية برياض ، وجعل من على بك فهمي واسطة في ابلاغ هذا العطف الى زعمائهم ، ولكن هذا العطف لم يصل الى درجة الاتفاق على تدبير مظاهرة ٩ سبتمبر كما يقول جون نينه^(١) بل كان عطفا غير محدد ولا مستقر ، يفضي به الخديو أحيانا حين كان يضيق صدره عن احتمال رياض في الوزارة ، ويقول عرابي توضيحا لهذه الحالة النفسية ان رسالة الخديو له على لسان على فهمي مقصورة على هذه الكلمات : « أنتم ثلاثة جنود وأنا رابعكم »^(٢) ، وهذا ما جعل عرابي يعتقد يوم واقعة عابدين أن

(١) في كتابه (عرابي باشا) ص ٤٠ .

(٢) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠ .

الخديو في جانب الضباط لرغبته في التخلص من رياض^(١) ، ولم يكن الخديو في تظاهره حيناً بالعطف على حركة الضباط بعيد النظر في العواقب، بل كان محدود الفكر ، ضعيف الرأي ، اذ لم يقدر أن يضعف مركز رياض باشا هو اضعاف لمركزه هو .

ولم يكن خافياً على العرابيين ما صار اليه معسكر الحكومة من الضعف والانقسام ، ولذلك لم يترددوا حين رأوا الحكومة تتنكر لهم أن يعالونها بالثورة ، فقد روى عرابي في مذكراته أن مأمور الضبطية الجديد (المحافظ) أحاط منازل الزعماء بالعيون والجواسيس ، وأخذ في تدبير المكاييد لقتلهم غيلة ، ولم يكن هذا بعيد الاحتمال ، فان ما فعله الخديو اسماعيل في اسماعيل باشا صديق المفتش وقتله غيلة لم يكن خافياً على أحد ، فذهب عرابي وصحبه الى اسماعيل راغب باشا ، الذي عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب كما يقول عرابي عنه ، ليستتيروا برأيه ، وعرضوا عليه الموقف من كل وجوهه ، فسألهم عن مبلغ استعدادهم ، وعما يمكن أن يحشدوه من العساكر ، وعن مقدار الأسلحة والذخائر الموجودة في المخازن والأليات ، ثم أشار عليهم بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو ، وأظهر استعدادهم لأن يقودهم بعد ذلك « بما أوتى من الحكمة وأصالة الرأي » .

هكذا ذكر عرابي تلك الرواية في مذكراته ص ٢٢٦ ، قال : « فعلمنا مبلغ حكمته واستعدنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد الا الاصلاح بالتى هى أحسن ، ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم » .

فمثل راغب باشا ، ولم يكن من المتهورين ، ولا من دعاة الثورة ، لا يمكن أن يبدو منه هذا الرأي غير المشروع الا اذا عرف مبلغ ما وصلت اليه الحكومة من الضعف والانهلال .

(١) بلنت التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٥٠ .

الفصل الرابع

أوج الثورة

واقعة عابدين - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

مقدمات الواقعة

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة ، اذ جعلت لعرايى مكانة كبيرة فى البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة ، وكسر شوكتها ، وإطلاق سراح المسجونين ، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الإصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند ، كل هذه الأعمال جعلت من عرايى زعيما قوميا اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكار الجماهير ، بل كان فى واقع الأمر يمثل الأمة فى أفكارها ونفسياتها ، فهو أول شئ طبقة من صميم الأمة، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم ، وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديرىات ، وكانت المظالم التى شكوا منها

زعماء الجيش تشبه المظالم التي كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياساتها بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الأجنبي وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب في مصالح الحكومة وتميزها إياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع في البلاد اسم عرابي كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق للآمال ، وقد لقي عرابي عطفًا وتأييدًا من جميع الطبقات ، وفي مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان ، وأخذ هو يبت أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه ، ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له في الجيش ، وهي المطالبة بتأليف المجلس النيابي ، مع إسقاط وزارة رياض باشا ، أو بعبارة أخرى أحداث انقلاب في نظام الحكم ، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادي .

قال عرابي في مذكراته يصف استعداد هذه الحركة : « ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبا منهم مساعدتى في حفظ الأمن والراحة العمومية حتى تتفرغ للنظر في مصالح البلاد ، وتتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التي سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة في حقوق الأمة ، وبيعها كثيرا من الأراضى للأجانب مع تعيين كثير منهم فى إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة ، وسعيها فى رفع الأحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الاسكندرية ، وغير ذلك مما كان يندر بأوخم العواقب ، ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة فى التفريط فى وطننا العزيز ، وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارئ سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل ما من شأنه الإجحاف بحقوقهم ، وسيل ذلك إسقاط الوزارة الحاضرة التى لا تريد بالبلاد خيرا ، وتشكيل مجلس نواب يعهد إليه فى الوصول بنا الى الحرية المنشودة ، وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم ، وبناء على ذلك وفدت علينا

الوفود من جميع أنحاء القطر ، وسلمتنا عرائض النيابة عنها ، وفوضت إلينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلصها من برائن رجال الاستبداد ، معلنة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج ، (١) .

ولما اطمأن عرابي الى أن الجيش في قبضة يده ، والأمة تناصره ، شرع في أحداث الانقلاب الذي كان يرجوه في نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة التي بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ .

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه الى الثورة دفعا ، بما بدا منها من الحركات العدائية التي قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتكيل بهم ، فهي أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التي وضعتها لجنة الإصلاح المتقدم ذكرها، وكان هذا اخلافا بوعدها في تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهانا على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهورا من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية الى العاصمة ، وكأنما كان مجيئة نذيرا بانفاذ خطة الحكومة في القضاء على نفوذ الحزب العسكري .

دبرت هذه الخطة في الاسكندرية أثناء مصيف الخديو بها ، فقد خيل اليه أنه استمال جنود ألى الحرس وضباطه ، وعلى رأسهم على بك فهمي ، وجعلهم عدته في انفاذ أوامره ، واستمال اليه أيضا قائد ألى الاسكندرية (حسين بك مظهر) . فاعتزم نقل الألى المذكور الى القاهرة ليكون له في العاصمة أليان تحت طاعته .

لم يكد الخديو يصل الى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته ، وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب العسكري من

(١) مذكرات عرابي ص ٢٢٩ ، وجاء في كتاب مصر للمصريين ج ٤ ص ٩٠ ملخص النشرة التي أرسلها عرابي الى الأعيان في هذا الصدد وهي لا تخرج عما ذكره عرابي في مذكراته .

العاصمة لكي يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو ، فأصدر داود باشا
يكن وزير الحربية أمرا بأن ينقل الألاى الثالث من المشاة (ألاى القلعة)
الذى كان يرأسه ابراهيم بك حيدر الى الاسكندرية بدلا من ألاى
الاسكندرية (الألاى الخامس) ، وأن يأتى هذا الى القاهرة مكانه ، فلما
علم ضباط الألاى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شرا من عواقبه .
وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب ، وخشوا أن يكون غرض
الحكومة الانتقام منهم والتكيل بهم ، وكانت الظروف مؤيدة لظنونهم ،
وسرت بينهم اشاعة أن فى نية الحكومة اغراقهم فى كوبرى كفر الزيات
حين سفرهم بالقطار الى الاسكندرية ، وعادت الى أذهانهم حادثة اغراق
الأمير أحمد باشا رفعت ابن ابراهيم باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد
باشا (١) .

واتفقت كلمة ضباط الألاى على رفض الاذعان لأمر وزير الحربية،
والامتناع عن مغادرة القلعة ، فلما جمع ابراهيم بك حيدر قائد الألاى
ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعا أنهم يرفضون الاذعان له ،
فكتب الى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك
الجيش والسير به الى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لاملأه
ارادتهم على الخديو ، لكي يضعوا حدا للحالة القلقة التى وصلت اليها
البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذى أرادوه .

المظاهرة العسكرية فى ميدان عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على اقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى

(١) تتلخص هذه الحادثة فى أن سعيد باشا أقام بالاسكندرية سنة ١٨٥٨ حفلة دعا اليها
أمراء البيت الخديوى ، فلبوا الدعوة من بينهم الأمير أحمد باشا رفعت ، وفيما كان
الاميران عبد الحليم وأحمد رفعت عائدتين الى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتيهما سقطت
العربة التى تقلهما فى النيل عند كوبرى كفر الزيات ، فغرق الأمير أحمد رفعت ونجا
الأمير عبد الحليم ، وكان لهذا الحادث ضجة كبيرة ، اذ ذهبت أقوال الناس فيه مذاهب
شتى ، وقيل أن سقوط العربة فى النيل كان متعمدا لاغراق الأميرين .

عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ووضعوا لها خطة محكمة ، وهي حضور جميع أليات الجيش المرابطة بالقاهرة الى ميدان عابدين فى أصل ذلك اليوم ، لتقديم طلبات الأمة الى الخديو ، وقوامها اسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش ، فخطب عرابى جميع أليات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة العاشرة عربى ^(١) عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) ، لعرض طلباتهم على الخديو ، وأرسل الى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو ، بأن جميع الأليات ستحضر الى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها ، وأرسل أيضا الى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة ، لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية .

محاولة الخديو منع المظاهرة

فلما وصل كتاب عرابى الى وزير الحربية أبلغه من فوره الى الخديو ، فاضطرب له وخشى مغبة هذه « المظاهرة » المسلحة ، فاستدعى فى الحال رياض باشا رئيس الوزارة ، وفاوضه فى الأمر بحضور أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش فاتفقت كلمتهم على محاولة اقناع قواد الأليات بالعدول عن هذه المظاهرة ، واتخذوا فى الاقناع وسيلة تدل فى ذاتها على اضطراب مركز الخديو ، وما وصل اليه من الضعف ، فقد أوفد أولا طه باشا لطفى ياوره الى عرابى وصحبه ليعدلوا عن عزمهم ، فذهب طه باشا اليهم وسألهم عن مقصدهم من المظاهرة ، وحاول اقناعهم بالعدول عنها ، فألفى منهم اصرارا على عزمهم ، وأجابوه بأنهم يريدون « عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الأمة وسعادتها » ، فعاد أدراجهم وأبلغ الخديو بما رأى وسمع ،

(١) الساعة الرابعة أفرنجى مساء .

فاعتزم الخديو اقناع رؤساء الجند بنفسه ، فذهب معه رياض باشا وأحمد خيرى باشا الى مركز الألى الحرس بقشلاق عابدين ، وجمع الضباط والعساكر وخاطبهم برفق ولين قائلا : « أتم أولادى وحرسى الخصوصى ، فلا تتبعوا التعصب الذمى ، ولا تقتدوا بأعمال الأليات الأخرى » ، فأجابوا بالسمع والطاعة ، وتظاهر على بك فهمى قائد الألى بالخضوع والبقاء على ولائه للخديو ، ولكنه كان يضر غير ما يظهر ، وأمره الخديو أن يوزع العسكر على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليحموها ويتخذوا منها متاريس لهم عند الاقتضاء ، ففعل ، وبعد أن أتم توزيع جنود الحرس على السراى ، ذهب الخديو يصحبه رياض باشا وخيرى باشا الى القلعة ليحاول اقناع الألى الثالث بالعدول عن الاشتراك فى الحركة ، ولما وصل وجد الألى مصطفىا تحت السلاح متأهبا للزحف على ميدان عابدين ، ينتظر صدور الأمر ليتحرك ، فاستدعى الخديو ضباط الألى ، ووبخهم على مخالفة الأوامر الصادرة اليهم ، فأنكروا المخالفة ، فسأل ابراهيم بك حيدر قائد الألى عن سبب هذه الحركة ، فأجابه ان البكباشى (فوده افندى حسن) هو الذى أغرى الضباط بالمخالفة ، وكان فوده افندى على مقربة من رياض باشا ، فأمسكه هذا من طوقه وقال له : « أمثلك يعارض أوامر الحكومة ويمنع تنفيذها ؟ »

وهنا ظن الجنود والضباط أن الخديو يريد شرا بالبكباشى ، فهاجوا ، وانبرى اليوزباشى محمد افندى السيد فأمر حملة الأبواق (البروجية) بأن يعلنوا الجنود بتركيب السلاح على رموس البنادق فضربوا نوبة (سونكى ديك) ، فأسرع العسكر الى تركيب السنك فى رموس بنادقهم ، وأحاطوا بالخديو ورياض باشا صارخين (اترك البكباشى) ، فأمر الخديو بتركه ، وقال للبكباشى : « مر العسكر بأن يتفرقوا عنا يابكباشى » ، فأمرهم بالعودة الى صفوفهم^(١) ، وأخذ الخديو يخاطب الضباط والجند قائلا :

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٣ .

« أأست خديويكم ؟ أأست ولى أمركم ؟ هل تأخر لأحد منكم راتب أو نقصت له مؤونة أو حرم من حقه فى ملبس أو نحوه ؟ فلم جهرتم بالعصيان وخالقتم أوامرى ؟ » فأجابوه بقولهم : « نحن جميعا مطيعون لأوامر ولى نعمتنا ، ولكن قيل لنا ان الغاية من الأمر بسفرنا هو اغراقنا فى النيل عند مرورنا فوق كوبرى كفر الزيات»^(١) ووجد الخديو أن لا فائدة ترجى من إقناع هذا الألى ، فتركه وانصرف ، وأراد أن يبذل محاولة أخرى لإقناع ألى العباسية ، فقصد اليه من طريق الجبل يصحبه رياض باشا ، وخيرى باشا ، ولما وصل الى مركز الألى طلب حكمداره (عرايى بك) فلم يجده ، وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنه توجه بالألى جميعه ومعهم ألى الطوبجية الذى كان يتولى رياسته اسماعيل بك صبرى بمدافعه وذخيرته الى ميدان عابدين منذ ساعة ، فعلم الخديو أن الجند لا بد قد وصلوا ، أو على وشك الوصول الى الميدان ، فقفل راجعا الى السراى ومعه رياض باشا وخيرى باشا ، ودخلها من الباب الخلفى (الباب الشرقى المسمى باب باريس) وصعد الى ديوانه .

أما الألى السودانى (ألى طره) فقد تحرك بقيادة قائده عبد العال بك حلمى فى الموعد المضروب ، وقصد الى ميدان عابدين من طريق المنشية ، فلما وصل الى ساحة المنشية أمر العسكر بالاستراحة قليلا لكى ينظفوا ملابسهم من الغبار ويستريحوا من وعاء المسير ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة ، فاصطحب بلوكين من أليه ، وصعد الى القلعة . ليستطلع جلية الأمر ، ويقف على السبب الذى دعا الخديو الى ترك سرايه والمجئ الى القلعة فى الوقت الذى حدده زعماء الجيش لعرض مطالبهم ومطالب الأمة عليه ، فلما وصل عبد العال حلمى الى مركز الألى علم بما حدث ، وبجبوط مسعى الخديو فى محاولته ، وكان الوقت قد حان للذهاب الى ميدان عابدين ، فنزل من القلعة وخلفه الألى الثالث جميعه

(١) مذكرات الشيخ محمد عبده - تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٢١ .

بقيادة البكباشى فوده حسن المتقدم ذكره ، وقد تولى قيادة الألاى لتخلف
حكمداره ابراهيم بك حيدر الذى امتنع عن الاشتراك فى المظاهرة •

احتشاد الجيش فى ميدان عابدين

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول
من حضر الى الميدان ألاى الفرسان (السوارى) بقيادة أحمد بك
عبد الغفار ، ولعله بادر بالحضور ، لأنه كان من أول الناقمين من النظام
القديم ، اذ فصله وزير الحربية الأسبق (عثمان باشا رفقى) لغير ما سبب،
ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه ، يقود ألاى العباسية ويصحبه
ألاى المدفعية (الطوبجية) يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع
بذخيرتها ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل أشرطة المشاة أثناء المسير ، ولما
وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه
وزع ألاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه
على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ، فبعث اليه من فوره بالملازم
محمد افندى على ليستدعيه ، فحضر على بك فهمى ، فسأله عرابى عن
سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن
هذا اتفاقهم من قبل ، فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « ان السياسة
خداع » ، أى أنه لم يفعل هذا الا لمخادعة الخديو ، وأنه باق على عهده ،
فطلب اليه عرابى أن يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ،
ففعل ، وأمر بخروج الألاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعا ،
واصطفوا الى جانب اخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب
ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع ، وجاء بعد ذلك الألاى
الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وهم احمد افندى صادق اليوزباشى ،
واحمد افندى عبد السلام ، ورسول افندى اليوزباشى ، وذلك لامتناع قائده
الميرالاي محمد بك شوقى والبكباشية عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء

الآلأى الثالث قأما من القلعة ، بقاءة البكبأشى فوآه أفنأى آسن؁ والآلأى السوآانأى قأما من طره بقاءة عبآ العال بكآلمى؁ ثم أورطة المسآآفظأى أوقوآها البأأمقام أبراهأم بك فورى؁ وبذلك اكآمل ألأش فى مآآان عابآن؁ اآ لم أبق آلأى من الآلأأى المرابطة بالعاصمة الا آضر الى المآان؁ وبلأ عآآ الجنوآ المآآشآن فى المآان نآو أربعة آلاف بأسلآآهم ومآافعهم^(١)؁ وغطت أطراف المآان بالآموع الآاشآة من الناس الآن آاءوا لآشهدوا هآا المنظر؁ وامآلأت نوافآ البوآ المآورة للسراى وأسآآآها بالنظارة؁ وكان الموقف رهأبا؁ لأن مآآىء ألأش مآهآا مآوعآا؁ واآآشاه بأسلآآه وذكآآره ومآافعه أمام السراى الآآوآوة؁ أآاصرها وفسآ المسالك على من أها؁ كل ذلك آلق بأن أفرع الآآو ووزراءه؁ وآاصة بعآ أن رأى أن آرسه الآاص قآ آآلى عنه فى هآه الساعة العصآة؁ وانضم الى ألأش الآآر •

كان الآآو كما أسلفنا قآ عاآ الى السراى وآآلها من الباب الشرقى وصعآ الى آوانه؁ وشهآ آآمع الجنوآ فى المآان؁ وكان الوزراء قآ نوافآوا على السراى؁ وآاء أأضا بعض قناصل آول؁ والسأر أوكلن كولفن المراقب المالى الانآلأزى؁ فشهدوا هآا المنظر الآى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل •

نزول الآآو الى المآان

وقآ ظن الآآو أنه لو نزل الى المآان فان ما له من الهآة الآلقآة فى نفوس الرعية والآنآ يصعآ ألأش وضباطه عن التمرآ؁ فنزل من السراى الى آآ رؤساء الآنآ؁ يصآبه المسآر كوكسن Cookson قنصل انآلآرا فى الاسكندرية؁ وكان ناآبا عن القنصل العام السأر اآوار

(١) اآصاء آرآة الوطن عآآ ١٧ سبآمبر سنة ١٨٨١ •

مالت لغيابه بالاجازة ، والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ،
وبعض عساكر الحرس الخاص ، فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه
راكبا جواده شاهرا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرى السيوف ،
فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس : أن ترجل واغمد
سيفك ، ففعل ثم أقبل عليه ، وهنا يقول عرابى : ان المستر كوكسن أشار
على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال
له : « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر ؟ » أى أنه خشى مغبة العمل
بنصيحة المستر كوكسن ، والواقع أنها نصيحة لا تتم عن اخلاصه للخديو ،
ولا حسن قصد من المستر كوكسن ، فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابى
فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو فى هذه المواجهة فانه صاح بالضباط الذين جاءوا
خلف عرابى : أن اغمدوا سيوفكم ، وعودوا الى بلوكاتكم ، فلم يفعلوا ،
وظلوا وقوا فى أماكنهم ، وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه
حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياء التحية العسكرية خاطبه الخديو
بقوله « ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ » .

فأجابه عرابى : جئت يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ،
وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هى هذه الطلبات ؟

فأجابه : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وابلاغ
عدد الجيش الى العدد المعين فى فرمانات السلطنة .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز ، فقال عرابى : ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم ^(١) .

فلما وصل الحوار الى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتا نظره الى سوء المغبة ، اذا زادت المناقشة عن هذا الحد ، فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى .

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن ، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا : ان عزل الوزارة من خصائص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها ، لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك .

فقال عرابى : اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها الا لأنهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ،

(١) هذا الحوار هو الذى استخلصناه من متعدد الروايات ، وقد أضاف الشيخ محمد عبده الى طلبات عرابى طلبا رابعا ، وهو عزل شيخ الاسلام الشيخ محمد العباسى المهدي (ص ٢٢٢ من تاريخ الأستاذ الامام ج ١) ، ولكن عرابى لم يذكره فى مذكراته (ص ٢٣٦) ونفاه فى مذكراته المخطوطة ، وكذلك شفيق باشا ، وقد كان شاهد عيان للواقعة (ص ١٢٠ من مذكرات شفيق باشا) .

وأورد عرابى عن حوار مع الخديو رواية أخرى ، وهى أن الخديو قال له جوابا على طلباته الثلاثة : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا » فأجابه عرابى : « لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا ترانا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم » (ص ٢٣٦ من مذكرات عرابى) ، والرواية التى ذكرناها هى التى سمعها المستر بلنت من عرابى نفسه حين قص له الواقعة (التاريخ السرى للاحتلال ص ١١١) ، فهى اذن أصدق وأدق من رواية عرابى التى دونها فى مذكراته بعد وقوع الحادث بعدة سنين ، وظاهر على رواية عرابى فى مذكراته أن عليها مسحة التحوير والتعديل تفخيما للكلمات والعبارات ، وهذا ما جعلنا نرجح رواية بلنت لأنها أقرب الى الواقع وإلى أسلوب الحوار الطبيعى .

فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ •

فقال القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها •

قال عرابى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخلينا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا •

قال القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

قال عرابى : عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى •

فقال القنصل : وماذا تفعل اذا لم تجب الى ما تطلب ؟

فقال عرابى : أقول كلمة أخرى ، فقال القنصل : وما هى ؟ فقال عرابى : لا أقولها الا عند اليأس والقنوط •

قبول مطالب عرابى

سقوط وزارة رياض باشا

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين ، وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم ، ومرت ساعة وهم يتداولون ، فأروا أن لا بد من الاذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب ، ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر رأى على اجابة هذه المطالب تدريجيا ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته الى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة •

أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب اليه الخديو قبول اسناد رياسة
الوزارة الجديدة الى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك لما له من
صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيسا ،
فقبل ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية فاستدعى بالتلغراف للحضور
الى العاصمة •

وبعد أن أجيبت مطالب عرابي توجه الى الخديو في السراي وشكر
له ارضاءه مطالب الأمة ، فأقسم انه مرتاح لما فعل ، وانه وافق على تلك
الطلبات بنية صادقة ، فكرر عرابي الشكر والدعاء له ، وأصدر أمره الى
الآليات بالرجوع الى مراكزها ، ما عدا الآلى السودانى فانه قضى ليلته
فى ضيافة الآلى الحرس بقشلاق عابدين •

البيان الرسمى عن الواقعة

ونشرت الوقائع المصرية فى عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١٧)
شوال سنة ١٢٩٨ هـ) البيان الآتى :

« فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١)
استعفت نظارة دولتو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتو شريف
باشا بتشكيل نظارة جديدة » •

ولم يكتف رياض باشا بالاستقالة ، بل رحل الى أوروبا خوفا على
حياته ، فأبحر من الاسكندرية يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم
يعد من أوروبا الا بعد أن شبت الحرب فى مصر ، وتبين رجحان كفة
الانجليز فى ميدان القتال •

الفصل الخامس

وزارة شريف باشا

(الثالثة)

قلنا ان شريف باشا كان بالاسكندرية يوم المظاهرة العسكرية التي أدت الى سقوط وزارة رياض باشا ، وانه استدعى بالتلغراف في ذلك اليوم ، فسافر من محطة (الحدرة) في قطار مخصوص ووصل الى القاهرة فجر اليوم (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) وذهب اليه عرابي بمنزله ، وهناك برئاسة الوزارة الجديدة ، وفأوضه في أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته .

تردد شريف باشا في قبول الوزارة

كان طبعيا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأى في أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسقاط وزارة رياض واختيار شريف باشا ذاته للرئاسة ، ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله ، ولكنه كان رجلا أنوفا ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر في خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش في السياسة ، وانه اذا استمر هذا التدخل

وصار قاعدة متبعة في ادارة الشؤون العامة ، فانه يؤدى الى فساد الادارة الحكومية ، ويفضى الى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور ، ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكرى في شئون الحكومة كما سيجىء بيانه •

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته، وتدخل عرابى في هذا الصدد، فان هذا التدخل جعله يتردد أيا ما في قبول رئاسة الوزارة ، فقد رغب اليه عرابى أثناء المقابلة الأولى في اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، « لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية » كما يقول عرابى في مذكراته ، ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابى أنه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لانهما حين كانا عضوين في وزارته الثانية التى ألفها في أول عهد الحديو توفيق تعاهدا واياهما كما تعاهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الحديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على ألا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التى تخلفها ما لم يقبل الحديو تشكيل المجلس النيابى ، فنكت البارودى ومصطفى فهمى عهدهما ، قال شريف باشا في هذا الصدد مخاطبا عرابى : « انى لا أقبل أن يكون في وزارتي محمود سامى ولا مصطفى فهمى ، لأنهما لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدنا عليه من قبل ، فقد اتفقنا على أنه اذا رفض الحديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارتنا ، ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا العهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا ، التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالأمس ، لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما » (١)

ولكن عرابى كان حريصا على اسناد وزارة الحربية الى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش ، ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيت مطالب العرابيين الأولى ، وهى زيادة رواتب

(١) مذكرات عرابى ص ٢٣٨

الضباط والجند وتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ، وأن الحديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لاخلاصه للحزب العسكرى ، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل الى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة ، على أنه لم يبد منه أى عمل ايجابى يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الحديو اسماعيل ملىء قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الحديوين^(١) ، ومن هنا اطمأن له العزابيون ، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، وفضلا عن ذلك ، فان العسكرية لاتطمئن لغير محمود سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، اذا هو تولى وزارة الحربية ، قال مخاطبا عرابى : « أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية ؟ فانى قد زيت معكم فى العسكرية ، ، والحق أن حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية ، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى أرقى مدارس فرنسا ، وهو بلاشك أكفأ فى هذا الصدد من محمود سامى ، ومن القواد العزابيين ، ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : « لقد اخترناك رئيسا للوزارة ، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية » فأصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الأولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرئاسة ، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقد الموقف ، وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام بمصر فى رسالته الى وزير خارجية فرنسا : « اذا لم

(٢) كان مصطفى باشا فهمى محافظ العاصمة حين اعتزم الحديو اسماعيل قتل اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وقد شهد بحكم منصبه مصرع المفتش فى البأخرة التى أفلته من سراى الجزيرة والقاء جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

يقبل شريف باشا الوزارة ، فستبقى البلاد بلا حكومة ، ^(١) ، وظل في تردده حتى عاهده العرايون ألا يتدخل الجيش في السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة ، فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورعى باسناد الحربية الى البارودى ، والخارجية الى مصطفى فهمى .

وهاك نص العهد الذى رفعه اليه ضباط الجيش ، بعد أن عهد اليه الحديو تأليف الوزارة وقبل أن يعلن قبولها رسميا :

« نحن ضباط الجيش المصرى ، نعتقد الاعتقاد التام فى حسن صداقة وغيره دولتكم ، وخلوص طويتكم ، وسلامة نيتكم فى خدمة الوطن العزيز ، والمحافظة على حقوقه ، والسعى فى رفاهية أهله ، ولهذا وكوننا جميعا نحب تقدم وطننا العزيز ، فنلتبس من دولتكم قبول مسند رياسة مجلس النظار ، ونسترحم من دولتكم انتخاب نظار الدواوين ممن يكونون موصفين بالصفات الحسنة ، والعرض عنهم للحضرة الفخيمة الحديوية للقيام بأعباء خدمة الوطن العزيز ، واعلانا لصداقتنا وانقيادنا لأوامر الحكومة التى تصدر فى صالحها العمومى ، فقد أمضينا هذه العريضة ، ونحن على يقين أن تقع لدى دولتكم موقع القبول أفندم » ^(٢) .

وقدم كبراء البلاد وأعيانها التماسا الى شريف باشا يقرب من التماس الضباط فى العبارة ، ويطابقه فى المعنى ، وغايته اعلان ثقتهم بصداقته ، وميلهم جميعا اليه ، وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم كافلون ضامنون ألا يقع فى المستقبل شئ من الحوادث التى تنسب الى رجال العسكرية ، وواثقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم واخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح أحوال البلاد بعناية الجنب الحديوى المعظم ، ^(٣) .

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ ، وثيقة رقم ٢٧ - ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

تأليف وزارة شريف باشا - ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

قبل شريف باشا تأليف الوزارة ، بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ على النحو الآتي :

شريف باشا للرئاسة والداخلية ، محمود سامي باشا البارودي للحربية والبحرية ، علي حيدر باشا للمالية ، اسماعيل باشا أيوب للأشغال ، مصطفى فهمي باشا للخارجية ، محمد زكي باشا للمعارف والأوقاف ، محمد قدرى بك (باشا) للحقانية (١) .

وهذه الوزارة هي ثلاثة الوزارات التي ألفتها شريف باشا ، وقد رفع الى الخديو كتاباً ضمنه الأسباب التي حدثت به الى قبول رئاسة الوزارة في ذلك الظرف الدقيق والمبادئ العامة التي جعلها برنامجاً لوزارته ، قال فيه :

« مولاي :

« قد تفضلتم على وفوضتم الى أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت عما حصل من الحوادث بمصر أخيراً ، ولم أقدم في بادئ الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة ، لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أموراً خطيرة ومكدره ، ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد أنعم على محمد قدرى بك بالباشوية وهو صاحب التأليف المشهورة « مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان » في المعاملات المدنية الشرعية ، و « الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية » ، و « قانون العدل والانصاف في القضاء على مشكلات الاوقاف » ، وقد صدر في اليوم ذاته أمر آخر بتعيين بطرس بك (باشا) غالى باشكاتباً (سكرتيراً عاماً) لمجلس الوزراء ، وابقاء خليل باشا يكن وكيلاً للداخلية ، والمسيو بلوم باشا وكيلاً للمالية ، وتجبران بك (باشا) باشكاتباً للخارجية ، والمسيو روسو بك مديراً لعصوم الاشغال بوزارة الاشغال . وأفلاطون باشا وكيلاً للحربية (الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) ، وقبل تأليف الوزارة رسمياً عين أحمد باشا الدرمللي مأموراً لضبطية العاصمة (محافظاً) بدلا من عبد القادر باشا حلمي نزولا على ارادة العرابيين .

ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى فى ادارة أمور الحكومة ، يعود بالنفع على الوطن ، وأصرت على تكليفى بذلك ، فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد ، وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة ، بأذلا جهدى أولا فى ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الأيام ، وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الحديو الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة ، وتصفية الحالة المالية ، وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية ، وادخال مايناسب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد ، وقد قاربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء ، وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام ، وحيث ان تفتيش المالية (الرقابة الثنائية) الذى كان عند احداثه موضعا للمقترح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح أمور المالية ، وكان لحكومتمكم عضداً قويا ، فيجب لهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ ، أما مقاصد دولتكم الخيرية المواجهة نحو اصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال ، فمتى استتبت الأمانة واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت اليها عنايتكم العلية لاطهار نتائجها الخيرية ، وابذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام ، وفى تحديد القوى العمومية ، أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها ، واجراء الأعمال العمومية النافعة ، ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر ، فان جميع هذه المواد جديرة بالثفات حكومتكم السنية اليها وحقيقة بالاعتناء بها ، وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن .

» وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاشباع نطاق

الزراعة والتجارة ، ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتنائها ومزيد
اهتمامها الى اجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن
الجمارك والتجارة •

« فما هي يامولاي مهام الأمور التي ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة
التي كلفت بتشكيلها ورياستها ، فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع
الاستحسان وفازت بالقبول التام ، وأسعفتني العناية الحديوية بالمساعدة
القوية ، فاني بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد في ارشاد الوطن الى
طريق الفوز والنجاح ، والتقدم والفلاح ، وأعيد اليه النظام والراحة
والسلام •

« وغاية رجائي من مولاي ، أن يتقبل مزيد احترامي ، وانني لدولته
خادم مخلص خاضع ، ^(١) •

وهذه ترجمة الخطاب الذي أرسله الحديو بالفرنسية الى شريف
باشا :

« عزيزي شريف باشا

« ان في قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة ، والقيام برياستها
حال كون الوطن محفوفاً بالمصاعب - دليلاً قوياً على اخلاصكم وحميتكم
الوطنية ، وانني لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة الا لعلمي
بغيرتكم ، ووثوقي باخلاصكم •

« ولقد سرني ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة
والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها في الالحاح عليكم بقبول المسند
الجليل الذي دعتكم اليه ثقة العموم بكم ، وانني موافق على ما تضمنه
تقريركم من مهام الأمور ، وأرى كما ترون انه متى عادت الطمأنينة الى
الى الحواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية ، فان

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ •

تنظيم المحاكم ، ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام ، الصريحة الأحكام ،
وتحديد القوى العمومية ، وتعيين وظائف كل منها ، وانتظام سيرها ،
والنظر في الأعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة ، وتوسيع دائرة
المعارف ونطاق الأشغال العمومية ، والزراعة والتجارة ، وعقد ما يلزم
من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة ، كل هذه من المواد ذات المصلحة
العمومية العائد نفعها على البلاد ، واني على الدوام مستعد لمساعدتكم كل
المساعدة على نجاحها بصدق نية واخلاص طوية ، أما تمام الوفاق بين
تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه .

وثق يا عزيزى بمالك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة « (١) » .

يتبين من كتاب شريف باشا الى الخديو ، أنه يشير فى بدايته الى
أن قبوله الوزارة كان بناء على استشارة الخديو من يثق بهم من ذوى
المكانة والاحتشام ، واتفاقهم رأيا على استحسان اسنادها اليه ، وهذا معناه
أنه قبلها نزولا على ارادة الأمة الممثلة فى أشخاص ذوى الرأى والمكانة ،
وهو فى هذا المعنى يعبر عن المبدأ الذى لازمه فى وزاراته كلها ، ثم
وضع فى كتابه ما يطمئن الدول والجاليات الأجنبية على مصالحها . بالتزامه
احترام نظام الرقابة الثنائية (التفتيش المالى) ، وقد قصد بذلك أن
لا يستهدف لمعاداة الدول ، وخاصة بعد سقوط وزارة رياض باشا التى
كانت موضع ثقتها ، لأن سقوط الوزارة الرياضية يعد فى نظر الدول
الأجنبية انقلابا كبيرا فى نظام الحكم ، قد يزعزع طمأنينة رعاياها ، ولأن
شريف باشا ذاته لم يكن مرضيا عنه من الدوائر الأجنبية من يوم أن
وقف مواقفه المشهورة فى عهد اسماعيل ، اذ اعترض على تدخل لجنة
التحقيق الأوروبية ، ورفض الحضور أمامها ، ثم أُلِف وزارته الوطنية
الأولى التى أقصى منها الوزيرين الأوروبيين ، وكان تأليفها سببا لاغضب
الدول الأوروبية واعتبار قيامها تحديا لها ، فكان لزاما على شريف باشا

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

أن يضع فى برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية الى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، وقوام هذه المصالح بقاء الرقابة الثنائية ، كما نظمت فى مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٧٨٩ على عهد وزارة رياض باشا •

وسرد شريف باشا فى كتابه أهم المسائل التى سيعنى بها فى الشؤون الداخلية ، ومما يلفت النظر تخصيصه فقرات طويلة للإصلاح القضائى ، وما وعد به من تنظيم المجالس المحلية (المحاكم) ووضع القوانين الخاصة بها ، ولعل من أسباب هذه العناية البارزة أن وزارة الحقانية أسندت الى العلامة قدرى باشا صاحب التواليف الشهيرة فى تبويب الأحكام الشرعية ، وعلى يده وضعت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وسنت قوانينها فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، ثم الرابعة •

ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا

ابتهجت الأمة بتأليف وزارة شريف باشا ، واستبشرت خيرا بانبلاج عهد الحرية وزوال عهد الاستبداد ، وسرى شعور الفرح والسرور الى طبقات الشعب كافة ، قال المستر بلنت يصف هذا الشعور كما شاهده اذ كان بمصر فى ذلك الحين :

« كانت الأشهر الثلاثة التى أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التى مرت بمصر من الوجهة السياسية ، ويسرنى أن حظيت بمشاهدتها بعينى رأسى ، ولو أنى كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها ، وعندى أنها لم يكن لها شبيه فى الأيام التى رأيتها فى مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظر فى الأيام التى يمكن أن أراها فيها ، فجميع الأحزاب الوطنية ، وجميع سكان القاهرة ، اتحدوا لتحقيق الآمال القومية ، ولم يكن الحديو على ما ظهر أقل منهم شعورا بذلك ، وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة لتخلصه من رياض والمراقبة الثنائية البغيضة ، وقد وثق بأن شريفا لا بد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابى ، ثم ان شريفا وزملاءه من

وجهاء الأتراك الأحرار لم يكونوا كذلك أقل سرورا بعودة السيطرة اليهم ، بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سرورا بما سموه انتصارا على أوروبا ، ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذي طالما هددهم ، وارتاح المصلحون المدنيون للحريات التي اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها ، أما الذين شكوا وأسأوا الظن للنهاية ، فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد سوغت الالتجاء للقوة ، وما كان لها من نصر لم تسفك فيه نقطة دم ، وتصاعدت من أنجاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثيها على جوانب النيل منذ مئات السنين ، وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا في شوارع مصر ، ويتعاقون على غير تعارف سابق ، ويتهجون معا لعصر الحرية المدهش الذي بدا لهم فجأة ، كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل ، وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الأنباء السارة ، وقد حررتها رقابة الشيخ محمد عبده المستيرة من قيودها السابقة ، واستطاع الناس أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف أينما شاءوا في الأقاليم ، وبلا وجل من تدخل البوليس والجواسيس ، وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات ، فالمسلمون والمسيحيون واليهود قد سرورا جميعا ، وشاطرهم السرور جماعة الأوروبيين الذين كانت لهم صلات وثيقة بالحياة الوطنية ، وقد اعترف القناصل وحتى الأجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر القديم ، وأن رياضا قد أخطأ ، وأن أعمال عرابي اذا لم تكن كلها سيديدة فليست كلها خطأ ، وكان المسلك الذي سلكه عرابي نحو الخديو والوزراء الجدد مسلكا صحيحا نبيلاً ، وقد اجتمع عدة مرات بالخديو ، فكانت خطته وديّة ، كما أظهر لشريف باشا ومحمود سامي الذي عاد فتقلد وزارة الحربية أنه ، وقد تم عمله ونالت البلاد حريتها يريد أن يتنحى جانبا ويترك أمر ترقيتها لأصدقائه المدنيين ، وكل الخطب التي ألقاها في ذلك العهد - وبعضها مدون في الكتب الزرقاء - مشبعة بهذا المعنى الحكيم ، وتتم عن تشبعه هو نفسه بأسمى الآراء الانسانية التي كانت من مقومات عمله السياسي ، وليس في هذه الخطب الا العطف الواسع المدى على جميع المذاهب والطبقات ،

ولا يمكن أن تجد فيها أثرا للمسخط على المراقبة المالية الأوروبية التي كان هو نفسه في مقدمة المعترفين بفوائدها ، وكان المعنى السائد على خطبه هو أن الحكم التركي المطلق القديم قد انتهى ، وابتدأ عصر جديد من الحرية الأهلية والسلام وحسن النية المتبادل بين جميع الناس ، ولم يمض أسبوعان اثنان على تقلد وزارة شريف أزمة الحكم حتى سار عرابي في طليعة فرقته الى رأس الوادي بين هتاف سكان العاصمة المعترفين له بالجميل ، (١) .

سياسة شريف باشا

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » فقد ألفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، ثم حقق الثقة التي أولتها الأمة اياه ، واضطلع بالمهمة التي ألقته الثورة على عاتقه ، وأول ما رسم من الخطط الحكيمة إعادة النظام الى الجيش ، فان الثورة العرابية باعتبار أنها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا موضع الخطر ، اذ بذلك يختل النظام العسكري ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ، ويتسرب الانقسام الى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى ، فبذل شريف جهده في الحيلولة بين الجيش والسياسة .

مقابلة وفد الضباط لشريف باشا

وقد انتهر فرصة مقابلته لكبار الضباط فأوضح لهم مبادئه المتقدمة ، ذلك أنه في يوم الجمعة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ)

(١) بلنت . التاريخ السرى للاحتلال ص ١١٣ . من الترجمة العربية - و ١٥٢ من الاصل الانجليزي .

أى عقب تشكيل الوزارة بيسومين ، ذهب وفد من الضباط وعلى رأسهم عرابى لمقابلته وتهنئته بالوزارة وشكره على قبوله الرئاسة ، فلما انتظم عقدهم ، ألقى عرابى بين يدى شريف باشا الكلمة الآتية :

« اننى بلسان قومى أعرض لدولتكم أننا جميعا واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله وجازمون بأن هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها ، وانا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فاتنا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون ان شاء الله فى خير وقاضية باصلاح شئون البلاد ، الا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح • أمين » (١) فأمن عليه الحاضرون •

فترى فى هذا الخطاب أن عرابى يتعهد من جديد باحترام النظام ، اذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر اليه من الأوامر •

خطبة شريف باشا فى الضباط

وقد اغتم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم فى ابعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله :

« فى علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة الا بقوة ، ولا قوة الا بانقياد الجنود انقيادا تاما ، وامثالهم امثالا مطلقا •

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨١ •

وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا فى قبول الرئاسة ما كان الا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخوانى فى الوطن وبين الأجانب ، وحيث اغائنا الألفاف الالهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون وظيفه وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤدا ، وفقنا الله واياكم .

فهذه الخطبة على ايجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياى صائب للرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، اذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية وخاصة انجلترا ، كانت تتطلع الى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير ادوار مالت فنصل انجلترا فى مصر على الحديو ليلا ونهارا ، فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ، وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، اذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشريف باشا سعى جهده فى ألا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، من أجل ذلك لم يفته النصيح للعرابين ألا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الأحوال ، وتتفتح البثرات للتدخل الأجنبى ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء اذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى الرأى العام وتألفت وزارة شريف .

المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقا لضباط الجيش ، اكتسابا لتقتهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والنود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها اذا رآها تخالف مبداءه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العربيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، اذ تألفت وزارته الأولى فى عهد اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية ، ولم يحل دون صدور المرسوم الحديوى بانفاذه الا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الحديو توفيق ، وبرنامج سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة ، كان استنفا لجهاذه فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ أى قبل أن تظهر الحركة العربية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الرأى ازاء العربيين .

مقابلة وفد الأعيان - ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١

وفى يوم الأحد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هـ) قابله فى وزارة الداخلية وفد من وجوه البلاد وأعيانها ، وعلى رأسهم محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباطه ، وحسن باشا الشريعى ، وأحمد بك المنشاوى ، وأمين بك الشيمى ، والشيخ على الليثى ، وعبد السلام بك المويلحى ، والشيخ الصباحى ، والشيخ أحمد محمود ، وإبراهيم افندى الوكيل ، وقدموا له عريضتين موقعا على كل منهما من ١٥٠٠ من عمد

البلاد وكبار الأهلين ، الأولى بمثابة ضمانة لتعهدات ضباط الجيش ، وهذا نصها :

« نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحري والقبلي ، لاعتقادنا التام بحسن صفات وخبرة دولتو شريف باشا ، قد التمسنا منه أن يستلم ادارة أشغال رئاسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية والعرض عنهم للحضرة الخديوية ، واطهاراً لصداقتنا التامة ولخلوص نية الجيش نحن ضامنون صدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتو شريف باشا ،

أما العريضة الثانية فتتضمن طلب انشاء مجلس النواب ، وسيرد الكلام عنها فيما يلي :

فلما قابل الوفد شريف باشا ، تكلم سلطان باشا قائلاً ما خلاصته :
« انى أعرض على مسامع دولتكم أن هؤلاء الوجهاء والنبهاء قد تمثلوا بين يدي مراقبكم ليظهروا ما عندهم من الفرح والسرور ، حيث تفضلتم بقبول مسند الرياسة الجليل ، فانهم يعلمون ما لدولتكم من الميل الحقيقى لاجراء الاصلاح الذى كثيرا ما أملوه ؛ وليعرضوا أنهم متكفلون بالجيش المصرى الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم واخوانهم ، وليتمسوا من مكارمكم ما يعلمونه فى سمو أفكاركم من بث روح الحرية فى البلاد ، ونشر العدل والمساواة بين أصناف الناس ، وحيث ان دولتكم على هذه الأفكار السامية ، فهذا الجمع يلتبس من كرمكم بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن اخوانه الموقعين على هاتين العريضتين ، أن تمدوا اليهم ساعد المساعدة القوى ، وتسعفوهم بما علموه فى همتكم من الاقدام وقوة العزيمة ، وان مساعدتهم على نوال ما طلبوه لا تتحقق الا بأن تكون دولتكم الواسطة العظمى فى رفع هذه العريضة الى الجنب الخديوى المعظم أعزه الله ، وليست هذه بأول مرة

رأها الناس من حبكم لبث الحرية فى البلاد ، فان أفكاركم السامية لم تنزل ، ولا تزال متوجهة نحو كل ما فيه الخير والمنفعة لهذه الأوطان ، ^(١) .

فأجابهم شريف باشا معربا عن اخلاصه فى مساعدتهم ، وميله الحقيقى الى منافعهم ، وعزمه على أن يسعى جهده فيما تتقدم به البلاد ، وتحقق به راحة العباد ، وصرح « بأن تشكيل مجلس النواب هو الوسيلة الوحيدة لما نقصده من الاصلاح ، والسبب القوى لما تبتغونه من النجاح » ، ووعدهم بأن يأخذ فى مساعدتهم على قدر ما يصل اليه الامكان ، وبشرهم بأن أفكاره متوجهة نحو هذا المشروع منذ أزمان ، وأن أعماله ستكون مؤيدة لما انطوت عليه فكرته ، فلا يألو جهدا فيما يوجب ظهوره من حيز القول الى عالم الوجود ^(٢) ، فانصرف الوفد مسرورا من هذه التصريحات مؤملا تحقيق آماله فى الدستور على يد شريف باشا .

برنامج الحزب الوطنى

ذاعت أنباء الحركة العرابية فى أوروبا بعد سقوط وزارة رياض باشا وتأليف وزارة شريف باشا ، واختلفت الآراء فى تقديرها ، فرأى زعماء الحركة أن يدلوا الى المستر بلنت بخلاصة مقاصدهم ومبادئهم فى بيانسمى (برنامج الحزب الوطنى) ، نشره المستر بلنت بواسطة السير وليم جريجورى فى جريدة التيمس بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وقد تلقاه المستر بلنت عن جماعة من الزعماء ، منهم الشيخ محمد عبده ، وكان وقتئذ رئيسا لتحرير « الوقائع المصرية » ومحمود باشا سامى البارودى ، وعرابى باشا ، وهذا نصه :

١ - يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) الوقائع المصرية العدد السابق .

عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام المسلمين ، ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، اذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ، ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية ، وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

٢ - يخضع الحزب للجناب الحديوى الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، وبالإلحاح على الحضرة الحديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى . وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ، ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة أو نكث المواعيد التى وعد بانجازها .

٣ - رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة وان كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل أنفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل ، ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويشنون عليهما .

ثم انهم يرون أن النظام الحالى لم يكن الا وقتيا ، والا فانهم يؤملون أن يستخلصوا مالىتهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم

تكون مصر فيه بيد المصريين ، وهم لا يخفى عليهم شئ من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاذاعته فانهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة ، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الاسراف خارج عن الحد .

وهم يتعجبون من اعفاء الأجانب من الضرائب ، وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على اقامة اللجنة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر في هذا الأمر ، فانهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية ، فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها ، لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعنا إدارة ماليتهما من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها .

٤ - رجال الحزب الوطنى يتعدون عن الأخلاط الذين شأنهم أحداث القلاقل في البلاد ، اما لمصلحة شخصية ، أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكمائها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين ، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة ، فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب ، وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الأستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة تفوق نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق ، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم الى أمراء الجهادية ، وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو ، وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ، ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية •

٥ - الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وأغليته مسلمون ، لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحترث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه ، لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحلقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء ، والمصريون لا ينكروهن الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنبى أو نصارى ، واذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب ، كانوا من أحب الناس اليهم •

٦ - آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ، ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف ، واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة ، وهم

يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، آملون في تقدمهم ، واثقون بجانب الله تعالى اذا تخلى عنهم من يساعدهم - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١^(١)

أعمال وزارة شريف باشا

حفلت وزارة شريف باشا الثالثة بكثير من الأعمال الجليلة ، على الرغم من قصر المدة التي وليت فيها الحكم ، وقد انتهز فرصة الثقة العامة التي أولتها الأمة وزارته ، والهدوء الذي ساد البلاد منذ تقلد الرئاسة ، فأكب وزملاؤه على العمل لاصلاح شئون الحكومة ، وتحقيق آمال البلاد .

العلاقات الخارجية

قلنا ان شريف باشا وضع نصب عينيه أن يمنع التدخل الأجنبي في شئون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، فمبدؤه من هذه الناحية أن يحتفظ بحقوق البلاد مع احترام ما للدول ورعاياها من المصالح فيها ، لكي لا يدع لها وسيلة لمناصبته العداء ، فأرسل عقب تأليفه الوزارة الى قناصل الدول كتابا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول^(٢) .

وقد كسبت وزارة شريف باشا ثقة معتمدى الدول واحترامهم ، قال المسيو سنكفكس Scienkiewicz معتمد فرنسا وقنصلها العام في هذا الصدد :

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢١٧ - مع بعض تعديلات اقتضاها الرجوع الى الاصل الانجليزى المنشور فى كتاب المستر بلنت (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٥٥٦ .

(٢) المونيتور انجيسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

« مضى وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء ،
وقد أفضى الى السير ادوار مالت بهذه الملاحظة في حديث لى معه ، (١) » .

الاصلاح الادارى

وجه شريف باشا عنايته الى اصلاح الادارة • فأرسل الى المديرين
والمحافظين فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا بالقواعد الأساسية التى
يجب ان يسيروا عليها ، وهو يتضمن حثهم على الاستقامة وقرار العدل
بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، وينبههم فيه على مبدأ من أهم
المبادئ فى النظم الحكومية ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة
القضائية (٢) •

رفع المظالم

عنى شريف باشا برفع المظالم عن الناس واطلاق سراح المسجونين
والمبعدين الذين ثبت أن ظلما حاق بهم •

وقد تقدمت له شكاوى عديدة من مئات من المنفيين الى السودان ومن
أهلهم يطلبون رفع الظلم عنهم (٣) كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الثانى
(ص ٧٥) ، ورفعت اليه شكاوى عديدة من المسجونين بغير أحكام ، قالف
شريف باشا لجنة للفحص عن حالة جميع المنفيين الى السودان ، وتحقيق
التهم التى من أجلها تقرر نفيهم ، حتى اذا ما ثبت للجنة براءتهم قررت
الحكومة اعادتهم ، ونيطت أيضا بتحقيق حالة المسجونين بغير أحكام وقد
أفرج عن ثبوت براءتهم وعاد المنفيون من السودان ، وكان منهم أحمد بك

(١) رسالة المسيو سنكفكس الى وزير خارجية فرنسا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - الكتاب

الأصفر سنة ١٨٨١ - ٨٢ ، وثيقة رقم ١ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ •

(٣) المونيتور اجيسىان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

أبو منيت من أعيان سوهاج ، والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة ، فلما عاد العقاد الى القاهرة قابل الجمهور رجوعه بالابتهاج والحماسة ، وأقيمت المآدب الكبيرة احتفالا بقدومه •

الحكومة والجيش

تقدم القول بتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية ووضع قوانين جديدة تكفل هذا الاصلاح وتحقق المطالب التي تقدم بها العرابيون ، لتحسين حالة الضباط والجنود ، وقد أتمت اللجنة مهمتها ووضعت هذه القوانين في عهد وزارة رياض باشا حين كان محمود باشا البارودي وزيرا للحربية فيها ، ولما أقضى عنها وعين بدله داود باشا يكن أهمل شأن هذه القوانين ولم تصدر بها المراسيم الخديوية ، وكان ذلك من أهم أسباب ثورة الجيش يوم واقعة عابدين •

القوانين العسكرية الجديدة

فلما ألف شريف باشا وزارته عنى باصدار هذه القوانين وانفاذها ، فرفع الى الخديو تقريرا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ (٢٨ شوال سنة ١٩٢٨)^(١) عرض فيه القوانين العسكرية الخمسة التي أنجزتها اللجنة وقدمتها الى مجلس الوزراء ، وطلب اصدار المراسيم باقرارها ، وهي :

- (١) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية •
- (٢) قانون تسوية حالة الضباط المحالين الى الاستداع •
- (٣) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية •
- (٤) قانون القواعد الأساسية للترقي •

(١) مجموعة الأوامر العاليه سنة ١٨٨١ ص ١٤٣ •

(٥) قانون الضمان والامتيازات والاعانات العسكرية •

فصدرت بها المراسيم الخديوية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد تضمنت هذه القوانين من القواعد ما يرمى الى تحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في الترقيات والمراثبات والمعاش •

.. واستصدرت الوزارة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم في المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها ، وشروط الالتحاق بها ، وبيان التعليمات العسكرية فيها ، وما الى ذلك •

وقد ابتهج الضباط بصندور هذه القوانين ، وازدتهم ثقة بوزارة شريف باشا ، وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته ، واهتمام وزارته باصدارها ، وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على أن لا يخالفوا له أمرا ، وأن ينقادوا لأرادة الحكومة ، ولا يترددوا في الذهاب الى أية جهة تأمرهم بالذهاب اليها •

نقل ألى عبد العال حلمى الى دمياط .

.. وألى عرابى الى الشرقية .

.. رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الأقاليم لكي يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه ، وهو إبعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع ، وقد أقنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الأليات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الجواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول ، وزاد فى حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفدا الى مصر برياسة على نظامى باشا لتحقيق أمياب تمرد الجيش وخروجه على الخديو ، فقد ورد نأ قيام هذا الوفد من الاستانة فى ٣

أكتوبر سنة ١٨٨١ كما سنفصل ذلك فيما يلي ، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكي يكون ذلك دليلا على اذعانهم للحكومة ، وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم في يدها ، ولكي يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثماني القادم ، فلا يفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل ألاى عبد العال حلمى الى دمياط ، وألاى عرابى الى رأس الوادى بالشرقية ، ويقول عرابى فى مذكراته : انهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديو بانتخاب النواب لكي يطمئن على انشاء المجلس النيابى ، وفعلا صدر الأمر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

وكان سفر الألايين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلىين وعواطفهم نحو الجيش ، وتجد فى وصفها وما ألقى فيها من الخطب صورة حية للتطور السياسى الذى ظهر فى نفسية الشعب وأفكاره وعواطفه •

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر الى مركزه الجديد وكان يوم سفره يوما مشهودا ، فقد انتقل الألاى الى محطة العاصمة مارا وسط المدينة ، وسبقه إليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحقين والبوليس للقيام بواجب التوديع ، وامتألت المحطة بالودعين ، ولما وصل إليها الألاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها يشرب الورد والرياحين على رعوس العساكر ، وسقى الناس شرابا سكريا فى ذلك اليوم ، اكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد ، وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الألاى المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار ، فألقى خطيب الثورة السيد عبد الله نديم خطابا موجهها الى الضباط والجند ، بدأه بقوله : « حماة البلاد وفرسانها ! » وتضمن الثناء على الجيش ورؤسائه ، لما قاموا به من دك صرح الظلم والاستبداد ، واحياء روح العدل والحرية

ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد ، ثم قال مخاطبا الضباط والجنود الذين جاءوا لتوديع المسافرين (وقد اعتزم السفر معهم الى دمياط) :

أخوكم الحر يودعكم ويسير باخوانكم الى دمياط ، فاجعلوا عروة الود وثيقة ، ولا تحلوا حبل الاتحاد الذي جاهدتم الأنفس في احكامه ، الى أن قال : ومن محاسنكم التي تفخرون بها ، ويعرف لكم بها الفضل ، طاعتكم لأوامر الحكومة وامثالكم لارشاداتها ، وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام ، خصوصا هذا الرئيس البر الرءوف القائم بخدمة الأمة وبلادها (يقصد شريف باشا) ، ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل ، أن يقال (مات شهيد الأوطان) ، فنادى الجميع (رضينا بالموت في حفظ الأوطان) (١) .

وألقى السيد حسن الشمسي صاحب جريدة (المفيد) خطابا آخر في هذا المعنى ، فشكر عرابي الخطيين ، ودعا الحاضرين الى الاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

ثم نهض عبد العال بك حلمي ، وألقى خطابا وجيزا قال فيه :

« أيها الاخوان ، انا نودعكم والقلوب معكم ، وكلمة الوطنية تجمعنا ، فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدودا ، وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترون علينا ، كما أننا لا نسمع من واش كلاما ، واعلموا أننا في تيار أفكار ان لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا . وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو ، وطهارة بواطن رجاله الفخام ، فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا ، ونقضي العمر في طاعتهم ما داموا على الحق ، والله الحفيظ علينا وعليكم ، وهو على كل شيء قدير » .

واستمرت مظاهر التوديع والتكريم الى أن تحرك القطار المقل للألای يصحبهم السيد عبد الله نديم ، وصار قاصدا دمياط ، فلما وصل

(١) عن مذكرات عرابي ص ٢٥٩ .

اليها هرع أهلها الى استقبال الألاى بالحفاوة والتكريم ، فألقى السيد عبد الله نديم خطابا حماسيا مدح فيه الجيش ورؤساءه ، وقال : انهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ، ثم استقر الألاى فى مركزه بشكات دمياط .

وقد رأى عبد العال بك حلمى من محافظ دمياط وقتئذ اسماعيل باشا زهدى ومن اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار الطوبجية ، اعراضا وانحرافا عن الولاء لعرابى ، اذ لم يحضرا لاستقبال الألاى يوم قدومه ، فشكاهما الى عرابى ، وكانت النتيجة احوالة المحافظ والحكمدار الى المعاش

سفر ألاى عرابى

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ ^(١) سافر ألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، فتحرك من مركزه بالعباسية فى الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحزبية فتثير الحماسة فى النفوس ، الى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الألاى أمام المسجد ، ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وأداروا بيرق الألاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الألاى الى المحطة ، مارا بالموسكى ، ثم شارع البوستان ، فشارع كلوت بك ، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمودعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ، قال عرابى فى مذكراته : « وبالجمله فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر » ، وقام عرابى خطيبا فى الحاضرين ، وألقى الخطبة الآتية :

« سادتى واخوانى : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس

(١) هذا التاريخ عن جريده المونيتور اجيسىان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

الاستبداد ، ولا نشئ عن عزمنا حتى نخبي البلاد وأهلها ، وما قصدنا
بسعيها افسادا ولا تدميرا ، ولكن لما رأينا أننا بتنا في اذلال واستعباد ولا
يتمتع في بلادنا الا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ
البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الالهية ،
ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا
السائر بنا في غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة
في شئونها ، وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتقدمة في العالم ، ومن قرأ
التواريخ يعلم أن الدول الأوروبية ما تحصلت على الحرية الا بالتهور
واراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها في ساعة
واحدة من غير أن نريق قطرة دم ، أو نخيف قلبا ، أو نضيع حقا ، أو
نخدش شرفا ، وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد والتضافر
على حفظ شرف البلاد ، فالآن تنادي بصوت واحد : « فليعش الخديو
واهب الحرية ، فليعش الجيش المصرى طالب الحرية ، فلتعش الحرية
في مصر خالدة مؤبدة » .

« نحن الآن في نعمة جليلة ، وعزة جميلة ، وقد فتحنا باب الحرية
في الشرق ليقبدي بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين ، على شرط أن يلزم
الهدوء والسكينة ، ويجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة ، الى أن قال :
« إن الطمأنينة عادت كما كانت ، وعدنا الى ما نشأنا عليه من طاعة
مولانا الخديو ، وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ، فلا تأخذكم الأراجيف
واشاعات أعداء الوطن ، وثقوا بسعى أميرنا ورجاله » ، ثم قال :

« واني سائر باخوانكم الى رأس الوادي ، فأستودعكم الله جميعا ،
وأقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله ، وأخى محمد أفندي
عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة » (١) .

ثم قام خطيب الثورة (السيد عبد الله نديم) وكان قد عاد من

(١) مذكرات عرابي ص ٢٦٢ .

دمياط ، فخطب الحاضرين بمعنى ما خطب عرابي ، وكان مصطفى بك العناني وبعض الأهالي يثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ، ويقدمون لهم الجلوى ويسقون الناس شرابا سكريا كالعادة المألوفة في الأفراح الوطنية ، ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابي مودعا جميع المشيعين ، ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة (١) قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابي في سفره السيد عبد الله نديم ، واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم ، وكان السيد عبد الله نديم يخطب في الناس في كل محطة بمعنى ما تقدم ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالي والتجار ، يتقدمهم أمين بك الشمسي كبير تجار البندر ، وهتفوا لعرابي وللجيش هتاف الدعاء ، ونشروا على العساكر الورود والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكري ، ونزل عرابي من القطار وحيا جميع المستقبليين ، وألقى خطبة حماسية بدأها بقوله :

« سادتي واخواني »

« أنا أخوكم في الوطنية ، واسمى أحمد عرابي ، ولدت في بلدة (هرية رزنة) من بلاد الشرقية هذه ، فمن عرفني منكم فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدي الأهل والحلان ، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط بما لا يخرج عن الخطبة السابقة .
ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادي حيث كان مركز الألاي ، وبعد أن استقر به عرابي وجنده يومين ، دعاه أمين بك الشمسي ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائعة فخمة تكريما لهم ، فلبوا الدعوة ، وألقى عرابي في الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة (٢) . وشكر أمين بك الشمسي على كرمه وأثنى عليه الثناء المستطاب . »

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

(٢) مذكرات عرابي ص ٢٦٦ .

ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ، تعالى في أثنائها
هتاف الاستحسان من الحاضرين •

وفي اليوم التالي دعى عرابي لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية
بالزقازيق ، فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة
بسم الخديو ، وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم ، وحث
الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدهم لخدمة بلادهم فى المستقبل •
وكذلك دعى الى وليمة أعدها أحمد بك السيد أباطة بناحية
(شرويدة) ، ووليمة أخرى أعدها الشيخ أحمد محجوب عمدة ناحية
(العصلوجى) ، ووليمة ثالثة عند سليمان بك السيد أباطة ، ورابعة عند
سليمان أباطة باشا •

وصفوة القول أنه فى الفترة الوجيزة التى أقامها برأس الوادى كان
محقوقا بأعظم مظاهر التكريم والتمجيد ، ولا غرو فان ما تم على يده من
سقوط نظام الحكم الاستبدادى وانبثاق نور الحرية والدستور ، ووجوده
فى المديرية التى هى مسقط رأسه ، كل ذلك من شأنه أن يبعث الحماسة
فى نفوس الأهلىن ويجمعهم على محبته وتمجيده •

تعيين عرابي وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابي فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل فى الجهات
ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلىن ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده
عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيدا عن رقابتها ،
فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك
فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ ^(١) ، وعاد الى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة
بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٢ •

وذوى الشكايات يقصدون اليه من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين ، وتردد عليه مكاتبو الصحف الأوروبية وبعض السياسيين الانجليز ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التي قام بها، فازدادت شهرته في الأوساط الأوروبية .

تنمة أعمال وزارة شريف باشا

تشريع الموظفين الملكيين

عنى شريف باشا بوضع قوانين للموظفين الملكيين تحدد سلطاتهم وتنظم علاقة الرؤساء بالمرؤسين منهم ، وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم ، بما يكفل حسن قيام الموظفين بواجباتهم ، ومراعاة العدل في معاملتهم ، واقضاء الفوضى والمحسوبية والاستبداد من دواوين الحكومة ، وكان يرمى بهذا التشريع الى تنظيم حالة الوظائف والموظفين الملكيين ، بعد أن صدرت القوانين المنظمة لحالة الجهاديين ، فرفع الى الخديو تقريراً بضرورة تأليف لجنة لتحضير هذه القوانين ، وصدر المرسوم بتأليفها في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة محمد زكى باشا وزير المعارف والأوقاف وعضوية كل من : محمد سلطان باشا ، وسليمان باشا أباطة والسيوبوترون Bouteron وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلامه باشا ابراهيم وتجران باشا والمستر فترزجرالد Fitz Gerald وأحمد نشأت بك ويعقوب أرئين بك^(١) ثم أضيف اليهم المسيو مازوك Mazuc وعبد الرحمن بك الهراوى^(٢) .

(١) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق - أمر ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ ص ٢١١ .

الاصلاح القضائى - انشاء المحاكم الأهلية

أهم اصلاحات الوزارة الشريفة بعد الاصلاح الدستورى هو انشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) ، ووضع نظامها الجديد •

ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ^(١) ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى ، وأهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية «ويكون اجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان» وأما فى السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما •

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها الى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة •

(٣) رتب اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بانشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية ، وانشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، احدهما بمصر ، والأخرى بأسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض وابرام بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وانشاء النيابة العمومية •

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥ •

للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى أخرى الا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والابرار •

(٥) تقررت في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم (١٩٣٧) •

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل في وضع اللائحتين الى العلامة قدرى باشا وكان يتولى وزارة الحقانية في وزارة شريف باشا ، وقد صدرت في عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لانفاذها ، ولكن استقالة وزارة شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ وتلاحق حوادث الثورة العرابية حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، الى أن صدرت اللائحة الحالية في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ على عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وكان العلامة قدرى باشا يتولى فيها وزارة المعارف ، وقد خلت هذه اللائحة من كثير من مزايا لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كالنص على عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم الا بالضمانات المتقدمة ذكرها وانشاء محكمة للنقض والابرار ومحكمة استئناف ثانية بأسس ووسريان النظام القضائي الجديد على السودان ، والسبب في كل ذلك يرجع الى أن لائحة ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت في عهد الاحتلال فلم تشمل كل القواعد التي تقررت في اللائحة الأولى •

وقد دخلت لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ في حيز التنفيذ عقب صدورها ، اذ صدرت الأوامر الخديوية بتعيين اسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك ، وميخائيل

كحيل بك ، وحسين واصف بك وكلاء نيابة ، ^(١) وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومي لدى المحاكم الأهلية ^(٢) .

الصحافة وقانون المطبوعات

اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة واجابة مطالب العربيين وانبلاج نور الحرية ، فوجهت حملاتها الى الأجانب والدول الأجنبية ، فأصدرت ادارة المطبوعات انذارا رسميا الى الصحف كلفتها فيه بأن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها ، استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية .

الغاء جريدة (الحجاز)

أنشئت هذه الصحيفة سنة ١٨٨١ لصاحب امتيازها السيد ابراهيم سراج المدني ، وحملت على الدول الأوروبية في مقالاتها ، واستمرت في حملاتها رغم انذارها ، فأصدر مجلس الوزراء قرارا بالغائها ^(٣) وأصدرت وزارة الداخلية الى محافظ العاصمة أمرا بانفاذ هذا القرار (٨ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

الغاء جريدة (ليجيت) L'EGYPTE

ولم تقتصر لائحة المطبوعات القديمة على الصحف العربية ، بل شملت الصحف الأوروبية أيضا ، فقد نشرت جريدة (ليجيت) في عدد ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ مقالا فيه تعريض بالنبي عليه الصلاة والسلام ، فلفتت جريدة (المفيد) الحكومة الى هذا المقال ، فصدر القرار بتعطيلها والغائها ،

(١) ص ٢٤٠ و ٢٤١ من مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

وزعم صاحبها أن الحكومة لا تملك تطبيق لائحة المطبوعات القديمة على الصحف الأجنبية ، وهدد بتدخل قنصل فرنسا ، ولكن القنصل لم يتدخل ، ومر الحادث بسلام •

صدور قانون المطبوعات

ان قانون المطبوعات الذى كان العمل جاريا به فى الجملة حتى ظهور قانون ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ صدر على عهد وزارة شريف باشا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ^(١) ، وهو ولا شك قانون مقيد لحرية الصحافة ، ولا ندري ماذا كان الباعث على صدوره ، ومن الذى أوعز بوضعه ، وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى اطلاق الحرية للصحف فوضعت لها هذا القانون ؟

ان وزارة رياض باشا قد عطلت بعض الصحف قبل صدور هذا القانون لاشتدادها فى لهجة كتابتها ، وكانت تعتمد على «لائحة المطبوعات» القديمة التى كان العمل جاريا بها من قبل ، وكذلك فعلت وزارة شريف كما تقدم بيانه ، ولم تكن البلاد فى حاجة الى صدور قانون جديد للمطبوعات يضاعف قيود الصحافة ، فصدوره يعد موضع نقد لوزارة شريف باشا ، ومن أهم ما وضعه من القيود فرض تأمين قدره مائة جنيه على الصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع ، وخمسون جنيها على الصحف التى تصدر أقل من ذلك ، وعدم جواز انشاء مطبعة الا برخصة من وزارة الداخلية بعد ايداع تأمين مقداره مائة جنيه ، وللحكومة فى كل حال نزع هذه الرخصة « عند الاقتضاء » ، وتخويل الحكومة حق انذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » ، وذلك بقرار من وزير الداخلية ، وفى حالة التعطيل يصدر القرار بذلك

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ •

بعد انذارين ، ويجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون
سبق انذار •

وقررت الحكومة سريان هذا القانون على الصحف والمطابع
الأجنبية ^(١) ، وأنذرت فعلا بموجبه مجلة الحاكم المختلطة (جازيت دى
تريينو) الانذار الأول فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ، لخوضها فى المسائل
السياسية ، دون أن يكون لها رخصة بذلك ولأنها نشرت أفكارا مسيئة
للبلاد « واستعملت التمويهات المنطوية على سوء القصد » وأنذرتها للمرة
الثانية فى ١١ يناير لعدم نشرها الانذار الأول واستمرار خوضها فى
المسائل السياسية والادارية ^(٢) •

وقد عين أحمد بك رفعت ناظرا (مديرا عاما) لقلم المطبوعات ،
والشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) رئيسا لقلم المطبوعات العربية والتركية،
والمسيو ارنست فوكلين رئيسا لقلم المطبوعات الافرنجية •

حفظ الآثار العربية

عنى شريف باشا باحياء الآثار العربية وحفظها وصيانتها وتجديدها ،
فاستصدر مرسوما فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتأليف لجنة عهد اليها بهذه
المهمة ، وأسند رياستها الى وزير الأوقاف ، وأعضاؤها هم : مصطفى فهمى
باشا • محمود سامى باشا البارودى • محمود بك (باشا) الفلكى • اسماعيل
بك (باشا) الفلكى • فرانس بك • روجرس بك • تيجران بك (باشا) •
عزت افندى • يعقوب افندى صبرى (بك) • المسيو بودرى • على افندى
فهمى • ^(٣) ثم حسين باشا فهمى والمسيو بوجوان ^(٤) •

-
- (١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ •
 - (٢) الوقائع المصرية عدد ١٤ يناير سنة ١٨٨٢ •
 - (٣) الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ •
 - (٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ •

مدرسة الآثار القديمة

وأنشأت الوزارة مدرسة للآثار المصرية القديمة واللغة الهيروغليفية، وافتتحت في أول يناير سنة ١٨٨٢ ، وعين ناظرا لها العالم الأثرى المشهور أحمد بك كمال (باشا) ^(١) .

احصاء عدد السكان

واستصدر شريف باشا من الخديو أمرا عاليا بإجراء التعداد العام لسكان القطر المصري ، وحدد لهذا الاحصاء يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ ^(٢) ، وأصدر منشورا بطريقة اجرائه ، وعهد الى قلم الاحصاء بوزارة الداخلية جمع نتائج التعداد في المدن والقرى ، ولهذه المناسبة أمر بتمير البيوت تمهيدا لاحصاء سكانها .

وكانت النتيجة التي ظهرت بعد ذلك عن هذا الاحصاء ، أن سكان القطر المصري (عدا السودان) بلغوا يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ - ٦٨٠٦٣٨١ نسمة ^(٣) .

التعليم

أدخلت وزارة شريف باشا عناصر جديدة من كبار الموظفين الوطنيين في مجلس المعارف الأعلى ، فضمت الى أعضائه اسماعيل أيوب باشا ومحمد قدرى باشا ^(١) وحسين فهمى باشا وكيل ديوان الأوقاف ، ومحمود بك (باشا) الفلكي ناظر الرصدخانه وقتئذ وعلى فهمى بك وكيل ديوان المكاتب الأهلية ^(٢) .

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير و ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٢) أمر ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ - مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٣ والمونيتور اجبسيان عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٣٤٢ .

(٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٨ .

(٥) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٩٢ .

وعملت على تحسين حالة أساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم
اجابة لاقتراح مجلس المعارف الأعلى •

مشيخة الجامع الأزهر

كان الشيخ محمد العباسي المهدي يتولى الافتاء ومشيخة الجامع
الأزهر حين قامت الثورة العرابية، ولم يكن من أنصارها ولا من المحبذين
لها أو الراجين فيها خيرا ، ف وقعت النفرة بينه وبين عرابي ، فلما انتصرت
الثورة وسقطت وزارة رياض باشا سعى عرابي وصحبه في خلعه من
المشيخة ، فأوعزوا الى بعض الشيوخ أن يرفعوا لولاية الأمور شكاياتهم
بن معاملته ، وقد نعموا منه أنه وضع نظام الامتحان لاجازة العلماء
بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع أى نظام لتخريج العلماء .. ووقع
الخلف بينه وبينهم أيضا بشأن الجراية وتوزيعها •

فألقت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برياسة أحمد رشيد
باشا ، وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، وأحمد
صادق باشا ، وأخذت تسمع شكاية الشيوخ ، فلم تر على شئ منها مسحة
الجد والحق ، ولكن نظرا لما رأى من اتساع نطاق الدسائس الموجهة ضد
الشيخ العباسي • ولما كان يبذله عرابي من المساعي للايقاع به ، رأت
اللجنة حسم الخلاف بابقائه فى منصب الافتاء ، واسناد مشيخة الأزهر الى
عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة ، واستندت اللجنة الى ما ظهر
لأعضائها من ضرورة ازالة الوحشة بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف
بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت أيضا أن مشيخة
الأزهر أسندت الى الشيخ العباسي زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وأن
المشيخة كانت معهودة من قبل الى علماء الشافعية ، فاستحسن استناد المشيخة
الى أحد علماء المذهب الشافعى ، وأخذت الحكومة برأى اللجنة ، ورغبت
الى علماء الأزهر أن يختاروا لأنفسهم شيخاً من الشافعية ، وأن يختاروا

من أهل المذاهب الثلاثة الآخر (الحنفى والمالكى والحنبلى) ثلاثة من العلماء
ليشاورهم شيخ الجامع فى شئون الأزهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ،
وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ (٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ م)
بانفصال الشيخ العباسى المهدي من مشيخة الأزهر ^(١) ثم تعيين الشيخ محمد
الانبايى من كبار علماء الشافعية شيخاً للأزهر فى ١١ ديسمبر سنة
١٨٨١ ^(٢) .

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عlish شيخاً للسادة المالكية ،
والشيخ يوسف الحنبلى شيخاً للحنابلة ، والشيخ عبد الله الدرستوى
للحنفية ، على أن يشاورهم شيخ الجامع فى شئون الأزهر المهمة بحيث
لا يبرم فيها أمراً حتى يستقر عليه رأيهم ورأى غالبيتهم .

ميزانية سنة ١٨٨٢

طلبت وزارة الحربية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ زيادة ٢٥٠ ألف
جنيه على ميزانيتها ، لكى تزيد عدد الجيش الى ١٨٠٠٠٠ جندي ، وكذلك
طلبت بعض الوزارات الأخرى زيادة المخصص لها ، ولما كان من اختصاص
الرقابة الثنائية الاشراف على وضع الميزانية فقد طالت المفاوضة فى هذا
الصدد بين الحكومة والرقيين ، ثم استقر الاتفاق على زيادة ميزانية الحربية
١٥٤٩٦١ جنيه ، فقد كانت فى ميزانية سنة ١٨٨١ - ٣٦٨٠٠٠ جنيه
فزادت الى ٥٢٢٩٦١ جنيه بما فيها مائة ألف من الاعتماد غير الاعتيادى ،
ونوه الى هذه الزيادة معتمد فرنسا فى رسالته الى المسيو جامبتا ^(٣) .

وصدر الأمر العالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ بتقرير ميزانية سنة

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

(٣) رسالة سنفكس الى جامبتا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، الكتاب الاصفر سنة .

١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٨ .

١٨٨٢ ، وقدرت فيها الإيرادات المخصصة للدين العمومي بمبلغ ٤٣٧٧٢٢٥ ر. جنيه مصرى ، والمصروفات المخصصة له بمبلغ ٤٠٩٧١٠٠ ر. جنيه . والإيرادات غير المخصصة للدين بمبلغ ٤٣٦٩٣٣١ ر. جنيه والمصروفات غير المخصصة له بمبلغ ٤٣٦٩٨٦٨ ر. ^(١) وتقرر فتح اعتماد بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ جنيه من الميزانية غير الاعتيادية لسنة ١٨٨٢ لصرفها فى مطالب الوزارات والمصالح ، فمنها ١٠٠ ألف جنيه لوزارة الحربية و ١٧٠ ألف جنيه لوزارات الأشغال ، و ٧٠ ألف جنيه للسكك الحديدية ، و ١٠٠ ألف جنيه للسودان وهرر والبحر الأحمر ، و ١٠٠ ألف جنيه احتياطى للمصروفات غير المنظورة .

موقف تركيا حيال مصر

لم يكن موقف تركيا حيال مصر موقفا سليما ولا نزيها ، بل كانت ترمى الى انتهاز الفرص لانتقاص مزايى الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد اسماعيل ، واسترداد هذه المزايى والتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ومع أن تركيا كانت وقتئذ من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على الدس وقصر النظر ، فهى لم تدع وسيلة الا انتهزتها لاجراج مركز مصر والوقية بها ، وقد تقدم الكلام عن محاولتها انتقاص حقوق مصر فى فرمان الذى تلقاه الخديو توفيق ، وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العربية الى أن وقع الاحتلال موقفا مشثوما ، قوامه الحتل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال .

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألقت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، وهدأت الأحوال ، وابتدأت

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

الوزارة الجديدة تحقيق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان ، وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية رأت في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شئون مصر وانتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر في الحوادث الأخيرة ، وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثماني ، وهو مؤلف من على نظامي باشا سر ياور السلطان عبد الحميد وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل على باشا الصدر الأعظم المشهور وفي معيتهما قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من ياوران السلطان .

الوفد العثماني الأول

برئاسة على نظامي باشا - أكتوبر سنة ١٨٨١

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدا الى مصر ، ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايافته ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبئ بقيام هذا الوفد ، فقبل النبأ بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسبغ ايافته فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه الى اقرار الطمأنينة في النفوس ، ولكن الحكومة العثمانية كانت في الواقع تعتمد احداث حدث يثير الخواطر في مصر ، فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ، أو لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستوري في مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومته الاستانة التي جبلت على كراهية الحرية والدستور ، هذا الى أن على رأسها وقبض السلطان عبد الحميد الذي بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسي العثماني ، والغاء مجلس المبعوثين (النواب) وتشيت دعاة الحرية وأنصارها ، أضف الى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظورا اليه في الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان

تركيا لم يكن ليغفر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدّم له فروض الولاء ، ومن هنا ندرك سببا من العوامل التي دعت الى تأخير ارسال فرمان، وما أدخلت الحكومة العثمانية فيه من القيود والتعديلات ، حقا أن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده في عاصمة ملكه ، ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، اذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام ، لذلك انتهزوا كل فرصة لاجراج مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات في وجهه ، ففكرة ارسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها (١) .

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة في مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة .

وفي صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراى الاسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب وتبادلوا اياهم عبارات التحية والود ، وأبلغوه تحيات السلطات وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله في تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة ، وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

زيارة على نظامى باشا لديوان الحربية

وذهب على نظامى باشا الى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى، فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة قائم مقام

(١) رسالة المسيو برتلى سان هيلير وزير خارجية فرنسا الى المسيو تيسو سفير فرنسا فى الاستانة - الكتاب الاصفى سنة ١٨٨١ رقم ٣٦ .

وبكياشى ، وألقى فيهم خطابا باللغة التركية عربيه لهم البارودى حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره •

فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « ان العساكر المصرية جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامثال ، ويقفون عند حد نواهيه ، فان كلا منا يعلم أن أول واجب على الجند هو اطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به ، وما منا الا محب للجنان الخديوى ميال بكليته الى الامثال لاشارته ^(١) » •

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف •

زيارته للعلماء

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ محمد عليش شيخ المالكية ، وكانوا فى أحاديثهم معه يشنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد •

تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية

استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما ، وعدتاه تدخلا من تركيا فى شئون مضر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته ^(٢) ، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير ادوار مالت

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثائق رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ •

فصل انجلترا العام من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية^(١)، فأجابت طلبه واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة ، على أن تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثماني أرض مصر ، وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية ألما Alma الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءت البارجة الانجليزية انفسبل Invincible وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة سفر الوفد العثماني ، فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه ، ويلاحظ أن البارجة انفسبل هي احدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على مجيء هذه البوارج ، فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي .

عودة الوفد الى الاستانة

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيها أى اضطراب ، وأكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم ، واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالي انقلبوا راجعين الى الاستانة .

الى هنا انتهينا من بيان الأعمال التي قامت بها وزارة شريف ، وتطور الحوادث في عهدها ، وقد بقى علينا أن نفصل القول في أهم عمل تم على يدها وهو انشاء المجلس النيابي ، وهو ما سنوفى الكلام عنه في الفصل الآتي .

(١) رسالة اللورد لاينس Lyons سفير انجلترا في باريس الى وزير خارجية فرنسا - ٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ وثيقة ٤١ .

الفصل السادس

انشاء مجلس النواب

سبق القول بأنه على أثر تأليف وزارة شريف باشا ، قدم إليه تقريران من أعيان البلاد ، أحدهما بمثابة ضمان منهم لتعهدات الضباط باحترام النظام ، والثانى خاص بطلب انشاء مجلس النواب ، وهذا ما سنفصله فيما يلى :

قدم هذا التقرير موقعا من ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها ، متضمنا المطالبة بتأليف مجلس النواب ، وقد ألمع التقرير الى المزايا التى تعود على البلاد من تأليفه ، وأشار الى مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى عهد اسماعيل ، وطلب موقعوه أن يكون للمجلس الجديد من الحقوق والسلطة مثل ما للمجالس النيابية فى أوروبا ، وهذا التقرير يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، وهو شبيه فى أهميته باللائحة الوطنية التى قدمت للخديو اسماعيل من كبراء البلاد وأعيانها لتوسيع سلطة مجلس شورى النواب ، واليك نص التقرير :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ، ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية الا بالعدل والحرية حتى يكون كل انسان آمنا على نفسه وماله ، حرا فى أفكاره وأعماله ، مما فيه سعادته وحسن حاله ، وهذا لا يتأتى الا بايجاد

حكومة شورى عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ، ولا تتطرق اليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس مليّة من نبهاء أممها ، ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ، ويكونون الواسطة الحفّية فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة ، وعلى هذه القواعد ، ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق ، وبما أن مقاصد خديوتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبنا لحفظ بلادنا من بوائق الذهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المرحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له بالمجالس الأمم الأوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة ، وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لاتعادلها نعمة ، وتصير حكومتها العادلة أنموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم ، وانا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولى النعم ، أدام الله اجلاله « (١) » .

وقد حقق شريف باشا هذا المطلب ، اذ كان مقتنعا قبل قيام الثورة العرابية بضرورة انشاء مجلس نيابى كامل السلطة .

ففى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨) رفع الى الخديو تقريراً باجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة اقراره فى مصر ، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابى الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديم ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التى تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة (٢) أو بعبارة أخرى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) تضع الدستور الجديد .

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ١٥١ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم

دعا شريف باشا فى تقريره الى اجراء انتخابات ، طبقا لنظام مجلس شورى النواب القديم ، فاتماما للبيان نذكر هنا أهم قواعد هذا النظام كما استخلصناها من لائحته الأساسية ولائحته الداخلية (النظامية) ليسهل على القارئ المقارنة بين قواعده وقواعد القانون الأساسى (الدستور) الذى عرضه شريف باشا وقرره مجلس النواب الجديد .

يتلخص نظام مجلس شورى النواب فى القواعد الآتية :

١ - ان هذا المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون الا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع الى الحديو ، وله فيها القول الفصل .

٢ - يتألف المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديریات ، وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية على حسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط .

٣ - يشترط فيمن ينتخب عضوا أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وألا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالافلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الأولى ، ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة كانت تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط

فى الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم المام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول •

٤ - يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير (من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخيرها أو اطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) واجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و١٧ من اللائحة الأساسية) •

٥ - تعيين رئيس المجلس ووكيله منوط بالخديو ، دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين •

٦ - ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها الفحص عن صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسمائهم على الخديو، ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الأمر باعتماد عضويته •

هذه هى أهم القواعد الجوهرية لمجلس شورى النواب القديم ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشئون ^(١)

الانتخابات

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١) لافتتاح مجلس النواب ^(٢) •

(١) مقتبس من كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٣ من الطبعة الاولى و ٧٨ من الطبعة الثانية •

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٨٧ •

ولا شك في أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها ، يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمد والمشايخ ، ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة، وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديرات والمحافظات به فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة ^(١) ، وهو أول منشور انتخابي في تاريخ مصر الحديث يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة •

وفي الحق ان الحكومة لم تتدخل في هذه الانتخابات ولم تتعرض لحرية الناخبين في انتخاب من يريدون ، فكان الانتخاب حرا بكل معاني الحرية ، وكذلك كان حرا من تدخل العرابين واملاء ارادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم وأتباعهم ، وقد كان في استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل في انشاء مجلس النواب أن يتدخل في الانتخابات ، ويملي ارادته على الناخبين لكي يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما ، ولكن حسنا فعل اذ ترك الناخبين أحرارا في انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التي هي قوام الحياة الدستورية الصحيحة ، فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين ، وضرب العرابيون بذلك مثلا في احترام حرية الانتخاب •

أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١

وقد أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية
أسمائهم ^(٢) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

(٢) عن جريدة المحروسة عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

نواب القاهرة

محمود بك العطار • عبد السلام بك المويحلى (باشا) • أحمد أفندى
السيوفى (باشا)

نواب الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى • عبد المجيد أفندى اليطاش

نائب دمياط

عبد السلام أفندى خفاجى (بك)

نواب القليوبية

محمد بك الشواربى (باشا) • الشيخ سليمان منصور • مصطفى أفندى
علام • ابراهيم أغا أبو حشيش •

نواب الدقهلية

هلال بك منير • يوسف أفندى صالح • على بك القريعى • الشيخ
أحمد على سعده • الشيخ حسنين سويلم • الشيخ العدل أحمد • الشيخ
جاد مصطفى •

نواب البحيرة

محمد بك الصيرفى • الشيخ أحمد الصوفانى • الشيخ أحمد على
محمود • ابراهيم أفندى الوكيل • بسيونى أفندى أبو الفضل • محمد
أفندى عوض • محمد أفندى دبوس • الشيخ أحمد الحناوى •

نواب المنوفية

محمد أفندى الجندى • أحمد بك مصطفى • على بك شعير • السيد
أفندى الفقى • أحمد أفندى عبد الغفار • حسين أفندى أبو حسين •

نواب الغربية

محمد بك المشاوى • أحمد بك الشريف • مصطفى أفندى أبو العز
(باشا) • السيد محمد أبو النظر شتا • الشيخ أحمد الصباحى • الشيخ
رزق نوير • الشيخ ابراهيم سعيد (باشا) ، محمد أفندى الشاذلى • الشيخ
ابراهيم يونس •

نواب الشرقية

سليمان باشا أباطة • الشيخ عبد الوهاب العفيفى • أحمد بك أباطة •
محمد أفندى عبد الله • أمين بك الشمسى (باشا) ، أحمد أفندى نصير •
الشيخ زيد جمعة • على أفندى مكاوى •

نواب الجيزة

عباس أفندى الزمر • السيد أحمد عفيفى • مراد أفندى السعدوى •
خليل أفندى أبو زيد •

نواب الفيوم

السيد طلبه حزين • السيد معتوق • خليفة الهوارى •

نواب بنى سويف

احمد أفندى سالم الريدى ، اسماعيل أفندى سليمان ، على أفندى
كساب • السيد محمد أبو المكارم

نواب المنيا

محمد سلطان باشا • على افندى شعراوى (باشا) • حسن باشا
الشريعى • يوسف افندى عبد الشهيد (بك) • محمد افندى جلال (بك) •
محمد افندى مصطفى عميرة •

نواب أسيوط

محمود بك سليمان (باشا) • السيد عبد الحق عبد الله • عثمان
افندى غزالى • محفوظ افندى رشوان • الحاج جبر افندى محمد • حسين
افندى جمعة • مهنى افندى يوسف عمر •

نواب جرجا

أحمد أغا الدقيشى • السيد رضوان عطية • السيد رشوان حمادى •
السيد سرور شهاب الدين • عبد الشهيد افندى بطرس •

نواب اسنا

أحمد بك على العديسى • عبد الرحيم افندى محمد سليمان

نواب قنا

محمد افندى أبو سحلى • على افندى ابراهيم • السيد احمد محمد •
السيد طايح سلامه

هؤلاء هم نواب الأمة سنة ١٨٨٢^(١) ، ويلاحظ أن عددهم يزيد على

(١) راجع أسماء أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى « عصر محمد على » ص ٥٧٣ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦ و ١٨ و ٢٢٠ من « تاريخ الحركة القومية » .

٧٥ وهو العدد الذى تنص عليه اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب ،
وقد نشأ هذا الفرق عن زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديریات •

رئيس المجلس ومكتب المجلس

ولما كانت المادة الثالثة من اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب
تجعل تعيين رئيس المجلس ووكيله منوطا بالخديو فقد أصدر توفيق باشا
أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس^(١)

وعين عبد الله باشا فكرى كبيرا لكتاب المجلس (سكرتيرا عاما) مع
بقائه وكيلا لوزارة المعارف العمومية^(٢) وأديب اسحق كاتباً ثانيا «سكريرا»
مع بقائه ناظرا لقلم الانشاء والترجمة بوزارة المعارف^(٣) •

وكان هذا التعيين مطابقا لرغبات العرابين والرأى العام ، فان سلطان
باشا كان الى ذلك الحين من خاصة أنصار الحركة ، وأكبر مؤيدى عرابى،
وفى داره كانت تعقد الاجتماعات الوطنية ، وعبد الله باشا فكرى كان من
معاضدى الحركة ومؤيديها ، وقد اختاره البارودى بعد ذلك وزيرا
للمعارف فى الوزارة التى ألفها ، وأديب اسحق كان فى عهد وزارة رياض
باشا السابقة من أشد المعارضين لها كما تقدم بيانه (ص ٧٧) •

افتتاح مجلس النواب

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية ،
امتقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

(٢) وفى عهد وزارة البارودى خلا مركز كبير كتاب المجلس (سكرتير عام) بدخول عبد الله
باشا فكرى فى الوزارة فعين على بك فهى رفاهه بدله كبيرا لكتاب المجلس مع تعيينه
وكيلا لوزارة المعارف (الوطن عدد ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢) •

(٣) هو قلم أنشئ فى أكتوبر سنة ١٨٨١ للترجمة والتدريب على فنون الكتابة والانشاء
وأُسندت رياسته الى أديب اسحق . الوقائع المصرية عدد ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ •

مجلس يمثلها ويشرف على شئونها وأقدارها ، وقد كان هذا المجلس حقاً رمزا لهذه الحرية ، ولولا دسائس الانجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها •

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال ، (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٥ صفر سنة ١٢٩٩) لافتتاحه ^(١) ، فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجماهير ، واصطفت أورطة من الألى الأولى المشاة (ألى الحرس) على جانبى الطريق من باب الديوان الى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرع والسرور والابتهاج ، وحضر النواب وأخذوا مجالسهم ووجوههم تتهلل غبطة وسرورا ، وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب الخديوى من سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة ايذاناً بتحريك الموكب ، وكان فى صحبة الخديو فى عربته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى •

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد « افندمزجوق باشا » (يعيش أفدينا) ، وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه ، فتلقوه بالاجلال ، وقصد الى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى اليه سلطان باشا أن المجلس قد استعد وكمل اجتماع الأعضاء ، فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء ، فتلقوه بجميل الاعزاز والاجلال •

(١) كان محددًا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ كما تقدم بيانه فى الأمر العالى لاجراء الانتخابات ، ولعدم اكمال معدات الاجتماع فى المكان الذى خصص بوزارة الأشغال أرجى الى يوم ٢٦ ديسمبر •

خطبة العرش

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة • وافتتح المجلس بتلاوة
خطبة العرش وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا
عن الأهالي في الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفي علم الجميع أني من وقت
ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ،
ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة ،
فأما الآن فنحمد الله على مايسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة
الدول المتحابة ، ومن تخفيف أحمال الأهالي على قدر الامكان ، فلم يبق
مانع من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذي أنا
فاتحه في هذا اليوم باجتماعكم • وأتم تحيطون علما أن جل مقاصدي
ومساعي حكومتي هو راحة الأهالي ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم
العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجي
واضحا مستقيما ، وعليه سيرى منذ توليت أمركم ، مجبا للتربية ونشر
العلوم والمعارف ، فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة في هذه
الأمور كلها ، خالصا مخلصا في خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكرته
في المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة
مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذي هو أهم شيء في
هذا الوقت الذي هو عصر الترقى والتمدن ، فالواجب علينا الاعتدال
والتأني وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة في اتمام الأعمال النافعة ،
متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، متمسكين بقوة ارتباطنا
بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ، نسأل الله حسن النجاح
انه ولي التوفيق » (١)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له وأطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب ، مبشرة باجتماع مجلس النواب ، ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد الى سرايه فى موكب حافل •

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لأنها أول خطبة لولى الأمر فى افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه الى الأمة فى اقرار النظام الدستورى ، وقد ألقاها بنفسه دون أن يستتب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى •

لم تكن جلسة الافتتاح علنية • وذلك طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديمة ، ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مجلس الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح ، ولم يدع أحد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا لللائحة القديمة ولأن هذا الاجتماع من شئون البلاد الداخلية • وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيًا لجلوس النواب ، وكانوا فى الواقع أقل من ذلك ، ولكن الحكومة كانت معتزمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديرىات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد ، وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسيًا للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية فى اللائحة الجديدة •

خطبة رئيس مجلس النواب

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأعلام (اللجان) وظلوا

مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا الى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم ، فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

أيها السادة النواب

« نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري ، ونصلي ونسلم على نبييه المأمور بالشورى والأمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الارادة ، فما زادكم الا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكبرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية ، وقد اجتمعتم في هذا المقام الرفيع بعناية الجناب العالي ورجال حكومته السنية للنظر في أمور أوطانكم وأتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه ، فواجباتكم من هذا القيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات ، ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران ، جامع لأسباب المنافع الكلية فما عليكم الا السعى والاجتهاد لنوال المراد ، ولكنكم لاتجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذنما لازمة الرعاية ، وانا قد أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية التي هي مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص ، فلا بد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها . ولاشك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأيد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التي تكون جزءا من قوتها الكلية ، ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التي ينبغي لنا الاعتقاد برغبتها في انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفي المنشورات الرسمية ، فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شيء من الواجبات ، لزمنا الأخذ بأسباب

الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدراً عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم •

« فوجهوا اخواني همتمكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصير والنبات ، فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل » (١) •

خطبة سليمان باشا أباطة

ثم ألقى سليمان باشا أباطة نائب الشرقية الخطبة الآتية :

سعادة الرئيس :

« الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد أبان سعادة رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل الى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ ، والذمم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلاً عن نفسى ونائباً عن سائر اخواني النواب ، فياسعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية الا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدراً عنها الضرر ، ويا اخواني لقد علمتم أن الأنظار محدقة إلينا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس ، فلندخل الإصلاح من بابه ، وتأخذ فيه بأسبابه ، لانتظر الا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية ، وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجنب الخديوى المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

الحال ويحسن المال ، وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا واليه نيب « (١) » .

وبقى المجلس بعد ذلك مجتمعا ، وأخذ ينظر فى نظامه الداخلى ، وفد كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام ، تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديرىات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد ، واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية .

الجواب على خطبة العرش

اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه الى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم :

أحمد بك الشريف • عبد السلام بك المويلحى • محمد بك الشواربى • أمين بك الشمسى • هلال بك منير • محمود بك سليمان • أحمد بك على • مراد أفندى السعودى • اسماعيل أفندى سليمان • على بك شعير •

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩) ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

الاسماعيلية بملايهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ،
فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ،
وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده ، والصلاة والتسليم على من
اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر
نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا
الجناب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابة
الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهارا لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم
الفعل واجابة لرغبة الأمة ، ونظرا للمصلحة العامة ، بعد أن زالت العوائق
دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية التى ذلت لها صعاب
المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمأنت
الحال ، ودنا المنى وانقادت الآمال ، ولقد شنف أسماعنا وانعش أرواحنا
ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمن من
الافصاح عما عرفناه لولى النعمة وألفناه من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى
لقد نطقت السرائر بما بدا على قسَمات الوجوه من سمات السرور ، فلم تدع
للأسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل
عليها متحجب اليها مخب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتيها . »

« فلم يبق الا أن نبذل غاية مافى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة
فى نفع هذه الأمة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستتابتنا عن أنفسها لرؤية
مصلحتها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر
ما تحسن بهناية الله مغبته ، وتحمد بيمن توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد
حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد مالنا
من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى
منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت
المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا

مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه فى أن يحرس لنا هذا الخديوى
الفخيم ، ويديم لأوطاننا به النفع العميم ، أدام الله توفيقنا على أحسن
ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام «^(١)

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان
باشا اباظة عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة فى
تاريخ المجلس ، وهى صور ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية
والآداب البرلمانية فى ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة - فى
مجموعها - وتدل على سهولة ايلاف نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية
الحديثة •

لجان المجلس

انتخب المجلس فى يوم الافتتاح لجانا (أقلاما) على نظام اللائحة
القديمة ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب اللجان الآتية :

(لجنة المدن) برئاسة عبد السلام بك المويلحى • (لجنة الشرقية)
برئاسة أمين بك الشمسى • (لجنة الغربية) برئاسة محمد بك المنشاوى
(لجنة الأقاليم الوسطى) برئاسة اسماعيل أفندى سليمان • (لجنة قبل)
برئاسة محمود بك سليمان^(٢)

تحقيق صحة نيابة الأعضاء

اجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ (٨ صفر سنة ١٢٩٩)
برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٣ عضوا وتليت عليهم القرارات الصادرة من
اللجان عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فبين أن نواب البحيرة يزيدون عن

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ •

المقرر لها ثلاثة ، لأن عدد نوابها خمسة وقد انتخب عنها ثمانية ، فاستعفى
أحدهم الشيخ أحمد الحناوى ، وتبين أن الأصوات التى نالها الشيخ أحمد
الصوفانى أقل من أصوات محمد بك الصيرفى ، وكذلك محمد أفندى
عوض ، فقرر المجلس صرف النظر عن الشيخ أحمد الحناوى والشيخ
أحمد الصوفانى ومحمد أفندى عوض ، والاكتفاء بالخمسة الباقين من نواب
البحيرة مع التصديق على انتخاب باقى النواب ^(١)

اللجنة الدستورية

وتناقش الأعضاء بهذه الجلسة فى هل يسير المجلس على أحكام
اللائحة الأساسية القديمة التى انتخب على أساسها ، أو ينتظر وضع اللائحة
الجديدة (الدستور) ، فتقرر أن يسير المجلس على أحكام اللائحة القديمة
الى أن تقرر اللائحة الجديدة ، وانتخب المجلس لجنة للنظر فى اللائحة
الجديدة التى اعتزمت الوزارة وضعها وتقديمها للمجلس لاعتمادها ،
فكان تأليف اللجنة قبل أن يحال الى المجلس مشروع اللائحة بمثابة
استعجال لوضعه ، وقد تألفت اللجنة كما يلى :

عبد السلام بك المويلحى ، عبد المجيد أفندى البيطاش ، الشيخ احمد
محمود ، احمد بك على ، محمود بك سليمان ، أمين بك الشـمسـى ،
عبد الشهيد أفندى بطرس ، احمد أفندى عبد الغفار ، الشيخ ابراهيم
سعيد ، محمد المنشاوى بك ، حسن باشا الشريعى ، اسماعيل أفندى
سليمان ، مراد أفندى السعدوى ، احمد بك أباطة ، على بك القريعى ،
واستقر رأى المجلس على اسناد رئاسة هذه اللجنة الى حسن باشا
الشريعى ^(٢) .

(١) الوقائع المصرية عدد اول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

(٢) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

وقد سميت هذه اللجنة (لجنة اللائحة) ، وسنجرى على تسميتها
فى سياق الكلام (اللجنة الدستورية) طبقا للمصطلحات البرلمانية

اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)

اشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح
ذلك العصر (اللائحة الأساسية) أو (القانون الأساسى) ، وقد وضع
على أحدث المبادئ العصرية اذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ،
كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس
حق اقرار القوانين ، بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية ،
والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها ، والزامها بعدم فرض أى ضريبة
أو اصدار أى قانون أو لائحة الا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية
وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .
وتستطيع أن تدرك الفرق الكبير بين الدستور الذى وضعه شريف
باشا سنة ١٨٨١ ونظام مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل سنة
١٨٦٦ بمراجعة نصوصهما ومقارنتهما بعضهما ببعض ، ويخلص لك من
هذه المقارنة أن البلاد نالت دستوراً حقيقياً سنة ١٨٨١-١٨٨٢ ، وهو مقتبس
من الدستور الذى وضعه شريف باشا ذاته فى أواخر عهد اسماعيل والذى
سميناه دستور سنة ١٨٧٩ ^(١) ، ولم ينفذ فى حينه لما وقع من التدخل
الأوربى الذى انتهى بخلع اسماعيل .

تقديم الدستور الى مجلس النواب

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب
للمناقشة فيه وإقراره ، أى أنه جعل من المجلس جمعية تأسيسية تملك
وضع الدستور .

(١) نشرناه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ (من الطبعة الأولى) .

ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (١٢ صفر سنة ١٢٩٩) جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، وألقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، وألمع الى أنه بوضع هذا الدستور انما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، وهذا أهم ما جاء فى الخطبة :

أيها السادة النواب :

« انى لا أقدر أن أعبر عن سرورى بالحضور بينكم فى هذا اليوم الذى أعده منبداً لعصر جديد ان شاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح ، »

« حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التى كانت محيطة بها هى توسيع نطاق الشورى واشتراك رأي نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر منهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً لمجلس النواب الذى كان موجوداً ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ، فترتب عليها تعويق اتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق ، وانى لأعد نفسى سعيداً حيث أن أفكارى فى هذا الخصوص ما كانت الا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية ، وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالى ، ولهذا حصل انتخاب حضراتكم ، واجتمعتم ، فلنهنى القطر على ذلك ونهنى أنفسنا وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما مصدرا لكل خير ، ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لاتلائم أفكارنا جميعاً كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذى رفعته أخيراً للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فاشتغلت مع رفقائى بتخضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها

بالتدريج شيئاً فشيئاً ، لكن حيث أن مقصدنا جميعاً واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى ابداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظر مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم ، انما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها يعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمانة الحكومات الأجنبية ، ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص وبدون مساعدتها فتخلص شيئاً فشيئاً مما نحن فيه ، وانى لو أثق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا .

« وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لا يمكن الحصول عليها الا بعد التصديق على لائحة اجراءاته ، فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتى أننا نشرع فى الأعمال النافعة المهمة ، ولكونه من تنمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للادارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونها خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح فى أثناء تأدية وظائفهم ، فقد عمل عن ذلك مشروع وها هو مقدم للمجلس ، المأمول أيضاً الاسراع بنظره حتى

يصدر مع اللائحة ، وان شاء الله سنقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب ، نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولاً وفعلاً لما يكون فيه الإصلاح ،^(١)

ولما عرض شريف باشا على المجلس مشروع الدستور (اللائحة) أحيل الى اللجنة الدستورية السابق الكلام عنها ، فأخذت تنظر في مواده وتوالى اجتماعاتها لهذا الغرض ، ولما أتمت مهمتها قدم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى شريف باشا ملاحظات المجلس عليه ، وذلك في يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ (٢٧ صفر سنة ١٢٩٩) ، وقد أقرت اللجنة معظم مواد المشروع مع تعديلات يسيرة في بعضها لا تغير من جوهره شيئاً ، فوزع شريف باشا على الوزراء المشروع مع ملاحظات اللجنة ليتذكروا فيه ، وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الأزمة السياسية التي أدى اليها تدخل فرنسا وانجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف باشا .

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ يناير سنة ١٨٨٢ .

الفصل السابع

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة

• ١٨٨٢

ترجع هذه الأزمة الى سوء نية الدولتين انجلترا ، وفرنسا ، حيال مصر واثمارهما بالنظام الدستوري ، الذي كاد يستقر باعلان اللائحة الأساسية ، ولم يكن بقى على اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأي بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة، التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة •

ولكن انجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب في مصر ، وقد يودى بالدستور ، وذلك بتدخلهما في شئون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الحديو والأمة ، لكي تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح •

مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

ففى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ ^(١) توجه السير ادوار مالت Edward Malet معتمد انجلترا والمسيو سنكفنكس Scien Kiewicz المعتمد الفرنسى مجتمعين الى سراى عابدين ، وقدا الى الحديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منهما الى معتمدها فى مصر ، وأبلغاها أيضا الى شريف باشا ، وهذا تعريبها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا الى علم الحديو وحكومته ارادة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر .

« ان الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وان الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الحديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير ادوار مالت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الحديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الحديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ - ٨٢ وثيقة رقم ٢٦ .

الحديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية « (١) » .

ومعنى هذه المذكرة ان الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شئونها الداخلية ، وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلمانى فى مصر ، ولم تكتما الاعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الحديوى باجتماع مجلس النواب » .

وترمى المذكرة الى مكاشفة الحديو بأن الدولتين مؤيدتان له ، ومعنى هذا التأييد فى الملابسات التي كتبت فيها هو أغراؤه بالسعى لاسترداد السلطة المطلقة ، والعبث بالنظام الدستورى الجديد ، والدس والتفريق بين الحديو والحركة الوطنية ، وهكذا دأب السياسة الاستعمارية فى مصر والشرق ، فان من وسائلها الى تحقيق أغراضها التفريق بين الأمة وولى الأمر ، وبين الأمة بعضها وبعض ، وبديهي أن مثل هذا الأسلوب فى مخاطبة الحديو يلقى فى روعه انه فى استرداده السلطة المطلقة يجد من الدولتين مؤيدا ونصيرا ، فالغرض من تقديم هذه المذكرة هو ايقاع الفرقه واغراء العداوة والانقسام فى مصر ، واثارة الهياج والاضطراب فيها ، هذا الى ما احتوت عليه من ايلام عواطف الأمة وجرح كرامتها واستثارة غضبها فى مدرجة الانتقال من الحكم الاستبدادى الى النظام الدستورى ، مما توقع معه الدولتان تهيئة الفرصة لتدخلهما المسلح فى شئون البلاد .

مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة

ومن الواجب استقراء للحوادث أن نبين مصدر الفكرة فى ارسال هذه المذكرة الى الحكومة المصرية ، فنقول ان مبتدعها هو المسيو جامبىتا

(١) عربناها عن النص الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ - وثيقة روم ٤٢ - برقية جامبىتا الى سنكفكس .

Gambetta السياسي الفرنسي الشهير ، فقد تولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية الفرنسية في نوفمبر سنة ١٨٨١ عقب سقوط وزارة جول فرى Jules Ferry الذي كان يتولى الخارجية فيها المسيو بارتلمى سان هيلير Barthelemy Saint Hilaire ، وكان سان هيلير حريصا على مبدأ عدم التدخل في شئون مصر الداخلية ، فلما خلفه جامبetta أراد أن يعلن نشاطه ويحيي النفوذ الفرنسي في مصر ، وقد ساءه انشاء مجلس النواب ، اذ كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو الى استعبادها قاطبة ، هذا فضلا عن اتصاله بالماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد وهم حملة معظم سندات الدين المصري ، فاجتمعت هذه العوامل وجعلته حربا على النظام الدستوري ، ففاوض اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا في ضرورة التدخل المشترك في المسألة المصرية ، واقترح ارسال تلك المذكرة الى الخديو توفيق لمناسبة افتتاح مجلس النواب ، والفكرة في ذاتها لا تدل على الحكمة أو بعد النظر حتى من الوجهة الفرنسية ، فان افتتاح مجلس النواب لم يكن ليستدعي تأييد الدولتين للخديو ، اذ ما شأنهما في ذلك ؟ على انه لم يطلب منهما تأييدا الى ذلك الحين ، ثم ان تأييده في هذا الصدد هو احراج لمركزه أمام المصريين ، واطهار له بمظهر الناقم من انشاء مجلس النواب ، وفي ذلك ما يفسح المجال لاساءة الظن به ويبعد عنه محبة الشعب ، ويغري به منافسيه في العرش ، على أن فرنسا لم تستفد من ارسال هذه المذكرة وما أعقبها من اشتداد الخلاف بين الخديو والعرايين ، بل الذي استفاد من كل هذه الأحداث هم الانجليز ، والفكرة كانت من كل ناحية عقيمة خالية من روح الحكمة وحسن السياسة .

عرض اذا جامبetta فكرته على اللورد جرانفيل ، فقبلها مقتبضا ، وكان ذلك في عهد وزارة غلادستون الذي يسمونه شيخ الأحرار في إنجلترا ، وهي الوزارة التي قررت الحملة على مصر ووقع الاحتلال في عهدها ، وهذا يدل على حقيقة مقاصد وزارة الأحرار في إنجلترا نحو مصر ، وقد طلب اللورد جرانفيل الى جامبetta أن يتولى هو وضع المذكرة المشتركة ،

فوضعها ، واتفقت الحكومتان على تقديمها الى الحديو ، فقدمها له القنصلان
كما أسلفنا •

قوبلت هذه المذكرة فى مصر بالسخط العام ، وهاجت لها الخواطر ،
وقلق الناس قلقا عظيما ، وأدرك رؤساء الجيش من رجال الحركة الوطنية
أن المذكرة موجهة أولا وبالذات الى حركتهم ، فاجتمعوا فى ديوان وزارة
الحربية (قصر النيل) للتشاور فى الأمر ، وهناك وافاهم محمود باشا سامى
البارودى وزير الحربية ، فهدأ روعهم ، وذهب الى زملائه الوزراء ، وأنهى
اليهم ما أثارته المذكرة فى نفوس الضباط من السخط والاستياء ، فتوجه
الوزراء ، وعلى رأسهم شريف باشا الى الحديو ، وتداولوا الأمر بينهم ،
فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى الباب العالى ، مع الاعراب عن عدم
قبولها ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا ، وأنهى اليهما
اعتراضه على المذكرة (١) •

وكان جامبتا يبغي أن يدوم اتفاق الدولتين فى شئون مصر ، على أن
الاتفاق لم يدم طويلا ، فان الدولتين ما لبثتا أن اختلفتا رأيا فى تحديد
موقفهما حيال المسألة المصرية ، وما لبث جامبتا ذاته أن سقطت وسقطت
وزارته فى يناير سنة ١٨٨٢ ، وخلفه دى فريسنيه De Freycinet فظا ،
يتولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية حتى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وكان
عهده أشأم عهود السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، اذ ترك الانجليز
يحتلون مصر ، فجامبتا لم يخدم بمذكرته التى ابتدعها سوى السياسة
الانجليزية ، ومهد بها السيل لهذا الاحتلال •

تدخل آخر فى وضع الدستور

كانت مذكرة الدولتين حلقة من سلسلة خطة ميته لاحراج مركز
الحكومة البرلمانية التى أسست فى مصر ، فقد أعقبها اعتداء آخر على حقوق

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبتا - الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ وثيقة
رقم ٣٤ وثيقة رقم ٢٨ •

البلاد ، اذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بايعاز من الرقيين الأوروبيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدا اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال (اللجنة الدستورية) بالنظر في اللائحة الأساسية ، واليك خلاصة المذكرة التي قدمها الرقيان الى قنصليهما :

ان مجلس النواب يريد أن يخول حق تقرير الميزانية ، وهذا الحق ولو كان مقصورا على المصالح التي لم تخصص ايراداتها للدين العام فانه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، لأن من نتائج المحتومة احلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء في ادارة شئون البلاد ، ولما كان الرقيان لا يملكان سوى التتيه في تقاريرهما الى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة ، فان هذا الحق الذي له نتائج العملية أمام وزراء يملك الحديو تغييرهم ، يصبح لاقيمة له أمام مجلس نواب غير مسئول ، وهذه الحالة تزداد خطورتها لما هو معروف عن مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوروبي في الحكومة (١) .

وقد أيد المتمدان الفرنسي والانجليزى وجهة نظر الرقيين ، وأيدتهما أيضا حكومتاهما (٢) . وكان الرقيان الانجليزى والفرنسى لا يفتآن يضمنان العشرات والعراقل أمام الحركة الوطنية ، فالسير كولفن الرقيب الانجليزى كان من غلاة المستعمرين الانجليز الذين كانوا يريدون جعل مصر مستعمرة انجليزية ، ولا يكتف كراهيته للحركة الوطنية ، وكان معتادا على أساليب الاستعمار منذ كان موظفا في حكومة الهند ، وله تأثير كبير على السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام ، فكان بذلك محور السياسة العدائية ضد مصر ، وكان دى بلنير الرقيب الفرنسى مناوئا أيضا للعرايين ، وقد اختلف والبارون دى رنج قنصل فرنسا العام فى أوائل

(١) برقية سنكفكس معتمد فرنسا الى جامبوتا - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ وثيقة رقم ٣٤ ووثيقة رقم ٣٨ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٤١ و ٤٢ .

الحركة العرابية لما كان يديه دى رنج من العطف عليها ، حتى لقد شكاه من أجل ذلك الى حكومته منضما الى الحديو ورياض فى سعيهما الى نقله . كما تقدم بيانه (ص ١١٠) ، فليس عجيبا أن يقف الرقيان موقف التحدى والمعارضة ازاء مجلس النواب .

كان هذا التدخل تحديا بالغاً لكرامة البلاد وحقوقها ، وتديرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال ، اذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى صراحة لا ابهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، وفى هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم ، أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعماري الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا .

موقف شريف باشا

لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر ، فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة ، اذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال ، وقد ارتأى شريف باشا درءا للأزمة ألا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها الى حين حتى تنجلي الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى

استطاعة مصر أن تصده ، لما كانت عليه وقشذ من الضعف والارتباك ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعة لحقوق الأمة في الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التي يعمد اليها لاتقاء الأزمات ، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملايسات ، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلا ، لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ (ص ١٨٤) ، أي قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية الأفي ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارضاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة ، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العربيين بالاعتدال في موقفهم من هذه الأمة وبأن لا يقطعوا برأى في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا ، وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته ، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد : « قد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا أن نتظر الآن بضعة أشهر » ^(١) . ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا .

كتاب شريف باشا الى مجلس النواب (٢)

عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل ، وذلك أنه أعاد اليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية ومعه كتاب الى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة في هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة ، وطلب شريف باشا في كتابه الى مجلس النواب

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ١٢٣ من الترجمة و ص ١٨٠ من الأصل الانجليزى .

(٢) الوقائع المصرية - مضبطة مجلس النواب - عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

اقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء ، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية الى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين (١) .

وفى الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين ، بتأجيل البت فى مواد الميزانية ، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضة ، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال ، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا رأى ، وهو انصراف العرابيين عن شريف ، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم ، واسناد رئاسة الوزارة الى رجل منهم ، اذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وان كان قد ألف وزارته على قاعدة اجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة ، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ، ويستبدلون به رجلا من خاصتهم ، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى الى رئاسة الوزارة ، فقد كان البارودى كثير الطموح الى السلطة والجاه ، والى العرش أيضا ، كما أقر بذلك عرابى فى مذكراته (٢) ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا ، قد زين للرابيين أن يتشبهوا

(١) الوقائع المصرية - مضبطة مجلس النواب - عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٢) كتب عرابى فى مذكراته (ص ٢٧١) فى هذا الصدد ما يأتى :

« وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية فألجبت فى البناء على لقيامى بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون فى قيود الاستبداد والإستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحي حياته ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتي ، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر اذا رغبت فى ذلك ، فقلت له : « مه يا محمود باشا ، فانى لا أريد الا تحرير بلادى ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مرارا وتكرارا وليس بى طمع أصلا فى الاستئثار بالمنافع الشخصية ولا أريد انتقال الاريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر ، مع علمى بأنك تنتسب الى الملك الأشرف (يرسباى) . فقال : أنا لا أقول لك الا حقا ، وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى فشكرته على ثقته بى وتم الحديث » .

برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقرروا مادة الميزانية فوراً ، وقد رتب على هذه الخطوة وصوله الى الرئاسة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي بداهة الى استقالته ، فيدعى هو الى تأليف الوزارة الجديدة .

وقد كان ما رتبته البارودى ، فلما وصل كتاب الحكومة الى مجلس النواب فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ ، ظهرت على كثرة النواب روح المعارضة المطلقة ، واجتمعوا فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقضوا عدة ساعات يتشاورون فى اتخاذ قرار نهائى ؛ وانتهى تشاورهم الى الاتفاق على رفض طلب التأجيل واسقاط الوزارة .

كتب المسيو سنكفكس فى هذا الصدد يقول : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة (٣١ يناير سنة ١٨٨٢) ، واتفقوا على اسقاط وزارة شريف باشا ، ويريد النواب والضباط تأليف وزارة أعضاؤها منهم جميعاً ، والوزارة الجديدة على أهبة تسلم مناصب الحكم ، ولا تنتظر الا الفرصة المناسبة ، وستسند رياستها الى محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية الحالى الذى سيعهد بالحربية الى عرابى بك ، وسيضطر شريف باشا الى الاستقالة أو حل المجلس ، ومن المستحيل أن أتكهن على وجه التحقيق بما سيقع من الحوادث فى القريب العاجل ، ولكن الأمر المحقق أننا نقرب من أزمة شديدة ، وهذا ما لا شك فيه ، (١) .

فاذا لاحظت أن المسيو سنكفكس بعث بهذه الرسالة يوم ٣١ يناير، أى قبل أن يجتمع مجلس النواب ويبحث فى كتاب شريف باشا ويقرر فى شأنه مايراه ، أدركت أن الأمر كان ميّتا على اسقاط وزارة شريف وتأليف الوزارة الجديدة ، وأن اجتماع المجلس لم يكن الغرض منه سوى اقرار ما دبره الزعماء .

(١) رسالة المسيو سنكفكس Scienkiéwicz الى المسيو دى فريسينييه رئيس وزارة فرنسا فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٤ .

تقرير اللجنة الدستورية

في كتاب شريف باشا

بحثت اللجنة (الدستورية) في كتاب شريف باشا ، ووضعت عنه تقريراً عرض على مجلس النواب بجلسته الأربعاء أول فبراير سنة ١٨٨٢ (١٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٩) ، أي في اليوم التالي لورود الكتاب ، وخلاصته أنها ترى لأهمية المسألة عرضها على هيئة المجلس ليقرر فيها ما يراه ، وتضمن التقرير أيضاً أن ثمة تعديلات أخرى طفيفة أدخلها مجلس الوزراء في مشروع اللائحة ، رأت أيضاً عرضها على المجلس^(١) .

اجتماع مجلس النواب

والبحت في كتاب شريف باشا

فلما اجتمع مجلس النواب يوم أول فبراير سنة ١٨٨٢ عرض سلطان باشا على الهيئة كتاب شريف باشا وتقرير اللجنة الدستورية ، ثم عرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة الى مجلس الوزراء ، والتغير الذي أدخله المجلس عليها ، وتناقش الأعضاء في ذلك مناقشة دلت على أن النية كانت مبيتة من قبل على رفض طلب التأجيل ، ووجوب الاسراع بتقرير مواد الميزانية كما كانت في مشروع الدستور ، وتحدي شريف باشا واحراجه لحمله على الاستقالة ، فقد قرر المجلس اعتبار اللائحة (الدستور) قانوناً مستعجلاً ، واستعجال اللجنة في نظر التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الجواب على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها عن ذلك كله الى المجلس قبل ظهر الغد (الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفي ذلك من العجلة ما ينم عن استعجال سقوط الوزارة من غير موجب •

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ •

فاستمرت اللجنة الى ما بعد الغروب تدرس التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ، فأقرت بعضها ورفضت البعض الآخر ، ووضعت نصا جديدا للمواد المتعلقة بالميزانية ، وهو « أن تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقررونها جميعا بالاتفاق أو الغالية ، فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب ، فاما أن يؤيدوا رأى النظار ، واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب ، فان كان الأول وجب تنفيذ الميزانية ، وان كان الثاني ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما ، فاما أن يفض (يحل) مجلس النواب ، واما أن يستعفى النظار ، وفى هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية فى المهم الضرورى منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ، ويبقى الباقي من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة » .

تقرير اللجنة الدستورية

ووضعت اللجنة تقريرها عن المهمة التي عهد بها المجلس اليها ، وخلاصته وجوب الاستمسك بتقرير مادة الميزانية فى الدستور كما وضعتها اللجنة ، ورفض التأجيل ، وعرضت بموقف شريف باشا فى هذه المسألة ، واقترحت فى تقريرها ألا يكون الرد على تقريره كتابة ، وارتأت أن يكون الرد مشافهة حسما للأمر ^(١) ، وفى هذا ما يدل على أن الفكرة التي سرت فى المجلس هي التخلص من وزارة شريف باشا .

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

قرار مجلس النواب

اجتمع مجلس النواب ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) ليصدر قراره في هذه المسألة الخطيرة ، وحضر من أعضائه ٧٢ عضواً ، وبعد افتتاح الجلسة تلى تقرير اللجنة ، ثم جرت مناقشة وجيزة انتهت بقبول رأيها .

قال محمد بك الشواربي : لا بأس من تشكيل لجنة تسير الى الجنب الخديوي طالبة من حضرته السنية اقرار اللائحة التي استقرت عليها آراء النواب ، فذلك أدنى للنتيجة وأولى من المراسلة ، خصوصا بعد ظهور المسألة بالمظهر الجديد المنوه عنه في رقيم رئيس مجلس النظار (كتاب شريف باشا) .

ابراهيم أفندي الوكيل - أوافق على رأى محمد بك الشواربي في ارسال اللجنة ولكن أرى أن تسير أولا الى دولة رئيس مجلس النظار فتذكر له سوء تأثير رقيه في المجلس (تأمل) ، ونطلب منه التصديق على اللائحة بلا مخابرة ولا تأجيل ، فان أبى فاللجنة تقصد الجنب العالي وتسأله التصديق على قبول اللائحة سريعا .

أحمد أفندي عبد الغفار - أرى أن يكتب مع ذلك رد الرقيم بانكار مافيه لكى لا يحسب السكوت عنه اعترافا بما فيه وقبولا .

أحمد أفندي محمود - ان سير اللجنة على الوجه السابق الذكر كاف في رد الرقيم وحاسم للأمر بلا مرأى ، ومع هذا فان تقرير اللجنة الذى تلى الآن علينا وقبل مضمونه بالاتفاق رد لا مشاحة فيه يثبت في سجل المجلس وينشر فيعلم لدى الرأى العمومى .

بعض النواب - أحسنت^(١) .

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية. عدد ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وأخذت الآراء على اقتراح تأليف اللجنة المنوط بها مقابلة الخديو ، فأقره المجلس وقرر أن يكون عدد أعضائها خمسة عشر عضوا ، وشرع لفوره فى انتخابهم بالاقتراع السرى ، فأسفر الاقتراع عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم ، وكلهم من النواب البارزين :

حسن باشا الشريعى • سليمان باشا أباطه • محمد بك الصيرفى • أحمد بك على • أحمد بك الشريف • محمد بك الشواربى • أحمد أفندى محمود ، أحمد أفندى عبد الغفار • أحمد بك السيوفى • ابراهيم أفندى الوكيل • أمين بك الشمسى • على بك شعير • عبد الشهيد أفندى بطرس • محمود بك سليمان • مهنى أفندى يوسف عمر •

واقترح أحمد أفندى محمود توجه اللجنة حالا لأداء مهمتها ، قائلا: يرجى انفضاض الجلسة لتسير اللجنة برسالتها قبل فوات الوقت (ولا ندرى أى وقت كان يخشى فواته ؟) ، فوافق المجلس على الاقتراح بالاجماع ، وانفضت الجلسة فى ختام الساعة الأولى بعد الظهر •

وفى نفس اليوم (٢ فبراير سنة ١٨٨٢) ذهب الاعضاء الخمسة عشر الى وزارة الداخلية ، وقدموا الى شريف باشا لائحة المجلس للتصديق عليها وقالوا : ان تأخير التصديق عليها مضر بمصلحة الإمة ، ولا سيما أن هذه اللائحة هى طبق الحقوق المتبعة فى مجالس نواب الدنيا ، ولا يمكن أن تترك هذا اليوم يمضى بغير قبول اللائحة أو رفضها ، فأجابهم شريف باشا بأنه مستعد للتصديق على جميع بنود اللائحة ما عدا البند المختص بالميزانية فلا يمكنه التصديق عليه الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا ، فقالوا له ان هذا من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما ، فأصر على رأيه ، فقالوا : « اننا نأسف أنه سيصدق عليها سواك » ، وقاموا وأخذوا اللائحة معهم ، فقال لهم شريف باشا : دعوا هذه اللائحة لتنظر فيها • فقالوا لا لزوم لذلك ، وأخذوها

وانصرفوا^(١) ، وهذا الحوار يدل على نية التخلص من وزارة شريف باشا وقد كان يجدر بالنواب أن يترثوا في الأمر ، والا ينقلبوا بهذه السرعة على ما كان موضوع آمالهم حتى الامس ، ومما يستوقف النظر ويدعو الى الأسف أن يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذي أنشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الأساسي ، ولكنها الاهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ في ركوب هذا المسلك .

ثم توجه النواب الخمسة عشر الى سراى عابدين ، وقابلوا الخديو ، وقالوا : اننا جازمون بمحبتكم للوطن واصلاحه ، ولهذه الغاية منحتم الامة المصرية مجلس الشورى وقد نقحنا لائحة له ، غير أن دولتو شريف باشا متوقف عن التصديق عليها ، مع أنه لا داعي لتوقفه ، اذ ليس لها دخل بالعقود الدولية ، وطلبوا سرعة انجاز هذه المسألة ، فقال لهم الخديو : واذا كانت الوزارة متوقفة ، فما العمل ؟ فقالوا : تستعفى وتشكل وزارة أخرى تصدق على اللائحة ، فوعدهم الخديو خيرا .

استقالة شريف باشا

وبعد أن خرج النواب من عند شريف باشا كتب استقالته وتوجه بها الى سراى عابدين ثم سار الى سراى الاسماعيلية ، وهناك التقى بقنصلى انجلترا وفرنسا وأضر على استعفائه ، وقد كان في استطاعته أن يبقى متمسكا بالوزارة ويستصدر من الخديو مرسوما بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة لأن القانون الاساسى الذى وضعه يخوله هذا الحق ، فضلا عن أن لائحة مجلس شورى النواب القديمة تخول الخديو حل المجلس اطلاقا، ولكنه لم يفعل، وأثر الاستقالة احتراما للروح الدستورية

(١) عن الوطن عدد ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولئن عدلت صحيفة الوطن عن هذه الرواية بعد نشرها فنعتقد أن هذا العدول كان بإيعاز من الحكومة وأن الرواية التى نشرتها أصلا مطابقة للواقع .

السليمة ، لأن حل مجلس النواب في مفتتح الحياة النيابية ولما يمض على اجتماعه شهر هو عبث ظاهر بروح الدستور .

ولما تلقى الخديو استقالة شريف باشا وعلم باصراره عليها استدعى النواب الخمسة عشر ، فحضرُوا مساء وطلب اليهم أن ينتخبوا رئيساً للوزارة ، فلم يرضوا متعللين بأن هذا من حقوق الخديو ، وانقضى اليوم دون أن يعلنوا رأيهم ، وفي اليوم التالي (الجمعة) طلبهم الخديو وكلفهم اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود سامي باشا البارودي بشرط أن يصدق على اللائحة ويصدر الأمر الكريم باعتمادها ، وطلب منهم الخديو أن يختاروا بقية الوزراء ، فقالوا : ان هذا الأمر من خصائص الرئيس ، ولكنه ألح عليهم ، فذهبوا الى سراي البارودي واتفقوا على اختيار أعضاء الوزارة ، وهكذا سقطت وزارة شريف باشا وخلقتها وزارة محمود سامي البارودي .

وبعد سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودي اقضاء تاماً لسلطة الخديو ، وانتصاراً حاسماً للحزب العسكري ، لأن الخديو لم يكن راغباً في تغيير شريف باشا ولم يكن له رأى ما في تولي البارودي رئاسة الوزارة ولا اختيار أعضاء وزارته ، على أن المتسبب في سقوط وزارة شريف هما الحكومتان الانجليزية والفرنسية بتقديمهما مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فاستقالة شريف كانت النتيجة الأولى لهذه المذكرة المشؤمة .

وقد ذاعت شهرة عزابي في أوروبا عقب سقوط الوزارة ، بعد ما تبين أن له النفوذ الفعال في مجلس النواب ، اذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التي رغب في التخلص منها .

الفصل الثامن

وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكرى (وفى الظاهر ارادة النواب) ، فأسند رياسة الوزارة الى محمود سامى باشا البارودى ، وأرسل اليه الكتاب الآتى يعهد اليه فيه تأليف الوزارة :

« حيث دعت الأحوال لانفصال محمد شريف باشا بناء على استعفائه واقتضى الحال لانتخاب بدله ممن يكون متأهلاً ولائقاً لمقام الرياسة ، ومن المسلم عندى أن سعادتكم أهل لذلك لما اتصفتم به من كمال الدراية وحلية الصدق والاستقامة ، فقد انتخبتم لهذا المقام الخطير وقلدتكم رياسة النظر ، فيجب المبادرة بانتخاب هيئة النظر اللازم وجودها معكم وتسميتها والعرض لطرفنا عنها لصدور أمرنا باعتمادها ، وحيث ان نهاية قصدي وغاية آمالي انما هو السعى وصرف الجهد لما فيه عمارة وسعادة الوطن واصلاح أحواله ، فأملى فيكم القيام بهذه المساعي الحسنة وفقنا الله جميعاً لما فيه الاصلاح والنجاح ،^(١) » .

وكان البارودى قد اجتمع بذارة مع النواب الخمسة عشر قبل أن يصدر له المرسوم الخديوى ، وتشاوروا معاً فى الأشخاص الذين تتألف منهم وزارته ، فاستقر رأيهم على أن تكون مؤلفة على النحو الآتى :

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

البارودى للرياسة والداخلية • أحمد عرابى بك (باشا) للحربية والبحرية • على صادق باشا للمالية • مصطفى فهمى باشا للخارجية والحقانية • عبد الله باشا فكرى للمعارف • حسن باشا الشريعى للأوقاف • محمود بك (باشا) فهمى للأشغال •

قدم البارودى الى الخديو كتابه بقبول تأليف الوزارة ، ضمنه المبادئ التى اعتزم اتخاذها برنامجا له ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه شريف باشا حين ألف وزارته ، وكتابته الآخر الذى قدمه اليه فى ٤ أكتوبر بتأليف مجلس النواب ، فأجابه الخديو بكتاب يقره فيه على المبادئ التى بسطها وصدر المرسوم بتأليف الوزارة على النحو المتقدم فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ ^(١) ، وكان عرابى ومحمود فهمى لم ينالا بعد رتبة الباشوية ، فلما توليا الوزارة أنعم الخديو عليهما برتبة اللواء فبالا لقب الباشوية •

وتعد وزارة البارودى وزارة العربيين ، ففيها أكبر زعمائهم (عرابى والبارودى ومحمود فهمى) ، وفيها عضو من النواب وهو حسن باشا الشريعى من كبار أعضاء مجلس النواب ، واختياره هو تنفيذ جزئى للنظام البرلمانى الذى يقضى بأن يكون معظم الوزراء من أعضاء البرلمان ، وباقى الوزراء من المناصرين للحركة العرابية ، وقد بقى فيها مصطفى باشا فهمى وزيرا للخارجية ، وهو الوزير الوحيد من الوزارة السابقة ، وقد استبقاه البارودى لاحتياجه اليه فى مخابرة قناصل الدول ، اذ كان البارودى لا يعرف الفرنسية ، ولأن مصطفى فهمى لم يكن له لون سياسى خاص ، بل كان دائما يعمل مع الكفة الراجحة ، وهو الذى تولى رياسة الوزارة فى عهد الاحتلال ونفذ قاعدة الخضوع التام للسياسة البريطانية ، وتعد وزارة البارودى وزارة الثورة ، ففي عهدها اشتد الخلاف بين العربيين الخديو حتى نادوا بخلعه كما سيجى •

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ •

قلنا : ان كتاب البارودى الى الخديو لا يختلف فى مجموعه عن الكتاب الذى رفعه اليه شريف باشا حين ألف وزارته وكتابه الآخر الذى قدمه اليه فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بتأليف مجلس النواب ، فالبارودى قد عنى فى كتابه بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون ، وعنى بالاصلاحيات الداخلية التى يجب انفاذها لانهاض البلاد ، ولم يخرج فى اشارته الى اللائحة الأساسية عن التقرير الذى رفعه شريف باشا الى الخديو فى صدد اقرار النظام الدستورى •

والخلاف الحقيقى بين وزارة شريف باشا ووزارة البارودى هو فى اقرار المواد المتعلقة بالميزانية فورا ، وكان شريف باشا يرى تأجيلها الى حين ، وثمة فارق آخر فى التشكيل ، فان وزارة البارودى مؤلفة من صميم العربيين ، وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرا للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنا وأعظمها نفوذا ، وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت الى تغير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمح فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا الى منصب وكيلها كما كان يطمح البارودى فى رئاسة الوزارة وهكذا كان التطلع الى المناصب الوزارية (ولم يزل) من أسباب ما حل بمصر من الكوارث •

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق زعمائها على اسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة ، اذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحربية فحسب ، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله فى ذلك المقام الذى لا يبارى ، لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصرف سياسة مصر ، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب ، أضف الى ذلك أن النشأة الحربية اذا اجتمعت الى الشعر والأدب تثير فى النفس روح الخيال والتطلع

الى أقصى مراتب المجد والعلاء، ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الأفق، لا تقف عند حد، حتى بلغت التطلع الى العرش كما أسلفنا، وليست هذه الآمال مما لا يرد بخواطر بعض الزعماء في أثناء الانقلابات، وإنما هي أقرب شيء يخطر ببالهم، ويجيش بصدورهم، والتاريخ شاهد على ذلك، فإن تغير العروش وسقوط التيجان لا يحدث عادة الا في خلال الثورات والانقلابات، ولا شك أن الخديو توفيق لم يكن بالصفات ولا بالمزايا التي تجعله مرضيا عنه وعن سياسته في الحكم، وقد كان الكلام في تغييره واسناد الخديوية الى الأمير حلیم باشا مما تفيض به مجالس الناس في ذلك العهد، فلا غرابة في أن تساور البارودي فكرة أحقيته في اعتلاء العرش، على أن المسألة ليست مسألة أولوية بالجدارة والاستحقاق، بل ان مصلحة البلاد تنافي والتفكير في هذه المطامع، وما تجره اليه من الفتن والدسائس والتدخل الأجنبي ثم الاحتلال •

الابتهاج بتأليف وزارة البارودي

قوبلت وزارة البارودي بالابتهاج العام في مختلف الدوائر العسكرية والمدنية، مثلما قوبلت به وزارة شريف باشا عند تأليفها، لأن تأليف كلتا الوزارتين كان تحقيقا لرغبة الأمة، ومع ما كان لشريف باشا من المكانة العظيمة في النفوس فإن موقفه في أزمة يناير سنة ١٨٨٢ وما ارتآه من تأجيل البت في المواد المتعلقة بالميزانية عد ضعفا أمام مطالب الدولتين، والشعور العام يتجه (غالبا) الى جانب المستمسك بحقوق البلاد كاملة، لأن الرأي العام، وبخاصة في أوقات الثورة والهباج، ليس لديه الوقت ولا العناصر الكافية للتفكير وتقدير العواقب والاستمسك بحكم العقل، فهو يتبع من يدعوه الى التطرف • وثمة عامل آخر حجب وزارة البارودي الى النفوس، وهو اسناد وزارة الحربية الى عرابي، فانه كان في ذلك الجين زعيم الثورة، ومحبوب الجماهير، فتقلده وزارة الحربية كان وحده كافيا لابتهاج الناس بتأليف وزارة البارودي، فلا غرو أن عدت الأمة تأليفها بمثابة عيد استقبلته بالفرح والغبطة والسرور •

منشور البارودى الى المديرين والمحافظين

وعلى أثر تقلد البارودى رئاسة الوزارة وضع منشورا أرسله الى المديرين والمحافظين يتضمن برنامجا فى الحكم ، وهو لا يختلف فى مجموعه عن كتابه الى الخديو بقبول تأليف الوزارة •

المناصب الكبيرة

صدرت المراسيم فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتعيين حسين باشا الدرهملى وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من خليل باشا يكن الذى استقال لمناسبة استعفاء شريف باشا ، ويعقوب سامى بك وكيلا لوزارة الحربية ، وعلى فهمى بك وكيلا لوزارة المعارف ، وإبقاء المسيو بلوم باشا وكيلا للمالية ، وبطرس بك غالى وكيلا للحقانية ، وتيجران بك وكيلا للخارجية ، وحسين فهمى باشا وكيلا للأوقاف ، والمسيو روسو بك مديرا للأشغال العمومية ، وتعيين محمد زكى باشا مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية بدلا من على صادق باشا ، وأحمد فريد باشا مديرا للدائرة البلدية بمصر ، وعين أحمد رفعت بك باشكاتباً (سكرتيراً عاما) لمجلس الوزراء (١) مع بقائه مديرا عاما للمطبوعات •

عرايى باشا فى وزارة الحربية

بدأ عرايى باشا عمله فى الوزارة بارسال منشور الى وحدات الجيش بتقلده مسند الوزارة قال فيه :

« حيث ان مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل الى عهدتنا من طرف الجنب الخديوى المعظم بارادة سنية موشحة بتاريخ

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ •

١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ ١١ فاعتقادي ووثوقي بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف الضباط والعساكر في القيام بواجبات هذه النظارة مع الاستمرار في سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرأني على قبول هذا المسند الجليل حالة كوني عالماً بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوي بنا ، ولهذا لزم تحريره لحضرتكم اخطاراً بما ذكر واعلان كافة الضباط والصف ضباط وعساكر الألى إدارة حضرتكم وفقنا الله جميعاً لما فيه النجاح والاصلاح^(١) ،

وأخذ عرابي في تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية الصادرة في عهد وزارة شريف باشا ، فابتدأ بصرف استحقاق ورثة المتوفين في الحروب ، وأحال ثلثمائة من الضباط العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وفيهم كثيرون من الترك والشركس^(٢) .

وقد عظم شأن عرابي بتقلده وزارة الحربية ، فانها الوزارة التي كانت تتطلع اليها الأنظار في ذلك الحين ، وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابي الرئيس الفعلي للحكومة ، وزاد من مكانته نيله رتبة لواء (باشا) ، لما صار للألقاب والرتب من الأثر الذي لا ينكر في نفوس العامة والخاصة ، وصار له الأمر والنهي ، لا في وزارة الحربية فحسب ، بل في كل وزارات الحكومة ، وأصبح دكتاتورا محضاً ، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات .

الشروع في قتل عبد العال حلمي

اقرن تأليف وزارة البارودي بحادثة أثارت ضجة كبيرة في أوساط الضباط ، وتردد صداها في البيئات الأخرى ، وهي الشروع في سم

(١) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٣٠ .

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٣٦ .

الميرالاي عبد العال بك حلمي ، أحد زعماء العربيين ، وقد نسب الجمهور الحادثة الى دسائس السراي ، وتفصيلها كما ثبت من التحقيق أن عبد العال حلمي كان وصيا على ابن لزوجته يدعى محمد حسين التلميذ باحدى المدارس ، وكان لهذا الغلام مال يمسكه عند عبد العال ، فأراد الغلام الانتقام منه فدس له السم في اللبن ، وقد حال دون شربه السم أن خادما لعبد العال اكتشفته في اللبن فنبهت اليه سيدها فظهرت الجريمة وأبلغها عبد العال الى ولاية الأمور .

وقعت هذه الحادثة يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٢^(١) واهتمت الحكومة بتحقيقها ، فأسفر التحقيق عن اعتراف التلميذ محمد حسن بجريمته وبأن الذي أغراه على ارتكابها تلميذ آخر في مدرسة القبة يدعى محمد ماهر ، ووافقه هذا على أقواله واعترف الاثنان بأن الباعث على الجريمة هو رغبة محمد حسن في الحصول على ماله من عبد العال .

وقد اهتم الضباط بهذه الحادثة اهتماما كبيرا ، ومع أنها جريمة شخصية مخض ، فانهم عدوها جريمة سياسية يقصد منها التخلص من أحد كبار زعمائهم ، واهتم لها الرأي العام تبعا لذلك ، وانتهت المحاكمة بالحكم على محمد حسن ومحمد ماهر بالسجن احدى عشرة سنة في فازوغلي بأقاصي السودان ، وبالحبس ستة أشهر على العطار الذي باع السم لمحمد حسن ، وكوفىء عبد العال حلمي بالباشوية في الترقيات العسكرية التي أعقبت تأليف وزارة البارودي ، واتخذ العربيون هذه الحادثة سببا لتهديد الخديو والتلويح بخلعه ، قال المسيو سفنكس معتمد فرنسا في هذا الصدد ما يأتي :

« حدث شروع في سم الكولونل عبد العال، وكان هذا الحادث ضجة كبرى ، وقد هاج الأفكار هيجانا شديدا وذاعت بسببه الاشاعات الباعثة على أشد القلق وقيل أنه سيعلن خلع الخديو

On allait jusqu' à annoncer la déposition du Khedive .

(١) الوطن عدد ١١ مارس و ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢ .

وكانت النتيجة العملية لهذه الضجة أخبار الحديو على امضاء دكرينو بتعيين خمسة لواءات وتسعة وعشرين ميرالايًا وقائمقامًا ،^(١) .

وهذا الحادث يدل على مبلغ الغرور الذي استحوذ على زعماء الثورة بعد سقوط وزارة شريف وتأليف وزارة البارودي ، فإن التحدث عن خلع الحديو لمناسبة حادثة شخصية لا أهمية لها كحادثة الميرالاي عبد العال حلمي هو عمل خارج عن حدود الحكمة والتعقل ، ويدل على انحدار الثورة في طريق الشطط والخطل .

الترقيات العسكرية

قلنا ان عرابي نال رتبة الباشوية (لواء) بعد أن تقلد وزارة الحربية ، ونال معه هذه الرتبة محمود باشا فهمي وزير الأشغال ، وقد نظم حركة ترقيات شاملة في صفوف الجيش وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه وأخلصوا للحركة ، وهاك أهمها :

رقى الى رتبة لواء (باشا) كل من يعقوب سامي بك وكيل وزارة الحربية ، والميرالايات على فهمي بك ، وعبد العال حلمي بك ، وطلبة بك عصمت ، وحسن بك مظهر ، وعلى بك الروبي .

ورقى الى رتبة أميرالاي القائمقامون : خليل كامل بك وعبد محمد بك ، وحامد أمين بك وحسن بك رأفت ، ومحمد بك أمين ، وسليمان بك نجاتي .

ورقى الى رتبة قائمقام عشرون بكباشيا ، وهم عمر أفندي رحيمي مدير أقلام معاشات ولوازم الحربية ، واحمد أفندي فرج ، وسليمان سامي داود أفندي ، وخضر أفندي خضر ، وبدوي أفندي منسي ، ومحمد عبيد أفندي

(١) برقية سنكفكس الى دي فريسنيه في ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ - الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤ .

(بطل واقعة التل الكبير) ، وعبد القادر أفندي عبد الصمد ، ومحمد أفندي
الزمر ، وعلى أفندي عيسى ، ومحمد أفندي حلمي ، وفرده أفندي حسن ،
ومحمد أفندي نجاتي ، وعباس أفندي وهبي ، ومحمد أفندي بهجت ،
وعبد الرحمن أفندي حسن ، وعلى أفندي داود ، والسيد أفندي محمد
محافظ العريش ، وعلى أفندي انور ، ومحمد أفندي سالم حكيمباشي الألاي
الثاني ، ومحمد أفندي عامر حكيمباشي الألاي السابع ^(١) .

ورقي نحو أربعة وخمسين صاغقولا اغاسي الى رتبة صاغ ، و ٥٤
يوزباشيا الى رتبة صاغ و ١٥٠ ملازما أول الى رتبة يوزباشي ، ومثل هذا
العدد من الملازمين الثانى الى رتبة ملازم أول ، ونحو هذا العدد من
الباشجاويشية الى رتبة ملازم ثان ^(٢) ، وأنعم على ابراهيم بك فوزي
حكمدار أورطة المستحفظين برتبة أميرالاي وعين مأمور ضبطية العاصمة
(محافظاً) بعد وفاة احمد باشا الدرہ مللي .

وزارة البارودى والسودان

ظهرت دعوة المهدي في مايو سنة ١٨٨١ ، ونال أول انتصار على
قوات الحكومة في واقعة (آبا) يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ ، ثم انتصر
عليها ثانيا في واقعة راشد يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وكان حكمدار
السودان وقتئذ محمد رموف باشا ، فروعته هذه الانتصارات ، وأرسل
يطلب المدد من مصر ، وقد أعد شريف باشا ألاي طره لأرساله مدداً الى
السودان ، ولكن بعد أن سقطت وزارته ، تغير مسلك الحكومة ، فصرفت
النظر عن ارسال هذا المدد .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨١ م .

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٣٧ .

انشاء وزارة للسودان

وكل ما عملته وزارة البارودى لاعادة النظام فى السودان أن استصدرت من الخديو أمرين عاليين فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أحدهما يقضى بجعل عموم السودان بما فيه شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره وتاجوزة حكمدارية واحدة ، وانشاء وزارة (نظارة) للسودان ، والثانى يقضى بتعيين عبد القادر باشا حلمى حكمدارا لعموم السودان وناظراً على الأقاليم السودانية وملحقاتها ^(١)

وقررت أيضاً تأليف لجنة برئاسة عبد القادر باشا حلمى للنظر فى أحوال السودان وما يلزم عمله لتنظيم شؤنه ، وأعضاؤها هم الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى وحسن حلمى باشا وابراهيم فوزى بك أميرالاي سفريه السودان ورامى بك ، وسعيد أفندى ناصف من مستودعى الجهادية وعبد القادر أفندى عبد الصمد من الضباط وأحمد أفندى فهمى من موظفى وزارة الأشغال ^(٢) .

ولكن هذه اللجنة لم تعمل عملاً ما ، ولم يكن لها أى أثر فى صد تيار الثورة ، وتهاونت الوزارة عامة فى مسألة السودان ، مما كان له أثر كبير فى استفحال ثورة المهدي ، وبدأ منها هذا التهاون فى العدول عن ارسال المدد الذى قرره شريف باشا قبل سقوط وزارته ، واحتجت بأن القوة التى بالسودان كافية لاقرار النظام فيه ، وأن مجلس النظار قرر لذلك صرف النظر عن الألاى الذى كان معدا لارساله الى السودان ، وأن يخلى سبيل أنفاره ليتوجهوا الى بلادهم ويحمال ضباطه على قلم الاستيداع ^(٣) .

وفى الوقت الذى نشر فيه هذا البيان كانت جموع المهدي قد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .
(٢ ، ٣) الوقائع المصرية عدد ٢ مارس سنة ١٨٨٢ .

انتصرت غير مرة على قوات الحكومة ، وبلغ بالوزارة تهاونها في شأن السودان أنها مع تعيينها عبد القادر باشا حلمي حكامدارا للسودان ووزيرا لوزارته قد أبقتة في مصر ، مع مسيس الحاجة الى ذهابه فورا الى مقر منصبه لقمع الثورة ، ولم يبارح القاهرة الا في أوائل مايو سنة ١٨٨٢ ، وعينت على بك الروبي أحد الزعماء العربيين وكيلا لوزارة السودان ، مع بقاءه أيضاً في مصر فكانها خلقت مناصب دون عمل ما •

التقسيم الإداري للسودان

وفي ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم باجراء تعديل في التقسيم الإداري للسودان ، وتضمن بيان حدود السودان المصري ومديرياته قبل أن تعبت به المطامع الانجليزية •

فجعل من السودان أربعة أقسام ، وهي :

(القسم الأول) حكامدارية اقليم غربي السودان ومركزها بالفاشر ، وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة •

(القسم الثاني) حكامدارية وسط السودان ومركزها بالخرطوم ، وتكون عموما لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفشودة وخط الاستواء •

(القسم الثالث) حكامدارية اقليم شرقي السودان ، وتتألف من التكا وملحقاتها ومن محافظتي سواكن ومصوع وملحقاتها الى باب المندب •

(القسم الرابع) حكامدارية عموم هرر وملحقاتها ، وتتألف من مديرية هرر ومحافظتي زيلع وبربرة وملحقات الجهات المذكورة ، ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتي زيلع وبربرة لأهمية وجودهما (١) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ •

وقد بلغ من تهاون الوزارة في أمر المهدي أن أذاعت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيانا كاذبا عن مقتله ، اذ ادعت وقوع معركة بينه وبين قوات الحكومة انتهت بقتله ^(١) على حين أنه كان يزداد سطوة وقوة في نواحي السودان ، وقد زاد من اعراضها عن حوادث السودان انصرافها الى اجراءات القمع والمحاكمة التي اتخذتها في حكاية مؤامرة الضباط الشراكسة التي ستتكلّم عنها في الفصل الحادي عشر .

وجملة القول : ان سياسة وزارة البارودي حيال السودان كانت سياسة خاطئة ، وكان لها الأثر السيئ في استفحال ثورة المهدي ، ولا غرابة في ذلك ، فان البارودي وعرابي وصحبهما كانوا لا يقدرّون السودان حق قدره ، بل كانوا ينظرون اليه كمنقذ للمغضوب عليهم ، وهذا تفريط يلقي عليهم تبعه كبيرة فيما صار اليه أمر السودان .

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ مايو سنة ١٨٨٢ .

الفصل التاسع

دستور سنة ١٨٨٢

كان أول ما غنيت به وزارة البارودي اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة الحديو للنظر فى مشروعه ، فنقحه بعض التتقيح ثم أقره وأرسله صحبة عبد الله باشا فكرى وزير المعارف وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف الى مجلس النواب ليبدى رأيه فى هذه التتقيحات .

مناقشة مجلس النواب

فى المشروع النهائى للدستور

واجتمع مجلس النواب فى هذا اليوم نفسه ، وحضر الجلسة عبد الله باشا فكرى وحسن باشا الشريعى ، لتقديم مشروع الدستور الى المجلس ، وألقى عبد الله باشا فكرى فى هذا الصدد الكلمة الآتية :

« ان سعادة ناظر الأوقاف ، وهذا الفقير ، مكلفان من جانب هيئة النظار بأن تقدم لهذا المجلس الكريم صورة اللائحة التى أرسلت الى الجنا ب الحديو المعظم وترتب على رفضها استبدال النظارة السابقة بالهيئة الحاضرة ، فهذه اللائحة قد أرسلها الجنا ب العالى الى مجلس النظار وتليت فيه وحصل

القرار على جميع ما تضمنت ما خلا بعض مواد وقتية خصوصية لم تجد لها الحكومة محلا في لائحة دائمية معدة للبقاء أزمنة طويلة ان شاء الله ، فرأت أن تصدر بها أوامر كريمة خصوصية ترد مع الأمر الكريم الذي يصدر باللائحة الأساسية ، وكذلك أدخلت في مادتين اثنتين تغييرا يسيرا لا يخرج عن حد البيان والايضاح ، ومأمول الحكومة أن مجلسكم الكريم يسارع الى قبول اللائحة كما قررت فيه ، ليأخذ من ثم في أعماله المهمة العائدة بالفائدة على الوطن » ♦

فتناقش المجلس في المواد التي رأت الحكومة حذف بعض عباراتها على أن تصدر بها مراسيم خاصة ، وهي المادة التاسعة ، وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس في تلك السنة ، ونصها « وحيث ان المجلس قد ابتداء هذه السنة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ فتكون نهاية مدته الاعتيادية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ تمام الثلاثة الأشهر » ، والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس في دور الانعقاد الأول ، ونصها « وحيث ان الرئيس الحالي قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسته المدة المذكورة » ، والمادة الثانية والخمسون ، ونصها « مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين الآن في وظيفة النيابة هي خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده » وقد حذفت رأسا ليصدر بمفادها مرسوم خاص ، فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على التعديل الذي أدخلته الحكومة في المادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على المأمورين واخبارهم بما يقع منهم ، وقد كان منصوصا فيها على أن الاخبار يكون في أثناء انعقاد المجلس ، فصار نصها :

« للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعا ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته » فقبل المجلس هذا التعديل ♦

وقبل أيضا التعديل الذى أدخلته الحكومة على نص المادة ٣٦ الخاصة
بالميزانية فى العبارة الآتية :

« ما يقع فيه الخلاف من الميزانية ينفذ الضرورى منه الخ » •

فقد رأت الحكومة أنه ربما وقع الخلاف على تعيين الضرورى وغير
الضرورى بين مجلس النظار ولجنة النواب ، فيكون ذلك خلافا على خلاف
وتقف به الأعمال فعدلتها كما يأتى :

« أما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقرر فى ميزانية
السنة السابقة ولم يكن مخصصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها
ينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ » قال عبد الله باشا
فكرى فى تفسير هذا التعديل : « ان هذا الايضاح لا يغير مقصود المجلس
فيما أظن ، بل هو عين المراد من عبارته ، الا أنه يسع اللبس والاشكال ،
ويضمن عدم وقوف الأعمال ، فلا ريب عندى أن المجلس الكريم يتلقاه
بالقبول » ، فقبله المجلس •

وعلى ذلك تم تصديق مجلس النواب على اللائحة الأساسية • وهنا
قال عبد الله باشا فكرى : هذا كل ما رأيته الحكومة فى اللائحة ، وهو كما
تبين لكم جزئى يسير ، أما سائر المواد فقد قبلت فى مجلس النظار بنصها ،
وبذلك انحسم الخلاف الذى اشتد وامتد حتى أوجب استعفاء النظارة
السابقة ، وكان سببا فى تعطيل مجلس النواب أياما كثيرة مع أهمية الأعمال
المطلوبة منه والتى يروم القيام بها جلبا للمنفعة العمومية •

أمين بك الشمسى - نرجو من هيئة النظار أن تسرع فى التصديق
على اللائحة وارسالها ، فوعد عبد الله باشا فكرى بذلك وانفضت الجلسة^(١)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ •

صدور المرسوم الخديوى بالدستور

وقد وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور فى ذلك اليوم (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) ، وفى اليوم التالى الأربعاء (٨ فبراير - ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس الوزراء ، وقدم الدستور الى المجلس موقعا من الخديو كما تقرر فى الجلسة الماضية ، وألقى لهذه المناسبة خطبة قيمة تعد من أبلغ ما كتب البارودى ، ومن أقوى الخطب السياسية ، بل هى قطعة رائعة من الأدب السياسى لما تضمنته من المعانى السامية والآراء السديدة والنصائح الحكيمة والأسلوب البليغ • قال :

خطبة البارودى

« أيها السادة النواب

« أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله اليكم الا بعد يقينى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها •

« وهذه نعمة من الله سيقب لنا على حين احتياجنا اليها ، والحمد لله قد وصلنا الى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ، ولم يكن شئ من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديونا الأعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا ، ومقاصده السامية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا ، فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه ، فأول واجب علينا ، أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجبات الثناء •

« الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية

وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لا بد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها ، وقد قال عقلاء السياسيين : ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أغنى حصر جزئيات الأعمال وکلياتها في دائرة القانون انما ينال بعد العناء وطول التجارب ، لكنني لا أعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ، ولا عناء في اتباع القانون الا على القاصرين ، وفي أمل أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عند ما تبدئون في الأعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل في الحصول على فائدة قليلة ، وهذا لا يكون الا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وقفا على المصالح العمومية التي نفعها في الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون أن الذين راقوا الى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل ، فقيتوا في مكائنتهم ما داموا بحلية الاخلاص واني أهني نفسي بوقوفى بين عملاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معقود يشرف أوطانهم ، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا اذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

« وفي علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رئاسة النظار

رفعت الى جناب خديويتنا الأعظم تقريراً بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة ، وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه ، وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله ، وانى مؤمل فيكم أن تكونوا عضداً لنا وساعداً قوياً على تميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوافر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، ونؤدى الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ، ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتقدمة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا ، وآخر ما تتواصى به ألا نجعل للتعصب المشرى دخلاً فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الحققة هى الباعث القوى على كل فكر ، والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديويتنا المعظم أيده الله » (١) .

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقاً عليها من الخديو (٢) والأوامر العالية الثلاثة المتقدم ذكرها .

فنهض عبد السلام بك المويلحى وألقى كلمة شكر للبارودى على أسراعه بالتصديق على الدستور ، ورد عليه البارودى باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا الا الواجب ، ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى ، وانتهت الجلسة اذ كانت الساعة السابعة .

مقابلة النواب للخديو

وبعد انقضاء الجلسة توجه النواب الى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو واجب الشكر ، فلما مثلوا بين يديه تلقاهم بالبشر والايانس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .
(٢) نشرنا نص الدستور فى قسم الوثائق التاريخية .

« ان حضرات النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدّموا للجناح المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرة العلية لأهل القطر من التفضل والاحسان » ، ثم دعا للجناح الخديوى بدوام العز والاقبال ، وأمن جميع الحاضرين ، فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية ، وأعرب لهم الخديو عن ميله الغريزي لمحبّة الاصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ، ولا يريد لهم غير خطة التقدم والعمران ، ثم نصّح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشداً والسكون والتأنى دليلاً ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد ، فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصّدوا الى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب ، وكان عنده أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والأشغال ، فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين .

المراسيم الملحقّة بالدستور

وفى يوم صدور الدستور (٧ فبراير سنة ١٨٨٢) صدرت الثلاثة المراسيم الأخرى التى اتفقت الحكومة مع المجلس على أن تصدر بها أوامر خديوية : الأول يقضى بجعل نيابة أعضاء مجلس النواب القائم لمدة خمس سنوات ^(١) تبدئ من تاريخ انعقاده ، والثانى ببقاء محمد منلطان باشا رئيساً للمجلس للمدة المذكورة ، والثالث بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك

(١) كانت مدة المجلس طبقاً للائحة سنة ١٨٦٦ التى انتخب على أساسها ثلاث سنوات فلما صدر دستور سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بجعلها خمس سنوات صدر المرسوم الخديوى بسريانها على مجلس النواب القائم .

السنة وجعل نهايتها فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر اذ كان ابتداءها فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (١) .

موقف انجلترا وفرنسا من الدستور

استقبلت الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية اعلان الدستور بالسخط والاستياء ، وبدأت هذه المظاهر على شدتها من الرقيين الأوروبيين : كولفن ودى بلنير ، فقد أرسلوا معا مذكرة مشتركة الى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقيل اعلان الدستور بيوم واحد ، اعترضوا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا تعريبها :

« عندما صدرت الدكريرات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيين العموميين الحق فى اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بأرائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة ، اذ تحولت الى مجلس النواب والى بغض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب الى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور فى هذا الصدد الى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده وكان

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ .

يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي اليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر الى أن اضطر الخديو الى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطر أن يعهد برياسة الوزارة الى وزير الحربية، وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

« وفي هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيين ، فان هذه السلطة ستسير في طريق الزوال لا محالة اذا أصبحت وجهها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يعترض عليها الرقيان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمنا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خاليا أمام وزراء المجلس النيابي والجيش ، اذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقيين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط الا لانها لم تشأ اغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية في هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذي يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو الغاء نفوذ الرقيين اللذين ليس لهما من السلطة الا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الرأي والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح في هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شيء من الاصلاحات المالية التي تمت في خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلي من

الآن أن تنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات
التي عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية » •

القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

(توقيع الرقيين)

بلنير - كولفن (١)

ويبدو من هذا الكتاب مبلغ سخط الرقيين على النظام الدستوري ،
وبخاصة على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، ولم يكتف دى
بلنير (الرقيب الفرنسى) بهذه المذكرة ، بل طلب الى المسيو سنكفكس
معتمد فرنسا أن يبلغ المسيو دى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية الترخيص
له بالاستقالة من منصبه مبالغة منه فى الاحتجاج على ما يعده (انقلاباً) فى
نظام الحكم •

على أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لم تفذا وعندهما الذى
تضمنته مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، بل بقيتا وقتاً ما فى موقف الانتظار ،
أما من الناحية الفرنسية فلأن وزارة دى فريسنيه كانت مترددة غير مستقرة
على خطة ما ، تجاه المسألة المصرية ، وكان دى فريسنيه يرى بادية الأمر
عدم احراج وزارة البارودى ، وأرسل الى المسيو سنكفكس برقية بهذا
المعنى قال فيها :

«اتبعوا خطة التحفظ الرسمى المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة،
وساعدوا بصفة خاصة على المساعى التى تبذل بحسن نية لاحترام الاتفاقات
الدولية ، وأوضحوا أننا لا نقصد عرقلة تقدم النظم الداخلية المصرية
ما دامت مصالحنا لا تمس » (٢) •

وقد سعت وزارة البارودى من ناحيتها فى اقناع الدوائر الأوروبية
السياسية بأنها باصدار الدستور لا تقصد المساس بمصالح الدول ، وأرسلت

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ص ١١٨ •

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ وثيقة رقم ٨١ •

مذكورة الى معتمدى فرنسا وانجلترا بتفسير مواد الميزانية فى الدستور واثبات أنها لا تخالف فى شىء تعهدات مصر المالية ازاء الدول ^(١) ، فسكتت الحكومة الفرنسية على احتجاج الرقيين ولم تؤيده ، وقبل دى فريسنيه استقالة دى بلنير ، وعين بدله المسيو دى برديف De Bredif ، فكانت الاستقالة وقبولها انتصارا لوزارة البارودى •

هذا من الناحية الفرنسية ، أما من الناحية الانجليزية ، فالحكومة البريطانية لم تر من مصلحتها التعجيل بالتدخل ، اذ كانت ترقب الحوادث لتدخل فى مصر بمفردها دون أن تشاركها فرنسا أو تعارضها ، ذلك أنها رأت فى تدخل الدولتين معا ما يحول دون تحقيق مطامعها فى مصر ، فأثرت الانتظار حتى يتسنى لها التدخل المنفرد ، وفى ذلك يقول المسيو ريناك ^(٢) :
« ان رأى العام البريطانى كان متأثرا من آراء بعض المحافظين الذين كانوا يؤثرون تأجيل الحوادث بقدر المستطاع آملين أن تأتى الفرصة للتدخل المنفرد فى وادى النيل دون الاشتراك مع فرنسا » •

وقد كان هذا الموقف موهما العربيين أن لا خوف من تدخل الدولتين مشتركتين أو منفردتين ، فأغرقوا فى حسن الظن بالمستقبل ، ولم يحسبوا حسابا لتدابير السياسة الانجليزية التى كانت تعد العدة وتخير الوقت المناسب لتدخل بمفردها وتملى ارادتها بما يحقق أطماعها فى مصر •

الابتهاج العام باعلان الدستور

كان لصدور المرسوم الخديوى بالدستور رنة فرح فى البلاد ، اذ قوبل بالابتهاج العام ، وأطنبت الصحف فى مزاياه واستبشرت خيرا باعلانه وأقيمت الحفلات العظيمة تيمنا به وابتهاجا بصدوره ، وكانت هذه الحفلات

(١) المرجع السابق وثيقة رقم ٨٢ •

(٢) فى كتابه عن (وزارة جامبتا) •

صورة ناطقة للحياة السياسية والفكرية فى ذلك العصر ، وهذا ما يدعونا الى ذكر خلاصة عنها •

حفلة جمعية المقاصد الخيرية

أهم هذه الحفلات الحفلة التى أقامتها جمعية (المقاصد الخيرية)^(١) بالعاصمة ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، فقد كانت حفلة جامعة لكل مظاهر الفخامة ، حضرها محمود باشا سامى البارودى وعرابى باشا وبقية الوزراء وعدد جم من كبار الضباط والعلماء والنواب والأعيان ، فازدحم بهم المكان ، ولما اكتمل جمعهم نهض (خطيب الثورة) عبد الله نديم وافتتح الاجتماع بقصيدة كان لها وقع جميل فى النفوس ، ثم شكر الحاضرين على اجاباتهم دعوة الجمعية واحتفالهم بالتصديق على لائحة النواب (الدستور) •

ثم دعا ابراهيم افندى اللقانى الى الخطابة ، فألقى خطبة أبان فيها الفرق بين ما كانت عليه البلاد من الاستبداد وما صارت اليه من الحرية والشورى ، وختم كلامه بالدعاء للخديو والوزراء •

وبعد أن جلس قام السيد عبد الله نديم مرة أخرى وأثنى على الخطيب وعقب على خطبته مينا فضل العصر الجديد على العصر الماضى ، ثم دعا الى الخطابة مصطفى افندى ماهر (باشا) ، وتكلم بما أملته روح الشباب ، وحث على الاجتهاد فى تحصيل العلوم والفنون ، واستحث ذوى الغيرة من الأغنياء على انشاء (بنك أهلى) يستغنى به الأهلون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة ، وانتقل من ذلك الى النصيح بالاتحاد واتتلاف الكلمة •

(١) هى جمعية أسست سنة ١٨٨٠ تضم بعض كبراء مصر ، وكان الامير عباس حلمى ولى العهد « الخديو عباس الثانى » رئيسا لها ، ومحمود سامى باشا البارودى نائب الرئيس وقد أنشأت مدرسة مجانية ومستشفى لعلاج الفقراء •

وبعد أن انتهى من خطبته نهض عبد الله نديم للمرة الثالثة وعقب عليها بالافاضة في بيان التربية الابتدائية والوجوه اللائقة فيها ، ثم دعا الى الخطابة الشيخ محمد عبده ، خطيب الجمعية الرسمية ^(١) ، وكان وقتئذ رئيس تحرير « الوقائع المصرية » فألقى خطبة ضافية أبان فيها مزايا الحكومة الدستورية وقد سماها (الحكومة القانونية) ، ونوه فيها بوجوب اسناد النيابة الى المعلمين مما أثار استياء بعض العربيين كما سيجيء بيانه ، وحث على تعميم التعليم ودعا الى احترام حرية القول والكتابة وسن القوانين المبنية لحقوق الأفراد وواجباتهم •

وقام النديم مرة رابعة وعلق على خطبة الشيخ محمد عبده بما توجهت اليه فكرته ، واستطرد الى الكلام عن أحوال المدارس والمكاتب •

ثم دعا النديم الى الخطابة (أديب اسحق) وكان وقتئذ الكاتب الثانى لمجلس النواب ، فقام وألقى خطبة عبر فيها عن شعور النواب وتضامنهم والوزارة فى كل ما يجلب الفخر للبلاد •

وبعد أن انتهى أديب اسحق من كلامه أعقب خطبته فترة استراحة « جلس فيها الخطباء يستريحون من تعب الخطابة » على حد تعبير الوقائع المصرية ، وأخذ الحاضرون يتذكرون فيما سمعوا من الخطب •

وحصل حوار بين السيد عبد الله نديم واثنين من الحاضرين فيما ذكره عن أساليب التعليم ، ثم قام فتح الله أفندى صبرى ^(٢) ، وألقى خطبة فى الحث على الاتحاد والثبات ، وانتهى الاجتماع فى الساعة التاسعة مساءً ، وانصرف المجتمعون فرحين مسرورين •

وقد دل هذا الاجتماع على ظواهر عدة تعطينا فكرة واضحة عن الحالة السياسية فى ذلك العصر ، فمن ذلك أن فكرة الحرية والدستور كانت قد

(١) كذا فى وصف الاجتماع المنشور بالوقائع المصرية عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ •
(٢) هو أحمد فتحى زغلول أفندى (باشا) كما يؤخذ من الوقائع المصرية عدد ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ •

عمت الطبقة المثقفة من الأمة ، كما يدل عليه ابتهاجهم باعلان الدستور ، وأن مستوى التفكير قد بلغ حدا لا يقل عن مستوى العصر الحاضر ، بل قد يزيد عليه فى البلاغة والمنطق ، فان عبارات الخطباء وأسلوبهم وطريقة أدائهم لأفكارهم تدل على حظ كبير من العلم والثقافة ، ويلاحظ أيضا أن معظم خطباء هذه الحفلة من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى ، بل كثير من عباراتهم عليها طابع السيد وأسلوبه ، وهذا يدل على الأثر الكبير الذى خلفه الحكيم الأفغانى فى مصر ، وثمة ظاهرة أخرى لا تفوتنا ملاحظتها ، وهى مقدرة عبد الله نديم الخطابية ، فان نهوضه للخطابة فى هذا المحفل خمس مرات والقاء خمس خطب مختلفة المواضيع والعبارات ، مما كان أغلبه ارتجالا ، يدل على مواهبه الخطابية ، ولا غرو أن يعد بحق « خطيب النورة » ، على أن مما يلفت النظر فى هذا الاجتماع أن أحدا من النواب لم يخطب فيه ، وناب عنهم أديب اسحق ، وكان وقتئذ الكاتب الثانى للمجلس ، ومن التناقض أن ينوب عن النواب موظف بالمجلس ، وهم النائبون عن الأمة ، وكان الأليق بهم أن ينوب عنهم واحد منهم ، ويظهر لنا من ذلك أنهم لم يكونوا فى مستوى أدباء ذلك العصر وكتابه، ولا غرابة فى ذلك فانهم فى مجموعهم من طبقة الأعيان ، ومع ذلك فستجد من تتبع مناقشاتهم فى مجلس النواب ما يدل على نضج فى الفكر ، وسلامة فى المنطق ، وحسن أداء فى التعبير عن أفكارهم، ومنهم نواب بارزون لا يقلون كفاءة عن مستوى العصر الحاضر ، فما الذى منع هؤلاء من الخطابة فى هذا الاحتفال ؟ قد يرجع ذلك الى أنهم لم يكونوا قد اعتسادوا الوقوف موقف الخطابة فى المحافل العمومية ، لأن جلسات مجلس شورى النواب القديم ومجلس النواب الذى انتخبوا فيه كانت سرية طبقا للائحة القديمة .

حفلة النائبين أحمد محمود ، وإبراهيم الوكيل

وكأنما هزت هذه الحفلة أريحية النواب وحفزتهم الى اقامة حفلة أخرى من نوعها ، فأقام النائبان الشيخ أحمد محمود وإبراهيم افندى الوكيل

نائباً البحيرة بمنزلهما بقصر الشوك ليلة ١٩ فبراير سنة ١٨٨٢ مادية تكريم لجمعية المقاصد الخيرية على احتفالها الفخم ، وكانت المأدبة ذاتها مجسلاً لتبارى الخطباء فى الاشادة بفضل الدستور ، وتحولت الى حفلة ابتهاج باعلان الدستور ذاته ، وقد حضرها الوزراء وأعضاء مجلس النواب وكثير من الوجوه والأعيان والعلماء ، ولما اكتمل الجمع وقف الشيخ أحمد محمود خطيباً وأثنى على الحاضرين لاجابتهم هذه الدعوة ، ثم عطف الى بيان ما عليه اخوانه النواب من تمام الاتحاد وكمال الاتفاق وما لاقوه فى سبيل التصديق على لاؤحتهم الأساسية قبل تشكيل هيئة النظارة السامية (وزارة البارودى) ، ونوه بفضل الاتحاد وعرج على خطبة الشيخ محمد عبده فى الاحتفال السابق فقال :

« ولقد اعترف بفضل النواب كل ذى عقل واستحسن ما عملوا كل صاحب شعور • لاسيما حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده ، غير أن بعض الناس توهم فى خطبة حضرته التى ألقاها فى احتفال جمعية المقاصد الخيرية شيئاً يمس جانب النواب ، فأطلب من حضرته أن يبين قصده من تلك الخطبة لرفع الالتباس بعد أن يقوم حضرة الفاضل أديب افندى اسحق الكاتب الثانى فى مجلس النواب ويتمم الشكر لجمعية المقاصد الخيرية ولكل وطنى سر بهذه اللائحة ويبين مقاصد النواب (١) •

وانك لتلاحظ فى كلام الشيخ أحمد محمود اشارته الى خطبة الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) فى الحفلة السابقة وما تأوله بعض النواب من أن فيها من العبارات ما يمسهم ، على أنه ليس فيها أى تعريض بهم ، بل كل ما توهموه فى هذا الصدد قوله ان مشاركة النواب للحكومة فى تدبير شئونها يقتضى أن يكون فى الأمة العدد الكثير ممن يصلحون لهذه المشاركة وحث على نشر التعليم الذى يؤهل الى تلك المرتبة من الاستعداد ، فظن

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ •

بعضهم أنه يشير بقوله هذا الى أن غالبية نواب المجلس لم يصلوا الى هذه المرتبة ، وأيد هذا الظن ما عرف عن الشيخ محمد عبده في عهد وزارة رياض باشا من عدم اطمئنانه الى قيام الحكم الدستوري حتى تنضج الأمة له ، فكان لخطبته الأولى وقع سيئ في نفوس الزعماء العربيين ، وكان السيد أحمد محمود و ابراهيم افندى الوكيل من خاصة أصدقائه ، فسعيا في اصلاح ذات الين بينه وبين الزعماء ، ودعياه الى تفسير خطبته بما يزيل اللبس فيها •

تعاقب الخطباء (١)

وقام أديب اسحق وشكر جمعية المقاصد وغيرها من الجمعيات التي أظهرت السرور باللائحة الأساسية ، وبين أن الواجب مقابلة الشكر بالاستمرار على العمل الذي أوجب الشكر والزيادة •

ثم قام (عبد الله نديم) وخطب في وجوب التمسك بطلب الحقوق الثابتة ، وحث على رعاية الواجب لكل فرد واجتناب التقصير فيه وملاحظة قيم النفوس وأقدارها وانزال الأمور منازلها دون تهاون يثبط الهمة ولا تساهل يكسر قلوب ذوى الاستحقاق •

ثم دعا الى الخطابة (فتح الله افندى زكى) أحد تلامذة مدرسة التجهيزية ، فأجاب الدعوة وتلا مقالة طلب فيها بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن اخوانه تهذيب نفوسهم وتربيتهم على محاسن الأخلاق وعقد الجمعيات لفتح المدارس يتعلمون فيها من العلوم ما يكون حلية للنفوس ، ودعا الى جعل علم الأخلاق في مقدمة سائر العلوم •

وقام النديم ثانية وألقى كلمة أخرى ، ثم دعا في ختامها ابراهيم

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ •

افندى اللقانى ، فألقى خطبة دعا فيها الى التمسك بأسباب القوة والاتحاد.
وحت على مجانبه الخوف والجبن •

وقام من بعده النديم فشرح عباراته ببيان بديع ، وعلق عليها من
سوانح خواطره ، ثم دعا الى الخطابة فتح الله افندى صبرى (أحمد افندى
فتحي زغلول) فألقى مقالة فى شأن ما يجب على اخوانه الشبان أن يأخذوا
به من المبادئ الحقّة التى تجعل دورهم من أحسن الأدوار تمدنا وتقدما ،
ودعاهم الى عقد جمعية لفتح مدرسة ليلية ليتعلم فيها من لا تسمح له أشغاله
الضرورية بتلقى العلوم فى النهار آخذا على نفسه مساعدتهم بكل ما يصل
اليه امكانه ، ثم فصل ما يجب على كل طائفة منهم بالنسبة لشأنها فى مقام
الوجود وما يلزم كل واحدة منها من الصفات الكمالية •

وبعد ذلك قام الشيخ محمد عبده ، وألقى خطبة أخرى فى التربية
والأخلاق ، عطف فيها على خطبة التلميذين فتح الله افندى زكى وفتح الله
افندى صبرى ، وحت على التمسك بأهداب الفضيلة والدين •

ثم قام عبد الله نديم وتلا عدة آيات من القرآن الشريف وشرح كل
واحدة منها شرحا بليغا بديع الأسلوب ، وكان عند كل آية يأخذ فى الحث
على التمسك بها وبيان موضع الأخذ بما دلت عليه من الحكم ، وفى أثناء
ذلك حث على رعاية الذمة وحفظ العهود وحسن المعاشرة ومجاملة الأجانب
وملايئتهم والسير فيهم بما يقتضيه قانون الأخوة الانسانية •

ثم قام أحد الضباط ، وارتجل خطابا بليغا حث فيه على التمسك بخلق
الشجاعة والحرص على كل ما ينمى غرسها فى القلوب ويبدد الأوهام عن
النفوس ، والتمرن على الحركات التى تلزم معرفتها كل وطنى ، وحض على
الاتحاد الذى هو منشأ القوة القائمة بحماية الوطن وصيانه ، فقوبلت كلمته
بالاستحسان •

وقام بعده النديم وشرح عباراته مؤيدا لها ، ثم تلا قصيدة من نظمته

كان لها وقع حسن فى النفوس، ثم ختم الاجتماع بالدعاء للخديو ولوزارته السامية وشكر جميع الحاضرين ، فأمنوا عليه وانتهى الاجتماع •

حفلة أحمد بك أباطه

وفى يوم ٣ مارس سنة ١٨٨٢ أقام أحمد بك (باشا) أباطه حفلة فى منزله بالقاهرة ابتهاجا بالدستور والحكومة القانونية ، دعا اليها النواب والوزراء والعظماء ، فلما انتظم عقدهم وقف عبد الله نديم وافتتح الحفلة بخطبة حث فيها على وجوب رعاية صلات الجوار ومعاشرة الأجناس المختلفة بكمال الملاينة وتعام المجاملة ، فانهم أخوان فى الانسانية والكل يرجع الى أصل واحد •

ثم قام الشيخ محمد عبده وألقى خطابا بليغا بين فيه مزايا الحكومة الدستورية ونوه بفضل المساواة والحرية •

وقام بعده عبد الله نديم وخطب حاثا على توسيع دائرة الصناعة وتكثير موادها والتفنن فيها لتكفى البلاد مؤنة الحاجة ويكتسب أبنائها ثمراتها ويزكات أرضها ، وأفرغ ذلك فى قالب بديع ، فكان لخطابه الوقع الحسن فى نفوس السامعين •

ثم قام ابراهيم افندى اللقانى وخطب خطابا نوه فيه بفضل هذه الحفلات •

وقام عبد الله نديم وعلق على خطبة اللقانى •

ثم قام فتح الله افندى صبرى (أحمد افندى فتحى زغلول) وتكلم عن أسباب وقوف أفكار النبهاء من المصريين فى الزمن القديم عند حد واحد من المعلومات ، وأرجعها الى وقوف الحركة العمومية فى تلك المدة ، ثم أثبت تقدم الحركة العمومية وتدرجها فى هذه الأيام الى مرتبة الكمال

بواسطة الحكومة الشورية التي هي منبع حركات التقدم والنماء ^(١) .

وقام بعده النديم أيضا ، وتكلم عن وجوب مساعدة الفلاح ومعاوته لشدة حاجته ، ودعا الأغنياء الى الأخذ بيده وبذل المجهود في استخلاصه من الديون التي أثقلت كاهله ، وهنا ذكر منقبة حسنة لأحد الأعيان ، فقال انه أدى عن أهل بلده خمسة آلاف جنيه لمدينهم ، فلم يبق أحد منهم مديونا لأجنبي ، وأثنى عليه الثناء الجميل ، ثم قام أحد الجنود وتلا خطابا أبان فيه وجوب رعاية الذمم وحفظ الجوار وغير ذلك من الأمور التي جاءت بها الشريعة الغراء وأيدها قانون الانسانية، ثم دعا للخديو والوزراء ، وأمن الحاضرون عليه ، ثم قام النديم وشرح عبارات الجندى شرحا بليغا ، وتنقل الى موضوعات شتى ، وختم الاجتماع بشكر الحاضرين والدعاء للخديو والوزراء والنواب ، فأمن السامعون وانصرفوا مسرورين شاكرين لصاحب الاحتفال داعين للوزارة بحسن التوفيق ^(٢) .

حفلات أخرى

وأقام أحمد بك نير يكن احتفالا في بيت منصور باشا يكن ^(٣) صهر العائلة الخديوية، حضره الوزراء ولفيف من النواب ورؤساء الجند وضباطهم وأعيان العاصمة ، وبعد تناول الطعام وتبادل عبارات التحية والتهاني ، وقف السيد عبد الله نديم فافتتح الخطابة، ثم أعقبه حسن افندى عاكف اليوزباشى، ثم على افندى رضا .

وأعد محمد بك طاهر نجل أحمد باشا طاهر حفلة دعا اليها الوزراء

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ .

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٨٨ .

والتواب وكبار الضباط وأساتذة المدارس والأعيان والشباب ، فألقيت فيها
الخطب والمقالات •

وأقام شبان الاسكندرية حفلة ابتهاج بالثغر دعوا اليها السيد عبد الله
نديم فقدم من العاصمة وحضر الحفلة وخطب فيها وتعاقب بعده الخطباء •
وصفوة القول ان حفلات الابتهاج باعلان الدستور في القاهرة
والاسكندرية كانت من أبهج ما أقيم من الحفلات الوطنية في ذلك العصر ،
وكانت صورة واضحة للحياة الفكرية والسياسية في عهد الثورة •

الفصل العاشر

أعمال مجلس النواب

تنتقل الآن الى الحديث عن مجلس النواب ، وبيان أعماله فى دور انعقاده الأول ، والحق أنه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، على أنه قام فى خلالها بطائفة صالحة من الأعمال ، وقد تقدم الكلام عن تقريره الدستور ، وهذا يعد من أهم أعماله ، والآن نذكر ما أنجزه من الأعمال الأخرى ، وسنذكر هذه الأعمال بحسب نوعها مع مراعاة تسلسل الجلسات قدر المستطاع .

النظام الداخلى للمجلس

اجتمع المجلس يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٧٢ عضوا ، فطلب الرئيس وضع نظام داخلى للمجلس كما تقضى بذلك اللائحة الأساسية (الدستور)، فأقترح أحمد بك الشريف احواله وضع هذا النظام على لجنة اللائحة الأساسية (اللجنة الدستورية) فوافق المجلس على ذلك ، وبعد أن أتمت اللجنة وضعه نظره المجلس بجلسته ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ واستغرق بحثه تلك الجلسة ، وأدخل عليه المجلس ما رآه من التعديلات ، واستمر فى

بحثه بجلسة ١٨ مارس و ١٩ مارس حيث تم التصديق عليه ، وهو ثالث القوانين الثلاثة التي تألف منها النظام الدستوري سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين هي : اللائحة الأساسية ، وقانون الانتخاب ، والنظام الداخلي لمجلس النواب •

النواب الزائدون عن اللائحة

وطلب سلطان باشا من المجلس بجلسة ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ ابداء رأيه في عدد الأعضاء المنتخبين ، فانه بسبب زيادة عدد المراكز في بعض المديريات ، زاد عدد النواب خمسة عن العدد المحدد في اللائحة القديمة التي جرى الانتخاب على أساسها ، وهؤلاء الخمسة منهم اثنان من أسيوط وواحد من بنى سويف وآخر من قنا وخامس من الدقهلية، قال وقد وردت أوراق انتخابهم من المديريات كسائر النواب ، وللمجلس رأيه فيهم •

فقال أحمد بك على : حيث أن انتخاب هؤلاء الخمسة قائم بحسب اللائحة القائمة فلا بأس من إلحاقهم بالمجلس •

وقال ابراهيم افندى الوكيل : لا يمكن الجزم بحصول الزيادة في عدد النواب الا بعد أن يعلم ذلك ويتقرر مقدار الزيادة رسميا ، ولذلك لا أجد الآن الحاق الخمسة المذكورين بالمجلس نظاميا ، وأيده في رأيه أحمد افندى محمود ، وخالفهما محمود بك سليمان وعبد السلام بك المويلحي وأحمد افندى عبد النفار ، واقترح الأخير اعتماد انتخابهم بحسب اللائحة القديمة على شرط أن تكون مديرياتهم مما تقرر لها الزيادة في اللائحة الجديدة ، فوافق المجلس على ذلك •

رأسه اللجنة الدستورية

وبالجلسة المذكورة طلب سلطان باشا من المجلس أن ينتخب رئيسا للجنة اللائحة (اللجنة الدستورية) بدلا من حسن باشا الشريعى الذى

عين ناظرا للأوقاف ، فانتخب محمود بك سليمان (باشا) بدلا عنه فى
الرآسة ، وعباس افندى الزمر عضوا فيها بدلا من محمود بك سليمان •

الاجازات

ثم تناقش المجلس فى مسألة الاجازات التى يطلبها بعض الأعضاء ،
فاقترح أحمد افندى عبد الغفار ألا يعطى المجلس اجازة لأكثر من ثلاثة
سن كل لجنة (قلم) حتى لا يكثر عدد الغائبين ، واقترح رشوان افندى
حمادى ألا تتجاوز مدة الاجازة خمسة عشر يوما ، فان عرض للنائب
مهمات تقضى الزيادة يلزم الاستئذان من جديد من المجلس •

فوافق المجلس على ألا يكون الغائبون من كل لجنة أكثر من ثلاثة ،
ورفض اقتراح تجديد مدة الاجازة ، وفى ختام الجلسة استأذن سلطان باشا
المجلس فى غيابه فى الجلسة المقبلة ، وأعلن أنه أناب عنه فى الرآسة محمد
بك الصيرفى . أحد نواب البحيرة ، فوافق المجلس على ذلك وانفضت
الجلسة (١) •

انتخاب الوكيلين - الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٤ ربيع الأول
سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفى وحضور ٦٠ عضوا ، فجرى
انتخاب الوكيلين ، وأسفرت النتيجة عن انتخاب محمد بك الصيرفى ومحمد
بك الشواربى •

ودارت مناقشة قانونية فى معنى الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية
دلت على المام الأعضاء النابهين بمعناها البرلمانى ، فقد كانت نتيجة فرز
الأصوات كما يأتى :

(١) عن مضبطة جلسة ٩ فبراير - الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ •

محمد بك الصيرفي نال ٥٥ صوتاً ، ومحمد بك الشواربي ٣٠ صوتاً ، ومحمود بك سليمان ٢٦ صوتاً ، وتسعة أصوات متفرقة .

فقال على بك القريعي ان الأكثرية لحضرة صيرفي بك ومحمد بك الشواربي ، وهما على انتخابهما ، فطلب نائب رئيس المجلس (محمد بك الصيرفي) تلاوة المادتين المتعلقين بانتخاب الوكيلين من اللائحة الأساسية (الدستور) فقلتا وهما المادتان ٤٥ و ٤٦ .

فقال عبد السلام بك المويلحي : ان مضمون المادة ٤٦ لا يقضى بحصول الانتخاب الا لحضرة صيرفي بك ، فانه لا يخفى ان الأكثرية نوعان ، مطلقة ونسبية ، فالمطلقة هي التي اجتمع فيها أكثر من نصف مجموع الحاضرين ، والنسبية هي التي في جانبها أكثر مما في غيرها ، مهما تجزأ ذلك الغير ، والمادة ناطقة بكون الأكثرية المطلوبة في قرارات المجلس هي الأكثرية المطلقة ، فعلى المجلس الآن اعادة الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلت لهما أكثرية نسبية ، وهما حضرة شواربي بك ومحمود بك سليمان دون غيرهما من سائر الأعضاء حتى تظهر لأحدهما الأغلبية المطلقة .

فأخذ المجلس بهذا الرأي الصحيح وقرر تأجيل اعادة انتخاب الوكيل الثاني الى اليوم التالي (١) .

انتخاب الوكيل الثاني

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٧ عضواً ، وطرحت مسألة انتخاب الوكيل الثاني فتنازل محمود بك سليمان عن الأصوات التي نالها لمحمد بك الشواربي ، فصرف المجلس النظر عن اعادة الانتخاب وقرر انتخاب محمد بك الشواربي وكيلاً ثانياً (٢) .

(١) و (٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

مقترحات النواب

اجتمع المجلس يوم الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٩ عضواً ، وأخذ يبحث في المقترحات المقدمة من بعض النواب ، وكانت هذه المقترحات عبارة عن تقارير مطولة يتضمن كل منها اقتراح العضو وبيانه تفصيلاً ، وفيما يلي خلاصة هذه المقترحات :

١ - اقترح أحمد بك أباطه أن تعرض الحكومة على هيئة المجلس نصوص المعاهدات والاتفاقات التي عقدها مع الدول الأجنبية ، أو مع رعايا هذه الدول ، فوافق المجلس على هذا الاقتراح .

٢ - وقدم أحمد أفندي عبد الغفار تقريراً عن اختلال أعمال مصلحة المساحة وقلة فائدها بالنسبة لكثرة نفقاتها ووجوب سؤال وزير المالية عن أعمالها والاختلال المنسوب إليها ونفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضي ، والفائدة التي عادت منها على الأهالي والحكومة ، فوافق المجلس على تبليغ خلاصة التقرير الى وزارة المالية واستدعاء وزيرها ليجيب على أسئلة النائب .

٣ - واقترح أمين بك الشمسي معالجة غلاء أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ، ومنع تصديرها الى الخارج ، وبعد مناقشة بين الأعضاء وافق المجلس على ارجاء النظر في هذه المسألة الى جلسة قادمة لبحث الأعضاء في أمرها .

٤ - واقترح محمد افندي الشاذلي تنظيم المعونة في الأعمال العامة كخفر الترع وتطهيرها وردم الجسور وما أشبه ذلك لكي لا يقع حيف على الأهالي وخصوصاً في أراضي الشفالك والأبعد الواسعة والأراضي الأميرية ، فوافق المجلس على ما أبداه الشيخ أحمد محمود من طلب وضع قانون في هذا الصدد .

٥ - واجتمع المجلس برئاسة محمد بك الصيرفي بجلسته يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ (٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٩) وفيها قدم عبد المجيد افندي البيطاش أحد نواب الاسكندرية تقريراً يتضمن ان رئاسة المحاكم المختلطة بموجب معاهدات انشاء المحاكم المختلطة لا تكون الا للوطنيين التابعين للحكومة المحلية وأن الحكومة عينت واصف بك عزمي رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة مع أنه منتم لدولة النمسا ، وهذا مخالف لتلك المعاهدات ، وطلب سؤال وزير الحقانية عن ذلك ، فقرر المجلس ارجاء سؤال الوزير المذكور حتى ترد المعاهدات والاتفاقات التي قرر المجلس تقديمها اليه .

لجنة العرائض

وأعلن نائب الرئيس (محمد بك الصيرفي) أنه تقدمت الى المجلس عرائض من كثير من الجهات ، وطلب من هيئة المجلس انتخاب لجنة للنظر في تلك العرائض كما تقضي بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) لاحالة المقبول منها الى جهات اختصاصه ، واغفال ما ليس بمقبول ، فقبل المجلس مبدأ انتخاب اللجنة ، وأرجأ انتخابها الى الجلسة التالية .

معالجة غلاء الأسعار

واجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ (٣ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضواً ، وتباحث في اقتراح منع تصدير الغلال الى الخارج المؤجل من جلسة ١٥ فبراير . فقال عبد المجيد افندي البيطاش - ان مسألة منع تصدير الغلال في الوقت الحاضر من أهم الضروريات حيث أنها من الأمور العامة النفع ، وغير خاف أن أغلب سكان المدن هم من الفقراء ، فالواجب على نواب الأمة

أن ينظروا الى المصلحة العامة ويصدق المجلس على منع تصدير الغلال الى الخارج الى حين موسم الغلال كما هو الواجب علينا ، وبعد مناقشة بين الأعضاء اشترك فيها احمد بك على و ابراهيم افندى الوكيل واحمد افندى عبد الغفار واحمد بك الشريف وعلى افندى المكاوى وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك خفاجى قرر المجلس أن يكتب لتظارة المالية يضمنون الاقتراح لتتخذ فيه العلاج اللازم ^(١) .

بقية مقترحات النواب

وبالجلسة المذكورة أخذ المجلس يبحث فى بقية مقترحات الأعضاء ،
عما نلخصه فيما يلى :

٦ - قدم ابراهيم افندى الوكيل تقريراً مطولاً عن اصلاح نظام الرى فى مديرية البحيرة ، و خلاصته وجوب اصلاح مجرى رىاح البحيرة واصلاح القناطر الحيرية ، فأبدى احمد افندى محمود رأياً فى هذا الاقتراح مضمونه أن المسائل الواردة فى التقرير لها روابط معلومة بوزارة الأشغال ، ويحسن طلب هذه البيانات من الوزارة ، وكذلك طلب بيان عن حالة القناطر الحيرية وما حدث فيها من الحلل ، ومقدار ما يلزم من المصروفات لاصلاحها ، ومتى وردت هذه البيانات يشكل المجلس لجنة من أعضائه للنظر فى هذه المسائل بحضور مندوب من وزارة الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

٧ - وقدم عبد الوهاب افندى عفيفى وجسنيين افندى سويلم تقريراً بالبحث فى تأخر الحكومة عن رد أقساط المقابلة الى الممولين ، وسؤال وزارة المالية عن أسباب هذا التأخر ، فوافق المجلس على أن يطلب من وزارة المالية ابداء السبب فى ذلك ^(٢) .

(١) الوقائع المصرية عدد اول مارس سنة ١٨٨٢ .

(٢) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد اول مارس سنة ١٨٨٢ .

وبجلسة الأربعاء ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) تليت اجابة وزير المالية على هذا الاقتراح ، وخلاصته أن التأخر راجع الى عدم ورود الكشف الخاصة بالمقابلة •

٨ - واجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ (٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد بك الصيرفي وحضور ٦٣ عضوا ، وأخذ يتداول في بقية المقترحات المقدمة من الاعضاء ، وقدم عيد الشهيد افندى بطرس تقريراً باستنجاز الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها التي وضعتها وزارة شريف ياشا •

٩ - وقدم على افندى المكاوى تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم •

١٠ - وقدم حسين افندى أبو حسين تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمدة والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم •

فاستقر رأى المجلس فى المقترحات الثلاثة ، على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقاً لأحكام اللائحة الأساسية (الدستور) •

١١ - وتقدم تقرير من محمود بك سليمان عن وجوب اصلاح حالة الزراعة والرى فى مديريات اسنا وقنا والجهات الشرقية بمديرية أسبوط والمنا وبني سويف ، فأقر المجلس فى هذا الصدد رأى أحمد أفندى محمود ومضمونه « أن هذه المسألة الحقيقة بالقبول قد اتحدت فى النوع والجنس مع المسألة المتعلقة برياح البحيرة والقناطر الخيرية التى قدمها حضرة أخينا ابراهيم افندى الوكيل من حيث ان كلا منهما يتعلق بأعمال الرى ، فان حسن بالمجلس التحرير لنظارة الأشغال العمومية باعلانها بنوع المسألة

وطلب ما يراه فيها صالحا وممكنا حتى اذا حضر مندوب الاشغال بالبيانات والايضاحات اللازمة واتحد باللجنة التى ستشكل بمعرفة المجلس يضم الشكل لشكله والنظر لنظيره وحينئذ يتقرر ما تراءت موافقته ، فوافق المجلس على ذلك (١) .

واجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ (٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة محمد سلطان باشا وحضور ٦٣ عضوا ، وتابع النظر فى مقترحات الأعضاء مما نلخصه فيما يلى :

١٢ - تلى (تقرير) من على أفندى كساب عن وجوب ربط العشور على الأطيان التى صار استصلاحها ، فاقترح هلال بك منير الاستعلام من وزارة المالية عن أصل الشروط الموضوعه لهذه الأطيان ، وعما تم فى أمرها ، فوافق المجلس على ذلك .

١٣ - (تقرير) من أحمد بك أباطه وهلال بك بحضر الرياح التوفيقى الذى كان مصمما انشاؤه ضمن الرياحات الثلاثة والمخصص لرى القليوبية والدقهلية والشرقية حتى يساوى بينها وبين المديرىات الأخرى .

١٤ - (تقرير) من أحمد أفندى عبد الغفار بتوسيع قم رياح المنوفية لتسهيل امداده للترع الآخذة منه .

وبعد مناقشة من الأعضاء اقترح على بك القرعى الحاق هذين التقريرين بالتقارير السابقة المتعلقة بنظارة الأشغال وهى المقدمة من ابراهيم أفندى الوكيل ومحمود بك سليمان ، وأن يكتب للنظارة المذكورة بتقديم البيانات المطلوبة عن الاقتراحات كلها ، واذا تأخرت عن الجواب فحينئذ يطلب المجلس استدعاء ناظر الأشغال ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

مشروع تعميم التعليم

١٥ - وبالجلسة المذكورة تلى تقرير قدمه عبد السلام بك المويلحى

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٤ مارس سنة ١٨٨٢ .

نائب القاهرة عن تعميم التعليم وختمه بعدة مقترحات فى هذا الصدد ، وهى أن يقدم ناظر المعارف العمومية الى المجلس كشفا ببيان المدارس الابتدائية فى القطر ، أميرية كانت أو غير أميرية ، وما يمكن للنظارة انشاؤه من المدارس الابتدائية ، والعدد الذى يمكن تخريجه من مدرسة المعلمين للتدريس فى المدارس فى السنة الحالية (عام ١٨٨٢) لغاية الاجتماع القادم ، وتعين لجنة من المجلس للنظر فى الوسائل التى يمكن بها انشاء مكتب ابتدائى فى كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب ، على أن تبذل اللجنة جهدها لرفع نفقات التعليم فى تلك المكاتب عن عاتق الحكومة ، وأن يرجى من كل نائب بذل همته للبحث على انشاء هذه المكاتب والمساعدة فيما ينفق عليها ، فقرر المجلس حضور وزير المعارف ومعه الكشوفات والبيانات المطلوبة .

تضخم المعاشات

١٦ - وتقدم تقرير من احمد بك على عن معالجة تضخم معاشات الموظفين ختمه بقوله : « فلو جرى الأمر كما هو عليه الآن مدة يسيرة فلا نشعر الا والمعاشات الباهظة ذهبت بثروة بيت المال وأجلأته الضرورة الى الاقتراض .

فقال احمد افندى محمود - لا شك ان هذا التقرير جدير بالاعتبار والاستبصار ، فان وافق فلتطلب قوانين المعاشات وتحال على لجنة من المجلس ، لتتظر فيها وتعرض ما تراه على المجلس ، فوافق المجلس على هذا رأى .

١٧ - وتقدم تقرير من ابراهيم افندى سعيد وعبد الشهيد افندى بطرس بتعين لجنة للنظر فى تعديل مواعيد دفع الضرائب للتيسير على الممولين فى أدائها ، فوافق المجلس على الاقتراح وأرجأ انتخاب اللجنة الى

الجلسة المقبلة ^(١) (جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢) وفيها تم انتخاب اللجنة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

هلال بك منير • الشيخ احمد أبو سعده • على بك شعير • أحمد بك الشريف • احمد بك على • محفوظ افندى رشوان • اسماعيل افندى سليمان • عباس افندى الزمر • محمد افندى دبوس • سليمان افندى منصور • وأن يكون رئيس هذه اللجنة هلال بك منير •

واجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (٩ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ، وحضر الجلسة على باشا صادق وزير المالية للجواب على الأسئلة الخاصة بوزارته ، فألقى بيانا عن مصلحة المساحة وايراداتها ومصروفاتها والأعمال التى قامت بها لغاية يناير سنة ١٨٨٢ ، واكتفى المجلس بهذا البيان بعد مناقشة اشترك فيها وزير المالية واحمد افندى عبد الغفار واحمد افندى محمود ومحمد بك الشواربى •

ثم أخذ ينظر فى بقية مقترحات النواب •

١٨ - قتلى تقرير من الشيخ أحمد سالم الريدى ومراد افندى السعودى اقترحا فيه توسيع الرى من التربة الابراهيمية بمرور المياه من جنابيات السكة الحديدية لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية الجيزة ، فرأى المجلس ما رآه بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالزراعة والرى ، وهو أن يكتب لنظارة الأشغال بارسال البيانات المطلوبة عنها •

١٩ - وتقرير من احمد افندى عبد الغفار يتضمن اقتراحا بالترخيص لأرباب الأطيان بالبناء فى الأراضى المخصصة للأجران ، فرأى المجلس أن يطلب من نظارة المالية بيانا بالأحكام الخاصة بهذه المسألة •

٢٠ - (تقرير) من طابع افندى سلامه اقترح فيه وضع نظام لمشايخ

(١) مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٦ و ٧ مارس سنة ١٨٨٢ •

البلاد ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح يشبه اقتراحا سابقا قدمه حسين افندى أبو حسين ، وقرر أن يكتب للحكومة باستعجال قانون العمدة والمشايخ .

٢١ - (تقرير) من الشيخ احمد الصباحي يتضمن طلب توصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل ، كما كان مقررا ذلك وقت حفر الرياح ، فرأى المجلس أن هذا الاقتراح لا يخرج عما ورد في تقرير احمد افندى عبد الغفار المتعلق بالرياح ، فصرف النظر عنه .

٢٢ - (تقرير) من محفوظ افندى رشوان يتضمن شكوى أهالي مديرتي أسيوط وجرجا من تسخير الأنفار في مديريتهما في تطهير ترعتي الديروبية والسواحلية الآخذتين من الترعة الابراهيمية ، مع أن هاتين الترعتين مخصصتان للرى الصيفي بالروضة والمنيا ، واقترح النظر في هذه الشكايات ، ووضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين اما بالكراكات أو باعطائهما بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال وتخصيص مصاريقهما على الجهات التي تتفع منهما ، فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك من نظارة الأشغال .

٢٣ - (تقرير) من بسيوني افندى أبو الفضل يتضمن وضع حد للخلط الناشئ من اعطاء مشايخ العربان شهادات لبعض الأهلين بأنهم من العرب ليتمتعوا بامتيازاتهم ، فرأى المجلس أن يكتب لنظارة الداخلية بمضمون هذا التقرير لتنبه على المديريات بالأخذ بأسباب الاحتياط اللازم في هذا الشأن .

٢٤ - (تقرير) من طلبه افندى حزين يتضمن الشكوى من تركيب وابورات الرى في الجهات الواقعة بالقرب من قم بحر يوسف لأن الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ثلاثمائة الف فدان ، فقرر أن يكتب الى نظارة الأشغال لمنع الضرر المنوء عنه في هذا التقرير .

مشروعات القوانين

اجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (١٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وعضوية ٦٦ عضوا ، ونظر فى مشروعى قانونين أحالتهما الحكومة اليه للتصديق عليهما ، أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت لشوارع القاهرة وتغيرت معالمها بسبب الهدم ، والثانى ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان فى معافاتهم من الخدمة العسكرية وأشغال العون ، وقد تلى المشروعان فقرر المجلس إحالتهما الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) ونظرهما بطريق الاستعجال لضيق المدة الباقية من انعقاد المجلس •

وقد وافقت اللجنة على المشروع الأول، وعرض على المجلس بجلسته ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ فأقره ، ثم صدر به المرسوم الحديوى فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ ، وفى ديباجته انه « بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه الينا ناظر حقائقتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت » •

وعبارة (واقرار مجلس النواب) هى الصيغة التى اقتضاها العمل بالدستور فى اصدار القوانين •

أما مشروع القانون المتعلق بامتيازات العرب ، فقد طلبت اللجنة من الحكومة ادخال بعض التعديل فيه ، فقبلت الحكومة طلبها ، وأعادت المشروع معدلا طبقا لرأى اللجنة ، ثم قدمت اللجنة الى المجلس تقريرها فى المشروع لتلاوته بالجلسة ، وتلى بجلسته ٤ مارس سنة ١٨٨٢ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) وهو يتضمن أصل المشروع والتعديل الذى أدخلته فيه وموافقة الحكومة على التعديل ، وقد أبدت اللجنة فيه ملاحظات تدل على دقة نظرها وعنايتها بأسلوبه ، واظهار المعانى القومية فيه •

فقد ورد فى ديباجة المشروع المحال اليها « أنه مراعاة للامتيازات

المنوحة للعربان من القدم رغبة في توطينهم وتشويقا لهم في رفاهية معيشتهم وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هو آت « (ويلي ذلك مواد المشروع) » •

فعدلت اللجنة هذه الديباجة بما يأتي : « انه مراعاة للامتيازات المنوحة للعربان من القدم رغبة في توطينهم وتشويقا لهم في رفاهية معيشتهم ، ولانهم مكلفون بخفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان ، مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة في أوقات الملهمات ، وبعد الاطلاع على الأمر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت الخ ، وبعد تلاوة التقرير تليت مواد المشروع كما عدلت اللجنة فنالت تصديق المجلس •

فتأمل في التعديل الذي أدخلته اللجنة على المشروع ، تجد أنها عدلت ديباجته ببيان الحكمة في ابقاء امتيازات العرب ، وأضافت سببا جديدا لذلك وهو التزامهم بحراسة حدود البلاد ، واستعدادهم للدفاع عنها في أوقات الملهمات ، وهي فكرة سامية تدل على حصافة رأى اللجنة ، اذ أرادت أن يكون في ديباجة القانون ما يشعر العرب بأن الامتيازات انما منحت لهم مقابل واجب قومي ، وهو التزامهم بالدفاع عن البلاد في وقت الخطر ، وكذلك لم يفت اللجنة اضافة عبارة (واقرار مجلس النواب) الى ختام الديباجة فصارت هكذا : « وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب تأمر بما هو آت » :

وهذه الاضافة جاءت تنفيذا لحكم الدستور الذي يقضى بأن القوانين لا تصدر الا بعد تصديق مجلس النواب عليها كما تقدم بيانه ، وهذا يدل على دقة نظر اللجنة في بحث المشروع •

مشروع خزان أسوان

٢٥ - وبعد أن انتهى المجلس من اقرار هذا القانون نظر بالجلسة المذكورة فى تقرير هام قدمه أحمد بك على نائب اسنا ، وخلاصته أنه يقترح انشاء خزان لمياه النيل فى أسوان ، والتقرير يحتوى على جوهر الفكرة فى خزان أسوان ^(١) ، ويدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى يفاخر بها الاحتلال وهو خزان أسوان •

وقد أخذت الآراء على هذا الاقتراح فاتفقت على قبوله •

بقية مقترحات النواب

٢٦ - ثم تلى تقرير من احمد افندى عبد الغفار ، أشار فيه الى ماسبق لبعض النواب اقتراحه من طلب وضع قانون للادارة يتضمن حدود الموظفين وحقوقهم ، وقال ان هذا القانون لا يفى بالمراد مالم يتقدمه وضع قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية الميينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد ، وهى القوة الأميرية الحديوية ، والقوة النيابة ، والقوة المنفذة الاجرائية •

وقد أخذت الآراء فى هذا الاقتراح فتقرر قبوله •

٢٧ - وتلى (تقرير) من على افندى كساب بأن الدائرة السنية وقومسيون الأراضى الأميرية قد أضافا الى ادارتهما النواحي التى بها أطبانهما ، وسلخاها عن المراكز التابعة لها ، وأن هذا يضر بأهلها ، وطلب مساواتهم بسائر أهالى المديرية واعادة ادارة بلادهم الى مراكزها •
فأحال المجلس هذا الاقتراح الى لجنة تعديل أقساط الضرائب •

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ مارس سنة ١٨٨٢ •

٢٨ - و (تقرير) من أحمد بك على وعبد الشهيد افندى بطرس ، يتضمن بسط حالة مديريات اسنا وقتنا وجرجا ، وخلوها من السكك الحديدية وجرمانها في الجملة من المجالس (المحاكم) والمدارس ومن أية ترعة صيفية ، وعرضا على المجلس أن يطلب من كل ناظر (وزير) متعلق بنظارته أحد هذه الأوجه اجراء اللازم على نظارته . حسبما تقتضيه المساواة والانصاف والعدالة •

فقال احمد افندى عبد الغفار انه يحسن أن يكتب المجلس عن الأمر الأول وهو انشاء سكة حديدية الى نظارة الأشغال للنظر فيه واجراء التصميم اللازم عنه ، وبالنسبة لانشاء المحاكم النظامية في هذه الجهات يرى وجوب ذلك ، ومخابرة الحكومة في شأنه ، وأما عن انشاء المدارس فيرى انه مرتبط بتقرير عبد السلام بك المويلحي ، فمتى جاء ناظر المعارف الى المجلس ومعه البيانات المطلوبة فحينئذ ينظر في هذا الأمر ، فوافق المجلس على هذا الرأي •

٢٩ - ثم تلى (تقرير) من سليمان افندى منصور بالشكوى من أنه في العام الماضي (سنة ١٨٨١) جرى تركيب وأبور ثابت بفم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقلبوية للخواجه بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره ضرر لملاك نحو ثلاثين ألف فدان ، وحرمانها الري ، واقترح أن يطلب المجلس من نظارة الأشغال ايفاد لجنة من طرفها للنظر في ذلك •

فقرر المجلس مخابرة وزارة الأشغال في هذا الصدد •

٣٠ - وتلى (تقرير) من عبد السلام بك خفاجي يتضمن انتخاب لجنة من النواب تكون مستديمة الاجتماع بعد انتهاء مدة انعقاد المجلس للنظر فيما تضعه الحقانية من قوانين المحاكم النظامية وتقديمها في السنة المقبلة (١٨٨٣) بعد أن تكون فحصت عنها في خلال العطلة ، حتى ييسر للمجلس التصديق عليها في السنة المقبلة ، فاعترض عبد السلام بك

المويلحي على هذا التقرير قائلا ان وضع اللوائح والقوانين من خصائص الحكومة ، على أن اللجنة المطلوب تشكيلها في التقرير لا يصح أن تبرم أمرا من نفسها ، بل لا بد من عرض ما تراه على المجلس لينظر فيه ، فالفائدة المترتبة عليها قليلة بالنسبة الى صعوبة تشكيلها ، فضلا عن مخالفه ذلك للنظام مخالفة صريحة ، واقترح عدم البحث في هذا التقرير •

فوافقت الأكثرية على رأيه •

واجتمع المجلس يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٨٨٢ (١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٥ عضوا ونظر في مقترحات أخرى مقدمة من الأعضاء تتعلق بالشئون العامة ، فطلب بيانات عنها من وزارة الأشغال •

وفي جلسة الأربعاء ٨ مارس سنة ١٨٨٢ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) تليت أجوبة وزارة الأشغال عما طلبه المجلس من البيانات في بعض المسائل •

وبجلسة السبت ١١ مارس سنة ١٨٨٢ (٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) استأنف المجلس النظر في مقترحات الأعضاء •

مناقشة المجلس في مشروع تعميم التعليم

اجتمع المجلس يوم الأحد ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا وحضور ٦٨ عضوا وحضر الجلسة عبد الله باشا فكري ناظر المعارف لتقديم البيانات المطلوبة في تقرير عبد السلام بك المويلحي المتقدم ذكره ، فألقى عبد الله باشا فكري خطابا بليغا مسهبا عن حالة التعليم في مصر وقتئذ افتتحه بقوله :

« دعيت الى هذا المجلس الكريم ، بناء على تقرير أحد أعضائه الوجهاء ، المتعلق بتوسيع دائرة المعارف العمومية في الخديوية المصرية ، فأتيت لتقديم الايضاح اللازم عن الأسئلة الواردة في هذا التقرير » •

ثم أخذ يجيب على الأسئلة بتفصيل واف شرح فيه حالة التعليم في هذا العصر وجهود الحكومة في نشر العلوم ، ثم استحث همم الأعضاء لم يد المساعدة في تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، أى أنه أيد اقتراح عبد السلام بك المويلحى ، وقدم للمجلس نماذج للمدارس التى تنشئها الحكومة ، ثم قال :

« على أنه ليس من اللازم أن تكون مكاتب الأهالى بتلك المثابة من الرونق والتحسين ، وانما اللازم فيها مجل واحد أو عدة محلات حسب اللزوم تكون مبنية بناء بسيطا ولو بالطوب الأخضر ، فالمقصد المنفعة التى تحصل فى ذلك المحل ، لا المحل بالذات ، فمن تيسر له أن يجعل المكتب على أحسن حال فله ذلك ، ومن أراد التوسط أو الاقتصار على القليل الممكن ، فهو خير ممن لا يفعل شيئا ، فالمناسب ألا يكلف أحد الا وسعه ، ولا تحمل بلدة الا على قدرها ، قال الله سبحانه وتعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفبا الا ما آتاه ، سيجعل الله بعد عسر يسرا » ، فهذه الأمور بتوفيق الله تعالى سهلة ، وأعناق المصاعب لديكم مذلة والحضرة الخديوية وحكومتها السنية لمقصدكم مؤيدة ، ونظارة المعارف لرأيكم معضدة ، والله سبحانه المسئول أن يوفقنا ، ويديم لنا التوفيق لخير الأحوال ، ويسهل لنا الوصول الى غاية الكمال ، (١) .

وقد بدا من الأعضاء الارتياح التام لبيان عبد الله باشا فكرى ، وما تضمنه من الآراء الصائبة ، وما يفيض به من العواطف النبيلة .

وعقبوا عليه بما يدل على نضج فى الأفكار ، وأريحية فى المساهمة فى تعميم التعليم ، اذ نهض عبد السلام بك المويلحى وشكره على عنايته بموضوع تعميم التعليم ، وطلب تأليف اللجنة التى نوه اليها فى تقريره .

(١) عن مضبطة مجلس النواب - الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .

ووافق المجلس على تشكيلها ، وطلب محمد بك الشواربى تدریس فنون الزراعة فى المدارس المزمع انشاؤها، وأقره عبد الله باشا فكرى على رأيه، وأشار الى أن مجلس المعارف الأعلى قد ألفت لجنة فرعية لتحديد أنواع الدراسة ، وما يلزم من الدروس فى كل مدرسة ، وأنها مشغلة بذلك ومتى فرغت منه تعرض لأئحتها على المجلس ، قال :

« ثم ان اللجنة التى ستشكل من هذا المجلس الكريم ، للنظر فى انشاء المكاتب الابتدائية ستهتم بملاحظة هذا الأمر لا محالة ، ووعد بالحضور فى جلسات اللجنة المذكورة لمشاركتها فى مهمتها (١) .

أجوبة وزارة الأشغال

اجتمع المجلس يوم الاثنين ١٣ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٦٩ عضوا ، وحضر الجلسة محمود باشا فهمى وزير الأشغال ، وأدلى بالبيانات التى طلبها المجلس عن الاقتراحات المقدمة من الأعضاء واستغرقت تلاوتها والمناقشة فيها هذه الجلسة •

قوانين المحاكم الأهلية (الوطنية)

تقدم القول بأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية النظامية صدرت فى عهد وزارة شريف باشا •

وقد أرسلت وزارة البارودى الى مجلس النواب كتابا تلى بالجلسة التى انعقدت يوم ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ (٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ) ، وخلاصته : أن اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت يوم ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد التجارية ، بمقتضى قانونى التجارة :

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ •

البرى ، والبحرى ، المتبعين بالمحاكم المختلطة ، ولما كانت هذه المقررة لانعقاد مجلس النواب ، تنهى فى يوم ٢٦ مارس ، فالمقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه ، يعهد اليها النظر فى فترة اجازة المجلس فى القانونين المذكورين ، وفى باقى القوانين التى ترسلها اليها لجنة الحقانية بواسطة مجلس الوزراء ، وأن كل ما يتم من هذه القوانين يرسل الى أعضاء اللجنة فى محلات وجودهم ليتمكنهم النظر فيها وتحضير ملاحظاتهم، حتى اذا ما انعقد المجلس فى السنة الآتية (وهو مع الأسف لم ينعقد) يمكنهم أن يقرروا بدون تأخير ما يرون فيها ، وأرسلت رئاسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة ، من قانونى التجارة البرى ، والبحرى .

وأبدى محمد بك الشواربى ملاحظة سديدة تدل على شعور النواب واعتزازهم باستقلال هيتهم ، اذ قال : الأولى أن ترسل الحكومة السنية ما تروم ايصاله الى النواب ، بواسطة رئيس مجلسهم ، وهو يبلغه اليهم فى أماكنهم ، ولا توسط فى ذلك المديرىات .

وهذه الملاحظة فضلا عما تدل عليه من اعتداد المجلس باستقلاله عن الادارة ، فانها تنطوى على شعور واضح بسوء الظن فى الادارة، وهذا الشعور قديم ، ولم يزل مستمرا (ويا للأسف) حتى اليوم ، وقد أيد ابراهيم افندى الوكيل رأى الشواربى بك ، اذ قال : أوافق على هذا رأى خصوصا وأن وظيفة رئاسة المجلس مستمرة لا عطلة فيها ، وأرجو أن يكتب بمضمونه الى رئاسة مجلس النظار ، ليكون ارسال أجزاء القوانين الى النواب بواسطة رئيسهم ، فوافق المجلس على ذلك .

اختصاص المجلس فى مادة العرائض

اجتمع المجلس يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (أول جمادى الأولى ، سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا ، ونظر

فى تقارير (لجنة العرائض) التى أحيل عليها الفحص عن العرائض المقدمة للمجلس من مختلف الجهات، وكان قرار اللجنة إحالة العرائض الى الوزارات المختصة بها ، كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية (الدستور) ، وجرت مناقشة فى اختصاص المجلس فى إصدار قرارات عن موضوع هذه العرائض انتهت باقرار رأى اللجنة فى إحالة كل عريضة الى الوزارة المختصة بها بحيث اذ رأى المجلس منها تفاضيا عما يعتبره حقا يستوجب الاهتمام ، فالوزارة تكون مسئولة، وعلى هذه القاعدة نظر المجلس فى بقية العرائض فأحال كل عريضة الى الوزارة المختصة بها

قانون الانتخابات

بعد أن انتهى المجلس من المناقشة فى مسألة تعميم التعليم ، بجلسته ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، أعلن سلطان باشا أن الحكومة بعثت الى المجلس بمشروع قانون الانتخاب ، فتقرر إحالته الى اللجنة الدستورية (لجنة اللائحة) لبحثه وتقديم ملاحظاتها عليه ، وقد قامت بمهمتها وأنجزت تقريرها •

فاجتمع المجلس يوم الثلاثاء ٢٢ مارس سنة ١٨٨٢ (٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٧١ عضوا للنظر فى تقرير اللجنة ، واقرار مواد القانون ، وقبل النظر فى ذلك لاحظ أحمد افندى محمود أنه قد انتخب فى الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا فى اللائحة القديمة ، وأنه قد جرى تحقيق انتخابهم ، وقرر المجلس وقتئذ قبولهم واقرارهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب منصوصا فيه على زيادة عدد النواب ، وقد ورد القانون ، فعند اقراره فى المجلس وجب ادخال الخمسة الأعضاء المذكورين وحساباتهم نوابا قانونيين، فوافق المجلس على هذا رأى •

ثم تلا تقرير اللجنة ، وهذا نصه :

« ان قانون الانتخاب الذى أرسلته هيئة النظر الى المجلس بقصد نظره واقراره بمقتضى اللائحة الأساسية ، وكان قد أُحيل الى اللجنة ، قد نظرت فيه وأجرت فيه بعض التعديلات والتغيرات الملائمة ، وأرسلته بواسطة رئاسة المجلس الى مجلس النظر بقصد نظره ، وهو الآن قد حضر من جانب رياسته مقبولا ، وها نحن نعرضه على هيئتنا العمومية لترى فيه رأيها بعد تلاوته بندا بندا » .

وقرر المجلس بناء على اقتراح أحمد افندى عبد الغفار، نظر القانون بصفة مستعجلة اذ لم يكن باقيا من مدة انعقاد المجلس غير أيام قليلة ، فتلى القانون مادة فمادة ، وبعد مناقشات طفيفة أقره بجلسته ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ ، ثم صدر به المرسوم الخديوى في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكان هذا القانون آخر الأعمال التشريعية لمجلس النواب .

وخلاصة القواعد التى تضمنها أنه جعل انتخاب النواب على درجتين فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) ، وهؤلاء المندوبون ، هم الذين يتولون انتخاب النواب، وقيد حق الانتخاب للناخبين بنصاب مالى ، بأن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب، أو الرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل ، وأعفى من هذا النصاب الطوائف الممتازة ، وهم : العلماء ، والرؤساء الروحانيون ، وحملة الشهادات العالية ، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون ، والمتقاعدون ، والمحامون ، والأطباء ، والمهندسون ، والصيادلة (مادة ١) ، وجعل سن الناخب احدى وعشرين سنة ، وسن المندوب المئوى والنائب خمسا وعشرين سنة، ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين، على ألا يقبل أحدهم فى النيابة الا بعد استعفائه من وظيفته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا ، منهم : اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته (مادة ٦) ، وهى من القواعد الهامة فى هذا القانون،

اذ جعلت من السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، وجعلت من
السودانيين وطينين يتمتعون بالحقوق المخولة لسائر المصريين ، وخول
القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية •

آخر جلسات المجلس

اجتمع المجلس يوم السبت ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ (٦ جمادى الأولى
سنة ١٢٩٩ هـ) برئاسة سلطان باشا ، وحضور ٧٣ عضواً ، ونظراً لكثرة
أعمال هذه الجلسة طلب سلطان باشا رأى المجلس فيما يجب تقديمه على
سواه من الأعمال قائلاً : لا يخفى أن هذا اليوم آخر أيام الاشتغال في
اجتماع هذا العام ، فتقرر البدء بتلاوة أجوبة الحكومة على مقترحات
النواب ، وأن تتلى بعد ذلك قرارات لجنة العرائض ، وأرجاء تقارير النواب
الى العام المقبل •

ردود الحكومة على مقترحات النواب

وقد تليت أجوبة الحكومة على البيانات التي طلبها المجلس في جلساته
السابقة حين بحثه في مقترحات النواب ، وأهمها :

١ - جواب وزارة الحقانية على الاقتراح الخاص بإنشاء محاكم في
مديريات اسنا ، وقنا ، وجرجا ، ومحصله أن مسألة ترتيب المحاكم هي
موضوع النظر في الوزارة •

٢ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب المجلس وضع قانون
للعمد ومشايخ البلاد ، ومحصله أن القانون المذكور موضع نظر وزارة
الداخلية ، وأنه كتب إليها بالمبادرة الى اتمامه ، ومتى تم يرسل الى
المجلس •

٣ - جواب رئاسة مجلس الوزراء ، على طلب وضع القانون الخاص

بتنظيم العونة • ومضمونه أن هذا القانون قد كتب عنه الى وزارة الأشغال ومتى ورد منها يقدم للمجلس •

وهنا اقترح محمد بك الشواربى طبع هذا القانون عند وروده وارسل نسخ منه الى النواب ، كما تقرر ذلك فى شأن قانونى التجارة ، وقانون مشايخ البلاد •

وهذا الاقتراح يدل على صدق عزيمة النواب ، فى متابعة العمل ، أثناء العطلة البرلمانية ، وعدم اضاعتها سدى ، وقد تناقش المجلس فى الاقتراح المذكور ، وقرر أن كل مشروع قانون تضعه الحكومة يرسل الى كل نائب فى فترة العطلة (١) •

٤ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب صور المعاهدات ، والوثائق والاتفاقات المبرمة بين الحكومة والدول ، وخلاصته أنه كتب الى الوزارات بطلبها ، وافادة ثانية فى هذا الصدد بأنه ورد من وزارة الحقانية صور الموجود لديها من تلك العهود والوثائق باللغة العربية ، وأرسلت الى المجلس ، وهى عشر دقائق •

وقد وافق المجلس على أن كل ما يرد اليه مدة العطلة من المشروعات يطبع ويرسل الى الأعضاء ، ومنها المعاهدات والاتفاقات المذكورة ، وقرر المجلس تبعاً لذلك بقاء قلم كتاب المجلس أثناء العطلة •

٥ - جواب رئاسة مجلس الوزراء على طلب وضع القانون الأساسى ، وخلاصته أنه وضع قبل الآن مشروع أمر عال لترتيب مجلس الادارة وتحضير اللوائح والقوانين ، فمتى تم هذا المشروع يرسل الى مجلس النواب لاجراء ما يراه فيه •

٦ - جواب رئاسة مجلس الوزراء بأنها كتبت الى وزارة المالية باستعجال قانون المعاشات للمستخدمين ، وجواب من المالية بأنها أرسلت الى

(١) مضبطة مجلس النواب ، الوقائع المصرية عدد ١٦ إبريل سنة ١٨٨٢ •

المجلس تسخين من ذلك القبانون ، وعرضت النسختان على المجلس ،
فقبل ذلك بالقبول •

٧ - جواب من وزارة المالية على ما رآه المجلس في أمر الأتيان
التي تروى من التربة الابراهيمية •

٨ - جواب من وزارة المالية على ما كتب اليها بشأن المستحق لأربابه
من مال المقابلة ، ومضمونه أنها بذلت الهمة في اتخاذ الوسائط المؤدية الى
انجاز هذه المسألة ، وأنها لم تقصد بإفادتها الماضية الا اظهار الحقيقة ،
لا تجسيم الأمر ، ولا تعظيم الصعوبات •

وانتهت المناقشة في هذه الافادة بالأخذ باقتراح أمين بك الشمسي
في وجوب خصم المقابلة من مال هذا العام (١٨٨٢) وأن يكتب بذلك
لوزارة المالية •

٩ - جواب من وزارة المالية على طلب المجلس الخاص بما هو متأخر
للأهالي من الديون المتفرقة ، بأنه لم يحصل أدنى تأخير في أداء تلك
الديون لأربابها •

وقد اكتفى المجلس بهذا الجواب « علما بأن المالية تجرى في هذا
الأمر بحسب الأصول المتبعة » •

وانفضت الجلسة عقب ذلك على أن تستأنف انعقادها ثانية في المساء ،
فعقد المجلس جلسة ثانية مساء ذلك اليوم ، ونظر في تقارير لجنة العرائض
عن العرائض المحالة اليها ، وصدق المجلس عليها ، ثم تلى تقرير اللجنة
المنتخبة للنظر في تعميم التعليم وقد اشتمل على قرار هام أصدرته ، وهو
أن يقوم كل نائب بإنشاء مكتب من الدرجة الثالثة (مدرسة أولية) في بلده
تعليم فيه القراءة والكتابة وطرف من علم الحساب والفقه والنحو ، دون
أن تتكلف الحكومة شيئاً من نفقاتها سوى تنازلها عن ملكية الأرض التي
تقام عليها وأن تتكفل نظارة المعارف بتعيين مدرسي هذه المكاتب من طلبة

العلم بالجامع الأزهر وتشرع في ترشيحهم لتلك الوظائف وتعليمهم ما يؤهلهم للقيام بها كما وعد بذلك ناظر المعارف في خطبته التي ألقاها بهيئة المجلس^(١) .

فأقر المجلس هذا التقرير مع الاستحسان ، ثم انفضت الجلسة ، وكان هذا آخر ما قام به مجلس النواب من الأعمال في دور انعقاده الأول والوحيد .

ومما يسترعى النظر أن آخر ما ختم به المجلس أعماله هو وضع برنامج شامل لتعميم التعليم ، تتعاون الأمة والحكومة معا على تنفيذه ، وقبول النواب مع الارتياح المساهمة في هذا المشروع الجليل بتعاهدهم على أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده ، وهذا يدل على الشعور الصالح الذي كانت تصدر عنه أعمال النواب في أول برلمان عرفته مصر الحديثة .

انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس

ثم اجتمع المجلس يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ، وكانت جلسة الختام ، اذ حضر محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس الوزراء حاملا المرسوم الخديوى المؤذن بانفضاض المجلس ، وألقى بهذه المناسبة خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله النواب من المساعي المحمودة في دور الانعقاد، وأعرب عن أمله فى أن يشتغلوا فى فترة العطلة بالمشروعات والمسائل التى ستكون موضع النظر فى الاجتماع المقبل .

خطبة البارودى

قال : « ان المدة القصيرة التى أقمتوها ، والأعمال الكثيرة التى باشرتوها تدل على شدة ميلكم الى النجاح ورغبتكم فى تقدم البلاد، وحيث ان هذا اليوم هو اليوم المعين لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٢ .

فقد أثبت بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحموده ، وأرغب اليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الأمر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون ، أقدمه لديكم ، والله المسئول فى توفيقنا جميعا لخدمة الوطن العزيز ، (١) .

جواب سلطان باشا

ولما انتهى من خطبته أجابه سلطان باشا رئيس المجلس ، قائلاً :
« نشكر للجناب المعظم عنايته باستجابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لاتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من اخراجها الى عالم الفعل، وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب، لنكون يدا واحدة وقلبا واحدا على خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج اليه من أنواع الإصلاح (٢) .

نظرة عامة فى مجلس النواب

كان نواب سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ جميعا من طبقة الأعيان ومن ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم ، وكثير منهم من العائلات التى سبق أن انتخب أفراد منها أعضاء فى مجلس شورى النواب القديم ، وهم يمثلون طبقة واحدة فى المجتمع ، وهى طبقة الأعيان ، ولم يشذ منهم نائب واحد، فلم تكن طبقة التجار والصناع ممثلة فى المجلس ، اللهم الا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان ، وخلا المجلس أيضا من

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢ .

الطبقات المتخرجة في المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصيات في المدن والأقاليم ، ولأنها كانت منصرفة الى مناصب الحكومة ، ومجلس النواب من هذه الناحية ، أى من ناحية التكوين ، لم يكن يختلف فى شيء عن مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل ، وكان من أعضائه نواب مخضرمون أدركوا النيابة فى المجلسين ، فجمعوا بين العهدين ، نذكر منهم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، محمد بك الشواربى ، هلال بك منير ، الشيخ العدل أحمد ، محمد بك الصيرفى ، الشيخ أحمد على محمود ، ابراهيم أفندى الوكيل ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، أحمد افندى عبد الغفار ، أحمد بك أباطه ، مراد افندى السعودى ، عثمان افندى غزالى ، محفوظ افندى رشوان ، مهنى أفندى يوسف عمر ، محمد أفندى أبو سحلى •

أدرك هؤلاء النواب عهد اسماعيل فى النيابة فاكسبوا مرانا فى الحياة النيابية ، ولا بد أنهم قد لاحظوا مبلغ التطور فى حالة المجلس وسلطته ، فقد كان مجلس شورى النواب أداة مطواعة فى يد الخديو اسماعيل ، ولم تكن له سلطة قطعية أو أثر فعلى فى توجيه سياسة الحكومة ، ولا فى أى شأن من الشؤون ، أما مجلس النواب الذى اجتمع فى عهد الخديو توفيق ، فقد كان مجلسا نيابيا كامل السلطة ، بل كان بمثابة جمعية تأسيسية تضع الدستور وتعده وتقره ، وصارت الوزارة مسئولة أمامه ، أى صار له من السلطة ما للمجالس النيابية الحديثة •

واذا نظرنا الى أعمال مجلس النواب نجد أن أعضائه قاموا بواجبهم فى الجملة خير قيام ، واذا استثنينا موقفهم من وزارة شريف باشا وتحديدهم لها حتى اضطروها الى الاستقالة كما تقدم بيانه (ص ٢٢٠) فان مواقفهم فيما عدا ذلك كانت حسنة ، ودلت على كفاية واخلاص وأمانة فى الاضطلاع بأعباء النيابة ، أما موقفهم من وزارة شريف باشا ، فهو خطأ سياسى جسيم لا شك فيه ، لأنهم اشتركوا فى المؤامرة التى دبرها زعماء

الحركة العراقية لاسقاط شريف باشا ، واحلال البارودي مكانه • وقد
يلتمس لهم عذر في هذا الموقف ، اذ كانوا حديثي عهد بالحياة البرلمانية
وبالمؤامرات الحسالية من النزاهة التي يدبرها الزعماء ، فاتبعوا ما أملاه
عليهم واثقين باخلاصهم وبعد نظرهم ، وشاركوهم في مؤامرة أضرت
بالبلاد ضررا كبيرا ، على أنهم قد استردوا بعد ذلك استقلالهم في الرأي
والعمل ، فلم يسايروا الزعماء فيما اعتزموه من خلع الخديو توفيق ،
ورفضوا النزول على ارادتهم في اجتماع دار سلطان باشا كما سيجيء
بيانه في الفصل الآتي ، وهذا يدل على أنهم قد أسفوا على ما تورطوا
فيه من اسقاط وزارة شريف ، واعتزموا ألا يكونوا أداة لينة لتحقيق
مطامع الزعماء ، وهو شعور شريف يشكرون عليه •

وفيما عدا موقفهم من وزارة شريف ، فإن أعمالهم في المجلس
ومناقشاتهم تدل على مستوى ممتاز في الكفاية ، والغيرة الوطنية ، وسداد
الرأي ، فقد طرّقوا في مقترحاتهم ومناقشاتهم كل أبواب الإصلاح الذي
تحتاج اليه البلاد ، في التعليم ، والقضاء والرى ، والزراعة ، والمالية ،
والاقتصاد ، والادارة ، والمواصلات ، وكانت خطبهم ومناقشاتهم وجيزة
واضحة المعنى ، بعيدة عن التطويل الممل والعبارات الجوفاء ، وكانت لهم
نظرات صادقة في كثير من الشؤون ، وآراء صائبة ، تدل على سلامة المنطق
والإلمام بالنظام النيابي ، وحسن الاحاطة بالشئون الحيوية ، اعتبر لهم ذلك
في مناقشتهم الخاصة بانتخاب الوكيلين ، والأغلبية المطلقة ، والأغلبية
النسبية (ص ٢٦٣) ، ويحثهم في علاج الخلل الذي كان موضع شكوى
الجمهور في مصلحة المساحة ، ومناقشتهم في علاج غلاء الأسعار ، وتضخم
المعاشات ، واستعجال اصلاح القضاء ، ومقترحاتهم في نظام الرى ، وتأمل
في الاقتراح الخاص بمشروع خزان أسوان وملاحظاتهم السديدة على
مشروع قانون امتيازات العرب ، ومناقشاتهم في مشروع تعميم التعليم ، نجد
أنهم على قصر المدة التي اجتمع فيها المجلس قد بذلوا أقصى ما أمكنهم من
الجهد لأداء واجبهم ، وبدت منهم رغبة صادقة في أن يتابعوا البحث

والدرس في فترة عطلة المجلس ، وبرهنوا على أريحياتهم بما تعاهدوا عليه من أن ينشئ كل نائب مدرسة في بلده على نفقته ، فبرهنوا على روح طيبة في تقدير العلم ، والبذل في سبيل الصالح العام •

وقد كان في المجلس نواب بارزون ، رفعوا من شأنه بما حفلت به مضابطه من شديد القول وصائب الآراء ، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار • عبد السلام بك المويلحي (وكانا من النواب البارزين في مجلس شوري النواب القديم) • حسن باشا الشريعي • سلطان باشا • مهني أفندي يوسف عمر • سليمان باشا أباطه • عبد الشهيد أفندي بطرس • ابراهيم أفندي الوكيل • أحمد أفندي عبد الغفار • أحمد أفندي محمود • أمين بك الشمسي • محمد بك الشواربي • عبد المجيد أفندي البيطاش • أحمد بك علي العديسي ، وغيرهم ، فهؤلاء النواب وأمثالهم لا يقلون كفاية عن نواب المجالس الحديثة •

ومما يدل على فضل هذا المجلس أن مصر تمتعت طول مدة انعقاده بالهدوء والسكينة والاصلاح والتقدم ، ولم تنتقض أحوالها الا بعد انفضاضه ، ولو استمر مجتمعا لكان من الراجح أن يحول دون كثير من الكوارث والنكبات التي أدت الى الاحتلال •

وصفوة القول ان صفحة المجلس النيابي الذي انتخب سنة ١٨٨١ هي صفحة مشرقة تدل على أن نواب ذلك العهد قد اضطلعوا بأعباء النيابة، وأدوا واجبهم في كفاية وغيره ونزاهة ، ولو طال بهم العهد ، ولم تدبر السياسة البريطانية المكاييد والمؤامرات لمصر ومجلسها النيابي ، لكان له أكبر الأثر في نهضة مصر وتقدمها ، ويعد هذا المجلس خير عنوان لكفاية الأمة منذ خمس وخمسين سنة للنظام البرلماني الحديث •

تقارير النيابة « أوامر اعتماد العضوية »

من غرائب القدر أن النواب لم يتسلموا أمر اعتماد عضويتهم^(١) التي تنص عليها المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الا بعد انقضاء المجلس ، فبعد انقضاؤه ذهب النواب الى السراى الحديوية ، ومثلوا في حضرة الخديو ، فسلم كلا منهم تقرير نيابته المؤذن بانتخابه نائبا لمدة خمس سنوات ، ومعلوم أن المجلس لم يجتمع رسميا بعد انقضاؤه ، ومعنى هذا أن النواب تسلموا تقارير نيابتهم بعد انتهاء هذه النيابة فعلا . وهذا من عجائب القدر ، ومن سوء حظ مصر ، اذ لم يجتمع مجلس النواب الا في دور انعقاده الأول ، وكان هذا الانعقاد هو الأول والآخر ، فقد تلاحقت الأحداث على مصر في فترة العطلة ، وانتهت بالاحتلال الانجليزى ، فألغى مجلس النواب ، وحل محله مجلس شورى القوانين المجرد من كل حول وسلطة .

(١) يسمى عرابى هذه الأوامر في مذكراته المخطوطة ص ٢٥٣ « التقارير النيابة » ، وقد جرينا على هذه التسمية ، لأنها أبلغ عبارة من أوامر اعتماد العضوية .

الفصل الحادى عشر

ظهور الفتن

بعد انقضاء مجلس النواب

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى ، ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل ، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد ، فكأن انقضاء المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة ، ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت الأقدار والملايسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاجتمعت وزارة البارودى وخدها تبعه معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة ، داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الحديو حتى أدى الى استقالتها .

وأول الأحداث الداخلية التى اتت البلاد بعد انقضاء مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة .

مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم عليهم

هى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العراقية ، بل

فى مصر البلاد قاطبة ، وخلاصتها أنه فى شهر ابريل سنة ١٨٨٢ علم
عرايى من طلبه باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة
يأترون به ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ،
وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم بالسفر الى السودان كانوا قوام هذه
المؤامرة ، فعرض عرايى الأمر على الوزراء ثم على الحديو ، فتقرر تحقيق
هذه المؤامرة فى مجلس حربى ، وتآلف هذا المجلس برئاسة الفريق
راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اختاره عرايى لرياسة المجلس ؛
لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه ، حتى يكون التحقيق خالياً من
الأغراض ، وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شئ من الظلم ^(١) .

فأخذ المجلس فى التحقيق ، وسأل من عرفت أسماؤهم من المتآمرين ،
فدلوا على ثمانية عشر ضابطاً مشتركين معهم فى المؤامرة ، فأمر المجلس
بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ؛ فدل هؤلاء أيضاً على غيرهم ، فقبض
عليهم ، حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطاً ، وفى مقدمتهم عثمان
باشا رفقى وزير الحربى السابق ، وخصم العرايين اللدود ، وقد سبق
المقبوض عليهم الى ثكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

اختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة : انها
مؤامرة حقيقية كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم
عرايى ، وقال البعض الآخر : انها مؤامرة خيالية ، قوامها فزع عرايى
وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد
الانتقام من خصومه ، وقد كان عرايى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية
خصومه ، فتارة كان يخشى على حياته من الحديو توفيق ، وطورا من الحديو
السابق اسماعيل باشا ، وقد وقعت فى هذا الشهر حادثة أخرى دلت على
ميلغ فزعه ، ذلك أن احدى زوجات اسماعيل رغبت فى العودة الى مصر ،
فبلغ الحكومة نبأ هذه الرغبة فى أوائل ابريل سنة ١٨٨٢ ، فانزعج

(١) مذكرات عرايى المخطوطة ص ٢٥٦ .

العرايون لهذا النبأ مخافة أن يكون من ورائه دسيسة من الحديو السابق، وخشى توفيق أيضا من هذه الدسيسة، فاستقر رأى عرابى على منع الأميرة من النزول الى البر، فلما جاءت الاسكندرية منعها السلطات من النزول من الباخرة وأمرتها بالرجوع، فرجعت الى حيث كانت، وكذلك نفت الحكومة الكونت ماكس لافيزون Max Lavison مدير أملاك اسماعيل من القطر المصرى اتقاء لدسائس الحديو السابق، ومن هنا جاء الظن بأن له يدأ فى تدبير المؤامرة الشركسية، فقد قيل انه دبرها بقصد احداث فتنة فى البلاد، يكون من ورائها رجوعه الى الحكم، وأنه أنفذ الى مصر راتب باشا خصيصة لتدبير المؤامرة، فاتفق مع بعض الضباط الشراكسة على تأليف جمعية منهم لاعدام رؤساء الجيش من العرايين، وعاد الى أوروبا بعد وضعه خطة المؤامرة، وقد وشى بالمتآمرين ضابط منهم اسمه راشد أفندى أنور كان منضما اليهم وعرف سر المؤامرة، فأقضى بها الى عرابى باشا.

وقال آخرون: ان حقيقة المؤامرة أنه ظهرت بين الضباط الشراكسة ومن ينتمون اليهم حركة تدمير وامتياء من تخطيطهم فى الترقيات الأخيرة، والحاق بعضهم بالمراكز الحالية بالجيش المصرى فى السودان، فاعتقدوا أنهم مقصودون بالذات، وأن الغرض من نقلهم الى السودان هو النكاية بهم، وفى الحق أنه لم يكن ثمة مقصد ولا نكاية، بل ان ارسالهم الى السودان كان تطبيقا للقاعدة المتبعة من استبدال وزارة الحربية ضباط الجيش المصرى فى السودان بضباط غيرهم بطريق الدور، على ألا تتجاوز مدة خدمة الضابط فى السودان أكثر من ثلاث سنوات ثم يستدعى الى مصر ويعين بدله، فلما جاء وقت الاستبدال الأخير عين وزير الحربية ١٠١ ضابط ليحلوا محل من قضوا مدتهم بالسودان، ومن هذا العدد ٨٦ ضابطا من المصريين و ١٥ من الشراكسة و ٦ من الأتراك، وهذه النسبة تدل على أن الوزارة لم تخرج عن المألوف فى التعيين، ولكن الضباط الشراكسة أبوا أن يذعنوا للأمر، وامتنعوا عن السفر الى السودان، وبدرت من بعضهم عبارات تهديد ووعيد فى لحظات حق وطيش، فسرّها الموالون لعرابى بأنها

مؤامرة مدبرة لاغتياله ، والواقع ألا تدبير ولا مؤامرة ، ونحن نميل الى هذه الرواية ، لأنها أقرب الى المنطق والعقل ، ولأن المعروف عن عرابي أنه كان شديد الخوف على حياته ، وهذا العامل له أثر كبير في تكوين شخصيته ، وظهر أكثر ما يكون في معركة التل الكبير ، وفي موقفه بعد الهزيمة مما سنذكره فيما يلي :

ومهما اختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة ، فلا جدال في أن العداوة بين العرابيين والضباط الشراكسة كانت كامنة في النفوس ، وأن كلا الفريقين كان ياتمر بالآخر •

وضعت الحكومة يدها على المتهمين في المؤامرة ، وتألف المجلس الحربي كما أسلفنا برياسة الفريق راشد باشا حسنى للتحقيق معهم ومحاكمتهم ، وراشد باشا هذا كان نصيرا للحرية ، وكان فوق ذلك من خيرة قواد الجيش ، ومن أبلوا البلاء الحسن في واقعة القصاصين كما سيجىء بيانه •

تألف المجلس العسكري من خمسة عشر عضوا ، منهم على باشا الروبى ، وعلى باشا فهمى ، وطلبة باشا عصمت ، وعبد العال حلمى باشا ، ومحمد رضا باشا ، وكلهم من الموالين لعرابى ، وكان يحسن بهؤلاء أن يردوا أنفسهم عن الحكم في الدعوى ضمانا للعدل ، لأن أكثرهم ممن اتهم الضباط الشراكسة بالائتمار به •

انعقد المجلس واستجوب المتهمين ، وعددهم أربعون ، وأخذ في محاكمتهم ، وقد اعترف أحدهم القائمقام يوسف بك نجاتى بالمؤامرة ، وأقر بأن راتب باشا هو مدبرها ، وأنه أغرى الضباط الشراكسة بحضور عثمان باشا رفقى بقتل عرابى ، واعترف بعض الضباط المتهمين بما يؤيد اعتراف نجاتى بك ^(١) •

(١) الوطن عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢ •

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٢ (١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد الى أقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون اليها، ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية (الخرطوم) ولا المديرية ولا السواحل ، وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية ، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما الى المحاكم الأهلية ، وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وحرمانه العودة الى مصر ، واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق ، وذكر المجلس فى حكمه أن الخديو اسماعيل هو الباعث على هذه الحركة مستعينا بالمرتبات التى تصرف له من خزانة الحكومة ، ولذلك تقرر أن يكون للخديو وللمجلس الوزراء النظر فى أمر قطع مرتباته .

وهاك أسماء الضباط الذين حكم عليهم المجلس العسكرى (١) :

- عثمان باشا رفقى (فريق) • يوسف بك نجاتى (أميرالاي) •
- محمود بك فؤاد (قائمقام) • محمود أفندى طلعت (بكباشى) • حسن
- أفندى حلمى • رجب أفندى ناشد • عبد الله أفندى لطيف (بكباشية) •
- عثمان أفندى فاضل • على أفندى ناصف (صاغ) • محمد أفندى لمعى •
- محمود أفندى همت • محمد أفندى شفقت • سليم أفندى صائب • حسين
- أفندى محمد • موسى أفندى كليم (يوزباشية) • مصطفى أفندى رامى •
- عمر أفندى فخرى • أحمد أفندى عزى • أمان أفندى بشير • محمد
- أفندى أمين شكرى • أحمد أفندى راشد • رشتوان أفندى نجيب (ملازمون
- أول) يوسف أفندى صديق • خليل أفندى حسنى • مصطفى أفندى
- عابد • محمد أفندى شاكر • محمد أفندى نيازى • خورشيد أفندى ليب •

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ .

أحمدى أفندى فهمى • يونس أفندى شريف • حافظ أفندى فهمى •
محمد أفندى رشدى • صادق أفندى فوزى • محمد أفندى فؤاد • محمد
أفندى شفيق • أحمد أفندى وصفى (ملازمون ثوان) • مصطفى أفندى
مهرى • سليم أفندى شوقى (يوزباشيان) محمد أفندى على (ملازم ثان)
ومجموع هؤلاء أربعون ضابطا • عمر أفندى رحى • إبراهيم أفندى
خليل • ملكيان •

رفع الحكم الى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغاً منتهى القسوة ،
فامتنع عن اقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بين الوزارة ،
اذ أصر على تعديل الحكم ، وتمسكت الوزارة باقراره ، واستدعى الخديو
يوم ٢ مايو السير ادوار مالت فصل انجلترا ، والمسيو سنكفكس قنصل
فرنسا واستشارهما فى الأمر ، فأشار عليه ألا يقر الحكم ^(١) ، وكان
من حقه تخفيفه وتعديله من تلقاء نفسه ، دون مشاورة القنصلين ، ولكن
ما جبل عليه من التردد والضعف جعله يستشيرهما فيما لا دخل لهما فيه ،
واستدعى باقى قناصل الدول العظمى وطلب اليهم معونة الدول ^(٢) ، فهاج
ذلك سخط الوزراء والعرايين جميعا ، وزاد سخطهم أنه شرع أيضا فى
عرض الحكم على السلطان بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا منه رتبا
عسكرية عالية ، فعد العرايون بحق أن اقحام السلطان فى هذه المسألة
الداخلية هو تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشئونها
الداخلية ، وقد ساء الوزراء أن الخديو لم يشركهم لا فى استشارة قناصل
الدول ، ولا فى الرجوع الى الباب العالى فى اقرار الأحكام أو تعديلها ،
وكان هذا المسلك فى الواقع خروجاً على القاعدة النظامية المعروفة ، وهى
ان الخديو يحكم بواسطة مجلس وزرائه ، فضلا عن منافاته لبدأ المسؤولية
الوزارية •

وفى ٦ مايو عرض الوزراء على الخديو حسما للخلاف ومنعاً لتدخل

(١) ، (٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٤٢ ، ٤٣ •

السلطان أن يصدر أمره بتعديل الحكم ، وأن يستبدل به النفي خارج
القطر ، على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يريدونها ، ولكن الخديو
رفض هذا الحل ، بحجة أنه عرض الأمر على السلطان ، ثم عرض الخلاف
من جديد على قناصل الدول ، فارتأت الدولتان الفرنسية والانجليزية ، أن
يستعمل الخديو حقه في تعديل الحكم دون انتظار رأى السلطان ^(١) ،
وهذا ما انتهى إليه ، فقد أصدر ارادة سنية في ٩ مايو سنة ١٨٨٢ (٢١
جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ) بتعديل الحكم الى النفي من القطر المصرى ،
والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم
حرمانهم رتبهم ونياسينهم ، وقد وقع الخديو هذه الارادة بحضور السير
ادوار مالت ، والمسيو سنكفكس ^(٢) .

تفاهم الخلاف بين الخديو والوزراء

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد
ذهب البارودى الى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة
شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، واهماله رأى الوزراء ، وطلب
اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية الى أمر التعديل ، فاجتمع
القناصل ثانيا لذى الخديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع باصرار
الخديو على الارادة السنية التى أصدرها ، فهاج ذلك سخط الوزراء ،
 واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا ، دام ثمانى ساعات انتهوا فيه الى
وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف ، وبدا على اجتماعهم
روح المعارضة الشديدة للخديو ، فأنكروا عليه حق العفو، وصرح الخديو
من ناحيته أنه لا يطبق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته ^(٣)

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٦ .

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ٥٩ .

(٣) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ - الكتاب الأصفر سنة

١٨٨٢ - وثيقة رقم ٦١ .

ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف ، وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما اذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الأوروبيين ؟ فأجيبوا : أن لا شيء يتهددهم البتة ، وأبلغهم وزير الخارجية (مصطفى باشا فهمى) أنه بازاء استحالة الاتفاق مع الخديو ، ولأن رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقيل فى هذا الطرف ، فان المجلس قرر دعوة مجلس النواب الى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء ، وكان لهذا الخلاف أوجه عدة ، فمنها : رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة • ومنها ايفاده محمد ثابت باشا الى الاستانة فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو الاقضاء اليها بهذه المهمة ، ومنها ظهور حادثة سرقة ملفقة فى سراى عابدين ، كان القصد منها الوقعة بالضباط الوطنيين • وملخصها أن ابراهيم أغا توتنجى الخديو أغرى خادما فى سراى عابدين يدعى محمد حسن الشماشرجى بسرقة شبوقات الخديو وما بها من التراكيب المصنوعة من الكهرمان والأحجار الكريمة ، والصاق تهمة السرقة بالضباط ، وقد نفذ الشماشرجى ما أوعد به اليه ، وأخفى الشبوقات ، فلما ضبطت الواقعة وحصل تحقيقها اعترف الشماشرجى بأنه هو المخفى لها بايعاز ابراهيم أغا التوتنجى ^(١) ، فجاءت هذه الحادثة مؤيدة لمؤامرة الضباط الشراكسة •

قرر مجلس الوزراء اذن دعوة مجلس النواب الى الاجتماع عاجلا ، ولم يكن الوزراء جميعا من هذا رأى ، فقد عارض فيه عبد الله باشا فكرى وزير المعارف ، وعلى باشا صادق وزير المالية ، ومصطفى باشا فهمى وزير الخارجية ، فكان قرار المجلس بالأغلبية ^(٢) ، وكان لهذا القرار خطورته ، لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ باريل سنة ١٨٨٢ •

(٢) استجواب عبد الله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨ •

مع اصرار الخديو على موقفه معناه التمهيد لخلعه ، وهذا ما كان زعماء
العرايين يلوكونه فى أحاديثهم ^(١) ، وقد أ برق المسيو سنكفكس معتمد
فرنسا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ الى وزارة الخارجية يصف الحالة بقوله :
« والخلاصة أننا بازاء حكومة ثورية ، وأن خلع الخديو أصبح أمرا
محتوما » ^(٢) وقال فى برقية أخرى فى اليوم ذاته : « عندما تكلم بعضهم
مع عرابى عن الأمير حليم باشا صرح غاضبا بأنه من الواجب التخلص من
أسرة محمد على كلها » ^(٣) .

موقف النواب

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب ، يجب أن تصدر عن
الخديو ، فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية
الى الخديو لابلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت
الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين ، وهذا لا يعد اجتماعا
قانونيا طبقا لأحكام الدستور (اللائحة الأساسية)

وقد لبي أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة ، وتعددت اجتماعاتهم
الخاصة وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه
الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفى ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا فى دار البارودى ومعهم
بعض رؤساء الجيش ، ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب
يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، أحد النواب البارزين ، ثم جاءهم بعض
النواب ، وتحدثوا فى أمر الخلاف ، وتعددت الاجتماعات من النواب
والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى حسم الخلاف بالحسنى ،

(١) استجواب عبدالله باشا فكرى وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء - مصر للمصريين
ج ٧ ص ١٢٤ و ١٦٨ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٢ .

(٣) المرجع السابق وثيقة رقم ٦٣ .

رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الأخطار ، ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور ، وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب ، ولم يذعنوا لارادة المسيطرين على هذا الحزب، بل تدبروا الأمر بوحى من ارادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا خلفائهم مثلاً صالحاً فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التى فى عهدتهم •

قام النواب بدور التوفيق ، وازالة الخلاف بين الخديو والوزارة ، ونعم بما فعلوا ، لأن الخلاف لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء، واجتمعوا عدة مرات وتباحثوا ملياً فى خير الوسائل لازالة الخلاف ، واستقر رأيهم على ايفاد سلطان باشا ، وسليمان أباطة باشا ، ومحمد بك الصيرفى ، ومحمد بك الشواربى ، وعبد السلام بك المويلحى ، وأحمد افندى عبد الغفار ، وكلهم من النواب البارزين ، لمقابلة الخديو ، لعلمهم يصلون الى حل للأزمة ، وعرضوا عليه تأليف وزارة جديدة مع بقاء عرابى باشا وزيراً للحرية ، ثم اجتمع النواب والوزراء فى منزل سلطان باشا، وأظهر الوزراء استعدادهم للاستقالة بشرط أن يتكفل الخديو بحفظ النظام •

وفى يوم الأحد ١٤ مايو، اجتمع النواب بدار سلطان باشا، واستأنفوا البحث فى الموقف ، فانتدبوا لجنة منهم لمقابلة الخديو ، فعرضت اللجنة عليه استقالة البارودى وبقاء الوزراء فى مناصبهم ، وأشاروا باسناد رياسة الوزارة الى مصطفى فهمى باشا ، فوعدهم الخديو بالجواب بعد أن يفكر فى الأمر ، وكلفهم الرجوع اليه بعد الظهر، فجاء أعضاء اللجنة فى الموعد، وكان الخديو قد قابل قنصلى انجلترا وفرنسا وتحدث معهما ملياً ، ثم قابل باقى القناصل ، ولكن مصطفى فهمى باشا اعتذر عن قبول الرياسة •

وفى يوم الاثنين ١٥ مايو قابل الخديو سلطان باشا ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديو بقاء الوزارة ، ولكن الخديو لم يقبل هذا الحل ، وفى مساء ذلك اليوم اجتمع النواب بمنزل سلطان باشا ، وبعد أن انفض اجتماعهم ذهب فريق منهم الى السراى الخديوية ، وأخذوا يستعطفون الخديو لبقاء الوزارة حالالاشكال ، فأجاب سؤالهم ، وتوجهوا الى بيت البارودى وكان الوزراء مجتمعين عنده ، وأبلغوهم نبأ رضا الخديو ، ففرحوا لذلك وذهبوا الى الخديو واستعطفوه ، وسوى الخلاف مؤقتا بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقا لما رآه الخديو ، ونشرت الوقائع المصرية فى عدد (١٦ مايو سنة ١٨٨٢) بيانا هذا نصه :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسرت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية وتمثيل حضرات النظار ورئيس مجلسهم حضرة عطوفتلو محمود سامى باشا بين يدى الجنب الخديوى ، وتالوا من جنابه السامى حسن الالتفات ، فله الحمد أولا وآخرا ، وعلى أرباب الجرائد العرابية التى تطبع فى القطر المصرى ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفا من الوقوع فيما يخالف الحقيقة ويوجب تشويش الأفكار » .

وأندرت الوزارة جريدة (الطائف) لصاحبها السيد عبد الله نديم انذارا أول لخروجها عن جادة الاعتدال خلال هذا الحادث ، وبعد أن صدر هذا الانذار استقر رأيها فى تعطيلها نهائيا فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ « والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديو ، لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعريض بمقامه » وعطلت أيضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشر من المقالات والأنباء المثيرة للخواطر ، وأندرت جريدة (القسطاس) .

تعديل الحكم

وبعد تسوية الخلاف نشرت الوقائع الرسمية صورة الارادة الخديوية الصادرة الى وزير الحربية بتعديل حكم المجلس العسكرى ، وهذا نصها :

« عرض لطرفنا مكاتبة نظارة الجهادية رقم ١٣ الجارى نمرة ١٣ ومعهما قرار القومسيون العسكرى هذا مشروحا على صورة تحقيقات جرت بمعرفة هذا القومسيون محكوما فيها على أربعين شخصا من ضباط العسكرية وشخصين ملكيين بالنفى والتغريب لأقصى بلاد السودان بالكيفية التى توضححت بالقرار مع ما ذكر فيه من أحكام أخرى ثم تقدم لنا عريضة منكم ومن النظار باسترحام تخفيف هذا الجزء ، وحيث ان التخفيف والتشديد فى هذه الأحكام وما يماثلها هو من حقوقنا ، فلذلك اقتضت مراحمنا تخفيف جزاء المذكورين وتبديله باخراجهم وتبعيدهم عن الأقطار المصرية وصرف النظر عن باقى أحكام القرار وأصدرنا أمرا هذا لسعادتكم للمبادرة باجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به ارادتنا » (١) .

وكان يجمل بالعرايين أن يقبلوا هذا التعديل من بادىء الأمر بغير حاجة الى ايجاد هذه الأزمة ، وكان الأنفع للبلاد ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية ألا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت المخاطر تكتنف مصر وتهدد استقلالها ، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الأوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم ، والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا أو من أجل أمر هين كسرقة الشبوقات من سراى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ .

عابدين ، ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمة قد جاهرُوا في اجتماعاتهم برغبتهم في خلع الخديو ، وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش ، ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظرا في الأمور من البارودي ، لما استفحل الخلاف بينها وبين الخديو الى هذا الحد ، وهذا ما دعانا الى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد في شيء .

وقد سافر الضباط المحكوم عليهم الى الاسكتانه عقب نشر الارادة السنية ، وأقاموا بها ، وأكرمت الحكومة التركية مثواهم ، وأجرت عليهم المرتبات والأرزاق ، وظلوا بها الى أن وقع الاحتلال ، فأصدر الخديو أمرا بعودتهم جميعا الى مصر .

مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسي

استفاضت الأنباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام انجلترا وفرنسا ، ارسال أسطوليهما الى الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب الى الاجتماع بدون أمره . ارسال أسطوليهما الى مصر ، اذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل ، وأقضى اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ الى المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا في لندن ، قائلاً : ان الحاجة ماسة الى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية ، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التي يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية ، وانما هي حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقي ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح في شئون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التي قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والأولى كانت في شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثماني الأول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى ، اذ انها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية ، وللاحتلال البريطاني .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج الى المياه المصرية، وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور ، فقبل الخبر في مصر بالقلق والانعراج .

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابين والحديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى كان نذيرا بالتدخل المسلح في شئون مصر ، ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا في أشد الساعات خطراً .

أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، في الوقت الذي كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية ، وتوجه الوزراء في صيحة الثلاثاء الى دواوينهم واستأنفوا أعمالهم المعتادة ، فكان ذلك اعلانا بانتهاء الخلاف ، ولكن العارفين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن الحصام كامن كمن النار تحت الرماد ، وانما هي هدنة قصيرة لا تلبث أن تنتهي فيتجدد الخلاف أشد مما كان .

عاد الوزراء الى دواوينهم ، وأرسل رئيس الوزراء الى جميع المديرين والمحافظين تلغرافات يبشرهم فيها بزوال الخلاف ، ويوصيهم بالالتفات الى أعمالهم ، وفي مساء الاثنين قابل السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا الحديو مجتمعين ، وأبلغاه بصفة رسمية بأن الأسطولين سيصلان الى مياه الاسكندرية صباح الأربعاء ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأذاع السير ادوار مالت منشورا بعث به الى قنصل حكومته في القطر المصرى يخبرهم فيه بقرب قدوم الأسطول الانجليزى ، ويعلمهم أن وصوله ليس من شأنه تكدير علائق الحكومتين ، وانه انما يجيىء « بصفة ودية » وبطريق المسالمة ، وأذاع قنصل فرنسا العام مثل هذا المنشور ، وعلى أثر اذاعة هذين المنشورين أرسل وزير الداخلية (البارودى) الى محافظ الاسكندرية تلغرافا قال فيه :

« ستحضر الى الاسكندرية مراكب حربية أجنبية ، وحضورها هو بطريقة سلمية ، فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم و تشويش فكر ، ان المودة والألفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة »

« ناظر الداخلية »

ولعلك تلمح فى سطور هذا التلغراف علائم حسن الظن وقصر النظر ، فان هذا الأسطول الذى يقول وزير الداخلية انه قادم « بصفة ودية » هو الذى دمر الاسكندرية بقبائله يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وكان مجيئه نذير الاحتلال الذى نكبت به البلاد ، ومن يدري ؟ لعل البارودى كان يتوهم حين أرسل هذا التلغراف أن الأسطول الانجليزى قادم لينتصف للوزارة من الحديو ، ويؤيدها فى خلافها معه ، وقد يكون بعض الأبواق الاستعمارية قد زينت هذه الأوهام للعرايين فصدقوها •

بدأت البوارج تصل مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية ، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ، وكانت السفن الانجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد ، ولما كان مجيئها « بصفة ودية » كما جاء فى تلغراف وزير الداخلية فقد أطلقت المدافع تحية لقدمها •

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان الى البر مرتدين ملابسهما

الرسمية ، وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهما الزيارة اتباعا للتقاليد المعتادة •

وفى ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفيتان حربيتان يونانيتان (تأمل) ، وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت الى بورسعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى الى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية •

مطالب انجلترا وفرنسا

مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

لم يكد يحضر الأسطولان الانجليزى والفرنسى الى مياه الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية ، فبدأتا بطلب استقالة وزارة البارودى ، وخروج عرابى من القطر المصرى ، وأخذ المسيو سنكفكس Scienkiewiex قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر الى هذا الغرض « بطريقة ودية » فاتصل بزعماء العرابيين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة الى بلاغ نهائى ، فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب ، كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها ، ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرابيين وبدأ انحيازه الى صف الحديو ، ولو أن عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأشرف من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير •

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين الى قنصليهما ، ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى أعدته الى الوزارة

المصرية ، وانتظار الجواب منها ، وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان الى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة (نوتة) Note طلبا فيها استقالة الوزارة ، وابعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبة ومرتبته ونياشينه ، واقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باتا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبتهما ومرتباتهما ونياشينهما •

نص مذكرة الدولتين

ولما كانت هذه المذكرة من الوثائق الخطيرة فى الحركة العرابية ننبئها هنا بنصها :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم. بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتكم محمود سامى باشا رئيس مجلس النظار ، اذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هي :

- (١) ابعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته •
- (٢) ارسال كل من على باشا فهمى ، وعبد العال باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما •
- (٣) استقالة الوزارة الحالية •

وقد رأيا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Statuquo وبالتالى أن يعدا للخديو السلطة

المختصة به ، اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الحديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » •
الامضاء : سنكفكس - مالت ^(١)

ويلاحظ فى المذكرة أن القنصلين يعزوان هذه المطالب الى سلطان باشا ، وهما يشيران بذلك الى وساطته لدى العرابين قبل تقديم المذكرة ، وقد أنكر الوزراء هذه الوساطة ، وتنصل منها سلطان باشا كما سيجىء بيانه •

رد الوزارة على مذكرة الدولتين

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب الدولتين ، ويقول البارودى انه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل هو واخوانه ^(٢) ، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، اذ قال : ان البارودى أفضى اليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له أحمد بك رفعت « اقنعهم » فأجابه البارودى « لا يمكنى فاننا متحالفون مع بعض » ^(٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصب ، ويدلك على أن البارودى كان يأتمر بأوامر عرابى فى السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه ، وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمل فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد •

قررت الوزارة اذن رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتى الى القنصلين :

(١) عن الصيغة الواردة فى (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ مع تعديل فى العبارة اقتضاه الرجوع الى الاصل الفرنسى الوارد فى الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٣٩ •
(٢) استجواب محمود باشا سامى البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٣ •
(٣) شهادة أحمد بك رفعت - المرجع السابق ص ١٦٧ •

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ •

« يتشرف ناظر خارجية الجنب الخديوى بأن يعرض ماياتى جوابا على اللائحة التى قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى فى ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : ان سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزارة عند انعقاد مجلسهم بأن أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو اشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يديها باسمه الشخصى ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب • فان هذا المجلس غير ملتم الآن ، أما الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصلا انكلترا وفرنسا فتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الادارية التى اعترفت الدول الكبرى دائما بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية ، ولا يمكن لحكومة الجنب الخديوى أن تولج فى باب المناظرات والمباحثات فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هى عليه ، نعم ان حكومة الجنب الخديوى تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكلاء فرنسا وبريطانيا العظمى • ولكنها تتأسف لعدم امكانها فى هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة فى اللائحة المقدمة ، واذا كانت ترى حكومتا فرنسا وانجلترا أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الادارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا ،^(١)

رفض مجلس الوزراء بهذا الرد مطالب الدولتين ، وكان الوزراء وكبار الضباط مصرين على هذا الرد ، ولو أدى ذلك الى القتال ، وقد

(١) عن (الوطن) عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ • ونصها الفرنسى فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣ •

اجتمع البارودى وكبار الضباط بقشلاق عابدين ، وأقسموا جميعا على المصحف انه اذا حصلت حرب يكونون يدا واحدة فى الدفاع عن البلاد وقد تولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وتحليف كبار الضباط^(١)

قبول الخديو مطالب الدولتين

وأراد محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب أن يتوسط ثانية في الأمر لحل الخلاف ، فطلب من القنصلين تخفيف لهجة البلاغ حتى تستطيع الوزارة أن ترضى به ، فوعده القنصلان بأن يخبرا رئيس الوزارة فيه ولكنهما لم يفعلا •

وانقضى يوم دون أن يصل الطرفان الى حل وسط ، وفى خلاله أعلن الخديو قبوله مطالب الدولتين (لأنهما فى الواقع لم تطلبا الا ما كان يريد هو) •

استقالة وزارة البارودى

فاستقالت الوزارة يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها ، وقدم البارودى كتاب استقالته الى الخديو الساعة ١٠ مساء (ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ - ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) ، وهذا نصه :

« القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

« ان جنابكم العالى قد بلغنا عند وصول الدونميتين الانكليزيتين والفرنساوية بأنكم حررتم الى الاستانة بطلب التعليمات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى ، واذا بقنصلى فرنسا وبريطانيا الكبرى قدم لحضرة رئيس مجلس نظاركم لاثنتهما بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر

(١) استجواب على باشا الروبى • مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٠ • واستجواب الشيخ محمد عبده ص ١٦٤ من المرجع ذاته •

جنايبكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر هذا الجواب المرفوق مع هذا ،
وعندما توجهنا الى جنايبكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة
وكيلي فرنسا وبريطانيا العظمى ، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى
كل النظار اجماعا كليا ، فان قبول تدخل الدول الاجنبية فى هذه القضية
يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنايبكم
استغفانا جميعا ، ونحن لجنايبكم العبيد المطيعون « (الامضاءات) : محمود
سامى - مصطفى فهمى - أحمد عرابى - محمود فهمى - عبد الله فكرى -
حسن شريعى - على صادق .

قبول الاستقالة

قبل الخديو استقالة الوزارة ، بل اغتبط بها ، اذ كان يبغي التخلص
منها ، ولا غرابة فى ذلك ، فانها الوزارة التى نازعته سلطة الحكم ، وجعلت
مركزه وقتا ما مهددا . وقد كان الخديو فى خاصة نفسه يكره البارودى ،
قبل توليته الرئاسة ، وذلك منذ بدت منه ميوله نحو العرابيين فى واقعة
قصر النيل وحين رفع الى الخديو تقرير عبد العال حلمى المتقدم ذكره
(ص ١٢٨) وما فيه من الاعتراض على تصرفات الخديو ، وغنى عن البيان
أنه لم يعهد اليه فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة الوزارة الا مرغما
نزولا على ارادة العرابيين ، فلما وقعت أزمة مايو الأخيرة وقدم اليه استقالته
بادر بقبولها ، ومما شجعه على ذلك تحريض قنصلى انجلترا وفرنسا ،
وفى ذلك يقول المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام : « قد نصحنا الخديو
بأن يقبل استقالة الوزارة فورا ، ^(١) » .

اشتداد الأزمة

هاجت الخواطر بسبب استقالة الوزارة ، وقبول الخديو اياها ، لأن

(١) برقية سنكفكس الى دى فريسنيه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢
وثيقة رقم ١٤٤ .

فى قبولها اعلانا باقراره تدخل الدولتين واجابة مطالبهما ، وفى هذا معادة صريحة للميول الوطنية العامة ، واشتد السخط على الأخص فى دوائر الضباط ، لأنهم رأوا فى استقالة الوزارة ومن بين أعضائها عرابى ذاته اقضاء له عن وزارة الحربية ، واضعافا لنفوذه وتنحية له عن العمل •

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فان عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرا للحربية سواء ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٩ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٢) الى أنصاره من الضباط فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية ، فانه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن يأتروا بأوامره ، وأن يحافظوا على الأمن ^(١) •

ويقول عرابى فى مذكراته : انه أرسل هذه الرسالة لتلغرافيا الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم ^(٢) •

منشور الخديو الى المديرين

أصر الخديو على قبول الاستقالة ، رغم احجام المرشحين للرياسة عن مهمة تأليف وزارة جديدة • وبدأت ميوله نحو الاستئثار بالحكم ، ومناصرة التدخل الأجنبى من المنشور الذى أصدره الى المديرين عقب استقالة الوزارة ، وهذا نصه ^(٣) :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال

(١) مصر للمصريين ج ٧ ص ٤٣ •

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ •

(٣) عن الوطن عدد ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ •

والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث ان المراكب الحربية الأجنبية التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شئ آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية ، بل ان الموجود منهم تحت الحضور ، لهذا الطرف يصير اعادته لبلده ، والذي تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، واعلان المراكز والأقسام بالتبنيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال في غير ذلك ، هذا وان الأمور المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا » •

(محمد توفيق)

فبهذا المنشور طلب الخديو من المديرين المحافظة على الأمن والنظام في مديرياتهم ، ومعنى ذلك منع حدوث القلاقل التي يمكن أن تحدثها استقالة الوزارة ، وجعل السلطة التي كانت لوزارة الداخلية محصورة في معيته الى أن تشكل الوزارة الجديدة ، وهذا معناه العودة الى الحكم الفردي ، ثم انه وجه كل همه الى تسويغ حضور البوارج الانجليزية والفرنسية الى مياه الاسكندرية ، ونفى سوء الظن بها ، وزاد على ذلك أن أمر بمنع ارسال الجنود الاحتياطية التي استدعتها وزارة البارودي قبل استقالتها ، وذلك مبالغة منه في اظهار الولاء والود للدولتين الاستعماريتين اللتين كانت أطماعهما ظاهرة نحو مصر ، وهذا المنشور هو بداية التصرفات التي دلت على أن الخديو توفيق لم يكن معارضا للتدخل والاحتلال الأجنبي •

اجتماع برياسة الخديو في سراي الاسماعيلية

لم يكن من الميسور في هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة في خطتها ، وتنال ثقة النواب والضباط •

ففى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، أى غداة استقالة الوزارة ، عقد الحديو فى سراى الاسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب ، وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الحديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الالباء ، ثم جاءه قنصل فرنسا العام وأطلععه على رسالة برقية وردت اليه من وزارة فرنسا يقول فيها :

« الأمل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة ، وأكدوا أننا نعضده ونؤيده بكل جهودنا » ، فعلق شريف باشا قبول الرئاسة على قبول عمر باشا لطفى (محافظ الاسكندرية ، وكان حاضرا الاجتماع) وزارة الحربية فأبى هذا ، فعرضت الرئاسة على عمر باشا لطفى ذاته ، فامتنع وانفض الاجتماع على غير نتيجة .

اجتماع آخر برياسة الحديو

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو عقد الحديو اجتماعا آخر برياسته ، حضره كبار النواب والعلماء ^(١) وبعض كبار الضباط ليفضى اليهم بما استقر عليه رأيه ، وحضره شريف باشا ، فأخبر الحديو المجتمعين بأن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة الدولتين ، وأنه سيشكل وزارة برياسته هو مع تقلده نظارة الجهادية ، وبين لهم لزوم قبول مذكرة (لائحة) ^(٢) الدولتين ، وأنه عفا وصفح عما مضى ، ولكن من يخالف فى المستقبل عوقب أشد العقاب ، وأعلن أن حضور البوارج الحربية لم يكن الا لمقاصد سلمية ^(٣) .

(١) يقول عرابى فى مذكراته المخطوطة (ص ٢٦٧) ان الذين حضروا هذا الاجتماع من العلماء الشيخ محمد عlish والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد الانبأبى شيخ الجامع الازهر والشيخ أبو العلا الخلفاوى .

(٢) قدمت مطالب الدولتين فى شكل مذكرة ، وسميت المذكرة فى الصحف المصرية لائحة أو (نوتة) ، وكلمة (نوتة) مأخوذة من اللفظ الفرنسى Note ومعناها مذكرة .

(٣) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ .

فأجاب طلبه باشا عصمت على كلام الخديو قائلا :

« اتنا مطيعون جميعا للجناب السلطاني الشاهاني وللجناب الخديوي ، ولكن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها ، ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها ، فهي تتعلق بمسائل من اختصاص الباب العالي أن ينظر فيها ، ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابي » ، وصادق على قوله الشيخ عlish والعلماء جميعا ، ثم أبرز تلغرافات وردت اليه من أليات الجيش بطلب بقاء عرابي وزيرا للحربية ، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو ، وتبعه الضباط جميعا والعلماء ، فبدأ من هذه الحركة أن الضباط لا يقبلون مذكرة الدولتين ولا يرضون بقبول استقالة الوزارة ، وخاصة بابعاد عرابي عن وزارة الحربية .

وفي أثناء ذلك ورد على المعية تلغراف بعث به لقيف من كبار ضباط الجيش بالاسكندرية يقولون فيه : انهم لا يرضون البتة غير عرابي ناظرا للجهادية ، وينذرون بأنه اذا مضت اثنا عشرة ساعة ولم يرجع الى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحدث من الخلل ^(١) ، وبدأت خطورة هذا الانذار من شخصيات الموقعين على التلغراف ، فانهم يمثلون قوات الجيش والبوليس بالاسكندرية وهم سعد بك أبو جبل قائمقام بوليس الاسكندرية ، وعلى بك داود قائمقام المستحفظين ، والميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاي الخامس ، والقائمقام سليمان سامي داود قائد الألاي السادس ، والميرالاي اسماعيل بك صبرى قائد ألاي المدفعية ، ومحمد كامل باشا وكيل وزارة الحربية ، فازداد الموقف حرجا بازاء هذه التهديدات ، واشتد هياج الخواطر ، وأعلن شريف باشا وغيره ممن يمكن أن يكلفوا تأليف الوزارة أنهم لا يقبلون البتة مهمة تأليفها ، واشتد حنق العرابيين على الخديو ، وقويت لديهم فكرة خلعه ، قال عرابي في هذا الصدد : « وما

(١) الوطن عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ .

طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديو للاتحة انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب في جميع بلاد القطر مبلغا عظيما ، وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيما ، فكثر اللفظ وزادت بواعث الايجاس والخوف ، ثم حضر الى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات من العرائض بواسطة مديرهم محتجين فيها على عمل الخديو هذا ، ومتطلين أحد أمرين : اما رفض اللاتحة المشتركة المذكورة ، واما عزل الخديو الذى قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية « (١) » .

الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب

وفى غروب ذلك اليوم (٢٧ مايو) اجتمع النواب فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبار العلماء ، فعقدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابى ، وهو فى شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو .

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط والجنود ، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علناً ، ويهددون من يظهر له الولاء ، ويسمى عرابى هذه الليلة « ليلة أبو سلطان » ، وقد بلغ تهور العرابيين فيها أشد ما يكون ، اذ ألقى عرابى خطبة مألها طعنا فى الخديو وفى العائلة الخديوية ، ونادى بخلعه (٢) وختم خطبته بقوله : « من كان معنا فليقم ! » ، فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ، ولكن معظم النواب والملكين لم يقفوا ، فهددهم

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ .

(٢) استجواب يعقوب سامى باشا . مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٢ ، ومحمود باشا فهمى المرجع نفسه ص ١١٥ ، والبحر الزاخر ، ج ١ ص ٢١٧ .

الميرالاي محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين ، وتبين من ذلك أن النواب لا يوافقون عرابي على خلع الخديو •

ولم يكتف عرابي بذلك ، بل هدد بمحاصرة سراي الاسماعيلية التي كان الخديو مقيما بها ، وأمر باحصار ألاي خليل بك كامل لهذا الغرض ، وانتهى الاجتماع في هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب الى صفه • ولما رأى هو وطلبه ويعقوب سامي أن النواب لا يوافقونهم على اعلان خلع الخديو ، اکتفوا بالالحاح في بقاء عرابي وزيرا للحربية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو في ذلك ، وبالرغم من طلب عرابي هذه الوساطة فإنه أخذ يستكتب الناس عرائض بطلب استبدال الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه لارسالها الى الباب العالي ، وقد سئل البارودي في ذلك أثناء محاكمة العرابيين فأجاب : « حصل كثير منها في منزل أحمد عرابي ، وهذا معلوم مشهور » (١) •

رواية عرابي عن الاجتماع

كتب عرابي في مذكراته عن هذا الاجتماع ما يأتي :

« في ليلة السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ دعيت الى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فذهبت اليه ومعى اخوتي : علي باشا فهمي وعبد العالي باشا حلمي ومحمد بك عبيد ، وغيرهم من الاخوان ، فلما وصلنا المنزل المذكور وجدناه غاصا بأعضاء مجلس النواب ، ومعهم قاضي قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن نافذ والشيخ عبد الهادي اليباري امام المية ، وحصل الاتفاق على ملازمة الراحة والسكون وأن الخديو يرفض اللائحة

(١) استجواب البارودي - مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٤ - وورد ذلك أيضا في برقية سنكفكس قنصل فرنسا العام الى دي فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ اذ قال فيها : « يجرى التوقيع منذ عدة أيام على عرائض للمسلطان بطلب خلع توفيق ، والأمير حليم له الآن العدد الأكبر من الأنصار ، وأما اسماعيل فإنه مستمر على مراسلة بعض الشخصيات البارزة » (الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٨٧)

الثنائية ويأمر برجوعى الى نظارة الجهادية والبحرية ، أو يعزل عزلا ، وفى أثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من الملكية وغيرهم وصاحوا بقولهم : اعزلوا الخديو الذى دعا الاجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم»^(١) ، فهذه الرواية تؤيد أن الغرض من الاجتماع هو خلع الخديو توفيق •

وكان الخديو قد أرسل تلغرافا الى الاستانة مساء الجمعة ٢٦ مايو ينبئ السلطان باستعفاء الوزارة ، فجاء الرد تلغرافيا بتهنئته بحسم المشكلة ، ثم أرسل فى اليوم التالى (السبت) تلغرافا آخر ينبئ بأن الجند غير راضين عما حدث وأن الوزارة فى استعفائها احتجت على مذكرة الدولتين ، فجاء الرد من الباب العالى بأن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة تأتى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المشكلة ، وظل الضباط والجند فى ذينك اليومين متظاهرين معلنين عدم قبولهم مذكرة الدولتين ، معارضين فى اقضاء عرابى عن وزارة الحربية وابعاده عن القطر المصرى ، مهددين متوعدين وقلق القناصل والأجانب عامة مما تودى اليه هذه المشادة بين الخديو والعرايين ، وخشوا على حياة الأجانب أن يمسها خطر •

ففى يوم الأحد ٢٨ مايو قابل قناصل ألمانيا والنمسا والروسيا وايطاليا عرابى باشا وسألوه : هل يمكنه حفظ الأمن ؟ فأجابهم بأن الواجب توجيه هذا السؤال الى الجناح الخديوى ، لأنه عزم على التروؤس على الجيش ، فقالوا له : ومع ذلك فى يدك زمام الجيش ، فقال : اذا كان هذا ظنكم فأتعهد بحفظ الراحة والأمن فى القاهرة وفى جميع البلاد المصرية فى الوجه البحرى والقبلى وفى السودان^(٢) وازالة أى اضطراب يمكن وقوعه ، وأنه مع الجند متكفلون بالراحة •

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٦٨ •

(٢) تأمل فى هذا ، ولاحظ أن الثورة المهدية فى ذلك الحين كانت فى شدتها والحكومة لا تفكر فى اخمادها ولا تقدر خطورتها •

اعادة عرابى الى وزارة الحربية

وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسرأى الاسماعيلية ، وتحدث معه مليا فى شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه ابقاء عرابى باشا وزيرا للحربية، لكى لا يضطرب جبل النظام ، فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباطه الى سرأى الاسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظرا للجهادية » ، فأصر الخديو أولا على رفض هذا الطلب ، وبعد المخابرات العديدة وتوسط سلطان باشا أجابهم الخديو الى طلبهم : « بما أنكم أتيتم طالين تقليد نظارة الجهادية لسعادة عرابى باشا حيث انكم تظنون أن هذا التعيين يساعد على حفظ النظام ، فلا مانع من اجابتكم » .

وأصدر الخديو أمرا الى عرابى فى ذلك اليوم (٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ - ١١ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) باعادته الى وزارة الحربية ورياسة الجيش ، وهذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ، ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا » (١) .

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث، واتجهت أنظارهم الى مقدم الوفد العثماني ظانين أنه قد يفلح فى حل هذه المشكلة .

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو سنة ١٨٨٢ .

وأصدر عرابي منشورا الى وزارة الداخلية في أول يونيه ١٨٨٢ (١٥ رجب سنة ١٢٩٩ هـ) بتكفله بالمحافظة على الأمن العام

وبقى عرابي وصحبه نافذى الكلمة فى شئون الحكومة كافة ، و غضون ذلك طلب عرابي الى الحديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطية (الامدادية) فأجابه الحديو طلبه ، وصدر أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود •

وعطلت وزارة الداخلية جريدة الأهرام (وكانت تصب بالاسكندرية) لمدة شهر ، وجريدة (المحروسة) وكانت أيضا تصب بالاسكندرية لمدة ثلاثة أشهر ؛ لما نشرناه من الأنباء « المشوش للأفكار » (٣) وأعلن صاحب المحروسة فى عددها الأخير عزمه على اصد جريدة (العصر الجديد) التى كان يحمل رخصتها من قبل ، ولكن وزا الداخلية أصدرت أمرها الى محافظة الاسكندرية بمنع نشرها بحجة لم يقدم التأمين عن جريدة العصر الجديد (٣) •

وأراد صاحب (الأهرام) اصدار جريدة أخرى تسمى (الوقت فمنعت الوزارة نشرها بحجة عدم تقديم ضمانه عنها (٤) •

موقف الدول

ظلت انجلترا مشتركة مع فرنسا فى موقفهما حيال مصر حتى حضر الأسطولين ، وقد ظهر اشتراكهما فى العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة التائية ، ثم المظاهرة البحرية الاولى التى وقه فى أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى أد الى سقوط وزارة شريف باشا ، وتقديم المذكرة الأخيرة التى أدت الى

(١) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يونيه سنة ١٨٨٢ •

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣ يونيه سنة ١٨٨٢ •

(٤) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢ •

استقالة وزارة البارودى ، على أن انجلترا قد اعترمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية ، ولم يخف اللورد جرانفيل Granville هذه النية عن الحكومة الفرنسية ، فقد أبلغ المسيو دى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا بما يأتى :

« اننا كنا سعداء بالأمس اذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هى الحالة الآن ^(١) » .

وصرح السير ادوالمالت فصل انجلترا العام فى مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المتطوية على التساهل الواردة فى مذكرة ٢٥ مايو ^(٢) » .

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزى تظهر بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطانى الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه احدى بوارج الأسطول ، ويطلب ارسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه ، ودل هذا العمل على نية انجلترا فى احتلال مصر .

وفكر المسيو دى فريسنيه أنه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فعرض فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الاوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر ، فلم تردد انجلترا فى قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل Granville زير خارجيتها باعلان قبولها ، اذ كان يعتقد أن السياسة الانجليزية لا يصعب عليها أن تتدع الحوادث التى تستسغ بها تدخلها المنفرد فى مصر .

وصول الوفد العثماني الثاني

قلنا ان السلطان أجاب الخديو على رسالته عن هياج الضباط بأنه

(١) كوشرى - المركز الدولى لمصر والسودان ص ١٠٧ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٥ .

باعث اليه بلجنة للنظر فى المشكلة ، ففى اليوم الثانى من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمدا عثمانيا ساميا للحضور الى مصر ، وعهد اليه برياسة وفد أرسله السلطان الى مصر لمعالجة الحالة فيها، وكان هذا جواب الحكومة التركية على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب شاهانى » يغنى عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفى لاعادة السلام والوثام فى مصر ، وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر ، فبينما كانت انجلترا تعمل على التدخل الحربى فى مصر ، وترسل أسطولها تمهيدا وتأيدا لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت أن مجرد ايفادها مندوبا ساميا كدرويش باشا يعيد الأمور الى نصابها فى مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا ، وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبزم أمرا فى المسألة المصرية •

كان هذا هو الوفد العثمانى الثانى الذى جاء مصر فى أثناء الحوادث العرباية ، والوفد الأول هو الذى حضر فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه (ص ١٨٦) •

ويهمنا أن نقرر بأن كلا الوفدين لم يحضرا بنية خالصة نحو مصر ، بل حضرا للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش ، أو فى انقاذ مصر من مطامع انجلترا •

جاء الوفد العثمانى الثانى برياسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى مياه الاسكندرية ، وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لفهامه أن الموقف جد عسير ، وأن حضوره بصفته مندوبا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر فى الموقف شيئا بازاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر

الفارغة التى يحاط بها ، ولا يهتمه قبل كل شىء الا الرشاش والأموال التى يتطلع اليها •

كل ما فعلته تركيا اذن تجاه حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور، ثم أرسلت قبل وصوله الى مصر تلغرافا فى ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها اذا كانت جارية ، ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد ، وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، اذ بنى على ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول ، فكان ذلك السبب المتحل باعنا لتركيا فى طلب الكف عن هذه التجهيزات ، ورأى عرابى ازاء هذا الالاحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل الى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته « أن هذه التجهيزات انما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها فى وقت من الاوقات ، وأنها لم تكن لقصد سيىء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهد بها بدوام الترميم والتصليح ، ونوه فى النهاية الى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وازالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الأسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذه مقاسات أعماق المياه واقترب السفن الانجليزية من الشواطىء أمام الاستحكامات ، وأن هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عوودة الدوتانمة الانكليزية (١) » ، وقد وقفت أعمال الترميم من ذلك الحين •

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ يونيه سنة ١٨٨٢ •

وانك لترى فى موقف تركيا حىال مصر احراجا ظاهرا لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك الا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن اجراء الترميمات بالحصون ، وكان هذا الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الانجليزية ، ولم يكن ايفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصبى الا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا •

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونية سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطانى (عز الدين) ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ، وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا ^(١) ، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه الى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشرىفاتى يصحبه حسن حلمى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ، وأرسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى أثناء المقابلة ، ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسرأى رأس التين ، وفى اليوم التالى (الخميس ٨ يونيه ١٨٨٢) ركبوا قطارا خاصا أقبلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زازوا مقام السيد أحمد البدوى ، يتبركون بزيارته ، ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسرأى الجزيرة التى أعدت لاقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سرأى الاسماعيلية ، فقابلهم الخديو بالترحاب ، ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسرأى الجزيرة ^(٢) على أن الخديو لم يكتف عن درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجته فى

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ يونيه سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢ •

الخطاب حين قابله بسرأي الاسماعيلية ، فتظاهر درويش باشا أنه جاء لتبیت سلطة الخديو •

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرايين) أنه معه ، فمن مظاهرة تأييده للعرايين أنه طلب نحو مائتي نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم واخلاصهم للذات الشاهانية، وطلب لعرايى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، فكان هذا علامة على رضا الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو ، وذلك بتأثير الرشوة التى نالها منه ، فقد منحه توفيق باشا رشوة قيمتها خمسون ألف جنيه ^(١) ، وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرايى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية واکرام ••• وقد فطن عرايى الى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الأستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثماني بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد ، والنصيحة وان كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكننا نعتقد أن رحيل عرايى فى تلك الآونة كان خيرا من بقاءه فى مصر ، ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعرايى ذاته من الكوارث بعد ذلك •

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفي أن تذكر أنه لم يكد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشؤمة • وذلك فى يوم ١١ يونية سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيا باخفاق مهمة المندوب العثماني ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولية ، ثم انقلب الى الاستانة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ ، دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث •

(١) جون نيينه • عرايى باشا ص ٩٢ ، ويقول بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال) ص ٢٢٦ انه قدم له عدا هذه الرشوة هدايا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه •

الفصل الثاني عشر

مذبحة الاسكندرية

١١ يونيه سنة ١٨٨٢

الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شراً مستطيراً من مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة الى أخرى ، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب ، فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر اذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجيء الأسطولين ، لا فى استقالة وزارة البارودى فى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثاً لو وقعت فى ظروف عادية ، فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الاسكندرية ، لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، اما باعادة وزارة البارودى ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الحواظر ، ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، اذ كان مجيئهما مظهراً للتهديد والوعيد ، فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الحديو سلطة الحكم مؤقتاً ، ثم

اضطر أن يعيد عرابى باتنا الى وزارة الحربية خوفا من انقضاء الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة •

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم الى الاسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منهما ، فغصت مدينة الاسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين اليها من الأقاليم ، وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلىن اذا نشبت الحرب ، بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين فى مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين الى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما ، كل ذلك كان رمزا لاعتداء الدولتين الأوروبيتين على استقلال البلاد ، وكان مفهوما أن الدولتين انما تنطقان بلسان الدول الأوروبية جمعاء ، فكان بديها أن يسخط المصريون على الدول الأوروبية وعلى رعاياها فى مصر ، وهذا السخط له كل البواعث التى تسوغه ، لأنه ليس مطلوبا من أمة ترى نفسها هدفا لاعتداء الدول الأجنبية أن تحبو رعايا تلك الدول بالعطف أو تتولاها بحسن الرعاية ، ولم تكن عواطف الجاليات الأجنبية فى الاسكندرية وغيرها مشوبة بروح الود والعطف نحو مصر ، بل كان الأوروبيون عامة يبغيون وقوع البلاد تحت السيطرة الأوروبية والاحتلال الأجنبى ، لذلك كانت مظاهر الود بادية منهم نحو البوارج الحربية الراسية فى مياه الاسكندرية ، ولم يكتفوا بمجرد اظهار هذا الشعور علنا ، بل أخذوا يستعدون هم ذاتهم للحرب والقتال ، وعقد قناصل الدول فى الثغر بدعوة المستر كوكسن قنصل انجلترا عدة اجتماعات سرية تشاوروا فيها فى تأليف قوة دفاع أوروبية فى الاسكندرية ضد الأهلىن ، واتفقوا على حشد عدد كبير منهم وامداد هذه القوة بوسائل الحرب من السلاح والميرة والذخيرة ، وجعلها على أهبة الاستعداد لحوض غمار القتال ، واستشاروا فيما اتفقوا عليه قواد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، فوافقوهم على مشروعهم ، ولكنهم طلبوا اليهم أن يعرضوا

الأمر أيضا على وكلاء الدول السياسيين (القناصل الجنرالية) ، وكان معظم هؤلاء مقيمين في القاهرة ، فكتب اليهم قناصل الاسكندرية ينبئونهم بما عزم عليه الأوروبيون فيها ، وأوفدوا اليهم المسيو بودتكي قنصل السويد والنرويج في الثغر ليتفاوض واياهم في هذا الصدد ، فلم يلق المشروع موافقة وكلاء الدول ، بحجة أنه يستلزم استعدادات كبيرة ، اذ انه يقتضى تجنيد ثلاثة أو أربعة آلاف من الأوروبيين وتزويدهم بالسلاح والميرة ، وليس ذلك من الأمور الهينة ، وفي اعداد هذه القوة ما يبعث في ذاته على اثاره خواطر الأهلين وحملهم على الهياج ، وكتب وكلاء الدول الى قناصلهم بالاسكندرية يحذرونهم مغبة الاشتراك في هذا العمل ويدعونهم الى اجتنابه والاكتفاء بالمساعدة التي يمدهم بها الأسطولان عند الحاجة الى حماية رعاياهم •

على أن اتفاق وكلاء الدول على مجانية تأليف قوة دفاع أوروبية منتظمة لم يمنع الجاليات الأوروبية من أن تستعد للحرب ، فاقتنى معظم أفرادها الأسلحة النارية ، واستعدوا فعلا للقتال ، « ووردت على دار القنصلية الانجليزية كمية وافرة من الاسلحة والذخائر ، وعلم الضباط بذلك ، فهاجت الأفكار وتوجس الناس شرا^(١) » وكان الأهلون من ناحيتهم يلمحون شيئا من هذه الاستعدادات أو يسمعون بها ، فتطير الاشاعات بأن الحرب لا شك ناشبة (وقد ثبت فعلا بعد ذلك) ، فكان هذا مدعاة الى اشتداد عوامل الفتنة وهياج الخواطر ، وأصبح الجو مهيئا لوقوع القلاقل والمصادمات بين الفريقين لأوهى الأسباب •

رواية المذبحة

فلما كان يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالمطين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٧٣ •

يدعى (السيد العجّاز) (١) كان المالمطى هو البادىء فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالمطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار منتقلا من قهوة الى أخرى ، وانتهى تطوافه الى حانة (خمارة) قريبة من قهوة القزاز (٢) بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع السبع بنات (٣) ، فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد ، فجادله فى قلة القيمة ، فما كان من المالمطى الا أن شهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقع هذا الحادث فى الزقاق الكائن خلف (قهوة القزاز) ، فهرع رفاق القتل الى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر الى أحد المنازل المجاورة ، وأخذ المالمطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلى من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتل وجريح ، فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الرعاع للاعتداء على الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم فى الطرقات أو فى الدكاكين ويوسعونهم ضرباً ، وكان سلاحهم فى هذه المعركة العصى والهراوات ليس غير ، وانبث الرعاع فى المدينة يستنفرون الناس للقتال منادين : « جاي يا مسلمين ! جاي ! بقتلوا اخواننا » (٤) ، ويقتلون من يلقونه من الافرنج ضرباً بالعصى والهراوات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات ، وامتد الهياج من هذا الشارع الى الشارع الابراهيمى والى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية (رأس التين)

(١) شهادة حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية . مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٣٧ .

(٢) لا وجود لها الآن ، ومكانها بآخر الشارع المسمى شارع بحرى بك عند ملتقاء بشارع ابراهيم الاول الذى هو امتداد شارع السبع بنات ، وفى مكانها مساحة وفى وسطها ساعة عمومية مركبة على عمود .

(٣) يبتدىء شارع السبع بنات من ميدان محمد على (المنشية) وينتهى عند ملتقاء بشارع بحرى بك قبيل مخفر اللبان ثم يستمر باسم شارع ابراهيم الاول .

(٤) ذكرها جون نينيه بنطقها العربى فى كتابه (عرابى باشا) وكان نينيه شاهد عيان للحادثة .

وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية اذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الانجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير •

واذ كان البادىء بالعدوان أحد الرعايا الانجليز (المالمطين) وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار الى منزل يسكنه مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان الى المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر لايفاد أحد موظفى القنصلية لكى يخرج المعتدى من ذلك المنزل ، فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا ، وجرح أيضا فى ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل ايطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة •

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رئاسة قوميون تحقيق الجمر ك بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ النجار الذى وقع بين الوطنى والمالمطى ، وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاءه بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجمعها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض فى منزله ، فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع السبع بنات ، وهنالك أدرك بخطورة الفتنة ، ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين ، فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية ارسال المدد من الجند لوقف الهياج ، فتباطأ الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس الذى كان مرابطا برأس التين والقائمقام سليمان سامى داود قائد الألاى السادس الذى كان بساب شرقى فى ارسال الجند ، ولم يحضروا الا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، اذ لزم الناس

بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليل والناس فى وجل وفرع •

احصاء القتلى والجرحى

اختلفت الروايات فى تقدير القتلى والجرحى من الجانبين،فصاحب « مصر للمصريين » قدر القتلى بثلاثمائة من الجانبين ^(١) ، ويقول المسيو جون نينه : ان عدد القتلى جميعا ٢٣٨ ، منهم ٧٥ من الأوروبيين و ١٦٣ من الأهليين ^(٢) ، والمسيو جون نينه كان بالاسكندرية يوم وقوع المذبحة، ويظهر أن هذا الاحصاء هو الذى أخذ به الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، اذ قال : ان عدد القتلى من الوطنيين ١٦٣ قتيلا ، عدا من حملهم رفاقهم سرا ، و ٧٥ من الأوروبيين ^(٣) ، على أننا نعتقد أن فى كلا الاحصاءين مبالغة ، وأن الاحصاء الصحيح دون هذا الصدد ، فقد ألف قناصل الدول فى الثغر غداة الحادثة لجنة من الأطباء الأجانب لمعالجة الجرحى ، واحصاء عددهم وعدد القتلى، فقاموا بمهمتهم ، وقدموا تقريرا أثبتوا فيه أن عدد القتلى من الجانبين ٤٩ قتيلا ، منهم ٣٨ من الأجانب ، والباقون من الأهليين ، وأن عدد الجرحى ٧١ ، منهم ٣٦ من الأجانب ، و ٢٣ من الوطنيين ، واثنان من الأتراك ^(٤) ، ويقرب من هذا الاحصاء تقدير حسن بك صادق وكيل ضبطية الاسكندرية ، فقد قدر عدد القتلى من ٤٥ الى ٥٠ قتيلا ^(٥) ، ولا شك أن احصاء اللجنة الطبية الأوروبية أدعى الى الثقة وأقرب الى الحقيقة ، لأنه مبنى على مشاهدات الأطباء وفحصهم عن حالة القتلى والجرحى •

(١) مصر للمصريين لسليم خليل نقاش ج ٥ ص ٥ •

(٢) كتاب عرابى باشا للمسيو جون نينه ص ١٢٦ •

(٣) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٤٨ •

(٤) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦ •

(٥) شهادة حسن بك صادق • مصر للمصريين ج ٨ ص ٣٨٧ •

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدراة الانجليزية (انفسبل) وقد عهد اليه الأميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن في ادارة القنصلية عقب اصابته في الحادثة، وحضر الاجتماع محافظ المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام و تهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن ، على أن لا يتدخل الأسطولان في الأمر ، فطلب القناصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة^(١)، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت في منتصف الليل قادمة من احدى بوارج الأسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى ، وكان محيئها تنفيذ تعليمات الأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة (سوبرب) من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والأطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة ، اذ رأوا في حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك .

وقع النبا في العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما ، ولما ذاعت أخبارها في العاصمة مساء ١١ يونيه ، قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة، وكانت ضربة موجهة الى العرابيين، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد انفلت من أيديهم ، وأنها تتخذ

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ (رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا)

حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ،
وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية ، وتعهد بكفالة الأمن
والنظام •

وكانت هذه المذبحة نذيرا للعرايين بأن البلاد قادمة على خطر كبير،
اذ لم يكن خافيا أن السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها ،
تحقيقا لأغراضها فى مصر ، ولكن العرايين لم يقدرُوا العواقب حق
قدرها ، وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الأمور فى
العاصمة بلهجة شديدة طالين حماية الأجانب وأموالهم فى البلاد، وقررت
الحكومة مساء ١١ يونيه ايفاد لجنة الى الاسكندرية للنظر فى أمر تلك
الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها ، ألفت من :
يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، وبطرس باشا غالى وكيل
الحقانية ، ومن ياور الخديو ، وياور درويش باشا ، ومندوبى القناصل ،
وأُسندت رياستها الى محافظ الاسكندرية •

اجتماع فى سراى عابدين

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢
يونيه ، حضره محمد شريف باشا ، ودرويش باشا المندوب العثمانى ،
وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا
يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم ، فجرت المباحثة فى هذا
الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الرأى على
اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة ، التى تكفل اعادة الأمن
الى نصابه ، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم ، ومن أهم هذه الضمانات
امثال عرابى باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابى الى حضور الاجتماع ،
وخطب فى الأمر ؟ فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما
من شأنه إثارة الحواطر ، كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات ، والقاء

الخطب ، ونشر المقالات المهيجة ، وأبان أن فى مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن ، وإقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو بإصدار الأوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر ، وقال درويش باشا انه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية ، بأن يشترك مع عرابى فى انفاذها ، ويشاركها المسؤولية فى هذا الصدد ، فاكتمل وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع •

وانفاذا لهذه العهود أصدر الخديو أمرا الى عرابى باشا بالتنبية على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة ، والإسكندرية ، والأقاليم بزيادة الدقة ، والسهر على الأمن العام ^(١) •

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم اعلانا بدعوة الجمهور الى الاخلاص الى السكينة والطمأنينة ، وأذاع أمرا آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه ، وغيرهم يدعوهم الى بذل أقصى جهودهم لإقرار الأمن والراحة والنظام ، وزادت الحكومة قواد الجيش فى الإسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فأنفذت إليها الألاى الثانى ، والألاى الرابع ، وعهدت بقيادتهما الى طلبه باشا عصمت الذى صار من ذلك الحين قومنداناً عاما لقوات الجيش فى الثغر •

لجنة التحقيق والقناصل

سافر أعضاء لجنة التحقيق من العاصمة الى الإسكندرية بقطار خاص ، ليلة الاثنين ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ ^(٢) ، يصحبهم طلبه باشا عصمت ، قبلغوها الساعة الثالثة ، بعد منتصف الليل ^(٣) ، وفى الساعة السابعة ، من صبيحة يوم ١٢ يونيه ، انعقدت فى دار المحافظة جمعية ، حضرها المحافظ

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ •

(٢) المونيتور اجبسيان عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ •

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ •

(عمر باشا لطفى) ، وأعضاء لجنة التحقيق ، المفودة من العاصمة ، وكبار ضباط الجيش ، وقناصل الدول فى الثغر •

وافتح (عمر لطفى باشا) الاجتماع بذكر خلاصة ما دار بينه وبين نائب القنصل الانجليزى ، والقناصل الآخرين من الحديث ، فى الليلة الماضية • ثم أفضى الى المجتمعين بما اتخذ من التدابير لاعادة الأمن الى نصابه ، ولاحظ أن الكابتن مولينو ، نائب القنصل الانجليزى قد وعده بالأمس أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج الانجليزية من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق : قد جاءت الشاطئ فى الساعة الخامسة ، من صبيحة اليوم (١٢ يونيه) خلافا لوعده ، فتعلل الكابتن « مولينو » بأنه أرسل الأميرال « سيمور » كتابا على أثر ما لاحظته المحافظ أمس ، يرجوه فيه أن يأمر بإبعاد الزوارق ، ولكن المواصلات كانت متعذرة ليلا ، فتأخر تنفيذ الأوامر فى هذا الصدد ، وقال : ان الغرض من ارسال الزوارق ، هو نقل النساء والأطفال الى البوارج الانجليزية •

ثم تشاور المجتمعون فى اتخاذ التدابير الفعالة ، لمنع وقوع الفتن ، فتعهد كبار الضباط بالمحافظة على النظام ، بشرط أن لا يتدخل الأسطولان فى الأمر ، فأجاب قنصل فرنسا بأنه حين تعهد الضباط بمثل ذلك فى الليلة الماضية وأظهروا أنهم قادرون على ضبط الأمن ، وراغبون فى ذلك ، اتفق مع الأميرال الفرنسى على عدم التدخل ، وصرح نائب القنصل الانجليزى بمثل ذلك ، فوقع القناصل جميعا بيانا ، أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا فيه لرعاياهم ، بالتزام الهدوء والسكينة ^(١) •

وطلب المحافظ أيضا من الضباط الحاضرين أن يتعهدوا بضبط الأمن والمحافظة عليه ، وأن يكونوا مسئولين عن ذلك ، فتعهدوا بذلك ، وصرحوا بأنهم مسئولون عن صيانة أرواح الأجانب •

ونهض يعقوب باشا سامى وكيل وزارة الحربية ، وخاطب الضباط

(١) رسالة قنصل فرنسا فى الاسكندرية الى وزير خارجية فرنسا - الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ •

قائلا : « يجب عليكم أن تحافظوا على القناصل ورعاياهم ما دام في عروقكم قطرة دم » ، فأجاب الضباط بأنهم يعتبرون هذا أمرا واجبا عليهم .

ثم دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل أوروبى يطلق النار على الأهلين أو الجنود ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوبا ، يعهد اليه مرافقة رجال البوليس المصريين الى منزل كل أجنبى يطلق النار على الأهلين للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه ، واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة الى قواصى القنصليات أو معتمديها ، وقد رضى القناصل بذلك ، لكن الكابتن « مولينو » تعلق بأنه لا يستطيع الارتباط بهذا العهد لغياب القنصل الانجليزى ، غير أنه يعتقد أن القنصل يوافق عليه .

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يزداد عدد الحفراء ليلا ، وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن ، وطلب القناصل من الضباط منع الأهالى من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب ، فتعهد الضباط بذلك .

كان لهذه التدابير أثر حاسم فى إعادة النظام ، وضبط الأمن ، وسادت السكينة تماما فى غداة يوم الحادثة ، وكتب قنصل فرنسا فى الثغر، فى ١٣ يونيه يقول :

« لا أتوقع حدوث اضطرابات جديدة على شرط عدم اثاره سخط الجيش ، وسلوك المحافظ (عمر باشا لطفى) يستحق أعظم الثناء ، وكل ما يؤخذ على السلطات المصرية أن الأوامر بنزول الجيش كانت متأخرة ، أضف الى ذلك أن مأمور الضبطية (السيد بك قنديل) لم يخرج من منزله يوم الحادثة معتذرا بأنه مريض ، ولو حضر لما منع حضوره شيئا مما وقع ، (١) » .

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ٤٥ .

انفراط عقد اللجنة

لكن لجنة التحقيق لم تستمر في عملها ، بل انحلت وانفرد عقدها ، لأن قنصل انجلترا أمر مندوبه بالامتناع عن حضور جلسات اللجنة ومشاركة أعضائها في مهمتهم ، لما تذرعه به من اتهام أعضائها بالتحيز ، ومحاولة تبرئة الوطنيين من تبعة الحوادث التي وقعت يوم ١١ من يونيو سنة ١٨٨٢ ، واعتزم المسيو سنكفكس ، قنصل فرنسا انتهاج هذه الخطة بعد الانتهاء من أخذ أقوال بعض الجرحى .

وكان الغرض من هذه التدابير الحيلولة دون تهدة الخواطر ورجوع الأمور الى نصابها ، وقد اقترنت باشاعات أذاعها المتصلون بالقنصلية البريطانية بأن الحالة تستوجب التدخل المسلح من جانب الدول .

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التي يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة نائبة في مصر ، وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الانجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفي هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم اذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين . ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد ، فأخذ القاطنون منهم بالاسكندرية يهاجرون منها بحرا ، والأجانب في القاهرة والأقاليم يفدون الى الاسكندرية للاقلاع منها الى الخارج ، وبدأ رحيل الأوروبيين عن البلاد في اليوم التالي لمذبحة الاسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة في الأيام التالية ، ونزل المهاجرون منهم الى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم ، وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيو سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا الى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض ادارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدا منهم في النزول الى البحر ،

فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم ، وامتلاً الميناء بالسفن المقلّة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ٢٨ يونيه ٣٣٠٠٠^(١) وبلغ عددهم ستين ألفاً قيل ضرب الاسكندرية ^(٢) ، فكان هذا السيل المتدفق نذيراً بما يتمخض عنه الجو من الأحداث الجسيمة .

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا الى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا اليهم بأنهم يتوقعون حدوث وقائع أشد هولاً من مذبحة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا الى الهجرة ، وأعدت كل دولة سفناً لنقل رعاياها، فهرع الفقراء والمعوزون الى النزول اليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة ، وتسلسل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد الا نفر قليل .

سفر الخديو الى الاسكندرية

وزاد الناس شعوراً بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة الى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر اليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحثته الظاهرة تهدئة الخواطر فيها ، فسافر يوم الثلاثاء ١٣ يونيه، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الحربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد الى عرابى مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه في سفره درويش باشا المندوب العثماني .

لم يكن انتقال الخديو الى الثغر متوقفا بهذه السرعة ، بل كان مجيئه على غير انتظار ، ولعله توقع ما كانت تتمخض عنه الأيام من وقائع الحرب

(١) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز في مصر (ص ١٢٩) .

(٢) جون نينيه - عرابى باشا ص ١٦٢ .

والقتال ، فجاء الاسكندرية ليكون بعيدا عن العاصمة التي تركزت فيها قوة العرابيين ، أو لعله أراد أن يكون على مقربة من الاسطولين الانجليزى والفرنسى بالاسكندرية ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : « كانت رغبة الخديو متجهة منذ وصول العمارة الانجليزية الفرنسية الى الالتجاء الى الاسكندرية ليكون قريبا من مدافعها ، وعبثا أريد اقناعه بأن مركزه يجب أن يكون على رأس حكومته قريبا من وزرائه ليتسنى له توجيه أفكارهم ، وعلى الأخص ملاحظتهم ، ولكن مذبحه الاسكندرية كانت له فرصة يحقق فيها رغبته . وقد زعم أنه قصد اليها بحجة تدارك الخطر مع أن النظام كان قد عاد الى نصابه^(١) » ، وما ذكره دى فريسنيه عن رغبة الخديو فى مغادرة العاصمة منذ مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى ظاهر أيضا من برقية المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسنيه ذاته فى ١٨ مايو اذ يقول : « ان أهم مسألة مستعجلة فى الوقت الحاضر هى اقناع الخديو بعدم السفر الى الاسكندرية ، فان هذا السفر يشبه أن يكون فرارا ، وتركه العاصمة فى الوقت الحاضر معناه العدول عن العودة اليها »^(٢) .

وصل الخديو الى محطة الثغر فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسار الى سراى رأس التين بين صفين من الجنود ، وأطلقت المدافع تحية له ، وكان كثير من الأهلىين يجهلون نبأ قدومه ، فاضطربت أسماعهم من دوى المدافع ، وظنوا بداءة ذى بدء أنها نذير الحرب والقتال ، ثم علموا أنها تحية القدوم للخديو ، فسكنوا ، ولكن لم تسكن هواجسهم ولم يهدأ لهم روع ، وقابلوا حضوره بالفتور ، ولما استقر به المقام فى سراى رأس التين ، جاءه قناصل الدول يزورونه ، فأبدى لهم أسفه الشديد من وقوع حوادث الاسكندرية ووعدهم أن يبذل كل جهده وعنايته لاختتام الفتنة ، وخاطبهم درويش باشا بهذا المعنى ، وأضاف اليه أنه واثق من حسن نية

(١) دى فريسنيه - المسألة المصرية ص ٢٧٣ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١١٥ .

رجال الجيش ، وأنه على يقين أنهم يحافظون على الأمن والنظام ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، غير أن الخديو لم يشاطره هذا الرأي ، فأسر الى السير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى أنه لا يثق بأقرار الأمن والسكينة ، وأنه يعتبر مهمة درويش باشا قد انتهت بالاخفاق، وأنه لا يرى بدا من وجوب مجيء جنود عثمانية لاعادة الأمن والنظام ، فكان لهذا التصريح وقع شديد فى النفوس ، وزاد الخواطر قلقا على مصير البلاد .

من المسئول عن مذبحه الاسكندرية ؟

لا شك أن حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر ، وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة ، لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين انما جاءا لحمايتهم واذلال المصريين ، وفى ذلك يقول المسيو جون نينه John Ninet ، وهو شاهد عيان لهذه الحوادث :

« منذ حضر الأسطولان كان المصريون والأوروبيون لا يفتأون يتساءلون : ان مجيء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لا ندرى ، ولكن ذلك ما يقوله القناصل وما يدل عليه وجود الأسطولين ، وكان الأجانب يضيفون الى ذلك قولهم : يجب اذن أن نتسلح ، اذ ما دامت الدولتان ترسلان الأساطيل لحمايتنا فعلىنا نحن أن نستعد .. ومما أكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الأوروبية ما أفضى به المستر كوكسن Cookson القنصل البريطانى فى الثغر الى رعاياه ، اذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستقع ، والا فما معنى حضور الأساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل ، وكيف نحمى أنفسنا ؟ ، فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبشما

ابتسامة ذات معنى : عليكم أن تسلحوا قدر ما تستطيعون لتحملوا أنفسكم بأنفسكم ، فهذه الأقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الأسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفذت المسدسات لدى تجار السلاح وجلب الأروام الأسلحة من أوروبا ، وكانوا أكثر الجاليات الأوروبية عددا وأشدّها للوطنين كرها .

« فلمن يا ترى كل هذه التدابير العدائية التي كانت تبيت باصرار وسط أمة هادئة ؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابي يقول بازاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكنني أن أحافظ على الأمن وأضمن سلامة الأوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعاً ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملأ من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟

ولم يكن المسيو رانجابه Rangabê قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع ، كما ثبت من خطاب له في الكتاب الأزرق نشرته جريدة الفارد الكسندري التي يملكها يوناني ، أضاف الى ذلك أن تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الأوروبيين أثبتت أن الأسلحة والذخائر كانت ترد من الأسطول البريطاني وتنزل الى البر عدة مرار ، وترسل الى القنصلية الانجليزية ، (١) .

والمسيو جون نينه الذي نقلنا عنه هذه الآراء هو شاهد عيان لحوادث ١١ يونيه ، ورأيه له قيمته لأنه سويسري (محايد) وكان عميد الجالية السويسرية بمصر .

وكتب الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) في هذا الصدد يقول : « ان الحكومة الانجليزية على عادتها في اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجهه

(١) جون نينه - عرابي باننا ص ١٠٠ .

مطمعها ، واتخذت مجرد التغير فى بعض نظمات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديدا لحكومة الخديو وعدوانا عليه ، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالثغر ، حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين ، قضاء لشهوة انكليزية ، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الأراضى الخديوية ، ولو أن بصيرا نظر الى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداية الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح ، وبين ما كان بعده » (١) .

فالمسئولية العامة فى حوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت بمصر بارسال الأسطولين ، أما المسئولية الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تبيينها مما ذكره المسيو جون نينه عن تحريضات قنصل انجلترا فى الثغر للرعايا البريطانيين ، أضف الى ذلك أن أول من أشعل الفتنة مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخدام القنصل البريطانى ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات .

وقد شهد عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية فى التحقيق بأنه رأى طلقات نارية تطلق من شبابيك منازل الجهة التى وقعت فيها الحادثة ، وبأن رجال الحفظ استدعوا المستر كوكسن قنصل انجلترا فى الثغر وتولى معه منع الرعايا البريطانيين من اطلاق النار ، وصعد هو الى أحد المنازل التى كانت تطلق منها النار ، وأخذ مسدسا من محل أحد الرعايا الانجليز (٢) ، فهذه الشهادة تدل على مبلغ تبعة الرعايا البريطانيين فى هذه الحادثة ،

(١) تاريخ الاستاذ الامام - ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) شهادة عمر باشا لطفى - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦ .

فحضور الأسطولين ، وتحريضات القنصل البريطاني ، وتدابيرات السياسة الانجليزية ، هي العوامل المشتركة في مذبحة الاسكندرية .

أما عرابي فينسب الفتنة الى السير ادوار مالت والمستر كوكسن من جهة ، والى الخديو وعمر باشا لطفى من جهة أخرى ، ويشرك معهما في المسؤولية السيد بك قنديل مأمور الضبطية ويقول : انه تمارض في هذا اليوم ليتأخر عن اخماد الفتنة ^(١) .

وذهب المستر بلنت مذهب عرابي في مسؤولية الحادثة ، وذكر أن نمة تلغرافا أرسله الخديو الى عمر باشا لطفى يوم ٥ يونيه فيه تلميح الى احداث حدث يضطرب له حبل النظام لكى لا ينجح عرابي فيما تعهد به من المحافظة على الأمن ^(٢) وقد بنى المستر بلنت اتهام عمر لطفى على هذا التلغراف ، والعرابيون عامة يرددون هذه التهمة ، وهى رواية مرجوحة فيما نعتقد ، ولا سند لها من الواقع ، ويلوح لنا أن المستر بلنت قد تلقاها وهو فى انجلترا من هيئة الدفاع عن عرابي ، اذ كانت مذبحة الاسكندرية احدى التهم الموجهة اليه حين محاكمته ، وكان هو ومحاميه يجتهدون فى درئها عنه ، والواقع أنه كان بريئا منها ، وأنها وقعت بتحريض القنصل البريطانى وبعض الرعايا المالمطين والأروام ، ولكن هيئة الدفاع عن عرابي كان يهتما توجيه التهمة الى عمر باشا لطفى ؛ لايجاد مسئول عن الحادثة من غير الانجليز ، ومن هنا جاءت رواية اتهامه فيها ، وهو اتهام لا يقوم على أساس من الانصاف ، ونعتقد أن التلغراف الذى ذكره المستر بلنت لا أصل له ولا حقيقة ، ولو صح لما فات المستر برودلى والمستر نابيه المحامين عن عرابي أن يستشهدا به أثناء المحاكمة ، أضف الى ذلك أن القرائن والبيانات تنفى عن عمر لطفى تهمة تدبير الحادثة أو الاشتراك فى هذا التدبير ، فقد ثبت من أقوال الشهود فى التحقيق وخاصة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألاى الخامس بالاسكندرية ان المحافظ

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٧٤ .

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٣٢ .

أوفد اليه رسولا يطلب منه ارسال الألاى جميعه لوقف الفتنة ^(١) ، وهذا ينفى أن له يداً فى تدبيرها ، ولو كان لهذه التهمة حقيقة لجاءت على الأقل على لسان واحد ممن سئلوا فى تحقيق الحوادث العرابية ، ولكن أحداً من الشهود أو من المتهمين لم ينسب اليه هذه الفعلة •

وقد نسب أيضاً الى السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر أنه تمارض يوم الفتنة لكى لا يتدخل فى وقفها ، ولكن ثبت من التحقيق الذى جرى معه أنه كان حقيقة مريضاً ، قبل الحادثة بأيام ، فقد شهد الدكتور سالم باشا أنه عادة يوم الجمعة التالى للفتنة (وقد وقعت الفتنة يوم الأحد) فألفاه مريضاً ، وأشار عليه بالاستمرار فى أخذ الدواء الذى كتبه له الأطباء الذين عادوه من قبل وقرروا أنه مصاب بالفالج ^(٢) ، على أن معظم الشهود قرروا أن مرضه ما كان يمنعه أن ينزل من داره ليؤدى واجبه ، ولو أنه نزل لكان له من مركزه وهو مأمور للضبطية وصاحب النفوذ فى المدينة ما يمكنه من وقف الفتنة •

وصفوة القول أن السياسة البريطانية هى المسئولة عن مذبحه الاسكندرية ، وهى التى استغلتها وهولت فيها وجسمتها لتذرع بها الى التدخل المسلح فى شئون البلاد ، وقد وصفها السيودى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفاً لا مبالغة فيه ولا تهويل ، اذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحياناً فى الثغور التى يسكنها عدة أجناس ، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرسيليا بين العمال الايطاليين والفرنسيين •

تأليف وزارة اسماعيل داغب باشا

٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودى ، أى من ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، فلما وقعت حوادث ١١ يونيه اتجهت الأنظار الى وجوب تأليف

(١) استجواب الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم - مصر للمصريين ج ٨ ص ٤٠٦ •

(٢) شهادة الدكتور سالم باشا سالم - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٥٤ •

وزارة تضطلع بأعباء الحكم ، اذ كان بقاء البلاد بلا وزارة من أسباب استفحال الفوضى ، ولم يكن الخديو في خاصة نفسه يميل الى تأليف وزارة ، بل كان يطاول في ذلك لأن تأليف وزارة ، معناه عودة الأمور الى مجراها الطبيعي وتهدة الخواطر، وحكم البلاد طبقا للدستور ، ولكنه كان يميل الى الاستئثار بالحكم ، ولم يكن من صالحه تأليف وزارة يشعر هو بأنها ستخضع حتما في سياستها لارادة العرابيين ، وكان يشاركه في هذا الميل كل من انجلترا وفرنسا ، فالسياسة الانجليزية ترمى الى استفحال الفتن والاضطرابات حتى تمهد لتدخلها في البلاد وتهيء الوسائل للاحتلال الذي كانت تعد له العدة من زمن بعيد ، أما فرنسا فكانت سياستها حيال مصر مضطربة غير مستقرة ، وكانت في الجملة تساير انجلترا في تدابيرها غير متوقعة أن تفضي الحوادث الى انفرادها باحتلال مصر .

على أن الدول الأخرى وبخاصة تركيا والنمسا وألمانيا كانت تميل في ذلك الحين الى تهدة الخواطر ولا تشاطر انجلترا مراميها وأطماعها، ومن هنا اتجهت ميولها الى تأليف وزارة تساعد على تسكين الفتن وتهدة الخواطر .

فسعى قنصلا ألمانيا والنمسا لدى الخديو باتفاقهما مع درويش باشا للتقريب بينه وبين عرابي وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبقی عرابي فيها وزيرا للحربية ، فتظاهر الخديو بقبول هذا المسعى وأخذ يستشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمي باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم تأليف الوزارة ، فأبوا جميعا لما كان بينهم وبين عرابي من الجفاء ، ولأنهم كانوا يعلمون أنهم اذا ألقوا الوزارة فانها ستكون موضع مناوأة العرابيين ، فتدخل درويش باشا وقنصلا ألمانيا والنمسا واتصلوا بعرابي بوساطة يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وطلبه باشا عصمت قائد قوة الاسكندرية اللذين كانا موجودين في الثغر بحكم عملهما وتفاوضوا في



اسماعيل راغب باشا رئيس الوزارة
(في أواخر عهد الثورة العراقية)

اختيار رئيس للوزارة، فاستقر رأيهم بعد استطلاع رأى عرابي على اختيار
اسماعيل راغب باشا للرئاسة •

لم يكن راغب باشا من المعروفين بالولاء للخديو، ومن هنا جاء ارتياح
العراقيين اليه، وكان معروفا عن الخديو سوء الظن به وكراهيته له، وقد
تقدم الكلام عما ذكره عرابي عنه في مذكراته، واغرائه العراقيين بالتخلص
منه، ولعل اتصاله بالخديو اسماعيل جعل توفيق لا يطمئن اليه، لأن
المعروف أن توفيق باشا لم يكن يطمئن إلى الرجال الذين خدموا أباه
وكانوا موضع ثقته، ولم يكن ليجهل أن أباه يود أن يتزع منه العرش
فيعود اليه •

على أن توفيق بالرغم من أنه لم يكن يثق باسماعيل راغب باشا رأى
من الحكمة ألا يحتل تبعة بقاء البلاد من غير وزارة، فعهد اليه بهذه المهمة
وأرسل أمرا إلى عرابي وكان وقتئذ في القاهرة ينشئ فيه بتعين راغب باشا
رئيسا للوزارة ويدعوه إلى معاونته في عمله لكي تنظم الأحوال ويستتب
الأمن والراحة، وكان ذلك بعد أن ارتضاه عرابي للرئاسة •

وغنى عن البيان أن عرابى قد اغتبط باختيار راغب باشا للرئاسة ،
لأنه يعلم أن وزارته ستكون طوع ارادته ، فأجاب على رسالة الخديو بكتاب
يبدى فيه موافقته وارتياحه لهذا التعيين ويتضمن الشناء المستطاب على راغب
باشا (١) .

أعضاء الوزارة

وعلى ذلك تم تأليف الوزارة وصدر مرسوم بتأليفها يوم ٢٠ يونيه
سنة ١٨٨٢ على النحو الآتى :

اسماعيل راغب باشا للرئاسة والخارجية • أحمد رشيد باشا
للداخلية • عبد الرحمن رشدى بك للمالية • أحمد عرابى باشا للحربية
والبحرية • على ابراهيم باشا للحقانية • سليمان أباطه باشا للمعارف •
محمود باشا الفلكى للأشغال • حسن باشا الشريعة للأوقاف •

برنامج الوزارة

لم يكن راغب باشا من الاقتدار ولا من الكفاءة بحيث يستطيع أن
يسلك بالبلاد سبيل النجاة من الأخطار التى كانت تستهدف لها ، ولا نظنه
كان ملما بالامام الكافى بحقيقة الموقف السياسى ، فضلا عن تقدمه فى السن
فقد كان يناهز السبعين حين ولى الرئاسة ، وهو لا يعدو أن يكون موظفا
من كبار موظفى الحكومة تدرج فى المناصب تدريجا طبيعيا ، دون أن
تظهر له كفاية ممتازة ، أو نظر بعيد فى تصريف الأمور الهامة ، على أنه
كان من غير شك صادق النية فى بذل أقصى ماله من جهد لانقاذ
الموقف •

وكان أول عمل له وضع برنامج لوزارته ، وقد كان هذا فى ذاته

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ •

عملا ممدوحا ، لأن وضع برنامج للوزارة يدل على أنها تنوى حكم البلاد حكما دستوريا لصالحها ، وكان برنامجها من جهة القواعد العامة برنامجا قوميا يكفل انقاذ مصر من المشاكل المحيطة بها ، لولا أن الدسائس الانجليزية كانت فى ذلك الحين تدبر المكائد لتحقيق أغراضها الاستعمارية فى مصر •

أوضح راجب باشا برنامجها فى كتاب رفعه الى الخديو ، وخلاصته احترام الفرمانات المحددة مركز مصر واستقلالها ، ومراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون ، واحترام الدستور وأحكامه ، ورسم بعض القواعد التفصيلية التى اعتزمت وزارته السير عليها ، منها اصدار عفو عام عن المسؤولين فى الحوادث الأخيرة عدا المشتركين فى حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، والمراد بالحوادث الأخيرة حوادث الخلاف الذى وقع بين وزارة البارودى والخديو ، وما حدث فى اجتماعات العرابين من القبح فى الخديو والمناداة بخلعه ، وعدم جواز مجازاة أى فرد الا بعد محاكمة قانونية ، والغرض من هذه القاعدة اقرار العدل بين الناس ، واطمئنانهم على حياتهم ومصيرهم وحريتهم ، وألا تجرى مخبرات فى الشئون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين الا بوساطة وزير الخارجية ، وذلك لكى يمتنع تدخل وكلاء الدول فى شئون الحكومة واملاء ارادتهم على موظفيها ، ثم وجوب احترام الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بانشاء مجلس النظار وتخويله مسؤولية الحكم ، وقد وضعت الوزارة هذه القاعدة ؛ لكى تحول دون استبداد الخديو بشئون الحكومة واصداره الأوامر بغير موافقة مجلس الوزراء ^(١) ، وطلب راجب باشا من الخديو فى ختام كتابه أن يقرر هذا البرنامج اذا حاز قبوله ، ومعنى ذلك أنه أراد تقييده باتباعه ، وتعهده بذلك فى وثيقة رسمية ، وهذا يدل على

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٢ •

مبلغ سوء ظن الوزارة بمقاصد الخديو ، وقد قبل الخديو هذه المطالب
في كتابه الى راغب باشا^(١) .

وأذاع راغب باشا منشورا بالقواعد الجوهرية التي اعتزم السير
عليها ، نوه فيه بالمخاطر التي تكتنف البلاد ، وحث على وجوب طاعة الخديو
وتوحيد الكلمة وازالة أسباب المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة
الأجانب^(٢) .

تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية

كان أول ما عنت به وزارة راغب باشا تهدئة الخواطر والسعي في
ازالة الجفاء الذي استحكم بين الأهليين والأجانب بسبب حوادث
الاسكندرية ، واعادة العلاقات الودية بين الفريقين ، فاعتزمت تأليف لجنة
مختلطة مهمتها اجراء تحقيق واسع النطاق في حوادث ١١ يونيه لمعرفة
أسبابها والمسؤولين فيها تمهيداً لتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من يثبت
اشتراكه فيها ، وليس يخفى أن الحكومة ألقت لجنة أولى مساء ١١ يونيه
١٨٨٢ لتحقيق تلك الحوادث ، ولكن هذه اللجنة قد انحلت لامتناع
قنصلي انجلترا وفرنسا من الاشتراك فيها كما تقدم بيانه ، فأرادت وزارة
راغب باشا أن تعالج الحالة بتأليف لجنة جديدة تكون موضع ثقة الدول .

وتحقيقاً لهذه الفكرة أرسل الخديو الى رئيس مجلس الوزراء في
٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ (٥ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ) كتاباً ضمنه الاستياء من
وقوع حوادث ١١ يونيه وما وقع فيها من القتال وسفك الدماء وما أفضت
اليه من اضطراب جبل الأمن ووقوع النفرة بين الوطنيين والأجانب ،
وطلب الى الوزارة المبادرة الى التحري عن المشتركين فيها لتوقيع العقاب
على من يثبت عليه هذا الاشتراك ، ثم العمل على اعادة علاقات الصفاء بين

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ .

الأهلين والأوروبيين وإعادة الأمن الى نصابه ^(١) ، فاجتمع مجلس الوزراء وأصدر قرارا مطولا استنكر فيه تلك الحوادث ودعا الى وجوب إعادة الصفاء والوثام بين الوطنيين والأجانب ، وقرر تأليف لجنة جديدة للتحقيق برئاسة عبد الرحمن رشدي بك ناظر المالية ، نصف أعضائها من الوطنيين ، ونصفهم من الأوروبيين ينتخبهم قناصل الدول ، والأعضاء الوطنيون هم : محمد قدرى باشا وزير الحقانية السابق ، يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ، بطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، حماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، الدكتور حسن بك محمود رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنيتات ، ابراهيم بك الألفى رئيس محكمة مصر الابتدائية ، حسين بك واصف من مأمورى الحقانية ، ابراهيم فؤاد بك رئيس محكمة الجزيرة والقلوبية ، يوسف بك برتو مأمور الدائرة البلدية بالاسكندرية ، أما الأعضاء الأوروبيون فيختارهم قناصل الدول بحيث يكون لكل قنصل مندوب فى اللجنة ، وعهد مجلس الوزراء الى اللجنة اجراء تحقيق شامل عن حوادث الاسكندرية وعرض نتيجة التحقيق على الخديو لتوقيع الأحكام التى يقتضيها القانون •

ولو حسنت نيات انجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور الى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فان هذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الأوروبية ، دون أن يترتب عليها سلب استقلالها وانتهاك حقوقها ، ولكن انجلترا التى دبرت مذبحه الاسكندرية أثبت الا أن تستغلها دون نزاهة ولا هواة ، حتى تصل الى احتلال مصر ، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الحواطر ، واقرار الأمن فى نصابه ، وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة ، لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية ، وتتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل فى شئون البلاد ، فلما تألفت قابلتها السياسة الانجليزية بالجفاء ،

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤ •



السير ادوار مالت

قنصل انجلترا العام في مصر

أثناء الحوادث العراقية

وعدم الثقة ، والغضب من قدرتها على إعادة الأمن الى نصابه ، وأخذت
تخلق لها العقبات والعراقيل . وبارح السير ادوار مالت قنصل بريطانيا العام
الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه ، وأُنبأ عنه المستر كارترايت Cartwright
الذى شهد ضرب الاسكندرية ، وغادر المدينة أيضا المستر كوكسن
القنصل البريطاني ، وأوعزت الحكومة البريطانية الى السير أوكلن كولفن
الرفيق المالى الانجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ،
وهذه علائم ونذر تنبئ عما كانت تبته السياسة الانجليزية من اثاره الحرب
والقتال ، ولم تلق اللجنة المختلطة التى ألفتها الوزارة لتحقيق حوادث
الاسكندرية معاونة صادقة من المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى

العام ، بل أخذ يثير حولها الشبه والشكوك ، واتهمها فى رسالة منه الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٨٢ بالعجز عن القيام بمهمتها ، وشكا فى رسالته من نفوذ يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى اللجنة ، قائلا انه يقاوم مجرى التحقيقات القانونية فيها حتى اضطر العضو الانجليزى فى اللجنة الى الاستقالة ، وما بقاؤه فيها الا لاتمام استجواب بعض الجرحى ممن رأت اللجنة أخذ أقوالهم ، وأن بطرس باشا غالى وكيل وزارة الحفانية وأحد أعضاء اللجنة ، صرح له بأنه ما من أحد يستطيع أن يقرر أمامها مالا يكون متفقاً ورغبات العربيين ، وأنه هو نفسه مكره على احتمال بقاء يعقوب سامى باشا عضواً فى اللجنة ، على ما بينهما من الاختلاف فى الرأى ، وأن يعقوب سامى أبى إطلاق سراح كثير من الأوربيين الذين قبض عليهم على أثر حوادث الاسكندرية مخافة أن يثير الإفراج عنهم غضب الضباط ، وحجته فى ذلك أنه اذا أفرج عنهم لا يكون مسئولاً عن الامن العام ، وشكا أيضاً من بقاء مأمور ضبطية الاسكندرية ووكيله فى منصيهما رغم تصرفهما السيئ فى حوادث ١١ يونيه ، ومن أنه لم توجه اليهما أى تهمة ولا سئلاً أمام اللجنة عن شيء مما نسب اليهما ، كل ذلك لأنهم من شيعة عرابى ، وأضاف المستر كارترايت فى رسالته أن وزارة راجب باشا هى أداة فى يد عرابى وأن نفوذ عرابى قد ازداد بعد الانعام عليه بنیشان كبير من السلطان .

الفصل الثالث عشر

مؤتمر الاستانة

للنظر في المسألة المصرية

قلنا في ختام الفصل الحادى عشر (ص ٣٢٣) : ان السيودى فريسنيه ، دعا الدول الأوروبية الكبرى الى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من : انجلترا ، وألمانيا ، والروسيا ، وإيطاليا ، والنمسا ، أما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاء درويش باشا الى مصر كاف لحل مشكلتها ، وقد اعتزمت إيفاده الى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى أنها عارضت المؤتمر بارسال مندوب سام الى مصر ، واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر، واحتجت أيضا بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم واعادتها الامن الى نصابه ، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر ، وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوروبية بالاستانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر ، وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستانة

ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كليهما أن تشتركا فيه .

وليس هذا المظهر وحده ، هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل ان مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو ، اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابي ويمنحه نيشانا رفيع الشأن ، ثم اذا جد الجدد ، ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز ، طعنه فى الصميم باعلانه عصيانه ، فكان هذا الاعلان من أعظم أسباب هزيمته وخذلانه .

لقد كانت سياسة تركيا عامة سياسة فوضى واضطراب ، ويبدو هذا الاضطراب من سرعة تغير الصدور العظام (رؤساء الوزارات) فى ذلك الوقت العصب الذى يستدعى ثباتا واستقرارا فى السياسة الخارجية .

فهذا التبليل والاضطراب ، مضافا الى قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر ، ورغبتها فى انقاص استقلالها ، ثم ما جبلت عليه سياستها من الدس والوقعة ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا ، جعل من السياسة التركية عامل فساد ، استخدمته انجلترا ، لتحقيق أطماعها فى مصر .

اجتماع المؤتمر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الايطالية ، فى (ترابيا) بضواحي الأستانة ، ، على شاطئ البوسفور ، يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ فى الساعة الثالثة مساء ، وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بالأستانة ، وهم : اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا ، والماركيز دى نواي Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو أونو Onon نائب سفير روسيا ، والكونت كورتى Corti سفير ايطاليا .

وقد تولى هذا الأخير رئاسة المؤتمر بصفته أقدم السفراء ، كما
اجتمعوا في سفارة إيطاليا لهذا الاعتبار ، وقرر المؤتمر في هذه الجلسة
إرسال مذكرة الى الباب العالي يبلغه نبأ اجتماعه ، ويأسف لعدم انعقاده
برئاسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله في اشتراك تركيا في
اجتماعاته المقبلة^(١) .

ميثاق النزاهة

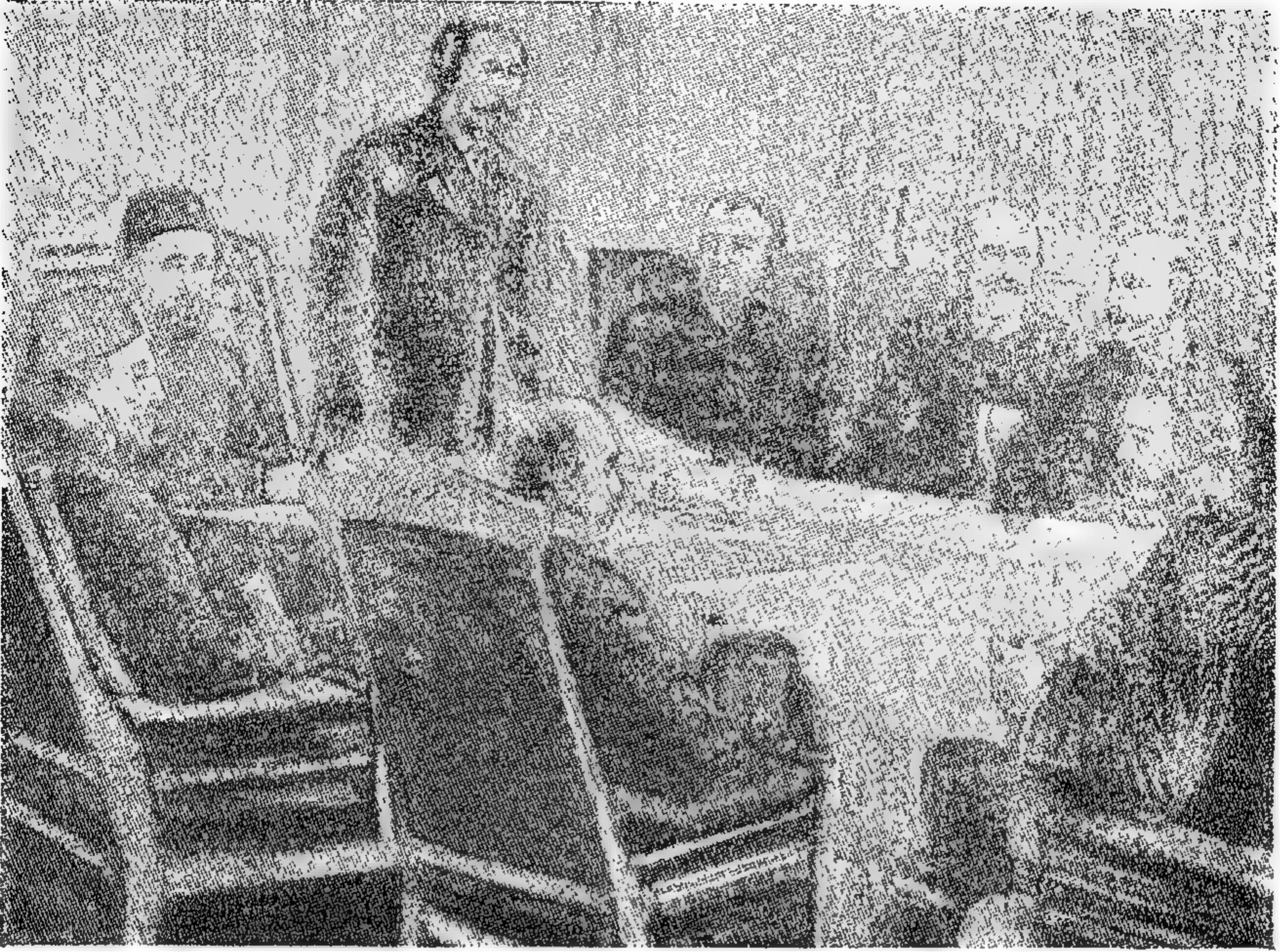
ثم اجتمع للمرة الثانية ، يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ،
أبرم العهد المشهور بميثاق النزاهة Protocole de Desinteressement
وضعه المسيو « دى فريسنيه » في ١٦ يونيه ، وعرضه على اللورد
«جرانفيل» فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنها في
كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى
جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل
امتياز تجارى لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى^(٢) ، وقد
وقعه أعضاء المؤتمر جميعا .

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول ، وفي مقدمتها انجلترا في
مؤتمر الاستانه ، ولكن انجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت
سائر عهودها في المسألة المصرية ، والدليل القاطع على ذلك أنها في الوقت
الذى أبرمته (٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢) كانت تعد معدات الحرب والقتال ،
وتجهز جيشها لاحتلال مصر ، ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما
حتى ضرب أسطولها مدينة الاسكندرية بمدفعه يوم ١١ يولييه .

(١) دى فريسنيه . المسألة المصرية ص ٢٧٧ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٥٠ .



٨

٥

٢

مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ ، للنظر في المسألة المصرية

وتجد في الصورة أعضاء المؤتمر ، وهم :

- (١) الكونت « هرشفلد » نائب سفير ألمانيا • (٢) المسيو « أونو »
 نائب سفير روسيا • (٣) البارون « كالينس » سفير النمسا والمجر • (٤)
 الكونت « كورتى » سفير إيطاليا • (٥) الماركيز « دى نواى » سفير فرنسا •
 (٦) اللورد « دفرين » سفير إنجلترا (واقفا يتكلم) • (٧) و (٨) سعيد
 باشا ، وعاصم باشا مندوبا تركيا •

وقد أخذت هذه الصورة بعد اشتراك تركيا فى المؤتمر عقب ضرب
 الاسكندرية (نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية ، عدد ١٩ أغسطس
 سنة ١٨٨٢) •

خطبة اللورد دفرين

اجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة ، يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه يتداولون في المسألة المصرية ، فبدأ اللورد دفرين بالقاء بيان عن الحالة في مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتفاضة على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة ، وارتباك الأحوال ، ووقوف حركة التجارة ، وفقدان الثقة ، وعجز الأهلى عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعرض حياة الأوروبيين للخطر ، واستند الى مذبحة الاسكندرية ، وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الأوروبيين ، وهجرتهم من البلاد ، ونفى ما أكدته المصادر العثمانية من أن الثورة قد أخذت ، وأن الأمور قد عادت الى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا ، قائلا : ان هذه الوزارة أداة في أيدي التأثيرين ، وأن الخديو لا حول له ولا قوة ، وأن إنجلترا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة وان اجتماع وكلاء الدول في هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافى لما تريد أوروبا أن تفعله حيال الحالة في مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الثورة المصرية بالشدة ، حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، وأشار الى المبادئ التى يرى الاتفاق عليها ، وهى أن الوسائل الفعالة التى يجب اتخاذها لاعادة حكومة منتظمة الى مصر ، يجب أن تصدر عن الحضرة السلطانية ، وختم كلامه بقوله : انه علم من مصدر يوثق به ، أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح في المهمة التى أوفد من أجلها الى مصر ، وأنه لا يستطيع انقاذ الخديو من استبداد الضباط وشيعتهم دون أن تكون لديه قوة حربية ، لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وأن الوزارة المصرية الجديدة ، ليست الا وزارة عرابى ، وأن الخديو لا نفوذ له ، وسيبقى كذلك اذا استمر محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه السلطة .

تلك خلاصة خطبة اللورد « دفرين » ، ويؤخذ منها : أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر اعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل في شئونها ، وأن هذا التدخل ، يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة واعادة سلطة الخديو ، وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل انجليزيا ، ولكنها تظاهرت على لسان اللورد « دفرين » بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهي عالة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد ، بحيث لا تقدم على هذه المهمة ، ولو هي تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقاذا للموقف ، وتفاديا من الاحتلال ، لأن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر الى ما شاء الله •

وفي الحق ان الحالة لم تكن تستدعي ارسال جيش عثماني أو غير عثماني ، فان وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية بالعقبات والعراقيل •

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ، مطمئنة الى انقسام الدول الأوروبية في الرأي ، وعدم اتخاذها قرارا معيناً في المسألة المصرية ، فانتهزت هذه الفرصة ، وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال ، لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره •

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالي على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ، ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد « دفرين » يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار ، حتى قرر المؤتمر اضافته ، وهو « فيما عدا الأحوال القهرية » ، فتم بذلك على ما كانت تضره انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبيته من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق •

وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، اذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة ؛ ومن الغريب أن المريكز « دى نواى » سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين فى اقتراحه اضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية فى ذلك الحين ، وقد اغتبط اللورد « دفرين » لهذه الاضافة ، وأرسل فى اليوم التالى الى اللورد « جرانفيل » رسالة يقول فيها : « اتنا فى الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة » .

قرار التدخل

قرر المؤتمر فى جلسته الثالثة وجوب التدخل فى مصر لاختفاء الثورة ، وأن يعهد الى تركيا بهذه المهمة ، بأن ترسل الى مصر قوة كافية من الجند ، لاعادة الأمن والنظام اليها ، وأخذ يتداول فى الجلسات التالية فى شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تدابيرها وانفاذ خطتها فى تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر فى جلسته السابعة (يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢) قواعد هذا التدخل وهى : أن يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب الفرمانات السابقة والمعاهدات ، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو سلطته ، ثم يشرع فى اصلاح النظم العسكرية فى مصر ، وأن تكون مدة اقامته فى مصر ثلاثة أشهر ، الا اذا طلب الخديو مدها الى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوروبية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوروبية .

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوروبية الست التى لها ممثلون فى المؤتمر ، وأرسل نص

القرار الى هذه الدول فأقرته ، ووافقت على تقديمه الى الحكومة التركية ، فأرسل اليها ، ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية في ذلك العهد ، واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذي يقول فيها : انه ليس في مصر ما يوجب تدخلها ، وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا الى التدخل في الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال ، لتدخل هي بمفردها ، ذلك لأنها كانت مطمئنة الى بقاء السياسة التركية وتردها ، وأنها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه اليها اللورد دفرين ، فتذرع بها الى التدخل الحربي من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر ، وقد أنفذت خطتها • اذ ضرب الأسطول الانجليزي مدينة الاسكندرية يوم ١١ يولييه قبل أن تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر ، وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار •

أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له ، لأن الحالة في مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا ، ومن الوقائع الثابتة أن انجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الانجليزية في ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر ، مقلّة كتائب الجنود ، وأخذت وزارة الحربية تعبئ الجنود في ذلك الحين لارسالها الى الديار المصرية •

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية (وهي الجلسة السابعة) يوم ٦ يولييه ، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن الا مهزلة اتخذتها انجلترا وسيلة لاشغال الناس عن تدبير نياتها العدائية ، وقد اجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يولييه ، وأخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الحربي ، مما سنعود اليه فيما يلي •

الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر

استمر المؤتمر كما أسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال ، وقد كان انعقاده مدعاة الى اعتقاد العراقيين أن المسألة

المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد إنجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر • وكان هذا اغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا ، وفى الحق أن العربيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على مايتلقونه من بعض أفراد الأوروبيين من الأوهام والأخبار الملفقة ، ولم يكن لديهم قلم أخبار فى مصر ولا فى الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، اذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب ، ولم يكونوا يقدرّون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم. فى أنفسهم، فبينما كان الانجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى إنجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العربيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العربيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز ، بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال أو النزول الى البر ، وكذلك كان شأن وزارة راجب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العربيين فى العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الأمر المتسلط عليها اذ كان وزير الحرب والبحرية فيها •

ومما ساعد العربيين على التمادى فى غرورهم رؤيتهم الأسطول الانجليزى راسيا فى مياه الاسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحضر للضرب ، فخيّل اليهم الوهم أن مجيئه لم يكن الا من قبل التهديد والوعيد وأنه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الاسكندرية دليلا على أنه لا قبل له بالحرب والقتال، ولكن الواقع أن الانجليز كانوا ينتظرون أن يهشوا الجو فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى ، فدبروا مذبحه الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب، وأنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى، ثم اشتركوا والدول

فى عقد مؤتمر الأستانة للمفاوضة فى ايجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ،
وهياؤا الأفكار فى أوربا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر ، فلم يكن
انتظارهم هذه المدة (ولم تكن فى ذاتها طويلة) الا لاحكام خطتهم ، واتمام
تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الأوروبية من الهجرة من البلاد
عل ان تضرب انجلترا ضربتها فى مصر ، لكى يكون عدوانها مبرورا
بعطف الأوروبيين المهاجرين وغير المهاجرين ، وتكون فى احتلالها كأنها
نائبه عنهم وعن الدول الأوروبية جميعا ، كل ذلك والعرايون غارقون فى
أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى عمل
يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال •

وكانت أحاديث العرايين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر ،
وما تلوكة ألسنتهم من أن الأزمة ستحل قريبا بطريق السلم ، وأنها
ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه ، وهذا كل
ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم فى ذلك الوقت العصيب ، أما
الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرا جديا الا فى
اللحظة الأخيرة ، بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل •

الفصل الرابع عشر

ضرب الاسكندرية

بقنابل الأسطول الانجليزى

١١ يوليه سنة ١٨٨٢

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الأستانة وخلال اجتماعه ، وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى ارسال جيش لها الى مصر ، وأخذت تدبر الأسباب والذرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكى تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع •

فأوعزت الى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق (الحالة القهرية) التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الأستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الأميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك ، اذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين الى احتلال مصر ، وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل القلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو أن كان على اتصال دائم بالأسطول •

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لاثارة القتال ، فقد أرسل الأميرال سيمور في أول يولييه سنة ١٨٨٢ الى مجلس الأميرالية البريطانية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون في حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة في البلاد ، وأن عرابي معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التي كانت راسية في الميناء •



الأميرال بوشان سيمور

(قائد الاسطول البريطاني الذي ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢)

وبديهي أن هذا الاكتشاف انما كان وسيلة مختلفة لتسويغ الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجرى في الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، اذ كل دولة حرة في أن تقوى معدّات الدفاع في بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك في كل وقت ، وخاصة

فى مثل تلك الظروف العصية التى كانت تتجاوزها مصر ، فان مجرد حضور الأسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن نمة ترميمات جدية تخيف الأسطول الانجليزى وتشغل باله ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية فى ذلك الحين : « ان المعلومات التى لدينا لم تكن بالخطورة التى تبدو من رسائل الأدميرال سيمور بحيث أن ضرب الاسكندرية فى الظروف التى وقع فيها انما كان عملاً هجوماً ، لا دفاعياً » ^(١) ويقول المسيو جون نينيه ، وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية : « انى أوكد بشرفى ما تحققتة - اذ كنت أزور الحصون يومياً مصحوباً بكبار الضباط - أنه من يوم مجيء أوامر السلطان بالكف عن الترميمات لم يطرأ أى تغيير على أية بطارية من جهة الميناء أو على البحر ، ولم يحصل أى ترميم فى الحصون، ولم ينصب فيها أى مدفع جديد » ^(٢) .

وقد أجابت الأيرالية الانجليزية فى ٣ يوليه على برقية الأيرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوزاز الاسكندرية ، ورخصت له أن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون، وفى حالة الرفض فليدمرها بمدفعه .

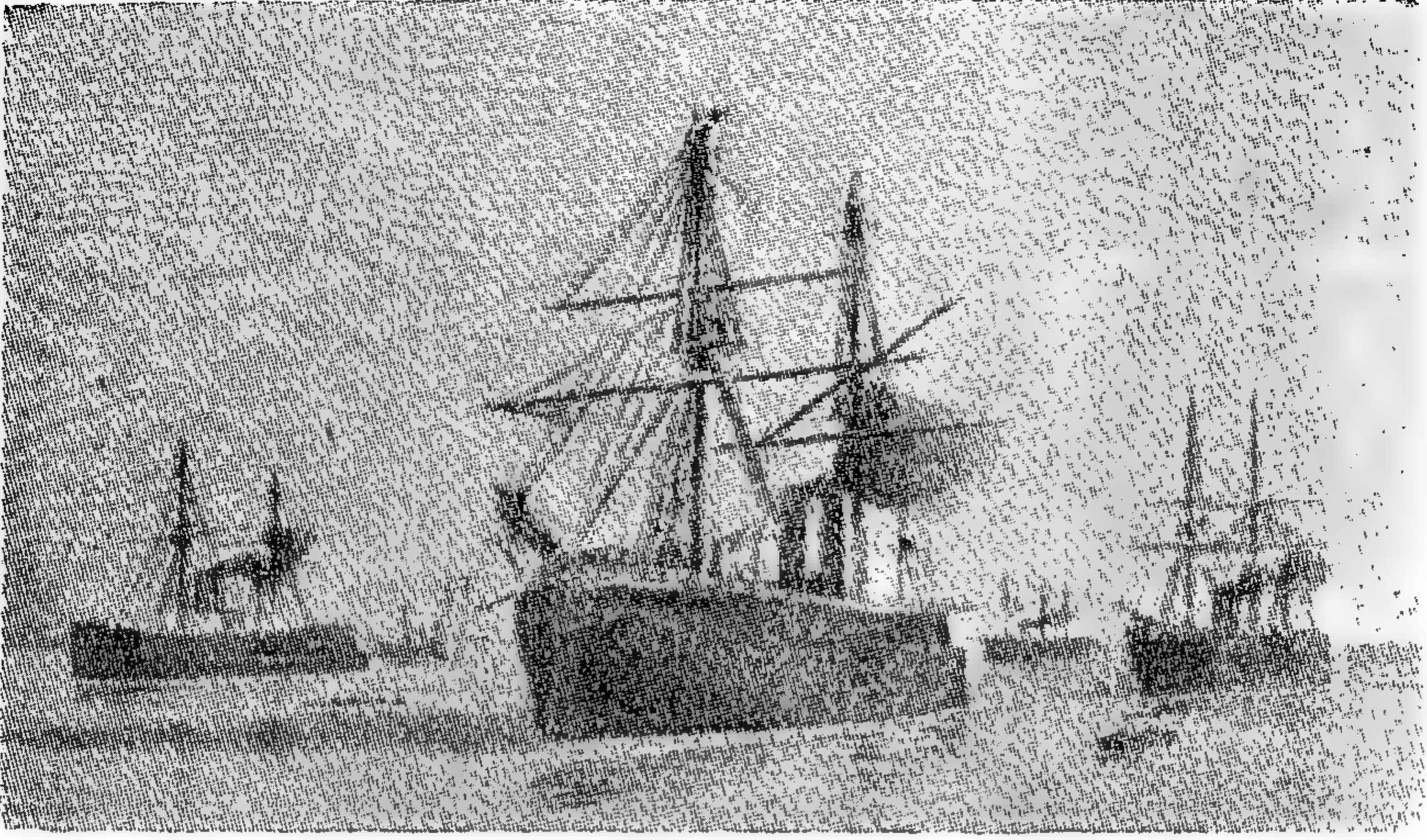
مكاشفة انجلترا وفرنسا

بعزمها على ضرب الاسكندرية

وفى اليوم الرابع من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ قابل اللورد لايس Lyons سفير انجلترا فى فرنسا المسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية ، وأنهى إليه تعليمات حكومته المتقدم ذكرها الى الأيرال سيمور، وسأله عما اذا كان فى نية الحكومة الفرنسية ارسال مثل هذه التعليمات الى الأيرال كونراد Conrad أميرال الأسطول الفرنسى الراسى فى مياه

(١) دى فريسينييه - المسألة المصرية ص ٢٨١ .

(٢) جون نينيه - عرابى باشا ص ١٤١ .



بعض دوارج الأسطول البريطاني

الذى ضرب الاسكندرية سنة ١٨٨٢

وهذه أسماؤها من اليمين الى الشمال : انفسنيل • سلطان • موناك •

الكسندا (فى الوسط) • تمرير • بنلوب • انفلكسبل •

الاسكندرية، وكان هذا الأميرال قد أرسل برقية الى حكومته ينبئها بموقف الأميرال سيمور ويبلغها أنه لم يشاهد أى ترميمات فى الحصون ^(١) ، ولم تكن فرنسا قد رسمت بعد لنفسها خطة حيال هذا الموقف الجديد، فاجتمع مجلس وزرائها وتداول الأمر ، فقرر الامتناع عن مشاركة انجلترا فى خطتها ، وحثته فى ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا الى عمل عدائى هجومى ضد مصر ، وهذا يخالف تعهد الدول فى مؤتمر الاستانة ، وأن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا العمل من غير الرجوع الى البرلمان .

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ الجزء الثانى وثيقة رقم ١٦٢ •

والسبب الحقيقى فى الامتناع يرجع الى ضعف السياسة الفرنسية وخشيتها الدخول فى حرب يضعف مركزها بازاء ألمانيا التى كانت لا تفتأ تتحرش بها ، وهذا الضعف قد أصاب السياسة الفرنسية فى الجملة بعد الحرب السبعينية ، فانها خرجت منها ضعيفة منهوكة القوى ، فاتجهت سياستها الى الاتفاق الودى مع انجلترا ، لكى تتقى شر جارتها القوية ، فلا غرو أن كانت سياستها فى المسألة المصرية قائمة على فكرة مسايرة انجلترا واخلاء الطريق لها فى تحقيق مطامعها فى مصر ، من أجل ذلك جنحت لعدم مشاركتها فى التدخل الحربى لأنها كانت تخشى تشتيت قواها الحربية فى الوقت الذى كانت تتوقع اضطراب الحالة السياسية فى أوروبا بسبب العداوة القائمة بينها وبين ألمانيا ، واحتياجها الى جميع قواها حفظا لكيانها فى القارة الأوروبية ، وكانت كذلك من جهة أخرى تعتقد أن انجلترا لم تكن لتنظر بعين الارتياح الى مشاركتها فى الحملة على مصر ، فأثرت استبقاء رضاها حفظا للاتفاق الودى ، وانك ترى من ذلك أن انتصار ألمانيا فى الحرب السبعينية كان من الأسباب المهيئة لتحقيق مطامع انجلترا فى مصر .

استقر اذن رأى الحكومة الفرنسية على عدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ضد مصر ، وتلقى الأميرال كونراد فى ٥ يولييه سنة ١٨٨٢ أمرا من حكومته بأن يغادر ميناء الاسكندرية فى حالة ارسال الأميرال سيمور بلاغه النهائى المؤذن بالضرب ^(١) .

وظهر الضعف والارتباك على سياسة الحكومة الفرنسية، اذ استدعت المسيو سنكفكس قنصلها العام فى مصر فى أواخر يونيه حين اشتداد الأزمة وقبل ضرب الاسكندرية ، لأنه استاء من الأوامر التى كانت تصدر له من حكومته ، بالامتناع عن العمل ^(٢) ونقلته سفيرا لها فى جمهورية شيلي وعينت بدله المسيو دى فورج Do vorges وهو لا يدرى شيئا عن

(١) الكتاب الاصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦٢ .

(٢) كوشرى - مركز مصر الدول ص ١٠١ .

المسألة المصرية اذ كان قبل تعيينه لهذا المنصب الدقيق سفيرا لفرنسا في جمهورية بيرو ... بأمريكا الجنوبية ، وحضر الى الاسكندرية يوم أول يولييه^(١) .

سبق الاصرار

تدل الدلائل والبيانات على أن الحكومة البريطانية كانت ميّنة نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسباب والملاسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم الحصون ، وانا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلي :

أولا - في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا في باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك في اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسيو دي فريسنيه رئيس وزارة فرنسا أن لا خطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شيء سوى تلك الحماية التي يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدي الى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمال عدائية ، وختم دي فريسنيه جوابه بأن احتلال القناة عمل لا مسوغ له^(٢) .

ثانيا - يقول المستر بلنت ان وزارتي البحرية والبحرية في انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية في انجلترا في شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا في مؤتمر الاستانة^(٣) ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا - موقف انجلترا في مؤتمر الاستانة واصرار اللورد دفرين

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة ١٥٤ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٣٣ .

(٣) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال - ص ٢٦٦ .

على وجوب التدخل الحربى فى شؤون مصر لقمع الثورة ، واضافته كلمة
(التحالة القهرية) الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ،
كل ذلك يدل على ما كانت تضره من التدخل بمفردها .

رابعا - منذ جاء الأسطول البريطانى فى مايو ، تعاقد مع تجارا الأطلمة
على توريد المؤونة اللازمة للأسطول لمدة ثلاثة أشهر ، وليس هذا عمل
أسطول جاء لوقت محدد بقصد حماية أرواح الأجانب كما قال الانجليز
عند حضوره .

خامسا - أرسل الميسو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى الميسو دى
فريسنيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة
١٨٨٢ يقول فيها « ان هجرة الأوربيين مستمرة والشعور العام هنا ان
التدخل الانجليزى أصبح وشيك Une action anglaise est imminente
ولم يبق فى القنصلية الانجليزية الا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين
يرغبون البقاء فى مصر » (١) .

سادسا - أرسل الميسو دى فورج De Vorges قنصل فرنسا العام
الى الميسو دى فريسنيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها :
« كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الانجليز سواء
باشتراكنا أو بدونه » (٢) .

سابعا - اعترف الأميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن
أعمال الترميم التى زعم أنها كانت جارية لها لغاية يوم ٥ يوليه أوقفت (٣)،
ومع ذلك أصر على الضرب .

ثامنا - تدبير مذبحه الاسكندرية كما فصلنا ذلك فى موضوعه من
الأدلة على تبسيت انجلترا النية على الاحتلال .

(١) الكتاب الاصفر ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٤٨ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ وثيقة رقم ١٦١ .

(٣) المرجع ذاته رقم ١٦٨ .

تاسعا - عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الأستاذ بالمر Palmer بالمجيء الى مصر وارتياح صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر وقابله المسيو جون نيينه في الاسكندرية عرضا فقال له الأستاذ بالمر : « أنصحك بمغادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية ستضرب بالقنابل عما قريب وستكون عرضة لأن يقتلك الأهلون^(١) » .

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ولكن قتله البدو هو وصحبه وحوكم قتلهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام .

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار انجلترا على ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال أو اختلفت الأسباب .

التحيز للضرب

في ٥ يولييه أرسل الأميرال سيمور الى حكومته ينبئها بأن أعمال التحصين ما زالت مستمرة في القلاع ، وفي ٦ يولييه أرسل الى طلبه باشا عصمت قومندان موقع الاسكندرية بلاغا أول بالكف عن أعمال التحصين الجارية في الحصون ، فأجابه طلبه باشا في اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد في الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور في المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور أنه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة ، وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا الى رعاياهما الباقيين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ، فتسابقوا الى الهجرة والنزول الى السفن التى بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الأوروبيين منذ حوادث يونيه الى قبل الضرب نحو ٩٩ فى المائة من عددهم الأصلي^(٢) ،

(١) جون نيينه - عرابى باشا ص ١٤٥ .

(٢) قدرهم المسيو جون نيينه فى كتابه عرابى باشا ص ١٦٢ بستين ألفا .

وهاجر كثير من سرة المدينة الى داخل البلاد ، على أن معظم الأهلىن بقوا بها •

لم يقتنع الأميرال سيمور بجواب طلبه باشا ، وهىيات أن يقتنع ، لأنه انما يبغي من جوابه أن يخلق سببا مكذوبا ليتذرع به الى الضرب •

وعلم القناصل نبأ الرد على البلاغ ، وبأن الضرب واقع لا محالة قريبا ، فاجتمعوا فى ٧ يولى للتشاور فى منع القتال بأية وسيلة ، ودعوا المستر كارتر ايت نائب القنصل البريطانى الى حضور هذا الاجتماع ، فامتنع معتذرا بأن الأميرال سيمور لم يطلب قط من القناصل أن يتوسطوا فى المسألة ، وأنه لذلك لا يستطيع حضور اجتماعهم ، فاجتمع سائر القناصل دون مندوب عن القنصلية الانجليزية وقرروا ارسال خطاب الى الأميرال سيمور يسألونه اذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع ، وأنهم فى استطاعتهم اذا لم يقتنع أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه ، واذا كان لا يرضى بأن يقتنع فانهم يطلبون منه مهلة كافية لترحيل رعاياهم قبل الشروع فى الضرب^(١) •

بعث القناصل بخطابهم الى الأميرال سيمور على ظهر المدرعة (انفسبل) فأجابهم فى اليوم ذاته جوابا جافا يدل على تصميمه على الضرب اذ قال : « انه لا يكتفى بالتأكيدات الكتابية وانه اذا كان لهم من النفوذ لدى قائد موقع الاسكندرية ما يحمله على التصرف باخلاص ويحول دون استمراره فى أعمال التحصين ، فانه مستعد لاجابة طلبهم » ، ومعنى ذلك أنه لا يثق بجواب من طلبه باشا مهما أعطى من الموائيق وأنه عازم على الضرب لا محالة ، وكل ما وعدهم به أن لا يبدأ بالضرب الا بعد أربع وعشرين ساعة من الانذار النهائى^(٢) •

(١) الكتاب الانجليزى الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٥ - الكتاب الانجليزى الأزرق عن حوادث سنة ١٨٨٢

مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٦٦ ص ٩٩ •

وامعانا فى التحرش بعث الأميرال الى طلبه باشا عصمت بلاغا آخر
يمهد به الى الانذار النهائى ، هذا تعريبه :

« البارجة أنفسبل فى ٦ يونيه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة - أشرف باخباركم أننى علمت من طريق رسمى
أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع
القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية قد عملت فى واجهة
الاسكندرية الشمالية تحد للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب على والحالة
هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون
واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها ، ^(١) »

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتى :

« عزيزى الأميرال الانجليزى

«أشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه الذى تخبروننى
فيه انه اتصل بكم تركيب مدفعين وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ
البحر ، فردا على ذلك أود أن أوكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة
لها ، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل
بكم وتحققتم كذبه »

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الانسانية وأرجو
قبول احتراماتى ، ^(٢) »

ولم يكتف الأميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب أن تسلم
له الحصون التى يزعم أنها تهدد الأسطول ، وأفضى بهذا الطلب الى
الأميرالية الانجليزية فى برقية اليها يوم ٩ يوليه ١٨٨٢ قال فيها ^(٣) :

(١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣ .
(٢) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣ .
(٣) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥ .

« ايماء الى برقيتي المؤرخة في ٤ يوليه سنة ١٨٨٢ أقول انه ليس هنالك أى شك فى الاستعدادات الحربية ، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وسأرسل فى صبيحة الغد اخطاراً الى قناصل الدول الأجنبية وأبدأ فى الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ما لم تسلم الى الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء » .

الانذار النهائى

وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل الى طلبه باشا عصمت انذاراً نهائياً يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبى ^(١) والا ضرب الحصون فى صبيحة الغد (١١ يوليه) ، ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها ، وقد تأكد هذا المعنى فى مذكرة اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة الى وزارة الخارجية العثمانية فى ١٠ يوليه بتبليغها فحوى انذار الأميرال سيمور فقد ورد فيه « اذا لم تسلم له الحصون مؤقتاً ليجردها من سلاحها فانه سيبدأ بالضرب فى أربع وعشرين ساعة » ^(٢) .

وهذا نص الانذار النهائى :

« أشرف باخبار سعادتكم أنه نظراً لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة قد عقدت العزم على أن أنفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات

(١) هى معظم حصون المدينة . وهى طابية الفنار . ورأس التين والاسبتالية . وطابية صالح . وطوابى أم قبيبة . والقمرية والبرج نمره ١٥ والمكس . والدخيلة . والعجمى (أنظر الخريطة ص ٢٨٤) .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٩١ .

المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريفها من السلاح»^(١) .

قطع العلائق

وبعد أن أرسل الأميرال انذاره النهائي الى طلبه باشا أرسل المستر كارترايت نائب القنصل البريطاني العام الى اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية وهذا تعريبه :

« سيدى الوزير : بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور فى هذا الصباح الى القائد الحربى بالاسكندرية أرانى مضطرا الى أن أخلى قنصلية صاحبة الجلالة وأن أقطع فى الوقت الحاضر العلائق التى كانت بين سعادتكم وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتها فى مصر »^(٢) .

موقف الحديو

كان الحديو توفيق حتى ضرب الاسكندرية معارضا فى خطة التحدى التى اتبعها الأميرال سيمور حبال مصر ، وقد أرسل الى الباب العالى برقية فى ٧ يولييه يدافع فيها عن موقف الحكومة ويقرر أن ليس ثمة أعمال تحصين فى الطوابى ولا شروع فى سد بونغاز الميناء .

وقد سعت السلطات الانجليزية قبل الضرب فى اجتذابه الى صفها فأخفقت ، ذلك أن المستر كارترايت نائب القنصل البريطانى أشار عليه أن ينزل هو وأسرته الى احدى البوارج الانجليزية ، ليكون فى مأمن مما عساه يصيب سراى رأس التين لأنها عرضة لقذائف المدرعات فأبى^(٣) ،

(١) الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة رقم ١٦ ص ٤ وثيقة رقم ٦٥٥ .

(٢) المرجع السابق مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٣ ص ١٧٢ .

(٣) مذكرات شفيق باشا ج ٤ ص ١٦٣ .

وأرسل المستر كارترايت الى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا برقية في ٧ يوليه ينبئه فيها أن الحديو أرسل يستدعى السير وكلان كولفن المراقب المالي الانجليزى فى ضحوة ذلك اليوم ليفضى اليه بالخطبة التى ينوى اتباعها فيما اذا وقعت الحرب ، وهى أنه يبقى فى الديار المصرية ، وقال فى تعليل ذلك أنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه اخلاصهم كما أنه لا يستطيع أن يبارح مصر اذا أغارت عليها دولة أجنبية ، اذ يقال حيثئذ انه غادرها لينجو بنفسه ، أما اذا احتلها الترك ولقى هذا الاحتلال مقاومة فانه ودرويش باشا لا يعضدان هذه المقاومة ، وفى هذه الحالة ينتقلان الى يخت درویش باشا ، وأعرب عن أن نيته فى حالة حصول الضرب من الاسطول البريطانى ستكون الانتقال الى أحد القصور القائمة على شاطئ المحمودية ، قال المستر كارترايت وبقدر الاسراع فى الضرب يقل الخطر الذى يحيق بشخص الحديو ^(١) .

وقد قصد المستر كارترايت الى درویش باشا يوم ١٠ يوليه بعد أن أرسل الأميرال سيمور الانذار النهائى بالضرب ، وترك له كتابا يبلغه فيه بقطع علاقاته بوزارة الخارجية المصرية ، وبأنه يلقي عليه تبعه ما يصيب الحديو من سوء فى حالة الضرب .

الرد على الانذار النهائى

اجتماع المجلس العام

لما تلقى راعب باشا بلاغ المستر كارترايت يوم ١٠ يوليه ، طلب من المسيو دى مارتينو قنصل ايطاليا العام ، بصفته أقدم القناصل ، أن يستدعى قناصل فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا ليبدلوا مساعى أخرى لدى الأميرال سيمور لمنع الضرب ، فدعاهم فى الساعة الحادية عشرة الى

(١) برقية المستر كارترايت الى اللورد جرانفيل - الكتاب الأزرق عن حوادث مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٢٢ ص ١٧٠ .

الاجتماع ، فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً ، اذ كانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى •

وقصد راغب باشا بصحبة عبد الرحمن بك رشدى (باشا) وزير المالية وتجران بك (باشا) سكرتير مجلس الوزراء الى المسيو دى مارتينو ، فى نحو الساعة الثانية عشرة وقابلوه لكى يسعى فى الوساطة ، فلم يكن لديه من جواب سوى أنه أشار على راغب باشا بالسعى بنفسه لدى الأدميرال سيمور ، فذهب راغب باشا وصاحبه الى البارجة (أنفيسبل) التى كانت راسية فى الميناء ، وقابلوا الأدميرال ، فلقوا منه اصراراً على انذاره ، اذ طلب انزال المدافع التى فى الحصون التى نوه اليها فى انذاره ، والا نفذ الانذار فى الموعد المضروب ، فبارح راغب باشا وصاحبه بارجة الأدميرال ، ووعدوا بارسال الجواب فى مساء ذلك اليوم (١٠ يولييه) ، وتوجهوا من فورهم الى سراى رأس التين ، وعرضوا على الخديو نتيجة سعيهم ، فعقد الخديو مجلساً عاماً دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف ، وفيما يجب أن يكون جواب الحكومة على الانذار النهائى ، فاجتمع المجلس ، وحضره كل من : الخديو توفيق • درويش باشا المندوب العثمانى • اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية • قدرى بك عضو الوفد العثمانى • الشيخ أحمد أسعد عضو الوفد العثمانى • أحمد رشيد باشا ناظر الداخلية • عبد الرحمن بك رشدى ناظر المالية • أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية والبحرية • على باشا ابراهيم ناظر الحقانية • سليمان باشا أباطه ناظر المعارف • محمود باشا الفلكى ناظر الأشغال • حسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف • لطيف باشا من وزراء البحرية السابقين • حافظ باشا من وزراء المالية السابقين • محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب • اسماعيل باشا حقى أبو جبل رئيس مجلس الأحكام • محمد سعيد باشا عضو مجلس الأحكام • محمد كامل باشا وكيل وزارة البحرية • قاسم باشا من وكلاء وزارة البحرية السابقين • محمد المرعشلى باشا مدير الاستحكامات العام السابق • محمود باشا فهمى مفتش

الاستحکامات العام • طلبه عصمت باشا القائد الحربى للاسكندرية • تجران
بك سكرتير مجلس النظار •

أخذ هذا المجلس يبحث فى الموقف وما يجب تقريره ، وقد اختلفت
الآراء فيه ، فذهب بعض الأعضاء الى التسليم بشروط الأدميرال ، وكان من
هؤلاء : درويش باشا ^(١) ، وحثه فى ذلك : أنه توجه الى طابية الفار ،
واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها وقال : انه بصفته من ضباط
المدفعية ، يقرر أن الحصون والمدافع التى بها لا تستطيع مطلقا أن
تقاوم مدافع المدرعات الانجليزية ، ولذا نصح لعرابى بقبول طلبات
الأدميرال سيمور ، وكان من القائلين بعجز الحصون عن المقاومة
محمد مرعشلى باشا مدير الاستحکامات السابق ، اذ قال انها
لا تستطيع المقاومة أكثر من أربع وعشرين ساعة اذا كان الضرب مستمرا،
وأنها تتخرب فى أربع أو خمس ساعات ، وأغلب مدافعها تنقلب على
الأرض من اصابة القذائف لأنها مكشوفة، فضلا عن فتك القنابل والقذائف
بجنود المدفعية الذين يكونون بالطوابى ، فعارضه فى هذا الرأى محمود
باشا فهمى ، قائلا : انه حضر حرب الصرب ونظر تأثير الجلل ، وما كان
يخشى منها ، وأن الحصون تقاوم من ساعة لثلاثة ، ومن يوم لثلاثة ؛ ومن
أسبوع لثلاثة ، ومن شهر لثلاثة بحسب استعداد العدو ^(٢) ؛ وهو جواب
لا يدل على أى معنى ، لأن المطلوب منه أن يوازن هو بين قوة الحصون
وقوة الأسطول ، لا أن يجيب جوابا مبهما لا يقدم ولا يؤخر ، وممن
عارضوا مرعشلى باشا فى رأيه طلبه باشا عصمت وعرابى باشا •

(١) جاء فى استجواب محمود باشا فهمى أن درويش باشا قال بلزوم انزال المدافع الواردة
فى بلاغ الأدميرال - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ • وفى رواية أخرى ذكرها المسيو
بيوفيس (الفرنسيون والانجليز فى مصر) ص ١٥٠ أنه كان معارضا فى قبول مطالب
الاميرال ، وهى رواية مرجوحة لا صحة لها ، وانما أخذها المسيو فيس عن الفارد
الكستندرى عدد ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكل المصادر والملابسات تدل على أن درويش
باشا لم ينصح بالمقاومة كما تقول الفار •

(٢) استجواب محمود باشا فهمى - مصر للمصريين ج ٧ ص ١٠٧ •

وبعد أن طالت المناقشة استقرت آراء الأغلبية على رفض مطالب
الأميرال ، ورأى المجلس فى الوقت ذاته منعاً لاحتجاجات الأميرال أن
يرسل إليه وفدا مؤلفا من عبد الرحمن باشا رشدى وزير المالية • وقاسم
باشا وكيل البحرية السابق • ومحمد كامل باشا وكيل البحرية وقتئذ •
وتجران بك سكرتير مجلس الوزراء « ليخاطبوه وديا ، ويوضحوا له أن
المصريين ليسوا أعداء للانجليز ، وأنه لا يمكن سد البوغاز بالأحجار كما
قيل ، وأما انزال المدافع فهذا أمر لا يمكن قبوله ، وإنما يمكن اجابة لطلبه ،
وسداً لباب النزاع انزال ثلاثة مدافع من ثلاث طوابى ، وهى طابية
المكس ، وطابية صالح ، وطابية السلسلة ، وأن يكتفى بذلك ردا لشرف
الدونامة كما يزعم ، (١) •

ويقول عرابى : ان الوفد ذهب وبلغ الرسالة ، ورجع وأخبر بأن
الأميرال لم يقبل ما عرض عليه ، وأصر على انزال جميع المدافع ، وزاد
على ذلك بأنه طلب من الحكومة أمراً صريحاً بتسليم حصون (المكس)
و (العجمى) و (باب العرب) وما وراء طابية المكس من الأراضى
لاتخاذها معسكراً للجنود الانجليزية ، وأنه اذا لم يجب الى طلباته باشر
القتال عند طلوع شمس الغد ، فتقرر رفض طلباته مع الاستعداد
للحرب (٢) ، وعلى ذلك انفض المجلس •

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقا لقرار
المجلس ، وهذا نصه :

« لم تعمل مصر شيئا يقضى بارسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم
تعمل السلطة المدنية ، ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب
الأميرال الا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابى الآن
على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا
وبيتنا • فمن حقنا ، بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو

(١) و (٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٠ •

مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التي تقول الحكومة الانكليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ، ولا أية طابية ، دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهي لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تنجم اما عن هجوم الأساطيل ، أو عن اطلاق المدافع ، على الأمة التي تقذف في وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الانسان ، ولقوانين الحرب ، •

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ، أن الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية ، سواء ضربوها أو لم يضربوها ، وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى ، أو لم تقبل ، ولم تكن الوسائل السلمية كافة ، مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه ، لذلك لا نرى المجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الانذار قد أخطأ فى قراره ، ولو أنه قرر التسليم بمطالب الأميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة ، وكل ما كان يؤدي اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفا مشرفا ، نقول: ليس الخطأ فى رفض مطالب الأميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعا بين الخديو والعرايين ، فقد كان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعيًا جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطيء من هذه الناحية •

انتقال الخديو الى سراى الرمل .

وفى أصل يوم ١٠ يوليه انتقل الخديو بموكبه من سراى رأس التين الى سراى الرمل ^(١) ، وظل بها الى أن وقع الضرب وانهزم العرايون . وعندئذ عاد الى سراى رأس التين كما سيأتى بيانه •

(١) هى سراى مصطفى باشا (فاضل) بالمحطة المعروفة بهذا الاسم •

والآن معروفة بمحطة مصطفى كامل •

الموازنة بين القوتين المتحاربتين

الحصون والأسطول

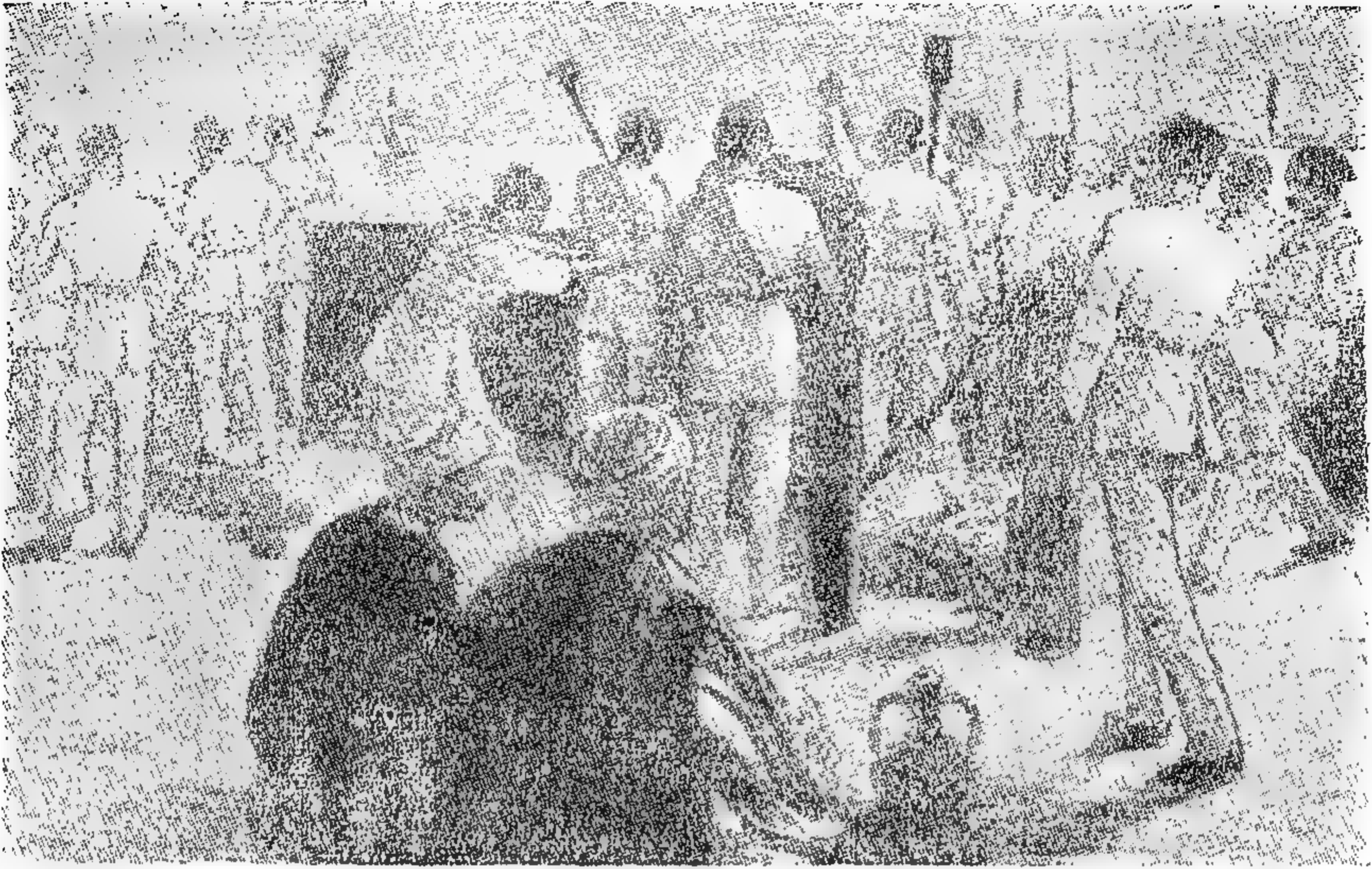
يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدراً له الفوز والنصر .

كان بالاسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى (طوابى) جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية العجمى غربا الى « أبو قير » شرقا ، وترى مواقعها على الخريطة صفحة ٣٨٤ ، فأولها من الغرب طابية (العجمى) وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الافرنج جزيرة الم رابط (أو مارابوت كما يكتبونها) ولذلك يسمونها قلعة الم رابط ، واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى ، وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تميزاً لها عن طابية العجمى القبلية الذى سيرد الكلام عنها .

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية ، وتعرف أيضا بطابية « العيانة » وهذه التسمية معروفة بين أهل الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة ، ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب اذ لم يكن تم انشاؤها، ويلى هذه الطابية شرقا طابية (الدخيلة)، ثم قلعة (المكس) وكانت من أمنع القلاع ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء (البوغاز) .

ويلى قلعة (المكس) على طول الشاطئ الجنوبى للميناء عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمرة ١٥ ، فطابية (القمرية) ، فطابية (أم قبيبة) ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية (صالح) .



ضباط من المدفعية وجنودها فى احدى قلاع الاسكندرية سنة ١٨٨٢

(نقلا عن مجلة الجرافيك الانجليزية عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٢)

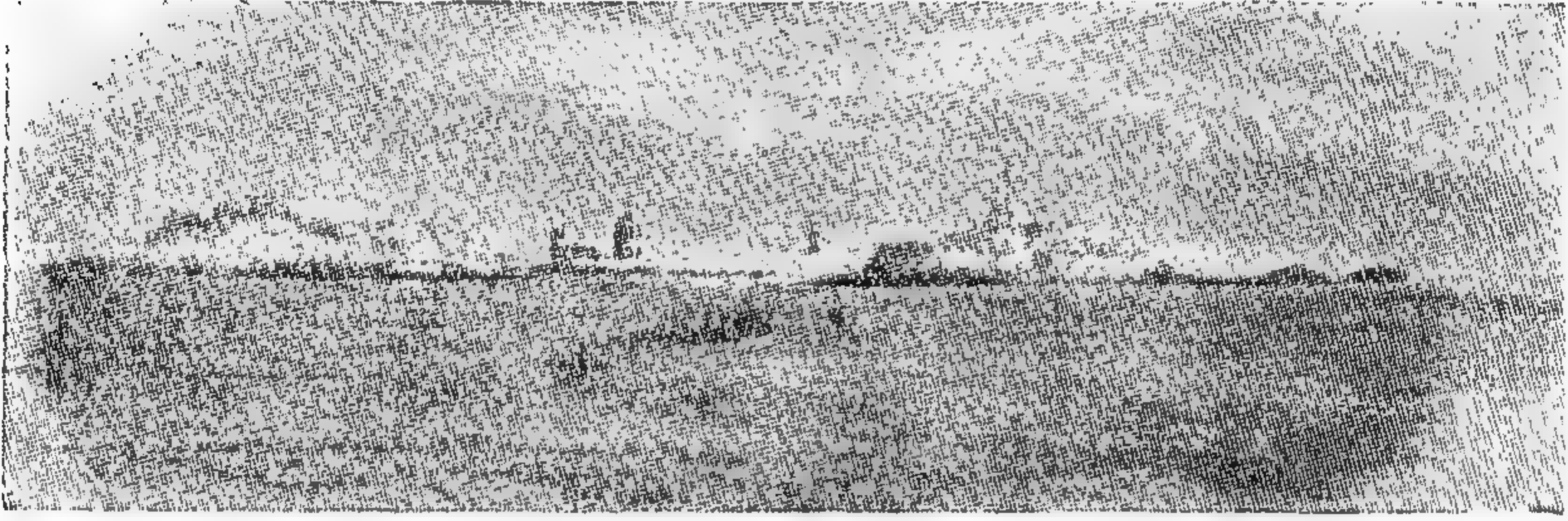
وعند (باب العرب) طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسليحها ، وتقف لسان الأرض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة الى ما وراء المقطع القديم الذى خرقة الانجليز عام سنة ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة الى مستنقع ردىء •

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى طابية (الفنار) التى تحيط بفنار الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية (رأس التين) الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية •

وتلى هذه الحصون شرقا طابية (الأطه) ، وهى كلمة تركية تنطق أضه وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الاسكندرية طابية القضا (الواقعة شرقى

حمام الأنفوشي) ثم طابية (الهلالية) ، ثم طابية (قايتباى) التى يسميها الأوروبيون حصن (فاروس) ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية (السلسلة) •

ويلى طابية (السلسلة) شرقا قلاع «أبو قير» ، وهذه لم تشترك فى القتال ، لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية (كوم الناضورة) وطابية (كوم الدكة) وتعرف أيضا بكوم الدماس (انظر الخريطة ص ٣٨٤) •



قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢ ولم تصب بسوء مدة الحرب

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور الغربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد (باب شرقى) ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع •

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ما عدا كوم الناضورة وكوم الدكة ، فانهما منشأتان من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة (قايتباى) المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الأسطول البريطانى ، وكان

يبلغ عددها ٤٩ مدفعا ، أما المدافع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها في الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية في سنة ١٨٨٢ ، وهى معظم مدافع الحصون ، اذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا ، والأهوان وعددها أربعون •

وكانت حامية الحصون مؤلفة من ألى طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف ضباط بقيادة الأميرالاي اسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم الحقيقى كان دون ذلك ، ويقول عرابى فى مذكراته انه لم يزد عن سبعمائة يوم الضرب^(١) ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب الاسكندرية ان نصف رماة القنابل (الطوبجية) كانوا متغيين فى قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب ، وقان ان الأميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب ، أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبكا لاحتراك فيه^(٢) ، وقال فى موضع آخر يصف اهمال حالة الحصون : « ان معظم المدافع القصيرة المرمى لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمانى وثلاثين سنة حين ركبها لأول مرة جاليس بك Galice bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمدعلى ، أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع الى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها ، والسبعة والثلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما ذخائرها فانها لم تنقل من مخازنها بالترسانة »^(٣) •

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وأن القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل ، أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من أربعة أليات ، اثنان منها كانا

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ •

(٢) جون نينيه - عرابى باشا ص ١٣٧ •

(٣) المرجع السابق ص ١٤٢ •

مرابطين أصلا في المدينة ، وهما الألاى الخامس من المشاة بقيادة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والألاى السادس بقيادة الميرالاي سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الألاين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل ، وقد زيد عليهما ألايان بعد مذبحة الاسكندرية وهما الألاى الثانى بقيادة خليل بك كامل ، والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الألايين اللواء الثانى بقيادة طلبه باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها .

ويقول عرابى ان كل ألاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل ، فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة (المشاة) و ٧٠٠ من الطوبجية ^(١) .

الأسطول البريطانى

أما الأسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وهى :
الكسندرا Alexandra • انفليكسبل Inflexible • سلطان Sultan
سوبرب Superb • تمرير Temerire • انفنسبل Invincible • مونارك
Monark بنلوب Panelope

وخمس سفن مدفعية ، وهى : بترن Battern • كندور Condor
بيكن Becon • سينت Cyanet • دكوى Decov

وسفينة للطوربيد وهى هكلا Hecla وأخرى كشافة وهى هلكون
Hilicon

ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز ارمسترنج وعددها ٧٧ مدفعا ،
والأسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها
فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٤ .

مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدافعه فيصيبها ، وكانت خطته في الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه ، وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية •

الاستعداد للضرب

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماته الى بوارجه لكى تأخذ موقفها يوم الضرب على الترتيب الذى تراه بالخريطة (مقابل ص ٣٨٣) •

واتخذت البوارج موقفها على النحو السابق ليلة الضرب ، أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون فقد استدعى عرابى ليلة ١١ يولييه الميرالاي اسماعيل بك صبرى قومندان حصون الاسكندرية (١) ، وكان عرابى وقشذ (بالترسانة) يصحبه محمود باشا فهمى وطلبه باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، فأخبره بحضورهم أن الأسطول الانجليزى سيضرب الحصون صباح الغد ، وأن مجلس النظر قرر عدم الاجابة على الضرب بضرب مثله الا بعد الطلقة الخامسة ، ولكنه يأمره بأن لايجيب على الضرب الا بعد الطلقة العاشرة ، فانصرف اسماعيل بك صبرى والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله ، فذهب البكباشى عبد العال أفندى أبو العلا الى طابية قايتباى ، والأميرالاي محمد بك أمين قومندان ألى السواحل يعاونه البكباشى سيف النصر أفندى الى طابية الفنار ، والبكباشى محمد أفندى شرمى الى قلعة المكس ، وتولى اسماعيل بك صبرى مهمة الدفاع عن الحصون الشمالية وهى قايتباى والأطنة

(١) هو الذى كان قائد ألى الطوبجية بالقاهرة واشترك فى واقعة عابدين •

والهلالية والاستبالية ورأس التين والفنار ، واتخذ مركز القيادة في طابية (الأظه) ، وعهد الى وكيله محمد بك نسيم الدفاع عن الحصون الغربية ، وجعل هذا مركز قيادته في قلعة المكس .

وأصدر عرابي تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمي غربا ، فكان الألاي الثاني بقيادة الميرالاي خليل بك كامل شاغلا خط النار ما بين قلعة العجمي وباب العرب ، والألاي الخامس بقيادة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم خلف حصون الفنار ورأس التين ، والألاي السادس بقيادة سليمان بك سامي داود منوطا به مساعدة طابية صالح الى الترسانة ، والألاي الرابع بقيادة الميرالاي عيد بك محمد بجهة أم قبية الى باب العرب ، وأن تقوم أورطتا الفرسان بمهمة المراسلة بين مختلف الحصون ، ولكن المشاة والفرسان لم يشتركوا في القتال كما أسلفنا .

وفي ليلة ١١ يولييه كانت البوارج الانجليزية على أهبة القتال ، أما الأسطول الفرنسي فقد انسحب الى بور سعيد تنفيذا لتعليمات حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعمل عملا ما، وهكذا ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال الانجليزي أن يثبت أقدامه في البلاد .

حالة الميناء ليلة الضرب

كان المسيو جون نينه بديوان البحرية بالترسانة في منتصف الليل حين كان عرابي مجتمعا بضباط الحصون الذين جاءوا ليتلقوا تعليماته الأخيرة ، وقد وصف مشاهداته وتأملاته بقوله : « كان الليل بديعا ، والبوارج الحربية قد تركت الميناء ، والأسطول الفرنسي قد انتحى ناحية خارج المرفأ غربا، أما الأسطول الانجليزي فقد اصطفت بوارجه في عرض البحر متأهبة للتخريب والتدمير ، ولعل أنوار البوارج عن بعد ، وكنت

وقتئذ جالسا على الديوان فى قاعة مجلس البحرية أتأمل من النافذة فى ظلام الميناء ، وأناجى نفسى هل هذا السكون البديع الذى يخيم ليلا على الميناء يتخلله لمعان النجوم فى السماء ، ستعصف به غدا المدافع المدمرة التى تطلقها أمة متمدنة على المدينة الهادئة ؟ وبعد أن تلقى الضباط تعليمات عرابى ذهب كل منهم الى ساحة الشرف التى عهد اليهم بالدفاع عنها ، أما أنا فغادرت الترسانة بعد منتصف الليل وقلبى يخفق متأثرا بما سيحل بالمدينة فى صبيحة الغد ، (١) .

مأساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أعطى الأميرال سيمور اشارة الضرب ، فأطلقت البارجة (الكسندرا) أول قبلة على طابية الاسبتالية ، وتلتها البوارج الأخرى ، فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة ، وعلى المدينة ذاتها ، أما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق من ابتداء الضرب ، وكان الضرب من جانب الأسطول الانجليزى شديدا مروعا ، فكانت قنابله محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها فى البحر دون أن تصل الى البوارج الانجليزية ، وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك فى سيرها ، يحجبها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى واصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ اذا أصابتها قبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفذت الى البارجة ذاتها ، وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الأسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية ، اذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها بخلاف العرابيين فان

(١) معربة بتصرف عن جون نينيه ص ١٦٣ .

معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها، وقد اتضح عكس ما يظنون ، فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، في حين أن الأسطول الانجليزي لم يصب بضرر يذكر .

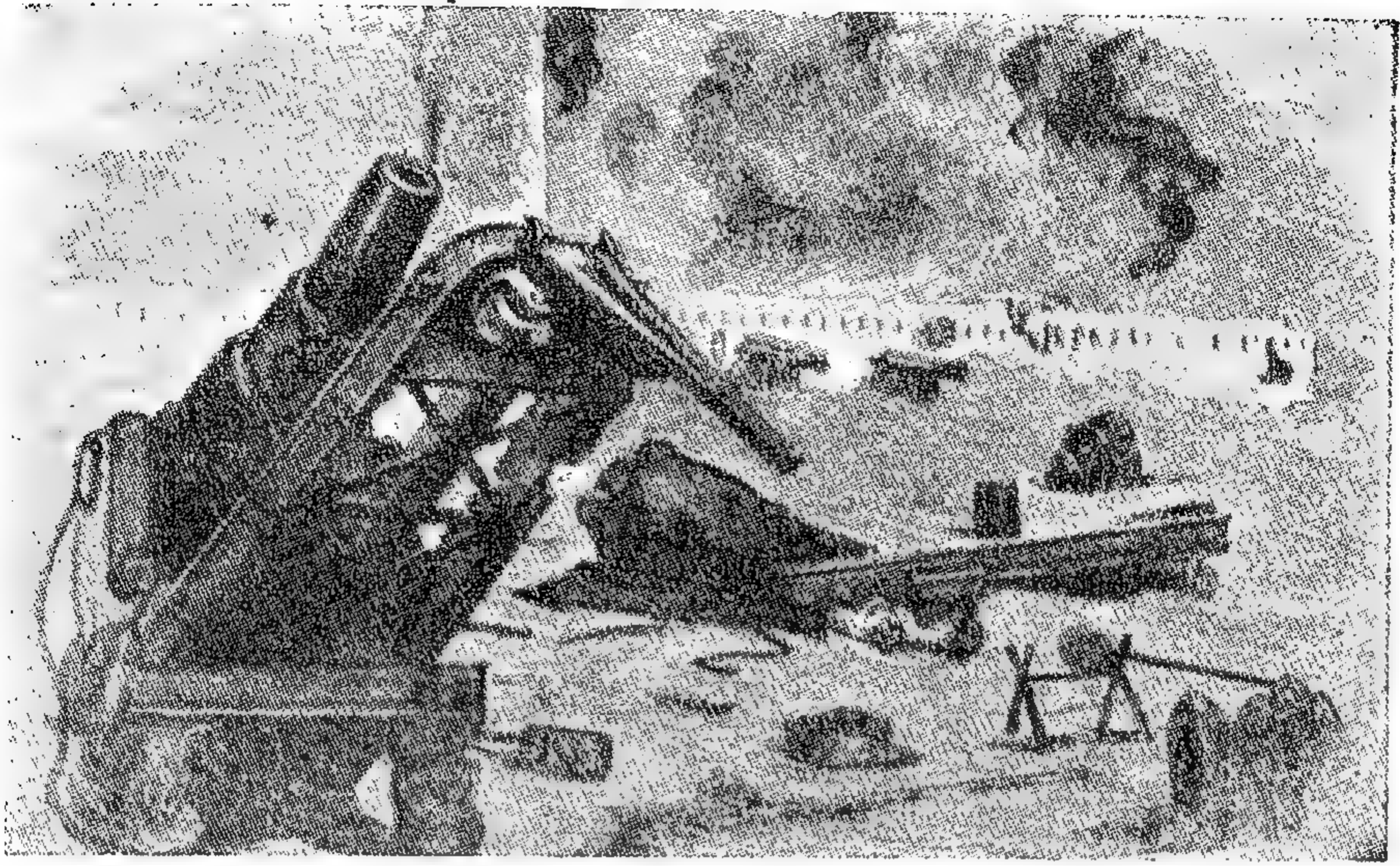
استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الأسطول تقذف الخراب وتحصد الأرواح ، ثم سكنت قليلا ، واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .

وقد تهدمت حصون القنار ورأس التين والاسبتالية في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسيلطان وسوبرب ، ولما أسكتها صوبت قنابلها الى قلعة (الأطه) وعاونتها في ضربها المدرعتان انفلكسيل وتميرير فقذفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة (قايتباي) وظلت تقذفها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفي المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفلسيل وبنلوب ومونارك وانفلكسيل وتميرير حصون المكس وأم قبية والدخيلة فأسكتها في منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور بقيادة اللورد تشارلس برسفورد الى قلعة العجمي فضربتها بالقنابل حتى أسكتها .

وفي نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هذه الحصون قد أخلاها الجنود ، فأرسل عشرين بحارا الى البر دخلوا قلعة (المكس) وأتلفوا مدافعها ثم عادوا الى سفنهم آمنين .

وفي منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية (القمرية) تتأهب للضرب ، وعاد الجنود الى قلعة (المكس) فصوبت البارجتان بنلوب ومونارك مدافعها الى الحصن المذكور وأخذتا في ضربه حتى منتصف



ضرب الاسكندرية - آثار التدمير في قلعة قايتباي

(نقلا عن مجلة الجرافيك عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيفور بالكف عن القتال ، فوقف
الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية •

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها
بواجبهم قدر ما استطاعوا ، ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة.
في هذا اليوم المشؤم ، فتهدم معظم الحصون وأصاب قنابل الأسطول
كثيرا من مساكن الأهليين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرق جناح الحرم
بسرأي رأس التين •

رواية عرابي عن الضرب

كتب عرابي عن ضرب الاسكندرية ما يأتي : « لا يجهل أحد نتيجة
ما كان من أمر هذه المخابرات ، فان نار المدافع صبت على القلاع والحصون

والترسانة وسراى رأس التين وبالجمله على جميع أرجاء المدينة صباح الثلاثاء ١١ يولييه سنة ١٨٨٢، ولم تجاوبها مدافع القلاع الا من بعد اطلاق مدافع الأسطول نحو ٢٠ طلقة ثم استحر القتال بين الأساطيل الانجليزية وقلاع الاسكندرية بعد ذلك الى منتصف النهار ، ثم أخذت نيران الاستحكامات فى التناقص حتى تم تدميرها قيل الغروب ، وقد باغتيا الانجليز بالعدوان على غير استعداد مناء وكان ضرر شظايا الأحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، ومن المعلوم أن للاسكندرية عدة حصون وقلاع ومتاريس وأبراج مستديرة ، ولكن أكثرها مسلح بالأسلحة القديمة التى لاتصلح لمقاومة الدوارع الانجليزية غير أن فى بعضها مدافع أرمسترنج وهى وحدها الأسلحة النارية التى تصلح لخرق دروع السفن الانجليزية ^(١) . وقال فى موضع آخر : « ان مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل الى السفن الانجليزية ، ومدافع ارمسترنج (الحديثة) لم يكن لها من المساطر التى تضبط المسافات وتحكم الاصابة بواسطتها الا مسطرة واحدة كانت فى ميدان الرماية والتعليم بالعباسية (البوليجون) واستحضرت ليلا وتسلمها سيف النصر بك قومندان طابية القنار فكان يطلق المدافع بنفسه ويتقل من مكان الى آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، قال ولو كانت مدافع أرمسترنج ذات مساطر لأمكنها تعطيل كافة الدوارع الانجليزية بما تقذفه عليها من المقذوفات الصائبة » ^(٢) .

وصف الضرب

كما رواه شاهد عيان

شهد المسيو جون نينه عميد الجالية السويسرية فى مصر سنة ١٨٨٢ .

ضرب الاسكندرية ، ووصف هذه المأساة فى كتابه (عرابى باشا) ، قال :

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٣ .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ .

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة »
وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة واحكام أدهشا خصومهم الذين
استمر عملهم الجهنمي عشر ساعات ونصف متوالية دون أن يستطيعوا
المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من
الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الأذان ، وحينما كانت الريح
تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط في البحر في
منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرمسترنج
المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الانجليزية فان رماتها قد أدوا واجبهم
على أكمل وجه بحيث ان سبع دوارع انجليزية أصيبت بعطوب بعضها
جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الأسطول تمرح في رميها ومدافعها
تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هي
للخطر ، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترا و ٣٠ سنتي وزنتها ٤٨٠ رطلا
وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود ، وثمن الواحدة سبعون جنيها ، وقد
سقطت أولى هذه القنابل الهائلة في طابية رأس التين دون أن تنفجر ،
فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها :
« أيها الاخوان تعالوا وانظروا مثلا من « انسانية الانجليز ! » ،^(١) قالها
بلهجة تشف عن الذكاء الساخر ، فضحك السامعون جميعا وواجهوا
الضرب وهم باسمون •

« وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور سهلة ، اذ لم تستهدف
بوارجه لخطر حقيقي ، كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى ،
وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مشي مشي ، في بطء وروعة ، ثم
تصطف في هودة تجاه كل طابية وتصب عليها قنابلها حتى تدكها دكا ،
وعندئذ تقترب منها تدريجيا وتنسف البطاريات والمدافع التي تكون قد
انقلب عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ، ثم تشتي على الرماة

(١) جون نينه - عرابي باشا ص ١٧٥ وقد كتب لفظ (انسانية) بحروف فرنسية •

فتحصددهم حصدا بقنابل المتراليوزات المركبة على ساريات البوارج ، يجب أن نعتزف بأن هذه مجزرة همجية لاضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة الى القتل وسفك الدماء ، ولقد كان بودى أن أسائل أولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات ، هل يستطيعون حينما يعودون الى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا الى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية ؟ انى أشك فى ذلك ، فليت شعرى أى اهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثار لنفسها بهذه الفظائع ؟

» ومع ذلك فما كان أبعد هذا المنظر ، منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتفهم اذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه ، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة ، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وضفار وكبار ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم •

» وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحا عملية نقل جثث القتلى ، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخرق المدينة الى شارع محطة الرمل ، حيث المستشفى العسكرى ، وهناك كانت تعالين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة للمستشفى بدون احتفال •

» أما الجرحى فكانوا أيضا ينقلون الى المستشفى على عربات النقل ،

وقد كان مؤلماً حقاً مشهد تلك العربات تقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلاً من الجنود أو الأهليين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات ، والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن في آخر رمق من الحياة ، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات ، لاعنات من كانوا السبب في هذه المجازر ، ولقد كنت واقفاً عند منعرج (الاجيسيان بار) ومرت أمامي عربتان تقلان جثث القتلى ، وعندما لمخني النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات، اذ كانوا يلعنون كل انجليزى وكل أوروبى ونادوا : « تقتلون اخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ! اقتلوه ! » ، وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى الى دارى ، وقد قل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحداً فى الشوارع والطرق ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء .

« وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها ، وخيل الى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية ، وتشعل النيران فى ناحية أخرى ، وترسل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من « رسائل الانسانية الغربية » على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل ، فأصاب أحداها مدرسة فدمرتها ، وأصاب ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها والخامسة قتلت أحد عشر شخصاً وجوادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فان عرابى قد ارتأى منعاً للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناصورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما وسط المدينة .

« وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحي المجاور لمسكنى ، وأحدثت احداها تشققا فى الواجهة الشمالية لوكالة (الدهان) التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ، ولم تكن قذائف الانجليز فى الجملة مصوبة باحكام ، وقد تحققت من ذلك فى احدى اللحظات بأن أخذت منظارى بيدى ورأيت بعينى أن عددا غير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف ، وكنت أرى تجاه نوافذ منزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباى (قلعة فاروس) قائمة فى أقصى حاجر الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى ، كانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة فى بنائها الضخم ، بارزة فى البساط الأزرق للبحر الأبيض المتوسط بشكل يجذب المشاعر ، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره ، يزيناها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠ ميلادية ، تعلوه منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، فتهدمت بين الساعة الحادية عشرة والظهر ولم تكن مسلحة تسليحا كافيا وكانت مخابىء المدافع فيها منية بناء رديئا فأضرت بالدفاع عن القلعة .

« وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساءً بارجتين شامختين من البوارج الانجليزية ترابط غربى القلعة وتصب نيرانها من جديد على هذا البناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض ، ولكن الانجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة (كوم الدكة) مع أنهما لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل ، على أن المصريين لم يسكتوا ازاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئا اذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الانجليزية ، وقد أحصيت بنفسى اثنتين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف

ضرب



آثار التدمير في ميدان مسجد ابراهيم باشا



آثار التدمير في شارع سيزوستريس

الاسكندرية



آثار التدمير في ميدان محمد علي (المنشية)



آثار التدمير في ميدان محمد علي (وترى ثشان محمد علي باشا وسط الخرائب)

صوبت الى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصب نصفها الهدف تماما ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتتسبب في تدميرها في الهواء ثم تنطلق في الماء داخل الميناء الشرقي وتخرج ثانية في دوى هائل فتثير في الهواء عمودا من الماء كأنه اعصار بحري لا يقل ارتفاعه عن ستين قدما ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيرا في منتصف الساعة السادسة مساء تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت انقاضه اثنا عشر جنديا من الجرحى كانوا يأوون اليه •

« وقد شاهدت بمنظاري المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون الى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم امكان نقلهم الى المستشفى العسكري تجاه برج السلسلة اذ كانت قذائف المترايلوزات المعدة للاجهار على الجرحى لا تتفك تنصب كالطرر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض. اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذي يصلها بالمدينة •

« وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود في قلعة الاطة ، فسكتت مدافع هذه القلعة التي دافعت دفاعا مجيدا ، وفي نحو الساعة السادسة مساء وقف الضرب من جانب الأسطول ، وتبين أن الأميرال سيمور الذي تعهد بأن لا يضرب الا القلاع قد تناسى عهده ونشر الموت والخراب في كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت في عدة جهات دون أن يستطيع أحد اخمادها » (١) •

تطوع الأهلين

تفانى الأهلون في الدفاع عن المدينة ، رغم أن الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج ، فبدلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية. واقدام ، قال الشيخ محمد عبده في هذا الصدد : « فكان الرجال والنساء

(١) جون نينيه - عرابي باشا ١٧٥ وما بعدها •

تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها الى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها ، وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله «^(١) وقال عرابي في ذلك : « وفي أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء في خدمة المجاهدين ومساعدتهم في تقديم الذخائر الحربية واعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم الى المستشفيات «^(٢) .

وقال محمود باشا فهمي في كتاب البحر الزاخر : « ورأيت في ذلك الوقت بعيني ما حصل من غيرة الأهالي بجهة رأس التين وأم كيبية وطوابي باب العرب وهمتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونسأؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالي صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول «^(٣) .

الخسائر من الجانبين

قتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشرة جريحا ، واليك بيان ما أصاب البوارج الانجليزية ، وهو ضرر لا يذكر : المدرعة سلطان مست ٢٣ مرة • المدرعة سوبرب مست ١٠ مرات • المدرعة انفسيل مست ١٣ مرة • المدرعة الكسندرا مست ٣٠ مرة • ويقول عرابي في حديثه للمسيو جون نيينه : ان عدد القتلى ٧٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠ «^(٤) ، وقال في مذكراته : انه استشهد من رجال الطوابي وحدهم مائة رجل وامرأتان من المتطوعات

(١) عن مذكرات الشيخ محمد عبده ص - ٢٥٠ تاريخ الأستاذ الامام السيد محمد رشيد رضا .

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٥ .

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠ .

(٤) جون نيينه - عرابي باشا ص ١٩٦ .

اللواتى كن يضممن الجرحى ، وهذا طبعا عدا خسائر ^(١) الأهلىن فى
المدينة •

موقف عرابى والخذىو

أثناء الضرب

كان الخذىو ىقىم كما أسلفنا فى سراى مصطفى باشا فاضل بالرمل
منذ يوم الاثنين ١٠ يولى سنة ١٨٨٢ ، فكان بعيدا عن الضرب ، ىلقى
أخياره بين حين وآخر من رسله وأتباعه ، ولم تكن عواطفه مع حماة
الحصون ، بل كان قليل الاكترات بما أصابها وأصاب المدينة ، ذلك أنه
كان ىرى التسلىم بمطالب الأمىرال سىمور رغم أنه انضم الى القائلين
برفضها نزولا على رأى أغلبية الحاضرىن فى اجتماع ١٠ يولى سنة ١٨٨٢ ،
وكان من ناحية أخرى ىنقم من عرابى وصحبته استهتارهم وسوء ظنهم به ،
فلم ىكن ىميل فى خاصة نفسه الى انتصارهم •

أما عرابى فلم ىعمل عملا ما يوم ١١ يولى ، فقد قضى لىلة الضرب
هو وطلبه باشا عصمت فى دىوان البحرىة بالترسانة ، وفى الصباص ركبا
سويا وتوجها الى طابىة كوم الدكة (الدماس) وبقىا بها حتى انتهاء
الضرب ^(٢) ، وهذه الطابىة لم تشترك فى القتال ولم تكن هدفا لقنابل
الأسطول لأنها داخل المدينة كما تقدم بىانه ، ولم ىشرف عرابى على
دفاع الحصون ولم ىتعهدا ولم ىذهب إليها ، بل ترك الأمر لمقدور كل
حامىة من حامياتها •

وكان بمعىة الخذىو بسراى الرمل بعض كبار الموظفين والأعیان
الموالىن له ، كسلطان باشا والجنرال استون باشا رثىس أركان حرب
الجىش المصرى واسماعىل كامل باشا والزبىر باشا والأمىرال فرىد رىكو

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣١٥ •

(٢) استىواب عرابى امام لجنة التحقىق - مصر للمصرىین ج ٧ ص ١٦ •

باشا والأميرالاي زهراب بك وطونينو بك وديمارتينو بك وأباته
باشا وتيجران بك وغيرهم ، وكان المفهوم أن الذين ظلوا الى جانبه بسرأي
الرمل لم يشتركوا في القتال ، ولا كانوا موافقين على مسلك العرابين ،
وكانت أخبار القتال تصل الى السراي بين حين لآخر وبعضها يناقض
بعضا حتى انجلت الحقيقة .

وجاء السراي في ضحوة النهار اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس
الوزراء وأخبر الخديو أن الحصون قاومت أشد مقاومة ، وأن بعض
البوارج الانجليزية أصيبت بأضرار جسيمة ، وكان يقص هذا النبأ وعلائم
السرور بادية عليه ، على أن الأنباء الحقيقية ما لبثت أن بلغت الخديو بعد
الظهر ، ومضمونها أن القلاع تهدمت أو كادت ، ولم يعد في وسعها أن
تقاوم ، فأرسل يستدعي عرابي ويسأله عن جلية الموقف ، فجاءه في نحو
الساعة السابعة مساء وتبادل واياه عبارات تدل على مبلغ ما يحمل كل منهما
للآخر من البغض وسوء الظن ، اذ سأله الخديو عن نتيجة الحرب في ذلك
اليوم ، فأجابه مندهشا من تجاهله وقال : واعجبا ! كيف ان افدينا يجهل
الى الآن ما كان ! فاستاء الخديو من هذا الجواب وقال لعرابي : كل العجب
منك أنت ، انك لم تكتب الى الآن تقريراً عما حصل حالة كونك وزيرا
للمجاهدية ، فقص عليه عرابي ما كان من تهدم الحصون وقال : لم يبق في
الاستطاعة أن نحاول الدفاع ، ولم يبق لنا الا الالتجاء الى تدابير أخرى ،
أو تتساهل مع الأميرال ، فطلب منه الخديو أن يقدم له تقريراً مفصلاً عما
حدث في ذلك اليوم ، فأجاب عرابي انه لا يستطيع ذلك ، وكان درويش
باشا حاضرا هذا الحوار ، فأبدى تعجبه من جواب عرابي ، ولامه ، وقال
له كيف تجسر على مثل هذا الجواب وقد أقسمت من زمن غير بعيد أن
تخضع للخديو وتمثل لأوامره ، فلا شك أن خسراتك كان نتيجة سوء
تصرفك ومخالفتك لما نصحت لك أن تفعل باجابة الأميرال الى ما طلب ،
فلزم عرابي الصمت ^(١) ، واجتمع مجلس الوزراء برياسة الخديو وحضره-

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٥٩ .

عرابى وقرر رفع العلم الأبيض (راية التسليم) على الحصون اذا استأنف الانجليز الضرب فى اليوم التالى (١٢ يوليه) ^(١) ، وقرر أيضا ارسال طلبه باشا عصمت الى الأميرال فى الغد ليخبره فى وقف القتال ، وعاد عرابى من سراى الحديو الى الاسكندرية وأبلغ قرار الهدنة الى اسماعيل بك صبرى قومندان الحصون فى طابية أطه ، وقضى الليل فى ثكنة باب شرقى يصحبه طلبه باشا •

استئناف الضرب

يوم ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

ظلت بوارج الأسطول مستقرة فى مراكزها ليلة ١٢ يوليه ، وفى الصباح استأنفت البارجتان (انفسبل) و (تمرير) الضرب فى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين موجهة قنابلها الى طابية (قايتباى) وطابية (الاسبتالية) ، فرفعت الأعلام البيضاء على وزارة البحرية (الترسانة) وعلى حصون قايتباى والأطه ورأس التين ايدانا بطلب الهدنة ، والكف عن القتال من جانب الحصون ، فوقف الضرب ، وذهب طلبه باشا عصمت لمخبرة الأميرال سيمور طبقا لقرار مجلس الوزراء ، فنزل الى الميناء يصحبه أنيس بك باشمهندس اليخت الخديوى « المحروسة » بصفة مترجم وصعد الى المحروسة ، وهناك التقى بمندوب من طرف الأميرال سيمور ، فسأله المندوب ماذا يريدون من رفع الأعلام البيضاء ، فأجابه أن الحديو كلفه ياخبار الأميرال « أن الطوابى تخربت والمدافع التى كنتم ترغبون نزولها تنزلت ، ولم يحصل بيننا وبين دولة انجلترا ما يخل بالعلاقات الودية وعلى ذلك نريد التكلم فى ابطال الضرب » ^(٢) ، فأجابه المندوب أن الأميرال يطلب أن يرخص لجنوده من البحارة فى النزول الى البر واحتلال ثلاث

(١) استجواب عرابى : مصر للمصريين ج ٧ ص ١٧ • واستجواب اسماعيل راغب باشا - المرجع ذاته ص ٥٢ •

(٢) استجواب طلبه باشا عصمت - مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٠ •

فلاع وهى : العجمى والدخيلة والمكس ، والا استأنف الضرب فى الساعة.
الثانية بعد ظهر ذلك اليوم ، فذهب طلبه باشا الى الرمل وأبلغ الحديو بما
جرى فى مقابلته مع مندوب الأدميرال ، وقال انه لم يجب الأدميرال الى
ما طلب واعتذر بأن الوقت الذى حدده للجواب لا يكفى ليصل الى سراى
الرمل ويسأل الحديو عن رأيه فى هذا الطلب ثم يعود بالجواب ، وأنه
سأل الأدميرال مهلة أكثر من هذه فأبى ، فجاء يعرض الأمر على الحديو ،
فعقد مجلس فى السراى حضره من تيسر لهم الحضور من الوزراء
والذوات فى هذا الوقت العصيب ، وكان عرابى ضمن من حضروه ،
وتقرر بأن يكون الجواب على ماطلبه الأدميرال أنه لا يحق لمصر أن ترخص
لجنود أجنبية بالنزول الى البر ، وعهد الى طلبه باشا عصمت وعبد الرحمن.
بك رشدى وزير المالية وتيجران بك سكرتير مجلس الوزراء ابلاغ هذا
القرار الى الأدميرال سيمور ، فذهبوا الى الميناء ، ولكنهم لم يجدوا الضابط
الذى تدبه الأмирل للمخابرة ، وكان قد عاد الى بارجته بحجة انتهاء الموعد.
الذى حدده من قبل لطلبه باشا ، ولم ينزلوا الى البحر اذ لم يجدوا
عساكر بحرية ولا مراكب تنقلهم الى بارجة الأدميرال ، وعادوا أدراجهم
متفرقين ، ويقول تيجران بك ان طلبه باشا عندما وصل الميناء امتنع عن
النزول الى البحر خوفا من أن يصيبه مكروه من الانجليز ، وسواء كان.
هذا سبب رجوعهم أو أنهم لم يجدوا من ينقلهم الى بارجة الأدميرال سيمور
فان رسالتهم اليه كانت عقيما لاتجدى نفعا ، واعتبر الأدميرال سيمور تأخير
الرسل عن الحضور اليه رفضا لمطالبه ، فأمر باستئناف الضرب فى نحو
الساعة الرابعة مساء ، فأطلقت المدرعة (انفسبل) قنبلة على قلعة المكس ،
فلم تجاوب القلعة ، ورفعت الأعلام البيضاء ثانية على الطوابى ، فوقف.
الضرب من جانب الأسطول ، وظلت البوارج واقفة موقف القتال حتى.
الساعة السادسة مساء، وأرسل الأدميرال سيمور السفينة هليكون (Helicon).
الى الميناء ، لاستئناف المفاوضات ، فلم يجد ضابط المخابرة أحدا فى الميناء ،
وعاد حيث أنهى الى الأدميرال أن المدينة تبدو كأنها أخليت .

الحالة فى العاصمة أثناء الضرب

اضطربت القاهرة حين علمت بنشوب الحرب ، ولم تصلها أخبار صحيحة عن حالة الضرب ، أما الحكومة فانها كانت لا تذيع الا أخبارا سارة معظمها مكذوب أو لا يدل على حقيقة الموقف ، وقد نشرت الصحف صورة التلغراف المرسل من عرابى الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية فى يوم الضرب ، وهذا نصه : « قد اشتعلت الحرب بيننا وبين الانجليز فى الساعة الثانية عشرة صباحا (الساعة السابعة بالحساب الفرنجى) من هذا اليوم ، والقوة بالله ، فأرسلوا برنجى ألى طوبجية وأجروا اللازم فى تشهيل ارسال العساكر ، (١) » .

ونشرت الوقائع المصرية فى اليوم ذاته تلغرافا وارداً من عرابى هذا نصه : « الحالة جيدة وقد شوهدت حريقة فى مراكب الانجليز » ، والتلغراف كما ترى مكذوب من أوله الى آخره ، فلا الحالة جيدة ، ولا شبت حريقة ما فى مراكب الانجليز ، وقد طلب وكيل الحربية الى وزارة الداخلية التنبيه على الصحف بأن لا تنشر شيئاً من أخبار القتال الا ما يقره ديوان الجهادية (وزارة الحربية) ، وبذلك انحصرت الأخبار فيما تذيبه وزارة الحربية من بيانات .

على أن الحالة لم تكن تحتل الكتمان ، فان نتيجة الضرب كانت مرئية ملموسة فى الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة صباحا ، وانتقلت منها الأنباء الى العاصمة والأقاليم ، ولم يكن ثمة وسيلة لاذاعة ما يناقضها ، فنشرت الحكومة صورة تلغراف وارد من عرابى فى غروب يوم الضرب ، وهذا نصه : « حصل اطلاق المدافع من المراكب وصار مقابلتها من الطوابى بكمال الهمة من أول الساعة واحدة من النهار لغاية الساعة ١٠ ، وبعدها امتنع الضرب من الجهتين » .

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ يوليه ١٨٨٢

وفى اليوم التالى (١٢ يوليه) ورد تلغراف من عرابى الى وكيل الحربية يقول فيه : « انه لم يحصل ضرب فى هذا اليوم سوى مناوشة خفيفة وهى ضرب أربعة مدافع من المراكب الانجليزية ومقابلتها بمثلها من الطوابى وبعد ذلك أبطلت المحاربة من الجهتين » (١) .

فهذه البيانات تدل فى ذاتها على الهزيمة ، لأنها لم تتضمن الاخبار عن نتيجة الضرب وهل كان « امتناع الضرب » على حد تعبير عرابى هزيمة أم نصرا ، فهذا الابهام كان مفهوما منه المعنى الأول لأنه لو كان الامتناع للنصر لطنطن عرابى بذكره .

اعلان الأحكام العرفية

وقد أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ابتداء من يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وأرسل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء بذلك تلغرافا الى جميع المديریات هذا نصه :

« حيث ابتدأت الحرب بينا وبين الانجليز فيمقتضى القانون تكون الادارة تحت أحكام العسكرية والخيول والبغال الموجودة جميعها بالمديریات والمحافظات ترسل لديوان الجهادية بأثمان موافقة على الجهادية. فليسرع بالمبادرة فى ارسالها » (٢) .

حصار العرابين سراى الخديو

علم العرابيون بما قوبلت به أنباء الضرب من السرور فى السراى الخديوية ، فاشتد خنقهم على الخديو ، وساورتهم فكرة الانتقام منه ومهاجمة سرايه بالرمل والقبض عليه ، وبلغ الخديو ذلك ، فاشتد خوفه.

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ .

وقلقته لأنه لم تكن معه قوة من الجيش تخلص له أو تدافع عنه ، وزاد في قلقه أنه في صباح يوم الأربعاء ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢ وقد على السراى نحو خمسمائة رجل من عرب البحيرة ، فلما سئلوا عن سبب قدومهم أجابوا بأنهم عبيد الخديو وانما جاءوا لنجدته وتأييده ، وبعد ذلك رجعوا من حيث أتوا ، وفي اليوم ذاته (١٢ يولييه) وقد على السراى نحو أربعمائة من فرسان الجيش المصرى بقيادة البكباشى محمد منيب ، وكتيبة من المشاة أنفذهم اليها سليمان سامى داود قائد الألاى السادس (وهو بذاته الألاى الذى تسبب فى حرق المدينة كما سيجىء) وضربوا الحصار على السراى بأن أقاموا نطاقا (جنزيرا) حولها بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج منها أو يدخل اليها ، فانزعج الخديو من مجيئ هذه القوة وتوجس خيفة منها ، فأرسل من يسأل الجند عن قصدهم ، فأجاب مقدمهم أنهم مأمورون بالمحافظة على السراى ، فلم يطمئن الخديو لهذا الجواب اذ كان لديه الحرس الكافى من قبل ، وأفضى البكباشى محمد منيب الى بعض رجال السراى أن الغرض الحقيقى من مجيئها هو القبض على الخديو وارساله الى القاهرة خوفا من التجائه الى الانجليز •

فأوفد الخديو سلطان باشا رئيس مجلس النواب وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف وسليمان باشا أباظه وزير المعارف الى عرابى حيث كان بقشلاق باب شرقى ليسألوه عن جلية الأمر ، ويطلبوا منه رفع الحصار ، وأخذ الخديو يستعد للدفاع عن السراى بمن بقى معه من الحرس الموالين له والخدم والأتباع ، وتظاهر عرابى للباشوات الذين جاءوه أنه لا يعلم بأمر الحصار ولم يأمر به ، وأوفد طلبه باشا عصمت الى السراى الخديوية لرفعه ، فجاء طلبه باشا يصحبه الباشوات فصرح للخديو أن رئيس الجند الذين جاءوا السراى قد أخطأ فيما فعل ولم تكن مأموريتهم عمل شئ •

حول السراى •

وقال الخديو لطلبه باشا : « لماذا أحضرتهم هؤلاء العساكر وحاصرتهم

السراى بهم هل أنتم خائفون أنى أهرب ؟ « فأجابه طلبه باشا : « انه لا يقال ذلك عن سيد البلد » وقبل يده وطلب منه الصفع ، وأكد له أنه لم يكن يعلم بذلك الحصار ، وسأل الخديو عن عدد الجند اللازم إبقاؤهم ، فأجابهم : أنه لا يريد سوى الفرسان والعساكر الذين كانوا أصلا موجودين ، أما الذين حضروا فى ذلك اليوم فلا لزوم لهم ^(١) ، ويقول طلبه باشا انه بعد عودته من سراى الرمل قابل عرابى وسأله عن أمر وضع الكردون ولأى سبب ، فأجابه أن سليمان بك سامى قائد الألى السادس هو الذى أجراه ^(٢) ، وتدل هذه الملابس على أن حصار السراى كان أمرا صحيحا مدبرا ، وأن زعماء العرابين لم يرجعوا عنه ويأمروا بفك الحصار الا بعد وساطة الباشوات الموالين للخديو ، ولا مرأى فى أن هذا العمل كان خاليا من الحكمة والكياسة ، فليس من حسن السياسة ولا من الجائز معاداة الخديو الى هذا الحد فى ذلك الوقت العسير الذى اشتبكت فيه البلاد فى حرب شعواء مع دولة قوية كانت جلترا ، فان هذا الوقت جدير بأن تتحد فيه القلوب وتتضام الصفوف ، لا أن توغر الصدور بمثل هذا العمل الجنونى ، ولكن هكذا زين الغرور للعرابيين أنهم يستطيعون قهر الخديو والانجليز معا •

وقد أدرك عرابى خطورة هذه الحركة فأصدر أمره فى مساء ذلك اليوم الى الجند المحاصرين للسراى بالحضور اليه فانسحبوا من حول السراى وتخلف عنهم البكباشى محمد منيب أفندى ومعه ٢٥٠ من الجنود ، فبقى ولم يخضع لأمر عرابى ، وأقبل على الخديو هو ومن معه من الجند وأعلن ولاءه له وأقسم بأنه يموت بين يديه وأن يدافع عنه حتى آخر نفس من حياته ، وحذا الجند الذين معه حذوه ، فهدأ روع الخديو قليلا •

(١) استجواب طلبه باشا - مصر للمصريين ج ٩ ص ٩١٧

(٢) استجواب طلبه باشا - المرجع السابق

حريق الاسكندرية

١٢ يولييه سنة ١٨٨٢

استيقن العرابيون فى اليوم ذاته (١٢ يولييه) أن الانجليز لا بد
محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزمهم على الانسحاب
من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل ، وكان الأحكم أن يقاوموا
نزول الجنود الانجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم للمرابطة
على الشواطىء ومع رسو القوارب المقلّة للجنود الانجليزية ، فانهم بذلك
يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لأن الأسطول الانجليزى لم يكن
قد تلقى المدد من جنود البر ، وكانت قوته قاصرة الى ذلك الحين على
جنوده البحارة ولم يكن عددهم يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن
فى استطاعتهم أن يتغلبوا على حامية الاسكندرية ، وكان فى مقدور الحامية
أن تصدهم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول ، ولكن
العرابين لم يفعلوا شيئا من ذلك لأنهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر
الحطط المحكمة للقتال ، فأثروا الانسحاب من الاسكندرية ، ورأوا أن
يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ،
فأمر سليمان سامى داود قائد الألاى السادس جنوده باضرام النار فى
المدينة لكى يحول الحريق دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية
لزعفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الأربعاء ١٢ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وبدأ
اضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر وأخذ يمتد حتى صارت
الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم
فيها الى اليوم التالى ، وكان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما
يدل على الجهل بالحطط الحربية ، لأنه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية
الى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى (١٣ يولييه) ، واشترك فى
الحريق بعض الأوروبيين وبخاصة من الأروام والمالطين الذين بقوا فى
المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات

بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا في النهب ^(١) ، ويقول جون نينيه ان الحرائق الأولى شبت في الأحياء الأهلية من قنابل الأسطول الانجليزى يوم الضرب ومن فعل بعض الأوروبيين الذين بقوا فى المدينة بقصد النهب ، وبعض الأثقياء الذين أطلق سراحهم من سجن البحرية (الترسانة) ، أما فى الأحياء الأوروبية فهى من عمل عربان أولاد على الذين كانوا مجتمعين حول البلد يعاونهم بعض عساكر الزديف وبعض الأروام ، ثم بعض أصحاب الدكاكين من الأجانب ممن قصدوا الحصول على تعويضات ، وقد ساعد على شوب الحرائق اهمال الحكومة والحديو الذين غادروا المدينة ، دون أن يتخذوا أى احتياطات لوقايتها من الحريق ، وكان هذا الحريق على غير رأى عرابى والوزراء ، فانفرد باحدثه سليمان داود قائد الألى السادس الذى كان مشهوراً بالتهور والحمق وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالاسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية الا بعد أن يجعلها خرابا ، وهذا يدل على تشعب آراء العرابين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ، لأن عملا خطيراً كحريق الاسكندرية ما كان يجب أن يعمل الا اذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش ، ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه •

انسحاب العرابين واحتلال الاسكندرية

استقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يولييه ، وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل الى (حجر النواتية) على ترعة المحمودية بعد الغروب وقضى الليلة هناك ، وفى الصباح ركب رفاصا سار به فى الترعة حتى وصل به الى (عزبة خورشيد) ومنها الى (كنج عثمان) بالقرب من

(١). جون نينيه - عرابى باشا ص ١٦٩

كفر الدوار ، وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات ، فباشر محمود باشا فهمى
ومحمد بك شكرى تخطيط هذه الاستحكامات ، وهى التى اتخذها الجيش
المصرى معسكراً له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار ، واتخذ عرابى عزبة
(كنج عثمان) مقراً لقيادة الجيش ، وفى صباح يوم ١٣ يولييه تحقق
الأميرال سيمور من انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة
فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة
رأس التين •

عودة الخديو الى سراى رأس التين

وفى صباح ذلك اليوم (١٣ يولييه سنة ١٨٨٢) جمع الخديو من
بقي الى جانبه من الأمراء وكبار الموظفين والذوات واستشارهم فى أى
موقف يقف ازاء احتلال الانجليز المدينة ، وهل يقاومهم أو يسألهم ،
وكان هو يميل الى التسليم ، فكان من رأى درويش باشا أن ينتقل الى
بنها ثم الى السويس ، وارتأى غيره أن يقصد الى العاصمة ويمتنع فيها ،
وكان هذا هو رأى الصواب ، اذ لا يليق بحاكم البلاد الشرعى أن يبقى
فى المدينة التى وقعت فى قبضة الأعداء ، أما الخديو فقال : « ان أهم
الأمور (فى نظره) أن يجعل الأميرال سيمور على علم بأمرنا اذا أمكن
لنا ذلك ، ، ومعنى ذلك أنه أراد الاتصال به والانضمام الى جانبه ، وقد
عهد الى زهراب بك أن ينزل الى البحر ويخبر الأميرال بهذا العزم ويبلغه
أن الخديو اعتزم الحضور الى سراى رأس التين اذا كان القصر سالماً لم
يتهدم •

فذهب زهراب بك بهذه الرسالة الى الأميرال ، وفى الساعة الأولى
بعد الظهر عاد وأخبر الخديو أنه أبلغ رسالته الى الأميرال وأن هذا أمر
باقامة الحرس الكافى فى جهة ديوان الحربية ليكون الخديو بمأمن اذا
حضر الى رأس التين ، وفى الساعة الثانية بعد الظهر أوفد الخديو تيجران
بك الى الأميرال يخبره بأنه قادم الى سراى رأس التين بعد ساعة ، وفى

الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم (١٣ يولييه) وصل الخديو الى سراى رأس التين ، فاستقبله الأميرال سيمور بساحة السراى ومعه بعض الضباط الانجليز وفرقة من جنوده ، ومن ذلك الحين ظهر انضمام الخديو الى جانب الانجليز ، وانقلب الموقف انقلابا محزنا ، اذ انقسمت البلاد تجاه العدو الى معسكرين ، أحدهما موال للاحتلال ، وهو معسكر الخديو ، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت اليه غالبية الأمة ، ولكن هذا التخاذل كان له أثره فى الفوز الذى أدركه الانجليز .

وفى المساء جاء السراى بعض وكلاء الدول قادمين من السفن التى نزلوا اليها قبل الحرب وهنأوا الخديو بسلامته .

ونزل الى البر بعض البحارة الأمريكان والروس واليونان من السفن الراسية فى الميناء بقصد المساعدة على اطفاء الحرائق التى شبت فى الاسكندرية ، ولكن الأميرال سيمور أصدر أمره اليهم فى مساء ١٥ يولييه، ثم فى ١٦ يولييه بالانسحاب من المدينة اذ لم يعد لوجودهم بها حاجة لأن قوته كافية لاعادة النظام ، فعادوا جميعا الى السفن ، ولم يجىء يوم ١٧ يولييه حتى لم يبق منهم أحد ، وبذلك حالت السياسة الانجليزية دون أن يكون احتلال المدينة دوليا وجعلته انجليزيا بحتا .

هجرة الأهلى من المدينة

فجائع الهجرة

لما تحقق الأهلىون يوم الضرب فوز الأسطول الانجليزى وهزيمة القلاع وحمايتها واستيقنوا قرب نزول الانجليز الى المدينة ، أخذوا يهاجرون منها قاصدين داخل البلاد ، وبدأت الهجرة فى مساء ١١ يولييه، فخرج الناس الى المحطة أفواجا وهم فى حالة ذعر وفزع ، وركبوا القطارات التى أعدت لهم مجانا وأخذت تنقلهم الى المدن الواقعة على الخط الحديدى ، ثم استمرت الهجرة فى الأيام التالية ، وكانت أكثر ما تكون

يوم ١٢ يوليه اذ وزع العرابيون منذ فجر ذلك اليوم رسلا في أحياء المدينة يوعزون الى الأهالى بالرحيل عنها على الفور ، وكان العرابيون قد استقر عزمهم على الانسحاب من المدينة واعتزم سليمان داود اضرار النار فيها فرأوا أن يجلووا الأهالى عنها فى ذلك اليوم ، وحرص سليمان سامى جنوده على نهب ما تصل اليه أيديهم قبل الانسحاب ، فاجتمعت أهوال الحريق الى فظائع النهب وفجائع الهجرة ، فكان ذلك اليوم وما تلاه مما تشيب له الوجدان ، وبلغ عدد المهاجرين من الأهلين ١٥٠ ألفاً^(١) هاموا على وجوههم اذ كانوا يخرجون من أبواب المدينة لا يدرون الى أين يذهبون ، فمنهم من قصدوا الى العاصمة ، ومنهم من ساروا مشيا على جسر ترعة المحمودية ، ومنهم من قصدوا الى جهة ادكو ، ومنهم من كان كثير العيال فمسكثوا على جسر المحمودية أو فى الملاحة ، أما المرضى والحوامل الذين لا يستطيعون السير فقد تركهم أقاربهم بالاسكندرية فمات كثير منهم لعدم وجدانهم من يعتنى بهم^(٢) ، وتفرق المهاجرون فى البنادر والأرياف والقرى وذهبت أفواج منهم الى العاصمة فى حالة تفتت الأكباد ومنهم كثير من الضعفاء والأيامى والأطفال •

وقد شاهد جون نيينه جموع المهاجرون فى طريق كفر الدوار وهم فى حالة بؤس شديد وكانوا يلعنون توفيق وعرابى والانجليز^(٣) ، ووصف الشيخ محمد عبده فجائع الهجرة وصفا مؤثرا قال فيه :

« نحو مائة وخمسين ألفا من السكان مجردين من كل شىء أخذوا فى الحركة لغير قصد ولا لماوى ، الموت والفزع ملء نفوسهم ، على شطوط المحمودية الى دمنهور وجسر السكة الحديد من دمنهور الى القاهرة •

(١) احصاء نيينه فى كتابه (عرابى باشا) ص ١٨٢

(٢) عن تقرير لمصطفى بك صبحى مأمور الدائرة البلدية - مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٨٩

(٣) جون نيينه - عرابى باشا ص ٢٢ •

« كانت المهاجرة تكون خطوطاً سوداء ، تارة عريضة وأخرى رقيقة ، متحركة فى كل جهة ، أشبه بسلسلة انسانية طويلة ، هنا ينزلون وهناك يمشون ببطء ، لاوقاية ولا عيش ، على طرفى تضاد مع سماء صافية وأرض خضرة نضرة » •

وقال أيضا :

« أما الهاربون فكانوا كالأعاصير أو كماء انكسر سده فاندلق ، يتصل بعضهم ببعض مزدحمين متراكمين ، فى حالة عقلية أشبه بالجنون ، سائقين أمامهم أو حاملين على ظهورهم ما خف حمله من أمتعتهم : حيوان ، أثاث ضئيل ، ثياب رثة ، حتى بعض المفروشات التى لا قيمة لها » •

« فى هذه الحالة - حالة شعب طرد من بيته - كان الحر شديداً ، وغيم من الغبار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء يبحن عن أولادهن ، يتشاجرن بعضهن مع بعض ، يتضاربن ، فى أخلاط لا يمكن التعبير عنه ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات من كل نوع ، بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها بخيل ، بعضها بغير خيل - روائح شى اللحم - صياح على المارة : الخبز ! الخبز ! » ^(١)

وقد آوت الحكومة المهاجرين وخصصت لسكناهم مدرسة المبتديان بالناصرية ورتبت لهم ما يحتاجون اليه من المأكل والملبس ، وتحركت عواطف الانسانية والحمية الوطنية فى نفوس الخيرين فى العاصمة والأقاليم فأكرموا وفادة المهاجرين وآووهم فى دورهم وواسوهم وأنزلوهم منازل الرحب والسعة وتبرع لهم أهل البر فى مختلف الجهات بما جادت به نفوسهم فخففوا عنهم مصائب الهجرة قدر ما يستطيعون •

رحيل درويش باشا

لم يطل بقاء درويش باشا فى الاسكندرية طويلا بعد احتلالها ، فقد

(١) تاريخ الأستاذ الامام (الشيخ محمد عبده) للسيد محمد رشيد رضا ج اول ص ٢٥٢

رحل عنها نهائيا عائدا الى الاستانة يوم ١٩ يولييه ^(١) ، وكان سفره منها فجأة حتى لم يكدر يشعر به أحد ، وهكذا ترك البلاد في أشد المحن بعد أن أخفقت مهمته شر اخفاق ، فقد جاء ليعيد النظام الى نصابه ويصلح ذات البين بين الخديو والعرايين فانتهدت مهمته بضرب الاسكندرية واحتلال الانجليز أرض مصر ، وغادر البلاد دون أن يترك له فيها صديقا أو عملا صالحا يذكر له بالخير .

الفتن في طنطا والمحلة

كان لضرب الاسكندرية أثر سيء في البلاد ، فانتهز الغوغاء في بعض مدن الوجه البحري فرصة اعتداء الانجليز على المدينة لينتقموا من الأوروبيين الساكنين في تلك البلاد .

وقعت هذه الحوادث المحزنة في طنطا يوم الخميس ١٣ يولييه بتحريض مهاجري الاسكندرية ، فاعتدى بعض الأهالي على الأوروبيين وقتل من هؤلاء نحو ثمانين ^(٢) .

وقد ساعد على وقوع هذه الحوادث اهمال مدير الغربية ابراهيم أدهم باشا الذي تمارض في هذا اليوم ولزم داره ، واهمال وكيل المديرية محرز بك ، وكان من عواقب هذا الاهمال أن اشترك في القتل بعض خفراء المديرية .

ووقع مثل هذا الاعتداء في المحلة الكبرى اذ قتل فيها من الأوروبيين تسعة ، منهم ستة من الأروام ، وبذل المرحوم أحمد منشاوي باشا أريحية تذكر له بالخير في ايواء الأوروبيين ، والمسيحيين ، وحمائيتهم من اعتداء الأهلين ، وبلغ عدد من آواهم في داره ثلثمائة ، وظلوا في رعايته حتى انجلت الفتنة ^(٣) .

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ج ٢ - وثيقة رقم ٢٢٤ .

(٢) أشيل بيوفيس - الفرنسيون والانجليز في مصر ص ١٧١ .

(٣) جون تينيه - عرابي باشا .

والحق أن عرابى حين بلغته هذه الحوادث استاء من وقوعها استياء شديداً ، وبذل كل مافى وسعه لمنع تكرارها ، ويقول فى مذكراته المخطوطة : انه لما بلغه حصول هذه الحوادث أرسل فرقة من الجند الى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وفرقة أخرى الى شين الكوم بقيادة على باشا فهمى ، لصيانة الأمن ، وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون السفر الى الاسماعيلية والى بورسعيد مجاناً ، وأمر بالقبض على ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وارسالهما الى القاهرة لمحاكمتهما بالمجلس الحربى ، وفى مذكراته أيضاً انه كاد يقع مثل هذه الحوادث فى اليوم لولا ما أبداه مديرها يعقوب بك صبرى من الحزم والهمة اذ أراد أحد المهيجين أن يحدث فتنة فى عاصمتها فأمر بالقبض عليه فلم يسعه الا الهرب (١) .

أما القاهرة فلم يحصل فيها أى اعتداء على أحد من الأوروبيين أو المسيحيين وذلك بفضل يقظة محافظها الميرالاي ابراهيم بك فوزى .

استقالة الوزير البريطانى برايت

احتجاجا على الضرب

احتملت وزارة المستر جلادستون الذى يلقبونه شيخ الأحرار فى انجلترا تبعة ضرب الاسكندرية غير مبالية بحقوق الأمم ولا بالعهود والمواثيق التى قطعتها على نفسها، وقد أبى المسترجون برايت John Bryht أحد أعضاء الوزارة البريطانية أن يقر هذا الاعتداء ، فاستقال احتجاجا عليه ووصف الضرب بأنه « انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الأخلاق » .

(٣) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٦٥ .

واعترض السير ولفريد لاوسن Sir Wilfred Lawson أحد النواب
الآحرار فى مجلس العموم يوم ١٢ يوليه على الضرب قائلاً انه « فطاعة
دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام » ، ولكن الوزارة
الانجليزية تؤيدها أحزاب البرلمان مضت فى سبيلها لا تلوى على شىء من
هذه الاعتراضات •

تأثير ضرب الاسكندرية

فى أوروبا

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة
الاسكندرية قبل الضرب ، فبارحها مساء ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ كما تقدم
بيانه ، ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء
وتعتدى ذلك الاعتداء الغشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها
وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا ، قابلت فرنسا هذا الاعتداء
الوحشى بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز فى المسألة
المصرية ما يحول دون وقوعه ، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى ، فانها
ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة ، ولو وقع مثل هذا الاعتداء
على أمة أوروبية كاليونان أو الجبل الاسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات
الأوروبية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده ، ولعلك تذكر
موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا فى تأديب الثوار اليونانيين
وما فعلته أوروبا اذ ائتمرت باسطولها فأحرقتة غدرآ وخيانة فى نافرين
سنة ١٨٢٧ ، وليس يخفى كذلك موقفها حيال تركيا كلما كان يجد
خلاف بينها وبين أمم البلقان ، فانها كانت سرعان ما تأخذ بناصر تلك الأمم
وتحميها من بطش الأتراك ، ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة
انتصاراتها على الترك فى عهد محمد على الكبير وائتمرت بها وأنقصت
المزايا التى نالتها بحد السيف ، أما فى سنة ١٨٨٢ فقد تركتها فريسة

لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكنا ، وليس من العسير علينا أن نفهم هذا التباين في المعاملة ، فمرجه الى أن أوروبا لا تنظر الى مصر بالعين تنظر بها الى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذي حبت به أمثال اليونان وبلغاريا ، ومما يدل على مشاركة أوروبا لانجلترا في مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ أنه لم يكد الجيش الانجليزى ينتصر على العربيين في واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو Tissot سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار ، وكان جواب جرانفيل على تهنئته « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الانجليزى لكان ذلك كارثة على كل الدول التى تحسب حسابا للنصب الاسلامى »^(١)

وقد هنا المسيو دكلرك Ducleerc رئيس وزارة فرنسا السفير البريطانى فى باريس بهذه الواقعة قائلا ان انتصار الانجليز على العرب فى مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا فى تونس والجزائر^(٢) .

قوبل نبأ الضرب فى مؤتمر الاستانة بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ، ولو كانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل فى المؤتمر يحفزه الى وضع حد لهذا الاعتداء ، ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا فى نقضها عهودها ، وخاصة عهودها فى ذلك المؤتمر ، ولم يكن لهذا الاعتداء أى أثر فعلى فى نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا أن نفى يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره .

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٣ وثيقة رقم ٦٤ .

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٢٣ .

وفى ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية، وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثماني الى مصر تنفيذاً لقراره الذى أصدره فى جلسته السابقة (٦ يوليه) ، ولم يكن قد أبلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان (أخيراً أيضاً) بالاشتراك فى المؤتمر للمباحثة فى اقرار الوسائل الكفيلة باعادة الأمور الى نصابها ، بدأت اذن تركيا تشترك فى المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية فى ١٩ يوليه تبلغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يوليه (الجلسة العاشرة) وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر ^(١) ، وبجلسة ٧ أغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر فى ١٥ يوليه •

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، اذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما ، وأبطالاً فى انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العربيين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني الى مصر •

مؤتمر الاستانة وقناة السويس

وكل ما عنى به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ فى حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ، وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة أن يسدها العربيون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن عربى لم يفكر جدياً فى سد القناة ، الا بعد احتلال الانجليز الاسماعيلية أى فى ٢٠ أغسطس ، ولكن انجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ٢ وثيقة رقم ٢٤٢

هذه الناحية لكي تتحل لنفسها حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا .

وقد عرض سفيرا انجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يولييه رأى حكومتيهما في أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة وقد صرح السفيران بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يولييه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا ما ، وقد أبلغ الباب العالي أعضاء المؤتمر في ٢٤ يولييه ثم في ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقترن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسيو دي فريسنيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة بجعل القناة فى مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيه ، ولكن البرلمان قرر في ٢٩ يولييه رفض الاعتماد المطلوب ، مما أدى الى استقالة وزارة فريسنيه واضطرار الوزارة التي خلفتها^(١) الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان ، فكان هذا القرار من فرنسا اعلاتا بنفض يدها بل بأفلاس سياستها فى المسألة المصرية ، والسبب الذى حدا بالبرلمان الفرنسى الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا فى وقت كانت تخشى فيه على كيائها فى القارة الأوروبية من تحفز ألمانيا ، فهو نفس السبب الذى حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة انجلترا فى تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك فى يولييه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية ، وفى الوقت الذى أصدر البرلمان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى فى ٢٧ يولييه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتا ضد ٢١ صوتا أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه .

(١) وزارة دكلوك

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس ، وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى أطماعهم الاستعمارية •

اخفاق المؤتمر

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العربيين ، فلم يجد المؤتمر عملاً يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العربيين، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملاً ما في صون حقوق مصر ورد عادية الانجليز عنها ، وأخفق اخفاقاً جعله مضرب الأمثال في المهازل السياسية الحالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص •

اعلان العداء

بين الخديو وعرابي باشا

أسلفنا أن الخديو عاد الى سراي رأس التين يوم ١٣ يولييه سنة ١٨٨٢ واستقبله بها الأميرال سيمور ، ومن يومئذ قرن مصيره بانتصار الانجليز واستقرار أقدامهم في البلاد ، وانحاز اليهم انحيازاً تاماً ، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم ، أما عرابي فقد قرر الانسحاب مع الجيش الى كفر الدوار لاقامة خط الدفاع وصد الانجليز عن الزحف داخل البلاد •

وقد تربص الانجليز في الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الأمداد التي جاءتهم من انجلترا ، وأخذوا في الأيام الأولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعي ، وأذاع الأميرال

سيمور يوم ١٧ يولييه منشورا بالمحافظة على الأمن ^(١) علق في شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه أنهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام •

واستكتب الأميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الأميرال مخالفة عرابي لأوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وبغزم الخديو على عزله من منصبه ، وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذي كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطاني ، وهذا نص الخطاب :

« حضرة الأميرال - لي حظ الشرف أن أعلن لحضرتكم أن عرابي باشا يشتغل الآن باعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالفة لأوامر الجناب الخديوى ، وقد صدر له الأمر بالكف عن هذه التجهيزات ، فكونوا اذن على علم بأن الجناب الخديوى عزم على عزله من وظيفته ، فهو لذلك يوحد المسئول عما يحدث ، فأرجوكم أن تعلنوا مآل هذه الرسالة الى حكومة جلالة الملكة ^(٢) .

وهذا الخطاب يناقض قرار مجلس الوزراء الذى اشترك راغب باشا فى وضعه بصفة كونه رئيساً للنظار والذى رد فيه على انذار الأميرال سيمور قيل ضرب الاسكندرية ، ويناقض أيضا القرار الذى أصدره يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ عقب ضرب الاسكندرية باعلان الأحكام العرفية وقال فيه : « حيث أن الحرب قد ابتدأت بينا وبين الانجليز الخ ، ولم يبد من الانجليز بعد الضرب وفى خلال تلك الأيام الرهية ما يجعل راغب باشا يغير رأيه بهذه السرعة المدهشة ويعتبر الاستعداد للدفاع جرما يتحمل عرابي وحده تبعته ، فخطاب راغب باشا هو خاتمة محزنة لوزارته وصفحة غير مشرفة فى تاريخ مصر •

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٦

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٢٧ •

وقد بدأ راغب باشا يتحول عن موقفه الأول عقب احتلال الانجليز الاسكندرية اذ أخذ يتقرب اليهم ، وظهر هذا التحول من التلغراف الذى أرسله يوم ١٥ يوليه الى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية بالقاهرة ينبئه بأن الحالة قد تحسنت فى الاسكندرية ويكلفه باعادة المهاجرين اليها وبأن « جميع من خرجوا من البلد جار رجوعهم اليها وان أبوا العودة أرسلوهم ولو جبراً » (١) .

فهذا التلغراف يدل على أنه انقلب على عقبيه وانضم هو أيضا الى جانب الاحتلال ، اذ أن الأمر باعادة المهاجرين الى الاسكندرية (ولو جبراً) يدل على أنه يعتبر الحالة فيها عادية وليست حالة حرب ، مع أن الانجليز كانوا قد وضعوا أيديهم عليها وبدأوا يتأهبون للزحف منها الى داخل البلاد .

رسالة الخديو الى عرابى

وأرسل الخديو من سراى رأس التين يوم ١٧ يولييه تلغرافا الى عرابى بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية (وهو الأمر الذى أشار اليه راغب باشا فى كتابه الى الأميرال سيمور) ويحمله تبعة ضرب الاسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته وهذا نص الكتاب :

« اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدوتنة الانجليزية على طوابى اسكندرية وتخريبها انما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وأن ما حصل انما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدوتنة ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٥ يوليه سنة ١٨٨٢

وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الاسكندرية اليها، ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة بالقونفرانس (المؤتمر) بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا من حقوق الدولة العلية بل هي تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراي رأس التين لأجل اعطاء التسيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار ^(١) ، » .

جواب عرابى على رسالة الخديو

فأجاب عرابى على هذه الرسالة برسالة تلغرافية شرح فيها وجهة نظره وأبان الأسباب التى توجب استمرار الدفاع وهى طلبات الأدميرال سيمور وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك الى القتال ، واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لأن الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو أن يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم فى مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة فى الموقف ، وهذا نص الرسالة ^(٢) :

« مولاي ، فى شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الأدميرال الانجليزى وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المتعقد تحت رياسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة

١- الوقائع المصرية عدد ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

٢- المرجع السابق

السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك الى الحرب ، وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكري وصدرت الأوامر الى المديرية بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا الا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلها الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد ، لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بضرورة البلاد حربا مع الانجليز وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب في هذه الأسباب يا مولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فان كان الأميرال في مخاطبته مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة الى المسألة كذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا في تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون انكاراً للحرب بالمرّة وتبرأ من العدوان بعد وقوعهما ، ولا شك في أنني أطابق أفكار سموكم في الميل الى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة وان كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدمًا وحرقًا فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لأن يستلمها بعد بزاح التراكب عن مياه الاسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية يتبقى الاستمرار على الاستعداد العسكري كما وافق رأي سموكم أولا حتى تفارق التراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبل ما سيق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهانا

جليا على أن الوعد بالمسألة من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وانما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقترح مطالب مضرّة بمصالح البلاد ، وانتى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لبدء هذه الملحوظات لكن من الأسف انه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الاسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكن الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فاذا حسن لدى مولاي فليصدر أمره السامي بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للمداولة في هذا الأمر لنكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور الى المدينة ، والأمر لمن له الأمر ^(١) ، •

كتاب عرابي الى يعقوب سامي باشا

ولما تحقق عرابي انحياز الخديو الى جانب الانجليز خشي أن يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل الى جميع المديرين والمحافظات تلغرافا شديد اللهجة اتهمه فيه بممالة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التي تخالف حالة الحرب ^(٢) .

وأرسل الى يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اتهم فيه الخديو علنا بخيانته للبلاد وأنه سبب البلاء التي نزلت بها ، ودعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار في شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة « وصلاحيّة مثل هذا الوالى عليها » ، وختم كتابه بالثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه بذلك الى جميع حكام البلاد ^(٣) .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ •

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ •

والخطاب هو معالنة للخديو بالعداء واتهامه صراحة بالخيانة ، وفيه أيضا طلب عقد جمعية عمومية للنظر في شأنه ، وهل يصلح للولاية أم لا ، أو بعبارة أخرى دعوة الى خلعه •

وقد أرسل عرابى تلغرافاً آخر فى اليوم ذاته الى يعقوب سامى باشا بأن بعض المراكب الانجليزية ذهبت الى سد «أبو قير» وبصحبتها ضابط من طرف الخديو يدلهم على المواقع ، مما يدل على انحيازه الى جانبهم ، وأرسل تلغرافاً آخر الى محافظ العاصمة مفاده أن النظار محجوزون لدى الخديو (١) •

وأذاع منشوراً أرسله الى المديرىات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته (٢) •

مجلس ادارة الحكومة

(المجلس العرفى)

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما أنه كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز ، وأن الانحياز الى جانبهم بعد أن ضربوا الاسكندرية واحتلوها هو تسليم لهم وخيانة للبلاد ، فلما جاءه تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصة المناصرين له فى وزارة الحربية (قصر النيل) واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين سترد أسماؤهم فيما يلى •

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢ •

هيئة جمعية عمومية (أو مجلس العموم كما أسموها) لاتخاذ ما يلزم من القرارات بالنيابة عن الأمة •

وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم ، وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سميناه (مجلس ادارة الحكومة) لانطباق هذه التسمية على عمله واختصاصه ، ويسمى فى الوقائع المصرية (المجلس العرفى) وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث •

الجمعية العمومية وقراراتها

١٧ يوليه سنة ١٨٨٢

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ (غرة رمضان سنة ١٢٩٩) اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمئة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار والأعيان •

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ، وبين هذا الأخير ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف ، فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت بوارج الانجليز فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الأمر وهذا نص القرار (١) :

« فى بداية الحرب بيننا وبين الانجليز كتب حضرة عطوفتو رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية الى سائر جهات الادارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الانجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢

اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه افادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتتية على المصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت افادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية وبأن الحرب لم تنزل قائمة بيننا وبين الانجليز وبوجوب الاستمرار على التجهيزات والاستعدادات مادامت عساكر الانجليز في مدينة اسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت ارادة سنية من الجنب الخديوى لناظر الجهادية مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الانجليز وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوابى الذى يعد تحقيراً لمراكب الانجليز، فضرب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الاسكندرية ليس حربا للحكومة وانما هو من قيل رد الشرف وليس هناك حرب حقيقية الخ ماذكر بالارادة ، فأجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك اعلان رئيس مجلس النظار الخ ما ذكر في الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزنجى مخبر القبارى باسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصلح ، وورد للنظر المومى اليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز في اسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية وأنهم في حرب معها كما يعلم من افادته ، ثم ان ناظر الجهادية المشار اليه طلب في احدى افاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر في هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد في نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات (كذا) كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا (البارودى) ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر (ابراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد

مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأموري الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون انعقاده في نظارة الداخلية يوم الاثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفي الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كبير من كل طبقة من الطبقات المذكورة وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها فانحط رأى الجميع بعد المداولة •

(أولا) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية ما دامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها •

(ثانيا) على أنه يلزم طلب حضرات النظار الى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من اعطاء قراره فيما بعد •

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا الى اسكندرية ويبلغوا حضرات النظار قرار المجلس ثم يدعونهم للحضور الى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة علي مبارك باشا وسعادة محمد رعوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخي (وكيل دولة مراكش في مصر) من أعيان التجار ، والشيخ علي نايل والشيخ أحمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة في أول الساعة الحادية عشرة^(١) من النهار المذكور •

وفد الجمعية العمومية

وقع اختيار اللجنة على الأشخاص المذكورة أسماؤهم في القرار ليتألف منهم الوفد المنوط به ابلاغ الوزراء قرار الجمعية •

(١) بالحساب العربى - قبل الغروب بساعة

وقد اضطلع الوفد بالمهمة التي ناطته بها الجمعية العمومية فسافر أعضاؤه الى معسكر الجيش في كفر الدوار ، واجتمعوا هناك بعرايى ورؤساء الجند ، وجرت مباحثات طويلة بينهم ، ثم توجهوا الى الاسكندرية على ظهور الخيل ومعهم الحرس الكافى ، وفى صبيحة يوم ٢٣ يولييه اجتمعوا بالخدو والنظار وأخبروهم بمهمتهم ، ثم بقى على باشا مبارك وأحمد بك السيوفى بالاسكندرية ورجع الباقون الى العاصمة وأخبروا المجلس بأن الخديو أسير عند الانجليز ولا يمكنه الرجوع الى مصر .

المجلس العرفى وقراراته

أخذ المجلس العرفى (مجلس ادارة الحكومة) يعقد اجتماعاته يوميا بوزارة الحربية برئاسة يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ليتخذ ما يراه لازما من القرارات ، وقد صارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، اذ كان مجلس الوزراء فى الاسكندرية منقطع الصلة بالمديريات والمحافظات ، فتولى هو تدبير شئون الحكم واعداد التجهيزات العسكرية ، وكان أعضاؤه وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط الموظفين وهم: يعقوب سامى باشا وكيل الحربية • حسين باشا الدراملى وكيل الداخلية • بطرس باشا غالى وكيل الحقانية • على بك فهمى رفاعه وكيل المعارف • حسين باشا فهمى وكيل الأوقاف • عريان بك تادرس باشكاتب المالية • على باشا الروبى وكيل وزارة السودان • جعفر باشا صادق رئيس مجلس الأحكام • محمد رءوف باشا حكمدار السودان سابقا • اسماعيل حقى باشا أبو جبل رئيس مجلس الأحكام سابقا • اسماعيل باشا محمد مفتش عموم الأشغال • أحمد نشأت باشا ناظر الدائرة السنية • الفريق راشد باشا حسنى • اللواء على باشا فهمى • اللواء محمد رضا باشا • اللواء خالد باشا • اللواء حسن مظهر باشا • ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق • أحمد حسنين باشا قومندان وابورات النيل • ابراهيم بك فوزى مأمور ضبطية مصر (المحافظ) أحمد بك رفعت مدير المطبوعات • الميرالاي

أحمد بك فرج • الميرالاي حسين بك رأفت • حافظ بك رمضان باشكاتب
الدائرة السنية • الميرالاي محمد بك بهجت • أحمد بك شكرى وكيل
الدائرة السنية • الميرالاي أحمد بك نير • الميرالاي عبد الرحمن بك
حسن^(١) •

ومهمة هذا المجلس ادارة شؤون الحكومة والمحافظة على الأمن
والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد،
وكان اجتماعه فى الغالب ليلا •

ومن قراراته الهامة أنه قرر فى يوم ٢١ يولييه سنة ١٨٨٢ (٥
رمضان سنة ١٢٩٩) بناء على مذكرة لسلامه بك البار باشمهندس
التلغرافات المصرية منع المراسلات التلغرافية الشفوية الصادرة من القطر
المصرى الى الخارج ومن الخارج الى مصر ، أو الأخبار المبهمة العبارة ماعدا
ما يتعلق بالحركات العسكرية التى تصدر من وزارة الحربية أو ترد اليها
وكذلك من وزارة السودان ، وأن تكون الأخبار الصادرة من الأقطار
المصرية كافة أو الواردة اليها بلغة واضحة صريحة سواء كانت باللغة
العربية أو باللغات الأجنبية ، وأن ما يكون من المراسلات مخالفا لذلك
يجرى وقفه مع التنبيه على موظفى التلغراف بعدم اذاعة أخبار تختص
بالحركة أو غيرها ومنع دخول الأجانب بمكاتب التلغراف وأن من يحصل
منه اهمال من موظفى التلغراف يحاكم بموجب القانون العسكرى •

وأصدر قرارا آخر فى ذات اليوم بمنع الصحف كافة من نشر
أخبار أو أية نشرة تتعلق بالأحوال الحاضرة الا بعد اقرار المجلس عليها،
أو بعبارة أخرى قرر الرقابة على الصحف •

وقرر يوم ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ (٦ رمضان سنة ١٢٩٩) عدم

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٢

الترخيص لأحد بالسفر من القطر المصرى الى الخارج مادامت حالة الحرب قائمة ^(١) .

وأصدر عدة قرارات باجراء بعض التنقلات الادارية ، فقرر ليلة الخميس ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٥ رمضان سنة ١٢٩٩) تعيين ابراهيم بك زكى مدير الترقية مأمورا للدائرة البلدية بالعاصمة ، وأحمد بك ناشد مدير بنى سويف مديراً للشرقية ، ومراد أفندى السعودى من أعيان مديرية الجيزة مديراً لبنى سويف ، وقرر أيضا عزل المديرين الذين اشتبهت الحكومة فى اخلاصهم وهم : محمد شاكر باشا مدير المنيا • و ابراهيم باشا أدهم مدير الغربية • و ابراهيم بك توفيق الترجمان مدير البحيرة • وعثمان باشا غالب مدير أسيوط • وحسن بك فهمى مدير المنوفية • وقد سجن ابراهيم بك توفيق بأمر المجلس العرفى ولم يفرج عنه الا بعد هزيمة العربيين •

وقرر يوم ٩ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢) لمناسبة فيضان النيل وجوب التأكيد والتشديد من وزارتى الداخلية والأشغال على رجالها ببذل الهمة والعناية بحفظ الجسور ، وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ قرر بأنه اذا حصل أى قطع فى أى جسر « فيجرى ضبط المتسبين والذين تتوقع عليهم الشبهة فى ذلك ويرسلون لديوان الجهادية لاحالة محاكمتهم على المجلس الحربى ^(٢) » •

وبالجملة فان المجلس قد اضطلع بأعباء الحكم بكفاءة وهمة فى هذه الأوقات العصية •

عزل عرابى من وزارة الحربية

على أثر اطلاع الخديو على قرارات الجمعية العمومية أصدر أمرا فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ (٤ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ) بعزل عرابى من

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه • وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامر ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفا لفكرة العزل ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر فى كتاب هذا نصه :

« ان ذهابكم الى كفر الدوار مستصحا العساكر واخلاء ثغراسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستة الينا ومنع حضور المهاجرين الى وطنهم باسكندرية واستمراركم فى التجهيزات الحربية وارتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما ^(١) ، » •

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشورا علق فى شوارع الاسكندرية فصل فيه الأسباب التى دعت الى عزل عرابى من منصبه والواردة اجمالا فى الأمر السابق ، وأخذ فيه على عرابى اخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الأمن •

قال « ولو لم يتحقق لدينا أن نية الانجليز والفرنسيين (كذا) ليست نية استيلاء بل نية اصلاح أو كان عندنا أدنى شبهة فى ذلك لكنا أول من يقوم بالمدافعة بأرواحنا وأموالنا الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا ^(٢) » ثم حذر الأمة فى منشور من الانضمام الى عرابى ودعاها الى الامتثال للأوامر الخديوية •

وأذاع الخديو منشورا آخر بهذا المعنى وجهه الى أهالى القطر

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢

المصري كافة دعاهم فيه الى الانضمام تحت لوائه ومناصرة الجيش الانجليزى والامتناع عن معاونة العرابيين ^(١) .

مساعى على مبارك باشا فى التوفيق وحبوطها

وقد بدا لعلى مبارك باشا أن يسعى فى اصلاح ذات الين بين الخديو وعرابى ، فبقى بالاسكندرية وأبرق الى عرابى بما كان من قيامه بمهمته واقترح عليه تأليف لجنة مما ينتدبهم عرابى من رؤساء الجند تجتمع ولجنة أخرى مؤلفة من على مبارك باشا وبعض الذوات للنظر فى الأحوال الحاضرة بقصد الوصول الى نتيجة ترضى الجميع ^(٢) ، وكان هذا الاقتراح آتيا من جانب الخديو والوزراء كما يفهم من جواب على باشا مبارك الى عرابى الذى بعث به اليه فى كفر الدوار .

وكان على باشا مبارك يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وترك معسكر كفر الدوار ^(٣) .

وفهم عرابى من تلغراف على باشا مبارك أنه تمهيد لانحيازه الى جانب الخديو ، فرفض هذا الاقتراح وأرسل اليه تلغرافا بذلك مسوغا رفضه بأن لا حق له فى تأليف لجنة بعد قرار الجمعية العمومية ^(٤) ، وأذاع منشورا أرسله الى المديرىات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته ختمه بقوله : وها نحن بجيشنا المظفر المنصور فى مراكز الحرب قد بعنا أنفسنا فى حياة بلادنا وحفظها من الأعداء لا يردنا عن ذلك الا الظفر والنصر أو ارتحال العدو من مياه اسكندرية بأساطيله ورجاله ، والا فانا نقابل القوة بمثلها ولا نسلم البلاد لأحد وفيها ذو روح يتنفس ، والله يؤيد بنصره من يشاء ^(٥) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٣) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٣٦ .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ .

قرار الجمعية العمومية

بقاء عرابى فى منصبه - ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢

كان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكثر له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الانجليز ، وأرسل الى يعقوب سامى باشا يدعوهُ الى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى أمر العزل ، فقرر المجلس العرفى دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ - ٦ رمضان سنة ١٢٩٩^(١) ، وهذه هى المرة الثانية لاجتماعها ، وكانت المرة الأولى يوم ١٧ يولييه كما تقدم بيانه ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون فى المرة الثانية أكثر عدداً من المرة الأولى اذ حضرها نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريق الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديريات وكبار الأعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد .

فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو والمنشورات التى أصدرها عرابى ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده بناء على أمر حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية^(٢) ، وألقى على باشا الروبى خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عlish والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الحلفاوى بمروق الخديو عن الدين لانحيازهِ الى الجيش المحارب لبلاده ، وتداول الأعضاء فى الموقف الحربى وفيما يجب عمله ، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابى ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا

(١) اعتمدنا فى بيان هذا التاريخ على مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٣٠ ، وهو يختلف عن

الوارد فى الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

(٢) استجواب يعقوب سامى باشا - مصر للمصريين ج ٧ ص ٩٦

وكيل الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابى باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقائه فى الوظيفة فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر الى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه ، هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا » ، فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، وهذا نص القرار ^(١) :

« بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولاً وآخرآ وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابى وتلاوة منشورات عرابى باشا ، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة أشغال الحكومة على المجلس ، وهو هل وجود الخديو فى الاسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الانجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا ، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا ، رأينا أن وجود العساكر فى الاسكندرية والمراكب الانجليزية فى السواحل المصرية ووقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر ومتبعا فى أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى اسكندرية كائنة ما كانت لأى جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث ان الخديو خرج عن الشرع الشريف والقانون المنيف ، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات » .

الموقعون على قرار الجمعية العمومية

الأمير ابراهيم باشا ابن الامير أحمد باشا ، الأمير كامل باشا فاضل ^(٢)
ابن الأمير مصطفى فاضل • الأمير أحمد باشا كمال ابن الأمير أحمد باشا .

(١) عن الوثائق المصرية عدد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٢ .

(٢) ابن عم الخديو توفيق باشا .

الشيخ محمد الانبأى شيخ الجامع الأزهر • مفتى السادة الحنفية • الشيخ
حسن العدوى من علماء الأزهر مفتى المالكية • مفتى الحنبلية • الشيخ
عبد الهادى الأبارى من علماء الأزهر • عبد الرحمن نافذ أفندى قاضى
قضاة مصر • الشيخ محمد الأشمونى من علماء الأزهر • الشيخ خليل
العزازى من علماء الأزهر • الشيخ عبد القادر الدلبشانى عضو المحكمة
الشرعية • الشيخ عبد القادر الدلبشانى عضو المحكمة الشرعية • الشيخ
عبد الله الدرستوى • مفتى ضبطية مصر وأعضاء مجلس المشيخة • مفتى
الأوقاف • الشيخ مسعود النابلسى من علماء الأزهر • الشيخ محمد
القلمأوى من علماء الأزهر • الشيخ زين المرصفى من علماء الأزهر •
الشيخ حسين المرصفى من علماء الأزهر • حسين باشا الدرمللى وكيل
الداخلية • على باشا الروبى وكيل نظارة الأقاليم السودانية • يعقوب باشا
سامى وكيل الجهادية • بطرس باشا غالى وكيل الحقانية • عريان بك
تادرس باشكاتب المالية • اسماعيل باشا محمد مفتش نظارة النافعة
(الأشغال) • وكيل المعارف على بك فهمى • عباس يكن باشا • حسين
باشا فهمى وكيل الأوقاف • أحمد باشا نشأت ناظر الدائرة السنية • أحمد
بك شكرى وكيل الدائرة السنية • أحمد بك رفعت مدير المطبوعات •
حافظ بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية • محمود بك فهمى باشكاتب
الداخلية • محمود باشا سامى البارودى رئيس مجلس النظار السابق •
عبد اللطيف باشا اللواء على فهمى باشا • سعد بك ميخائيل بديوان المالية •
محمد رضا باشا لواء السوارى • ابراهيم بك فوزى محافظ مصر، مصطفى
صديق باشا • محمد مرعشلى باشا • مصطفى عكوش باشا • على بك
يوسف أميرالاي • ابراهيم سامى باشا مأمور عتق الرقيق بمصر • يعقوب
صبرى باشا عضو مجلس الأحكام • جعفر باشا صادق رئيس مجلس
الأحكام • ابراهيم خليل باشا عضو مجلس الأحكام • محمود حمدى باشا
عضو مجلس الأحكام • محمد توفيق باشا عضو مجلس الأحكام •
عبد الحميد بك عضو مجلس الأحكام • محمد باشا عاصم رئيس مجلس

استئناف مصر • محمد سعيد بك عضو مجلس استئناف مصر • على باشا
سريف • ابراهيم بك حمدي أمين بيت المال • الفريق راشد باشا حسني •
اللواء خالد باشا • محمود بك خليل كاتب عربي المعية • الميرالاي أحمد
بك فرج • الميرالاي حسن بك جاد • الميرالاي أحمد بك نير • حسن
باشا مظهر لواء الطوبجية البرية • حسن بك مأمور تحصيلات الدائرة
البلدية بمصر • الميرالاي حسن بك رأفت • الميرالاي محمد بك بهجت •
عثمان باشا فهمي عضو مجلس الأحكام • نسيم بك ناظر قلم ادارة
حسابات المالية • محمد رشيد بك ناظر قلم تركي المعية • عثمان بك
صبري بالمعية • مصطفى بك محب • أحمد بك ذهني ناظر الجبه خانة
سابقا • أحمد باشا وكيل دائرة الحلمية السابق • الشيخ أحمد الحشاش
قاضي مديرية الجزيرة • محمد بك على القوصي القاضي بالمحكمة المختلطة •
عبد الرحمن السويسي مفتي الجزيرة • مصطفى بك وهبي وكيل ضبطية
مصر • يوسف بك محمد رئيس قلم عربي المعية • على بك حافظ مترجم
المعية السنية • رئيس مشتروات الأشغال • شافعي بك مفتش الملاحات •
نجم الدين باشا رئيس مجلس عسكرية سابقا • ابراهيم بك حيدر معاون
بالمالية • أحمد نصر مدير المباحث بالأشغال • باشكاتب الأشغال • الميرالاي
محمد بك عبيد • الميرالاي عبد القادر عبد الصمد • وكيل الروزنامجة •
مير رئيس تحريرات المالية • مير رئيس قلم الأملاك بالمالية • محمد فوزي
باشا • عثمان باشا فوزي مدير دائرة الأميرة زينب هانم حليم • أحمد
صادق باشا • محمد حافظ باشا • محرم بك • عبد الله فكري باشا • ناظر
مدرسة المهندسخانة • ناظر مطبعة بولاق • حسن باشا سري • على باشا
حسيب • مفتش صحة مصر • الشيخ أبو العلا الخلفاوي من علماء الأزهر •
الشيخ سليم عمر القلعاوي من علماء الأزهر • أحمد بك السبكي ناظر
قلم موريات النافعة • مدير قلم مباني النافعة (الأشغال) روزنامجي مصر •
مرخص الأرمن الكاثوليك • مأمور ادارة وردان • مور مرخص الأرمن •
وكيل الأقباط الكاثوليك • حاخام باشا الاسرائيليين • بطريرك الأقباط •

السيد محمد السادات • السيد عبد الخالق السادات • السيد عبد الباقي
 البكرى نقيب الأشراف • حسن باشا حلمي • حسين باشا عاصم مأمور
 ضبطية اسكندرية سابقا • محمد بك حمدي مأمور تفتيش بالداخلية •
 على صادق باشا • محمد شاكر باشا وكيل دائرة الأمير حسن باشا سابقا •
 وكيل بطريكة خانة الموارنة • وكيل بطريكة خانة الروم الكاثوليك • وكيل
 بطريكة خانة الروم الأرثوذكس • حسين باشا يكن • ابراهيم باشا فريق
 السوارى سابقا • شفيق بك منصور • سرهنك بك • اسماعيل باشا
 أبو جبل • أحمد باشا حسنين قومندان وابورات النيل • محمد بك فوزي
 باستبالية مصر • مصطفى بك الهجين سر تجار مصر • اسكندر بك فهمي
 مأمور ادارة السكة الحديد • أحمد بك صقر باشكاتب السكة الحديد •
 محمد باشا سعيد • أرسلان باشا • محمد بك عاصم • اسماعيل بك يكن •
 ابراهيم باشا يكن • السيد أحمد الحسيني • محمد الزرو • أحمد
 الأرناؤطي • يوسف جمجوم • السيد ابراهيم وفا • ابراهيم محمد المنده •
 السيد حسن موسى العقاد • سليمان بك العيسوي • محمد بك السيوفي •
 محمد أمين التاجر • السيد حسن البارودي التاجر • الشيخ حسن الصم
 التاجر • الحاج محمد يس التاجر • الحاج محمد الحلو تاجر • السيد عبد السلام
 العبناني تاجر • مصطفى بك صدقي • الحاج محمد الحبابي تاجر • الشيخ عثمان
 مدوخ من علماء الأزهر • محمد بك الطوير تاجر • السيد حسن يوسف
 الحمصاني تاجر • السيد سليم البراد تاجر • الحاج دسوقي الكنخلى تاجر •
 السيد عبده البابلي الجواهرجي • السيد ابراهيم خليل الديواني تاجر •
 مصطفى سنوري تاجر • عبد الحى جمجوم تاجر • يوسف جمجوم تاجر •
 ابراهيم محمد المقدم تاجر • السيد محمد الفكهاني تاجر • السيد يوسف
 الفقى تاجر • مصطفى المليجي تاجر • الشيخ ابراهيم خليل تاجر • الشيخ
 محمد أبو جبل تاجر • السيد رضوان القربى • أمين أفندي أبو زيد
 تاجر • الحاج حسن العويسى • ابراهيم أفندي سلمان • عبد الرحيم
 أفندي شيخ تجار ساحل بولاق • عفيفي صالح الحريري • الحاج أبو الروس

تاجر • أحمد طرطور تاجر • يونس على تاجر بالساحل • سليمان
شعبان تاجر • درويش بركات تاجر • ابراهيم أحمد الحصري • السيد
على المغربي • السيد أحمد المغربي • السيد أمين المغربي • الحاج خليل
خضر من عمد الشرقية • محمد أفندي حجازي من عمد الشرقية • خليل
أفندي مشهور من عمد الشرقية • عامر أفندي نصير من عمد الشرقية •
مدير الشرقية • على الحبشي شيخ تجار الغورية • محمد خليل • حسن
أحمد مذكور • محمد أحمد تاجر • محمد عفيفي التاجر • مدير
القليوبية • حسن أبو جازيه من عمد المنوفية • ابراهيم حبيب من عمد
المنوفية • عبد الهادي من عمد المنوفية • سليمان عامر من عمد المنوفية •
على بك الجزار من عمد المنوفية • أحمد بك مصطفى من عمد المنوفية •
مدير المنوفية • جاد يوسف من عمد الشرقية • محجوب الحوت من عمد
الشرقية • محمد أفندي دبوس من عمد البحيرة • بسيوني أفندي أبو
الفضل من عمد البحيرة • الشيخ أحمد محمود من عمد البحيرة • مدير
البحيرة • على أفندي العمرى من عمد القليوبية • قاسم منصور من عمد
القليوبية • مصطفى أفندي علام من عمد القليوبية • ابراهيم حلاوة من
عمد القليوبية • حسن بك حجاج من عمد القليوبية • الشيخ سيد أبو علي
من عمد الدقهلية • الشيخ ابراهيم الزهيري من عمد الدقهلية • الشيخ
عبد الوهاب الشيخ من عمد الدقهلية • زهران سلطان من عمد الدقهلية • محمد
أفندي البهي من عمد الدقهلية • الشيخ محمد الاتربي من عمد الدقهلية •
مدير الدقهلية • مصطفى أفندي عمار من عمد البحيرة • الحاج بدوي
غنيم من عمد الغربية • محمد يوسف الجيار من عمد الغربية • محمد بك
حموده من عمد الغربية • مدير الغربية • مصطفى بك المجدلي اجزاجي •
الدكتور دري بك • السيد أحمد بك خليل أحد رجال النافعة • الدكتور
محمد بك بدر • زايد أفندي من عمد بني سويف • سويدان أغا حبشي
من عمد بني سويف • سيف النصر مصطفى من عمد بني سويف • محمد
العزيز من عمد بني سويف • مدير بني سويف • مأمور عمليات غربية •

الشيخ أحمد الصباحي من عمد الغربية • محمد أفندي الجندي
من عمد الجزيرة • بشر السعودي من عمد الجزيرة • محمد أفندي غراب
من عمد الجزيرة • مدير الجزيرة • السيد مصطفى من عمد الفيوم • على
الهواري من عمد الفيوم • خليفه طنطاوي من عمد الفيوم • السيد مؤمن
من عمد الفيوم • بديني أفندي الشريعي من عمد المنيا • موسى على من
عمد المنيا • مدير المنيا • فريخ رميح من عمد أسيوط • على عبد الرحمن
من عمد أسيوط • محمد السيد من عمد أسيوط • حنا جرجس من عمد
أسيوط • مدير أسيوط • رزق عكاشه من عمد الجزيرة • الشيخ أمين
أبو يوسف من دمياط • يوسف باشا شهدي أمين النزل الحربية • محمد
أفندي جلال من عمد المنيا • حسين أفندي على من عمد المنيا • محمد
أفندي عطية من عمد المنيا ^(١) •

انضمام الأمة الى عرابي

لم يؤثر قرار الخديو بعزل عرابي في الأمة ولا حفلت به • بل
أيدت عرابي وانضمت الى جانبه لأنها اعتبرت بحق أن بقاء الخديو في
الاسكندرية بعد احتلال الانجليز اياها مناصرة لهم وتواطؤا معهم، فلا غرو
أن عدت عرابي وجيشه المدافعين عن كيان البلاد ضد عدوان الانجليز
ومناصريهم ، وهو شعور صادق نبيل يدل على أن الأمة في فطرتها تكره
المعتدين على كيان مصر ومن شيمتها أنها تتعلق بالاستقلال وتمجده ،
وتؤيد حماته المدافعين عنه ، ومن هنا نفهم كيف فقد الخديو عطف
الأمة ومحبتها وكيف نال عرابي ثقتها وتأييدها مابقي على عهده في الدفاع
عنها وقد أطلق على عرابي في ذلك الحين لقب (حامي حمى الديار
المصرية) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢ •

الانجليز فى الاسكندرية

أصبح الانجليز بعد احتلالهم الاسكندرية وانضمام الحديو الى جانبهم أصحاب الحول والطول فيها ، وتولى ادارة البوليس السير شارل برسفورد أحد ضباط الأسطول ، فأخذ الانجليز يجتهدون فى اقرار النظام فى المدينة فبوا الحراس واخفراء فى أنحائها لمنع النهب ، أما المدينة فقد خلت من معظم سكانها اذ هاجروا منها كما تقدم بيانه •

وأذن السير شارل برسفورد لسكان الاسكندرية بفتح محلاتهم ومخازنهم أثناء شهر رمضان ليلا • وحتم على الأشخاص الذين يخرجون ليلا الى شوارع المدينة أن يسيروا على نور مصباح يحملونه بأيديهم والا فيقبض عليهم ويسجنون •

وقد أعقب ذلك أن عادت شركة الغاز الى أعمالها وأمكنها فى مدى عشرة أيام أن تستأنف انارة شوارع المدينة وطرقاتها بغاز الاستصباح ، وعادت أعلام القنصليات تخفق فوق مراكزها قبل انقضاء شهر يوليه ، وأخذت بعض المحال التجارية التى نجت من الحريق تفتح أبوابها وتستأنف عملها •

الحالة فى المدينة

وبذلت قوات البوليس جهداً كبيراً فى حمل جثث القتلى من الشوارع والأزقة وازالة الأنقاض والردم من الطرق التى تهدمت منازلها ، وهدم الأماكن المتداعية الى السقوط ، وأقيمت بعض المباني الخشبية على جوانب ميدان المنشية (ميدان محمد على) للميت بها أو لاتخاذها دكاكين للتجارة أو مطاعم •

ونقصت كمية المياه العذبة فى الاسكندرية اذ أقام العرابيون سداً

على ترعة المحمودية عند (كنح عسان) لمنع جريان الماء فيها ولم يبق منه سوى ما كان بين كنح عسان والاسكندرية ، وقد تناقصت كميته تدريجاً فضلاً عن أنه صار مع مضي الزمن ماء أسنا لعدم امداده من ماء الترعة العذب ، واستولى القلق على الجاليات الأوروبية فيها وعلى المقيمين بها ، فوضع نظام لتوزيع المياه من الصحاريح الموجودة من قبل بالمدينة عند انقطاع المياه عنها وجعلوا لهذا التوزيع تذاكر مخصصة تعطى للمراغين فيها.

الفصل الخامس عشر

القتال والمعارك

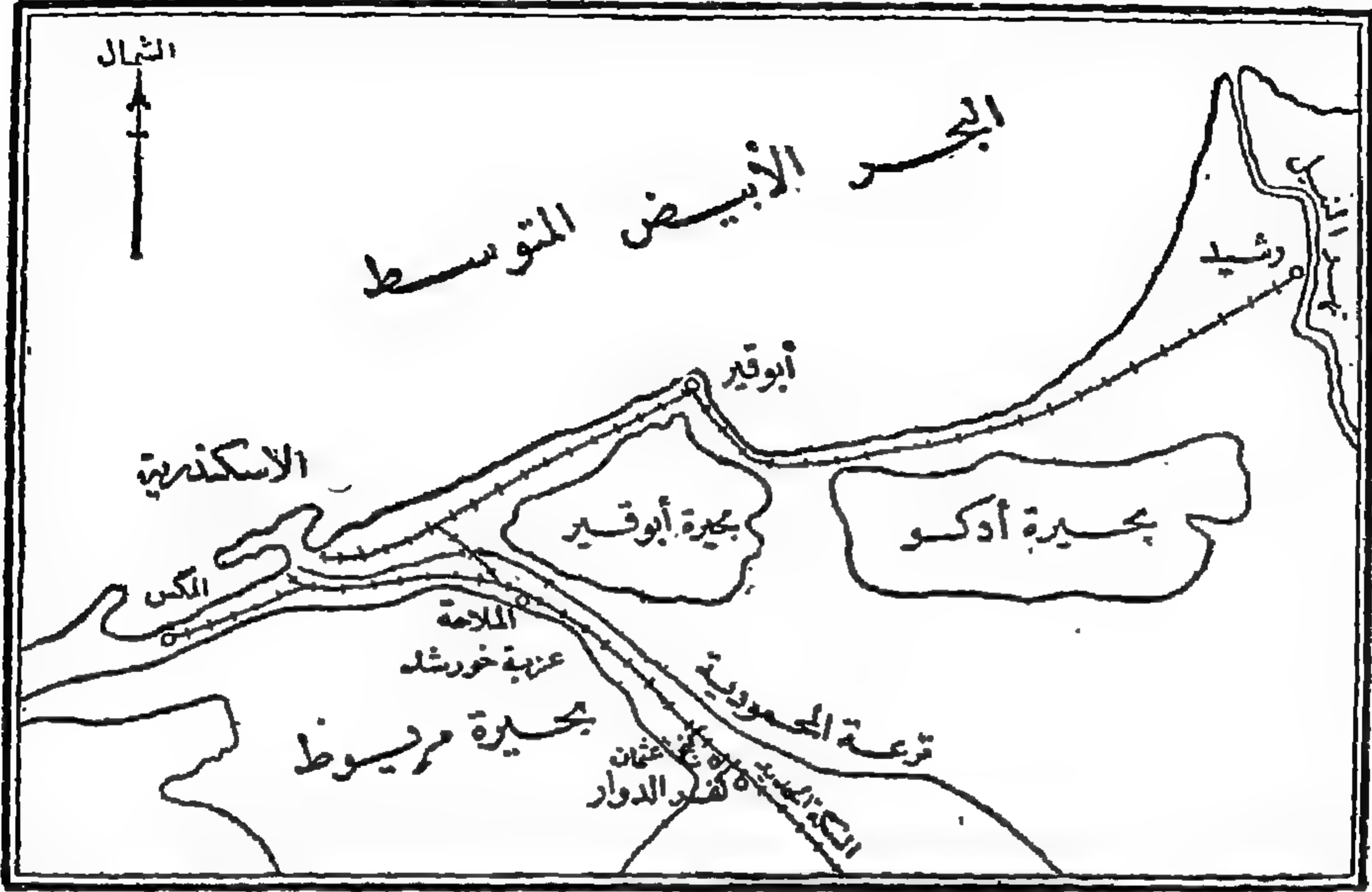
فى الحرب العرابية

عسكر عرابى بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعه ، وأخذت طلائع العرابين تناوش الانجليز فى ضواحي الاسكندرية ، ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحرس على مداخلها •

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة الأعداء ، واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع فى الاسكندرية ويتنظرون وصول الامداد ، وفى ١٧ يوليه جاءهم عدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال أليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطانى فى المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى ، وكان عدد الجيش البريطانى فى الاسكندرية حينئذ ٣٦٨٦ مقاتلا (عدا جنود الأسطول) ، ثم جاءهم عدد آخر قوامه ١١٠٨ مقاتلين من مالطه وجبل طارق ، فاحتل الانجليز الرمل فى ٢٣ يوليه^(١) ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich بانجلترا فى أواخر يوليه قاصداً مصر ، وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا

(١) بيوفيس - الانجليز والفرنسيون فى مصر ص ٢٣٥ •

فى ٢١ يوليه بتعين الجنرال السير جانت ولسلى Sir Granet Walsley قائداً عاما لجيش الحملة على مصر، ولم يصل الى الاسكندرية الا فى منتصف أغسطس •



خريطة الميدان فى الحرب العرابية
بين الاسكندرية وكفر الدوار سنة ١٨٨٢

وكان المظنون لدى زعماء الثورة ألا يتخذ الانجليز قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراماً لحيدة القناة ، ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين أنهم لا يرعون للقناة حرمة كما لم يرعوا حرمة المعاهدات فى ضربهم الاسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزقازيق الى القاهرة ، قال

(١) بيوفيس الانجليز والفرسيون فى مصر - ص ٢٣٥

الكولونيل سبتان Septans فى هذا الصدد ان وزارة الحربية الانجليزية رأت منذ ٢٨ يونيه (أى قبل ضرب الاسكندرية) ضرورة احتلال قناة السويس وترعة الاسماعيلية^(١) ، وأخذت تدرس الوسائل لتحقيق هذا المشروع^(٢) ، وان الزحف على القاهرة من طريق الاسماعيلية انما كان خطة مرسومة قبل بداية القتال ، وكان هذا رأى الجنرال ولسلى فى الاجتماع الذى عقده الوزارة الانجليزية يوم ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ وعرض فيه ولسلى خطة الحرب فارتأى وجوب اتخاذ الاسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة ، وطلب لذلك امداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية من الاسماعيلية الى القاهرة^(٣) ، وقد استقر رأى وزارة الحربية البريطانية على اتباع هذه الخطة للأسباب الآتية :

أولا - ان الاسماعيلية هى فى منتصف الطريق بين بورسعيد والسويس ، وهى المكان المعد لنزول الجنود الآتية من البحر الأبيض المتوسط ومن الهند •

ثانيا - ان الخط بين الاسماعيلية والقاهرة لا يزيد عن ١٥٩ كيلو متر فى حين أن الخط بين الاسكندرية والعاصمة يبلغ ٢٠٨ كيلومتر •

ثالثا - ان فيضان النيل يغمر الدلتا فى شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر فيعوق الحركات الحربية فيها •

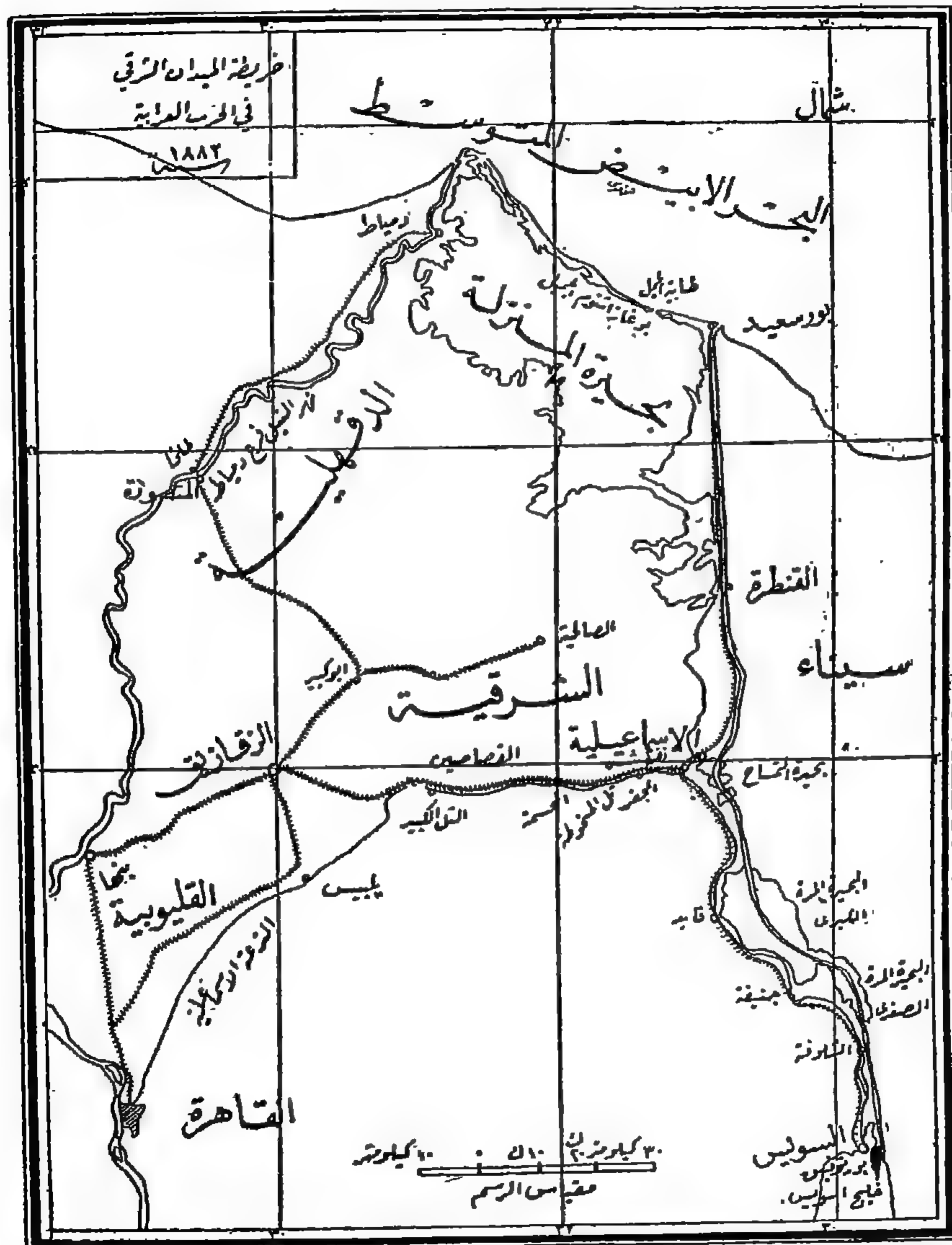
رابعا - ان الصحراء بين الاسماعيلية والعاصمة أليق من الدلتا للزحف لأن هذه فيها من الترع والجسور مايمكن اتخاذه معاقل وحواجز طبيعية تصد الزحف ، هذا فضلا عن امكان قطع الجسور وتغريق البلاد

(١) الكولونيل سبتان Septans الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٧٨ •

(٢) الكولونيل سبتان - الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٨٨ •

(٣) الكولونيل موريس Mourice التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر ص ٥

فتعطل الحركات العسكرية ويقف تقدم الأعداء ، يضاف الى ذلك أنه اذا انتصر الجيش (البريطاني) مرة واحدة في الصحراء فعندئذ يسهل على فرقة الفرسان أن تصبح بعد قليل على أبواب العاصمة •



خريطة الميدان الشرقي
في الحرب العربية سنة ١٨٨٢

خامسا - ان الزحف من الاسماعيلية يحمى قناة السويس وبحيرة
التمساح حيث الميدان فسيح للنقل البحرى ^(١) .

ويقول الكولونل سبتان ان اختيار هذا الطريق فى الزحف قد ظل
أمراً مكتوماً ، وبذلت هيئة أركان حرب الجيش البريطانى جهودها لكتمانه
موهمة بأنها ستتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، لكى تشغل العربيين عن
تحسين مواقعهم بالميدان الشرقى •

خطة العربيين فى القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى
عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت
باحكام لصدت تقدم الانجليز وأنقذت مصر من غاراتهم ، وكان محمود
فهمى من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطته أنه عين خمسة مواقع
رئيسية للدفاع ، الأول فى كفر الدوار • والثانى فى رشيد • والثالث بين
رشيد وبحيرة البرلس • والرابع فى دمياط ، والخامس فى الصالحية والتل
الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس ، وقد أشار فى بداية الحرب
بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بورسعيد والاسماعيلية
والسويس ، وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة
عسكرية •

ولو سدت قناة السويس فى بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات
الانجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند ،
واستحال عليها الوصول الى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفى هذه الحالة
يضطر الجنرال ولسلى الى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لاماء
ولا كلاً ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه

(١) الكولونل سبتان - المرجع السابق ص ٢٨١ •

وخاصة في أيام الفيضان (أغسطس - سبتمبر) ، ولكن عرابي لم يستمع
لنصيحة محمود باشا فهمي وخشى عواقبها ، وظن أن الانجليز يحترمون
حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل في
اخفاق خطة الدفاع التي وضعها محمود فهمي ، قال المسيو بيوفيس في هذا
الصدد : « ان حظ انجلترا ومهارة سياسيتها قد خففا عبء القتال عن
جنودها ، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لا بد منه خوفا من اثاره أوروبا
ضدهم ، وظنوا أن حياد القناة سيظل مصونا ، وبذلك كشفوا أضعف نقطة
في بلادهم ، (١) » .

واكتفى عرابي باقامة معسكر في التل الكبير على بعد نحو خمسين
كيلومترا من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومتر من القاهرة حشد فيه جزءاً من
الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته في كفر الدوار وعلى سواحل البحر
الأبيض المتوسط ، فكان الجنود السودانيون وهم خيرة الجنود مرابطين في
دمياط بقيادة عبد العال حلمي ، ورابط في رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم
الجيش بقيادة طلبه عصمت في كفر الدوار ، ومع أن الانجليز استعجلوا
الحركات العدائية في قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيراً كافياً
لعرابي بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عرابي جبن عن العمل.
بنصيحة محمود فهمي في سدها .

حركات الانجليز في قناة السويس

بكر الانجليز في خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميداناً للحركات
العدائية ، وتدل الظروف والملايسات على أنهم كانوا مصرين على اختلاق
الذرائع لاحتلالها كما اختلقوها لضرب الاسكندرية ، فقد تعللوا بأن ثمة
ترميمات تجري في طابية (الجميل) على مدخل بحيرة المنزلة غربى
بورسعيد (انظر الخريطة ص ٤٥٢) ، وأصدرت الحكومة البريطانية في

(١) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز في مصر ص ٢٤٠

٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليمات الى الأميرال سيمور باحتلال بورسعيد والاسماعيلية، وفي ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية أوريون Orion بقيادة الكبتن فتزورى Fitzory القناة عند بورسعيد وألقت مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية، ولم يكد يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الأميرال هويت Hewet الى السويس والأميرال هوبكنس Hopkins الى بورسعيد، واستقر كل منهما في موقعه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة •

وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت تتم عما اعتزمه الانجليز في بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس، ولكن عرابي مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية •

احتلال السويس - ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

جاء الأميرال هويت Hewet الى السويس في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٢ يقود أسطولا من أربع سفن حربية خفيفة، ودعا المحافظ الى اعلان ولائه للخديو، فأذعن ثم غادر المدينة بعد يومين قاصدا العاصمة، وفي ٢ أغسطس نزلت الجنود البحارة المدينة واحتلوا ثكناتها التي أخلاها العرابيون دون أية معارضة، وكان احتلال المدينة باسم الخديو، وقد أهمل عرابي هذه الناحية اهمالا كبيرا، مع أن السويس من مواقع مصر الحصينة، وظل رغم احتلالها يعتقد في حرمة قناة السويس بحجة أن القناة انما تبدىء من (بورتوفيق) صاحبة السويس (والتي لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلومترات)، وكان احتلال السويس نذيراً آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من احتلالها •

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار ، تميزاً له عن الميدان الشرقى من الاسماعيلية الى التل الكبير •

معسكر كفر الدوار

وجه عرابى كل عنايته الى تحصين مواقعه فى الميدان الغربى (وأهمل الميدان الشرقى اهمالاً تاماً مما كان السبب الأكبر فى الهزيمة) ، فأنشأ الاستحكامات المنيعة فى مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوباً الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط (انظر الخريطة ص ٤٥٠) ، وقد وضع محمود باشا فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الميرالاي محمد بك شكرى ، وهو من أكفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلومترات ؛ وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدماً ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعاً ، قال عرابى فى هذا الصدد : « ان الاستحكامات فى كفر الدوار كانت تمتد من عزبة خورشيد الى كفر الدوار وأنشئوا فى كفر الدوار استحكاماً من ترعة المحمودية الى الملاحة وحفروا خندقاً عرضه أربعة أمتار ، وجعل خط الدفاع فى المقدمة عند عزبة خورشيد على طول الخط من المحمودية الى الملاحة ، وجعل ما وراء هذا الخط من التلال والمرتفعات مواقع حصينة ركبت فيها مدافع كروب ، وكذلك التلال الكائنة بين المحمودية وسد أبو قير ، قال وقد تم اجراء هذه الأعمال الدفاعية بمعرفة المهندس الحربى العظيم محمود باشا فهمى ورجال الهندسة الحربيين ومساعدة ٥٠٠٠ رجل من الأهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية » (١) ، وكانت بحيرة أبو قير وملاحة مريوط جناحى خطوط الدفاع ، فأصبحت بفضل تلك الاستعدادات غاية فى المنعة ، وقد صمد فيها الجيش المصرى وقاوم الانجليز

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٢٣

مدة خمسة أسابيع كان فى خلالها يرد هجماتهم ويطاردهم حتى الاسكندرية وقد سد محمود باشا فهمى ترعة الحمودية كما تقدم بياده (ص ٤٤٦) ومنع المياه العذبة عن الاسكندرية وركب المدافع عن السد ليكون فى مأمن من الهجوم •

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة (الرمل) بأورطين من المشاة وأورطين من الفرسان ، فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى أحمد أفندى اليار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطان من المشاة وأورطان من الفرسان ، وصدوهم عن التقدم ، ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الأدبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصف (١) •

ويقول الكولونل سبتان عن هذه المعركة ان الجنرال أليزون Alison كان يقود الانجليز فيها وأن عددهم ألفا مقاتل وأن الجنرال أليزون كان لا يفتأ يناوش العربابيين حول الاسكندرية كل يوم لكى يوهمهم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، فى حين أن خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية ، وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق (٢) •

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ و ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ •

(٢) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٨٥ •



واقعة الرمل - ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢)

واقعة عزبة خورشيد
٧ أغسطس سنة ١٨٨٢

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار ، اذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى ، وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعا مجيدا ، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس أفندى يقود أورطه وأبلى فى قتالهم بلاء حسنا ، وجرح أثناء المعركة ، وصمد للقلب والميسرة البكباشى محمد أفندى فوده ومعه أورطه أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية وجاءه المدد يقوده أحمد بك عفت قائمقام المقدمة ، وجاءه مدد آخر مؤلف من أورطة يقودها البكباشى سليمان أفندى تعيلب والبكباشى رزق الله أفندى حجازى ، ولحق بهم طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه

أحمد بك عبد الغفار قائد الفرسان ، وتولى طلبه باشا قيادة الجيش ، ودام في هذه المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم ، وقتل من المصريين في هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد ، وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان •

أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين ^(١) •

منشور الخديو الى المصريين

على أثر الواقعة الثانية أصدر الخديو منشورا بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩) حذر فيه المصريين من الانضمام الى عرابي وأظهره بمظهر الثائر العاصي لأوامره ونسب اليه تبعة الحوادث التي وقعت في الاسكندرية وغيرها وتوعد من ينحاز اليه بالعقاب ^(٢) •

تهنئة الخديو للانجليز

وبعد أن أصدر الخديو هذا المنشور أرسل كتابا الى أركان حرب الجيش الانجليزى يهنئه بانتصاره في الواقعتين السابقتين •

وصول المدد الى الانجليز

وبعد وقوع معركة ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما استمر ورود الأمداد الى الانجليز في الاسكندرية آتية من مالطه وقبرص وجبل طارق وانجلترا فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ في المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية ، وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطاني قيل معركة التل الكبير ٥٠٠٠ مقاتل^(١) ، وتولى قيادته العامة الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garnet Wolseley ، وقلد الجنرال السير جوان ايداي John Adye رئاسة أركان الحرب ، وكان الجيش يتألف من فرقتين من المشاة أحدهما بقيادة الجنرال ويليس Willis يقود الألى الأول فيها (ألى الحرس) الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا ، والألى الثانى الجنرال جراهام ، والأخرى بقيادة الجنرال هاملى Hamley وتحت امرته ألى الجنرال اليزون Alison وألى الجنرال اشورنهام Ashburnham وفرقة من الفرسان بقيادة الجنرال درورى لو Drury Lowe عدا المدفعية وفرقة الهندسة ، وتولى قيادة المدد الذى جاء من الهند الجنرال مكفرسن Machpherson

قوة الجيش المصرى

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد عن ١٩٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، و ٣٥٠٠ بأبو قير ، و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط^(٢) ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه ان وجود جموع العربان من مشاة وركبان فى كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم على حركات الجيوش النظامية ، وقال المستر بلنت ان الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن

(١) احصاء المستر شلدرس وزير الحربية البريطانية - بيوفيس ص ٢٧٦

(٢) احصاء جون نينيه الذى كان مرافقا للجيش المصرى بكفر الدوار فى كتابه (عرابى باشا) ص ٢١٧ وأيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته (تاريخ الأستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٥٥) .

١٣٠٠٠ جندي نظامي منهم ٨٠٠٠ في كفر الدوار ، أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أكفاء للمقاتل ^(١) .

ويقول جون نينيه ان الصحف الانجليزية كانت تبالغ في عدد الجيش المصري بكفر الدوار وتبلغه الى ٤٧٠٠٠ مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير .

فالأحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفي الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش الى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد عن ١١٣٠٠ جندي (عدا الجنود المربطة في السودان) ثم زيد نظريا في سنة ١٨٨٢ الى ١٧٧٠٠ ، لكن عدده الحقيقي كان أقل من ذلك بكثير ^(٢) .

ويقول عرابي في مذكراته ان الجيش المصري عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية أليات من المشاة وثلاثة أليات من الفرسان وآلايين من الطوبجية البرية وثلاثة أليات من طوبجية السواحل (المنوط بهم حماية الثغور) وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك في حالة استكمال الفرق والآليات ٣٦٠٠٠ ^(٣) ، وهو احصاء نظري لا يمكن التعويل عليه لأن المعروف أن الفرق والآليات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمي كما يتبين ذلك من احصاء حامية حصون الاسكندرية كما تقدم بيانه (ص ٣٨٥) ، والظاهر أن عرابي كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفي خلال محاكمته الى المبالغة في عدد الجيش المصري لكي يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته في حقن الدماء مع وجود الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال ، وقال عرابي في مذكراته (ص ٣١٥) انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ومعمل

(١) بلنت - التاريخ السري للاحتلال ص ٢٨٧ .

(٢) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز في مصر ص ٢٣٨ .

(٣) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣١٤ .

للبارود وآخر في بولاق لصب المدافع ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت في طره ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب •

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الانجليزي كان يزيد عن ضعف عدد الجيش المصري ، وهذا وحده كان نذيرا بسوء العاقبة •

توزيع القيادة

جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لخطوط الدفاع في الشرق ، وخورشد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال باشا حلمى على دمياط ، ومحمود سامى البارودى قائدا لمواقع الصالحية ، وطلبه باشا عصمت قائدا لفرقة كفر الدوار تحت امرة عرابى •

منشور عرابى بتجنيد ٢٥ ألفا من الخفراء

اعتزم عرابى زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الخفراء فى سائر المديرىات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشورا فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩٩) بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم فى المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديرىات كافة ، وأرسل الى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد وبين حاجة الدفاع الى ذلك (١) •

ولا شك فى أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافى لجندت هذا العدد وأكثر منه ، ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفا ولا غيرهم ، ويقول نبيه انه كان يمكن لعرابى بعد ثمانية أو عشرة أشهر حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفا فقد كان يشرف على حركة التجنيد

(١) الرفائع المصرية عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤاً في الادارة ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل ^(١) .

التطوع وجمع الأموال والاعانات

يقول عرابي في مذكراته انه لما تسببت الحرب لم يكن في خزينه الحكومة مال ما لأن السير كلفن المراقب المالي الانجليزي أخذ الأموال الموجودة في خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الانجليزي ، قبل اعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية ^(٢) فأرسل عرابي الى المديرين يدعوهم الى جمع الأموال والاعانات من مديرياتهم للجيش ، وحرر من المجلس العرفي للمديريات بتحصيل الأموال من الأهالي بنسبة عشرة قروش عن كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من ضرائب الأتبان التي تستحق عليهم في المستقبل .

وتطوع الكثيرون في الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم في سبيل الدفاع عن الذمار ، وبدأت حركة التطوع في القاهرة والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية .

والحق أن الأهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل ما يستطيعون من نفس ومال وغلل وعتاد ومثونة وميرة وخيول ومواش ، وجادوا بكل ما في مقدورهم معتقدين بحق ان هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قال نبيه في هذا الصدد : في كل يوم كانت ترد الى معسكر الجيش في كفر الدوار اعانات الأهلين من النقود والقمح والشعير والحبوب والسمن والخضر والفاكهة والخيول والمواشي ؛ وقد أبدى أعيان الوجه البحري

(١) جون نبيه - عرابي باشا ص ٢٢٠ .

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة - ص ٣٣٤ .

والوجه القبلى أريحية كبيرة فى التبرع للجيش وفى مقدمتهم أحمد بك (باشا) المشاوى زعيم طنطا الوطنى الذى أنقذ حياة عدة من المسيحيين واليهود فى فتن ١٣ و ١٤ يولييه^(١) ، وقد ظهر الأهلون بمظهر شريف يدل على تعلقهم بالدفاع عن الوطن ورد عادية المعتدين ، ولو قام الجيش بواجبه وأحسن رؤساؤه الاستعداد للحرب والقتال لتغير وجه التاريخ ولما استطاع الانجليز أن يقهروا قوة المقاومة فى البلاد •

وقد خص عرابى بالذكر موسى بك مزار فى مذكراته اذ تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر ، وتبرعت والدته الخديو اسماعيل بجميع خيول عرباتها ، واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيرة باشا رئيس الديوان الخديوى وحرم رياض باشا ، وكثير من الذوات والسيدات ، فضلا عن الأقمصة والأربطة اللازمة للجرحى ، قال ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يمتلك من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع ما يمتلكه ومن قدم أولاده للدفاع عن الوطن العزيز لعدم قدرته على القتال بنفسه^(٢) •

١

دعاية الخديو لنفسه

وقد أوجس الخديو خيفة من هذه الاستعدادات وخشى ألا يقوى الانجليز على كسر العرابين فيتخرج موقفه هو ، فأصدر مجلس الوزراء منشورا كرر فيه عصيان عرابى وخروجه على الخديو ، وسوغ عمل الانجليز ونوه بحسن مقاصدهم وختمه بنصح المصريين باجتئاب العصيان^(٣) •

واستعان الخديو أيضا ببعض المقربين اليه فى كتابة منشورات الى

(١) جون نينيه - عرابى باشا ص ٢١٦ •

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة - ص ٣٣٥ •

(٣) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥ •

المصريين ومضمونها ذم أعمال عرابي وتحذيرهم تأييده ومناصرته ، وكان أبرزهم فى هذا الميدان الشيخ حمزه فتح الله ، فقد كتب عدة منشورات ملأها بالطعن فى العرابيين ، وحذا حذوه مصطفى صبحى باشا وأديب اسحق وقدرى بك أحد أعضاء الوفد العثمانى فنشروا المقالات والقصائد قدحا فى عرابي وأنصاره ^(١) .

خطب العرابيين ومنشوراتهم

واستخدم العرابيون من ناحيتهم الدعاية بطريق الخطب والمنشورات والمقالات والقصائد لحض المصريين على تأييد عرابي ومناصرته فى جهاده والتهوين من أمر الانجليز وحربهم ^(٢) .

حضور الجنرال ولسلى

عهدت الحكومة البريطانية بقيادة جيش الحملة على مصر الى الجنرال السيرجانت ولسلى Sir Garnet Wolseley أحد القواد الأيرلنديين فى الجيش البريطانى فوصل الاسكندرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة ، ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية ، وكان لم يزل برتبة قائم مقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العرابيين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت عليه ألقاب الشرف والتكريم ، فقال لقب لورد (فيكونت) ولسلى أوف كيرو (القاهرة) ورتبة جنرال وغير ذلك من علامات التقدير ، على أنه تولى فيما بعد ، سنة ١٨٨٤ ، قيادة الحملة على قوات

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٥ .

(٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٩٤ .

المهدى فى دتقلة ، فانتته باخفاقها ومقتل غردون باشا؛ وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الانجليزى فى حرب البوير بالترنسفال فباء بالهزيمة والخسران. وعدته حكومته مسئولا عن النكبة التى حلت بالجيش الانجليزى، فأنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس ، من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزى وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافيين للظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى أضعف قوة الدفاع عنها ، فانسل الانجليز فى أرض معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال (فريزر) الذى نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى أراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران (١) .

منشور الجنرال ولسلى

ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان للمصريين

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريدة عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه ، فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الأهالى لتقديم ذلك ، وان الجنرال قائد الجيوش يسر جدا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها



الجنرال ولسلي قائد جيش الحملة البريطانية في مصر سنة ١٨٨٢

يودون المساعدة لردع العصيان الذي هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم
والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية •
الاسكندرية فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢
الامضاء : جارت ولسلي قومندان عموم الجيش الانجليزى بالقطر
المصرى (١) •

تجدد القتال بين الاسكندرية وكفر الدوار

بدأت الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال
الاسكندرية كما تقدم بيانه ، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلي •

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة
١٨ وثيقه ٨ ص ٣

معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢

ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (٤ شوال سنة ١٢٩٩) تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية، فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى أطلق اليوزباشى أحمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايدانا ببدء القتال ، ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصدّهم المصريون عن التقدم بعد أن كبّدوهم خسائر جمة ، ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس ، وكان يتولى قيادة الجيش المصرى فى هذه المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد واحمد بك عبد الغفار والقائم مقام احمد بك عفت والقائم مقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية وانتهت المعركة بارتداد الانجليز الى الاسكندرية (١) .

مناوشات كفر الدوار

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى (٢) .

وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرايين لأن الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

منشور جديد من الخديو الى المصريين

وما فتئ الخديو يصدر المنشورات الى الأمة بتحذيرها من الانضمام

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ ومصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٠

الى عرابى ، فاصدر بعد وقائع كفر الدوار منشورا جديدا بهذا المعنى دافع فيه عن نيات الانجليز وعدهم نائين عنه فى محاربة العصاة ، ودعا المصريين الى معاوتهم ومساعدتهم فى مهمتهم ^(١) .

وأصدر أمرا بتاريخ ٢٢ أغسطس الى ضباط وقواد وحدات الجيش المصرى باطاعة الجنرال ولسلى هذا فحواء :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها السير جانت ولسلى هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها ، فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصي ، وقد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه ^(٢) . »

المعارك فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس .

احجام عرابى عن سد القناة

ولو أن عرابى يادر عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه الى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ،

(١) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢١٤ .

(٢) عن الصيغة الانجليزية الواردة فى الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ ص ٤١ وثيقة

٨٩ . والصيغة العربية فى مذكرات احمد شفيق باشا الجزء الأول ص ١٨٧ .

ولكنه لم يفعل ، فكان احجابه وبالا على مصر ، وقد لعب المسيو فردينان دلسبس فى هذه المسألة دور الخداع والتغريب لكى يفوت على العرابيين سد القناة •

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يولييه للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول الى الشاطئ الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية ، فلما علم بذلك المسيو دلسبس أرسل الى عرابى فى أن يتمتع عن قطع القناة ، وأكد له كذبا فى تلغرافه « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة • يستحيل » ، فانخدع عرابى بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له ألا يصفى الى نصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها ، وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية الى بورسعيد لاحتلال القناة فأرسل الى عرابى تلغرافا آخر يقول فيه : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فانى هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصحبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيح لنا سد التريعة الحلوة عن السويس واذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلية أبيع لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا » ، ولم يكذ يصل هذا الأمر المبهم الى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة ، وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى الى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لأن الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم فى مؤتمر الاستانة منذ

ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة في قتالهم ، أما اعتماد عرابي على وعود دلسبس في حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابي في ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطأه في مسألة القناة العامل الأكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز في معارك الميدان الشرقي واحتلالهم العاصمة ، ولو سد عرابي القناة قبل مرور السفن الانجليزية لما استطاع الانجليز بالزحف على مصر من طريق الاسماعيلية ولاضطروا الى العدول عن زحفهم من هذا الطريق فتجد البلاد الوقت الكافي لتنظيم قوة المقاومة ، وهكذا فأتت الفرصة وصارت قناة السويس طريق الزحف على مصر ، فاجتازته السفن الانجليزية مقلة الجنود والمعدات الحربية حتى وصلت آمنة الى الاسماعيلية واحتلتها ، وعندئذ فكر عرابي في ردم القناة بعد أن ضاعت الفرصة اذ لم يعد ردمها في حين الامكان بعد أن احتلها الانجليز ، فعرابي يتحمل من هذه الناحية تبعه هائلة في هزيمة الجيش المصري ، وفي ذلك يقول صديقه وصديق العرابين جون نينه : « ان بساطة عرابي جعلته يرتكب أغلاطا كبيرة ظهرت عواقبها فيما بعد ، فبمقدار ما بذل من الهمّة في الدفاع عن الاسكندرية وتحصين خطوط الدفاع في كفر الدوار بحيث امتنعت على الانجليز ، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة اذ استمع الى النصائح الكاذبة التي خدعه بها المسيو فردينان دلسبس حين زعم أن الانجليز لا يمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسي ، فامتنع عرابي عن سد القناة في الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتآه زملاؤه وما ارتأيته أنا وكررته عشر مرات تارة بالقول القارس وطوراً بالكتابة في وجوب سد القناة ، رغم كل ذلك أصر عرابي على رأيه ، فمهد للجنرال ولسلي نصراً من أسهل ماعرف في تاريخ المعارك » ^(١) وكرر في موضع آخر ما نصح به العرابين بقوله لهم : « ان

(١) جون نينه - عرابي باشا ص ١٠٥ .

قناة السويس هي خط الدفاع الوحيد الذي لكم في هذه الناحية ، واذا لم تحتلوه فسيحتله العدو غداً ، ولن يجد صعوبة في احتلاله لأن الانجليز لا يهمهم الشرائع ولا المعاهدات ولا يرعون الا مصالحهم ، واذا وصلوا الى الاسماعيلية فان ذلك يعد نهاية الحملة .

وجون نيينه كان صديقا مخلصا لعرابي ، وقد لازمه منذ ابتداء القتال وقضى معه الشهر الأول من الحرب في كفر الدوار وظل على اخلاصه له بعد الهزيمة ، فأقواله لها قيمتها وحجتها .

ومن عجب أن يصير عرابي على رأيه الخاطيء مع أنه كما يقول جون نيينه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه في هذا الصدد اذ صرح للمستتر كامرون مراسل جريدة الستاندرد بحضور المسيو نيينه قبل ضرب الاسكندرية بقوله : « اتنا سنحترم القناة مادام العدو يحترم استقلال بلادنا ، ولكن اذا شبت الحرب فانتا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك آسفا لأننى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد^(١) » ، وقد كان هذا هو الوقت المناسب حقا لسد القناة ، فليت شعري ما الذى جعله يعدل عن هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

الرشوة والخيانة

لم يكتف الانجليز باحتلال القناة واتخاذ الاسماعيلية قاعدة لترحفهم، بل استعانوا بسلطان باشا على رشوة البدو القاطنين غربى القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادى ، والصالحية وما حواليتها ، وكان سلطان باشا يرافق الجيش الانجليزى نائبا عن الخديو ليقدم له كل المساعدات تمكينا له من الزحف ، ومن وسائله الى ذلك اتصاله بمشايع العربان في هذه الجهات ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشا والوعود ، واتخذ الانجليز منهم

(١) جون نيينه - عرابي باشا ص ١٠٥ .

مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لا يسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها وغوامضها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء •

قال المستر بلنت فى هذا الصدد : « ان أشهر مشايخ العربان الذين استعان بهم سلطان باشا ورشاهم هو سعود الطحاوى فى الصالحة (وفى رواية الشيخ محمد عبده أنه الحاوى الطحاوى) ، ومحمد البقلي فى وادى الطميلات ^(١) ، ، ومما يؤسف له أن بعض الضباط المصريين الموالين للخديو رافقوا الجيش الانجليزى فى زحفهم من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمعونة والارشاد والتجسس ^(٢) وأن الخديو ذاته أصدر أمراً فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بالترخيص للانجليز باحتلال القناة • وهذا فحواه :

« ليكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية فى منطقة قناة السويس أن أميرال الأسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما أتيا الى مصر لاعادة الامن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان، وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر الى كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة الى موظفى وعمال القناة البحرية ، ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على ارادتنا وينزل به أشد العقاب ^(٣) ، •

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٩٤ •

(٢) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ (مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٩ ص ٤٢) برقية من السيد ادوار مالت الى اللورد جرانفيل يخبره فيها أن الخديو باتفاقه مع الجنرال ولسلى عين الضباط الآتية أسماؤهم لمراقبته فى الميدان وأنهم سافروا لهذا الغرض من الاسكندرية الى الاسماعيلية يوم ٢٢ أغسطس وهم : الميرالاي زهراب بك • الميرالاي موريس بك (انجليزى) القائمقام تورنيزن (نمساوى) • القائمقام يوسف ضيا بك • القائمقام دولير بك (بلجيكى) • اليوزباشى توفيق افندى •

(٣) الكتاب الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٣٩ •

وعين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب نائبا عن الخديو
لمرافقة الجنرال ولسلى فى زحفه على العاصمة (١) .

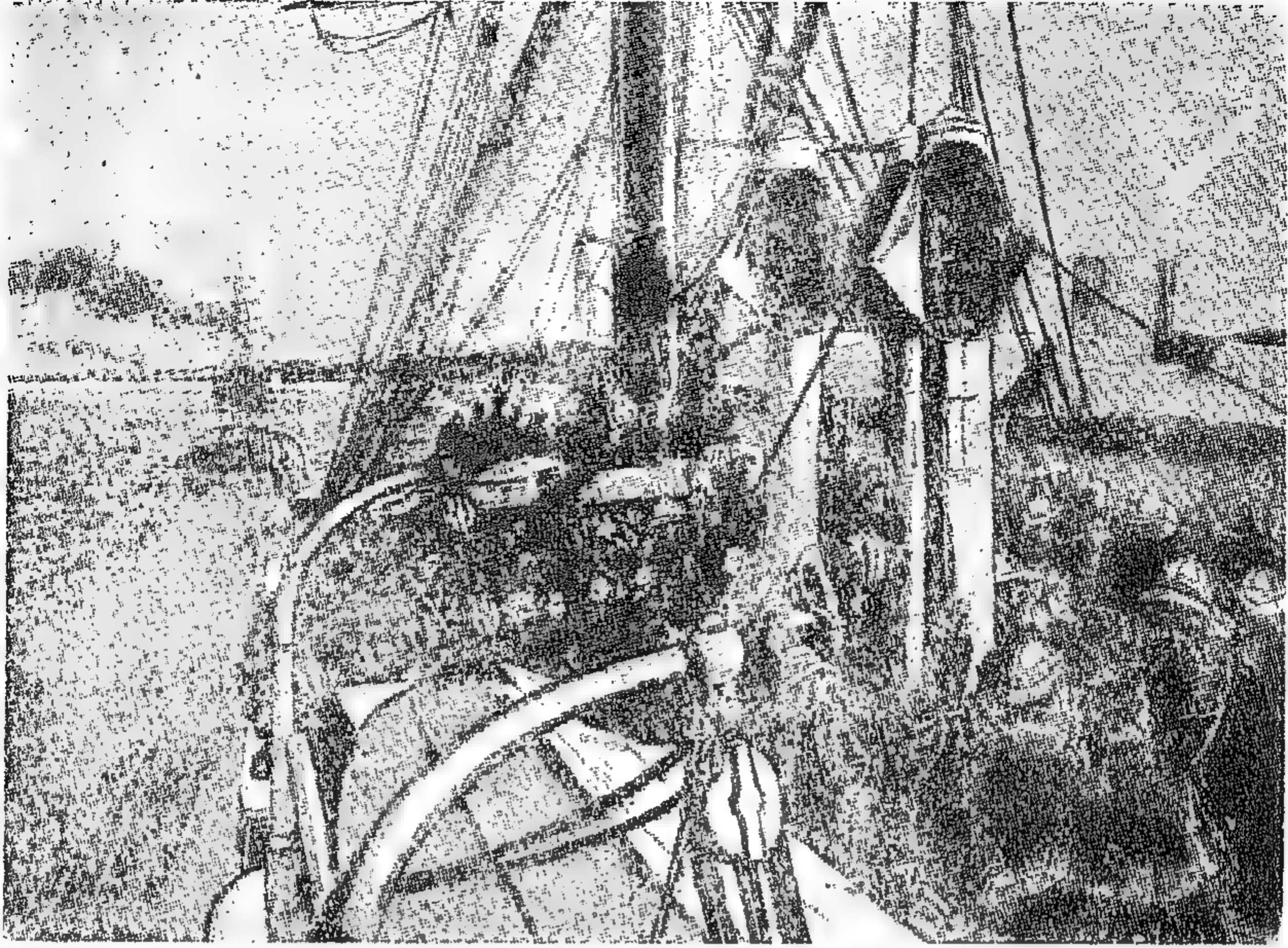
احتلال بورسعيد والاسماعيلية

٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

قلنا ان أول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله الى الاسكندرية
هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس ، وفى ١٦
أغسطس سنة ١٨٨٢ وضع بالاشتراك مع الأميرال سيمور الخطة الحربية
لاحتلال القناة . وفى مساء ذلك اليوم أفلتت السفينة الحربية ايريس
iris من الاسكندرية تقل الأميرال هوبكنس الى بورسعيد لابلاغ الكبتن
فيتزورى بالاسماعيلية والأميرال هويت بالسويس تفاصيل هذه الخطة ،
ومضمونها اخلاء القناة من السفن التجارية واحتلالها حربيا يوم ٢٠
أغسطس (٢) ، ونفاذا لهذه الخطة أصدر الجنرال ولسلى فى مساء ١٨
أغسطس تعليماته الى قواد الفرق بالاستعداد لمغادرة الاسكندرية فى اليوم
التالى ، ولكى يخادع العربيين عن نيته تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير،
وفى ظهر يوم ١٩ أغسطس أفلح الأسطول من الاسكندرية بقيادة الأميرال
سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر
النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال ولسلى واتجه الى
أبو قير ، فرسا قبالتها فى الساعة الرابعة بعد الظهر وبقي حتى الليل ، فلم
يشك العربيون فى أن خطة الانجليز هى مهاجمة أبو قير ، فأخذوا
يستعدون للدفاع عنها ، ولكن لم يكد يرخى الظلام سدوله حتى استأنف
الأسطول سيره قاصداً بورسعيد ، فوصلها صباح ٢٠ أغسطس ، وأخذت
السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الأسطول الى

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق وثيقة رقم ٦٩ ص ٣٥ .

(٢) الكولونل سبتان - الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٢٩١ .



اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس - ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

بورسعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية في هذا اليوم ، ومنعت البوارج الانجليزية مرور البواخر التجارية في القناة ، وقد منع الأميرال هويت من ناحية السويس دخول أية سفينة الى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع في مدخل القناة بارجة حربية تنفيذاً لهذا المنع ، وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة^(١) فذهب احتجاجها سدى ، وفي ٢٠ أغسطس احتل الأميرال هويت (شلوفة) شمالى السويس على القناة •

ضرب معسكر العراقيين في نفيشه

وكانت طلائع العراقيين وعددهم نحو ألفين ترابط في (نفيشه)

(١) الكتاب الازرق عن مصر سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٢٥ ص ١٢ ورقم ٢٨ ص ١٣ رقم ٣٣ ص ١٥ •

غربي الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلومترات منها (انظر الخريطة ص ٤٥٢) ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيراً بزحف الانجليز من هذه الناحية .

ووصل الجنرال ولسلي الى الاسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال في الميدان الشرقي ، وكان يصحبه الأميرال سيمور والأميرال هوبكنس ، ووصلت على أثره بقية البواخر المقلة للجيش البريطاني فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند الى السويس ، وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، في حين أنه لو سدت القناة في بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلي أن يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع في الدلتا ، وفي يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين .

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة ، ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيده القناة لم يكن سوى اعتراض شكلي كان الغرض منه منع العراقيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها ما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيلية بحراً وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية الى الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤماً على مصر في جميع أدوارها .

احتلال نفيشه

٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢

احتل الانجليز نفيشه بعد احتلالهم الاسماعيليه ، ولهذا الاحتلال أهميته ، لأن نفيشه هي أول محطة غربى الاسماعيليه ومنها تتفرع ترعة الاسماعيليه الى فرعين أحدهما الذهاب الى بورسعيد والثانى الى السويس.

معركة المجفر - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢

وقد سد العرابيون ترعة الاسماعيليه فى نقطة (المجفر) غربى الاسماعيليه ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطانى ، فهاجم الجنرال ولسلى (المجفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها بجنوده .

واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمى

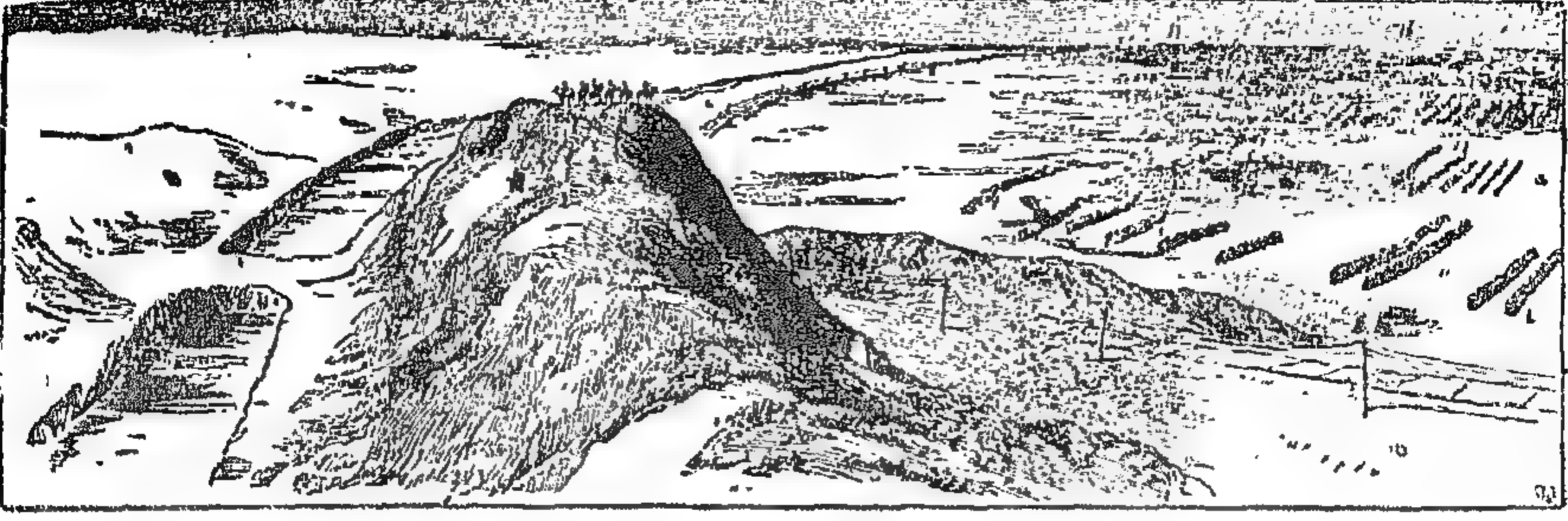
وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على المسخوطة يوم ٢٥ أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العرابين ، وكان يقود الجيش المصرى فيها الفريق راشد باشا حسنى .

ووقع محمود باشا فهمى رئيس أركان حرب الجيش المصرى أسيراً فى يد الانجليز ، فكان أسره أكبر ضربة أصابت الدفاع الوطنى .

استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ أغسطس ، وهى محطة تبعد عن نفيشه غربا باثنين وعشرين كيلومترا ، وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة وعشرين كيلومترا ، وقد استولوا فى المحسمة على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة .

وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حريا على جانب كبير من الخطر ، لأنه الخطوة الأولى التى اتخذها الانجليز للوصول الى معسكر العرابين



واقعة المسخوطة - ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

فى التل الكبير ، ثم احتل الانجليز القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون
مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة عشر كيلومترا من التل الكبير .

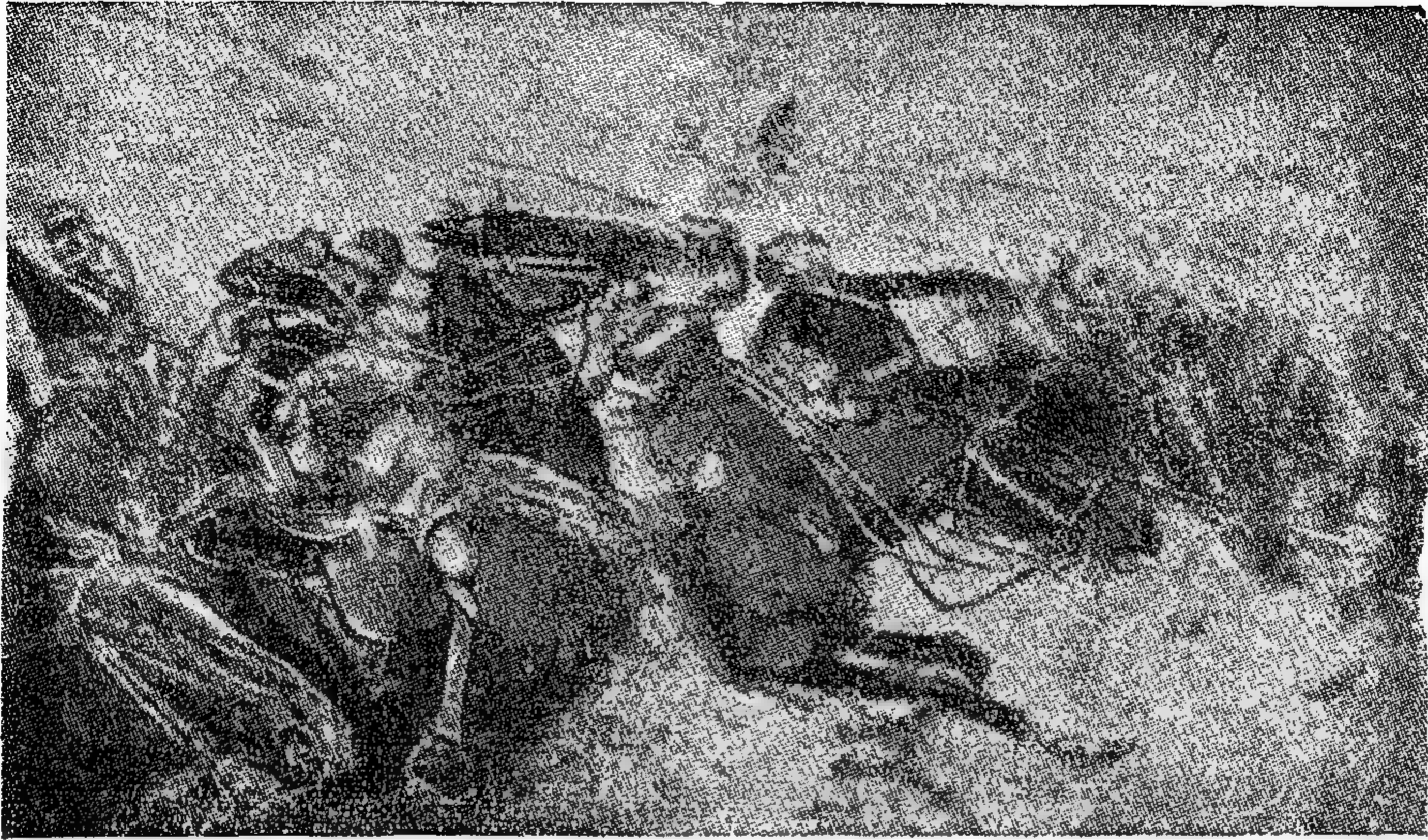
انتقال عرابى الى الميدان الشرقى

كان لأسر محمود باشا فهمى واحتلال المحسمة وانكشاف نية
الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد فى صفوف
العرايين ، فبادر عرابى الى الانتقال الى معسكر التل الكبير ، وسار بالقطار
من كفر الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس ، وكان
يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ، فلما وصل القطار الى
الزقازيق خف للقاءه جمع حاشد من العمد والأعيان وأرباب الطرق
والموظفين ، ونزل هنيهة بالمحطة ، وجلس بكشك هناك ، فاحتشد الناس
للهتاف له وصاروا ينادون : « الله ينصرك يا عرابى يا مولانا يا عزيز .
اهلك عسكر الانجليز . ياسيمور ياوش القملة ! من قال لك تعمل دى
العملة » ، وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى
ويقول : « أنا لها أنا لها » ، وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف
المجتمعين وصياحهم ، ولما وصل الى التل الكبير أعد عرابى لنفسه بالمعسكر
خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام ، وأقام بها



استيلاء الانجليز على المحسمة - ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢

يحوطه الحرس والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء علي باشا فهمي من القاهرة يقود الألاي الأول من المشاة مدداً للجيش ، وضعوا خطة القتال التي استدعاهما تبدل الموقف ، فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز في القصاصين ، وأرسلوا الى طلبه باشا عصمت في كفر الدوار لكي يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد ، فجاءهم عيد بك محمد بألايه ، وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بألايات الفرسان وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه أورطتان من العساكر السودانية فاستعد الجيش المصري لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتي : الجنرال جراهام في القصاصين ، والجنرال دروري لو قائد الفرسان في المحسمة ، والجنرال ويليس في المسخوطة •



واقعة القصاصين الاولى - ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢
عن مجلة الجرافيك عدد ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢

واقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز في القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا ، فاستولوا على المواقع الأمامية للانجليز ، ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال درورى لو ما لبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع ، وخسر الانجليز في هذه الواقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحا منهم عشرة من الضباط^(١) وامتد فيها القتال الى الليل^(٢) .

موقف تركيا

واعلان السلطان عصيان عرابى

قدمنا أن موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منطويا على سوء النية والخلل فى رأى ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة

(١) الكولونل سبتان : الحملات الانجليزية فى افريقية ص ٣٠٩ .

(٢) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٥٨ .

لاسترداد امتيازات الاستقلال الذي نالته مصر ، فأخذت تغرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطوراً بتأييد العربيين ، لتكسب من وراء هذا الانغراء نفوذا وسلطانا ، ولكنها فى الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء •

وزاد موقفها خطلا بامتناعها بادىء الأمر عن الاشتراك فى مؤتمر الاستانة الذى عقد فى عاصمتها ، وكان امتناعها مبنيا على سبب سخيف ، وهو أن ايفادها درويش باشا الى مصر سيحل المسألة المصرية ويفنى عن عقد مؤتمر بشأنها ، وقد تبين لك أن درويش باشا لم يكن لوجوده أى أثر ايجابى فى تطور الحوادث ، ولو أنها اشتركت فى المؤتمر ونفذت قراره بوجوب تدخلها وارسالها جيشا الى مصر لنجت البلاد من الاحتلال الانجليزى ومن الاحتلال التركى ، ولما أدركت خطأها اشتركت آخر الأمر فى المؤتمر كما تقدم بيانه (٤٢٢) ، ورضيت بارسال جيش عثماني الى مصر ، ولكن بعد فوات الفرصة ، أى بعد أن ضربت انجلترا الاسكندرية وأرسلت قواتها البحرية والبرية واحتلت مصر •

وبينما كان الانجليز يتقدمون فى داخل البلاد كانت المفاوضات ما زالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة والباب العالى للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثماني الى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تتمع هى الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجىء ذلك الجيش ، وقد تذرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى :

(١) تحديد عدد الجيش العثماني المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أو ستة آلاف جندي (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول الى الاسكندرية (٣) عرض خطته الحربية على القيادة الانجليزية (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزى عن مصر •

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سبباً في تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأى شرط تضعه انجلترا وبادرت بارسال جيشها لكان ذلك خيراً وأخف ضرراً من إحجامها عن انفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الأخير فى البلاد ويؤدى لا محالة الى جلاء الجيشين معا كما حدث حين أرسلت كل من انجلترا وتركيا جيشاً لاجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد فى ذلك الحين .

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين أنها لا تقبل اشتراك الجيش العثمانى مع الجيش الانجليزى فى اخماد الثورة الا اذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك ، وفى غضون مهزلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عسيان عرابى ، وأن يقترن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، وأخيراً وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ^(١) ، وهو يقضى بارسال ثلاثة آلاف جندى عثمانى الى بورسعيد ، وفى الوقت نفسه أعلن السلطان عسيان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الأستانة يوم ٦ سبتمبر ^(٢) .

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت باخماد الثورة قبل أن تتحرك تركيا الى ارسال جيشها ، بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عسيان عرابى أثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابى فى القتال ، ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر فى اصدار هذا الاعلان لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ولا كان يميل الى تثبيت سلطته ، ولكن السياسة الانجليزية

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٦ .

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ وثيقة رقم ٥٦ .

أُلتُ وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين
حتى أصدر السلطان اعلانه المشهود •

ولما هزم عرابي في موقعة التل الكبير بادر اللورد دفرين الى ابلاغ
الباب العالي أنه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لارسال جيش عثماني
لأن الجيش الانجليزي قد انتهى من مهمة اخماد الثورة •

فاعلان عصيان عرابي والحرب قائمة هو تدبير منطوق على المكر
والخبث ، وضعته انجلترا لاضعاف قوة المقاومة في مصر ، وتمكين جيشها
من احتلال البلاد وهي التي طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم
بيانه •

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة
(الجوائب) ^(١) التي نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصري لاطلاعهم
عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا في البلاد
لدعوة العمد والأعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات
تأثيرا كبيرا في حالة الضباط المعنوية ، وفي ذلك يقول عرابي انه رأى
تأثيرها باديا فيهم ، فأفهمهم أنها دسياسة انجليزية تمكنوا من انفاذها
بواسطة الرشوة ، ولكن نصائحهم لم تؤثر في أحمد بك عبد الغفار
قومندان الفرسان وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الألاي الثاني وعلى
بك يوسف ميرالاي الألاي الثالث من المشاة «وأسروا الغدر والخيانة» ^(٢)

واقعة القصاصين الثانية

٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

في صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة
بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية ، هجم فيها

(١) هي جريدة كانت تصدر بالاستانة باللغة العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق .
(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٣٩٠ . وقد نفينا عن أحمد بك عبد الغفار تهمة الخيانة .
كما سيجيء بيانه .



واقعة القصاصين الثانية - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى (المعروف بأبى شنب فضة) على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى •

ذكر عرابى عن هذه الواقعة فى مذكراته أنه فى اليوم السابق لوقوعها عقد مجلسا بمعسكر الجيش فى التل الكبير حضره كبار القواد كراشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومحمود سامى باشا البارودى وغيرهم لوضع خطة القتال ، فتقرر فى هذا المجلس الهجوم على مواقع الانجليز فى القصاصين حيث حشدوا فيها معظم قواتهم ، وكان عددهم يبلغ نحو ثلاثين ألف جندى ، ومن قوادهم الدوق أوف كنوت ثالث أنجال الملكة فيكتوريا ، واستقر رأى عرابى وصحبه على أن يكون الهجوم بشكل

نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها ، وأن يكون محمد أفندي الزملاوى بأورطته فى الجانب الأيمن لترعة الاسماعيلية ومعه أورطة من الفرسان ومدفعان وجمع من العربان ، وفى الجانب الأيسر للترعة الألاى الأول من المشاة بقيادة أحمد بك فرج وخلفه ستة مدافع ، وفى القلب ألاى عيد بك محمد تتقدمه بطاريتان (من ١٢ مدفعا) من مدافع كروب وخلفه بطارية من ستة مدافع ، وهؤلاء جميعا بقيادة اللواء على باشا فهمى ، والطوبجية بقيادة حسن بك رأفت ، وأن يكون بالجناح الأيسر الميرالاي على بك يوسف خنفس (الخائن) بألايه وخضر بك خضر ومعه أورطتان من الجنود السودانية وبطارية من ستة مدافع وست أورط من الفرسان بقيادة الميرالاي أحمد بك عبد الغفار ، والقائد العام لهذا الجيش هو الفريق راشد باشا حسنى ، وتقرر أيضا أن يتحرك محمود باشا سامى البارودى بجيشه من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للاحداق بيمينه العدو ، قال عرابى وقد عمل بهذا الترتيب رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثلث الأخير من ليلة ٩ سبتمبر (٢٥ شوال سنة ١٢٩٩) قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما استقر عليه الرأى اذ أطلعهم عليه الميرالاي على بك يوسف خنفس (الخائن) ، فبادر الجيش المصرى باطلاق المدافع ، واشتبك القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبا لقتاله ، فأطلق عليه مدافعه قبل أن يصل الى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد الى الصالحية ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الأبطال حتى آخر النهار ، « وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه ، وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقدوفاتها

كالمر في الميدان ، وكانت هذه الواقعة أمد حرب انتشبت بيننا وبين
الانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهم نادر المثل (١) .

ويقول جون نينه عن هذه الواقعة ان اصابة القائدين الباسلين راشد
باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش
المصرى لا تقل فى قدامتها عن أسر محمود باشا فهمى .

ويقول المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة ان
الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف كنوت يقع
أسيراً ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك أنه كان على
محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية فى ألفى مقاتل ليلا
ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه ضل الطريق ، ويقال ان رجال
سعود الطحاوى أضلوه عمداً ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى
المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن عرابى كان واجبا
عليه أن يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى
المقدمة ، ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة
الجيش التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة
الضابط على بك يوسف خنفس ، وفى ذلك يقول عرابى فى رسالته الى
المستر بلنت ان على يوسف هذا خانهم وأفضى التدبير الذى وضعوه
للمعركة قبل وقوعها وأفضى به الى الجنرال ولسلى وسلمه الرسم الذى
وضع لها ، وأن سلطان باشا قد أفسد عليهم على يوسف بالرشوة ، وأنه
علم بهذه الخيانة بعد هزيمة التل الكبير (٢) .

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٧ .

(٢) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٠ و ٣٥٢ .

الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى ، وقد ظهر الاضطراب على زعماء العربيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب الى قلوبهم ، وأدرك عرابى بعد قوات الفرصة أنه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا فى داخل البلاد بهذه السهولة ، فأخذ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس ، وبدأ بعد واقعة القصاصين فى ارسال الجرحى الى العاصمة اذ أقتلهم القطر المخصصة الى العباسية ، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ، واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى ، فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٢٨ شوال سنة ١٢٩٩) ، وأخذ يتفقد مواقع الجيش فى التل الكبير الذى أصبح بعد واقعة القصاصين هدف الانجليز فى هجومهم •

معركة التل الكبير

١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

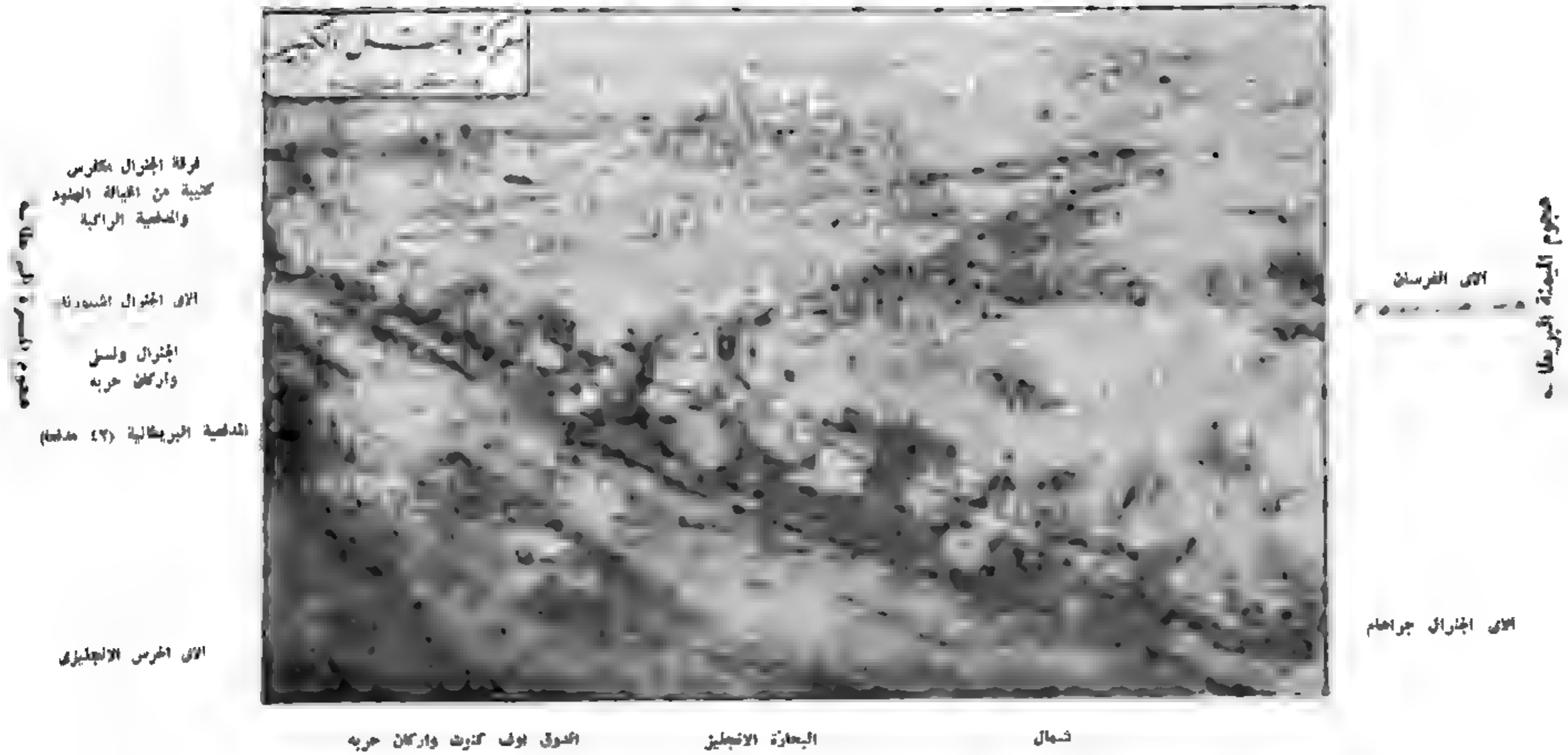
تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديد بثلاثين مترا ، وتمتد بانحدار خفيف نحو (الصالحية) ونحو (القصاصين) •

وكانت خطوط الدفاع المصرية فى (التل الكبير) تبتدىء من السكة الحديد ، وتمتد بطول ستة كيلومترات متجهة من الجنوب الى الشمال ، ويحمى معقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر أو متران ، ووراء الخطوط الأمامية خطوط أخرى تمتد الى معسكر التل.

الكبير الواقع على السكة الحديد ، ولم يكن عرابى قد أتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى فى ذاتها محكمة الوضع ، لأنها أقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافى من الجند لصدهجمات الأعداء •

وكان الجيش المصرى فى التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة أليات من الفرسان وستة آلاف من البدو ، وكان عرابى يشرف على حركات القتال ، ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها الى على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا •

ويقول المستر بلنت ان جيش عرابى بالتل الكبير لم يكن يزيد عن عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف جندى ، والباقون كانوا من المجندين الأحداث الذين لم يسبق لهم اطلاق بندقية واحدة ، أضف الى ذلك أن خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا فى كفر الدوار بقيادة طلبة باشا عصمت أو فى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى، وهؤلاء لم يشتركوا قط فى المعركة، وكان من حسن التدبير أن يستدعى عرابى على الأقل الألى المرابط فى دمياط لأنه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل ، ولم يأت من هذا الألى سوى أورطتين مع مسيس الحاجة اليه ، وعهد عرابى بالقيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى ، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية ، أضف الى ذلك أنه كان الى ما قبل المعركة قائدا لفرقة مريوط ، واستدعاه عرابى الى التل الكبير بعد اصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع •



خريطة معركة التل الكبير

وتجد فيها موقع التل الكبير ، مضطرة التل الكبير ، فرقة الاسماعيلية ، فالكسكة الحديد ، فمستقر الجيش المصري وفيه خيمة عرابي ، خط الدفاع الثاني ، يليه خط الدفاع الاول ، هجوم الجيش البريطاني من الخيالة ومن الميسرة

(وقد التبتنا هذه الخريطة من مجلة الجرافيت الانجليزية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى أحد عشر ألفا من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعا^(١) ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير ، اذ كانت أصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من أراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعيق سير الجنود ، واعتزم الزحف ليلا لكي يوفر على جنوده عناء المسير فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة ، وقد رجح عنده الزحف فى الظلام ما لاحظته حين كان يستطلع مواقع المصريين فى التل الكبير أنهم لا يضعون الطلائع أمام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير فى الدفاع ، فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر ، وفى مساء هذا اليوم تاهب للزحف ، ولما جن الليل بدأ الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين فى منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا . وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العرابيون بزحفه ، وكان يتقدم الجيش البريطانى بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ، ولكن هؤلاء لم يكن فى استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء بل كان المرشدون الحقيقيون لفيفا من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو ، وأمامهم عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيس ، ومن العجب أن يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلو مترا دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عرابى أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر ، وعندئذ

(١) احصاء الجنرال ولسلى فى تلغرافه الى وزارة الحربية البريطانية عن الواقعة .

صارت كتابتهم الأولى على مسافة ١٥٠ ياردة من طلائع التل الكبير ، وقد فوجيء المصريون بالهجوم اذ كانوا نائمين بعد أن سهرُوا في سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق ، ولم يكن هولاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلي جنوده بالهجوم ، فابتدأ في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً ، وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العربيين كما تراءى على الخريطة (مقابل ص ٤٨٩) ، فافتحمت الجنود الانجليزية الاستحكامات الأمامية ، وأطلق رماثها القنابل والبنادق عليهم ، وقتل منهم في هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق ، ولكن الهجوم كان فجائياً وشديداً ، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الأمامية ، وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثاني ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعاً ، وهجم فرسان الجيش البريطاني بقيادة الجنرال دروري لو على مسيرة العربيين متجهة صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا بها ، وأخذ المصريون على غرة في الميمنة والميسرة ، وضمد للدفاع الأليان من السودانيين بقيادة الميرالاي محمد بك عبيد ، وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل مجيد عبيد ، واستيسل أيضاً في القتال ألي من القيادة. بقيادة أحمد بك فرج ، وألي عبد القادر بك عبد الصمد ، وكذلك أبلي اليوزباشي حسن أفندي رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) . بلاء حسناً في الواقعة اذ كان قومنداناً للطوبجية فلما فوجيء المصريون بهجوم الجيش الانجليزي اختل نظامهم ، لكن اليوزباشي حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو في تلك الواقعة ، وقد أعجب الجنرال ولسلي ببسالته وترك له سيفه احتراماً له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا في المعركة عن ثلاثة آلاف ، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فألقوا أسلحتهم ولاذوا بالفرار ، ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها عن ٥٧ قتيلاً منهم ٩

ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى ، و ٤٠٢ جريحا منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ قتل ، ويقول المستر بلنت ^(١) « انه سمع من خادم عرابى الذى لازمه فى المعركة أن عدد قتلى المصريين كان كبيرا وأنهم بلغوا عشرة آلاف قتل وجريح لأن الانجليز لم يستعملوا هواده فى القتل ، وقال انه لا يضمن صحة هذه الأرقام ، ولكنه شاهد أكواما من عظام القتلى فى التل الكبير وهى شهادة ناطقة بما جرى فى المعركة » ، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤوته ^(٢) .

رواية عرابى عن معركة التل الكبير

كتب عرابى عن معركة التل الكبير ما يأتى :

« طلبت على باشا الروبى قومندان مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى فحضر فى عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩ - ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وتوجه توا الى المقدمة ، فأمر بانتقال ألابى على بك يوسف (خنفس) وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذى كان مائلا الى الورا على شكل زاوية منفرجة ليحمى العسكر من هجوم العدو ، ووضعهما على استقامة الخط المستحكم الممتد من الترعة الحلوة الى الجهة الشرقية ، وأمرهما باتخاذ دزوة خفيفة من التراب فى أثناء الليل ، فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط استحكام خفيف بعساكره حيث كان فى نهاية الجناح الأيسر ، وأما على بك يوسف فانه جمع عساكر ألابى فى هيئة القوس ولم يجر عمل شئ يقيهم مقذوفات العدو اذا هجم على الجيش ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بعساكر السوارى (الفرسان) الى الأمام على بعد ألفى متر ليمنعوا تقدم العدو

(١) فى كتابه التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٦ .

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة ٨ رقم ١٢٩ .

إذا اراد الهجوم على معسكرنا ، ولكن وامصيتهاه خاب الأمل فيهما ، وفي يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩ - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كنت في صلاة الفجر اذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة ، فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام ، ورأيت بطارية طوبجية سوارى على مرتفع من الأرض تبعد عن الحيمة التى كنت فيها بنحو ستمائة متر صبت مقذوفاتها على مركزنا العمومى ، وكان مركزنا المذكور خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، ولم يكن هناك الا الأهالى المتطوعون مع الشيخ محمد عبد الجواد وأخيه الشيخ أحمد عبد الجواد (١) وجابر بك من بندربا بمديرية بنى سويف ، وكانوا نحو ألفى نفر ، فدعوناهم للهجوم معنا على تلك البطارية فامتنعوا ، ودهشوا ، فذكرناهم بحماية الدين والعرض والشرف والوطن ، ولم يجد ذلك نفعا بل تفرقوا فرارا ، فجاء ضابط من طرف على باشا الروبى القومندان الجديد يخبرنى باتخاذ مركز آخر ، ثم نظرت فوجدت الميدان مزدحما بالحيل والجمال والعساكر متشتتين ومولين ظهورهم للعدو ، فذهبت الى القنطرة التى على التربة هناك لأمنع العساكر عن الفرار ، وصرت أناديهم وأحرضهم على الرجوع والثبات والصبر على قتال العدو وأذكرهم بالشرف الاسلامى والعرض والوطن ، فما كان من سميع ولا بصير ، فألقوا بأنفسهم فى التربة وسبحوا الى البر الغربى ، فذهبت الى بليس لجمع المنهزمين هناك واتخاذ مركز آخر لمنع العدو من الوصول الى القاهرة ، وكان معى أخى السيد صالح عرابى وخادمى محمد ابراهيم وجاويش بروجى يدعى عطية محمد فقط ، وكانت مقذوفات الطوبجية السوارى تتساقط علينا من كل جهة حتى تركنا حدود التل الكبير ، فلما وصلت الى بليس وجدت على باشا الروبى سبقنى اليها ، فسألته عما دهاهم فلم يزد على قوله انه خذلان ،

(١) هما الاخوار الشيخ محمد عبد الجواد القاياتى والشيخ أحمد عبد الجواد القاياتى من علماء الأزهر وكانا من أنصار الثورة ومن الداعين الى تطوع المصريين الى قتال الانجليز ، وكانا موضع احترام زعماء الثورة ، وأحدهما وهو الشيخ محمد عبد الجواد والد الأستاذ الأديب السيد حسن القاياتى .

وكان على أثرنا فرقة من خيالة العدو فهجموا علينا ، فأرخينا للخيـل أعنتها حتى وصلنا محطة انشـاص ، فوجدنا هناك قطارا فركبناه ، وذهبنا الى القاهرة لاتخاذ الوسائل اللازمة لحفظها من الأعداء قبل وصولهم اليها ، وأسباب هذا الخذلان هو أنه في خلال تلك الأيام كانت الرسائل تبعث من قبل الخديو الى كبراء الضباط بالوعد والوعيد معلنة لهم أن الجيش الانجليزى لم يحضر الى مصر الا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييدا لسلطته ، وكانت توزع تلك الرسائل بواسطة محمد باشا أبى سلطان رئيس مجلس النواب ومن معه الذين هم مع الانجليز فى الاسماعيلية بأمر الخديو وبواسطة الجواسيس من (المصريين) كأحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى العضوين فى مجلس النواب عن مديرية المنوفية ، وأثروا على قلوب على بك يوسف قومندان الألاى الثالث وأحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى لشدة ضغط ابن عمه عليه ^(١) وعبد الرحمن بك حسن حكمدار ألاى السوارى الثانى وحسن بك رافت قومندان الطوبجية ، واستمر ذلك الى أن كانت ليلة الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أنشاع على بك يوسف أنه علم من الجواسيس أن الانجليز لا يخرجون فى هذه الليلة من مراكزهم ، ولذلك لم يفعل ما أمره به على باشا الروبى من عمل خط استحكام من التراب ، وجمع عساكر فى نقطة واحدة فى شكل قوس ، وكانت العساكر الانجليزية قد سارت من أول الليل وفى مقدمتها بعض ضباط أركان حرب من المصريين الذين انجازوا الى الخديو بطرف الانجليز وأمامهم عربان الهنادى يرشدونهم الى الطريق واستمروا سائرين الى أن بلغوا المقدمة فى آخر الليل ، وكانت السوارى تحت حكمدارية أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فبدل أن تناوش العدو القتال وتوقف سيره رجعت أمامه كأنها تقوده الى أن بلغوا

(١) كذا فى مذكرات عرابى . والذى نعلمه أن أحمد بك عبد الغفار قومندان الفرسان ليس ابن عم أحمد أفندى عبد الغفار عضو مجلس النواب ، ثم ان الحكم على أحمد بك عبد الغفار بالنفى ثمانى سنوات خارج القطر ينفى رواية عرابى عنه ويبرئه مما نسبته اليه .

محل ألى على بك يوسف الذى كان خاليا من عساكره ، فمروا بين
العساكر بلا مانع يمنعهم ، وأطلقوا النار على الاستحكامات من الخلف
والأمام ، وأوقعوا بالجند على حين كان راقدا ، فدهشت العساكر وتولاها
الاندهال حيث رأوا ضرب النار عليهم من خلفهم وأمامهم ، فألقوا أسلحتهم
وقروا طالين النجاة لأنفسهم الا ألى المشاة الأول حكمدارية أحمد بك
فرج وألى محمد بك عبيد وألى عبد القادر بك عبد الصمد فانهم ثبتوا
فى مراكزهم وقتلوا أعداءهم حتى النهاية فاستشهد منهم من استشهد
وجرح من جرح ، وصار الميدان ظلما من دخان البارود ، واختلط الجند
المنهزم بالحيوانات المنتشرة فى تلك الصحراء الواسعة ، واشتعلت النار
بعربات السكة الحديد التى بها الذخيرة الحربية وما جاورها من عربات
المؤونة من مقدوفات الطوبجية السوارى التى عمدت الى ضرب المركز
العمومى ، وهكذا تم استيلاء الانجليز على مركز التل الكبير ومهماته
وذخائره ، وبه كانت نهاية الحرب والحسرة عظيمة بسعى الحديو ومن
انحاز اليه من المصريين الذين نشأوا تحت ضغط الاستبداد واستمروا
عيش الاستبداد ، وبمساعدة المنافقين من عمد وأعيان المنوفية وعرب الهنادى
بالشرقية الذين كافأهم الحديو خصوصا الشيخ حمد أبو سلطان وأخوته
من عربان الهنادى القاطنين بالشرقية فان الحديو أقطعهم خمسة آلاف
فدان فى رأس الوادى مكافأة لهم على خيانتهم للدين والوطن الذى نشأوا
فى خيراتة (١) ، •

وينسب المسيو جون نينه هزيمة التل الكبير الى خيانة سلطان باشا ،
ويقول المستر بلنت ان الميرالاي عبد الرحمن بك حسن الذى كان معهودا
اليه حراسة المقدمة غير من مواقع الحرس خصيصا لكى يفتح الطريق
للانجليز ، وان ميرالاي آخر وهو على بك يوسف خنفس كان على قيادة

(١) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٣٩٨ •

خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الانجليز الهاجمين بأن وضع المصابيح في نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكي يهتدى بها الانجليز^(١) .

نظرة الى معركة التل الكبير

كانت معركة التل الكبير سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصري ، لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجند ، وكانت فيما عدا ذلك أنيه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية ، فهي صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، اذ كان فريق من الضباط المصريين عوناً للجيش الانجليزى فى اقتحام خطوط الدفاع المصرية ، وتلك هى الخيانة بعينها ، أما القواد والضباط العرابيون فلم يبرهنوا على شجاعة ما فى ميدان القتال ، فخلت الواقعة من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد ، ولم يظهر فى المعركة عمل يدل على البطولة التى اشتهر بها الجيش المصرى فى رد عادية الانجليز أنفسهم حين حاولوا احتلال مصر سنة ١٨٠٧ ، اذ هزمهم فى معارك رشيد وأبى مندور والحماد^(٢) أو البطولة التى عرف بها فى معارك الموره سنة ١٨٢٥ ، وفتح عكا سنة ١٨٣٢ ووقائع حمص وبلال وقونية سنة ١٨٢٢ ، وواقعة (نصيين) سنة ١٨٣٩^(٣) وفى حرب القرم سنة ١٨٥٤^(٤) .

فهذه المفاخر التى ازدان بها تاريخ الجيش المصرى تشهد بأن المعركة التى لحقت سمعته فى معركة (التل الكبير) انما ترجع الى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى ، وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فإليته استشهد فى تلك الواقعة ، اذن لمات بطلا وكان جديرا بأن تمجد الأمة ذكره ، فان البطولة والفداء والتضحية هى عدة الأمم فى كفاحها ،

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٠٢ .

(٢،٣) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها و ص ٢٣٠

(٤) كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ٣٧ .

ومادة الحياة في نهضتها ، وسيلها الى المجد والعلا ، ولكن عرابي آثر الحياة على الواجب المقدس ، فقد روح البطولة والتضحية ، ولم يكن هذا عهده للأمة قبل نشوب الحرب ، فقد كان يقول انه لا يخشى تهديد انجلترا ولا أوروبا ولا تركيا ، وانه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق من حياته ^(١) فليت شعري لم لم يف بعهده فيكون دفاعه على الأقل صفحة بطولة في تاريخه وفي تاريخ مصر ، أما اذا كان معتزما التسليم لمجرد الهزيمة فكان الأولى به ألا يغامر بالبلاد في حرب أدت الى الاحتلال والهوان ، فهزيمة التل الكبير لم تكن هزيمة عرابي وحده أو هزيمة لجيشه ، بل هي هزيمة لمصر بأسرها اذ كانت نتيجتها الاحتلال البريطاني • ولو أن عرابي لم يستشهد في واقعة التل الكبير وتراجع منها مصراً على الاستمرار في المقاومة لعد عمله بطولة تذكر له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة في المدافعة والجهاد ولكن لكي ينجو بنفسه اذ سلم سلاحه وألقى بنفسه بين أحتضان الانجليز ، ولو كان مجاهدا حقاً لظل يجاهد حتى آخر نسمة من حياته ، ولم تكن هزيمة التل الكبير بما نعة له من الاستمرار في الجهاد والاعتصام بالمقاومة لو أراد ذلك •

فتأمل في الفرق بين موقفه وموقف مراد بك في عهد الحملة الفرنسية حين انهزم في واقعة امبابه (معركة الأهرام) فقد كان في مقدوره أن يسلم سلاحه للفرنسيين فيقابلوه بالاكرام والاعزاز ، ولكنه آثر الكفاح والنضال ، واعتصم بالصعيد واستثار فيه عناصر المقاومة ، فجاهد الفرنسيين سنتين متتاليتين في حروب مضيئة ومعارك مستمرة ، صحيح أنه جنح بعد الجهاد الى مسالمتهم ، وعقد والجنرال كليبر معاهدة صلح وتسليم ، ولكن فرق كبير بين الثبات على المقاومة سنتين متتاليتين والفرار من الميدان والاستسلام لمجرد وقوع الهزيمة الأولى •

وصفوة القول ان معركة التل الكبير هي صفحة غير مشرفة في تاريخ

مصر •

(١) أقوال للمستتر بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢

الفصل السادس عشر

التسليم

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة (الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - ٢٩ شوال سنة ١٢٩٩) ، وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى قصر النيل ينتظرون أنباء المعركة ، وبقي يعقوب باشا سامى ملازما مكتب التلغراف دون أن يكشف أحدا بما كان يتلقاه من الأخبار ، الى أن أنبا الحاضرين أن ناظر الجهادية (عرابى) قادم على عجل الى العاصمة ، فأيقنوا أنها الهزيمة لامحالة ، وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفها وعلائم الاضطراب والخجل بادية عليه ، فجلس فى مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجئ بهجوم الانجليز ونسب الى الجند عدم اطاعة أوامره فى القتال ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم ، فاختلفت الآراء ، وكثر اللفظ ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الأمير ابراهيم باشا أحمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلا ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية مملأى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوفرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية ، فاستحسن

الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت الى التسليم ، واستقر الرأي في هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعي في ضواحي العاصمة •

وانفاذا لهذا الرأي ذهب عرابي الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لانشاء خط دفاعي أمام المطرية شرقي عين نمس ليستند يمينا الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف غربا الى النيل عند فم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا ، ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية ، قال عرابي في هذا الصدد : « وأردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا ألف رجل من خفراء البلاد بدون خيابط ونحو أربعين نفر سوارى في مركز عساكر الخيالة مع الميرالاي أحمد بك نير ، فقال الميرالاي المذكور انه يقف في وجه العدو ويقاتله برجال الأربعة حتى يموت معهم ، ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الأولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » •

ثم رجع عرابي ومن معه الى المجلس العرفي بقصر النيل وأخبر الحاضرين بما شاهدوه ، فاستقر رأي الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية ، فحرروا العريضة وأمضاها عرابي ومن معه، وأرسلوها صحبة وفد مؤلف من محمد رعوف باشا حكمدار السودان السابق ، وبطرس باشا غالى وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا ، ورعوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابي وصحبه بالاعدام •

وكان الارتباك باديا على عرابي وصحبه ، لا يدرون ماذا يفعلون ،

فلم يكد الوفد يسافر الى الاسكندرية يوم الخميس ١٤ سبتمبر حاملا عريضة الاسترحام حتى تراءى لهم تغير صيغة العريضة، كأن تغير الصيغة سيغير من مصيرهم ومصير البلاد ، والحق أن عرابي لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير اليه أمر البلاد ، بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الاعداء .

فكروا اذن في تنقيح العريضة الأولى فأردفوها بعريضة أخرى وأرسلوها صحبة عبد الله نديم، فسافر بها بقطار مخصوص في يوم الخميس ذاته ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأمر بالقاء القبض على علي باشا الروبي ويعقوب سامي باشا وايداعهما السجن ، فعاد النديم أدراجه واختفى عن الأنظار .

الزحف على العاصمة واحتلالها

لم تكد تنتهي معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى أمر الجنرال ولسلي فرقة الفرسان بقيادة الجنرال دروري لو Drury Lowe أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها ، وأمر الجيش الهندي بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصري من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية ، فسار الفرسان نحو بليس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال دروري لو التلغرافات التي أعدها عرابي الى مديريات الوجه البحري بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطاني ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق في ذلك اليوم دون مقاومة، واستولى فيها على خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن .

واستأنف الجنرال (دروري لو) الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (أول ذي القعدة سنة ١٢٩٩) ، فتجرك من بليس في منتصف الساعة الخامسة صباحا في قوة لا يمكن أن تكفي في الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت

على روح المقاومة ، قال المسيو بيوفيس فى هذا الصدد : « لم يكن الجنرال درورى لو يسير فى زحفه فى طريق آمنة اذ لم يكن معه سوى عدة مئين (الصحيح عدة آلاف) من الجند ، وكان أمامه مدينة أهلة بالسكان تدافع عنها حامية قوية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعقل التى بنيت أخيرا فوق جبل المقطم ، وأمامه ذكريات الثورات الهائلة التى سببت المتاعب والخسائر الكبيرة لنابليون وكليبر خلال الحملة الفرنسية ، ولكن جبن الرؤساء العربيين قد أخرجه من المأزق ، (١) » .

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها ، وأرسل الجنرال درورى لو الى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم ، وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على باشا فهمى الذى كان لم يزل جريحا ملازما بيته بعد اصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى أمره بالتسليم للقائد البريطانى ، ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبه باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نيينيه ، فأشار عليهم المسيونيين بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبه بنصيحته ، وتهايا الاثنان للذهاب الى العباسية لكى يسلما أنفسهما للجنرال درورى لو ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال : « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى الى منزله يصحبه طلبه باشا والمسيو نيينيه وأخذ يتأهب لتسليمه نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه ، وفى نحو الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبه باشا ، وأمر سائقها بالتوجه الى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جىء بهما الى الجنرال درورى لو فسلما سيفيهما اليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة ، وسارت

(١) بيوفيس - الفرنسيون والانجليز فى مصر ص ٢٩١ .

كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية •

وتولى تسليم القلعة الميرالاي على بك يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى واقعة التل الكبير •

واحتل الانجليز أيضا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم ، فكان ذلك ، ايذانا باحتلال العاصمة •

وقد خرج بعض الأهلى من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لايجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلى •

ودخل الجنرال ولسلى العاصمة صبيحة يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يصحبه أركان حربه ، وسلطان باشا نائبا عن الخديو، ونزل فى سراى عابدين التى أمر الخديو باعدادها له ، ونزل الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا ، وأخذت كتائب الجيش الانجليزى تفد على العاصمة تباعا عدة أيام ، وما أن دخل الجنرال ولسلى العاصمة حتى أرسل الى وزارة الحربية الانجليزية تلغرافا قال فيه : « انتهت الحرب • لا ترسلوا مددا الى مصر • »

ونقل عرابى وطلبه الى قشلاق عابدين يوم السبت ١٦ سبتمبر ، ثم نقل مع غيرهما من كبار المسجونين الى سراى (الدائرة السنية) (١) اذ حولتها الحكومة الى معتقل أعدت فيه جناحا خصيصا لاجتماع لجنة التحقيق ونقلت اليه كبار المسجونين وأعدت لكل منهم غرفة منفردة الى أن تمت المحاكمة •

وصار سلطان باشا صاحب الحول والطول فى العاصمة، يأمر بالقبض

(١) مكانها الآن (١٩٣٧) دار وزارة التجارة والصناعة بشارع قصر النيل •

على من حامت حولهم التهم باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها، فأمر باعتقال الكثيرين من الضباط والأعيان ، قال عرابي في هذا الصدد : « انه أمر بسجن جميع الضباط وجميع رجال الملكية والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان الا من كان من الجواسيس والمنافقين حسب ماهو مندرج بسجلات الخديو ، فسجنوا جميعا الا على بك يوسف وأحمد بك عبد الغفار ^(١) وعبد الرحمن بك حسن مكافأة لهم على خيانتهم وغدرهم في التل الكبير ، وتوجه على بك يوسف الى القلعة مركز أليه وسلم مفاتيحها الى فرقة من الانجليز بأمر سلطان باشا نائب الخديو ، وكذلك صار سجن جميع الذين بالمديريات والمحافظات من المستخدمين والموظفين والعمد والأعيان والقضاة والمفتين وغيرهم من عامة الناس حتى غصت بهم السجون بما يربو على ثلاثين ألفا من المصريين ^(٢) .

احتلال مواقع الدفاع الأخرى

كفر الدوار

لما علم ضباط الجيش في مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابي استسلموا مثله ، وقد علم طلبه باشا عصمت في كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل الى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابي وسلم نفسه معه الى القائد دروري لو كما تقدم بيانه ، ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشبثوا ذاهبين الى بلادهم . وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد قواد الجيش البريطاني (الذي عين فيما بعد سردارا للجيش المصري) في ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند الى موقع الحصن المنيع الذي أنشأه عرابي وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة (أصلان) فاحتله ، وكان يصحبه الى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو .

(١) راجع ما كتبناه في تبرة أحمد عبد الغفار ص ٤٣٧ .

(٢) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٤١٣ .



عرايى باشا فى سجنه بالقاهرة بعد هزيمة التل الكبير

وأمر بنسف الحصن ، فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر ♦

فى الصالحية

وحين علم محمود سامى باشا البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطارات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها الى طنطا ثم الى ايتاى البارود فكم حمادة فبولاقي الدكرور، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده ، وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع اخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى

السودان اذ أعجزهم الدفاع، وأرسل الى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب اغراق مديرتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش ، ولكن عرابى رفض العمل بهذا رأى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين •

فى رشيد وأبو قير

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير عن التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلموا ، وسلمت كذلك حامية مريوط •

فى دمياط

أما عبد العال باشا حلمى أبو حشيش قائد موقع دمياط فقد أبى التسليم فى بادىء الأمر ، وحاول اقناع الأهلىين بأن عرابى ما زال يقاوم ويدافع ، ودعا الى القتال حتى النهاية ، واستمر على موقفه الى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ، ثم اعتزمت الحكومة القبض عليه واعدامه رميا بالرصاص ، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه ، فقبض عليه وأرسل الى العاصمة مع بقية الضباط يحفرهم الجنود الانجليز ، وضموا الى المقبوض عليهم من زعماء الثورة ، وتنفيذا لأوامر الجنرال ولسلى نقلت الحامية المصرية المراقبة فى دمياط الى طنطا ، وهناك سرح الجنود وأمروا بالعودة الى بلادهم •

وتوجهت الجنود الانجليزية الى طابية (الجميل) غربى بور سعيد فاحتلوها باسم الخديو يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستولى الانجليز أيضا على جميع الذخائر والبنادق التى وجدوها فى القلاع المصرية من الاسكندرية الى أبو قير فرشيد فالبرلس فدمياط فالجميل ، وما بينها من المعاقل والأبراج ، وأتلفوا مدافعها وجردوها من سلاحها تجريدا تاما •

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب باشا

لا قبل لها على مواجهة المشاكل التي استهدفت لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم منها في أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته ورفع اليه في ٢٠ أغسطس الكتاب الآتي في صدد تأليفها :

« مولاي

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم اياي لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف انما هو دليل على استدامة ثقتكم في ، واني بالامثال لأمركم الكريم أبرهن على اخلاصي لوطني ولذاتكم السامية

« ان المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضع اهتمامي ، فان غايتنا هي نجاح الوطن ماديا وأديا ، وأما الوسائط التي يلزم اتخاذها لذلك فهي تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة ^(١) الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ^(٢) كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئا

« ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا الى موضع واحد وهو صيانة البلاد ، وعليه فاني أستدعي للاشتراك في ذلك كل ذي غيرة وقلب مصري مخلص لذاتكم الشريفة ، وسأعرض عما قليل لحضرتكم أسماء نظار الهيئة الجديدة للتصديق عليها ، فاقبلوا فائق احترامي واني أتشرف بأن أكون لسموكم الخادم المطيع والأمين والمتواضع ^(٣) » • (شريف)

(١) في الأصل الفرنسي Le developpement des Institutions liberales

(توسيع نطاق النظم الحرة يشير بذلك الى مجلس النواب

(٢) في الأصل الفرنسي للكتاب

Nous n'irons pas au dela des limites que dans nos projets nous nous imposons au mois de Decembre dernier mais nous ne reviendrons pas endea

« وكما انه لا ينبغي ان نتجاوز حدود ماالتزمنا به في مشروعاتنا في شهر ديسمبر الماضي فيجب ان لا نرجع عن شيء منها » وهو يشير الى الدستور الذي وضعه في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ وعرضه على مجلس النواب يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ كما تقدم بيانه ص ٢١٢ وقد نشرت الصيغة الفرنسية للكتاب (وهي الأصل) في المونتيور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ •

(٣) مصر للمصريين ج ٥

فأجابه الخديو بالكتاب الآتى :

« عزيزى شريف باشا

« ان استدعاءنا اياك فى مثل هذه الظروف لتشكيل وزارة جديدة مبنى على اخلاصك وحبك للوطن اللذين لنا فيهما كل الثقة ، اننا نوافق تماما على المبادئ التى عرضتها علينا ، ومن الواجب أن تتجه جميع الأفكار والقلوب الى موضوع واحد وهو استئناف تقدم البلاد أدبيا وماديا ، واننا واثقون نظيرك بأن الوسطة الفعالة للحصول على هذه الغاية المرغوبة هى تعميم المعارف ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئة البلاد الاجتماعية والسياسية .

« ونرى أيضا أنه لا بد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وادارة الأعمال انتشارا أكثر قوة ووضوحا ، ولذلك فاننا نستدعى عند الاقتضاء التأم مجلس النظار برئاسة للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية ، وبما أن لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا .

« ولا نشك يا وزيرى العزيز انك توافق أفكارنا فى كل هذه المبادئ ، ولنا الأمل الوطيد أن وزارتك ستهتم بأن تفتح للبلاد عصرا جديدا وتشترك فى رفعها الى أعلى ذرى التقدم والفلاح .

« وأعتقد أن عواطفى نحوك هى عواطف اعتبار تام وحسن مودة واخلاص » .

(محمد توفيق)

« كتب فى سراى رأس التين يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ » .

وظاهر من كتابى شريف باشا والخديو مبلغ التباين بينهما فى وجهات النظر ، فشريف باشا يحرص على برنامج الذى عرضه على

الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أما الخديو فكان همه تأييد سلطته الشخصية اذ يقول فى كتابه انه فى اوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سلطانة على الشعب أكثر وضوحا وانتشارا ، ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع ، ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوته والى حقه فى رئاسة المجلس ، وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش ، ومن تهكم الأقدار أن يعنى بكل هذه الامتيازات فى الوقت الذى كانت الحوادث تتطور فيه الى تثبيت سلطان الاحتلال وتجريد الخديو من كل سلطة !

وقد تم تأليف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرئاسة والخارجية • رياض باشا للداخلية • عمر باشا لطفى للحربية والبحرية • على حيدر باشا للمالية • على باشا مبارك للأشغال • أحمد خيرى باشا للمعارف • حسين فخري باشا للحقانية • محمد زكى باشا للأوقاف (١) •

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومخالفة العربيين ، فشريف باشا قد انفصل عن الثورة من عهد استقالته من الرئاسة فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا معروف بکراهيته للثورة ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك كان وزيرا فى وزارة رياض باشا الأولى التى أسقطتها الثورة فى سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لابلاغ قرارها الى الخديو عقب احتلال الانجليز الاسكندرية ، فتخلف بها وانضم الى الخديو ، وحيدر باشا وخيرى باشا وفخري باشا وزكى باشا كانوا من الموالين للخديو •

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

تعيينات وتغييرات بين الحكام الاداريين

كان سقوط التل الكبير ايذانا بانتهاء دولة عرابي وزوال نفوذه وسلطانه ، وقد ابتهج الخديو بهذه الواقعة ابتهاجا عظيما ، وأخذ يستعيد سلطته في المديرية بتعيين مديرين من المواليين له ، فعين وهو بعد في الاسكندرية ابراهيم أدهم باشا مديرا للغربية ، كما كان أولا ، ومحمد شاكر باشا مديرا للدقهلية ، وأحمد فريد باشا للشرقية ، وابراهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة ، وحسن فهمي بك للمنوفية ، والياس بك لبنى سويف ، ومراد باشا رفعت للفيوم ، و خليل بك عفت للمنيا ، وحسن بك رفعت لقنا ، وعثمان باشا صدقي لاسنا ^(١) ، وأحمد باشا رأفت محافظا للاسكندرية ، واسماعيل زهدى باشا محافظا لدمياط ، وحسين بك البغدادي محافظا لرشيد ^(٢) ، وعثمان باشا غالب محافظا لمصر ^(٣) .

وبعد أن رجع الى العاصمة أكمل الحركة الادارية بتعيين عثمان ماهر باشا مديرا لأسسوط وحسن ذهني بك مديرا لقنا ^(٤) .

وصدرت الأوامر الى المديرين بالقبض على زعماء الأعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابي أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم ، وبالسهر على الأمن والنظام ، وأمروا بأن يرسلوا الى وزارة الداخلية تقارير يومية بما يحدث في مديرياتهم من الوقائع وما يقوم به الموظفون من الأعمال ، وصدرت أوامر أخرى مشددة بجمع الأسلحة من أيدي الأهليين سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو غيرهم ^(٥) .

مشيخة الجامع الأزهر

ولما استقر بالخديو المقام في العاصمة أعاد الشيخ محمد العباسي

(١) و (٢) دكريتو ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) دكريتو ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

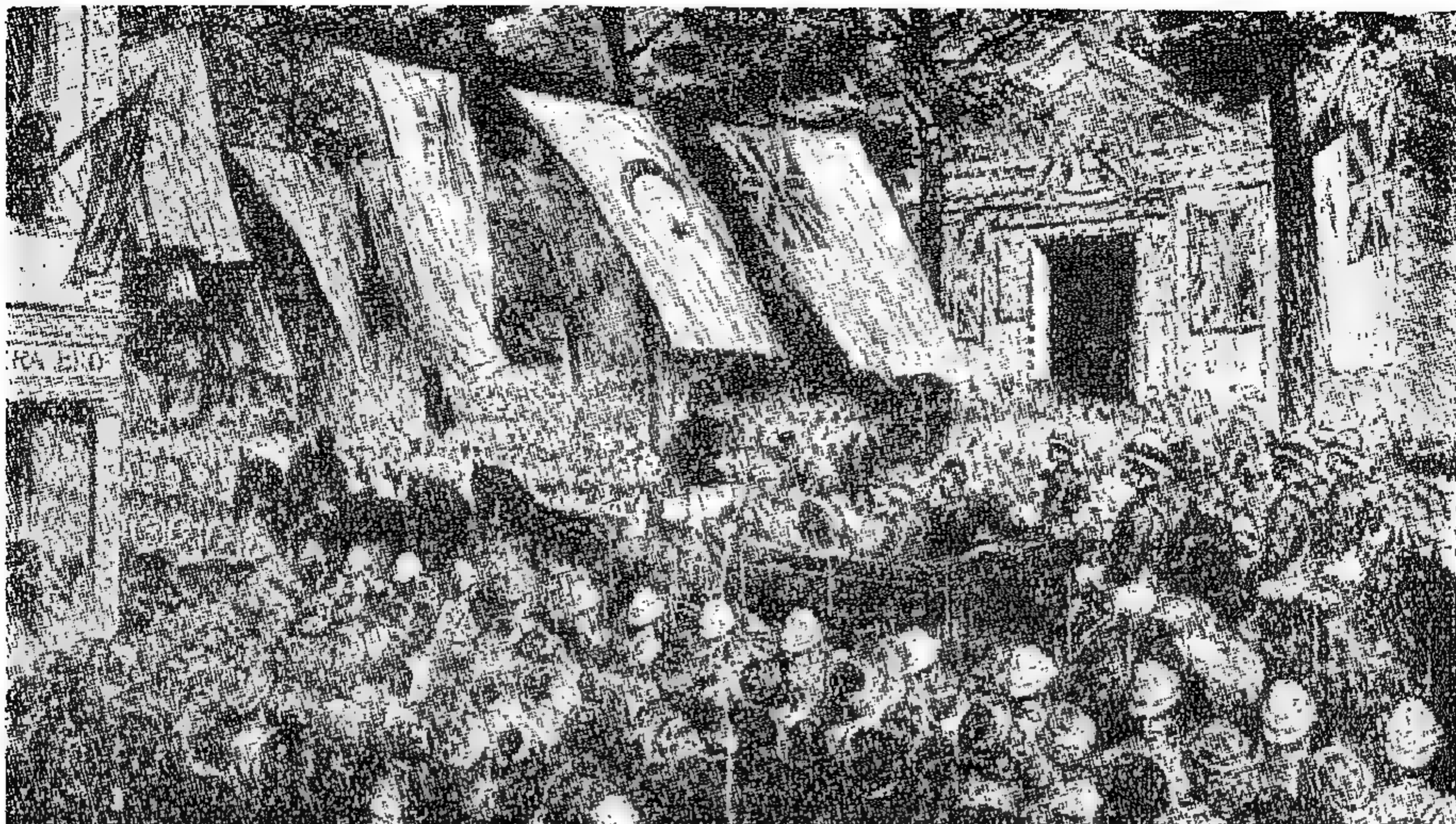
المهدى الى مشيخة الأزهر ، وكان قد انفصل عنها فى ابان الثورة نزولا على ارادة العرابيين كما تقدم بيانه (ص ١٨٣) ، فأصدر اليه الخديوارادة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) باعادته الى منصبه بدلا من الشيخ محمد الانبأبى الذى استعفى منه ، فأسندت مشيخة الأزهر الى الشيخ العباسى علاوة على منصب الافتاء الذى كان يشغله من قبل •

عودة الخديو الى العاصمة

أخذ الخديو بعد واقعة (التل الكبير) يتأهب للعودة الى القاهرة ودخولها دخول الظافر المنتصر ، والواقع أنه لم يكن ثمة ظفر ولا انتصار الا للجيش البريطانى ، وأن الخديو لم يعد الى عاصمة ملكه الا بحماية الانجليز ، وفى ظلال سيوفهم ورماحهم ، واذا كان قد تغلب على عرابى وصحبه ، فانه فى الوقت نفسه قد أفقد العرش بهاء ومجده •

وقد قضى عشرة أيام بالاسكندرية بعد سقوط التل الكبير يتلقى فيها رسائل المهنيين ووفودهم ، ثم اعتزم العودة الى القاهرة ، فجاءها بقطاره الخاص يوم الاثنين ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٢ ذى القعدة ١٢٩٩) ، وأعدت الحكومة لاستقباله احتفالا فخما، فزينت المحطة بالأعلام، وفرشت بالأبسطة الفاخرة ، ونثرت فيها الأزهار والرياحين ، ودعى لاستقباله جمع حاشد من كبراء البلد ، يتقدمهم ليف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان من العاصمة والأقاليم •

وفى منتصف الساعة العاشرة صباحا أقبل القطار المقل للخديو الى المحطة ، وكان فى معيته شريف باشا رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء • فتقدم رياض باشا (وكان وقتئذ بالقاهرة) للقاءه ، ثم تبعه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين ، وكان فى استقباله أيضا الجنرال ولسلى قائد الجيش البريطانى والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا والسير ادوارد مالت المعتمد البريطانى ، وأطلقت المدافع التى



دخول الخديوى توفيق باشا الى العاصمة بعد الاحتلال البريطانى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢
والى جانبه الدوق أوف كنوت وأمامهما الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت والموكب يسير بين
صفين من الجنود والانجليز
(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢)

كانت معدة فى المحطة ايدانا بوصوله ، ثم تلتها مدافع القلعة ، وصدحت
الموسيقى بالسلام الخديوى ، وتقدم الشيخ عبد الهادى نجا الابيارى ودعا
للخديو ، فردد الحاضرون دعاءه ، وتقدم رياض باشا ودعا له أيضا وختم
دعائه بندائه « ليعيش الجنب العالى مؤيداً بالنصر والاجلال » ، وترددت
أصوات الدعاء من كل جانب ، وبعد أن لبث الخديو هنيهة فى المحطة
غادرها فى موكبه الى سراى الاسماعيلية •

وبدا على هذا الموكب طابع الاحتلال وظواهره المهينة ، فلم يركب
مع الخديو فى مركبته سنوى الدوق أوف كنوت ، وقد جلس عن يساره ،
والجنرال ولسلى والسير ادوار مالت ، وقد جلسا أمامهما ، واصطفت الجنود
الانجليزية على جانبي الطريق من المحطة الى شارع فندق شبرد ، ومنه الى
قسم عابدين ، ومنه غربا الى سراى الأمير محمود باشا شقيق الخديو ،

ثم الى سراى الاسماعيلية ، وبلغ عددها نحو خمسة آلاف جندى ، فكان اصطفا فهم على هذا النحو وبهذه الكثرة ايدانا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه فى حماية الجيش الانجليزى أو فى أسره ، فلا غرابة أن شبه الوطنيون هذه العودة برجوع الملك لويس الثامن عشر الى فرنسا حين دخل الحلفاء باريس سنة ١٨١٥ ، كما شبهوا ذهابه من قبل الى الاسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ بفرار لويس السادس عشر الى (فارين) Varennes ابان الثورة الفرنسية .

وسار وراء المركبة الخديوية الدوق أوف تكت راكبا جواده ، تتبعه كنيبة من الفرسان الانجليز ، وتبعه الوزراء والأمراء والعلماء وكبار المستقبلين ، وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع ايدانا بوصوله .

وفى اليوم التالى (الثلاثاء ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ذهب الى سراى الجزيرة ، وهناك استقبل وفود المهثين من الوطنيين والأجانب ، وزينت المدينة يوم وصوله واستمرت الزينات ليلتين آخرين ابتهاجا بمقدمه^(١) .

مظاهر غير وطنية

ان استعادة الخديو سلطانه بواسطة الجيش الانجليزى واستقراره على العرش برعايتهم قد أوجد فى البلاد جواً نفسيا يتنافى والأخلاق الوطنية ، أو بعبارة أخرى ان جواً من الانحلال الخلقي والوطنى قد بدأ يخيم على البلاد ، وبدأت فى أفقها مظاهر غير وطنية ، لانرى بدأ من تدوينها مع شديد الأسف ، فبينما كان وجود جيش أجنبى يحتل العاصمة مما ينشئ روح السخط فى نفوس الشعب ، اذ ببعض ذوى الشخصيات البارزة فى المجتمع وقتئذ يتقدمون بهدايا الى قواد الجيش الانجليزى لقاء انتصارهم فى القتال .

(١) ملخص عن الوقائع المصرية عدد ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

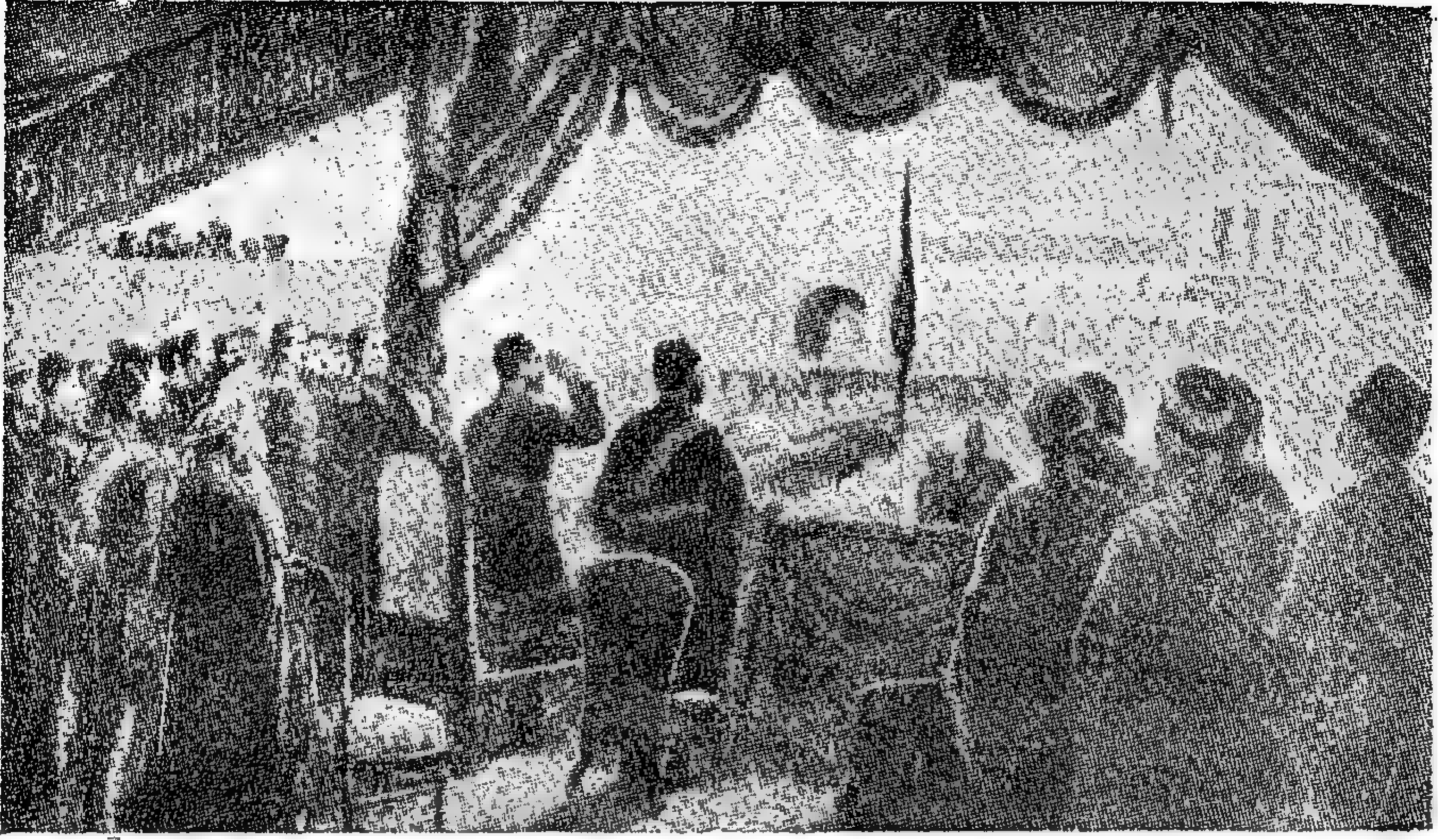
١ - تقديم هدايا للقواد البريطانيين

وتفصيل ذلك أنه فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وفد على وزارة الداخلية رهط من الأعيان والعمد ، يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك السيوفى (باشا) من أعيان القاهرة ، وقابلوا رياض باشا (وزير الداخلية) وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية فاخرة من السلاح الى كل من الأميرال سيمور قائد الأسطول الانجليزى (الذى دمر الاسكندرية بقنابله) والجنرال ولسلى القائد العام للجيش البريطانى والجنرال (درورى لو) الذى كان أول من دخل العاصمة بعد سقوط التل الكبير ، وطلبوا من رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم ما عزموا على اهدائه للقواد المذكورين « شكراً لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » على حد تعبيرهم ، فأذن لهم بذلك ^(١) ، واعتزم أولئك المنافقون تأليف لجان فى المديرىات ، لجمع الاكتابات لهذا الغرض ثم عدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص ، وتم اصطناع الهدايا بعد رحيل القواد الثلاثة، فقدمها وزير الداخلية وقتئذ (اسماعيل باشا أيوب) يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٣ الى السير ادوار مالت فنصل انجلترا العام ليوصلها الى القواد الثلاثة ، فبعث بها اليهم •

وفى ابريل سنة ١٨٨٣ وصله من الجنرال ولسلى خطابان يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره الى سلطان باشا والى أعضاء مجلس النواب وأعيان القطر على هديتهم ، وفى الخطاب الثانى يخص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد أفندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) على خطابهم الذى قدموا به هديتهم ، فأرسل السير ادوار مالت صورة الخطابين الى سلطان باشا ، وأرسل اليه أيضاً خطاباً آخر وصله من الجنرال (درورى لو) يتضمن شكره وزملاءه ^(٢) على هديتهم •

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ •



استعراض الجيش البريطاني في ميدان عابدين أمام الخديو توفيق باشا

عقب احتلال العاصمة

(عن مجلة الجرافيك عدد ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

٢ - استعراض الخديو للجيش الانجليزى

في ميدان عابدين

وثانى هذه المظاهر استعراض الخديو للجيش الانجليزى فى ميدان عابدين ، ولعل الانجليز أرادوا بهذا العرض أن يمحوا أثر تظاهرة الجيش المصرى فى ذلك الميدان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ فى ابان الثورة

ففى يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ جرى هذا العرض المهين ، وأعد للخديو وكبار المدعوين كشك فى الميدان لمشاهدته ، وأقبل فى الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية والى يساره فى مركبته شريف باشا رئيس

(٣٣ و ٣٤) الثورة العراقية - ٥١٣

مجلس الوزراء ، وأمامه رياض باشا وزير الداخلية وعمر باشا لطفى وزير الحربية والبحرية ، وتلا مركبته مركبات سائر الوزراء وكبار العلماء والموظفين ورجال المعية وغيرهم من الوجهاء والأعيان ، وكانوا جميعا مرتدين ملابسهم الرسمية ، وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى ، وكان الجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ممتطين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس به الخديو ، ووقف بعض الياوران والضباط الانجليز تجاه الكشك .

وفى الساعة الخامسة مساء بدأت صفوف الجيش الانجليزى تمر أمام الكشك الخديوى ومعها موسيقاها العسكرية ، واستمر العرض نحو ساعة ونصف ساعة الى أن تم مرور الجيش الانجليزى بأجمعه ، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجند ومهارة قواده وضباطه^(١) .

انتهى العرض حين آذنت الشمس بالغروب ، فكأنما غربت شمس السماء استنكاراً لهذه المناظر المخجلة ، كما غربت شمس الكرامة والعزة القومية فى نفوس أولئك الذين اجتمعوا لتكريم جيش الاحتلال .

٣ - مأدبة الخديو للضباط الانجليز

وأقام الخديو مأدبة كبرى وحفلة ساهرة بسرراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر تكريماً للقواد والضباط الانجليز ، وفى مقدمتهم الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى والجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية والدوق أوف كنوت والدوق دوتك وغيرهم^(٢) .

وأنعم على ستين منهم بالنياشين المختلفة^(٣) .

(١) الوقائع المصرية عدد أول أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) اسمائهم فى مجموعة الأوامر سنة ١٨٨٢ ص ١٠ وأولهم الجنرال (درورى لو) قومندان الفرسان .

٤ - مأدبة رياض باشا

وأقام رياض باشا (وكان وزير الداخلية) مأدبة عشاء في سراى وزارتى الداخلية والمالية ليلة ١٩ أكتوبر تكريما للجنرال ولسلى والدوق أوف كنوت ورهط من ضباط الجيش الانجليزى ، وشرب فيها نخب ملكة الانجليز والجيش البريطانى ، كما شرب الدوق أوف كنوت نخب الخديو ورياض باشا ، وحذا حذوه الجنرال ولسلى والسير ادوار مالت •

٥ - مكافأة سلطان باشا

وكافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيائه بأن أنعم عليه بالنشان المجيدى من الدرجة الأولى ، ثم منحه عشرة آلاف جنيه وذلك « لما أظهره من الصداقة لحكومته الخديوية ومعارضته للمعصاة فى جميع أمورهم وعزائهم بالمخاطرة على حياته ، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقاربه واتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته^(١) » ، وقد أعطى له هذا المبلغ من الاحتياطى « تعويضا للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته^(٢) » •

وأنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب (سير)^(٣) •

وجملة القول أن البلاد شهدت عقب الاحتلال الانجليزى مظاهر مؤلمة من الاستكانة والاذعان ، وفشت فيها روح النفاق والهوان ، وغاض معين الاباء والكرامة والاستقلال ، وكانت هذه المظاهر بمثابة الأثر الأول للاحتلال الانجليزى فى نفسية الشعب وأخلاقه •

(١) و (٢) أمر خديوى فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ - الوقائع المصرية عدد ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ •

(٣) المونيتور اجبسيان عدد ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ •

عودة الجنرال ولسلى

بدأت القوات الانجليزية تعود من مصر فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ تاركة العدد الكافى من الجند ، وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ سافر الجنرال ولسلى من القاهرة مع أركان حربه الى الاسكندرية ومنها عاد الى انجلترا، وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال أليزون Alison ، واقتصر عدد هذا الجيش البريطانى ابتداء من أول نوفمبر على اثنى عشر ألف جندي +

...

الفصل السابع عشر

محاكمة العراقيين

اعتقل زعماء الثورة العراقية ، واعتقل أيضاً الكثير من الضباط والأعيان ، وألقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت في ذلك الحين السعايات والوشايات ، فأخذ المغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم نيفا و ٢٩٠٠٠ نفس^(١) .

وقد وضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ما عدا السيد عبد الله نديم ، فانه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرايى أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة ، وفر السيد حسن موسى العقاد والقائمقام سليمان سامى داود على ظهر احدى البواخر الى كريت ، ولكن الحكومة علمت بمقرهما فطلبت الى الحكومة التركية تسليمهما اليها فسلمتهما وجاء الاسكندرية مقبوضا عليهما في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ، نذكر منهم عرايى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا

(١) احصاء محمود باشا فهمى فى كتابه البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٢ وهو قريب من احصاء عرايى (ص ٤٦٢ من مذكراته المخطوطة) .

فهمى وطلبه باشا عصمت (السبعة الزعماء) ، وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف فى وزارتى راغب باشا والبارودى ، وعبد الله باشا فكرى وزير المعارف فى وزارة البارودى ، وقد قبض عليهما لاستنكارهما انجياز الخديو الى جانب الانجليز وعزله عرابى بعد ضرب الاسكندرية ، وأمين بك فكرى ، ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، ومن العلماء الشيخ محمد عيش ونجمله الشيخ عبد الرحمن عيش • والشيخ محمد عبده • والشيخ حسن العدوى • والشيخ محمد أبو العلا الخلقاوى العضو الأول بالمحكمة الشرعية • والشيخ أحمد المنصورى المدرس بالأزهر • والشيخ أحمد عبد الغنى المدرس بالأزهر • والشيخ أحمد البصرى • والشيخ محمد جبر ونائبه الشيخ سلمى • والشيخ محمد السملوطى • ومن الموظفين والأعيان والذوات خورشيد باشا طاهر قائد فرقة رشيد وأبو قير ، وكبار ضباط الجيش جميعهم • وعلى باشا الروبى • وأحمد بك ناشد مدير الشرقية • ويعقوب بك صبرى مدير الفيوم • وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات • وعثمان باشا فوزى وكيل دائرة الأميرة زينب هانم حلیم • ومصطفى باشا نايل • ومحمد أفندى الصدر المحامى • والسيد حسن الشمسى صاحب جريدة المفيد • ومحمود أفندى صادق • وأمين بك الشمسى • وأحمد بك أباطه نائب الشرقية • وأحمد أفندى محمود نائب البحيرة • ومحمد أفندى الشاذلى • ومحمد بك جلال • ومهنى يوسف من نواب المنيا • وإبراهيم بك الشريعى • والشيخ أمين أبو يوسف • وأنجال أحمد بك مصطفى • والشيخ عبد المجيد الفقى • وأحمد الفقى • والشيخ حسن الديب • والشيخ عبد الهادى رزق • ومحمد خطاب • وعلى أفندى فخرى • ويحيى بك شتا • والسيد بك قنديل ، وغيرهم كثيرون •

وقد أصدر الخديو وهو فى الاسكندرية مرسوما فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بالغاء الجيش المصرى ^(١) بحجة أنه شايع العصاة فى عصيانهم، وكان هذا المرسوم مقدمة لمحاكمة قواده وضباطه •

(١) نشر فى المونيتور اجبسيان - الجريدة الفرنسية للحكومة عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

ولما استقر بالخدو المقام في العاصمة بادر الى اتخاذ التدابير لمحاكمة
زعماء الثورة والمشاركين فيها *

لجنة التحقيق بالعاصمة

ففي ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩) أصدر
أمراً بتشكيل لجنة مخصوصة (قوميون) في القاهرة لتحقيق تهمة كل
من ارتكب جريمة العصيان أو التعدي على السلطة الخديوية أو اهانة
الخدو سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء ، وناط بهذه اللجنة تقديم
المتهمين الذين ترى ادانتهم الى المحاكمة العسكرية التي اعتزم تأليفها للحكم
في هذه التهم وايفاد مندوب من قبلها لاقامة الدعوى العمومية أمام هذه
المحكمة ، وجعل من اختصاصها القبض على أى شخص ترى ضبطه بمجرد
أن تطلب ذلك من وزير الداخلية ، وقد تألفت هذه اللجنة من الأشخاص
الآتية أسماؤهم :

اسماعيل باشا أيوب رئيسا • على غالب باشا • يوسف شهدي باشا •
محمد زكي باشا • محمد سعد الدين بك • محمد حمدي بك • مصطفى
راغب بك • سليمان يسري بك • مصطفى خلوصي بك • محمد مختار
أفندي (باشا) أعضاء ^(١) •

وانتدبت لجنة التحقيق تهم الأقاليم والمدن ^(٢) ، وتألفت من محمد
زكي باشا رئيسا ومصطفى راغب بك وسليمان يسري بك ومصطفى
خلوصي بك أعضاء •

المحكمة العسكرية بالقاهرة

وأصدر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً آخر بتأليف المحكمة

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ •

العسكرية وقد عهد إليها محاكمة العرابين الذين ترى لجنة التحقيق ادااتهم وشكلت على النحو الآتى :

محمد رءوف باشا رئيسا • ابراهيم باشا الفريق • اسماعيل كامل باشا • حسيني عاصم باشا • خورشيد باشا لواء الطوبجية سابقا • سليمان نيازى باشا • عثمان لطيف باشا • أحمد حسنين باشا • سليمان نجاتى بك أعضاء (١) .

وغنى عن البيان أن أعضاء لجنة التحقيق والمحكمة العسكرية كانوا من خصوم العرابين ومن المخلصين شخصا للخديو •

لجنتان للتحقيق بالاسكندرية وطنطا

وأصدر الخديو وهو بعد بالاسكندرية فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أمراً بتأليف لجنة للتحقيق بالاسكندرية يناط بها تحقيق مواد القتل والسرقه والنهب والحريق التى وقعت بالاسكندرية فى يوم ١١ يونيه ، والأيام التالية ليوم ١١ يوليه لغاية ١٦ يوليه ، واقامة الدعوى على من يثبت التحقيق اتهامهم فيها ، وهى مؤلفة من عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيسا ، وأعضاؤها هم المسيو كازيمير آرا Gasimir Ara رئيس قلم قضايا وزارة المالية والحربية ، وأحمد بليغ أفندى وكيل النائب العمومى ، ومسيو كليار مدير الجمارك ، وأمين سيد أحمد وكيل النيابة بالمحاكم الأهلية ، وحماد بك عبد العاطى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ثم عين بدله ابراهيم رشدى باشا^(٢) و ابراهيم بك فؤاد (باشا) رئيس محكمة الجزرة والقليوبية ، ومسيو فاشيه دى موتجيون النائب العمومى بالنيابة لدى المحاكم المختلطة ، ثم ضم اليهم كرايت رزيان أفندى

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ - المونيتور اجبسيان عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وكيل النيابة المختلطة و ابراهيم نجيب أفندى (باشا) مساعد النيابة المختلطة^(١)، ولما عين عبد الرحمن بك رشدى رئيسا للجنة التعويضات كما سيجىء بيانه صدر أمر خديوى بتعيين اسماعيل يسرى باشا بدلا منه .

وشكلت لجنة طنطا برئاسة محمود باشا الفلكى وأعضاؤها لطيف بك سليم (باشا) وجبرائيل أفندى كجيل وشفيق بك منصور والمسيو شكوى Ceccone ثم عين شفيق بك منصور عضواً فى لجنة الاسكندرية بدلا من المسيو منتجيون وواصف بك عزمى عضواً بلجنة طنطا بدلا من شفيق بك منصور ، ولما عين محمود باشا الفلكى وكيلا لوزارة المعارف عين بدله فى رئاسة اللجنة اسماعيل بك يسرى النائب العام للمحاكم الأهلية المستجدة^(٢) .

وصدر أمر عال فى ٦ يناير سنة ١٨٨٣ بتعديل تشكيل لجان التحقيق، فقضى بتأليف ثلاثة قوميونات أخرى لتحقيق ما وقع فى عهد الثورة من جرائم السرقة والقتل ونحو ذلك فى القطر المصرى ما خلا الاسكندرية ، وقضى هذا الأمر بالغاء الأمر الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قوميون خاص بطنطا .

محكمة عسكرية اخرى

وأصدر الخديو فى يوم ٢٨ سبتمبر أمراً بتأليف محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية تختص بالحكم فى القضايا التى تقدمها اليها اللجنتان المؤلفتان لتحقيق قضايا الاسكندرية و طنطا ، وهذه المحكمة مؤلفة من عثمان نجيب باشا رئيسا^(٣) ، رضوان باشا ، موريس باشا . مصطفى باشا

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) ورد فى مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٥٠ أن محمد رءوف باشا عين فى فبراير سنة ١٨٨٣ بدلا من عثمان نجيب باشا (الذى قبل استعفاؤه) رئيسا للمحكمة العسكرية بالاسكندرية .

العرب • حسين باشا واصف • على وهبي بك • حسين مظهر بك أعضاء،
ثم استبدل رضوان باشا وموريس باشا ومصطفى باشا العرب وحسين باشا
واصف وحسين بك مظهر بكل من ابراهيم بك واصف وموريس بك
ومصطفى لاوطاكي قبودان ومحمد أفندي على ^(١) .

الانجليز والمحاكمة

أبدى الانجليز عطفًا كبيرًا على عرابي ومعظم زملائه أثناء محاكمتهم،
واختصوا عرابي بأكبر قسط من العطف والرعاية ، فكان مسلكهم حياله
يدعو الى الدهشة والريبة ، لما فيه من التناقض ، فهم الذين كانوا بالأمس
يمثلون الدنيا ضحيجا بوجوب القضاء عليه ، ويجردون الأساطيل
والجيوش لسحقه ومحاربته باعتباره خارجا على الخديو ، وبعد أن انتهت
الحرب بهزيمته وشرع الخديو في محاكمته اذا بالانجليز يتصدون
للدفاع عنه وتخليصه من حكم الاعدام ، وقد نجحوا في ذلك •

وقد بدأ عطف الانجليز على عرابي منذ القبض عليه ، بل بدأ قبل
الهزيمة ، وذلك أن الحكومة البريطانية اشترطت في ٢٨ أغسطس سنة
١٨٨٢ (قبل واقعة التل الكبير) لتسليم أسرى العرابيين الى الخديو
ألا يعدم أحداً منهم الا بعد موافقة السلطات الانجليزية ^(٢) .

ولما جاء اللورد دفرين الى مصر أبدى اهتماما بشأن عرابي ، وتدخل
لكي يحسنوا معاملته أثناء التحقيق والمحاكمة •

وعينت الحكومة بناء على طلب السير ادوار ماليت مندوبا بريطانيا
لحضور جلسات التحقيق وهو السير شارلس ويلسن Sir Charles Wilson
ولم يلبث أن تدخل في توجيه التحقيق ، وعهد اليه اللورد دفرين ابداء
رأيه في حقيقة التهم الموجهة الى عرابي ، وكان منسوبا اليه الاشتراك في

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوار ماليت في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ - الكتاب

الأزرق عن مصر سنة ١٨٨٢ - مجموعة ١٨ وثيقة رقم ٧٣ ص ٣٦ •



عرايى باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة السنية
الى المحكمة العسكرية اثناء محاكمته وبجانبه محاميه المستر نابيه
(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

مذبحة الاسكندرية وفي حريقها وفي نهبها علاوة على عصيانه الخديو •
فأجاب السير شارلس ويلسن بأن عرايى برىء من كل ما نسب اليه عدا
عصيان الخديو ، وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأى ، واقتصرت
محاكمته على جريمة العصيان ، وفي الواقع أن هذا الرأى كان مطابقا
للحق والعدل •

وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرايى أن طلب الى الحكومة
المصرية المحافظة على حياته ، وحال دون اعدامه ، وتهدد الوزارة المصرية
والخديو اذا أصابه سوء ، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر ولفرد بلنت
المستشرق الانجليزى الذى ناصره من ابتداء الحركة ، واختار له باتفاقه
مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودى
Broadley والمستر نابيه Napier للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية •

وقد كان من التناقض حقا أن زعيم الثورة الوطنية الذي حاربه الانجليز حتى هزموه واعتقلوه يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية مؤلفة من أعضاء جميعهم مصريون فيتقدم للدفاع عنه محاميان انجليزيان • ولم يكن مما يشرف عرابي أن يعهد بالدفاع عن نفسه أمام المحكمة العسكرية الى الانجليز خصومه وخصوم مصر ، وفي سبيل الدفاع عن نفسه والاستعانة بجاههم أدلى بتصريحات ليست من الوطنية في شيء ، ولا تتفق مع مقام زعيم الثورة ، فقد كتب تقريراً لمحاميه عن حوادث الثورة لكي يتخذاه أساساً لدفاعهما ، احتوى تمليقاً شديداً للدولة الانجليزية بما لا يتفق مع دعوته ولا مع ما يجمل بالزعيم أن يتصف به من الشمم والاباء ، وهذا ما دعا المسيو دي فريسنيه الذي كان رئيس الوزارة الفرنسية أثناء الحوادث العرابية الى القول في كتابه بوجود اتفاق سابق بين عرابي والانجليز ، قال في هذا الصدد تعليقاً على واقعة (التل الكبير) : « لقد اختلفت الآراء في تفسير هذه الواقعة العجيبة ، والرأي السائد أنه كان هناك شبه اتفاق بين عرابي والقيادة الانجليزية ، وقد عزز هذا الرأي ما بدا من التسامح بعد ذلك في معاملة عرابي^(١) ، ونعتقد أن هذا اسراف في الاتهام ، فلم يكن ثمة اتفاق سابق بين عرابي والانجليز قبل التل الكبير ، ولم يقم أى دليل على ذلك ، وانما هو ضعف النفس قد حجب الحياة الى عرابي وجعله يؤثرها على الواجب الوطنى ، فكانت الهزيمة المعنوية والأخلاقية •

وقد استقر رأى الانجليز بالاتفاق مع محامى عرابي على أن يقدم عرابي وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، مع استبعاد تهمة مذبحه الاسكندرية وتهمة احراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الاعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك أزواجهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشاً يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم ، فارتضى

(١) دي فريسنيه - المسألة المصرية ص ٣١٦ •

العرايون هذا المصير ، وأبرق المستر برودلى فى هذا الصدد الى المستر بلنت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٢ يقول : « أعطانا عرابى وثيقة مكتوبة يقرر فيها السلطه التامة لنا لكى نتفق بشأنه مع دفرين ، ودفرين يقترح اعتبار عرابى مذنباً من حيث الثورة فقط والنزول عما عدا ذلك من التهم ، أما الحكم فسيخفف الى النفى فى مكان طيب تتفق عليه أنت مع وزارة الخارجية ^(١) » .

وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة ، ولم تدم سوى يوم واحد اذا انعقدت المحكمة العسكرية يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب (مجلس الشيوخ الآن) الساعة التاسعة والنصف صباحاً لمحاكمة عرابى أولاً ، ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى بك Borelli Bey رئيس قلم قضايا الحكومة ، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى اذ رأى أن المحاكمة هى مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية ، وحضر الجلسة الكولونل شارلس ويلسن مندوب السلطه الانجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريباً من المكان الذى أعد لعرابى ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جئى بعرايى من السجن .

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين ، الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ويتعهد فى الثانية ألا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه .

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتدياً بدلة عادية . وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجاء محاميه الى جواره ، فتلا رعوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام على عرابى مخاطباً اياه بما يأتى :

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٣٣٩ .

أحمد عرابي باشا - أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناح الخديوى مخالفا المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا •

فأجاب عرابي أن محامىي سيجيان بالنيابة عنى •

فتلا المستر برودلى بالفرنسية الورقة التى أمضاها عرابي وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة نصيغتها العربية •

وعندئذ قرر رءوف باشا بأن المحكمة ستختلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر •

فانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كثيرا ، فلما فتحت الجلسة أمر رءوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ، وهو يقضى على عرابي بالاعدام ، وتلا عقب صدور الحكم الأمر الخديوى بابدال الحكم بالنفى المؤبد واستغرقت تلاوة الحكم والأمر الخديوى بتعديله عشر دقائق ، ثم انفضت الجلسة •

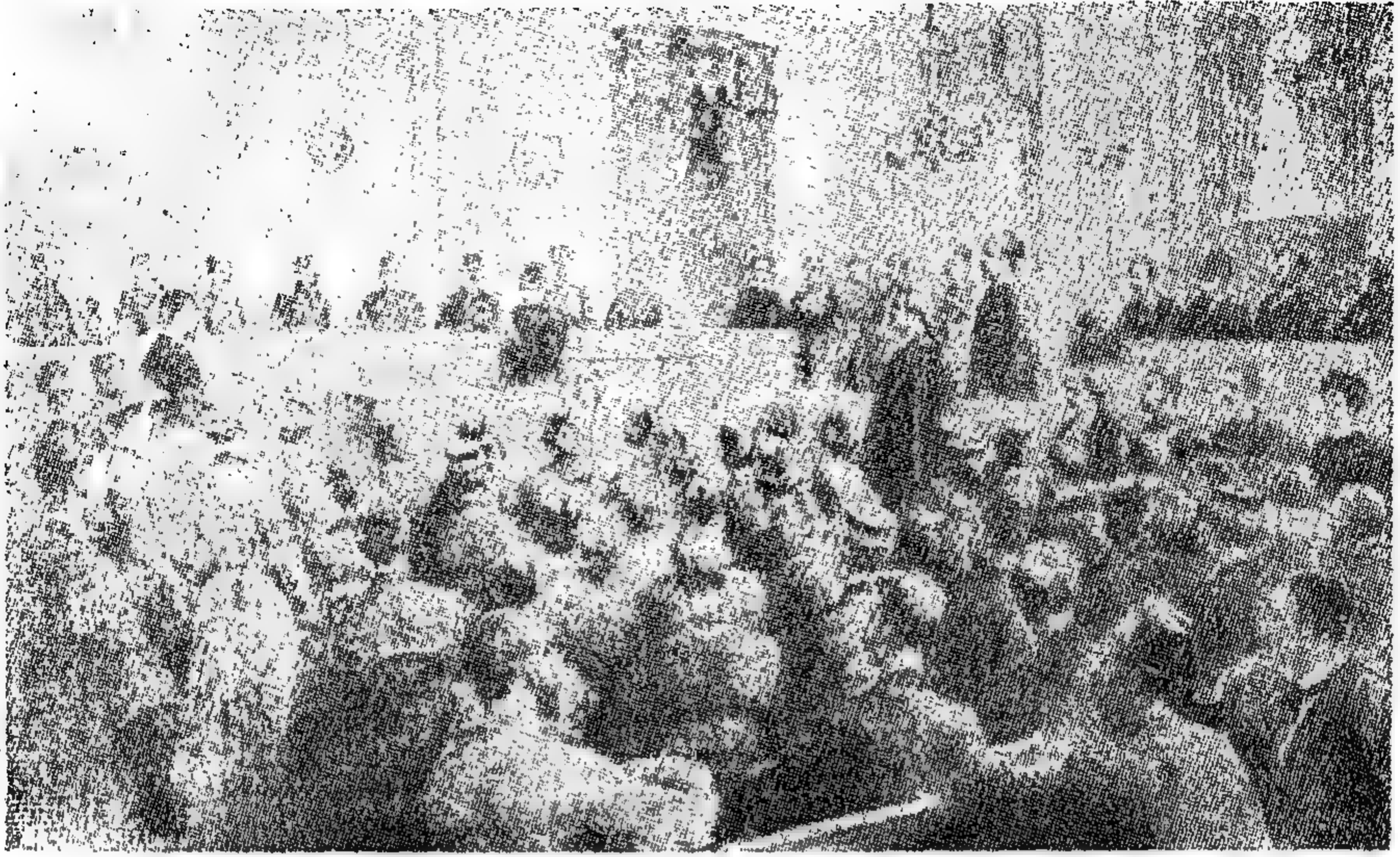
ولما تلى الحكم قابله عرابي باشا بعلامة الرضا والشكر ، وقدم له بعض السيدات الأوربيات باقات من الزهر مهنئات له ، وقدمت له عقيلة المستر نابيه المحامى عنه باقة ورد كبيرة تقبلها شاكرًا •

وحوكم زملاء عرابي الستة بالطريقة التى حوكم هو بها أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان ، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الاقرار الذى كتبه عرابي ، فلم يحاكم معهم ، وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع •

الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين

أصدرت المحكمة العسكرية فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (٢٢ محرم سنة ١٣٠٠) حكما على أحمد عرابي بالاعدام ^(١) كما تقدم بيانه •

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •



تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابي باشا

يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(عن مجلة الجرافيك عدد ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

وفي ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبة باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمي أبو حشيش ، ومحمود سامي باشا البارودي • وعلى فهمي باشا الديب ، فحكمت عليهم بالاعدام ^(١) ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله الى النفي المؤبد أيضا (من الأقطار المصرية وملحقاتها) •

وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا، فحكّم عليهما بالاعدام ^(٢) ، مع تعديل الحكم الى النفي المؤبد •

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ و ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

وأصدر الخديو أمرا في ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم ، وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة ^(١) .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها ، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محواً مؤبداً ^(٢) .

استقالة رياض باشا

احتجاجا على تخفيف الحكم

لم يرق رياض باشا تخفيف الحكم على الزعماء السبعة لأنه كان مصرا على وجوب اعدامهم، فاستقال من وزارة الداخلية احتجاجا على ذلك التخفيف ، ولكنه لم يذكر سبب الاستقالة الحقيقى فى كتابه الى الخديو ، فعين اسماعيل باشا أيوب وزيرا للداخلية بدلا عنه (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢) ^(٣) .

تنفيذ الحكم فى الزعماء السبعة

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة (سيلان) بالهند منفى للزعماء السبعة ، وقد أبلغ المستر برودلى هذا القرار الى عرابى فى سجنه ،

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

فانغبط بهذا الاختيار ، وقال ان هذا النفي يسرنى لأن سيدنا آدم لما هبط من الجنة نزل فيها •

فاجتمع الزعماء السبعة فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، وفى ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم ، بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة (قصر النيل) وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس (مريوط) وهى باخرة انجليزية صغيرة حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم الى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت الى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى كان فى خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا الى منفاهم •

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا فى ثكنة قصر النيل لنقلهم الى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم من الأهل والخدم ، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الانجليزية، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ، ورافقهم الى السويس المستر نابيه، وكان يخفرهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة (مريوتس) وأقلعت بهم الساعة الواحدة بعد الظهر الى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوها مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا الى البر فى صبيحة اليوم التالى •

الأحكام الأخرى

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة ، واقامة البعض فى بلادهم

تحت مراقبة البوليس ، وتهمتهم أنهم « اشتركوا فى جريمة العصيان » ،
فحكم على على باشا الروبى والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة
فى مصوع تحت الملاحظة ، وعلى اثنين بالنفى ثلاث سنوات بسواكن ،
وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفى خارج القطر لمدة تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات،
وأقلها سنة ، مع عزلهم من وظائفهم ، وعلى خمسة وستين من الموظفين
بالطرد من الحكومة ، وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى
كثير من الأعيان والنواب بالاقامة فى بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع
دفع تأمين مالى ، وذلك عدا الأشخاص الذين حوكموا جنائيا على تهم القتل
والنهب والحريق أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية وحقت تهمتهم
بمعرفة لجان التحقيق فى الاسكندرية وطنطا •

وهاك بيان المحكوم عليهم والأحكام الصادرة ضدهم :

على باشا الروبى - نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة
السيد حسن موسى العقاد - نفى ٢٠ سنة فى مصوع تحت الملاحظة
عمر بك رحمى - نفى ٣ سنوات فى سواكن تحت الملاحظة
على أفندى حسن باشمهندس سكة حديد السويس - نفى ٣ سنوات
فى سواكن تحت الملاحظة

جاميخان غورى الهندى - النفى مؤبدا خارج القطر وملحقاته
أحمد بك عبد الغفار - قائمقام - نفى ٨ سنوات خارج القطر
(بيروت)

مصطفى بك عبد الرحيم - أميرالاي - نفى ٥ سنوات خارج القطر
(بيروت)

عيد بك محمد - أميرالاي - نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)
خضر بك خضر - قائمقام - نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)
حسن بك جاد - أميرالاي - نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)

محمد بك الزمر - قائمقام - نفى ٥ سنوات خارج القطر (بيروت)
أحمد بك رفعت - ناظر قلم المطبوعات - نفى خمس سنوات خارج
القطر (بيروت)

الشيخ عبد الرحمن عيش - من العلماء - نفى خمس سنوات خارج
القطر (الاستانة)

محمد مصطفى الكردي - من بني سويف - نفى خمس سنوات
خارج القطر (بيروت)

محمود أفندي أحمد - صاغ - نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)
فوده أفندي حسن - قائمقام - نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)
خليل بك كامل - أميرالاي - نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)
مصطفى بك النجدي - ناظر استبالية اسكندرية - نفى ٤ سنوات
خارج القطر (الاستانة)

مصطفى أفندي الأرناؤوطي - من دمياط - نفى ٤ سنوات خارج
القطر (بيروت)

الشيخ عيد المقادر - قاضي مديرية القليوبية - نفى ٤ سنوات خارج
القطر (بيروت)

الشيخ محمد الهجرسي - من علماء الأزهر - نفى ٤ سنوات خارج
القطر (مكة المكرمة)

الشيخ أحمد عبد الجواد القاياتي - من القايات (المنيا) - نفى ٤
سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي - من القايات (المنيا) - نفى ٤ سنوات
خارج القطر (بيروت)

يوسف اسماعيل - من المنيا - نفى ٤ سنوات خارج القطر (بيروت)

الشيخ يوسف شرابه - من العلماء - نفى ٣ سنوات خارج القطر
(غزه)

أحمد بك فرج - قائمقام - نفى ٣ سنوات خارج القطر (بيروت)
الشيخ محمد عبده - ناظر قلم المطبوعات العربية - نفى ٣ سنوات
خارج القطر (بيروت)

السيد حسن الشمسي - محرر جريدة المفيد - نفى ٣ سنوات خارج
القطر (بيروت)

الشيخ أمين أبو يوسف - من دمياط - نفى ٣ سنوات خارج القطر
(بيروت)

ابراهيم افندي اللقاني - مأمور تفتيش بالداخلية - نفى ٣ سنوات
خارج القطر (بيروت)

محمد بك بديع - عضو مجلس ابتدائي مصر - نفى ٣ سنوات
خارج القطر (بيروت)

اسماعيل أفندي جودت - من مصر - نفى ٣ سنوات خارج القطر
(بيروت)

أحمد افندي رشوان الدشناوي - من قنا - نفى ٣ سنوات خارج
القطر (بيروت)

آدم الأرناؤوطي - من الفيوم - نفى سنتين خارج القطر (بيروت)
على حسين - من المنيا - نفى سنتين خارج القطر (بيروت)

حسين مطريد - من عربان المنوفية - نفى سنتين خارج القطر المصري
(بيروت)

محمد محمد الجنيدى - من بنى سويف - نفى سنة خارج القطر
المصرى (بيروت)

محمد أفندي الصدر المحامى - من القاهرة - نفى سنة خارج القطر
المصرى (بيروت)

مع تجريدتهم من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف^(١) وحكمت المحكمة العسكرية بالاسكندرية على السيد بك قنديل بالنفى نفى سواكن مدة سبع سنوات •

وقضى على طائفة من كبار الأعيان والذوات بأن يقيم كل منهم فى بلده تحت ملاحظة الضبطية مع دفع تأمين مالى ، وتجريدتهم من الرتب والامتيازات ، وهاك أسماؤهم وبيان الأحكام الصادرة ضدهم :

الاسم	جهة الإقامة	التأمين	مدة التأمين
		جنيه	
أحمد بك أباطه (باشا)	مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
أحمد أفندى محمود	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
ابراهيم أفندى الوكيل	مديرية البحيرة	٣٠٠٠	أربع سنوات
سعداوى الجيالى	مديرية الفيوم	١٠٠٠	سنتين
سليمان جمعه	مديرية الشرقية	٣٠٠	ثلاث سنوات ^(٢)
أمين بك الشمسى (باشا)	مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد بك السعودى	مديرية الجيزة	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد بك جلال	مديرية المنيا	٢٠٠٠	أربع سنوات
عمر محجوب	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
مهنى أبو عمر	مديرية أسيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
ملوم السعدى	مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
عثمان فوزى باشا ^(٣)		٤٠٠٠	أربع سنوات ^(٤)

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، أما أسماء البلاد التى اختارها المنفيون لمنفاهم فقد أخذناها عن مذكرات عرابى المخطوطة ص ٦٤٦ •

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

(٣) وكيل دائرة الاميرة زينب حليم أخت الأمير محمد عبدالحليم نجل محمد على باشا ، وكان متهما بالترويج للامير عبد الحليم واسناد الخديوية اليه بدلا من الخديو توفيق باشا •

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

وقضى على الذوات والموظفين الآتى ذكرهم بأن يقيموا فى عزبهم أو بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنسب^(١) وهم :

- حسين باشا الدرهملى - وكيل الداخلية
مصطفى بك نايلى - مفتش بردين
اسماعيل دانش باشا - مأمور الدائرة البلدية باسكندرية سابقا
مصطفى ثاقب أفندى - مدرس بالمدارس وصاحب جريدة المفيد •
الشيخ أبو المعاطى السيد - من أعيان الدقهلية.
الشيخ محمد بن شداد - من أعيان الدقهلية.
يوسف بك برتو - مأمور الدائرة البلدية باسكندرية.
محمد بك عاطف - قائممقام سوارى
جابر بك البياوى - من أعيان بنى سويف
الشيخ مصطفى عبد اللطيف - من أعيان الدقهلية.
الشيخ محمد شلبى طوبار - من أعيان الدقهلية.
الشيخ اسماعيل بطين - من أعيان الدقهلية
الشيخ حسين الأعصر - من أعيان الشرقية.
الشيخ على عبد الهادى - من أعيان المنيا
على أبو يوسف - من أعيان المنيا
على المكاوى - من أعيان المنيا
أبو زيد غانم - من أعيان الشرقية
حسن فراج - من أعيان الفيوم
محمد عبد الله - من أعيان المنيا

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

الشيخ أحمد الفقى - من أعيان المنوفية
 الشيخ عبد المجيد الفقى - من أعيان المنوفية
 سليمان جابر بك البياوى - من أعيان بنى سويف •
 محمد عبد الصمد - من أعيان المنيا
 أحمد أبو طالب - من أعيان المنيا
 محمد عبد اللا - من أعيان الشرقية
 سليمان محمد - من أعيان الشرقية
 محروس سيد أحمد - من أعيان بنى سويف •
 محمد منصور - من أعيان المنيا
 الشيخ على الفقى - من أعيان المنوفية
 محمد المسيرى - من أعيان الفيوم
 على كساب - من أعيان بنى سويف •
 الشيخ على نايل - من أعضاء مجلس الجيزة والقلوبية
 وقضى بتجريد العلماء والموظفين الآتية أسماؤهم من جميع رتبهم
 وعلامات شرفهم وامتيازاتهم^(١) •

الشيخ حسن العدوى - من العلماء
 الشيخ أحمد المنصورى - من العلماء
 الشيخ محمد السمالوطى - من العلماء
 الشيخ أحمد البصرى - من العلماء
 الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى - من العلماء
 الشيخ على الجمال - نقيب الأشراف بدمياط
 الشيخ محمد أبو عائشة - قاضى بور سعيد سابقا
 الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم - قاضى اسنا سابقا
 الشيخ محمد السيوفى - كاتب بمحكمة مصر الكبرى سابقا

(١) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٣ •

اسماعيل بك رافت - مأمور مالية مديرية أسيوط سابقا
الشيخ أحمد العدوى نجل الشيخ حسن العدوى - من العلماء
الشيخ أحمد عبد الغنى - من العلماء
الشيخ محمد عسكر - من العلماء
الشيخ أحمد مروان - من العلماء
الشيخ أحمد عبد الغنى - نقيب الأشراف بمديرية جرجا
الشيخ محمد جبر - قاضى المنصورة سابقا
الشيخ عبد البر الرملى - قاضى العريش سابقا
الشيخ أحمد صلى نائب محكمة المنصورة سابقا
الشيخ محمد غزال - قاضى مركز البحيرة سابقا
أحمد بك ناشد - مدير بنى سويف
يعقوب بك صبرى - مدير الفيوم
مصطفى مختار - مأمور مالية البحيرة
حسن صقر - رئيس قلم بالداخلية
غمرى أحمد - ناظر قلم قضايا الأوقاف
مصطفى نشأت - معاون بالأشغال
عثمان حمدى - ناظر قسم منفلوط
عبد الرحمن فهمى - ناظر محطة المنيا
أحمد حامد - معاون هندسة الأقاليم الوسطى
سليمان زكى حكيم - مركز طوخ
محمد حسيب حكيم مركز العريش
أحمد حسنى - مأمور مركز ميت غمر
مصطفى العنانى - من أعيان مصر
حسن حجاج - من أعيان القليوبية
على فخرى - ملتزم حلقات الأسماك بالدقهلية
على مكاوى - من الشرقية

شهاب الدين نوفل - عمدة بلقاس غربية
عبد النبي عبد الله الياضى - عمدة عريان البراعصة بمديرية الفيوم
بركات الديب - عمدة القرين شرقية
عبد الله بهادر - عمدة جهينة بجرجا
حسن على - عمدة ريحانة بالمنيا
أمين أبو يوسف - من الشيخ تمي بمديرية أسيوط
محمد السراج - من مأمورى تفتيش الداخلية
حسن حسنى - ناظر قلم تحريرات الجهادية
أحمد حنفى - من مأمورى تفتيش الداخلية
مصطفى فهمى - ناظر قلم بالأوقاف
محمد جوجو - ناظر سرايات الاسكندرية
مصطفى واصف - أستاذ بالمدارس
محمد خطاب - باشكاتب محكمة المنصورة
الدكتور محمد كامل الكفراوى - حكيم بمصر
مصطفى أنور - حكيم بيطرى بمديرية المنيا
حسن مجدى - حكيم بيطرى العريش
عبد الله مأمون - مأمور أوقاف دمياط
أبراهيم الشريعة (باشا) - من أعيان المنيا
يدينى الشريعة (بك) - من أعيان المنيا
محمد مكاوى - من مصر
محمد الشاذلى - عمدة شبرا تني غربية
محمد امام الحوت - عمدة الصالحية شرقية
على منسى البطران - شيخ عربان الفرجاية بالجيزة
أحمد محجوب - عمدة العصلوجى شرقية
الشيخ موسى على - عمدة الفقاعى بالمنيا
أحمد النحاس - عمدة أشمون منوفية
ترايد هندى - عمدة جزيرة با بنى سويف

وقضى بفصل نيف و ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم في جريمة العصيان فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد وهم : (١) .

الاسم	الرتبة	السكن
السيد أفندى منير	يوزباشى	طوبجى بالناصرية
حسن أفندى على	ملازم أول	طوبجى بقسم الخليفة
محمد أفندى امام	ملازم أول	طوبجى بالعباسية
على أفندى راقم	يوزباشى	بيادة بالخليفة
على أفندى الطامى	يوزباشى	بيادة بحارة القادرية
رزق أفندى فرج الله	يوزباشى	بيادة بالجمالية
محمد أفندى أمين	يوزباشى	بيادة بالمحجر
عثمان أفندى فرغلى	يوزباشى	بيادة بالسيدة زينب
محمد أفندى سامى	ملازم أول	بيادة بالاشرقية
احمد أفندى كامل	ملازم أول	بيادة درب الجمايز
حسين أفندى شاكر	ملازم أول	بيادة بعابدين
محمود أفندى عربى	ملازم أول	بيادة بعابدين
يوسف أفندى حسن	ملازم أول	بيادة حارة السقاين
عباس أفندى وهبى	ملازم أول	بيادة الخطابة
خليفة أفندى أبو شنب	ملازم أول	بيادة بباب الشعرية
ابراهيم أفندى غنيم	ملازم أول	بيادة بالمحجر
عبد الله أفندى حلمى	ملازم أول	بيادة بسوق السلاح
محمد أفندى صادق	ملازم أول	بيادة بعابدين
على أفندى كامل	ملازم أول	بيادة بالتبانة بالدرب الاحمر
على أفندى فهمى	يوزباشى	طوبجى بالوايلى
محمد أفندى هادى	ملازم أول	طوبجى بالعباسية
أحمد أفندى قنديل	يوزباشى	طوبجى ببولاى

(١) عن الوقائع المصرية - عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢

الاسم	الرتبة	السكن
احمد افندى حليم	ملازم أول	طوبجى بالعباسية
يوسف افندى حلمى	يوزباشى بيادة	بالداودية
عبد الفتاح أفندى فوزى	»	بعابدين
ابراهيم افندى صديق	»	بالخليفة
حسنين أفندى على	»	بالخطابة
يوسف افندى فهمى	»	بالصليبية
محمد أفندى عباس	ملازم أول	بالصليبية
محمود. أفندى الجندى	»	بالمحجر
بكير أفندى صدقى	»	درب الجمايز
على افندى حلمى	»	بعابدين
احمد افندى همت	»	الخليفة
يوسف أفندى كامل	»	الدرب الأحمر
شمس افندى الجبالى	»	الخطابة
محمد أفندى طاهر	»	بالخطابة
سليمان افندى شكرى	»	ببولاق
أحمد أفندى صادق	»	بعابدين
عبد. الله. افندى ذهنى	»	بعابدين
سليمان افندى حسن	»	بالعباسية
محمد افندى زاهر	ملازم أول	طوبجى بالعباسية
عامر افندى رشدى	ملازم أول	سوارى بعابدين
السيد أفندى دواد	يوزباشى بيادة	بولاق
عبد الواحد أفندى رمضان	»	باب الشعرية
عمر أفندى شاكر	»	بالعباسية
على أفندى غلوى	»	قسم الازبكية
حسن أفندى بكار	»	السروجية
على أفندى رضى	»	الحسينية
على أفندى فهم	»	السيدة سكينة
على أفندى محمد	»	الدرب الأحمر

الاسم	الرتبة	السكن
عبد المنعم أفندى محمود	يوزباشى بيادة	قسم الجمالية
سيد أحمد أفندى مصطفى	يوزباشى »	الناصرية
أحمد أفندى سلامة	يوزباشى »	العباسية
سليمان أفندى رجائى	يوزباشى »	السيدة زينب
أحمد أفندى صادق	يوزباشى »	قسم الخليفة
السيد أفندى حبشى	ملازم أول بيادة	بالمحجر
سلامة أفندى سلامة	ملازم أول »	قسم عابدين
مصطفى أفندى حامد	ملازم أول »	العباسية
عبد الرحمن أفندى حلمى	ملازم أول »	قسم الخليفة
على أفندى بدر	ملازم أول »	الحسينية
أحمد أفندى هاشم	ملازم أول »	قسم الخليفة
على أفندى وصفى	ملازم أول »	العباسية
رجب أفندى على	ملازم أول »	الحسينية
حجازى أفندى محمد	ملازم أول »	عابدين
أحمد أفندى شاهين	ملازم أول »	باب الحجر
بيومى أفندى حسن	ملازم أول »	الأزبكية
عبد العزيز أفندى ندى	ملازم أول »	الشيخ عبد الله
مصطفى أفندى شفيق	ملازم ثان »	باب الخلق
على أفندى سعيد	ملازم ثان »	درب الحصر
على أفندى مناع	ملازم ثان »	السيدة زينب
محمد أفندى رفاعى	ملازم ثان »	بولاق
ابراهيم محمد أفندى كامل	ملازم ثان »	قنطرة عمر شاه
سالم أفندى زكى	ملازم ثان »	(شبرا)
مصطفى أفندى حلمى	ملازم ثان »	السيدة زينب
مصطفى أفندى أمين	يوزباشى طوبجى	المغربلين
عبد القادر أفندى خيرى	ملازم أول طوبجى	العباسية
حموده أفندى أحمد	يوزباشى »	حارة الأزهر

الاسم	الرتبة	السكن
خليل أفندى صالح	ملازم ثان	طوبجى العباسية
على أفندى أبو شادى	يوزباشى	بيادة السيدة زينب
محمد أفندى طلعت	يوزباشى	حارة الأزهر
عامر أفندى صالح	يوزباشى	عابدين
محمود أفندى الشاذلى	«	الجمالية
محمد أفندى عندليب	«	الصلبية
نجيب أفندى محمد	«	بولاق
محمد أفندى بسيونى	«	الداودية
ابوزيد أفندى السيسى	ملازم ثان	بياده غيط العدة
على أفندى رضا	يوزباشى	بيادة السيدة زينب
محمد أفندى عبد الرحيم	«	الناصرية
حسنين أفندى فهمى	«	الناصرية
محمد أفندى رلشد	ملازم أول	بيادة الحلمية
عبد الكريم أفندى صبرى	«	الصلبية
أحمد أفندى سامى	«	السيدة سكينة
مصطفى أفندى الشرقاوى	ملازم ثان	باب الشعرية
أحمد أفندى مصطفى	يوزباشى	بيادة مصر القديمة

من الاسكندرية

مصطفى أفندى محمد	يوزباشى	طوبجى القبارى
شاهين أفندى نجم	ملازم أول	طوبجى أبوقير
محمد أفندى سليمان	يوزباشى	بيادة قسم أول اسكندرية
حسنين أفندى بهيج	ملازم أول	بيادة قسم أول اسكندرية
أحمد أفندى صبحى	ملازم أول	بيادة قسم أول اسكندرية
مصطفى أفندى عفت	«	قسم ثان اسكندرية
محمد أفندى عمر	يوزباشى	بيادة قسم أول اسكندرية

الاسم الرتبة السكن

مصطفى الأبيض
سليمان أفندى طعيمة
ملازم ثان بياده أفندي أول اسكندرية
ملازم ثان بياده قسم رابع اسكندرية
من محافظة دمياط

عبد الرحمن أفندى رحى
محمد أفندى أحمد
محمد أفندى حسن
ملازم أول طوبجى دمياط
ملازم أول طوبجى رشيد
ملازم أول طوبجى »

من مديرية الجيزة

محمد أفندى حسب الله
محمد أفندى فريد
عبد الله أفندى شامل
عبد المجيد أفندى محمود
أحمد أفندى حجاج
على أفندى الليثى
محمد أفندى شال
محمد أفندى بحيرى
محمد عماره
مصطفى عبدربه
شيمى أفندى خطير
أحمد أفندى القاضى
حسن أفندى سليمان
على أفندى رضا
عبد الفتاح خليل
على أفندى اسماعيل
أحمد أفندى الزمر
سيد احمد أفندى حمدى
ملازم أول طوبجى ناحية القطعة
ملازم أول طوبجى وراق العرب
يوزباشى بياده زنين
يوزباشى بياده الحرائية
ملازم أول أم خنان
ملازم أول طره
ملازم أول طرفاية جرزه
يوزباشى أوسيم
يوزباشى كرداسه
يوزباشى أوسيم
يوزباشى المسانده
ملازم أول بياده شبرا منت
ملازم أول طوبجى كرداسه
ملازم أول سوارى طره
يوزباشى بياده كفر حكيم
يوزباشى بياده كفر حكيم
يوزباشى بياده ناهية
ملازم أول بياده المناوات

الاسم الرتبة السكن

مصطفى أفندى عارف ملازم أول بياده بندر الجزيرة

من المنيا (١)

غلاب أفندى غالب	يوزباشى طوبجى ناحية طلا
محمد أفندى العسقلانى	ملازم أول بيادة ناحية الفشن
عبد الفتاح أفندى سليمان	ملازم أول بيادة ناحية جريس
محمد أفندى حسن	ملازم ثان بياده ناحية أبو حبيب

من مديرية قنا

وهبه أفندى محمد	ملازم أول بيادة دنفيق
محمد أبو الحج	ملازم أول بيادة الأوسط قاموله
عباس أفندى محمد	ملازم ثان القورية

من القناطر الخيرية

أبو العينين أفندى أحمد	يوزباشى بياده القناطر الخيرية
شلبى أفندى فؤاد	ملازم ثان طوبجى القناطر الخيرية

من الغربية

السيد أفندى حامد	يوزباشى طنطا
محمد أفندى عبد الفتاح	ملازم أول طوبجى البرلس
شلبى أفندى حرب	ملازم أول طوبجى القرين
حسن أفندى مكى	ملازم أول طوبجى مطوبس
عبد المطلب أفندى حنفى	ملازم أول طوبجى القرصة
محمد أفندى ابراهيم	يوزباشى شبرا قاص
خليل أفندى وهبى	يوزباشى طوبجى سندبسط

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

الاسم	الرتبة	السكن
حسن أفندى أبوالعطا	يوزباشى طوبجى نواج	
طه أفندى الزفتاوى	يوزباشى طوبجى طنطا	
أحمد أفندى السيسى	» »	طنطا
بدوى أفندى النجار	» »	بيشة الملق
ابراهيم أفندى عتاب	» »	محلة زياد
السيد أفندى حبلى	ملازم أول بياده	الكنيسة
محمد أفندى الديب	ملازم أول بياده	جنوب
عامر أفندى حندق	ملازم أول بياده	محلة زياد
أحمد أفندى حلمى	يوزباشى بياده	شربين
متولى أفندى ندا	ملازم أول بياده	كفر محلة حسن
أحمد أفندى مصطفى	ملازم ثان بياده	قلين
حسن أفندى بريقع	ملازم ثان بياده	المحلة الكبرى
حفناوى أفندى عبد المطلب	يوزباشى بياده	شبرا باب
على أفندى سلامه	يوزباشى بياده	نفيا
على أفندى محمد	ملازم أول بياده	مسير
ابراهيم أفندى أحمد	ملازم أول بياده	بنا أبوصير

من الدقهلية

محمود أفندى الألفى	يوزباشى بياده	كفر أبو خير
يوسف أفندى واصف	ملازم أول بياده	السرو
مصطفى أفندى سيد أحمد	ملازم أول بياده	كفر لطيف
خليل أفندى السعدنى	ملازم ثان طوبجى المنزلة	
عبد السيد أفندى عطيه	ملازم أول سوارى دقادوس	
عبد الفتاح أفندى حمادى	ملازم ثان سوارى ميت العامل	
أحمد أفندى عوض	ملازم ثان بياده	قولنجيل
يوسف أفندى دسوقى	ملازم ثان بياده	السنبلالوين
على أفندى ابراهيم	يوزباشى بياده	بندر المنصورة

الاسم	الرتبة	السكن
فرج أفندی محمد	ملازم أول	طوبجی منشیه صیبره
أبو النصر أفندی عبد الرازق	یوزباشی بیاده	شرمساح
عامر أفندی یونس	یوزباشی بیاده	نوسا الغیط
أحمد أفندی أحمد	یوزباشی بیاده	البجلات
حسین أفندی مظهر	یوزباشی بیاده	العصافرة
موسی أفندی شطات	ملازم أول بیاده	البجلات
مصطفی أفندی شریف	ملازم ثان بیاده	الدنا بیق
السید أفندی النجار	ملازم ثان بیاده	میت الخولی
أحمد أفندی عزالدین	ملازم أول بیاده	میت محلة دمنه

من البحيرة

محمد أفندی عبد السلام	یوزباشی بیاده	شبرا خیت
عطية أفندی عوده	یوزباشی بیاده	دمنهور
أحمد أفندی حسن	یوزباشی بیاده	زمرم
ابراهيم أفندی العکس	ملازم أول بیاده	صفط العنب
عبد الرحمن أفندی محمود	یوزباشی سوارى	الرحمانية
اخراش أفندی الضیرمی	ملازم أول بیاده	قشاش
محمد أفندی فريد	یوزباشی بیاده	قلیشان
رحیل أفندی عقبة	یوزباشی بیاده	کفور السوالم
درویش أفندی عقاب	ملازم أول بیاده	طیریه
ابراهيم أفندی عثمان	ملازم أول بیاده	طیریه
رفاعی أفندی أحمد	ملازم ثان بیاده	القهوویه
اسماعیل أفندی عزمی	یوزباشی بیاده	محلة دمنه
عمر أفندی أحمد	یوزباشی بیاده	خربتا
ابراهيم أفندی عطیه	ملازم ثان بیاده	لقانة
أحمد أفندی عزت	ملازم ثان »	محلة بحيرة
محمد أفندی میره	یوزباشی بیاده	العطف

الاسم	الرتبة	السكن
ابراهيم أفندى فؤاد	ملازم أول بياده	شبرا النونة
من المنوفية		
رضوان أفندى منيب	يوزباشى طوبجى	شونى
محمد أفندى نعمت	يوزباشى بياده	اشمون جريس
رضوان أفندى حشيش	يوزباشى بياده	جروان
على أفندى جاد	يوزباشى بياده	صفط جدام
موسى أفندى الجزار	يوزباشى طوبجى	مليج
على أفندى الضياري	ملازم أول طوبجى	ميت أبو الكوم
على أفندى البلبل	ملازم أول طوبجى	سمان
سيد أحمد أفندى الشلف	يوزباشى سوارى	أبو الحسن
أحمد أفندى حمدى	يوزباشى بياده	كفر الباجور
على أفندى شرف	يوزباشى بياده	أشمون جريس
خير الله أفندى عامر	يوزباشى بياده	كفر أبو غضاب
عبد الفتاح أفندى ابراهيم	يوزباشى بياده	فيشا
السيد أفندى زهران	ملازم أول بياده	الواد منوفية
على أفندى الحمامى	ملازم أول بياده	منوف العلا
غانم أفندى عبد الخالق	ملازم ثان بياده	ميت خلف
محمد أفندى نديم	ملازم أول طوبجى	ساحل الجوابر
محمد أفندى عنان	ملازم ثان طوبجى	شبين الكوم
حسن أفندى فخرى	يوزباشى طوبجى	ابن خاص
مصطفى أفندى حمدى	يوزباشى طوبجى	زاوية البقل
ابراهيم أفندى حمدى	ملازم أول »	الفرعونية
عبد الله أفندى على	ملازم أول »	ابن خاص

من الشرقية

الاسم	الرتبة	السكن
عبد الله أفندى على	يوزباشى بياده	جمجره
سليمان أفندى متولى	يوزباشى بياده	كفر الغنيمى
سلامة أفندى ناجى	ملازم أول بياده	سنهوت البرك
حمد أفندى حسين	ملازم أول بياده	ههيا
دسوقى أفندى خليل	ملازم أول بياده	النمروط
محمد أفندى التركاوى	يوزباشى بياده	السعدين
سلامه أفندى شحاته	يوزباشى بياده	كفر أبو العيال
صقر أفندى ذهب	ملازم أول بياده	الزنكلون
يوسف أفندى الجندى	ملازم ثان بياده	أبو كبير

من القليوبية (١)

محمد أفندى رأفت	يوزباشى بياده	ميت عاصم
عبد الرحمن أفندى أنيس	ملازم أول بياده	أبو زعبل
محمد أفندى حسنى	ملازم أول سوارى البرادعة	
عبد الله أفندى عرابى	ملازم أول سوارى أبو زعبل	
حسن أفندى الدرى	يوزباشى طوبجى	ميت كنانه
على أفندى الحولى	ملازم أول »	شبرا الخيمة
جاء أفندى محمد	ملازم أول بياده	البيضة
محمد أفندى شرف الدين	ملازم أول بياده	ميت كنانة
حجازى أفندى أحمد	ملازم أول بياده	دمنهو شبرا
عطيه أفندى أبو الذهب	ملازم أول بياده	بلقس
محمد أفندى اللىسى	ملازم ثان بياده	شبرا
محمد أفندى نجم	يوزباشى بياده	ضواحي مطرية مصر
حسن أفندى حافظ	ملازم أول	القليوبية

(١) عن الوقائع المصرية عدد ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ •

من بنى سويف (١)

الاسم	الرتبة	السكن
مصطفى أفندى صادق	ملازم أول	طوبجى القضابى
محمد أفندى عمار	يوزباشى بياده	ميدوم
جاد المولى أفندى محمد	يوزباشى بياده	ميدوم
محمد أفندى على حسين	ملازم أول	بياده حمام بنى سويف
محمد أفندى عزوز	ملازم ثان	بياده مزوره

من الفيوم

أحمد أفندى سيد أحمد	يوزباشى بياده	سنورس
السيد عبد الرحمن أفندى	يوزباشى بياده	بندر الفيوم
متجود أفندى محمود	يوزباشى بياده	قرسافيوم
أحمد أفندى حمدى	ملازم أول	سوارى بندر الفيوم
ابراهيم أفندى حسني	ملازم أول	بياده أبجيح
محمد أفندى رمضان	ملازم أول	بياده هواره عدلان
محمد أفندى على	ملازم أول	بياده الفيوم

من جهات متفرقة

على أفندى أبو الحسن	يوزباشى بياده	مديرية قنا
على أفندى عبد الرجال	يوزباشى بياده	بنى سليم سوهاج
محمد أفندى أبو دراع	يوزباشى بياده	الحواريث جرجا
أبو العلا أفندى حسن	يوزباشى بياده	ديروط أم نخلة
عبد اللطيف أفندى لطفى	يوزباشى	أسيوط
يوسف أفندى محمد	ملازم أول	بياده ملوى أسيوط
حسين أفندى موسى	ملازم ثان	بياده قصر حيدر أسيوط
		بزاره

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣٠ ديسمبر ١٨٨٢ .

محاكمة سليمان سامى داود

وحوكم القائمقام سليمان سامى داود على تهمة احراق الاسكندرية وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية برئاسة محمد رؤوف باشا ، فحكم عليه فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم علنا يوم ٩ يونيه •

محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو ديه

حكم عليه من المحكمة العسكرية بالاسكندرية بالاعدام بتهمة التحريض على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الاسكندرية (ص٢١٨) ، ويوسف أفندى أبو ديه كان ياوراً لعبد العال حلمى باشا قائد موقع دمياط ، وقد أوفده الى عرابى بكفر الدوار عقب نشوب الحرب ، فلما وصل الى طنطا يوم الفتنة وعلم بها ذهب الى المدير ابراهيم أدهم باشا فى داره فألفاه متمارضا ولامه على اهماله فى حفظ الأمن ، أى أنه لم يشترك فى الفتنة ولا حرض أحداً على القتل ، ولما ذهب الى كفر الدوار أفضى الى عرابى بما كان من اهمال المدير ، مما أدى الى القبض عليه ، ولكن بعد انتهاء الثورة وهزيمة العرابيين والقاء القبض على عرابى وعبد العال حلمى وغيرهما قبض على اليوزباشى يوسف أبو ديه وحوكم باعتباره محرّضا على فتنة طنطا ، وهو منها برىء ، وحكم عليه ظلما بالاعدام سنقا ، ونفذ فيه الحكم ، وقبل حلول الميعاد المحدد لتنفيذ الحكم ببضع دقائق ورد تلغراف ينسب بأن الخديو أصدر أمره بالعفو عنه ولكن بعد أن نفذ القضاء فى هذا المتهم البرىء •

وهذه الحادثة تدلك على أن المحاكمات العسكرية التى أعقبت الثورة لم يكن يراعى فيها عدل ولا حق ، وانها كثيراً ما أخذت الناس بتهم هم منها براء •

العفو عن عدا المحكوم عليهم

فى ٢ يناير سنة ١٨٨٣ صدر أمر من الخديو بالعفو العام عن كل من اشترك فى الثورة من المصريين عدا من حكم عليهم^(١) .
وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالغاء لجان التحقيق والمحاكم العسكرية التى ألفت فى سبتمبر ١٨٨٢ ويناير سنة ١٨٨٣ لمحاكمة المشتركين فى الثورة أو المتهمين بارتكاب الحوادث الجنائية فيها ، ما عدا المحكمة العسكرية المشكلة بالاسكندرية فان المرسوم قضى باستمرارها فى عقد جلساتها حتى تنتهى من النظر والحكم فى القضايا المحالة عليها وعندئذ تعتبر ملغاة^(٢) .

الزعماء السبعة فى منفاهم

أقام الزعماء السبعة فى جزيرة (سيلان) ، وكانت حياتهم فى المنفى حياة ألم وحزن ، وبؤس وشقاء ، اذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد (والناس مع الغالب) ، وجادت قريحة البارودى بشعر مؤثر فى الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية فى البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المنفيون من الآلام ، وهو وان كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه فى شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العربيين عامة .

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البين ما أبقت عيون المهى منى
فشبت ولم أقض اللبنة من سنى
غناء ويأس واشتياق وغربة
الا شد ما ألقاه فى الدهر من غبن

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٦٠ .

فان أك فارقت الديار فلى بها
فؤاد أضلته عيون المها غنى
بعثت به يوم النوى اثر لحظة
فأوقعنا المقدار فى شرك الحسن
الى أن قال :

ولما وقفنا للوداع وأسببت
مدامعنا فوق الترائب كالمزن
أهبت بصبرى أن يعود فبزنى
وناديت حلمى أن ينوب فلم يغن
وما هى الا خطرة ثم أقلعت
بنا عن شطوط الحى أجنحة السفن
فكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى
وكم مقلة من غزرة الدمع فى دجن
وما كنت جربت النوى قبل هذه
فلما دهنتى كدت أقضى من الحزن
ولكننى راجعت حلمى وردنى
الى الحزم رأى لا يحوم على أفن
ولولا بنيان وشيب عواطل
لما قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السنون على الزعماء فى منفاهم بتلك الجزيرة النائية ،
فضاقت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل اطلاقا ، ورداءة المناخ ، وعدم
وجدانهم من يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فتأثرت لذلك حالتهم المعنوية ،
ووقع الخصام بينهم ، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، وبدأ الخصام
أول ما وقع بين عرابى وطلبه وعبد العال ، قال محمود باشا فهمى فى هذا

الصدد : « واستمر المنفيون في شقاق وخصام بينهم لحد الآن واليوم وهو ٢٥ يوليه سنة ١٨٩١ ، وذلك من عدم اشتغالهم بشيء أبداً » (١) .

قال وفي سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامي البارودي بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامي باشا الى مدينة (كندی) التي تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو ، وترك عرابي وبقية زملائه بكولومبو متافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامي باشا وقطن كندی ، وكذلك فعل طلبه باشا عصمت ، وفي سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابي ثم على باشا فهمي .

ويقول محمود باشا فهمي انه لما رأى ما بينهم من الخصام اعتزلهم وعكف على تربية أولاده وتعليمهم ، وظهر أثر هذا التنافر بين الزعماء فيما كتبه عن الثورة العرابية في كتابه الذي وضعه في منقاه وأسماه (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) (٢) ، فقد وصفها بأنها « ثورة مشؤمة ، وأمور وأحوال كانت في قلب عرابي مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها الا من بعد النفي في سيلان حتى أفشى كل من عرابي وعبد العال وعلى فهمي ما كانوا عليه للبيان وما كانوا مدخريه في قلوبهم لكل انسان (٣) » ، وروى حوادث الثورة في شيء من التحقير والزراية « ونعتقد أن هذا اسراف في القول ناشئ عن غضاضة النفي ، وضيق الصدر ، وطول الغربة ، والحنق من المصير الذي آل اليه ، لذلك يجمل بمن يرجع الى كتابه (البحر الزاخر) أن يتلوه بشيء من التحفظ ، فيأخذ منه الحقائق الثابتة ويطرح التحامل جانبا .

مصير الزعماء

توفي عبد الغال باشا حلمي يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ (١٣١٠ هـ) بكولومبو ودفن بها .

(١) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) في سبعة أجزاء .

(٣) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٥ .

وذهب محمود باشا فهمى الى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك أدركته الوفاة ليلة ١٧ يولييه سنة ١٨٩٤ (١٣ ذى الحجة سنة ١٣١٠ هـ) ودفن بها .

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبه باشا عصمت بالعودة الى مصر اذ ساءت صحته وقررت جمعية من الأطباء أنه اذا لم يعد الى بلاده فانه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة فعاد الى مصر ، ولكنه لم يعيش أكثر من المدة التى توقعها الأطباء ، وتوفى فى ذلك العام ودفن فى قرافة الامام الشافعى .

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة الى مصر ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة .

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينيه ، وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته الى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه وألفه ، وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته الى مصر ، فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفى عنه الخديو ومنحه حقوقه المدنية ورد اليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد اليه بصره ، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديو عباس حلمى الثانى أيضا عن عرابى وعلى فهمى ، فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر .

وجاءها عرابى فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغل سخطا على الاحتلال وسياسته ، لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها ، وكانت عودة

عرايى بوساطة الانجليز وشفاعته لديهم، وقد أدلى بعد رجوعه بتصريحات تؤيد الاحتلال وسياسته^(١)، فقبول من الأمة بالفتور والسخط، وبدا الفرق بينه وبين البارودى من هذه الناحية، فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع عن الخوض فى الأحاديث السياسية، وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب، أما عرايى فلم تفارقه الثروة التى لازمتها من قبل، فجلب على نفسه سخط الصحافة والرأى العام، وكانت وفاته يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١ (٢٨ رمضان سنة ١٣٢٩ هـ) .

(١) قال فى حديث له بالمقطم (عدد ٣ أكتوبر ١٩٠١) انه سأل الذين قابلوه بالعريش من أفراد أسرته : « أصبح ان السخرة ألغيت من عندكم ؟ فقالوا نعم صحيح . قلت : والكرباج ؟ قالوا أبطل من زمان طويل . قلت : وكيف تحصل الاموال من الأهالى ؟ قالوا بالحق والعدل ، وكل انسان يعرف ما له وما عليه . فسألتهم : وكيف الاستبداد فى الأحكام الآن ؟ أجابوا انه لم يبق للاستبداد أثر فى البلاد . فكل شئ مقيد بقانون ونظام . ولا خوف على محكوم من جور حاكم لان كل من له أو عليه قضايا يرفع ظلامته الى المحاكم . فشكرت الله حينئذ وحمدته لانه حقق منائى وأرانى قبل مماتى ما طالما كنت أتمناه لبلادى وأبناء وطنى فى حياتى . وقلت هذا هو الاصلاح الذى كان غايتى من أفعالى الماضية . وقد شاء الله أن ينعم به على وطنى ولكن الحكمة له جل جلاله قضى أن لا يتم ذلك على يدى بل على يد الذين نازلناهم فى ساحة القتال وكانوا لنا أعداء فصاروا لمصر اليوم خير الأصدقاء . وقد قضى الله أن أكون واسطة هذا التغيير فأناال وطنى ماكنت أتوخي وأتمنى له من الخير . ولما خرجنا من السويس كنت أرى القطار ينساب بنا بين الفيضان الحضر وهى تموج كالبحر على مدى البصر من اليمين واليسار . فتحققت بالنظر ماكنت أسمعه بالخبر عن تقدم الزراعة والرى فى هذا القطر وعن انقلاب أحواله من العسر الى اليسر . وأرى من حديث الناس حولى وكيفية دخولهم على وخروجهم من عندى أن كلا منهم يتمتع بتمام الحرية لا يخاف بأسا ولا حرجا من قول أو فعل مادام حافظا لحرمة القانون . فحمدت الله على ذلك أيضا وشكرت الذين كانوا السبب فيه . هذا فيما يختص بوطنى . واما فيما يختص بى أنا فانى لم أجد من الذين قاتلتهم وحاربتهم غير معاملة الكرام الذين يستحق معروفهم الشكر وكرمهم الاكرام . فانهم حفظوا حياتى من الاعداء ، ولما بت وحيدا بذل قوم منهم المال لمساعدتى . فكنت أسعين بمالهم فى الدفاع عن نفسى . وبمالهم أرسلت التلغراف الطويل الذى نشر فى (التيمس) قبل سفرى من مصر لبيان حقيقة أمرى . وقبلما أفارق هذا القطر طلب اللورد دفرين منى أن أطلعها على ما أرى هذا القطر محتاجا اليه من الاصلاح . فكتبت تقريراً ضمنته ١٩ مادة ذكرت فيها ماأراه واجب الاجراء لاصلاح أحوال البلاد والعباد . وأنا أراها الآن مستوفاة فى الاصلاح الذى تم بحسن تدبير جناب اللورد كرومر الادارى المصلح الكبير (المقطم عدد ٣ أكتوبر ١٩٠١) .

الفصل الثامن عشر

شخصيات زعماء الثورة

لا جدال في أن الثورات تتأثر بشخصيات زعمائها ، لأنه إذا كان من الحقائق الثابتة أن ظهور الثورات يرجع الى ظهور الزعماء ، فإن تطوراتها ومصايرها تتبع الى حد ما شخصياتهم ومصايرهم ، من أجل ذلك يجمل بنا أن نلقي نظرة تحليلية على شخصيات زعماء الثورة العرابية ، لكي تتبين مبلغ تأثيرها في مصير الثورة ، وقد تناولنا في الفصول السابقة الكلام عن بعض نواحي هذه الشخصيات ، تبعاً لما اقتضاه سياق الحديث ، ولكننا نرى المقام هنا يستدعي أن نلمح بهذه الشخصيات ونستعرضها تباعاً لتكون لدينا صورة تحليلية للعناصر البارزة التي ظهرت على مسرح الثورة واقتادت زمامها •

والزعماء الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويتناولهم هذا البحث هم فيما نعتقد : أحمد عرابي باشا • محمود باشا سامي البارودي • محمود فهمي باشا • علي باشا فهمي الديب • عبد العال باشا حلمي حشيش • الميرالاي محمد عبيد • السيد عبد الله نديم • الشيخ محمد عبده • طلبه باشا عصمت • علي باشا الروبي • يعقوب سامي باشا • القائمقام سليمان سامي داود • محمد سلطان باشا •

عرايى

١٨٤١ - ١٩١١

ترجمنا لعرايى فى الفصل الثانى ، ورسما لشخصيته صورة عامة ، وذكرنا نشأته وخلاصة تاريخه ، الى أن ظهرت الثورة على يده ، ثم تابعناه فى مختلف أدوار الثورة كما رأيت فى الفصول السابقة مما لا نعود اليه الآن .

إذا حللنا شخصية عرايى نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية جذابة تؤثر فى الأفراد والجماعات ، فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء ، ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة وينال ثقتهم ويملى ارادته عليهم ، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجمهورى ، وهذه أيضا من مزايا الزعماء التى تحيىهم الى نفوس الجماهير ، وقد كان لخطبه تأثير السحر فى نفوس سامعيه ، على أنه الى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاءة السياسية وبعد النظر ، ومن هنا جاء شططه فى كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملاساتها ، وعرايى معذور فى ذلك لأنه لم ينل حظاً كبيراً من الثقافة والالمام بشئون السياسة وأطوارها ، فهو لا يعدو أن يكون ضابطاً من تحت السلاح ، لم يتخرج فى المدارس الحربية ولا الملكية ، ولم يعلم نفسه بنفسه تعليماً ناضجاً ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل ، وكان ذكاؤه محدوداً ، فقد تلقى فى الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات كما تقدم بيانه (ص ٨٨) ، ولم يزد مخصصه العلمى عن بعض الآيات الشريفة والأحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها ، وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية فى ذلك الحين ، وهذا المحصول لا يكفى لتكوين الرأس المدبر للثورات ، التقدير على تذليل المضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات .

فالفرق كبير من هذه الناحية بينه وبين كافور مثلاً في إيطاليا ، أو واشنطن في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في المجر ، ولو وفقت الثورة الى زعيم مثل كافور لسارت في سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية •

قد يكون لعرابي بعض الشبه بجارييلدي في قلة المحصول العلمي والسياسي ، ولكن جارييلدي كان يفوقه كثيراً في الشجاعة والوطنية والتضحية ، ثم ان جارييلدي كان يترك لرجال السياسة تصریف المعضلات السياسية • أما عرابي فكان على جانب كبير من الغرور والاعتداد بالنفس ، اذ كان يعتقد في نفسه القدرة على تصریف الشؤون السياسية كافة ، ولو أنه عرف قدر نفسه واستعان برجل من معاصريه قدير في شؤون السياسة ، كشریف باشا ، لكان ممكناً أن تسير الثورة في سبيل النجاح الى النهاية ، ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى أقصاه عن الوزارة كما بينا في موضعه ، فخسرت الثورة الرأس المفكر الذي كان يستطيع تفهم الحوادث والملابسات السياسية ، وقيادة السفينة وسط الخضم الذي كانت تموج فيه •

قلنا ان عرابي كان على جانب كبير من الغرور ، وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي ، والأمثلة على غروره كثيرة ، فمن ذلك أنه حين تحفرت انجلترا لضرب الاسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا ^(١) » ، وقال : « ان الطواشي والعساكر المصرية لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين ، بحيث لا يمكن لأحد الدخول الى مصر ^(٢) » ، وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم

(١) تقرير الشيخ ابراهيم سليمان باشا - مصر للمصريين ج ٩ ص ٧٩٤ •

(٢) شهادة على باشا ابراهيم - مصر للمصريين ج ٧ - ١٦١ •

المأثورة « الانجليز كالسمك ، اذا خرج من البحر هلك » ، وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا محالة •

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، ويقول في هذا الصدد : « فليسلوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فاني ما دمت وبى رمق فاني سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعا يمكنهم أن يملكوا البلاد وهي خراب ^(١) » •

وقد رأيت أنه لم يصف نفسه على حقيقتها في قوله هذا وأن الغرور هو الذى أملى عليه هذه العبارات الفخمة •

والى جانب الغرور وعدم الكفاءة السياسية فانه لم يكن أيضا على حظ من الكفاءة الحربية ، لأنه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية ، بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبثها فى ميادين القتال ، ففي ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوصحنا (ص ٤٠٤) ، ولما انسحب الى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها الى طلبه باشا عصمت ، ولما تخرجت الحال فى الشرق وانتقل الى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها الى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى ، ولم يقاتل فى هذه المعركة لا بصفته قائداً ولا بصفته مجاهداً •

فهذه الملابس تدلك على أن عرابى لم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية ، ولا من الشجاعة ، ولا كان واثقا من نفسه مطمئنا الى اضطلاعه بأعباء القيادة ، اذ لو كان واثقا من كفايته لما تخلى عنها فى معارك خطيرة

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٤٢ •

يرتبط بها مصير البلاد، ويلوح لنا من مواقفه خلال المعارك أنه كان يتهيب مسئولية القيادة ، وهذا نقص كبير في زعيم الثورة ، وقد انقلب هذا التهيب جبنًا وفرارًا في معركة التل الكبير ، وكان موقفه سواء في خلالها أو بعد وقوع الهزيمة من أسباب انحلال المقاومة في البلاد •

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهي إيتاره المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وبحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذي يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطني ، فاسقاطه وزارة شريف باشا يرجع الى العامل الأكبر فيه الى أطماعه في السلطة والجاه ، وسعيه في خلع الخديو توفيق يرجع الى مثل ذلك ، ويبدو لك اهتمامه بشخصه وبذاته وحياته من موقفه في التل الكبير ، وفي خلال المحاكمة ، وبعد الحكم عليه ، فان الحرص على الحياة كان رائده في كل هذه الأحداث ، وقديما قالوا : « أذل الحرص أعناق الرجال » •

وقد وصفه معاصروه عن خبرة وعيان ، وانا ذاكرون هنا خلاصة آرائهم لكي تكمل أماننا صورة عرابي ، قال عنه الشيخ محمد عبده في قصيدته عن الثورة العرابية :

وقائد الجند شهم في مكالة أشل قلبا اذا الهيجا تناديه^(١)

أي أنه شهم في الحديث ومكالة الناس ، جبان مصاب قلبه بالشلل اذا نادته الهيجا ، وينسب الشيخ محمد عبده حركة عرابي الى خوفه على حياته ، قال في هذا الصدد :

« ان عرابي لم يكن يخطر بباله ولا يهتف به في منامه أن يطلب اصلاح حكومة أو تغيير رئيسها ، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى اليه وانما الذي أحاط بفكره وملك جميع مقاصده هو الخوف على مركزه من شدة البغضاء لمن كان معه من أمراء الشراكسة والمنافرة من عثمان باشا

(١) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٥٥ ١٠

رفضى^(١) ، وقال فى موضع آخر انه انما طلب المجلس النيابى ليأمن على حياته وانه « ظن أنه لو كانت فى البلاد تلك القوة النيابية ولو أن حكومتها كانت شوروية لكانت الشورى أو مجلس النواب عاصما لحياته حافظا لحقوقه فى وظائفه ، ومأمنا يلجأ اليه ، اذا حوم طائر الانتقام عليه^(٢) » .

وقال عنه صديقه المستر بلنت وهو المعروف بشدة العطف عليه :

« ولم يكن فى عرابى فى شىء من شموخ الجندى، بل كان فى اشارته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبى ، والذى يشاهده الانسان فى مشايخ القرى ، ولم تكن ملامحه تدل على شىء من اليقظة وقت سكوته ، كما أن نظراته كانت شاردة ، ولم يكن الانسان يتفطن الى ذكائه الكبير ولطفه الا حين يبتسم ويتكلم ، حينئذ كان وجهه يستضىء كما يستضىء الوادى بأشعة الشمس »^(٣) .

وقال فى موطن آخر :

« ان عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وانما كان ذا أمانى انسانية ، وكان فى خلقه شىء من العناد والتشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية^(٤) » .

وقال عن موقفه من معارك الحملة الانجليزية :

« بقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط، فكان يدير شئون وزارة الحربية ويدير شئون القوات الى أن وصل ولسلى الى التل الكبير ، فاضطر عندئذ أن يأخذ القيادة على عاتقه، وكان مقامه بين العلماء والفلاحين

(١) المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٢) تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٠٧ .

(٣) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ١٠٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

فى الوجه البحرى من أكبر البواعث على بث الحماسة فى صدور الأهالى، وكانت الامدادات تدفق لهذا السبب على وزارة الحربية مجاناً ، وكان المتطوعون يتوافدون لهذا السبب أيضاً ، وكان عرابى بهذه المثابة ذا فائدة كبرى للأمة ، وقد أحسن صنعا فى عدم أخذه القيادة على عاتقه فى ميادين القتال ، وقد عزا أعداؤه ذلك الى جنبه ، ومن الصعب أن يكذب الانسان هذه الدعوى أو ينفى هذه التهمة ، فان عرابى كان فلاحاً لا شائبة فيه ، فلم تكن فيه تلك الغرائز الحربية التى توجد عند بعض الشعوب ، ولكنها غير موجودة عند الفلاحين ، وكانت شجاعته من نوع آخر ، ولم تكن من النوع العسكرى ، ثم هو لم يشاهد معركة حربية قبلاً ، والأرجح أنه كان يعرف هذا النقص فى نفسه ، كما كان يعرف أيضاً جهله بالمعارف العلمية التى كانت تتطلبها الحروب ، فهو لم يحظ بتربية حربية حديثة، ولم يكن له من التجارب سوى ما عرفه من التمارين العسكرية التى تدرب عليها فى الثكنات ، وأظن أنه لو دعى الى عمل مناورة بقصد العرض لما استطاع ذلك .

« ولكنى أظن مع ذلك أن السبب الحقيقى فى عدم حمله عبء القيادة فى ميادين القتال أنه كان فى ذلك الوقت رئيساً للحكومة وأنه بهذه المثابة لم يكن ينتظر منه أن يقود الجيوش بنفسه ، ومع ذلك فهذا لا يبرئه فى نظرى براءة تامة ، ولم يبرئه بنو وطنه ، فهم يلومونه بحق ، لأن سيفه لم يصطفق بسيف العدو ولا فى أواخر أيام القتال^(١) » .

وقال عنه أيضاً : « ان الأوقات التى يجب عليه أن يقضيها فى تنظيم وسائل الدفاع كان يصرفها فى الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال الى النهاية . ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياًء من التدابير الحربية »^(٢) .

(١) بلنت - التاريخ السرى للاحتلال ص ٢٧٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

وقد اقتصرنا على أقوال المعاصرين المعروف عنهم العطف على عرابي أو الاعتدال في الرأي ، وضربنا صفحا عن أقوال خصومه لما فيها من المبالغة والاسراف في الطعن والتجريح .

فشخصية عرابي لم تساعد على انجاح الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص ما جعلها من أهم العوامل في اخفاقها .

البارودي

١٨٤٠ - ١٩٠٤

للبارودي شخصيتان ، شخصية أدبية ، وشخصية سياسية ، أما شخصيته الأدبية فهي شخصية خالدة، اذ هو امام الشعراء المحدثين قاطبة ، وباكورة الأعلام في دولة الشعر الحديث ، وهو أول من نهض به وجارى في نظمه فحول الشعراء المتقدمين ، فبعث النهضة الشعرية من مرقدها بعد طول الخمود .

وأما شخصيته السياسية فهي في موضوع حديثنا عنه .

ولد سنة ١٨٤٠ ، أى أنه كان يبلغ الواحدة والأربعين حين اشترك في حوادث الثورة العرابية ، وهو ابن حسن بك حسنى من ضباط المدفعية في الجيش المصرى ، وحفيد عبد الله الجركسى أحد الكشاف في عهد محمد على ، وسمى البارودي نسبة الى اتياء البارود التي كانت لأحد أجداده الأمير مراد البارودي ^(١) في عهد الالتزام ، وقد تلقى العلم أول ما تلقاه على ايدي أساتذة خصوصيين في سراى والده بغيطة العدة (القريبة من باب الخلق) والمعروفة بسراى البارودي ، ولما بلغ الثانية عشرة من عمره انتظم في المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٨٥٥ على عهد سعيد باشا ، وذهب الى الاستانة وتقلد بها احدى الوظائف ، واذ كان يعرف التركية فقد تعمق هناك في آدابها ، وقال الشعر فيها ، ودرس

(١) عن ترجمته في مقدمة ديوانه .

الفارسية وآدابها ، وعاد الى مصر في أوائل حكم اسماعيل ، والتحق
بخدمة الجيش المصرى ورقى الى رتبة بكباشى ثم الى رتبة قائمقام فرتبة
أميرالاي ، وخاض غمار الحروب في ثورة كريد سنة ١٨٦٦ اذ كان من
ضباط الجيش الذى أنفذته مصر لاختماد تلك الثورة وانتصر على الثوار
في مواقع عدة •

ولما شبت الحروب بين تركيا والروسيا سنة ١٨٧٧ أنفذت مصر
جيشا لنجدة تركيا كان البارودى من ضباطه ، وأبلى في الحرب
بلاء حسنا ورقى بعد عودته الى رتبة اللواء ، وعين مديرا للشرقية سنة
١٨٧٩ ، وكان محافظا للعاصمة حين ألف شريف باشا وزارته الثانية في
أوائل عهد الخديو توفيق ، فاختاره فيها وزيرا للمعارف والأوقاف كما
تقدم بيانه (ص ٢٨) ، وقد رأيت في سياق الحديث كيف اشترك
البارودى في حوادث الثورة مما لا نعود اليه هنا •

يعد البارودى رجل الدولة L'homme d'Etat بين العربيين ، وهو
على حظه الكبير من اللغة وعلومها ، وعلو كعبه في الشعر والأدب ، كانت
تنقصه هو أيضا الكفاءة السياسية ، اذ كان يعوزه الالمام بأسرار السياسة
الدولية وحقائق المسألة المصرية ، وهو لم يجهد نفسه لتعرف تلك الحقائق ،
بل لم يدرس لغة من اللغات الأوروبية تساعد على البحث والاطلاع ،
وهذا نقص كبير في رجل الدولة •

وكانت به ناحية ضعف أخرى ، وهي طموحه الى السلطة والجاه ،
فغلبت هذه الناحية على أجل صفة للزعيم الوطنى وهي الاخلاص وايتار
المصلحة القومية على النزعات الشخصية ، فالبارودى حين كان وزيرا
للحربية في عهد وزارة شريف باشا طمحت نفسه الى رئاسة الوزارة ،
فانتهاز الفرصة في أزمة يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها وأخذ
يؤلب العربيين على شريف ويتهمة بالتفريط في حقوق البلاد ، وانتهت
الحملة عليه باستقالته واسناد رئاسة الوزارة الى البارودى ، وتدل الملابس

على أنه كان يطمح أيضا الى العرش كما نوه عرابى الى ذلك فى مذكراته وكما فصلناه فى موضعه (ص ٢٢١) ، وهذا الطموح هو من العوامل التى جعلته فى عهد وزارته يميل الى الاصطدام والخديو ، على حين كان من الميسور تقريب مسافة الخلاف بينه وبين العرابيين ، وقد كان أول مظهر لتلك السياسة الخرقاء موقف الوزارة من الخديو فى مؤامرة الضباط الشراكسة (ص ٢٩٩) ، فقد كان هذا الموقف ينم عن نية البارودى فى تحدى الخديو ، واجراج مركزه ، والتهوين من أمره ، ومن هنا تفاقم الخلاف بينهما حتى كثر التحدث فى خلعه ، وتبدو هذه الناحية واضحة من دعوة الوزارة لمجلس النواب الى الاجتماع بصفة استثنائية وبغير أمر من الخديو ، خلافا لما يقضى به الدستور ، للنظر فى الخلاف القائم بينه وبين الوزارة ، مع أن هذا الخلاف كان قد سوى بقبول الوزارة تخفيف الحكم على الضباط الذين حكم عليهم فى المؤامرة ، ولم يبق من موضع للخلاف سوى تمسكها بأن يضاف الى الحكم تجريد الضباط المحكوم عليهم من رتبهم وألقابهم ، وامتناع الخديو عن اجابة طلبها فى ذلك ، فهذا الخلاف الهين لم يكن يستدعى اظهار البلاد منقسمة الى معسكرين متعادين ، معسكر الخديو ، ومعسكر الوزارة ، فى وقت تكتنفها فيه المطامع الاستعمارية •

ويبدو من شعره فى منفاه أنه لم يكن يرى فى خاصة نفسه أخذ الأمور بالشدة ، ولم يكن من رأيه الدخول مع الانجليز فى حرب ، وأن زملاءه خالفوه فى رأيه ، قال فى هذا الصدد :

نصحت قومي وقلت الحرب مفاجئة	وربما تاح أمر غير مطنون
فخالفوني وشبوها مكابرة	وكان أولى بقومي لو أطاعوني
تأتى الأمور على ما ليس فى خلد	ويخطيء الظن فى بعض الأحيان
حتى اذا لم يعد فى الأمر منزعة	وأصبح الشر أمرا غير مكنون
أجبت اذ هتفوا باسمى ومن شيمى	صدق الولاء وتحقيق الأظانين

ولكن يلوح لنا أنه لم يقل الشعر الا أسفا على ما تورط فيه ، فان كل الدلائل والملايسات تدل على أنه كان يدعو الى الاصطدام والخديو ، وقد اصطدم به فعلا في حادثة الضباط الشراكسة ، وكان يجذب الحرب ، ولم يكن يقدر قوة الانجليز على حقيقتها ، وجاءت الحوادث على خلاف حسبانته •

لم يكن البارودى اذن على كفاءة من الناحية السياسية ، وكذلك لم تبد منه كفاءة ما من الناحية الحربية ، على الرغم من نشأته العسكرية ، وعلى ما يفيض به شعره من الفخر والحماسة ، وكل ما عرف عنه أنه ذهب الى الاسكندرية عصر يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فوصل اليها ليلا عقب انتهاء الضرب ، وقيل انه لما تلقى الأنباء الأولى التى أذاعتها الحكومة فى العاصمة عن الضرب ، وكان معظمها مكذوبا ، ذهب الى الاسكندرية ليهنئ عرابى بالنصر ، فألقى الحالة على خلاف ما أذيع فى العاصمة ^(١) ، وقد التقى تلك الليلة بالسيد عبد الله نديم ، وبات فى منزله ، ومضى اليوم التالى بالاسكندرية دون أن يعمل عملا ما ، وقضى الليل فى القصر المعروف بسراى نمره ٣ بالمحمودية ، وكان يصحبه محمود باشا فهمى والمسيو نينيه ومحمود افندى صادق ^(٢) أحد المقربين اليه ، ثم صحب عرابى فى انسحابه ، وكان الأحكم أن تبقى حامية المدينة وتوزع على الشواطىء لتصد نزول الانجليز الى البر ، وأن تصمد للدفاع لكى تبث الثقة والطمأنينة فى نفوس الجنود والأهلين ، ولما تم الانسحاب قفل البارودى راجعا الى القاهرة ، ولم يشترك فى وقائع كفر الدوار ، وكان جل عمله أن يرقب تطور الحوادث •

ولما تخرجت الحال فى الميدان الشرقى دعاه عرابى الى قيادة فرقة الصالحية ، وعهد اليه بالاشتراك فى واقعة القصاصين الثانية التى كان يتوقف عليها الى حد ما تعطيل زحف البريطانيين ، ولكنه تخلف عن الاشتراك فيها ، ومهما قيل فى الاعتذار عنه بأنه ضل الطريق بين الصالحية والقصاصين

(١) شهادة حسن بك صادق : مصر للمصريين ج ٩ ص ٨١٠ •

(٢) محضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٧٧ •

وأنه وصل بعد الموعد المضروب له ، فإن هذا العذر يكشف عن حظ ضئيل من الكفاية الحربية ، أضف الى ذلك أنه لم يشترك في واقعة التل الكبير ، بل عاد الى العاصمة بعد معركة القصاصين ، ولم يقف في أثناء المحاكمة الموقف الذى يتفق وزعامة الثورة ، أو شجاعة القائد الحربى ، فانه رغم كونه من أكبر زعماء الحركة ورئيس وزارة الثورة ، أخذ يتصل من التبعات ويزعم أنه كان مكرها على ما فعل بتهديد ضباط الجيش ، وأنه لم يوقع على قرارات الجمعية العمومية ببقاء عرابى وزيرا للحربية الا تحت تأثير الاكراه ، قال فى هذا الصدد أمام المجلس العسكرى : « ان الخوف كان موجودا من الأصل فان لنا عيالا وأموالا ، وربما لو امتنعنا لمسها الضرر » ، فلما سئل : « ممن الخوف » أجاب : « من العسكرية بالنظر لما حصل فى الاسكندرية ^(١) » ، فكان موقفه أثناء المحاكمة خذلانا للثورة والكرامة .

على أنه فى منفاه عادت اليه صفاته العالية من الشمم والاباء ، وعلو النفس ، واحتمل آلام الاضطهاد ومرارته بشجاعة وصبر وعزة نفس ، نيفا وسبعة عشر عاما، وأسبغ عليه النفى والحرمان شارة التضحية والبطولة، وله فى ذلك شعر يفيض عظمة وجلالا ، قال من قصيدة له فى منفاه :

لم أقتـرف زلة تقضى على بما	أصبحت فيه فماذا الويل والحرب
فهل دفاعى عن دينى وعن وطنى	ذنب أدان به ظلما وأغترب
فلا يظن بى الحساد منـدمة	فأننى صابر فى الله محتسب
أثريت مجدا فلم أعبأ بما سلبت	أيدي الحوادث منى فهو مكتسب
لا يخفض البؤس نفسا وهى عالية	ولا يشيد بذكر الخامل النشب ^(٢)

وقال فى قصيدة أخرى :

إذا المرء لم يدفع يد الجور ان سطت عليه فلا يأسف اذا ضاع مجده

(١) مضر استجواب البارودى : مصر للمصريين ج ٧ ص ٨٠ .

(٢) ديوان البارودى ج ١ ص ٣٧ ، والنشب هو العقار أو المال .

ومن ذل خوف الموت كانت حياته
وأقتل داء رؤية العين ظالما
علام يعيش المرء في الدهر خاملا
عفاء على الدنيا اذا المرء لم يعيش
أضر عليه من حمام يؤده (١)
يسى ويتلى في المحافل حمده
أيفرح في الدنيا بيوم يعده
بها بطلا يحمي الحقيقة شده (٢)

محمود فهمي

١٨٢٩ - ١٨٩٤



محمود فهمي باشا
أحد زعماء الثورة العربية

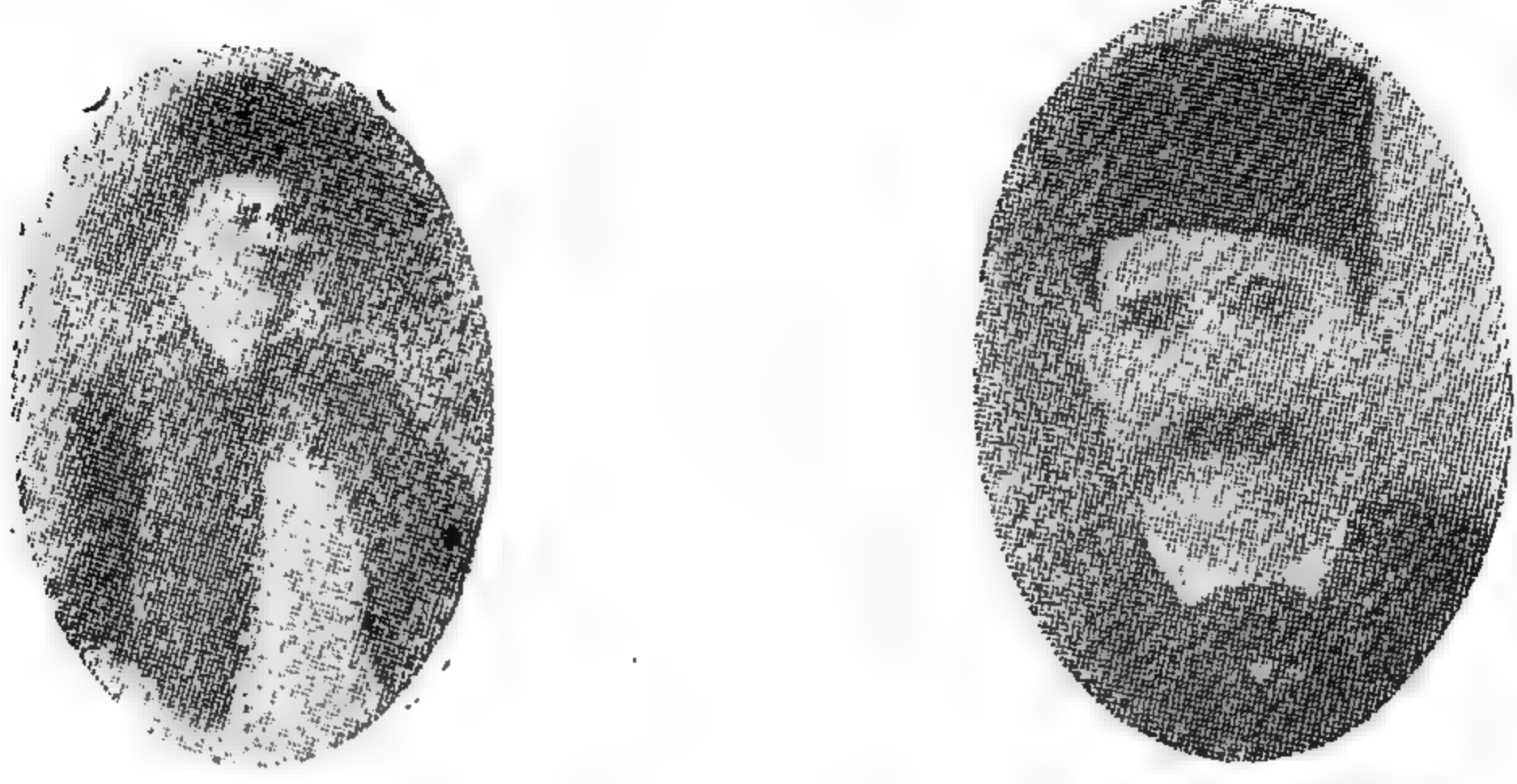
هو أكفأ العربيين قاطبة من الناحية الحربية ، ولد سنة ١٢٥٥ هـ
(١٨٣٩ م) في الشنطور بمركز ببا من مديرية بنى سويف ، وتخرج في
مدرسة المهندسخانة ببولاق ، ومهر في الفنون الهندسية والحربية ، وانتظم
في سلك الجيش ، ثم صار أستاذا لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية
في المدارس الحربية على عهد سعيد واسماعيل ، وعهد اليه الخديو اسماعيل

(١) يؤده أى يدهاه بدهاية .

(٢) ديوان البارودي ج ١ ص ٧٣ .

تحصين شواطئ مصر الشمالية من أبو قير الى البرلس ، فاضطلع بهذه المهمة ، وارتقى في الرتب العسكرية ، واشترك في حرب البلقان سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها، ولما ظهرت الحركة العرابية أيدىها وناصرها ، وتولى وزارة الأشغال في وزارة محمود باشا سامى البارودى سنة ١٨٨٢ ، واستقال مع زملائه احتجاجا على قبول الخديو مطالب الدولتين كما تقدم بيانه ، وكان مهندسا حربيا قديرا ، ظهرت كفاءته في خطة الدفاع التى وضعها بكفر الدوار عندما نشبت الحرب ، فقد كانت من المنعة وحسن التدبير بحيث صدت هجوم الجيش الانجليزى من هذه الناحية طوال مدة الحرب ، وقد كان من سوء حظ المقاومة أن أسر محمود فهمى فى الميدان الشرقى ، فخسر الجيش قائدا كفؤا فى وضع الخطط وتدير المواقع ، ويرتاب عرابى فى مذكراته فى حادثة أسره ، فينسب اليه أنه تعمد النكوص على عقيه والتسليم للانجليز ، وتدل أقوال عرابى فى مذكراته وأقواله هو عن عرابى فى كتابه (البحر الزاخر) أنه لم يكن مؤمنا بالثورة ولا واثقا من زملائه فيها ، وبخاصة عرابى ، اذ كان يعزو اليه العمل لتحقيق مظامعه الشخصية ، ويبدو من اسرافه فى القدرح والطنن أنه كان متحاملا على عرابى فيما كتب عنه ، على أن كتابته تدل على أن زعماء الثورة أنفسهم لم يكونوا مخلصين بعضهم لبعض ، وهذا أيضا من عوامل اخفاقها ، وقد نفى مع الزعماء الى سيلان عقب اخفاق الثورة ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) ، وتوفى فى منفا ليلة ١٣ ذى الحجة سنة ١٣١١ هـ (١٧ يولييه سنة ١٨٩٤) ، وبعد وفاته طبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ .

على فهمى وعبد العال حلمى



عبد العال باشا حلمى

على باشا فهمى الديب

زميلا عرابى وصاحبا يوم واقعة قصر النيل ، ورفيقاه المخلصان له حتى نهاية الثورة ، ويرى الخديو اسماعيل انهما أشجع العرابين قاطبة ، كما وصف عرابى بأنه كثير الكلام قليل العمل ^(١) ، وهما ضابطان من تحت السلاح لم ينالا حظا كبيرا من التعليم الحربى ، غير أن لعلى باشا فهمى صفحة بطولة فى تاريخ الثورة ، كتبها بدفاعه المجيد فى واقعة القصاصين الثانية ، اذ كان يتولى القيادة ، فأبلى البلاء الحسن ، وصمد لجهاد الانجليز ، وأصيب فى هذه الواقعة بجرح بليغ نقل على أثره الى القاهرة ، وظل جريحا حتى انتهت الثورة بهزيمة التل الكبير ، فدفاعه فى واقعة القصاصين هو موقف مشرف له وللثورة ، أما عبد العال حلمى فليس فى عمله خلال الثورة ما يستوقف النظر ، فقد ظل فى دمياط بعيدا عن الحرب ، ولم يشترك فى معركة ما ، وبقي كذلك حتى وقعت هزيمة التل الكبير واستفاضت أنبأؤها ، فأخذ يكابر فى حقيقتها وينفى أخبار الهزيمة ويدعو الى استمرار المقاومة حتى هددته الحكومة بالاعدام ، فأذعن وسلم نفسه كزملائه ، وحوكم

(١) برودلى : كيف دافعنا عن ترابى ص ١٤ .

ونفى ضمن الزعماء المنفيين ، وتوفى بكونولوبو ميناء سيلان فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ودفن هناك ، وتوفى على باشا فهمى بمصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ •

البطل محمد عبيد

هو الميرالاي محمد عبيد ، وقد استحق لقب البطولة بدفاعه المجيد فى التل الكبير واستشهاده فى تلك الواقعة ، كان بكباشيا من ضباط الألاى الأول (ألاى الحرس الخديوى) ، قبل شىبوب الثورة ، وهو بطل واقعة قصر النيل التى تعد أولى وقائع الثورة ، ذلك أنه حين اعتقلت وزارة الحربية الميرالايات الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وعلم بذلك ضباط الألاى الأول ، وكان مقره قشلاق عابدين ، نهض البكباشى محمد عبيد وأهاب بجنود الألاى أن يزحفوا على قصر النيل لاطلاق سراح الميرالايات الثلاثة، وقد اعترضه فى هذه الحركة الجرئية قائممقام الألاى خورشيد بك بسمى وكان رئيسا له فلم يكثرث لهذا الاعتراض ، وأصر على انفاذ عزمه ، وجاء أيضا الفريق راشد باشا حسنى سرياور الخديو بأمر من الخديو لكى يثنيه وزملاءه عن الذهاب الى قصر النيل ، فلم تجد وسطته نفعا، واستدعاهم الخديو فلم يجيبوا ، وقاد البكباشى محمد عبيد جنود الألاى الى قصر النيل حيث كانت وزارة الحربية ، وكان الضباط الثلاثة معتقلين ، ووضع الحصار على الوزارة ، وهجم الجند بقيادته فافتحموا أبوابها وأطلقوا سراح الضباط الثلاثة عنوة كما فصلنا فى موضعه (ص ١٠٤) ، وكان هذا اليوم المشهود أول انتصار للثورة ، اذ كان أولى نتائجه عزل عثمان باشا رفقى وزير الحربية وتعين محمود سامى باشا البارودى مكانه •

وأول ما يرتسم من شخصية محمد بك عبيد فى هذا الموقف شجاعته ووفاءه ، فدعوة الضباط والجند الى الهجوم على وزارة الحربية ، وقيادتهم فى هذا الهجوم ، واقتحام أبواب الوزارة ، واطلاق سراح الضباط الثلاثة، كل ذلك يدل على حظ كبير من الشجاعة والاقدام ، وفيه مظهر كبير من



الميرالاي محمد عبيد بطل معركة التل الكبير

الوفاء للضباط المعتقلين ، وقد عرف عرابي لمحمد عبيد هذه اليد عليه وعلى صاحبيه ، فكان يشئى عليه الشاء المستطاب، ورقاه الى رتبة قائممقام ضمن من رقى من الضباط فى عهد وزارة البارودى ، ثم الى رتبة أميرالاي ، وظل محافظا على عهد الثورة ، حتى كانت واقعة التل الكبير ، ووقع فيها ما وقع من الذعر والفرار ، وكان عرابي من الفارين ، ولكن الضابط الشجاع محمد بك عبيد أدى واجب الدفاع الى النهاية ، وقاتل الانجليز قتالا مجيدا على رأس الأيىن من الجنود ، حتى قتل معظمهم ، وقتل هو ضمن من قتل، فحتم حياته بصفحة مشرفة جعلته بحق آية البطولة فى تاريخ الثورة العرابية وهو من بلدة كفر الزيات ، ولم يخلف ذرية ، وليس له قبر معروف ، ولم يفكر أحد فى اقامة قبر له ، أو تخليد ذكره المجيدة ، بل لا يوجد فى التل الكبير أى مدفن يضم رفات المصريين الذين قتلوا فى المعركة ، على أنهم يعدون بالآلاف ، فى حين أن من يمر هناك يشاهد مقبرة مشيدة للضباط والجنود البريطانيين الذين قتلوا فى هذه الواقعة ، فتأمل فى الفرق بين تقدير الأمم لشهادتها ، وتقديرنا نحن لشهادتنا !



عبد الله نديم خطيب الثورة العراقية

عبد الله نديم

١٨٤٥ - ١٨٩٦

شخصية عجيبة من شخصيات الثورة ، محببة الى النفس لمن
يدرسها ويتأمل في أطوارها وأحوالها *

ولد بالاسكندرية في ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (١٠ ديسمبر
سنة ١٨٤٥) ، ونشأ في قلة من العيش ، وكان أبوه وسطا في اليسار ، فلما
رأى علائم النجاة بادية عليه أدخله المدرسة المعروفة بمسجد الشيخ ابراهيم
باشا ، وكان بمثابة الأزهر بالقاهرة ، فتلقى الدروس على شيوخ المسجد ،
ومالت نفسه الى الأدب وتعلق به ، فطالع كتبه ، وبلغ من فنونه ما لم يبلغه
أحد قبله^(١) .

(١) عن ترجمته بقلم صديقه الأديب أحمد أفندي سمير في مقدمة كتاب (سلافة النديم في
منتخبات السيد عبدالله النديم) وترجمة أخرى بقلم أحمد تيمور باشا في رسالة
« تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر » - الهلال عدد يولييه سنة ١٩٣٣

وبدت عليه منذ صباه مخايل الذكاء المفرط وقوة الذاكرة ، وظهرت مواهبه في الترسل في الكتابة والشعر والزجل، والقدرة الخطابية ، مع خفة في الروح ، وميل الى الفكاهة ، وجرأة واقدام ، واستخفاف بأحداث الزمان ، وكانت له مناظرات ومطارحات مع الأدباء بر فيها أقرانه وأنداده، وولع بالأدب والصحافة والخطابة ، ثم بدا له أن يتعلم صناعة يتكسب منها ، فتعلم فن التلغراف (الاشارات البرقية) ، واستخدم « تلغرافيا » في مكتب بنها ، ثم نقل الى مكتب القصر العالي حيث كانت تسكن والدته الخديو اسماعيل ، وبقي به مدة اتصل فيها بأعلام الأدب في القاهرة ، ثم غضب عليه خليل آغا « آغا القصر وصاحب النفوذ في ذلك العصر » فأمر بضربه وفصله ، فذهب الى الدقهلية ونزل ضيفا على أحد الأعيان يقرئ أولاده، ثم فتح دكانا بمدينة المنصورة ، ولكنه لم يوفق في التجارة لميله الى الاسراف ، وكان ينزل بدار السيد محمود الغرقاوى أحد أعيان المنصورة ويلقى فيه الاكرام والاعزاز ، وكان مجلسه كعبة يحج اليها رجال الأدب وطلابه ، الى أن ورد طنطا سنة ١٢٩٣ هـ (سنة ١٨٧٦ م) واتصل بشاهين باشا كنج مفتش الوجه البحرى اذ ذاك ، وكان يميل الى العلماء والأدباء ، فأكرم وفادته ، ثم عاد الى الاسكندرية مسقط رأسه أوائل سنة ١٨٧٦ في أواخر عهد اسماعيل ، فاتصل بطائفة من أهل العلم والفضل من مؤسسى جماعة « مصر الفتاة » وأخذ يكتب في صحيفتى « مصر » و « النجاح » مقالات أعجب بها الناس اعجابا كبيرا لطلاوتها وبلاغتها ، وسعى في تأسيس جمعية لنشر العلم وترقية الأفكار فأسسها جماعة من الأدباء وسموها « الجمعية الخيرية الاسلامية » سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م) وجعلوه مديراً لمدرستها .

ولما ولى الخديو توفيق الحكم سعى النديم في اجتذاب عطفه عليها حتى حمله على زيارتها ، فزارها يوم امتحان تلاميذها وأعجب بها وجعلها في رعاية نجله الأمير عباس بك حلمى « الخديو عباس الثانى » ، وكان النديم يدرس فيها الانشاء وعلوم الأدب ، فنمت وازدهرت ، وربت لها

وزارة المعارف اعانة سنوية ، وكان يعقد بها الحفلات العامة يخطب فيها الناس هو وتلاميذ المدرسة ، فظهرت مواهبه الخطابية من ذلك الوقت وذاعت شهرته بين الناس ، ونشر فن الخطابة بين النشء الحديث ، فكان ذلك فتحا في سجل النهضة ، وظل يكتب المقالات ويلقى الخطب في حضرة الأهلين على الوثام والاتحاد والأخذ بناصر الوطن ، وألف قصة تمثيلية سماها « الوطن وطالع التوفيق » ، وأخرى سماها « العرب » تجلت فيهما روحه الوطنية وشرح ما كانت عليه حالة البلاد ، ومثلها هو وتلاميذه بمسرح زيزنيا بالثغر بحضور الخديو ، فكان لهما تأثير كبير في النفوس ، ثم انفصل عن الجمعية الخيرية وأقبل من ادارة مدرستها ، وأنشأ بالاسكندرية صحيفة أسبوعية سماها « التكيك والتبكيك » ، مزج فيها الجد بالهزل ، ظهر أول عدد منها في ٨ رجب سنة ١٢٩٨ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٨١) ، وفي خلال ذلك ظهرت الثورة العرابية ، فانضم اليها بطبعه ، اذ كانت نفسه تائرة تتطلع الى الحرية والمجد ، وقربه زعماء الثورة اليهم لما رأوا في قلمه ولسانه أكبر عضد لهم ، وخص صحيفته بالمقالات الوطنية الحماسية ، ثم انتقل الى القاهرة ، ورغب اليه عرابي باشا أن يغير اسم صحيفته ، فاختار لها اسم « الطائف » تيما باسم البلدة المشهورة بالحجاز ، وعلا نجمه وصار من أعلام الصحافة بما كتبه من المقالات الرائعة التي كان لها التأثير الكبير في النفوس لطلاوة عبارتها وحسن أسلوبها ، وثمة موهبة أخرى كان لها الفضل الأكبر في ذبوع صيته ، وهي قدرته الخطابية ، فقد كان خطيبا مفوها ، يرتجل الخطب ارتجالا ، ويسترسل في الخطابة ، فيملك مشاعر السامعين بحسن أسلوبه وعذوبة صوته ، ولا غرو أن لقب بحق « خطيب الثورة العرابية » ، وقد لقب أيضا بحق « خطيب الشرق » وقد رأيت فيما أوردنا عن احتفال جمعية المقاصد الخيرية (ص ٢٥٣) مثلا من قدرته الخطابية اذ خطب ارتجالا في هذا الاجتماع خمس مرات ، تبخللتها خطب الآخرين ، ولم يكده يعقد اجتماع من مجتمعات ذلك العصر الا ويدعى اليه للخطابة فيه ، فكانت له المواقف

المشهوره والأيام المعدودة ، وكان موضع ثقة العرابين ، وله عند عرابى منزلة كبرى ، وقد أخلص له وللثورة ، ولازم عرابى فى كفر الدوار ثم فى التل الكبير ، وكان ينشئ صحيفه « الطائف » فى معسكر الجيش ، حتى وقعت الهزيمة .

وتبدو ناحية العظمة فى شخصيته من اخلاصه للثورة ومبادئها بعد اخفاقها ، ومن النادر أن تجد هذا الاخلاص ، فان دعاة الثورة وأنصار كل حركة يتكبرون لها بعد الهزيمة ، ولكن النديم كان من الشخصيات القليلة التى أخلصت للثورة فى محتتها ، وهذا ما يسمو به الى مصاف الأبطال ، ولقد رأيت فى سياق الحديث أن النديم كلف بعد هزيمة التل الكبير أن يحمل الى الوفد الذى سافر الى الاسكندرية لتقديم عريضة الخضوع للخديو عريضة أخرى فى هذا المعنى ، ولما وصل الى كفر الدوار علم بأن الخديو رفض قبول العريضة الأولى وأنه أمر بالقبض على على باشا الروبى ويعقوب سامى باشا اللذين كانا من أعضاء الوفد الأول ، فعاد النديم أدراجه الى القاهرة واختفى عن الأنظار ، وظل مختفيا نحو تسعة أعوام ، وقد أعيى الحكومة أمره ، وجعلت ألف جنيه عطاء لمن يرشد عنه ، ولكنها لم تهتد اليه .

وكان بعض من يأوى اليهم يعرفون شخصيته ولكنهم لا يرشدون عنه برا به وكرما منهم ورعاية لشأنه .

وكان آخر اختفاء له ببلدة الجميزة القريبة من القرشية بمركز السنطة ، وفيها عثرت عليه الحكومة بارشاد بعض الطامعين فى المكافأة ، غير أن ميعاد المكافأة قد انقضى فلم ينل المرشد منها شيئا ، وكان ذلك فى آخر عهد الخديو توفيق ، واعتقل المترجم ، ولكن الرجال الموكول اليهم اتخاذ الاجراءات القانونية معه عاملوه باحترام لما عرفوا شخصيته ، فقد ذكر هو فى هذا الصدد أنها عهدت بالقبض عليه الى رجل مذهب هو محمد أفندى فريد وكيل حكمدارية الغربية ، فاشتد معه بادية الأمر وأراد أن

يسد وثاقه ، فلما ذكره بأنه مذنّب سياسى لا مجرم جنائى عامله بلطف
وتسامح ، ولما رافقه الى مركز السنطة لم يضعه فى السجن بل وضعه فى
محل العسكر ، ونقل الى طنطا لتسليمه الى النيابة العمومية ، وكان المرحوم
قاسم بك أمين رئيس نيابة طنطا اذ ذاك ، فعامله برعاية وقال له أنت حر
فى كلامك فقل ماشئت ، وكان يسأل عن حاله فى السجن للتحقق من
حسن معاملته^(١) .

ولا شك أن اختفاء المترجم طول هذه المدة أى تسع سنوات^(٢) دليل
على ذكائه واقدامه ، وسرعة خاطره ، ومقدرته فى التنكر ، فقد كان
يجوب البلاد ويدخل كل بلد بلباس خاص ، ويتكلم فى كل قرية بلسان
يوافق زيه ودعواه ، فتارة يقول انه مغربى أو يمنى أو مدنى أو فيومى
أو نجدى أو شرقاوى وهلم جرا^(٣) ، وهذا ما جعلنا نصف شخصيته بأنها
شخصية عجيبة حقاً .

وقد لا يبدو فى ذلك شىء من البطولة ، وان كان يدل حتما على
الشجاعة والجرأة ، لأن النديم يعلم أنه لو أظهر نفسه لكان مصيره النفى
الى سيلان ، كما نفى زعماء الثورة الآخرون ، على أن بطولته قد ظهرت
حينما أصدر الخديو توفيق أمره بالعفو عنه ، ونفيه خارج القطر ، فاختار
يافا ثغر القدس الشريف ، ونزل ضيفا عند السيد على أفندى أبى المواهب
مفتيها ، ثم اتخذ له داراً بها وعرفه أعيان المدينة وفضلاؤها فاحتفوا به
وأكرموا وفادته ، والى هنا أيضا قد لا تبرز بطولته ، ولكن بعد أن توفى
الخديو توفيق وتولى الخديو عباس حلمى الثانى ، عفا عنه وأباح له
العودة الى مصر فعاد اليها ، وهنا كان فى استطاعته أن يجنح لمسالمة
الاحتلال ، وكان وقفاً فى ابان سطوته ، ويخلد الى حياة الرخاء والراحة ،

(١) مجلة (الأستاذ) للسيد عبدالله النديم العدد الأول ص ٩ .

(٢) قبض عليه فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٢٩ صفر سنة ١٣٠٩) الاستاذ العدد الاول
ص ٤ .

(٣) سلافة النديم ص ٧ .

وبخاصة بعد أن كبد المتاعب والأهوال في عهد اختفائه ، ولو أنه طلب منصبا في الحكومة مقابل مناصرته للاحتلال ، أو سكوته عنه ، لما ضن عليه اللورد كرومر المعتمد البريطاني بالمنصب الذي يضمن له اليسار طول حياته ، وكان له من كفايته الأدبية والعلمية ما يؤهله لأحد المناصب الممتازة في وزارة المعارف أو الأزهر ، ولكنه رفض كل ذلك ، وآثر استئناف الجهاد ، ولو استهدف للأخطار ، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها (الأستاذ) ظهر أول عدد منها في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٢ (غرة صفر سنة ١٣١٠ هـ) وكانت علمية اجتماعية فكاية ، وروحها وطنية ، فلم ترق خطتها للمعتمد البريطاني وأذنا به ، وبرزت المجلة في ثوب قشيب ، موشحة ببديع مقالات الفقيه وغرر أرجالها ومناظراته ، فلقبت أقبالا عظيما من الجمهور دل على عظيم مكانته في النفوس ، ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها ، وكان لها تأثير كبير في الرأي العام ، وتجلي هذا الاقبال في كثرة عدد المشتركين فيها ، فبلغ عددهم في العاصمة وحدها ٨٦٠ مشتركا وفي الخارج ١٧٨٠ مشتركا ، وكانت تطبع من العدد الواحد ٢٨٤٠ نسخة ، وهو عدد يدل على رواج الصحيفة الأسبوعية في ذلك العصر .

وقد تجلت روح الفقيه الوطنية عندما اشتد الخلاف بين الخديو عباس الثاني والانجليز سنة ١٨٩٣ ، على أثر عزله صنيعتهم مصطفى باشا فهمي ، رئيس الوزراء في ذلك الحين ، فقام المترجم يستهض الهمم ويحض على مؤازرة الخديو ونبد طاعة الاحتلال ، ومع أنه كان ينصح بالهدوء والسكينة ، لكن نزعته أحفظت عليه الانجليز ، ونفس عليه بعض أصحاب الصحف الموالية لهم ، لما رأوه من رواج صحيفته ، فرموه بالتعصب وهو منه بريء ، وما زالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر ، واضطر هو الى تعطيل صحيفته ، وقد ودع قراءه وداعا مؤثرا في آخر عدد صدر منها (في ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣) قال :

« ما خلقت الرجال الا لمصابرة الأهوال ومصادمة النوائب ، والعاقل يتلذذ بما يراه فى فصول تاريخه من العظمة والجلال ، وان كان المبدأ صعوبة وكدرأ فى أعين الواقفين عند الظواهر ، وعلى هذا فانى أودع اخوانى قائلاً :

أودعكم والله يعلم أننى أحب لقاءكم والخلود اليكم
وما عن قلى كان الرحيل وانما دواع تبدت فالسلام عليكم^(١)

عاد النديم الى يافا منفياً ، فلم يسلم من السعاية به لدى السلطان عبد الحميد ، فأمر بابعاده ، فعاد الى الاسكندرية لا يدري أين يقصد ، فسعى له الغازى أحمد مختار باشا وساعده حتى قبله السلطان بالاستانة ، فذهب اليها وعين فى وظيفة بوزارة المعارف والتقى هناك بأستاذه السيد جمال الدين الأفغانى ، الذى كان أيضاً فى محنته وغربته « فاتصلت بينهما أسباب الألفة وتمكنت بينهما روابط الاتحاد حسا ومعنى ، وبلغ تعلق السيد جمال الدين به وجميل اعتقاده فيه أنه أصبح وأمسى يعجب بقوة حجته فى المناظرة والجدل وسرعة بديهته فى التحرر حتى صرح فى عدة مجالس بأنه ما رأى مثل النديم طول حياته فى توقد الذهن وصفاء القريحة وشدة العارضة ووضوح الدليل ووضع الألفاظ وضما محكما بازاء معانيها اذا خطب أو كتب^(٢) » ، وكان النديم لا يفتأ يحن الى وطنه ويود الرجوع اليه دون أن ينال بغيته ، وقضى بالاستانة بقية حياته غريباً عن وطنه ، بعيداً عن أهله وخلانه ، حتى اشتدت عليه علة السل ، وأدركته منيته فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٤ هـ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، فشيعت جنازته فى احتفال مهيب مشى فيه كثير من الكبراء والعلماء يتقدمهم السيد جمال الدين الأفغانى ، ودفن هناك بمقبرة يحيى أفندى فى بشكطاش .

بالأمس كان غريباً فى ديارهم واليوم صار غريب اللحد والكفن

(١) مجلة الاستاذ لعبدالله نديم عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٩٣ .

(٢) عن ترجمته بقلم أحمد افندى سمير - سلافة النديم ص ١٧ .

قال أحمد تيمور باشا : « ومن تأمل بعين الاتعاط في تقلب الأحوال بالترجم ، وما ذاقه من حلول الزمان ومره ، وما قاساه مدة الاختفاء ثم النفي حتى مات غريباً ، حق له العجب ، وعرف كيف يعبت الزمان بأهل الفضل من بنيه » .

وقال عن صفاته وشخصيته : « نشأ المترجم فقيراً وعاش في قلة ، فان أصاب شيئاً بدده بالاسراف ، وكان في أول أمره يرتدى الملابس الأفرنجية المعلومة ولما ظهر بعد الاختفاء لبس الجبة والقفطان واعتم بعمامة خضراء إشارة الى الشرف ، وكان شهى الحديث حلو الفكاهة ، اذا أوجز ود المحدث أنه لم يوجز ، لقيته مرة في آخر اقامته بمصر ، فرأيت رجلاً في ذكاء اياس وفصاحة سحبان وقبح الجاحظ ، أما شعره فأقل من ثره ، وثره أقل من لسانه ؛ ولسانه الغاية القصوى في عصرنا هذا » .

وقال عنه جرجى بك زيدان : « أما أخلاقه فكان باراً بوالديه وذوى قرابته وقصاده ، ولو لم يكن يعرفهم ، فما أقرض أحداً شيئاً وطالبه به ، ولا رد يوماً سائلاً ، ولا خضع لعظيم قط ، وإنما كان يلين ويتواضع لصغار الناس وأواسطهم ، وكان ذكياً فطنا قوى الحافظة فصيحاً جريئاً شاعراً مطبوعاً وكاتباً ناتراً ^(١) » .

نقول ، وهو الزعيم الوحيد بين العربيين الذى استمر فى جهاده السياسى ونضاله عن مصر فى عهد الاحتلال ، وهى ميزة كبرى انفرد بها دون بقية الزعماء الذين أثرت فيهم الهزيمة ، فوهنت لها روحهم المعنوية وانطفأت فيهم شعلة الأمل والحماسة والجهاد ، أما هو فقد ظل على عهده واستمر يجهاد ويناضل حتى آخر نسمة من حياته ، وهذا وحده يدل على علو نفسه ، وقوة شخصيته ، اذ لم تنل منه الشدائد ، ولم يضعف ازاء المحن والكوارث ، ولم يعرف اليأس الى قلبه سيلاً .

(١) مجلة الهلال السنة الخامسة ص ٤٧ .

الشيخ محمد عبده

١٨٤٩ - ١٩٠٥

لم يكن الشيخ محمد عبده «الأستاذ الامام» من زعماء الثورة العرابية في دورها الأول ، ولكنه صار من زعمائها المعدودين في مرحلتها الثانية ، فكان علما من أعلامها ، ونفى ضمن من نفى من أقطابها •

ولد في « محلة نصر » وهي قرية صغيرة من بلاد مركز شبراخيت بمديرية البحيرة ، وكان ميلاده عام ١٢٦٥هـ^(١) (سنة ١٨٤٩ م) من أبوين صالحين ، وكان والده يمارس الزراعة وله أولاد عدة جعلهم يشتغلون معه في الفلاحة عدا الفقيد فقد توسم فيه الذكاء ، فأراد أن يعده من العلماء ، فأدخله كتاب القرية وحفظ فيه القرآن ، ثم أرسله الى الجامع الأحمدي بطنطا سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م) ليتلقى به العلم ، ولبت فيه ثلاث سنوات ثم انتقل الى الجامع الأزهر ، ف قضى به عامين ، ولم يستفد خلال تلك المدة شيئا من الدروس التي كان يتلقاها ، وذلك راجع الى رداءة طريقة التعليم •

كان الفقيد على فطرة مستعدة للنبوغ والغبقرية ، وكانت مواهبه دفينه ، حتى قبض الله له حكيم الشرق السيد جمال الدين الأفغاني اذ جاء مصر سنة ١٢٨٦ هـ (سنة ١٨٧٠ م) وتولى تدريس المنطق والفلسفة ، فانضوى اليه المترجم ، وما أن اقتبس من فيض علمه حتى تفتحت له كنوز الحكمة والمعرفة ، وأخذ عنه علم الكلام والتصوف والأصول والفلسفة وعلوم الرياضة والأخلاق والسياسة ، وبدأت حياته الفكرية والعلمية ، اذ أخذ يتحرر من قيود الجمود والتقليد ، ويخلق في سماء الحقيقة والحرية والاصلاح ، وشرع منذ سنة ١٨٧٦ - وكان بعد طالبا في الأزهر - يكتب الفصول الممتعة في المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والأدب ، وينشرها في الصحف السائرة في ذلك العصر كالأهرام ومصر والتجارة •

(١) عن ترجمته بقلمه - تاريخ الاستاذ الامام للسيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ١٦ •



الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام)

وقد نال الشهادة العالمية من الأزهر سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) ، وأخذ يلقي بالأزهر وفي بيته دروس التوحيد والمنطق والأخلاق بأسلوب جديد لفت إليه أنظار طلبة العلم ، وحببه الى النفوس المتطلعة الى الحكمة ، ولم ينقطع عن الدرس والتحصيل بعد أن صار « علما » بل أخذ يدرس العلوم العصرية ثم بدأ يتعلم اللغة الفرنسية لكي تساعد على اقتباس المعارف والآراء الأوروبية .

وعين سنة ١٨٧٨ مدرسا للتاريخ في مدرسة دار العلوم ، وللمغة العربية في مدرسة الألسن ، فكان يدرس فيهما مع استمراره في التدريس بالأزهر ، ولما تولى رياض باشا رئاسة الوزارة في أوائل عهد الخديو توفيق عينه محررا بالوقائع المصرية ثم رئيسا لتحريرها لكي يصلح من شأنها كما تقدم بيانه (ص ٧٠) فظهر اتجاهه الفكري الى الإصلاح والنهضة ، وبرز قلمه في الجريدة الرسمية يحرر المقالات البليغة في

مختلف الشئون العامة من علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وفلسفية وسياسية ، الى أن ظهرت بوادر الثورة العرابية •

لم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة حين شوبها ، بل كان مؤيدا لرياض باشا اذ كان يتولى رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة ، ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم فى الحكم الدستورى ، بل كان يجادلهم فى ذلك ويميل الى نظام الحكم الفردى المقرون بالاصلاح ، حتى يعم التعليم وتنضج الأمة للدستور ، وله فى هذا الصدد مناقشات وأحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين فى فائدة الدستور •

ذكر السيد محمد رشيد رضا فى هذا الصدد حديثا له معهم فى ابان الثورة جادل فيه عرابى فى رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الأمة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة فى ادارة شئونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع ، لأنه ليس تصويرا لاستعداد الأمة ومطالبها وأنه « يخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالا أجنبيا يسجل على مسييه اللعنة الى يوم القيامة » (١) •

ويبدو تأييده لرياض من قصيدته فى حوادث الثورة العرابية اذ يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتنا	لعزل خير رئيس كنت راجيه ^(٢)
ذاك الذى أنعش الآمال غيرته	وخلص القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم ^(٣)	يخفيه فى نفسه والله مبيديه
كان الرئيس حليف العدل منقبة	وسيد القوم يهوى الجور يأتيه ^(٤)
جروا مدافعهم ، صفوا عساكرهم	نادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فقال ما نال وانفضت جموعهم	أما النظام فقد دكت مبانیه ^(٥)

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٤٧ و ٢١٧ •

(٢) رياض باشا •

(٣ ، ٤) يريد بالرئيس رياض باشا وسيد القوم الخديو توفيق •

(٥) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٥٢ •

ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا في مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها في الدستور كان من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث ، ولكن لما تألفت وزارة البارودي انضم اليهم بكل قواه ، وقد أصبح من ذلك الحين من زعماء الثورة ، أى في مرحلتها الثانية ، وكنا نرجو أن يكون من زعمائها في مرحلتها الأولى دون الثانية، ويبدو لك مبلغ ثقة زعماء العرابيين به في هذه المرحلة أنه لما اشتدت أزمة الخلاف بينهم وبين الخديو توفيق وجاء الأسطولان الانجليزى والفرنسى في مايو سنة ١٨٨٢ ورفضت وزارة البارودي مطالب الدولتين ، اجتمع البارودي وكبار الضباط ، وأقسموا اليمين على أن يكونوا يدا واحدة ، فكان الشيخ محمد عبده هو الواضع لصيغة اليمين وتحليف كبار الضباط عليها كما تقدم بيانه (ص ٣١٢) ، ولما اعتدى الانجليز على كيان مصر وضربوا الاسكندرية ، بذل الفتيديكل اخلاصه لمناصرة الدفاع القومى ، وكان موقفه موقف الوطنى الذى يثور لكرامة البلاد واستقلالها ، فدافع عنها بكل ما لديه من حول واخلاص وقوة ، ودعا الى التطوع فى صفوف الجيش المدافع عن مصر وامدادها بالاعانات والتبرعات ، وله فى هذا الصدد مقالات بليغة فى الوقائع المصرية، وحوكم ضمن من حوكموا من زعماء الثورة وأنصارها ، وحكم عليه بالنفى ثلاث سنوات خارج القطر ، فاختار الإقامة فى سوريا ، وفى خلال ذلك عاد السيد جمال الدين الأفغانى من منفاه بالهند الى أوروبا ، فاستدعاه واجتمعا بباريس، وهناك أنشأ جريدة العروة الوثقى لاثارة العالم الاسلامى ضد الانجليز على أثر احتلالهم مصر .

أنشئت جريدة العروة الوثقى بباريس وصدر أول عدد منها فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ولم يمض على الاحتلال الانجليزى عام ونصف ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين قوة الروح وبلاغة العبارة والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبعث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية الى مناهضة الاستعمار والأخذ بأسباب الحياة والقوة .

وقد كان لها التأثير الكبير في مصر والعالم الاسلامي وفي تهيج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها الى مصر والسودان والهند ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها ، ثم توقفت عن الصدور ، وانفصل الحكيمان •

عاد الأستاذ الامام الى مصر سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩ م) ، وانقطع عن الكفاح السياسي ، واختلف في ذلك وأستاذة جمال الدين ، وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية فمستشارا لها ، وعرف في قضائه بالقاضي العادل الذي ينشد العدالة والانصاف ولا يتقيد بالقانون والاجراءات •

وكانت نفسه تصبو الى الاصلاح الديني والاجتماعي ، ويرى في اصلاح التعليم بالأزهر السبيل الى تحقيق هذه الغاية السامية ، فما أن عين عضوا في مجلس ادارة الأزهر في ١٧ رجب سنة ١٣١٢ حتى أخذ يبذل جهوده لاصلاح حالة التعليم فيه وترقية برامجه وشؤنه العلمية والأخلاقية والمادية والصحية •

وفي أوائل سنة ١٣١٧ هـ (سنة ١٨٩٩ م) تقلد منصب افتاء الديار المصرية ، فعظم شأن هذا المنصب بتقلد الأستاذ الامام اياه ، وبذل الفقيه مساعيه المشكورة في اصلاح نظم التعليم في الأزهر حتى نهض على يده نهضته الحديثة ، وتولى بحكم منصبه عدة أعمال رسمية أخرى كعضوية مجلس الأوقاف الأعلى وعضوية مجلس شورى القوانين ، فظهرت فيها كفايته ومواهبه العظيمة في الاصلاح وعلو المكانة ، ولم يشته منصب الافتاء غن العمل في المشاريع العامة ، فأسس سنة ١٣١٨ هـ جمعية احياء العلوم العربية لحياء ما درس من المؤلفات القيمة لعلماء السلف ونشرها بين الناطقين بالضاد ، وساهم في سنة ١٣١٠ في تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم وتعميمه والبر بالمعوزين والمحتاجين ، وتولى رياستها في سنة ١٣١٨ هـ حتى وفاته ، فكان أكبر عامل في نجاحها وتعميم فائدتها ، وله الفضل العظيم في حث الأغنياء على أن يقفوا لها ما تجود به نفوسهم

من الأتيان والعقار حتى رسخت دعائمها وصارت من أكبر مؤسسات التعليم ومعاهد البر والاحسان في مصر ، وله الفضل الكبير في اصلاح المحاكم الشرعية ، وقد وضع في ذلك تقريراً كان أساس الاصلاح فيها ، وهو صاحب الفكرة السديدة في انشاء مدرسة القضاء الشرعي التي نهضت بالقضاء الشرعي والتعليم الفقهي نهضة طيبة مباركة .

ونقطة الضعف في شخصيته هي تخلفه عن الكفاح السياسي ، واختلافه في هذه الناحية مع أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وقد بدأ انقطاعه عنه منذ عودته الى مصر سنة ١٨٨٩ ، فترك أستاذه يعاني متاعب الكفاح السياسي وآلامه ومرارته ، وكان من قبل عضده وساعده الأيمن ، وانك لتلمح تراخي الصلات بينهما - حتى الصلات الشخصية - منذ أن عاد الى مصر حتى وفاة السيد جمال الدين من قراءة منتخبات الأستاذ الامام ^(١) فانك لا تجد فيها رسالة واحدة كتبها الى السيد في محنته ومنفاه ، بل ان جمال الدين توفي سنة ١٨٩٧ فلا تجد للأستاذ الامام كلمة في رثاء أستاذه الروحي والفلسفي وزميل جهاده في « العروة الوثقى » ، وهذه الناحية هي أثر من آثار الاختلال في أخلاق الأمة ونفسيته .

وأبرز الجوانب في شخصية الأستاذ الامام هو الجانب العلمي والأخلاقي ، وقد ظهرت مواهبه العلمية والأدبية والفلسفية في (رسالة التوحيد) التي وضعها في منفاه ، فكانت خير مؤلفاته كلها ، يليها رده على هانو تو وتفنيد مطاعنه على الاسلام ، وكتاب (الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) ثم تفسيره القرآن الكريم في دروسه التي كان يلقيها بالرواق العباسي بالأزهر ، فكانت منبع النور والعلم والحكمة .

وقد كان له الفضل الكبير في بعث روح النهضة الفكرية والأدبية بين الطبقة المثقفة من الأمة ، سواء من خريجي الأزهر أو من خريجي المدارس النظامية ، وله المواقف المشهودة في اظهار مبادئ الاسلام على

(١) تاريخ الأستاذ الامام . الجزء الثالث .

حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع والتقاليد التي كانت سبباً في تأخر الاسلام والمسلمين ، ورد حملات الزندقة والالحاد عنها ، وتفنيده مزاعم الطاعنين عليها وابرار ما في القرآن الكريم من المعاني السامية التي تكفل للمجتمع الانساني أسباب الحرية والسعادة والتقدم .

أما الجانب الأخلاقي فهو أسمى مزايا الفقيه ، فقد كان رحمه الله على أخلاق كريمة عالية ، وفيا ، صادق الوعد ، شجاعا ، كبير النفس ، طيب القلب ، على الهمة ، عظيم المهابة ، مكبا على العمل ، لا يكل منه ولا يعمل ، محبا للخير ، بارا بالفقراء والمساكين ، عفيف اليد واللسان ، قانعا ، لا يحفل بتأثيل المال والعقار ، لم يترك لذريته (زوجته وبناته وأخوته) ثروة ولا مالا . اذ كانت نفسه منصرفة الى الخير والصالح العام ، فكان في أخلاقه أمة كاملة .

طلبه عصمت

من أخلص المخلصين لعرايى ، لم تكن نشأته حربية ، ولم يتعلم شيئا من فنون القتال ، فقد كان موظفا صغيرا (مفتش مزروعات) بالدائرة السنية حينما شبت الثورة العرابية ، ولما ظهرت الثورة صار من أنصارها وأخذ يداوم الاتصال بعرايى وعبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار ، فلما رأى منه ذلك ناظر الدائرة السنية فصله من عمله ، مما زاده تعلقا بالثورة ، ويقول محمود باشا فهمى ان رفته كان قبيل واقعة عابدين وأنه كان من المحرضين لعرايى على القتال للمطالبة بحقوق الوطنيين ^(١) ولما تألفت وزارة شريف باشا ألحقه البارودى بصفوف ضباط الجيش العامل ^(٢) ، ثم رقى الى رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى ، ويؤخذ مما كتبه عنه محمود باشا فهمى أنه لم يكن على حظ ما من العلم بل لم تكن له دراية تامة بالقراءة والكتابة ^(٣) ، وقد كان من الزعماء البارزين فى الحركة العرابية وتولى قيادة موقع الاسكندرية أثناء ضربها كما تقدم بيانه (ص ٣٦٧ وما بعدها) .

(١) و (٣) محمود باشا فهمى - البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ و ٢٣٧ .

(٢) استجواب طلبه باشا - مصر للمصريين ج ٩ ص ٩٠٥ .



طلبة باشا عصمت

وقد عهد اليه عرابي بقيادة فرقة كفر الدوار ، فاضطلع بأعباء القيادة
اذ صمد الجيش لقتال الانجليز وأحبط حملاتهم في الميدان الغربى حتى
انتهت الحرب ، ولما بلغه أبناء هزيمة التل الكبير بادر الى اللحاق بعرابي
فى العاصمة فلقية بها وكان من القائلين بالتسليم والكف عن المقاومة ، فكان
هو وعرابي أول من سلموا للانجليز ، وقد حكم عليه بالنفى الى سيلان
كما سبق القول ، وعاد الى مصر فى فبراير سنة ١٩٠٠ وتوفى بها فى تلك
السنة •

على باشا الروبى

من بلدة (دفنو) بمركز اطسا من مديرية الفيوم ، تعلم القراءة
والكتابة وحفظ القرآن بمكتب القرية ، ولما بلغ الخامسة عشرة أرسله
والده الى الأزهر لطلب العلم ، وبعد أن قضى به عدة سنوات التحق بالجيش
جنديا بسيطا على عهد سعيد باشا حين قرر تجنيد أبناء العمدة والمشايخ



على باشا الروبى

والأعيان ، ولم تمض سنة على دخوله العسكرية حتى نال رتبة ملازم ثان لما بدا عليه من الثقافة اذ كان من طلبة الأزهر الأذكياء ، وتدرج فى المراتب حتى صار بكباشيا فى عهد اسماعيل ، وانتظم فى سلك الحملة التى أنفذها اسماعيل لحرب الحبشة ونال رتبة قائم مقام فأميرالاي مكافأة له على ما أبلى فيها ، ثم تنقل فى المناصب الحربية والملكية فصار كبير معاونى وزارة الداخلية^(١) ، ثم عين رئيسا لمجلس (محكمة) المنصورة ثم نقل رئيسا لمحكمة مصر ، وانضم الى الحركة العرابية منذ كان رئيسا لمحكمة المنصورة ، وعاد الى صفوف الجيش العامل وصار من أشد زعماء الثورة حماسية وأكثرهم ثقة فى مصيرها ، ونال رتبة لواء فى عهد وزارة البارودى كما تقدم بيانه (ص ٢٣٦) ولما أنشئت نظارة السودان عين وكيلا لها (ص ٢٣٩) ولما شبت الحرب كان يتولى قيادة موقع مريوط ، واستدعاه عرابى

(١) عن مذكرة فى تاريخ حياته بقلم نجله الفاضل حضرة سعيد بك فهمى الروبى ، ومحضر استجوابه فى (مصر للمصريين) ج ٧ ص ١٤١ .

بعد اصابة على باشا فهمي وراشد باشا حسنى فى واقعة القصاصين الثانية ،
وعهد اليه بقيادة الجيش فى معركة التل الكبير (مقابل ص ٤٨٩) ، فكانت
الهزيمة كما فصلنا ذلك فى موضعه (ص ٤٨٩ وما بعدها) ، على أنه وقف
موقفا مشرفا فى المحاكمة ، اذ كان هو الزعيم الوحيد الذى أجاب بشجاعته
وصراحة على ما وجه اليه من التهم واحتمل تبعه ما عمل أو اشترك فى
عمله ، ولم يسع فى التنصل من المسؤولية ، ولم يقبل أن يشارك زملاءه
فى الاتفاق مع السلطات البريطانية على مصير المحاكمة وخطة الدفاع
فيها^(١)، ولذلك لم يشمله العفو الذى عومل به زعماء الثورة ، وحكم عليه
بالنفي عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة . فلم يمض عليه بها عامان
حتى اعتلت صحته وضعف بصره ، ثم نقل الى سواكن منفيا تحت الملاحظة
فيها ، وكانت حرارة الطقس قد أثرت فى صحته ، فأودت ببصره ، وتوفى
فى سواكن يوم ١٦ صفر سنة ١٣٠٩ هـ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٩١ م) ودفن
بها ، ولا يزال قبره هناك .

يعقوب سامى باشا

من ضباط الجيش ، نال رتبة أميرالاي فى حرب الروس سنة
١٢٩٠ هـ على عهد الخديو اسماعيل ، وكان ياورا للأمير حسين باشا ثم
عين ناظرا لقلم ادارة العسكرية ، ولما تولى عرابى وزارة الحربية عينه
وكيلا لها ، وكان له من خاصة المخلصين ، ثم انقلب عليه أثناء المحاكمة ،
ونفى ضمن الزعماء السبعة الى سيلان وتوفى بها فى أكتوبر سنة ١٩٠٠
ودفن بكندى .

القائم مقام سليمان سامى داود

نخصه بالذكر على أنه لم يكن من قواد الثورة وزعمائها ، لكن له
أثرا كبيرا فى مصيرها ، اذ كان على رأس الألائى السادس بالاسكندرية ،
وكان من أشد غلاة الضباط العربيين وأكثرهم تهورا وقلة نظر فى

(١) راجع محضر استجوابه فى مصر للمصريين ج ٧ ص ١٤٢ .



يعقوب سامى

العواقب ، فألب زملاءه الضباط فى الاسكندرية ودعاهم حين استقالت وزارة البارودى الى ارسال تلغراف الى المعية الخديوية بأن ضباط الجيش لا يرضون عن عرابى بديلا ، وظهر تهوره وطيشه اذ كان هو المدير لحصار سراى الخديو بالرمل عقب ضرب الاسكندرية كما تقدم بيانه ، وقد كانت هذه الحادثة من أخطر حوادث الثورة وأكثرها ضررا ، اذ كانت من أهم العوامل الى انضمام الخديو توفيق باشا الى الانجليز ، وكان له عمل اجرامى خطير ، وهو اضرام النار فى الاسكندرية قبل انسحاب العرابيين منها ، وكان هذا عملا عقيما لا مسوغ له ولا فائدة منه ، فقد كبد مصر خسائر كبيرة فى التعويضات التى اضطرت الى أدائها لأصحاب المتاجر والبيوت التى أحرقت ، وسليمان سامى هو الزعيم الوحيد الذى نفذ فيه حكم الاعدام .

محمد سلطان باشا

يعد سلطان باشا من زعماء الثورة العرابية ، ولو أنه انقلب عليها وكان من أهم العوامل فى اخفاقها وخذلانها .

بل لم يكن فى بداية نشأته شيئا مذكورا ولا معدودا من بيتوتات الصعيد العريقة ، بل كان هو منشأ الشهرة والجاه لبيته وأسرته ، ولد

حوالى سنة ١٨٢٥ وعلمه أبوه القراءة والكتابة على يد معلم القرآن فى القرية ، وحفظ ما تيسر من القرآن ، ولما بلغ أشده عين عمدة لبلدته (زاوية الأموات) بالجانب الشرقى من النيل تجاه المنيا ، وكانت له صداقة بحسن باشا الشريعى كبير أعيان المنيا وناظر قسم (مأمور مركز) قلو صنا وقتئذ ، فقربه الى الوالى سعيد باشا اذ كانت له عنده منزلة كبيرة وأثنى عليه ، فجعله سعيد باشا ناظرا لهذا القسم بدلا من حسن باشا الشريعى الذى جعله وكيلا لمديرية بنى سويف ، ومن ذلك الحين أخذ المترجم يتدرج فى المناصب الادارية ، وعظمت منزلته لدى الخديو اسماعيل لما أداه له من الخدمات فى تفاتيشه الواسعة بمديرية المنيا ، فجعله مفتشا عاما للوجه القبلى ، وفى عهده استكثر من الأطيان والضيايع ، حتى صار مالكا لنحو ثلاثة عشر ألف فدان (١) .

ولما ظهرت الحركة العرابية انضم اليها واعتمد عليه عرابى فى مرحلتها الأولى ، ولم تكن مناصرته لها حبا فى الحرية والدستور ، بل تطلعا الى الأبهة والجاه ، شأن كثير من الأعيان وغير الأعيان من أشياخ كل حركة يتوسمون فيها النجاح .

وكان يعد بحكم ثرائه الواسع كبير الأعيان فى ذلك العصر ، والثروة هى من أقوى عناصر الجاه والمكانة الاجتماعية ، فلا غرو أن كانت معظم الاجتماعات الأولى للعرابين تعقد فى داره بالقاهرة ، وقد استعان به عرابى لجمع كلمة الأعيان على المطالبة بالمجلس النيابى ، وتعاهد واياه على ذلك فى عهد وزارة رياض باشا ، على أنه أفضى الى عرابى فى بدء الحركة أنه لا يرغب الظهور فى الميدان ولا يدعو الأعيان جهرة الى التوقيع على عرائض انشاء مجلس النواب الا بعد أن يستوثق من استقالة وزارة رياض ، لكى يكون فى مأمن من بطشه ولا يحل به ما حل بالسيد حسن موسى العقاد من النفى الى السودان . وفى ذلك يقول الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) وقد عاصره وعرفه حق المعرفة .

(١) عن ترجمته بقلم المرحوم أحمد تيمور باشا - مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونية سنة ١٩٣٤ .

« سلطان باشا لم يكن من أغنياء الأغنياء في هذه البلاد ، بل كان فيه شيء من الفطنة ، يزينه الغنى وتعالى قيمته مظاهر الثروة ، كان يفهم ما يقال ، ويرضى السامع اذا قال ، ولكن هيهات أن يكون له بصر بالعواقب أو علم بمصاير الانقلاب في الحكومات وتغير الأشكال عليها وما يصيب الأمم في مجارى الحوادث من تقدم وتقهقر ، أفادته مناصبه السابقة أيام اسماعيل باشا شهرة وعلو صيت ، حافظ على مكائده في النفوس ببسطة في الكرم امتاز بها على أمثاله . »

« فكان ينتاب منزله الأعيان والعلماء وأرباب المناصب ، وكان يجد في نفسه لهذا علوا على أقرانه ، كان مثله مثل الكثير من الأعيان في استئثار يد رياض باشا فيما استأثر به من السلطة ، وفي استئثار تلك البدع التي جاء بها في وزارته ، خصوصا ابطال السلطة الشخصية ، والأخذ على يد الأقوياء أن تتناول الى استخدام الضعفاء رغم ارادتهم ، ووضع حدود يلزم الأعيان وأهل الثروة بالوقوف عندها على علائقهم مع غيرهم ، فكان ممن يآلم لهذه القيود ويعدها من الضربات التي أصيبت بها البلاد على يد رياض باشا وشركائه ، توسم الفرج والخروج من هذه المضايق والوصول الى مقام تعلو فيه كلمته على كلمة مثل رياض باشا ، ويتمكن فيه من أن يعيد نفوذه الشخصي فيمن دونه من عامة أهل بلاده ، عندما لاحت له بوارق الثورة ولمع في عينه شرر الفتنة ، عندما أحس أن عرابي يتلمس المعين على انشاء مجلس النواب لوقاية روحه ومنصبه ، ظن وصدق ظنه أن عرابي لابد أن يصل الى ما يريد يوما ما ، فمن الحزم أن يتفق معه في البداية ، ليكون له النصيب الأشرف من الفائدة في النهاية ، فكان أول من مد يده اليه ووائقه على التعاون في طلب مجلس الشورى ، وأخذ سلطان باشا يستنزل بعض أعيان الوجه القبلي والبحري في رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب الى رياض باشا ويلح عليه في الطلب أن يستصدر من الجناح الخديوى أمرا باستدعاء مجلس النواب وتخويله حق النظر في وضع قانون يضمن له البسطة في حقوقه حتى يكون كمجالس

النيابات في أوروبا ، ثم يكون ذلك دستورا للبلاد تمضى عليه حكومتها ، فانصاع له بعض وعارضه آخرون ، ولم يتم له تأليف ذلك الوفد ، ولم ير من الحزم أن يتولى الطلب بنفسه من رياض باشا خشية الخيبة ، فانقلب الى عرابي وحالفه على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحري والقبلي وعلماءه على تعضيد طلبه متى انفصل رياض باشا ، ثم بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا في أواخر شهر رمضان سنة ١٢٩٨ (أغسطس سنة ١٨٨١) وقت اشتداد الاضطراب وتلاطم القوى (١) ، .

انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، وتألف المجلس النيابي ، وكوفيء سلطان باشا على انضمامه الى الحركة باسناد رئاسة مجلس النواب اليه ، وظل يناصر الحركة الى أن وقع الخلاف بين الخديو والعرابين ، فانضم الى الخديو ، وفي الحق ان معارضته العرابين في معاداة الخديو وسعيهم في عزله لا تلقى عليه غبارا من الشك ، بل كان في موقفه هذا حكيما سديد الرأي صادق النظر ، ولكن موقفه لا يحتمل الدفاع حين اتصل بالانجليز عقب ضرب الاسكندرية واتخذوه أداة الرشوة لرؤساء القبائل البدوية الضاربة في شرقي الدلتا ، وافساد طائفة من العمدة والأعيان والضباط لينضموا الى الانجليز ويخذلوا قوة الدفاع ، فان هذا الموقف كان له أثر بالغ في الهزائم التي حاقت بالجيش وفي تثبيت أقدام المحتلين في البلاد حتى دخلوا العاصمة دون مقاومة ، فكانت صفحة محزنة من تاريخ مصر القومي ، وقد دخل معهم العاصمة نائبا عن الخديو ، وأطلقت يده في حبس الناس واعتقالهم ، فقبض على الكثيرين ممن اتهمهم بمشايعة العرابين ، وتسبب في سجن كثير من الأبرياء ، وظهر في هذه الأيام بمظهر الجبروت والطغيان ، وعدم الوفاء أيضا ، فقد وشى بحسن باشا الشرعي لخلاف وقع بينهما في ابان الثورة فسجن ولم يذكر له سابق

(١) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ٢١٦ .

فضله عليه (١) اذ كان هو الذى قرب به الى سعيد باشا وفتح له باب النعمة والجاه .

وقد أنعم الانجليز على سلطان باشا بوسام سان جورج وسان ميشيل جزاء اخلاصه لهم مدة الحرب ، فصار يحمل لقب سير ، وكافأه الخديو بعشرة آلاف جنيه كما تقدم بيانه ، ولما أنشئ مجلس شورى القوانين بعد إلغاء مجلس النواب عين رئيسا له فى سنة ١٨٨٣ ، على أن صحته كانت قد اعتلت وتولى هذا المنصب وهو عليل ، وقيل انه ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه الى الانجليز ومساعدته لهم على التغلغل فى البلاد ، وشعر بنقمة الناس عليه ، فنزل به مرض ألح عليه ، وذهب للاستشفاء منه فى جراتس بالنمسا ، فوافاه أجله هناك فى أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢٦ شوال سنة ١٣٠١ هـ) .

(١) ذكر هذه الواقعة المرحوم احمد تيمور باشا فى ترجمته لسلطان باشا - مجلة (الرسالة) عدد ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ .

الفصل التاسع عشر

لماذا أخفقت الثورة العراقية

الآن وقد أتممنا الكلام عن حوادث الثورة العراقية ، وتابعتها من مبدئها الى منتهاها ، أرى أن أختتم الكتاب ببحث خاص عن أسباب اخفاق الثورة ، لأن تعرف هذه الأسباب وتفهمها يجعل من حوادث الثورة صورة حية من تاريخها القومي يصل حاضرها بماضيها •

ان لأخفاق الثورة العراقية عوامل عدة ، بعضها داخلي وبعضها خارجي •

العوامل الداخلية - الانقسام

وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذي وقع في الصفوف بين العراقيين والخديو توفيق باشا ، فان هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ، ومعسكر الخديو ، فوق الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره ، وانتهاز الانجليز الفرصة في وجوده ، وما أدى اليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا أغراضهم الاستعمارية بالتدخل في شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال •

صحيح ان الثورة في ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما واقعة

قصر النيل ، ثم واقعة عابدين ، الا من مظاهر هذا التصادم وذلك الانقسام ، فكيف يمكن اذن تعليل اخفاق الثورة بالانقسام وهو هو منشأ الثورة ؟ نقول نعم ، ان الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو ، وهي وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب العرابيين فى واقعة عابدين ونزول الخديو على ارادتهم أن يعالجوا الشئون العامة بالأناة والتريث ، ويعملوا على رأب الصدع ، وتوحيد الكلمة ، وازالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يأبهوا لهذه الناحية ، وداخلهم الشئ الكثير من الغرور ، وعدم النظر فى العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرابيون خلع الخديو، وتحدثوا فى ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد .

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة ما لا يغيب عن البال ، فقد أدى الى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعف قوة المقاومة ، بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، اذ أن الانجليز تذرعوا الى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو ، وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار ، وحاربوا العرابيين ، وفى صفهم معسكر الخديو والحكومة ، وكان يجدر بزعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام ، تفاديا من التدخل الأجنبى ، ولم يكن لهم عذر فى أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التى تكتنف مصر ، فان حوادث ذلك العصر ، والعصر الذى سبقه ، كانت تكشف عن نيات انجلترا ، فى تطلعها الى احتلال « وادى النيل » ، ولقد تجلت هذه النيات منذ أن حاربت نابليون فى مصر ، سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة ، فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التى باءت بالخيبة والخذلان ، وما فشّت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية فى عهد محمد على وخلفائه ، وكان شراؤها أسهم مصر فى «قناة السويس» سنة ١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، فهذه الحوادث ، وغيرها ، كان من شأنها أن تبصر العرابيين بالخطر الذى

يتهدد البلاد ، وتدعوهم الى تلافى أسباب الانقسام ، الذى لا شك فى أنه يوهن قواها فى ساعة الخطر ، وكان لهم من احتلال فرنسا « تونس » ، سنة ١٨٨١ ، نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوروبي عامة ، ولكنهم لم يتبصروا فى العواقب ، فمهدوا بقصر نظرهم السيل الى اخفاق الثورة ، ووقوع الاحتلال •

تأثير الزعامة

فالانقسام هو أول العوامل فى اخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، وانه ليتبين لنا من تحليل شخصيات الزعماء ، الذين كان لهم الأثر البالغ فى توجيه الثورة ، أن قيادتها السياسية كان يعوزها الاخلاص والكفاءة ، وبعد النظر ، وهذا النقص وحده يكفى لاختفاق أية ثورة فى مختلف البلدان •

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاءة الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء ، لتغير مصير الوقائع الحربية فيها ، ولكنها مع الأسف لم توفق الى قواد أكفاء ، فزعماؤها معظمهم ضباط ، لم يتلقوا الفنون الحربية ، ولا التعليم العسكرى ، بل تخرجوا فى صفوف الجند ، وبعضهم كانت نشأتهم ملكية ، ثم انتظموا فى صفوف الجيش ، دون أن تكون لهم دراية حربية ، ولا مران على القتال • فأمثال هؤلاء وأولئك لا يمكن أن يركن اليهم فى تدبير الخطط الحربية ، واقتياد الجيش نحو النصر ، وقد تجلى عدم الكفاءة الحربية فى احجام عرابى ، وصحبه عن سد « قناة السويس » عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدل على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القنال كان أول ما يجب عمله بلا تردد ، لكى يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه ، ولو سدت القناة فى الوقت المناسب ، ل طال أجل الحرب ، ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت

مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها ، ولكن الخطأ يرجع الى زعمائها السياسيين والحربيين •

وثمة عامل آخر كان له أثره الكبير في اخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية في معظم زعمائها ، فعرابي ذاته لم يشترك في واقعة واحدة ، من وقائع الحرب ، وقد رأيت كيف كان موقفه في واقعة « التل الكبير » ، وكيف لاذ بالفرار دون جهاد أو نضال ، ثم رأيت كيف سلم نفسه للانجليز ، وكيف كان موقفه معييا أثناء المحاكمة وبعدها •

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل في اخفاق الثورة وانحلالها لأن الأمم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الأمة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها ، فالزعامة : تطبع الأمة بطابعها، ان خيرا فخير، وان شرا فشر ، ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها الانجليز حين احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا أول من استسلم في ساعة الخطر ، وكانوا القدوة السيئة للأمة في الخضوع والاستسلام ، وقد ظهر ضعفهم النفسي في المحاكمة ، اذ أخذ كل منهم يتصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم أنهم كانت تنقصهم العقيدة والايمان، وهما أساس النجاح لكل دعوة وكل عمل ، ولو أنهم ضربوا للأمة المثل العليا في التضحية والشجاعة والاقدام ، لكانت الثورة العرابية في دورها الثاني صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومي، ولكن أية مقاومة تنتظر بعد أن ترى الأمة زعماءها يفرون من ميدان القتال ويلقون أسلحتهم خاضعين مستسلمين ؟ لا شك أن هذا الموقف وحده من أهم الأسباب ، في اخفاق الثورة العرابية ، ولو أن عرابي وصحبه قاوموا وقتلوا في « التل الكبير » لكانت لهذه الواقعة ، ولو انتهت بالهزيمة ، صبغة أخرى غير الصبغة المخجلة التي طبعت بها ، ولو أنهم أدوا الواجب لاستمرت المقاومة عمدا طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها الى أقصاها روح البذل والتضحية •

قارن بين معركة « التل الكبير » سنة ١٨٨٢ ، ومعركة الأهرام سنة ١٧٩٨ ، فى أول عهد الحملة الفرنسية ، تجد الفرق بينهما كبيرا ، كالتاهما انتهت بالهزيمة ، وفاز فيهما الغزاة المحتلون ، ولكن المقاومة التى بذلها المصريون فى معركة الأهرام تعد آية فى البطولة ، على حين كانت معركة « التل الكبير » وصمة فى تاريخ مصر ، وقارن أيضا بين سلسلة المعارك والنورات التى هبت فى وجه الفرنسيين ، رغم انتصارهم فى معركة الأهرام ، وبين الانحلال الذى أطبق على البلاد بعد معركة « التل الكبير » تجد الفرق بين العهدين عظيما ، فالقاهرة قد ثارت فى وجه الفرنسيين مرتين ، تحملت فى خلالهما ما تحملت من الضحايا والأهوال ، وشبت المعارك مدى سنتين فى الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، ولم يستطع الفرنسيون ارساخ أقدامهم طوال عهد احتلالهم ، على حين كانت واقعة « التل الكبير » خاتمة المقاومة فى سنة ١٨٨٢ •

قد يختلف الباحثون فى أسباب هذا التباين الكبير بين موقف الأمة سنة ١٨٨٢ ، وموقفها من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، ولكن لا شك أن أهم سبب لانحلال المقاومة فى أوائل عهد الاحتلال الانجليزى هو روح الخضوع والاستسلام الذى بدا من زعماء الثورة ، فان هذه الروح قد تسربت من نفوس الزعماء الى صفوف الأمة بتأثير الزعامة ، فركنت الأمة الى الخضوع والاستسلام ، وظلت هذه الروح غالبة على الأمة سنين عديدة ، فهزيمة التل الكبير ، وما ظهر فيها من الجبن والاستسلام ، لم تكن هزيمة عسكرية فحسب ، بل كانت كارثة قومية وهزيمة معنوية للأخلاق والوطنية ، ولم تقتصر نتائجها على احتلال الانجليز العاصمة ، دون أية مقاومة ، بل كان من آثارها سريان روح الخضوع واليأس فى نفوس المصريين ، والقضاء على روح البذل والتضحية ، التى كانت الأمة مستعدة لها ، ومن هنا جاء الانحلال الوطنى العام الذى أصاب البلاد عقب اخمد الثورة العربية ،

وبقى مخيما عليها نيفا وعشر سنوات ، حتى أيقظتها صيحة زعيم الوطنية
الأول مصطفى كامل رحمه الله •

قد تقوم في بعض البلاد ثورات تنتهي بالهزيمة ، رغم ما يبذل فيها
من جهود وتضحيات ، ذلك حين تغلب عليها القوة وتقمعها ، فأمثال هذه
الهزيمة لا تعد اخفاقا ، بل هي صفحة مشرقة من كفاح الأمة في سبيل
حريتها واستقلالها ، وهي بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة
والتضحية ، تبث في الأمة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها
قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة ، وتظل صفحة جهادها مثالا عاليا تحذيه
الأجيال المتعاقبة في افتداء الوطن بالنفس والمال ، ولنضرب هنا مثالا
واحدا ، نذكره على سبيل التذكرة والمقارنة ، وهو جهاد البولونيين
الطويل في سبيل حريتهم واستقلالهم •

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون في صحائف التاريخ كمثال أعلى
لثبات الأمم في جهادها القومي ، وتذليلها العقبات في سبيل تحقيق آمالها
الوطنية ، بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ ، اذ ائتمرت بها روسيا وبروسيا
والنمسا ، فاقسمت ثلث أقطارها ، فما وهن البولونيون ، وما ضعفوا وما
استكانوا ، وأخذوا يعدون العدة للدفاع عن كيانهم ، واسترداد ما سلبته
القوة الغشوم ، فخشيت الدول الثلاث عاقبة هذه النهضة ، وعملت من
جديد على تمزيق وحدة بولونيا قبل أن تلم شعنها وتصلح من شئونها ،
فهاجمتها روسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ ، واستولتا على جزء جديد من
أملاكها ، فهب البولونيون من جديد يدافعون عن بلادهم دفاع الأبطال ،
وأعلنوا الجهاد الوطني في مارس سنة ١٧٩٤ برئاسة القائد العظيم
(كوشيسكو) ، واستبسلوا في الدفاع ، ولكن كثرة أعدائهم غلبت
شجاعتهم ، ولا سيما بعد أن اشتركت النمسا مع روسيا وبروسيا في
قتالهم ، وانتهت الحرب باقسام الدول الثلاث البقية الباقية من المملكة
البولونية سنة ١٧٩٥ ، وجاء مؤتمر فيينا الذي انعقد سنة ١٨١٤ - ١٨١٥
بعد انتهاء حروب نابليون ، فأقر الدول الثلاث على اغتصابها ووزع أملاك

الدولة البولونية بينها ، فكان فى ذلك القضاء على تلك المملكة العظيمة ذات التاريخ المجيد ، ومحوها من خريطة أوروبا ، على أن الأمة البولونية غالبت عوامل اليأس والانحلال ، واحتفظت بشجاعته وحيويتها ، فشبت الثورة فى بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ ، وظل البولونيون يحاربون الروس تحت لواء الثورة سنة كاملة ، ولكن جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مد يصل الى البولونيين ، عجل باخماد الثورة ، فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها ، ونشرت الارهاب فى ارجاء البلاد ، وأسرفت فى الاضطهاد والتعذيب ، فمن اعدام ، الى سجن ، الى نفى الى أقصى سيبيريا ، الى مصادرة للأموال ، وتشيت آلاف الأسر ، الى غير ذلك من الفظائع ، وهاجر فى ذلك العهد ألوف من خيرة أبناء بولونيا ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها، واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا ، اباء للظلم واستصرخوا للانسانية ، وبقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد السنين الطوال ، ولكن الروح البولونية لم تنزعزع أمام الشدائد ، ولم تضعف أمام المصائب ، بل بقيت الأمة ثابتة العقيدة ، قوية الايمان ، هبت الثورة ثانية سنة ١٨٦٣ ، وظلت نارها متأججة ستة عشر شهراً ، ثم أخذتها القوة الغشوم ، وأمضت الحكومة الروسية فى ضروب الانتقام والاضطهاد ، فنفت الى سيبيريا ثمانية عشر ألف بولونى من صفوة أبناء البلاد ، وصادرت من أملاك البولونيين ثلاثين ألف كيلومتر مربع ، وأحرقت كثيراً من القرى والقصور ، وفرضت الغرامات على البلاد ، وأقطعت الضباط والجنود أملاك الأهلين ، ولما خرجت روسيا منتصرة من الحرب التركية سنة ١٨٧٧ ، تمادت فى اضطهاد البولونيين والعمل على محو قوميتهم ، فكانت السجون تملأ بالناس كل سنة من جميع الطبقات ، يساقون اليها بلا تحقيق ولا محاكمة .

لم تمت الروح البولونية، وتجددت الثورة سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ، ورغم ما لقيته من الاضطهاد قد خطت الأمة خطوات واسعة فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى بفضل اعتصامها بروح المقاومة .

لم يخفت صوت بولونيا خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها ، وهى هدف لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهيراً ، فيhez قلب الانسانية ، فيحقق اعجاباً بتلك الأمة التى قاومت عوامل الفناء ، وحافظت على شخصيتها ، وسمت الى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والأخلاق والحضارة ، واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية ، رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الأمم ، فلا جرم أن حققت استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية (الأولى) سنة ١٩١٨^(١) .

أردنا بهذا الاستطراد أن نضرب المثل على أن هزيمة الثورة لاتضير الأمة اذا أدى الوطنيون فيها واجبهم ، بل تظل صفحة مشرفة من التاريخ القومى ، وأن الزعماء والمجاهدين الذين يتكرر الحظ لهم ويسقطون فى ميدان الجهاد حاملين لواء الواجب ، هم مبعث الحياة لشعوبهم ، ومصدر القوة المعنوية التى تستمدّها الأمم من ذكرياتهم .

لكننا مع الأسف لا نستطيع أن نقرن الثورة العرابية الى هذه المثل ، لأن قادتها لم يؤدوا الواجب عليهم فى ساعة الخطر ، وآثروا الخضوع والاستسلام على المقاومة والكفاح ، فكانت هزيمتهم المعنوية أشد أثراً وأبلغ ضرراً من الهزيمة الحربية فى ميدان القتال .

والآن فلنتم الكلام عن بقية العوامل الداخلية فى اخفاق الثورة .

سياسة الخديو

فمن هذه العوامل سياسة الخديو توفيق ، لم يكن توفيق باشا مؤمناً بالشورى ولا موقناً بحق الأمة فى الدستور ، وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل الى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه ، ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لمثلّى الدول الأجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ،

(١) مقتبس من كتابنا (الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضة القومية) .

ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة فى احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة ، فقد استغلنا ميوله الخاصة وكراهية للثورة ففاجأنا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم بياها ، ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه الى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح ، ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى ، فموقف الخديو توفيق باشا وسيامته كانا من العوامل الهامة فى اخفاق الثورة ، وقد أوضحنا فيما سلف من القول أن زعماء الثورة والخديو توفيق باشا كلاهما يتحمل تبعات تكاد تكون متساوية فيما شجر بينهما من خلاف وانقسام حتى ضرب الاسكندرية ، ثم كان انحيازه الى الانجليز ، فرجحت بذلك كفة مسؤوليته فى اخفاق الثورة وفى وقوع الاحتلال ، اذ والاهم وأيدهم ، ودعا الأمة الى الازعان لهم ، ونهى عن مقاومتهم ، وأعلن عزل عرابى من وزارة الحرية لاستمراره فى قتالهم .

الخيانة

كان لهذه التصرفات أثر بالغ فى الموقف الحربى والسياسى ، وبخاصة فى موقف الجيش ، اذ تأثر فريق من الضباط بأوامر الخديو وتزعزعت ميولهم نحو الثورة ، وجاءت على أثر ذلك خيانة طائفة منهم وطائفة أخرى من الأعيان والبدو مما هيا للانجليز التغلب على الجيش المصرى فى معركة القصاصين وواقعة التل الكبير ، فالخيانة أيضا كانت من أسباب اخفاق الثورة ولولاها لاستمرت المقاومة طويلا ولتغير الموقف تغيراً كبيراً .

العوامل الخارجية

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى اخفاق الثورة العرابية ، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وبخاصة الانجليزية ، وفرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر ، ومن هنا جاء

سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية في البلاد ، ولقد رأيت كيف اثمرتا بالحركة الوطنية ، ووضعتا العقبات والعراقيل في سبيلها ، وكيف بدت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، تلك المذكرة التي تنطوي على اغراء العداوة والبغضاء بين الخديو والأمة ، وكيف أعقبتا تقديمهما بالمعارضة في تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا ، ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذي وقع بين الخديو والعرايين ، وارسالهما أساطيلهما الى مياه الاسكندرية ، ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائي بأقالة وزارة البارودي ، وابعاد زعماء الثورة ، ورفض العرايين هذه المطالب ، وقبول الخديو اياها ، مما أدى الى استقالة وزارة البارودي وانفجار بركان السخط على الخديو ، فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانتا من أكبر العوامل في اثارة الانقسام بين الأمة والخديو ، وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد إنجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية في مصر ، وقد رأيت كيف نفذت برنامجها الاستعماري بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر ، فكان ذلك بدء الحملة التي قضت على الثورة وعلى الاستقلال .

أضف الى ذلك جمود أوروبا حيال الاعتداء البريطاني ، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الأخرق في استرداد الاستقلال الذي نالته مصر ، وما ظهر منها من التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرايين وطورا بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرا الى جانب الانجليز باعلانها عصيان عرابي والحرب قائمة ، فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضداً كبيراً للحملة البريطانية .

كل هذه العوامل التي اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ في اخفاق الثورة ، وكان لضعف السياسة الفرنسية وترددتها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم في شئون البلاد أثر كبير في

تطور الحوادث ، اذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر
واخماد الثورة وارساخ قدمها في البلاد •

وليس من السهل على أمة ثور للحرية أن تتغلب على كل هذه
العوامل مجتمعة ، مالم تؤت قوة الجبابة ، أو عقول العباقرة ، وانك لترى
أن أكثر الأمم التي ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها على العكس
من العوامل الخارجية ماساعدها على تحقيق آمالها ، فالثورة الأمريكية لم
تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة الا بعد أن
عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها ، وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من
النير النمساوي الا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير
التركي الا بمعاونة روسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة
لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها الا بمساعدة أوروبا •

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب ، بل تألبت عليها
العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية •

فالعوامل الداخلية ، والعوامل الخارجية ، قد اشتركت اذن فيما آل
اليه مصير الثورة العربية من الاخفاق ، وما انتهت اليه من الاحتلال ،
ولا تصرفنا هذه الملابسات عن أن نتعرف الحقيقة المؤلمة التي تبرز من
خلال الحوادث ، فنأخذ على أسلافنا في الثورة أنهم في الحملة لم يضطلعوا
بأعبائها ولم يبذلوا لها وللوطن كل ما يجب من اخلاص وكفاءة وتضحية
وايثار للمصالح القومية على العوامل الشخصية ، ولو أنهم بذلوا كل ذلك
لتغير مصير الثورة الى خير مما كان ، فليكن لنا في هذه الناحية والنواحي
الأخرى من تاريخ الثورة عبر وعظات ، وحقائق وبيانات ، تطالعنا بما
يجب أن يكون عليه الجهاد الخالص لله والوطن •

مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في مباحث الكتاب
- « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة
- المونيتور اجبسيان Le Moniteur Egyptien ، الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة
- مجموعة الدكرينات والأوامر العالية
- مجموعة القوانين والقرارات
- مذكرات عرابي المطبوعة (كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية)
- مذكرات عرابي المخطوطة ، لم تطبع بعد وهي كماله المذكرات المطبوعة ، موجودة في دار الكتب المصرية
- مصر للمصريين • لسليم خليل النقاش • طبع سنة ١٨٨٤ في تسعة أجزاء
- البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والآخر لمحمود باشا فهمى الجزء الأول
- تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده • للسيد محمد رشيد رضا ، وفيه مذكرات الأستاذ الامام عن الثورة العرابية وما كتبه عن تاريخها
- صحيفة « الوطن » لميخائيل بك عبد السيد
- صحيفة « الأهرام » لسليم وبشاره باشا تقلا
- صحيفة « التنكيت والتبكيت » للسيد عبد الله نديم
- صحيفة « الطائف » للسيد عبد الله نديم
- مجلة « الأستاذ » للسيد عبد الله نديم
- سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله نديم
- ديوان البارودي
- صحيفة « المحروسة » لسليم خليل النقاش

- صحيفة « مصر » لأديب اسحق
- صحيفة « التجارة » لأديب اسحق
- صحيفة (أبو نضارة) للشيخ يعقوب صنوع
- صحيفة « الجوائب » لأحمد فارس الشدياق وكانت تصدر بالاستانة باللغة العربية
- مجلة « الجرافيك » Graphic الانجليزية وعنها نقلنا معظم صور المعارك

- مجلة « القرن التاسع عشر » Ninteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢ وفيه تعليمات عرابي لمحاميئه أثناء المحاكمة
- مجلة العالمين Revue des deux Mondes وعلى الأخص الأعداد الآتية : Un essai de Gouvernement européen en Egypte

تجربة حكومة أوروبية في مصر للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes (عدد ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ٨٧٩ الثورة العسكرية في مصر L'insurrection Militaire en Egypte للمسيو جابريل شارم (عدد ١٥ أغسطس و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

مصر والاحتلال الانجليزي L'Egypte et l'occupation anglaise للمسيو ادمون بلوشوت Edmond Plauchut (عدد ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

المسألة المصرية La Question d'Egypte للكونت بنديتي Benedètti (عدد أول و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩١)

— خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire للمسيو جابر بيل شارم

— الكتاب الأصفر — شؤون مصر سنة ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن مصر)
Livre Jaune, Documents diplomatiques. Affaires d'Egypte

— الكتاب الأزرق عن شؤون مصر Blue Book (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الانجليزية عن شؤون مصر)

— صحيفة « ليجبت » L'Egypte

— صحيفة الكورييه اجبسيان Le Courrier Egyptien

- Le Phare d'Alexandrie - صحيفة الفار دالكسندري
- Egyptian Gazette - صحيفة اجبسيان جازيت
- La Reforme - صحيفة الريفورم
- Le Progress Egyptien - صحيفة البروجريه اجبسيان
- التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين
الافرنجية والقبطية ، للواء المصرى محمد مختار باشا ، طبع سنة ١٣١١
هـ (١٨٩٣ م)
- مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الحديوى سابقا
- Secret history of the - التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر
English occupation للمستتر ولفريد بلنت Blunt طبع سنة ١٩٠٧
تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة
- المسألة المصرية La Question d'Egypte للمسيو دى
فريسينييه De Freycinet (رئيس الوزارة الفرنسية سنة
١٨٨٢) ، طبع سنة ١٩٠٥
- المركز الدولى لمصر والسودان
Situation internationale d'Egypte et du Soudan للمسيو كوشرى
Cocheris طبع سنة ١٩٠٣
- الفرنسيون والانجليز في مصر Francais et Anglais en Egypte
للمسيو آشيل بيوفيس Achille Bloves
- أوروبا ومصر للمسيو نوتوفتش Notovitch
- انجلترا في مصر Angleterre en Egypte لمدام جوليت آدم
Juliette Adam تعريب على بك فهمى كامل
- ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، لصاحب السمو الأمير عمر طوسون
- مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد
كامل ، طبع سنة ١٩١٣
- Le Conference de Contanstinople en 1882
- حقائق الأخبار عن دول البحار لاسماعيل باشا سرهنك
- الكافى لميخائيل بك شاروويم الجزء الرابع
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

- انجلترا في مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر Alfred Milner طبع سنة ١٨٩٣
- خديويون وباشوات Khedives and Pachas للمستتر موبرلي بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- شريف باشا للمسيو سانتري دي بوف Santerre De Beuve
- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرمز طبع سنة ١٩٠٨
- وزارة جامبتا للمسيو ريناك Reinach
- مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بملن Van Beemmelen طبع سنة ١٨٨٢
- عرابي باشا • للمسيو جون نينييه John Ninet طبع سنة ١٨٨٤ ، وهو رواية شاهد عيان لحوادث الثورة العربية حتى ضرب الاسكندرية وهزيمة العرابيين
- (وله) — في بلاد الخديويين — طبع سنة ١٨٩٠
- الحركات البحرية والحربية البريطانية في مصر The British naval and military operations in Egypt
- للكومندان جودريش Goodrich من ضباط البحرية الأمريكية
- الانجليز في الهند ومصر Les Anglais aux Indes et en Egypte للمسيو أوجين أوبان Eugène Aubin
- مجلة المدفعية الفرنسية سنة ١٨٨٢ Revue De Partillerie Francaise 1882
- الدفاع عن السواحل La Defense Des cotes للمسيو البرجراسيه Albert Grasset
- المجلة الحربية للخارج Revue Militaire de l'etranger عدد أغسطس سنة ١٨٨٢
- كيف دافعنا عن عرابي How we defended Arabi للمستتر برودلي Brodly
- مصر والسودان للمستتر هنري بنسا Henri Pensa طبع سنة ١٨٩٥
- الأنبياء الثلاثة — المهدي • غردون • عرا Les trois Prophetes للكولونل شايبى لونج بك Chaillé Long bey

- الحرب فى مصر سنة ١٨٨٢ The Egyptian War of 1882 للكاتب
هرمان فوخت Hermann Vogt ، بالجيش الألمانى (وعنه نقلنا
خريطة ضرب الاسكندرية)
- التاريخ الحربى لحملة سنة ١٨٨٢ فى مصر Military history
of the Campaign of 1882 in Egypt للكول موريس Maurice
- الحملة المصرية سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٥ The Egyptian Campaigns
1882–1885 للمسيو شارل رويل Charles Royle طبع سنة ١٨٨٥
- مصر بعد الحرب Egypt after The War طبع سنة
١٨٨٢ للمستتر فيليه ستوارت Villiers Stuart
- الحملات الانجليزية فى أفريقية Les expéditions Anglaises
en Afrique للكولونيل سبتان Colonel Septans
- حياة شلدرس (وزير الحربية البريطانية سنة ١٨٨٢)
Life of Childers للمستتر شلدرس Spencer Childers
- (وفية مراسلات المترجم مع الجنرال ولسلى عن الحرب العربية)
- دراسة حربية عن مصر • حملة الانجليز سنة ١٨٨٢
Etudes militaires sur l’Egypte, Campagne des Anglais en
- الفرقة الثانية فى التل الكبير The Second Division at Tell
el Kbir للمسيو ادوار هاملى Sir Edward Hamley مجلة القرن التاسع
عشر Nineteenth Century عدد ديسمبر سنة ١٨٨٢
- حياة الجنرال هاملى Life of General Hamley للمستتر
الكسندر انس شاند Alexander innes Shand طبع سنة ١٨٩٥
- المعارك الانجليزية الحديثة Recent British battles للمستتر
جيمس جرانت James Grant
- الجنرال اللورد ولسلى راثبون لو Rathbone Low
- جروح مصر • الانجليز فى وادى النيل Plaies d’Egypte. Les
Anglais dans la Vallée du Nil للمسيو أوجن شيسنل Eugene Ghesnel
- كيف فقدنا مصر Comment nous avons perdu l’Egypte
جول دلافوس Jules Delafosse طبع سنة ١٨٩٨

انجلترا ومصر England and Egypt طبع سنة ١٨٨١
للمستتر ادوارد ديسى Edward Dicey « وله » تاريخ الحديويين
The Story of khedives طبع سنة ١٩٠٢

جون بول على النيل John Bull sur le Nil للمسيو فريدولن
Fredolin طبع سنة ١٨٨٦

الفرنسيون فى مصر سنة ١٨٨٣ Les Francais en Egypte
للمسيو بيرجيفار Pierre Giffard

ذكريات عن حملة فى الشرق مصر سنة ١٨٨٢
Souvenirs d'une Campagne dans le Levant للمسيو جيرار Girard

الانجليز فى مصر Les Anglais en Egypte للكولونيل هنبيرت
Leiutnant Colonel Hennebert

مصر الحديثة وعرايى باشا L'Egypte contemporaine et Arabi
pacha للمسيو سكوتيدس Scotidis نائب قنصل اليونان فى مصر أثناء
الحوادث العرايية

مذكرات عن مصر وتاريخها الاقتصادى منذ ثلاثين سنة
Notes sur l'Egypte et son histore economique depuis 30 ans
للمسيو جورج سكوليس Socolis طبع سنة ١٩٠٣

برزخ وقناة السويس L Jsthme et le Canal de Suez
للمسيو شارل زو Charles Roux طبع سنة ١٩٠١

تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ الى ١٩١٠ تأليف ثيودور
زوشتين Rothetein تعريب الأستاذين عبد الحميد
العبادى ومحمد بدران عن الأصل الانجليزى Egypt's Ruin طبع
سنة ١٩١٠

اغتصاب المصريين Spoiling the Egyptians

للمستتر سيمور كاي Seymour Keay طبع سنة ١٨٨٢

شؤون سياسة عن مصر Choses Politiques d'Egypte للمسيو
بورلى بك Borelli طبع سنة ١٩٠٥

تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique للمستتر دفيل Deville
طبع سنة ١٨٩٨ مجموعة صور ضرب الاسكندرية ذكريات عن

- الاسكندرية Album, Souvenirs d'Alexandrie-Ruines للمسيو
فيورلو Fiorillo « موجود في مكتبة الاسكندرية »
- كارثة الاسكندرية Le Catastrophe d'Alexandrie للمسيو
ارجينوس Orginos موجود في مكتبة الاسكندرية
- .. مصر والمسألة المصرية Egypt and Egyptian Question للمستتر
ما كنزى ولاس Mackenzie Wallace طبع سنة ١٨٨٣

وثائق تاريخية

دستور سنة ١٨٨٢ (١)

راجع هذا الكتاب

الأستاذ حلمي السباعي شاهين
المستشار بإدارة قضايا الحكومة

(١) نشرناه في كتابنا « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها من الطبعة الأولى .
وص ٢٠٠ من الطبعة الثانية .

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق
الانسان ، طبع سنة ١٩١٢ •

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته في أوروبا ، ونشأة التعاون
في مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع
سنة ١٩١٤ •

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات
السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول
الدساتير والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٢٢ •

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان
الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي
اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ مصر القومي في
هذا العهد •

الجزء الثاني : عن إعادة الديوان في عهد نابليون الى ولاية محمد علي

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي

عصر اسماعيل

- الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل
- الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب الى شبيب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاكمات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التى لا يستها . ومفاوضات ملنر

واستشارة الأمة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن
الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر
القومية •

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ الى وفاة المغفور
له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى
وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو
سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

الكفاح فى القنال - حريق القاهرة - وزارات الموظفين - أسباب
الثورة - فاروق يمهّد للثورة

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩

تاريخ الحركة القومية

فى مصر القديمة من فجر التاريخ الى الفتح العربى

مذكراتى

١٨٨٩ - ١٩٥١

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة

شعراء الوطنية فى مصر

تراجهم • وشعرهم الوطنى والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم

أربعة عشر عاما في البرلمان
مجموعة أعمال وأقوال في البرلمان
في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ - الى سنة ١٩٥١

كتب مختصرة

مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية
بطل الكفاح الشهيد محمد فريد
الزعيم أحمد عرابي
بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ - استقلال أم حماية

كتب لطلبة المدارس الثانوية

مصر المجاهدة في العصر الحديث في ست حلقات تشتمل على كفاح
الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية الى بداية
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثالثة	٣
مقدمة الطبعة الثانية	٥
مقدمة الطبعة الأولى	٩
اهداء الكتاب	١٧
سلسلة تاريخ مصر القومى	١٩
الفصل الأول - حالة مصر فى أوائل حكم الحديو توفيق	٢٣
نظرة عامة	٢٣
نشأة الحديو توفيق باشا	٢٤
تأليف وزارة شريف باشا (الثانية)	٢٧
فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وما فيه من قيود	٣٣
انقاص المخصصات الحديوية	٣٥
استقالة وزارة شريف باشا	٣٦
تأليف وزارة يرأسها الحديو	٣٨
الغاء مجلس النظارة	٣٨
اعادة الرقابة الثنائية	٣٩
نقى جمال الدين الأفغانى	٤٠
وزارة رياض باشا	٤١
شخصية رياض باشا	٤٥
المسألة المالية	٤٨
نظام الرقابة الثنائية	٤٩
التنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس	٥٠
ميزانية سنة ١٨٨٠	٥١

٥٩	رحلة الحديو توفيق فى الأقاليم
٥٩	لجنة التصفية
٦٠	أعضاء لجنة التصفية
٦١	قانون التصفية
٦٣	الغاء قانون المقابلة
٦٥	الغاء السخرة وتخفيض الضرائب
٦٦	امتلاك الحكومة قصور اسماعيل
٦٧	ميزانية سنة ١٨٨١
٦٧	اصلاح التعليم
٧٠	اصلاح الوقائع المصرية
٧٠	الاصلاح القضائى
٧٠	احصاء النفوس

٧١ الفصل الثانى - مقدمات الثورة العرابية وأسبابها

٧١	الأسباب الخاصة
٧٥	الأسباب العامة
٧٥	الأسباب السياسية
٧٧	اضطهاد المعارضة
٨٠	تأسيس الحزب الوطنى
٨٢	الأسباب الاقتصادية
٨٥	الأسباب الاجتماعية
٨٧	ظهور عرابى - نشأته وماضيه

٩٥ الفصل الثالث - بدء الثورة : واقعة قصر النيل

٩٥	مقدمات الواقعة
٩٥	تصرفات عثمان باشا رفقى
٩٧	اجتماع الضباط ومطالبهم

قرار مجلس الوزراء ومحاكمة الضباط الثلاثة	١٠٢
الهجوم على قصر النيل واطلاق سراح الضباط الثلاثة	١٠٤
اجتماع الجند بميدان غابدين	١٠٦
عزل عثمان رفقى باشا وتعيين البارودى وزيرا للحربية	١٠٧
موقف الألاى الرابع	١٠٨
عرايى والقناصل	١٠٩
خطبة الخديو فى الضباط	١١١
مطالب العرايين بعد واقعة قصر النيل	١١٣
اجابة معظم هذه المطالب	١١٤
زيادة رواتب الضباط والجنود	١١٦
تأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية	١١٧
احتفال وزير الحربية بزيادة رواتب الضباط	١١٨
خطبة محمود باشا سامى البارودى	١١٨
خطبة رياض باشا	١١٩
خطبة عرايى بك	١٢٠
مظاهر الخلاف وبوادى الشقاق بين الحكومة والضباط	١٢١
حادثة ألاى طره	١٢٢
حادثة فرج بك الزينى	١٢٣
حادثة التسعة عشر ضابطا	١٢٤
ابعاد الضباط غير الموالين للحركة من الجيش	١٢٥
طلب زيادة عدد الجيش وانشاء مجلس النواب	١٢٦
الامتناع عن الذهاب الى السودان	١٢٦
الامتناع عن العمل فى حفر الرياح	١٢٧
حادثة مقتل الجندى بالاسكندرية	١٢٧
استقالة البارودى وتعيين داود باشا يكن وزيرا للحربية	١٢٨

١٣٣	الفصل الرابع - أوج الثورة
١٣٣	واقعة عابدين
١٣٣	مقدمات الواقعة
١٣٦	المظاهرة العسكرية في ميدان عابدين
١٣٧	محاولة الخديو منع المظاهرة
١٤٠	احتشاد الجيش في ميدان عابدين
١٤١	نزول الخديوى الى الميدان
١٤٢	مطالب عرابى
١٤٤	قبول مطالب عرابى - سقوط وزارة رياض باشا
١٤٥	البيان الرسمي عن الواقعة
١٤٧	الفصل الخامس - وزارة شريف باشا
١٤٧	تردد شريف باشا في قبول الوزارة
١٥١	تأليف وزارة شريف باشا
١٥٥	ابتهاج الأمة بوزارة شريف باشا
١٥٧	سياسة شريف باشا
١٥٧	مقابلة وفد الضباط لشريف باشا
١٥٨	خطبة شريف باشا في الضباط
١٦٠	مقابلة وفد الأعيان
١٦٢	برنامج الحزب الوطنى
١٦٦	أعمال وزارة شريف باشا
١٦٦	العلاقات الخارجية
١٦٧	الاصلاح الادارى
١٦٧	رفع المظالم
١٦٨	الحكومة والجيش
١٦٨	القوانين العسكرية الجديدة
١٦٩	نقل آلاى عبد لعال حلمى الى دمياط وآلاى عرابى الى الشرقية

الموضوع	الصفحة
سفر ألى عرابى	١٧٢
تعين عرابى وكيلا لوزارة الحربية	١٧٥
تنمة أعمال وزارة شريف باشا .	
تشريع الموظفين الملكيين	١٧٦
الاصلاح القضائى ، انشاء المحاكم الأهلية	١٧٧
الصحافة وقانون المطبوعات	١٧٩
الغاء جريدة الحجاز	١٧٩
الغاء جريدة ليحييت	١٧٩
صدور قانون المطبوعات	١٨٠
حفظ الآثار العربية	١٨١
مدرسة الآثار القديمة	١٨٢
احصاء عدد السكان	١٨٢
التعليم	١٨٢
مشيخة الجامع الأزهر	١٨٣
ميزانية سنة ١٨٨٢	١٨٤
موقف تركيا حيال مصر	١٨٥
الوفد العثمانى الأول برياسة على نظامى باشا	١٨٦
زيارة على نظامى باشا لوزارة الحربية	١٨٧
زيارته للعلماء	١٨٨
تأثير حضور الوفد من الوجهة الدولية	١٨٨
عودته الى الاستانة	١٨٩
الفصل السادس - انشاء مكتب النواب	١٩١
تقرير الأعيان وعريضتهم بطلب مجلس النواب	١٩١
تقرير شريف باشا فى وجوب انشاء مجلس النواب	١٩٢
خلاصة نظام مجلس شورى النواب القديم	١٩٣
الانتخابات	١٩٤

١٩٥	أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١
١٩٩	رئيس المجلس ومكتب المجلس
١٩٩	افتتاح مجلس النواب
٢٠١	خطبة العرش
٢٠٢	خطبة رئيس مجلس النواب
٢٠٤	خطبة سليمان باشا أباطه
٢٠٥	الجواب على خطبة العرش
٢٠٧	لجان المجلس
٢٠٧	تحقيق صحة نيابة الأعضاء
٢٠٨	اللجنة الدستورية
٢٠٩	اللائحة الأساسية الجديدة (الدستور)
٢٠٩	تقديم الدستور الى مجلس النواب
٢١٠	خطبة شريف باشا
٢١٣	الفصل السابع - أزمة يناير سنة ١٨٨٢
٢١٣	مذكرة فرنسا وانجلترا الى الحكومة المصرية
٢١٤	مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢
٢١٥	مصدر الفكرة في ارسال هذه المذكرة
٢١٥	سياسة جامبتا
٢١٧	تدخل آخر في وضع الدستور
٢١٩	موقف شريف باشا
٢٢٠	كتاب شريف باشا الى مجلس النواب
٢٢٣	تقرير اللجنة الدستورية في كتاب شريف باشا
٢٢٣	اجتماع مجلس النواب والبحث في كتاب شريف باشا
٢٢٤	تقرير اللجنة الدستورية
٢٢٥	قرار مجلس النواب
٢٢٧	استقالة شريف باشا

٢٢٩	الفصل الثامن - وزارة البارودى
٢٢٩	تأليف وزارة البارودى
٢٣٢	الابتهاج بتأليف وزارة البارودى
٢٣٣	منشور البارودى الى المديرين والمحافظين
٢٣٣	المناصب الكبيرة
٢٣٣	عراى باشا فى وزارة الحربية
٢٣٤	الشروع فى قتل عبد العال حلمى
٢٣٦	الترقيات العسكرية
٢٣٧	وزارة البارودى والسودان
٢٣٨	انشاء وزارة للسودان
٢٣٩	التقسيم الادارى للسودان
٢٤١	الفصل التاسع - دستور سنة ١٨٨٢
٢٤١	مناقشة مجلس النواب فى المشروع النهائى للدستور
٢٤٤	صدور المرسوم الحديوى بالدستور
٢٤٤	خطبة البارودى
٢٤٦	مقابلة النواب للخديو
٢٤٧	المراسيم الملحقه بالدستور
٢٤٨	موقف انجلترا وفرنسا من الدستور
٢٥١	الابتهاج العام باعلان الدستور
٢٥٢	حفلة جمعية المقاصد الخيرية
٢٥٤	حفلة النائبين أحمد محمود و ابراهيم الوكيل
٢٥٦	تعاقب الخطباء
٢٥٨	حفلة أحمد بك أباطه
٢٥٩	جفلات أخرى

الموضوع	الصفحة
الفصل العاشر - أعمال مجلس النواب	٢٦١
النظام الداخلى للمجلس	٢٦١
النواب الزائدون عن اللائحة	٢٦٢
رئاسة اللجنة الدستورية	٢٦٢
الاجازات	٢٦٣
انتخاب الوكيلين - الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية	٢٦٣
انتخاب الوكيل الثانى	٢٦٤
مقترحات النواب	٢٦٥
لجنة العرائض	٢٦٦
معالجة غلاء الأسعار	٢٦٦
بقية مقترحات النواب	٢٦٧
مشروع تعميم التعليم	٢٦٩
تضخم المعاشات	٢٧٠
مشروعات القوانين	٢٧٣
مشروع خزان أسوان	٢٧٥
بقية مقترحات النواب	٢٧٥
مناقشة المجلس فى مشروع تعميم التعليم	٢٧٧
أجوبة وزارة الأشغال	٢٧٩
قوانين المحاكم الأهلية	٢٧٩
اختصاص المجلس فى مادة العرائض	٢٨٠
قانون الانتخاب وخلاصة قواعده	٢٨١
آخر جلسات المجلس	٢٨٣
ردود الحكومة على مقترحات النواب	٢٨٣
انتهاء الدورة البرلمانية وانفضاض المجلس	٢٨٦
خطبة البارودى	٢٨٦
جواب سلطان باشا	٢٨٧
نظرة عامة فى مجلس النواب	٢٨٧
تقارير النيابة	٢٩١

الموضوع الصفحة

الفصل الحادى عشر - ظهور الفتن بعد انقضاء مجلس النواب .. ٢٩٣

٢٩٣ .. مؤامرة الضباط الشراكسة والحكم عليهم ..

٢٩٩ .. تفاقم الخلاف بين الحديو والوزراء ..

٣٠١ .. موقف النواب ..

٣٠٤ .. تعديل الحكم ..

٣٠٥ .. مجيء الاسطولين الانجليزى ثم الفرنسى ..

٣٠٨ .. مطالب انجلترا وفرنسا - مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ ..

٣٠٩ .. نص مذكرة الدولتين ..

٣١٠ .. رد الوزارة على مذكرة الدولتين ..

٣١٢ .. قبول الحديو مطالب الدولتين ..

٣١٢ .. استقالة وزارة البارودى ..

٣١٣ .. قبول الاستقالة ..

٣١٣ .. اشتداد الأزمة ..

٣١٤ .. منشور الحديو الى المديرين ..

٣١٥ .. اجتماع برئاسة الحديو فى سراى الاسماعيلية ..

٣١٦ .. اجتماع آخر برئاسة الحديو ..

٣١٨ .. الاجتماع الخطير فى دار رئيس مجلس النواب ..

٣١٩ .. رواية عرابى عن الاجتماع ..

٣٢١ .. اعادة عرابى الى وزارة الحربية ..

٣٢٢ .. موقف الدول ..

٣٢٣ .. وصول الوفد العثمانى الثانى ..

الفصل الثانى عشر - مذبحة الاسكندرية .. ٣٢٩

٣٢٩ .. الموقف السياسى بعد استقالة البارودى ..

٣٣١ .. رواية المذبحة ..

٣٣٤ .. احصاء القتلى والجرحى ..

٣٣٥ .. اجتماع القناصل بالاسكندرية ..

الموضوع	الصفحة
وقع النبأ في العاصمة	٣٣٥
اجتماع في سراى عابدين	٣٣٦
لجنة التحقيق والقناصل	٣٣٧
انفراط عقد اللجنة	٣٤٠
نزوح الأجانب عن البلاد	٣٤٠
سفر الحديو الى الاسكندرية	٣٤١
من المسئول عن مذبحه الاسكندرية	٣٤٣
تأليف وزارة راغب باشا	٣٤٧
أعضاء الوزارة	٣٥٠
برنامج الوزارة	٣٥١
تأليف لجنة مختلطة لتحقيق حوادث الاسكندرية	٣٥٢
الفصل الثالث عشر - مؤتمر الاستانة	٣٥٧
نظرة عامة	٣٥٧
اجتماع المؤتمر	٣٥٨
ميثاق النزاهة	٣٥٩
خطبة اللورد دفرين	٣٦١
قرار التدخل	٣٦٣
الحالة في مصر أثناء انعقاد المؤتمر	٣٦٤
الفصل الرابع عشر - ضرب الاسكندرية	٣٦٧
مقدمات الضرب	٣٦٧
مكاشفة انجلترا فرنسا بعزمها على ضرب الاسكندرية	٣٦٩
سبق الاصرار	٣٧٢
التحفز للضرب	٣٧٤
الانذار النهائي	٣٧٧
قطع العلائق	٣٧٨

موقف الحديو	٣٧٨
الرد على الانذار النهائى - اجتماع المجلس العام	٣٧٩
انتقال الحديو الى سراى الرمل	٣٨٣
الموازنة بين القوتين المتحاربتين	٣٨٥
الحصون	٣٨٥
الأسطول البريطانى	٣٨٩
الاستعداد للضرب	٣٩٠
حالة الميناء ليلة الضرب	٣٩١
مأساة الضرب	٣٩٢
رواية عرابى عن الضرب	٣٩٤
وصف الضرب كما رواه شاهد عيان	٣٩٥
تطوع الأهلين	٤٠٢
الخسائر من الجانبين	٤٠٣
موقف عرابى والحديو أثناء الضرب	٤٠٤
استئناف الضرب	٤٠٦
الحالة فى العاصمة أثناء الضرب	٤٠٨
اعلان الأحكام العرفية	٤٠٩
حصار العرابين سراى الحديو	٤٠٩
حريق الاسكندرية	٤١٢
انسحاب العرابين واحتلال الاسكندرية	٤١٣
عودة الحديو الى سراى رأس التين	٤١٤
هجرة الأهلين من المدينة	٤١٥
فجائع الهجرة	٤١٥
رحيل درويش باشا	٤١٧
الفتن فى طنطا والمحسلة	٤١٨
استقالة الوزير البريطانى برايت	٤١٩
تأثير ضرب الاسكندرية فى أوروبا	٤٢٠

الموضوع	الصفحة
مؤتمر الاستانة وقناة السويس	٤٢٢
اخفاق المؤتمر	٤٢٤
اعلان العداء بين الحديو وعرابى باشا	٤٢٤
رسالة الحديو الى عرابى	٤٢٦
جواب عرابى على رسالة الحديو	٤٢٧
كتاب عرابى الى يعقوب سامى باشا	٤٢٩
مجلس ادارة الحكومة (المجلس العرفى)	٤٣٠
الجمعية العمومية وقراراتها	٤٣١
وقد الجمعية العمومية	٤٣٣
المجلس العرفى وقراراته	٤٣٤
عزل عرابى من وزارة الحربية	٤٣٦
مساعدى على باشا مبارك فى التوفيق وحبوطها	٤٣٨
قرار الجمعية العمومية بقاء عرابى فى منصبه	٤٣٩
انضمام الامة الى عرابى	٤٤٥
الانجليز فى الاسكندرية	٤٤٦
الحالة فى المدينة	٤٤٦
الفصل الخامس عشر - انقتال والمعارك فى الحرب العرابية	٤٤٩
نطة الانجليز فى القنال	٤٥٠
خطة العرابيين فى القتال	٤٥٣
حركات الانجليز فى قناة السويس	٤٥٤
احتلال السويس	٤٥٥
وقائع الميدان الغربى	٤٥٦
معسكر كفر الدوار	٤٥٦
واقعة الرمل	٤٥٧
واقعة عزبة خورشيد	٤٥٨
منشور الحديو الى المصريين	٤٥٩

الموضوع	الصفحة
تهنئة الخديو للانجليز	٤٥٩
وصول المدد الى الانجليز	٤٥٩
قوة الجيش المصرى	٤٦٠
توزيع القيادة	٤٦٢
منشور عرابى بتجنيد ٢٥ ألفا من الحفراء	٤٦٢
التطوع وجمع الاموال والاعانات	٤٦٣
دعاية الخديو لنفسه	٤٦٤
خطب العرابيين ومنشوراتهم	٤٦٥
حضور الجنرال ولسلى	٤٦٥
منشور الجنرال ولسلى	٤٦٦
تجدد القتال بين الاسكندرية وكفر الدوار	٤٦٧
معركة ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢	٤٦٨
مناوشات كفر الدوار	٤٦٨
منشور جديد من الخديو الى المصريين	٤٦٨
المعارك فى الميدان الشرقى	٤٦٩
احجام عرابى عن سد القناة	٤٦٩
الرشوة والخيانة	٤٧٢
احتلال بور سعيد والاسماعيلية	٤٧٤
ضرب معسكر العرابيين فى نفيشه	٤٧٥
احتلال نفيشة	٤٧٧
معركة المجفر	٤٧٧
واقعة المسخوطة وأسر محمود فهمى	٤٧٧
استيلاء الانجليز على المحسمة والقصاصين	٤٧٧
انتقال عرابى الى الميدان الشرقى	٤٧٨
واقعة القصاصين الأولى	٤٧٩
موقف تركيا وعلان السلطان عصيان عرابى	٤٨٠
واقعة القصاصين الثانية	٤٨٣

الموضوع	الصفحة
الموقف الحربى بعد واقعة القصاصين	٤٨٦
معركة التل الكبير	٤٨٧
رواية عرابى عن معركة التل الكبير	٤٩١
نظرة الى معركة التل الكبير	٤٩٥
الفصل السادس عشر - التسليم	٤٩٧
خضوع عرابى - عريضته الى الخديو	٤٩٨
الزحف على العاصمة واحتلالها	٤٩٩
احتلال مواقع الدفاع الأخرى	٥٠٢
فى كفر الدوار	٥٠٢
فى الصالحية	٥٠٣
فى رشيد وأبو قير	٥٠٤
فى دمياط	٥٠٤
تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)	٥٠٤
تعيينات وتغييرات بين الحكام الإداريين	٥٠٨
مشيخة الجامع الأزهر	٥٠٨
عودة الخديو الى العاصمة	٥٠٩
مظاهر غير وطنية	٥١١
تقديم هدايا للقواد البريطانيين	٥١٢
استعراض الخديو للجيش الانجليزى	٥١٣
مأدبة الخديو للضباط الانجليز	٥١٤
مأدبة رياض باشا	٥١٥
مكافأة سلطان باشا	٥١٥
عودة الجنرال ولسلى	٥١٦
الفصل السابع عشر - محاكمة العرابيين	٥١٧
اعتقال الزعماء	٥١٧
لجنة التحقيق بالعاصمة	٥١٩
المحكمة العسكرية بالقاهرة	٥١٩

الموضوع	الصفحة
لجنتان للتحقيق بالاسكندرية وطنطا	٥٢٠
محكمة عسكرية أخرى بالاسكندرية	٥٢١
الانجليز والمحاكمة	٥٢٢
محاكمة عرابي	٥٢٢
الأحكام الصادرة على زعماء العرابيين	٥٢٦
استقالة رياض باشا	٥٢٨
تنفيذ الأحكام فى الزعماء السبعة	٥٢٨
الأحكام الأخرى	٥٢٩
محاكمة سليمان سامى داود	٥٤٩
محاكمة الملازم الشهيد يوسف أبو دية	٥٤٩
العفو عن عدا المحكوم عليهم	٥٥٠
الزعماء السبعة فى منقاهم	٥٥٠
مصير الزعماء	٥٥٢
الفصل الثامن عشر - شخصيات زعماء الثورة	٥٥٥
عرابي	٥٥٦
البارودى	٥٦٢
محمود فهمى	٥٦٧
على فهمى وعبد العال حلمى	٥٦٩
البطل محمد عبيد	٥٧٠
عبد الله نديم	٥٧٢
الشيخ محمد عبده	٥٨٠
طلبه عصمت	٥٨٦
على باشا الروبى	٥٨٧
يعقوب سامى باشا	٥٨٩
القائمقام سليمان سامى داود	٥٩٠
محمد سلطان باشا	٥٩٠

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع عشر - لماذا أخفقت الثورة العرابية	٥٩٥
مراجع البحث - وثائق تاريخية	٦٠٧
للمؤلف	٦١٥
فهرست الكتاب	٦١٩
فهرست الصور والخرائط	٦٣٤

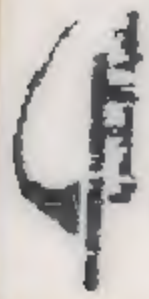
فهرست الصور والخرائط

الحديو محمد توفيق باشا	٢٦
محمد شريف باشا	٣٢
مصطفى رياض باشا	٤٣
أحمد عرابي باشا	٨٩
الضباط الثلاثة (عرابي - علي فهمي - عبد العال حلمي) ..	١٠١
عثمان باشا رفقي	١٠٥
محمود باشا سامي البارودي	١٠٨
داود باشا يكن	١٢٩
اسماعيل راغب باشا	٣٤٩
السير ادوار مالت	٣٥٤
مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢	٣٦٠
الاميرال بوشتان سيمور	٣٦٨
بعض بوارج الأسطول البريطاني الذي ضرب الاسكندرية ..	٣٧٠
خريطة الاسكندرية وحصونها وموقع الأسطول البريطاني أثناء	
الضرب	٣٨٤
ضباط من المدفعية وجنودها في احدى قلاع الاسكندرية سنة	
١٨٨٢	٣٨٦
قلاع أبو قير سنة ١٨٨٢	٣٨٧
ضرب الاسكندرية - آثار التدمير في قلعة قايتباي	٣٩٤
آثار التدمير في ميدان مسجد ابراهيم	٤٠٠

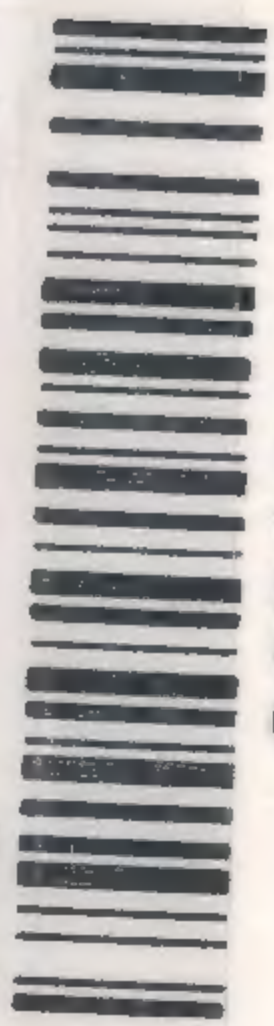
الموضوع	الصفحة
آثار التدمير فى شارع سيزوسنريس	٤٠٠
آثار التدمير فى ميدان محمد على	٤٠١
آثار التدمير فى ميدان محمد على	٤٠١
خريطة الميدان الغربى فى الحرب العرابية	٤٥٠
خريطة الميدان الشرقى	٤٥٢
واقعة الرمل	٤٥٨
الجنرال ولسلى	٤٦٧
اقتحام السفن الانجليزية قناة السويس	٤٧٥
واقعة المسخوطة	٤٧٨
استيلاء الانجليز على المحسمة	٤٧٩
واقعة القصاصين الأولى	٤٨٠
واقعة القصاصين الثانية	٤٨٤
خريطة معركة التل الكبير مقابل	٤٨٩
عرابى باشا فى سجنه بالقاهرة	٥٠٣
دخول الحديو توفيق باشا العاصمة	٥١٠
استعراض الجيش البريطانى	٥١٣
عرابى باشا ذاهبا من سجنه بالدائرة الستة الى المحكمة العسكرية	٥٢٣
تلاوة حكم المحكمة العسكرية على عرابى	٥٢٧
محمود باشا فهمى	٥٦٧
على باشا فهمى الديب	٥٦٩
عبد العال باشا حلمى	٥٦٩
الميرالاي محمد بك عبيد	٥٧١
عبد الله نديم	٥٧٢
الشيخ محمد عبده	٥٨١
طلبه باشا عصمت	٥٨٧
على باشا الروبى	٥٨٨
يعقوب سامى باشا	٥٩٠

خطا وصواب

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٨	الآخر	الادارة	الارادة
٤٥	آخر. الهامش	كبير	كبير كتبة
٧٢ وصفحات	٢٠	قائمقام	قائمقام
أخرى من الكتاب			
١٠٢	١٨	أركان	رئيس أركان
١٥٣	٤	فما هي	فما هي
١٥٨	الهامش	١٧٨١	١٨٨١
١٨٧	١٥	السلطان	السلطان
٢٢٠	١١	الأمة	الأزمة
٢٢٣	الهامش	١٤	٤
٢٢٥	»	١٤	٤
٢٥٣	»	١٨٨٣	١٨٨٢
٢٨٠	الأول	هذه	هذه المدة
٣٣٨	١٠	الأميرال	الى الأميرال
٣٦٩	١٦	وفرنسا	فرنسا
٤١٦	١٦	المهاجرون	المهاجرين
٤١٩	١٠	اليوم	الفيوم
٤٥٩	أول سطر	دوام	ودام القتال
٥٠٢	الهامش	ص ٤٣٧	ص ٤٩٣
٥٠٥	الهامش	بيانه ص ٢١٢	بيانه - مصر
٥٤٢	وسط السطر السادس عنوان		للمصريين ج ٥ من محافظة رشيد
٥٥٩	٨	الى العامل	العامل
٦١١	١٦	en	en 1882
٦٢٣	٢٣	مكتب	مجلس



Bibliotheca Alexandrina



0655635

التمن ١٠٠